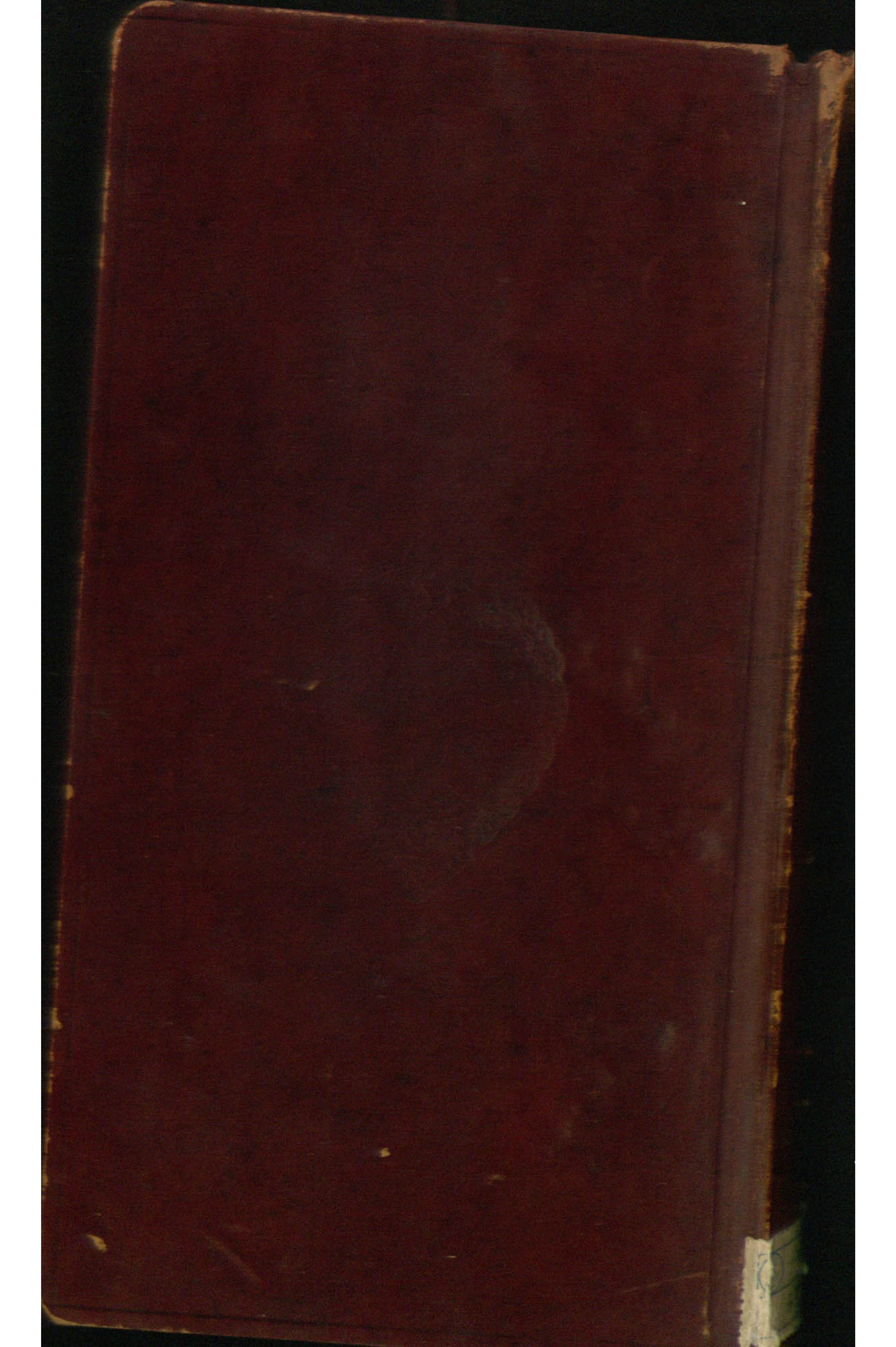
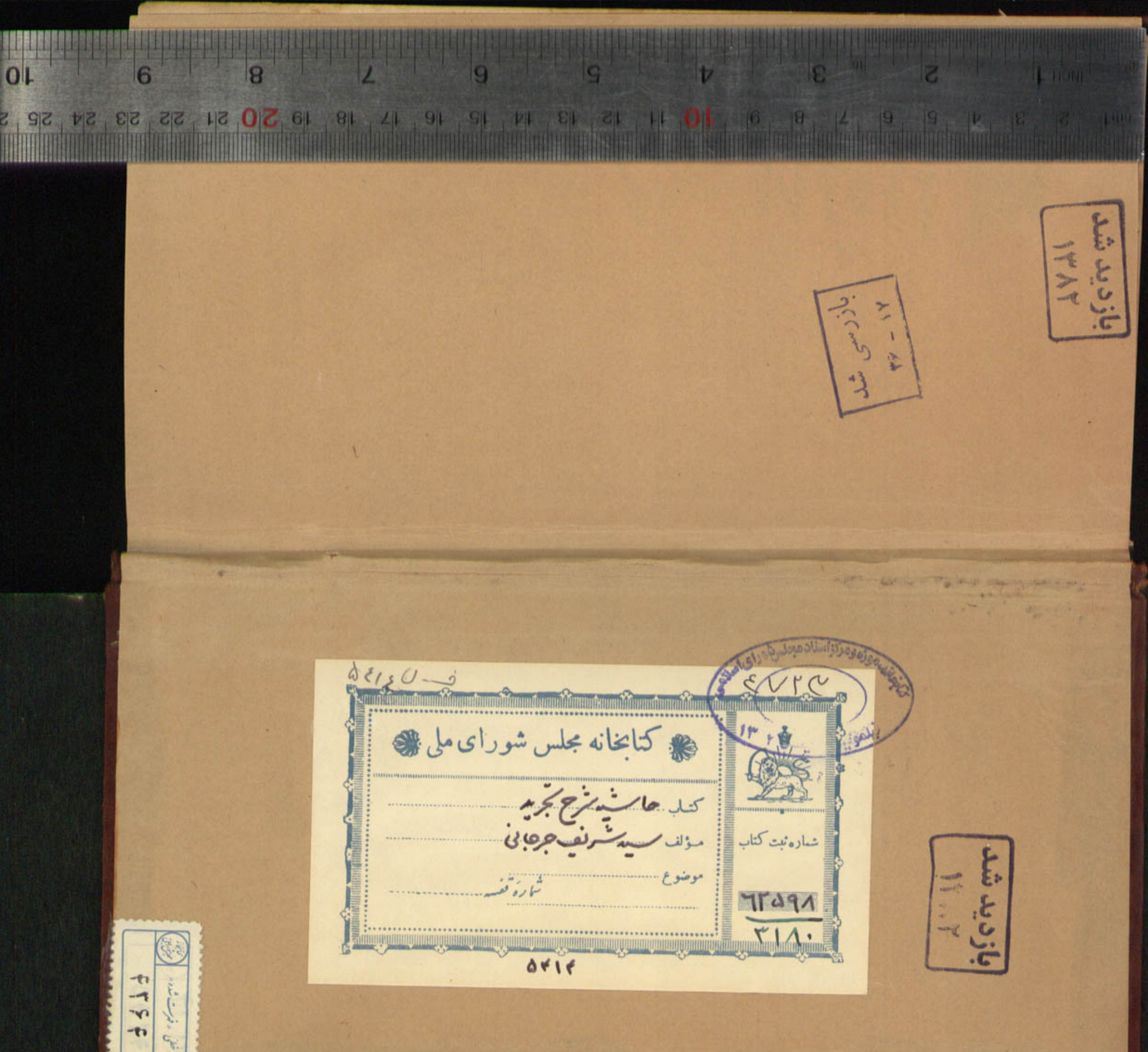
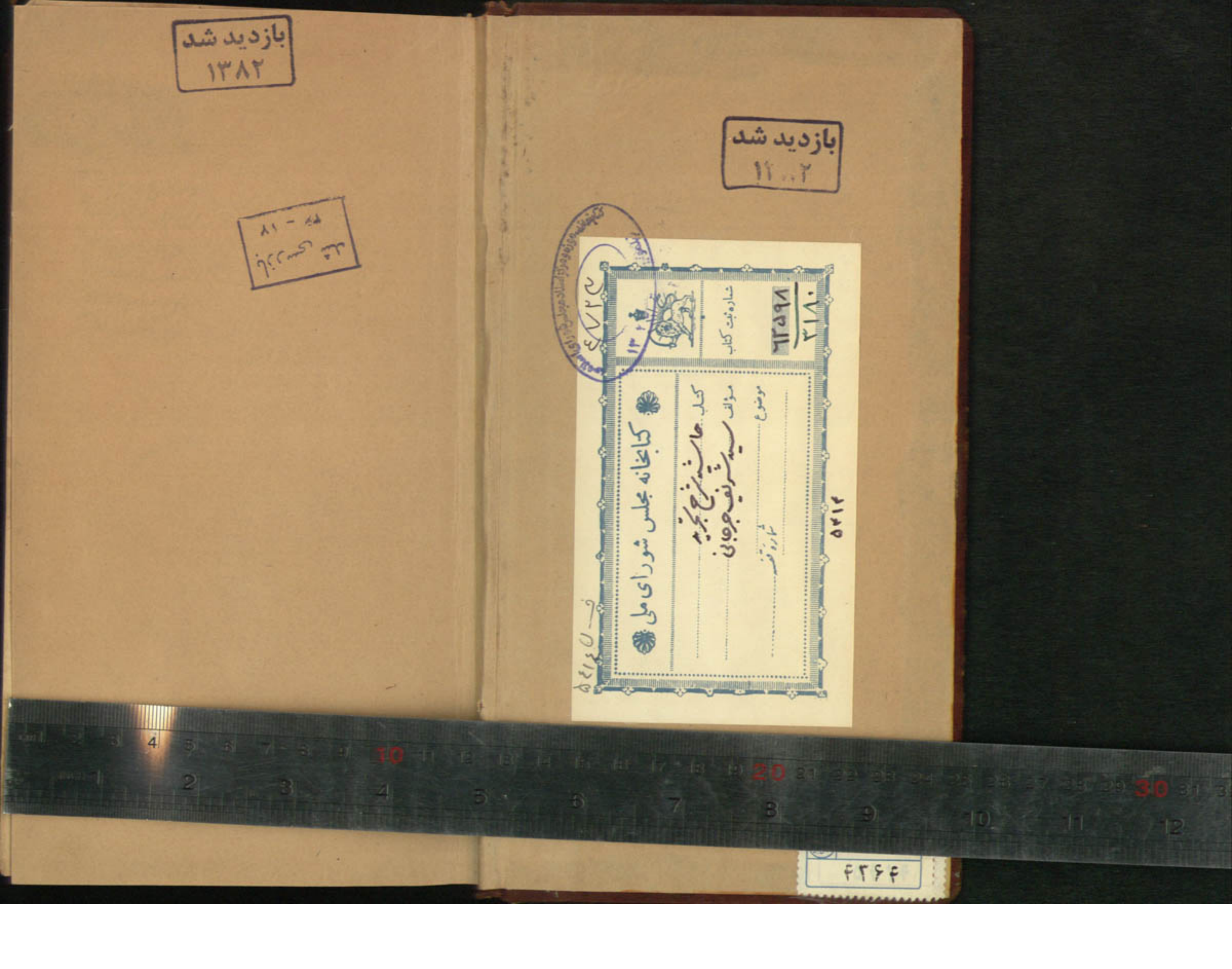
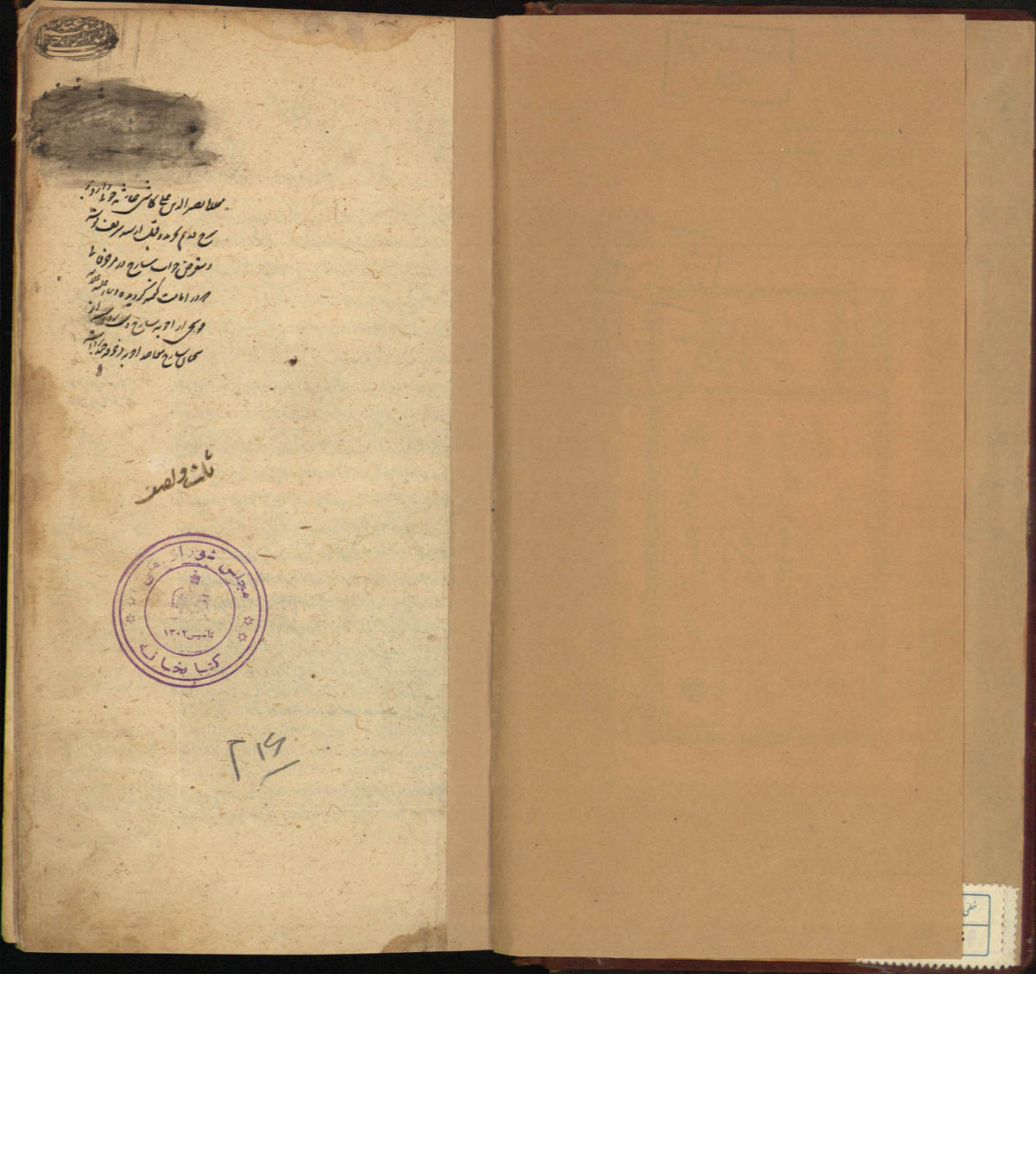



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه شرح تجرید
مؤلف سید شریف جرجانی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۳۵۹۸
۳۱۸۰
۵۴۱۴


بازدید شد
۱۳۸۲
بازدید شد


کتابخانه
تاسیس ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد واجب الوجود خص بالذكر من صفاته تعالى ما هو اخص به ثم اعم الوجوب الذاتي
لا لطول انها على سائر ما هو نعوت من الكمال ومعد عن كل نقصان كالاله غيره ولم يصرح بذكر
الموصوف تنبيها على قوة الاختصاص به وانه مما لا يذهب الوهم الى الموصوف غيره
ويمكنه ذكر الى نحو هذه الطريقة فاقتصر على وصفه بالطول فيه كالانه يتخيل الشارح
وما وجد في بعض النسخ من الشرح باسم الله معدا باسمه فهو من تصرف الناسخ

قوله وعلى اكرم احاطة الحصر المجد في تسديد امانه ولم يرد به مقابل ما ساوي المجد
الخير من الصفت فمجموعه من آله الكرم في الجملة قوله اما بسلك الصنع المجهول
ان سلكه من رسالته التي لان رسالته من الشيئ من باطنه في الخطبة ادرك
ان ضياعها فيها بالافكار البليغ والبحر الكامل تماما لتصدره قوله لما كان علم الكلام الخ
اعترض عليه بان ما ذكره من اصل على ان المعاد مطالبة ثم من الاصل وان ما عداه معارف في البحث
وليس كذلك ورد بمنع دلالته على ان ما عداه مطلوب فيه بالبحث بل فيه دلالة على كونه مطلوبا
فيه بالذات حيث صح ان علم الكلام ما بحث فيه عن العلم بالمعاد ولا لكان البحوث عنه فيه
لو من مباحثه المقصودة فيه بالذات مكون ما عداه مطلوبا فيه بالاشتباه من هذه الجهة ومطلوبا فيه بالبحث
انهم من جهة توقف مسائل المعاد عليه ولا يخلو عن شيء من مراده بما يقصد المعترض دلالة بما ذكر من
ان الجهة الكبرى والغاية القصوى من مسائل الكلام هي مباحث المعاد وليس كذلك بل من مسائل الاصل اولها
انه لا يكون بكابرة فالاولى ان يراد بالمقصود الاصلي ما في الغرض الصانع ثم بصفاته وافعاله
فما صفاته المعطلة عن ما ثم كل ما سواه كارسال الرسل ولهذا للائمة عليهم
مقصودا عليه من عند انه كما سبق حشر الاجساد واستقبل في ذلك من هذه الملة مقصد العقيدة
المعاصرة اللازمة على حسب ما تيقن بصحتها على المعتقد وكما كان اثبات الصانع هو مقصدا على المقصد الذي هو الاول
وكان الكل موقوفا على الامور العامة كما ذكره جعل مسالك مقصدا من اوائل فالشرح الفاسد شده سبب دفع
قوله وذلك دفع على الرزق الامام اورد عليه ان العلم من مباحث المعاد على الامام اذ لعله افاد العلم بها ايضا
قوله وهو يتوقف على الجدد الذي هو روح البحث مثل عليه اثبات الصانع لا يتوقف الا على بعض الامور
والاحسان من مباحثها وهو اكثر مباحث ذلك المقصد فقد يتوقف لاثبات الصانع ثم عليه ثم
لكنه ايضا ان ذكر سائر الابحاث مسالك مقصد اذ هي ذات اهتمام احد المقصد في ذاته يتوقف راجع الاثبات الصانع
وصفاته ولعله اشار الى ما الحدوث على الصفات فانه لا اثبات الاحكام على العلم قوله ولمقدم مقدمة تقسيم الموجودات

يانه بهذه المقدمة اعني تقسيم الموجود الى اقسامه ان يحيط الطالب احاطة اجمالية بطالب التي
هي الاحوال المتعلقة باقسام الموجودات عموما او خصوصا وبهذه الاحاطة يزداد بصيرة في طلبها
ويسهل عليه ادراك ما صلها وقدم طريق المتكلمين لانها الاهم بهما في عيها لطريق الحكماء للطلع
بما على مذهب الخصماء في مطالبنا وصفات المعاني عند الاشاعرة الصواب وصفاته السبع
عندهم ما له ادراك المذكور هنا يراد به ادراك المحسوسات وهو راجع الى السمع والبصر فقط لان
العقل لم يدل الا على اتصافه بهما دون غيرهما من اللمس والشم والذوق ولم يأول الاشاعرة
السمع والبصر بالعلم بالمسموعات والمبصرات كما اولها بذلك غيرهم مضاربة الصفات الحقيقة القائمة
عند التعلق على انها عندهم تشاء وللقديم المتعالي واما الصفات التي تردد مانها للاشعري وجوده او
عدمه فهي على ما ذكرناه الى اخلاق غيره ومذهب قدماء المعتزلة ان الصفات ليست موجودة
ولا معدومة بل هي احوال والمشهور بانها البهشمية فانهم ما ابقوا لله سبحانه احوالا
خمس جعلها الاوجه الخمسة ولوازمه عن غيره والقديم عند هؤلاء هو الله سبحانه دون صفاته لان
القديم هو الموجود الذي لا اول لوجوده وتلك الصفات ليست موجودة عندهم فلا تكون قديمة كما
لا تكون حادثة اذ لا اول لها اصلا واما حق مذهب قومنا لان اختصاص القديم بذاته تعالى عند
المحققين منهم انما هي الحكماء في كون صفاته تعالى عين ذاته فيكون ما القول بتعدد القدماء بحتمل
من المتكلمين بالاشاعرة ومن تحزو حذوهم والمحدث اما متحيز وهو الجوهر اراد المتحيز بالذات
كما هو المتبادر عند الاطلاق خصوصا اذا قوبل بقوله او حال فيه والمتحيز بالذات هو الذي يقبل الاشارة
الحسية بانه هنا او هناك فلا يرد فيه الاعراض المتحيزة بالعرض الحاصل للاشارة بواسطة محالها
وعند المعتزلة ان قبل القسمة في جهة فقط فهو الخط فمن الجوهر الفرد والجسم عندهم واسطة هي الخط
والجوهر ان والسطح والجسم عند بعضهم ما له ما عنده وقيل اربعة لحصوله من تركب خطين والا ما تركب منه
الجسم عندهم اربعة وقيل ستة لحصوله من تركب سطحين كل منهما من وقيل ثمانية لوجوب تركب
كل من السطحين من اربعة والخطوط والسطوح التي اثبتها المعتزلة من قبيل الجواهر وهيها حاصل
بالفعل والتي اثبتها الحكماء اعراض متصلة في ذواتها والعرض ان لم يمكن التحيز بدونه هو الكون
متى ستتبع بالاعراض المنحصرة المتحيز نسبته وجواب ان اريد بالاعراض المنحصرة لم تورد
داخل في ذاته المخصوص بتلك الاكوان الاجابة بحروره ان جزء الجوهر جوهر كما هو المشهور
تلك الامور اعراضا فلا تكون اعراض خروجا عن جهة المتحيز لا اعتبار كونها عرضا لما
للجوهر وان اريد بها امور احالة في ذاته المخصوص لازمة لها فتلك الامور وان لم يمكن وجود
التحيز المخصوص الذي هو بكونها بدونها لكن امكن وجود مطلق التحيز بدونها فلا يكون في ما قال
لم يمكن التحيز بدونه لان المراد مطلق التحيز فلا انتقاض وان رجع ان لها انواع الاكوان
وجود مطلق التحيز بدونها فلا يرد اسبابها او تجرد الاحتمال لا يقدح في كلامهم لانهم لم يدعوا
تقسيم الموجود الى الاقسام التي ذكروها حصرا عقليا دائرا بين النفي والاثبات بل استقرائيا
كثر منها ما لا يسوا الكيف ودعوى ذلك في تفاصيل تلك الاقسام مما لا سبيل الى شكه

بطلانها وما ذكره في صورة الحصر نوع ضبط تقليل من الانتشار وتسهيل للاستواء وقوله بل نسبته
مدفوع بان الشخص عند المتكلمين امر عدمي فلا يخص بعضا الا ان يدعي كونه ضروري الوجود
وانه مستغني عنها او دعا برهان على وجوده ولم يثبت فان كان عند الحصول في ذلك الحيز
هو السكون رد عليه بانه يلزم كون المتحرك بالاستدارة ساكنا والتحقيق ان المتكلمين لما ذهبوا الى
ان تركب الجسم من الجواهر الفرد فاذا تحرك جسم لم يكن هناك في الحقيقة عندهم متحرك واحد وحركة
واحدة بل هناك متحركات متعددة هي تلك الجواهر وحركات متعددة وحينئذ نقول اذا تحرك جسم
كالفلك مثلا بالاستدارة كان بالحقيقة كل واحد من اجزائه المتحركة متحركا حركة انتقل بها من مكانه الى
مكان جزء اخر لكن لما كان حركة في الكل واقعة على هيئة الاستدارة سميت حركة بالاستدارة لحركة
السطح الموازي على الاستدارة فليس في حركات اجزائه حركة خارجة عن الحركة الاينية واردة عليها
ذكر في نقض السكون وان اعتبر مجموع تلك الحركات حركة واحدة والكلام فيها اذ لا ذات
كل مورد منهم من اعتبار الوحدة معه فلا يثبت عندهم حركة بالاستدارة هي موجودة واحدة
خارجة عن الحركة الاينية واردة نقضا على السكون الا اذا ثبت استدارة جوهر فرد على نفسه
بمكانه ولم يثبت منهم القول بها ولا يمكن ضرورة الوجود ولا قام برهان على وجودها واحتمال وجودها
غير كاف في النقض بها كما عرفت فاما ان الاحتياج الى اكثر من جوهر واحد وهو المحسوس
فاحدى الحواس الخمس اعترض عليه بان علم احتياج الاعراض المحسوسة الى محل مركب ممنوع فان
الطعوم والروائح مربوطة بالمزاج والجواب ان اسباب المزاج والقول بتوقف الالوان والطعوم
والروائح عليه مذهب لغيرهم واما هم فلا يجوزون حصول هذه كلها في جوهر فرد غير منقسم الى غيره
الا ان الاحساس باللون لا يكون الا في جواهر متآلفة فان اراد المعترض ابطال كلامهم فلا بد
له من دعوى الضرورة في توقفها على المزاج وانها غير مسموعة بها او من اقامة البرهان عليه ولم ينقل
وان اراد مجرد المناقضة فما عليهم بالمنع فلا نزاع معهم اما البصر فالالوان فقيل
الاضواء ايضا محسوسة بالبصر وهي غير الالوان على المذهب الصحيح فالاولى بهما الالوان والحروف
كما ان عرض للاصوات بسبب الالات ليس بها ثم على الحروف كبعض بالحدة والثقل والجهارة
والخفاتة بل هو جواب لسؤال قام لما قال واما السمع فالصوت فالجواب ان قال الحرف ايضا
مسموع فلا يصح حصر المسموع في الصوت فاجاب بان الحروف من عوارض الصوت وزوائده
ذكره مبني على ذكرها كانه قيل هو الصوت وما يتبعه فيتناول الحروف وسائر عوارضه المسموعة
وما تركب منها اي من هذه الطعوم تركيبا حصل بها ما يحصل هناك طعم واحد كما في المز
واما اللمس فالاعتماد الى فعل الخشونة والملاسة وغيرها فيدرك باللمس ايضا فلا انحصار
للملموس فيما ذكر من الاعتماد والكيفيات الاربع والجواب ان الملاسة عندهم استواء وضع
الاجزاء والخشونة عدمه فليس عندهم الا من الاعراض الستة التي لا وجود لها وان كانا عند
غيرهم كيفيتين موجودتين تابعتين للجسم او السطح فان اراد بهذا القائل ابطال الانحصار
فلا بد من دعوى الضرورة او اقامة البرهان وقد عرفت حالهما وان اقتصر على مجرد المنع فلا انحصار

ملبس علينا التحرج بالاحتمال بل هو مسند الى الاستقراء سديد المنع هو وقوله وغيرها يحتاج هو الى
تصويره وبعد لسكن من معرفة احواله الى هنا هو المقالة نعم ذلك بالقوى الحافظة كالقوة
الموجودة في الناموس والحادة المحاربة في الخفاش فهي وبالاستقامة والاعوجاج وغيرها فانه يدرك بها
يحتاج الى اكثر من جوهر واحد مع علم الاحتياج الى عدد مخصوص مسلم في القوة او نحو لها ولما
بالمعاني وهذا النقض مبني اما على اداء انه على المحادين هي موجودة هي اعراض يحتاج الى اكثر
من جوهر وانى لهم ذلك فان الحاصل الى دعوى الضرورة في وجود هي مقادير لكل الامارات
من اين يعرف انه مقادير بل لا بد ان الاعراض لم لا يجوز ان يكون جواهر وان الاستقامة والاعوجاج
وغيرها موجودات عرضية وذلك مما لم يذهب اليه المتكلمون ولا هو ضروري ولا قام عليه برهان
فان لم يمكن النقض بها هو القوة فيقال ان اراد بالقدرة اجزاء مجتمعة احاطها كسائر القوى
فلا يلزم انحصار الا يمكن النقض موجودة في القوة فان صور الموالد الثلاث وقواها الملازمة لها كذلك
يحتاج اليها وان اراد بالقدرة ما يحصل به الحركة الارادية فلا يلزم ايضا انحصار فلا يمكن النقض
موجودة في القوة فان قوة الحس والحركة بالارادة كذلك والجواب انه لم يثبت عندهم وجود
هذه الامور ودعوى الضرورة في وجودها على تقدير تسليمها لا تجدي نفعا لجواز كونها جواهر
هي مواد لا بد مخصوصة كما ان صور الموالد عندهم ايضا كذلك وليس الانحصار الا استقرائيا
فلا يبطل بالاحتمال العقلي فان امكن في جميع اجزاء البدن فهو الالم فقيل بعض
والمرض اذ يمكن وجوده في جميع اجزاء البدن ولسائر الاعضاء البدن اجزاء غير حساسة فلا يحل الالم
فلا يصح ان الالم يمكن في جميع اجزاء البدن والجواب ان كونهما موجودين في الخارج كالسواد
الساخن من الاعراض المحققة الوجود لم يثبت عندهم فلا بد من دعوى الضرورة او اقامة البرهان فان
مجرد الاحتمال غير كاف في المنع فصلا عن النقض ووجود اجزاء في البدن المشروط بالحيوة غير قابلة
للالم فما لا نقول به ولا هو ظاهر بل ندعي كونه ضروريا وكانه لم يذكر الالم في اقسام الموجود
بناء على انه عدمي عندهم كما هو مذهب الطبيب الرازي والا فانه لم يكن مخصوصا بعضو
هو القلب هو الفرح فقيل بعض مثل الباصرة التي في الكبد وغيرها نولد المني وغيره الاتحاد
والشهوة والروية وغيرها والجواب على تقدير تسليم وجودها ودعوى الضرورة فيه انه لم يثبت كونها
اعراضا فلا نقض بها اصلا وان كان مخصوصا بعضو هو القلب فان كان متعلقا الحب
شيء او ضده فهو الارادة والكراهة فقيل بعض مثل ارادة الله لايجاد العالم فانها عرض قائم
وليست حينئذ بالشيء وكذا الارادة لايجاد الصلوة مثلا فان الحب لا تتصور متعلقا الا بموجود
لاستحالة حب المعدوم وهو مدفوع بان الغرض عندهم من اقسام الحب وارادته انه تعالى
عندهم كامرو لا عبرة بمن جعلها حادثة لا في محل فلا نقض بارادة تعالى ان الحب المذكور
فيما لم يرد به الحب الحسي الذي لا يتصور الا في الموجود بل الحب المعنوي اما بالاكراه المعنى واما
باستعمال المجاز مشهور لان القلب اذا مال الى تحصيل وجود شيء لمعنى كان هناك حالة شبيهة بالحب
الحسي بل نقول اطلاق الميل على الارادة من هذا القبيل اذ ليس المراد الميل الحسي بل المعنوي على الحد

المحقق فإن كان منتجا لتحصيل وجود أو عدم فهو السهو والنوم وذلك بأن الإنسان
قد يسهو عن شيء وقد يريد تحصيل وجود شيء والفرق المذكور بين السهو والإرادة غير سديد
وهو الصحيح والكره شبهها أن السهو فعل جبلي غير مقدور للبشر بخلاف الإرادة وكذا النوم حال له
حاصل غير مقدور بخلاف الكراهة وقد يسهو الإنسان بالإرادة فلا يكرهه كالدواء المر [illegible]
وقد يريد الإنسان فعل شيء مع كراهة الدواء المر عند المرض ولذلك قالوا الإرادة العامي فيما يحمد
عليها دون سهو شيء وكراهة الطاعات الشاقة مع حمد عليها دون النوم عنها فأما أن يكون حكما
عاما من الموجودات من أوصاف [illegible] الحكم فعل [illegible] حال لا هو حكم
ولا هو طلب له كالغم والفرح والغضب وغيرها من الأعراض النفسانية وكالعطش الطالب للمعاني التصورية
دون الأحكام وأجيب بأنهم لم يعدوا اللذة ولا الإدراك التصوري من أقسام الموجود لم يعد
أن لا يعدوا هذه الأمور موجودات حقيقية وإن اتصف بها الوجود فإن طلب [illegible] والشك
من أقسام الوجود دون فعل التصور طلب لم يعدوا منها التصور الشامل للشك وغيره مما كان
الشك عندهم حالة وراء التصور [illegible] على الشك كلام آخر واعلم أن تعلق الحكم يكون على شيء
من الموجودات فلا يلزم فإن الحكم على الموجود [illegible] وأما الوجود الذهني فهم لا يقولون به
والأول [illegible] فعل بعض حصر الحكم في الأقسام المذكورة بالأحكام التي [illegible]
[illegible] الإحساس بأحوال الحواس الظاهرة وإنما الفعل [illegible] من جنس الظن [illegible]
[illegible] فلا يكون [illegible] إلى الحكم [illegible] الظن [illegible]
السبب لا [illegible] فهو الشك اعترض عليه بأن الحكم أو إذعان النفس لا [illegible] في النسبة
أعني الإثبات والنفي ولا إذعان لأحدهما في الشك [illegible] وهذا سؤال مشهور [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] أو الاعتقاد المرادف له إلى أقسام وعدوا منها الشك والوهم ولا
حكم فيهما أصلا أما في الشك فلأنه لا [illegible] الحكم من الرجحان ولا رجحان فيه وأما في الوهم فلأنه مرجوح
[illegible] ولا [illegible] بعضهم يحملون القسمة [illegible] الحكمي [illegible] السؤال ويمكن أن
يقال [illegible] الشك والوهم [illegible] الأقسام [illegible]
[illegible] الحكم وما عدا ذلك لا يعدون من الموجودات فإن صاحب [illegible] الكلام
[illegible] المذكورة لأنهم إنما حصروا الموجودات [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوهم غير صحيح لأن وجود [illegible] ضروري [illegible] الموجودات [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وعشرون
[illegible] الشك والوهم [illegible]
[illegible] أقسام الأحكام [illegible]
[illegible] والألم [illegible] لشيء من أفعال الجوارح [illegible]

وجهة أنها أفعال القلوب وهي الإرادة والكراهة [illegible] مثل السهو والنوم أيضا
من أفعال القلوب فلم خص [illegible] بالذكر والجواب أنهما ليسا مقدورين كالإرادة والكلام
في المقدورات [illegible] لا بحسب أجزاء الماهية [illegible] بأجزاء الماهية ما لا ينضم في الوجود الخارجي
وأما يكون [illegible] في الوجود الذهني فقط وهي الأجزاء المحمولة وبأجزاء الوجود ما ينضم في الوجود الخارجي
وإن لم ينضم في الوضع أي الإشارة الحسية [illegible] وبأجزاء المقدار ما ينضم في الوضع أي لا يكون
الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر بل يصح أن يشار إلى كل واحد منهما إشارة [illegible] وإن
كانت في الخارج أمرا متصلا واحدا والجوهر إما أن يكون محلا لجوهر أو حالا في جوهر أو
أقسام الجسم أعني الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل [illegible] لوجود جوهر يكون
محلا لجوهر آخر ويكون لشيء منها وضع أي قبول إشارة أصلا فلا يكون ذلك المحل هيولى ولا الحال صورة
ولا المركب منهما جسما وهذا سؤال ذكره الإمام حيث قال لا بد من الدلالة على أن الجوهر المركب من
الحال والمحل هو الجسم [illegible] جوهر غير جسماني يكون مركبا من جزئين [illegible] فقل
وإن أردت حصرا عقليا فقل الجوهر إما جسم أو لا والثاني إما أن يكون جزءه فإن كان به بالفعل
فصورة وإلا فمادة وإما أن لا يكون جزءه فإن كان متصرفا فيه فنفس وإلا فعقل [illegible] يجوز
أن [illegible] أو لا يجوز [illegible] ويكون في غير
العناصر الأربعة أو لا يجوز أن [illegible] ويكون في غير الأفلاك وكذا [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] كالجن [illegible] فلا وجود لهذه الأقسام [illegible]
[illegible] الحصر [illegible] لم يدعوا [illegible] انقسام الهيولى إلى الفلكية والعنصرية
ولا في تقسيم الجسم العنصري إلى الأربعة ولا في تقسيم النفس المجردة إلى الفلكية [illegible] حصرا
عقليا فإن الحصر العقلي في [illegible] أقسام الموجودات [illegible] صورة الجسم [illegible]
[illegible] بل يختص ببعض دون بعض [illegible] صورة نوعية [illegible] الصورة
الجسمية [illegible] بعض دون بعض [illegible] الصورة
[illegible] النوعية [illegible] الأجسام [illegible]
[illegible] الأول والثاني [illegible]
[illegible]
[illegible] الأول [illegible] الفلك [illegible]
[illegible]
[illegible] الملائكة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والكبريت

على ان يكون كونكل كالزجاج والمينا والمراد بانه نظرا الى ان عمل الحس بالمطرقه بحيث لا ينكسر بل
يلين وينبسط معا بهذا الحال الجسم المعدني الحاوي الركب وهي اما منطرق وهو الاجساد السبعه
واما غير منطرق اما لغايه لينه كالزيبق او لغايه صلابته كالياقوت واما ضعف التركيب وهو اما ان
ينحل بالرطوبات وهو الاجسام الملحيه كالزاج والشب واما ان لا ينحل كالزرنيخ والكبريت
وهذه ارواح ونفوس هذه من مصطلحات اصحاب الاكسير وعرفها العقاقير
الصحاح من اصول الادويه فيشمل جميع عمل الياقوت والنحل والقرنفل فانها غير الارواح
والنفوس وليست من العقاقير معبو على نحو اي امثالها في الوجود او الطبع
الواحد موجود ولا علم اعراضا ويسمى بها روحانيه مثل الاعراض كالادراكات والارادات
اذا جعلت زائده في الخارج على ذوات المجردات قائمه بها وانما سميت روحانيه لقيامها
بالموجودات الروحانيه الماني يعني القسمه لذاته وهو الكم او النسبه وهو الاعراض النسبيه
حل هنالك قسم اخر وهو ما يقبل لذاته القسمه والنسبه معا والجواب ان هذا القسم غير موجود
فيكون القسم استقرائيا لا عقليا فان لم يعرف الكم علم انحصار النسبه وحل هذا القسم فيه
ويكون احد قسميه غير موجود والكم اما ان يكون بين اجزائه المفروضه حد مشترك عرفوا الحد
المشترك بانه ذو وضع بين مقارنين يكون نسبته الى احدهما ونسبته الى الاخر واحده فان يكون منتهى لهما كما
سيجيء في الوضع اسانه مع وقيل الحد المحصل الا ان فصل ما حد وجوده ومع الفصل يجب الحاقه
بانه ما منه ملا يتصور بانه واحده مشتركه بينهما الا ان يراد الوحده الوضعيه لكن ذلك جائز
المتصل ايضا وقد يقال يعرض الاتصال في الخط يمكن ملاحظه نقطه واحده
وكذا يعرض الاتصال في السطح يمكن ملاحظه خط واحد فاصل بين اجزاء الكم المتصل حدا
مشتركا فطعاه الاتصال بالمعنى في نفس الامر يوجب وجود النهايات حقيقه وان امكن ايجادها
وضعا وكذا ما في الجسم العرض ولم يوجد الاجزاء المفروضه ولو اريد ايجاد الحدود ايجادها
وهو الكم المتصل فان قار لا ركنها في الوجود الى فرض حصول اجزائه في الوضع
او غير قار الذات وهو الزمان وهو مقدار الحركه نوقش في ذلك بان انحصار المتصل غير القار في الزمان
ممنوع ولا يجد العقل في امثال هذا المقام لان الكلام في ان الامور الخارجيه في حدود ودوابها
كذلك وكذا كون الزمان مقدار الحركه لا مقدار الوجود ممنوع والمناقشه في الاول مدفوعه بان الحصر
استقرائي وفي الثاني بان الزمان على كونه مقدار الحركه اتم والكم المتصل هو العدد فيل
انحصار المنفصل في العدد غير مرض على كثير والجسم مع سطحه والسطح مع خطه ليس بينهما حد
مشترك وليس شيء منهما عددا اقول ونا ندلوا على الانحصار بان الكم المنفصل مركب من
متواليات والمتواليات مفردات والمفردات احاد والواحد اما ان يوجد من حيث هو واحد فقط
او من حيث انه انسان او حجر فان اخذ من حيث انه واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله
الا العدد وان اخذ من حيث انه انسان او حجر فانه لا يمكن اعتبار كون الاناسي الحاصل من اجتماع
الانسان الواحد واعتبار كون الاحجار الحاصل من اجتماع الحجر الواحد كما انه متصل الا عددا باعتبار

الكم المنفصل الغير القار

كونها معدوده بالاحاد التي فيها اي انما يكون كما منفصلا من حيث كونها معدوده بالاحاد
التي فيها فليس الكم المنفصل الا العدد وما عداه انما يكون كما منفصلا بواسطته وهي المأخوذ من حيث
الناس الى ان القول كم منفصل غير قار الذات كما ان العدد كم منفصل قار الذات والحق ان القول انما
يكون كما لا حلال الكره التي فيه ولولا ذلك لم يكن كما فهو كم متصل بالعرض واما الجسم مع سطحه فنقول انما
كم منفصل بالعرض وان كان كل واحد منهما كما متصلا بالذات وكذا الحال في السطح مع خطه
او لحصول الاثر وهي الا قوه فسبل تهيؤ الهيولى للصور النوعيه ولانواع الاعراض يؤ
لحصول الاثر ولا يسمى ذلك لا قوه عدم فيها فيصح ما لا ولي ان يقال الا الاستعداد الشديد نحو
الانفعال من المؤثر الغريب هو اللاقوه كما ان الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال منه هو القوه
وجميع الكيفيات مائله للشده والضعف اي جميع انواعها الاربعه مائل لهما على معنى انه
توجد في كل منها ما يقبلهما علما ان الطلب والتربيع والتركيب والاوله كيفيات لا تقبل شده
وضعفا لان قبول الاتحاد لهما كاف في كون القسم الرابع مائلا لهما اي النسبه لشيء كل منهما
بالقياس الى الاخر ارادوا شيئين لشيء لانه يعتبر النسبه المتكرره وارادوا ان كل واحد من الشيئين
معقول بالقياس الى الاخر بواسطه نسبته اليه محصول الكلام ان الاضافه نسبه معقوله بالقياس الى
كاوي معقوله بالقياس الى الاول فلا يلزم ان يكون نسبه للاب الى الابن بالابوه ونسبه للابن الى
نكوه ولا زوجه اضافه وهي نسبه المتمكن الى المكان اي نسبه التي من حيث انه متمكن فيه
ويحوي له فلا يحتاج البعض يكون المتمكن ليس عين المكان ولا اجزاءه ولا علته الى غير ذلك من النسب
التي للمتمكن بالقياس الى المكان ومتى نسبه الاشياء الواقعه الى الزمان او الى طرفه اعني الان
اي نسبه الاشياء المتغيره الى الزمان بالوقوع فيه او الى طرفه كذلك بان المتغير الزماني يوجد في
الزمان والدفعي يوجد في الان فلا يرد انه يلزم ان يكون نسبه الحركه الى الان متى للحركه
وهي نسبه بعض اجزاء الشيء الى البعض والى الامور الخارجه سابل في العباره وجعل
الوضع عباره عن الهيئه اعتمادا على ما سياتي من انه هيئه معلوله للنسبه المذكوره اعني نسبه
بعض الاجزاء الى بعضها والى الامور الخارجه وفاعل من انه يلزم ان لا يكون الوضع نسبه لا محاوره فيه
لان استلزامه للنسبه كاف في كونه من الاعراض النسبيه ولذلك ترى بعضهم يعرفون الاين بهيئه
حاصله للمتمكن باعتبار حصوله في مكانه ويجعلونه بهذا التفسير من الاعراض النسبيه وهو نسبه
الى الاحاطه يعني من حيث هو كذلك فان هو الجنس معرب اثال ذلك فلا يصدق نسبه الملك
حيث انه ليس علم ومن حيث انه يعني ومن غيره الى غير ذلك وقد يعبر الملك بانه الهيئه للنسبه
المذكوره وهو التاثر وقوله هو التاثر فيها سامح حيث جعل مطلق التاثر ومطلق التاثير مقوله
الفعل والانفعال ليس كذلك ان مقوله ان يفعل عباره عن تاثير الشيء عن غيره ما دام يوثر وان
مقوله ان ينفعل عباره عن تاثر الشيء عن غيره ما دام يتاثر فالتاثر والتاثير الاثنيان لنا من حيث
الوصول لا لهما ولذلك عبروا عنهما بالان وقالوا ما دام المؤثر يؤثر ودام المتاثر يتاثر
وقد يقال هما ابان حاران عن المقولات ودعوى كونها عارضين دون ان يوثرا في عدم جعلها



الفصل الاول في الوجود والعدم

ملزوماته   اسدل الامام في الملخص حصل بجملة الشيء البسيط اي الشيء بوجوده مسلوبة على ابانه
الحسه اي تصوره بحسب الحقيقة فكان بحث ايضا ان الوجود لم حقيقة عنده ثم شرع في التصور
تلك الحقيقة بديهي اولا فان قلت قد صرح في الكتاب السابق بان بجملة البسيط ممتنعة فلا يمكن
ترك بهما قلت ما في ذلك كما سنذكره من ان الوجود من المعقولات الثانية والتي لا كان
الاعتماد على ما سلكه البديهة يغني عن ذكره فكان معنى الوصف لتصوره واول التصور على
ضمن تصوره بحسب الاسم وهو تصور مفهوم الشيء الذي لم يعلم وجوده في الاعيان وهو جار في الموجودات
والمعدومات وتصوره بحسب الحقيقة اي تصور الماهية المعلوم الوجود وهو مختص بالموجودات وما ذكره
من امتناع الحد البسيط انما هو في القسم الثاني اعني تصور الماهية الموجودة دون الاول لشموله
والمعدوم ولما كان الوجود من المعقولات الثانية كان من المفهومات الاعتبارية دون الاعيان
الحقيقة فليس تصوره بمفهومه سواء كان بالكنه او بغيره موقوفا على العلم بوجوده والمراد بالكسب
جاريا في الكسبي مطلقا كل نوعي لسان حال تصوره بمفهوم الوجود ولم ينوعه للعلم بوجوده
بل اشار بما بعد الى انه ليس موجودا عينيا فليس له حد بسيط واما ما ذكره في الشفاء من
ان الشيء يعرف الوجود في نفسه بديهي حتى يكون مفهومه عنده بل معناه ان المفهوم منه
بغيره على معنى ان ذلك المعنى يتصف بالوجود بديهيا اذ لا يشك عاقل ان هناك موجودا وانما
الشيء بالوجود الخارجي لا يسلم كونه موجودا في الخارج كما يأتي بحثه فالحد البسيط
الذهني ليس في الحقيقة للوجود بل لشيء متصف به وهذه المراد تعني عن الوصف
اولا اسباب بهما اصلا بخلاف مراده تصور الوجود فانها تحتاج الى الاستدلال لو ثبتت
لانا تصوره تصوره اما بالبديهة او بالكسب اما نوعي كونه تصورا دفعا لما قال [illegible] ان
امتناع كونه كسبيا لا نسلم كونه بديهيا لجواز ان تكون بعض [illegible] الا انه سابق فيه
فانه ان اراد انا تصورنا كنه حقيقته فهو ممنوع وان اراد انا تصورناه بوجه ما فلا يجديه نفعا
الخلاف في تصور الكنه   اولا واسطة بينهما اي بين البديهي والكسبي واراد بالبديهي معنى
الضروري اي المستغني عن الكسب لا معنى الاولي اي الذي يكفيه تصور الطرفين [illegible]
كون المحسوسات والتجربيات والحدسيات الفطرية القياس والحدسيات ولا لما سوى
بينهما على ان الكلام في التصور وما ذكر من الوسائط دون الاخرين انما هو في التصديقات فقط
فاما ان نعرف به فيلزم توقف الشيء على نفسه اي توقف معرفة الشيء على معرفته [illegible]
توقف الشيء اي المعرفة عليه والكلام في التعريف الحقيقي دون اللفظي فلا يتجه
في التكرار التعريف بمرادف اجلى كما توهم   وبتلك الاجزاء اما وجودات فيلزم توقف
الوجود على نفسه لان المركب يتوقف على اجزائه الوجودية والعدمية   وكذا يلزم توقف
نفسه وذلك لان الوصف يعرف باجزائه التي هي عنده او يستلزم على [illegible]
كون مفهوم تلك الوجودات هو الوجود من حيث هو وكونه هو الوجود مع قيد كما مر
بانها من انه على تقدير كون الوجودات هي الوجود مع قيد يلزم الاول ايضا والا فلا

كونها بين الوجود من حيث هو مطلقا لم الا الاول   والاعم لا يصلح لم بل ان اراد ان
بعض الاعم لا يصلح للتعريف في الجملة فلا يكون جميع التعريفات [illegible] فلذلك لاستعماله لجواز ان لا يكون
بعض اخر منه خصوصه صحيحا لا سيما [illegible] الاخص يصلح للتعريف في الجملة وان
اراد ان لا شيء من الاعم بصالح له فهو ممنوع كيف وقد صرحوا بان التعريفات الناقصة ربما
افادت تمييز المعرف عن بعض ما عداه والتمييز التام ليس شرطا الا في التعريف التام
وبالاخص لانه اخفى   [illegible] على ما ليس [illegible] او جوزنا ان يكون الاخص في بعض
الصور اجلى من الاعم وسيما لاستعمال الذهن الى ذلك الاعم وان لم يساو فلا يجمع افراده
والاستدلال بعموم النقيض وهذا الروابط واللوازم على كون الاعم اجلى مطورية   او غير موجود
يلزم ان يكون الوجود محضا للشيء بوجود هذا ان لم يحصل زائدا او غير الذي فرض انه غير الوجود
وان حصل عاد الكلام اليه فان قال هذا الزائد الثاني اما وجود فيلزم توقف الشيء على نفسه
او غير وجود وحيث ان لم يحصل زائد ثالث كان الوجود محض الشيء بوجود وان حصل عاد
الكلام اليه ولزم التسلسل اي تركب من امور غير متناهية   فان التعريف البديهي هو الذي لا يتوقف
حكم العقل به الا على تصور طرفيه لم يرد بذلك تفسير التعريف البديهي المقابل للكسبي اعني ما هو بمعنى
الضروري لئلا يلزم الواسطة بينهما كما مر بل هذا هو تفسير البديهي بمعنى الاولي لان التعريف المستدل به
من هذا القبيل وهو احدى اقسام الضروريات (اي الضروري والحسي) او انه يلزم من تصوره وذلك في غيره
اول   ولئن سلمنا فلا يبرك عن الابطال الاول الى ابطال فان ادعى مع الاول ان
هذا التعريف حاصل لمن لا يتصوره اكتساب اصلا فلابد ان يكون تصوره ضروريا قطعا
وبداهة التصور بوجه ما لا يقتضي بداهة التصور بالحقيقة ولا بداهة من كل الوجوه الا ترى ان كل
ما هو جزء العلل لابد ان يكون بديهيا مطلقا بوجه من الوجوه ولا يلزم منه بداهته بكنهه ولا بسائر
وجوهه   ان كان بديهيا مطلقا اي بجميع اجزائه لم يحتج الى دليل اي على كون تصور الوجود بديهيا
لانه من تلك الاجزاء فيكون بديهيا ايضا والبديهي لا يستدل عليه وحاصل الجواب الاتي انا
ذكرنا سلمنا كون تصور الوجود موقوفا في الواقع بالبداهة وذلك لا يستلزم العلم ببداهته فنستدل
بتلك الدلائل لتحصيل العلم ببداهته   والا فلا نقد وذلك لانه اذا لم يكن بديهيا بجميع اجزائه
كان بعض اجزائه غير بديهي وجاز ان يكون ذلك البعض من تصور الوجود فلا نعلم كون تصور
الوجود بديهيا فلا يكون الاستدلال به صحيحا فلفظ ويصح ان صورة الاستدلال هكذا التصور
جزء من اجزاء هذا التعريف وكل جزء من اجزائه بديهي فتصور الوجود بديهي ما دام يمكن هذا التعريف بديهيا
بجميع اجزائه لم تصدق تلك الكلية الكبرى فلا ينتج وقيل لم لا يجوز ان الدليل على هذا التعريف
دليل على خلاف الواقع او الوصف علم بداهته التعريف مطلقا فاما الدليل على بداهته خلاف
ما هو الواقع وليس شيء او ليس الاستدلال على بداهة التعريف بجميع اجزائه ليلزم الاستدلال
على خلاف ما فرض في الواقع بل على بداهة تصور الوجود مع الاستدلال عليه ببداهة التعريف على
ذلك الدليل لازم كما سبق   ان علم انه بديهي مطلقا لم يحتج الى دليل اي على كون تصور الوجود

بدیهیا لانه معلوم ... او الاشاره الى ما علم ... او المراد بعلم المستدل كونه بديهيا بجميع اجزائه
يجوز ان يكون بعض اجزائه كسبيا فان يكون ذلك البعض تصور الوجود ويتم هذا التحرير
لان العلم من مباحث التصور بداهة تصور الوجود مطلقا وذلك الدليل مما لا يلتفت لان العلم
بداهته مطلقا بدون العلم بداهة الجزء ... ان اراد ان العلم بداهة التصور مطلقا اى بجميع
اجزائه بدون العلم بداهة الاجزاء مفصلا ... او مع علم اجمالا ان هذا التصور حاصل لمن لا كسب له
مطلقا يعلم كونه بديهيا مطلقا ولا يلاحظ هذا العلم حاصل خصوصيات اجزائه وان اراد به بدون
العلم بداهة الاجزاء اجمالا ... مسلم لكنه لا ينافي الاستدلال لان المعترض حصول العلم بداهة
جزء منه مفصلا اعنى تصور الوجود وهذا كما قيل العلم بكلية كبرى الشكل الاول موقوف على العلم
بالنتيجة فلو استدل به عليها كان دورا واجيب بان العلم بكلية الكبرى لا يتوقف الا على العلم بثبوت
الاكبر للاصغر او اسمائه من حيث هو فرد ما من افراد الاوسط والنتيجة هي ثبوته له او لاسمائه
من حيث خصوصه ونظيره ان العلم بكلية الكبرى لا يتوقف على العلم بهذا الثبوت او الاسماء
ما دام المطلب كل حيوان جسم فاذا اندرج في هذا الحكم الانسان من حيث هو فرد للحيوان لا من حيث
هو انسان والمطلوب العلم بثبوت الجسم للانسان بخصوصه والاحكام تختلف باختلاف الحيثيات
الحيوان او لا ترى ان من لم يكن حاضرا في زيد قصة مجاورة لو ليكن جاءني رجل يصح ان يعلم الثاني
دون الاول وان كان ذلك الرجل في الواقع زيدا فالموقوف عليه كلية الكبرى مغاير للموقوف
عليها فلا دور ... قيل من ان الاجزاء اذا حصلت للنفس بتركيب ما دام النفس لا تحصل لها
غرض بمجرد ... ان تركيب يكون بداهة كل الاجزاء ... وكذا الكسبى كل كسبي ... به
شيء ذكر ما يحوايه ... لاندري انها متى حصلت وكيف حصلت و
ذلك لانه قد يحصل في النفس صورة ولا يلتفت النفس الى كيفية حصولها ثم يحصل بعدها صورة اخرى
ولا يلتفت ايضا الى كيفية حصولها ... او تطاول المدة وتكرر الصور توهم انها
ما ليس عليها ... كيفية حصولها ما احتاج الى الاستدلال وذلك ما لم يثبت اولى ادنى
الكسبيات اعني ... بديهية لا يقال ان اجزاء الوجود اذا كانت غير وجودات
ويمكن ان يكون ايضا في بيان بطلان الوجه الثاني من الاستدلال ان اجزاء الوجود وجودات لا يلزم
توقف الوجود على نفسه ولا توقفه لجواز ان يكون صدق الوجود عليها صدقا عرضيا
لا ذاتيا كصدق الانسان على كل واحد من اجزائه ولا استحالة في ذلك فان قيل تلك الاجزاء
اما عين مفهوم الوجود او غيره يتعين اختيار الشق الثاني قطعا وح جاز صدق مفهوم الوجود
عليها صدقا عرضيا فيكون اجزاء محمولة ... صدقه عليها فيكون اجزاء غير محمولة لجواز ان
يكون الزائد على الاجزاء جميعا ... الاجزاء باسرها مجتمعة بحيث لا يخرج عنها شيء منها سواء كانت
مادية او صورية ولا شك ان هذا المجموع لم يحصل الا بعد الاجتماع وانه زائد على كل واحد
منها انه غير الوجود واذا كان الوجود عين هذا المجموع لم يلزم ان يكون الوجود محض ما ليس
بوجود لمكان النقض بل لزم ان يكون الوجود عين مجموع امور كل واحد منها غير وجود

ان العلم

وهذا ليس بح اذ كل مركب من اجزاء كل واحد منها غيره وكل مركب من اجزاء غير محمولة
مركب من امور كل واحد منها غيره وليس هو مجموع امور ليس شيء منها اصلا وبهذا سقط احتمال الاستدلال
الثاني كما اشار اليه بقوله وانما الوجه ما ذكرتم يلزم في جميع المركبات وبهم من نفي بها
ويقال المجموع يطلق تارة على ... الهيئة الاجتماعية واخرى على مجموعها فان اراد بقوله هو الاجزاء
جميعا الاول لم يحصل زائد على الاجزاء والهيئة بخلافه وانما يلزم ان يكون الوجود محض ما
ليس بوجود وان اراد الثاني فلنا الش ان كانت وجودا لتوقف الشيء على نفسه ولا لم يكن
وجودا كان الوجود محض ما ليس بوجود وحوابه انا نختار الاول والمجموع بالمعنى الثاني زائد
على ما وصف انه غير وجود وهو كل واحد واحد من تلك الاجزاء والهيئة الاجتماعية ما ...
الرد ما المذكور في الدليل من الوجود وغيره انما هو في كل واحد منها لا في مجموعها ولكن حمل
وتلك الاجزاء الموجود اسواء غير وجودات ولو وجد في المجموع امر وجودا او غيره و
كان الامر غير ظاهر الحصار ... وجود لانه الموصوف في الحقيقة او يختار الثاني وان الش ...
وجودا ولا اساس لان اللازم كون الوجود عين مجموع امور كل واحد منها غير وجود كما ان
بعض اجزاء الوجود ان لم تعرض لما هي اجتماعية او صورة يحصلانا واجزاء المركب الوجود حقيقة
واحدة وجوده حقيقة بل اعتبارية وان عرضت لها كان انضمامها اليها موجبا للهيئة اجتماعية
اخرى وهكذا فتسلسل فلنا الهيئة بها كون الوجود والاجزاء ... لاحاجة ... وذلك
الى الوحدة الحقيقية وانما عروض الصورة للاجزاء المادية في المركب ... حسب الاشياء
الا اعتبارية هيئة اجتماعية بها فان اعتبرت واعتبر انضمامها اليها حصلت هيئة اجتماعية اخرى
اعتبارية ولا تسلسل بل ينقطع بانقطاع الاعتبار وكذا الحال في عروض الش ... لا ... رابع
مرتب على الثالث ... هذا ... يكون جوابا عن بطلان التوقف الذي ... ذكر في الشرح
اعنى الوجه المشهور في ابطال مطلقا لكنه قد بطل بها فان الكلام في تصور الكنه والرسم لا
يحوز ... يجوز ان يكون لبعض الرسوم خصوصية ... بتصور كنه الرسوم بها ولها
الوجه الثالث الذي استدل به ايضا في المحصل ولم يذكره المص هو ان الوجود ... وجودى
المتصور بالبداهة وجزء المتصور بالبداهة اولى بان يكون بديهيا وجوابه ان وجودى
متصور بوجه ما بداهة واللازم منه ان يكون تصور الوجود بوجه ما بديهيا ولا نزاع فيه ... جزئيا
موجود علية فيقال ان اراد لزوم ما هو الوجود ذات المحالة الزواب مطلقا فلا يجديه نفعا لان
مفهوم احدها ليس الوجود المشترك وان اراد لزوم خصوصيات منها بعينها فنوقض المطلق
لانها مرددة بها لا بخصوم بها وان اراد لزوم معنى آخر فهو ممنوع ويرجع ... الدليل و هو
ان يقول او اخر ما ... وجود ممكن ... ذلك ايضا ... علم ... فلا شك انا
نجزم ... بان العلم موجود ... خصوصيات ... وال اعتبار خصوصية
الجوهر ... العلم خصوصية العرض ... بالاعتبار بان العلم موجود ... بالحالة
لم يشعر ولم يستدل باعتبار آخر اصلا فلولا ان الوجود مشترك ... لم يتصور ذلك قطعا

ان ... يكون هو المراد ... ما ... ان يكون اجزاؤه ... سواء ... او غير ... الجسم

محروض

الاجتماعية

ودليل انتفاء هذا الدليل تسليم ان يكون للوجود وجود او مشترك بين فرد من غيره فانا قد نجزم
بوجود شيء ونتردد في انه مفهوم الوجود او غيره واجب او لا فانه يلزم من ذلك اشتراكه
بين وغيره ونحو ذلك فلا يلزم وجودا او وجوبا فانه يلزم من الوجود وجودا ومعان لم يكن كذلك
وبقطع النظر بالفاظه ملازم الشرطية يعني قوله لو لم يكن الوجود مشتركا من جميع الموجودات
لتردد الذهن في حال تردده في الخصوصيات والظاهر منع الشرطية وحين كانت مستدلا عليها
وجب صرف منعها الى مقدمات دليلها فكانه قال الشرطية غير صحيح وذلك في بيانها لو
لم يكن مشتركا لكان مختصا ان اردت الخ لو لم يكن الوجود مشتركا بين الموجودات لكان مختصا
بالقياس الى جميعها فلجواز ان لا يكون مشتركا بين الجميع ويكون مشتركا بين الممكنات وحدها
وان اردت انه لو لم يكن مشتركا بين الجميع لكان مختصا ولو بالقياس الى بعض الموجودات فمسلم
لكن الاختصاص على هذا الوجه لا يستلزم التردد حال التردد في الخصوصيات لجواز ان يكون
الوجود مع الاختصاص المذكور مشتركا بين اكثر الموجودات كالممكنات فيتردد بين خصوصيات
الممكنات من الجوهر والعرض مع الجزم بالوجود ولو قرر الجواب ان معنى الشرطية هو انه
لو لم يكن مشتركا بين جميع الموجودات لتردد الذهن في حال تردده في شيء من الخصوصيات والدليل
عليها انه لو لم يكن مشتركا كذلك لكان مختصا في بعض الصور قطعا فلزم التردد في الخصوصيات في
صورة الاختصاص التردد في الوجود وذلك ظاهر لا يمكن منع التالي لما ادعيتم الجزم بالوجود مع
التردد في اي خصوصية كانت من الواجب والممكن باقسامه كلها ويمكن حمل عبارته لابطال
الشرطية ويقرر هكذا لو لم يكن الوجود مشتركا بين الجميع بل مشتركا بين الممكنات جاز التردد بين
خصوصيات الممكنات من الجواهر والاعراض مع الجزم بالوجود فعلى هذا عدم الاشتراك من الكل
يجوز الجزم ان نتردد في الخصوصيات مع الجزم بالوجود فلا يكون عدم الاشتراك فيه مستلزما
للتردد في الوجود حال التردد في الخصوصيات فبطل الشرطية التي ادعاها المستدل اجاب
عنها بان مقدم شرط المعارض مركب من جزئي الاشتراك وعدمه فما عساه الاشتراك يستلزم
جواز التردد بين الجوهر والعرض حال الجزم بوجود العلة كما مر وما عسى عدم الاشتراك يستلزم عدم
جواز التردد فيهما حال الجزم بوجودها فيكون شرط المعارض باطلا وهذا ما ... لان مقدم
شرط عدم الاشتراك بين الكل لا عدم الاشتراك بالكلية فلا نسلم عدم جواز المذكور
متحد في جميع المقامات المعروفة وذلك لعدم التمايز في السلوب والعدمات والمطلق
الحصر العقلي بين الوجود ونقيضه لان مفهوم القسمة ح ان الشيء اما موجود بوجود خاص
او ليس بموجود اصلا وذلك ليس بحصر اصلا لجواز ان يكون موجودا بوجود خاص او مطلق
لو اريد بهذا التقسيم ان الشيء اما موجود بوجود ما من الوجودات او ليس بموجود اصلا
لم يبطل الانحصار وبطل الحصر اما يكون بملاحظة لفظ الوجود وشموله لتلك المعاني المتعددة
التي وضع بازائها فلا يكون حصرا عقليا مع اشتراكه لفظا ونحن نحكم بانقسام الشيء الى
الوجود ونقيضه مما يحكم العقل فيه بالانحصار مع قطع النظر عن اللغات واوضاعها

لان ان مفهوم السلب واحد وما ذكر من عدم تمايز السلوب والعدمات انما هو بالنظر الى
اضافتها ولكن لما تمايزت بالاضافات لا بحسب ذواتها ووجود اضافتها ولو سلم ان السلب مفهوم واحد لا تعدد فيه قطعا
لا اصالة ولا تبعا لم المقسم ضرورة ان رفع المتعدد متعدد في الجملة ولم يحتج الى ان يعم الابطال
الحصر العقلي لكن يكون كل من السلوب مشتركا في مطلق السلب ضرورة صحة حمل مطلق
السلب عليها الدال على الاشتراك هذا الشيء بعينه جار في الوجود فمن لا يسلم الاشتراك فيه لا يسلم
اشتراك السلوب في مطلق السلب بل المشترك بينها عنده هو لفظ السلب كان الوجود
سواء لم يجزم العقل بالانحصار لكن لا نجزم بالانحصار مع ان معناه ترديد بين ان يكون موجودا
بوجوده الخاص واما ان لا يكون موجودا بوجوده الخاص وهذا ترديد بين النفي والاثبات يجزم
العقل بالانحصار فيه بديهة وكما لا واسطة بين اثبات مفهوم عام وسلبه كذلك لا واسطة بين
اثبات مفهوم خاص وسلبه بل طلب فيما اخر هذا الطلب انما هو بالنظر الى جانب
اللفظ واما اذا نظر الى جانب المعنى فلا مجال لتوهم الطلب كما يظهر ان المحصل يحلل ضرورة
وجوب اشتراك مورد القسمة بين الاقسام وذلك لان التقسيم ضم قيد الى المشترك وجعله ان يضم
الى المفهوم كل قيود مخصصة بحاصله اما متباينة او غير متباينة فيحصل من انضمام كل قيد قسم
فلا بد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الترديد فانه لا يستلزم اشتراكها كما في المقطعات ومذكر في
الحساب الجمعية كما في الخلافات السمية هكذا لكن ... ان يكون ... ولا ...
الوجود الى اقسامه بالنظر الى لفظ ... مع قطع النظر عن اللغات ما نذكر
كما نذكره لا بالقطع النظر عن لفظ الوجود فلا نسوي ان نقول اذا قطعنا النظر عن
لفظ الوجود لم نجد الا معاني الخاصة المخلوقة كالانسان والفرس وغيرهما وليس هناك امر ...
يدل عليه لفظ الوجود ... معارض ... ولا يخرج عن الانصاف لان ...
مع قطع النظر عن اللغات كلها نشهد بان الموجودات لها حالة مشتركة بينها ويعبر عنها ...
المعدومات باسرها واعلم ان هذه الوجوه ... اشتراك الوجود من حيث
المعنى مذهب ... بهذا الكلام ... ما ذكره الامام ... تصور الوجود ... الممنوع
المورد ... انا نقول ... بان تصوره ...
مما لا نزاع فيه انما النزاع في كون تصوره ... في حصول ...
لعدم تصور ... ذلك البديهي على الوجه الذي يتوقف عليه الجزم ...
جزم على قول ...
تصورا والجواب ان احتياج البديهي الى التنبيه بالنسبة الى بعض الاذهان انما هو لنوع خفاء
فيه وذلك لا يخرجه ... تصوره ... القول الشارح واما حصر ما ذكر ...
تصوره ... اعني الاولويات ...
غيره فالمنع والمعارضة فيما ذكره من فرض ... فسلّ من الشيء
ان ليس كل شيء ... كل شيء بل لا بد هناك من ماهية مخصوصة وشرائط معينة فاذا

زيادة الوجود

الوجود المطلق عرضي

مع حصول تلك المباينة والشرائط لم يترتب عليه العلم كما لم يترتب على الدليل مع وجود ما به
ما هو العلم منه وكذا اذا عورض بما يساويه مخصص المنع والمعارضة عن التسمية بالدليل لا وجه له واما ثانيا
فلأن العلم بالاستدلال اثبات المدعى في نفسه اعني الجازم به في نفسه ما دام اذ بدا او عورض
احتيج الى دفعهما والاثبات المقيد بالكلية واما المقيد فلم يقيده بالكلية اثباته لثبوت
بالمنع او المعارضة بل معه السابع لثبوته ما دام اذ بدا او عورض فان تنبهه له ولا يلتفت ذلك في
ثبوته المستعمل في الاثبات ولا نسلم ان العلم الاصل في هذا المقام وان لم يكن مقصودا بالنسبة
مقول لا يخفى كثير منع تعين لعلم ملاحظة في ثبوت المدعى لانه لا يخفى عليها اصلا

ثم ما ادعى واحد الا الاشعري ومن تابعه ~~ثبوت المطلق~~ ما يهم بالوجود كل شيء عين ماهيته فلا
ليس عندهم وجود مطلق مشترك ووجود خاص هو فرد له بل ليس هناك الا حقائق مختلفة يطلق
على كل واحدة منها لفظ الوجود اشتراكا لفظيا واما القائلون باشتراكه معنى فعندهم وجود مطلق
مشترك بين جميع الموجودات ووجود خاص لكل موجود فهذا الدليل اعني الوجه الاول
المبني على الاشتراك انما دل على ان الوجود المطلق المشترك زائد على الماهية ولا يدل على كون الوجود
الخاص زائدا عليها الا ان يثبت ان المطلق نفس الخاص او جزء منه ولم يثبت بل الحق انه عرضي
لافراده   فلزم ان تكون الماهيات ايضا كذلك وليس كذلك فقيل عليه ذهب جماعة من
الصوفية الى ان ليس في الواقع الا ذات واحدة لا تركيب فيها اصلا بل لها صفات هي عينها
وهي حقيقة الوجود المنزه في حد ذاتها عن شوائب العدم وسمات الامكان ولها تعينات
بحسب اعتبارية بحسب ذلك تتراءى موجودات متمايزة فيتوهم من ذلك تعدد حقيقي فالمدعى ان
على بطلان ذلك لم يتم ما ذكره من عدم اتحاد الماهيات ولا يتم ايضا اشتراك الوجود بل لا يثبت
وجود ممكن اصلا اقول هذا خروج عن طور العقل فان مذهب سائر العقلاء تعدد الموجودات
بعدد احسام وانها ذوات وحقائق متخالفة بالحقيقة دون الاعتبار فقط والاحتراز اهل
العالم يدعون استنادها الى مكاشفاتهم ومشاهداتهم وانه لا يمكن الوصول اليها بحسب
العقل ودلالة بل هو طور وراء طور العقل كالحس في ادراك المعقولات واما المحققون من ارباب
العقل القائلون بان ما يشهد له العقل مقبول وما يشهد عليه فمردود وانه لا طور وراء طور العقل
ان تلك المكاشفات والمشاهدات على تقدير صحتها مأولة بما يوافق العقل ثم [illegible]
عليهم يشنعون على [illegible] على بطلان امثال ذلك ويعدون بحثه مكابرة لا يلتفت اليها

لو كان داخلا لكان اعم الذاتيات لح يرد عليه ان الوجود اذا كان داخلا الوجود
وجب الا لا يجب ان يكون ذاتيا لجواز ان يكون جزءا غير محمول واما المبني على هذا الطريق
اعني الوجود فلا يلزم ايضا كونه ذاتيا لان المبني من جزء غير محمول لا يستحيل على نفسه بل هي
خارجة عن ماهية المركب ولو سلم كونه ذاتيا فلا نسلم انه جنس لجواز ان لا يكون تمام المشترك
فلا يتم ما ذكره من الاستدلال لفصول موجوده لانبنائه على كونه جنسا وكاشف عنه بانه لو كان
جزءا لجميع الموجودات وجب امتيازها عن بعض ما وراء او بوجوده سواء كانت تلك

الاجزاء الاخر محمولة او غير محمولة ثم ينقل الكلام الى تلك الاجزاء الاخر وهو لا يجب ان يكون الوجود جزءا
لما اذا فرض ان الوجود جزء الموجودات باسرها ودفع الماهية عن احتياج الى كون الوجود ذاتيا و
جنسا وكون الاجزاء الاخر فصولا   لانه يحتاج بعد الى نفي جميع اجزائها الغير المساوية لها
وهو مع هذا انما يتم اذا كانت الاجزاء خارجة لتمام الزمان على امتناع ان يحتمل معاني الخارج امور
مترتبة غير متناهية واما اذا كانت علة لا يحتمل لما في الخارج معها او مقادير لها على الكائنات اذ لعله
امتناع تعقل كنه الماهية بالقياس الى القوى القاصرة عن ادراك تفاصيلها لا يعنيها واما القوى
العالية فمحصورة وليس لها نكتها فيها اللهم الا ان يقال [illegible] في وجودها في تلك القوى ثم [illegible]
كان الامور الغير متناهية فلم امتناع تعقلها بالكنه مطلقا   فلا يتم شيء مما ذكر لا اتحاد الماهيات
ولا تركبها من اجزاء غير متناهية اما عدم لزوم اتحاد جميع الماهيات على ذلك التقدير اعني كون
الوجود زائدا في بعض وشيئا او جزءا لبعض اخر فقط واما عدم لزوم تركبها من اجزاء غير متناهية
فلجواز ان يكون الوجود زائدا على ماهية الفصول فلا يلزم ان يكون لها فصول اخرى الى لا نهاية له لم
لانه ان اعني العروض من تعالى هو لا يعني شيئا من ذلك بل المعنى العروض في
الذهن والمعنى هو الماهيات فلا يلزم محذور   اذا كان مشككا يكون زائدا في الجميع
الذي يلزم من التشكيك ان لا يكون ذاتيا في الكل والا لما اختلف ولا يلزم منه ان يكون عرضيا
في الكل لجواز ان يكون ذاتيا للبعض وعرضيا للبعض الاخر على انه قيل لم لا يجوز ان يقع
الاختلاف في الماهية والذاتيات بالتشكيك وانه ما ذكروه على ذلك انه اذا اختلف الماهية
او الذاتي في الافراد لم يكن ماهيتها واحدة ولا ذاتها واحدا وهو منقوض بالعارض ايضا
الاختلاف بالكمال والنقصان في نفس الماهية كالذراع والذراعين من المقدار لا يوجب تعدد
الماهية وح يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود طبيعة حقيقية وتفاوت افرادها كما لات تلك
الطبيعة [illegible] لما كان العارض المقول بالتشكيك عليكم مفهوم واحد في [illegible] ومقول
على ذوات مختلفة [illegible] في كمال ذلك العارض   وهو عين المطلق فيلزم
زيادة الوجود على الماهيات واللازم من كونه مشككا زيادته على افراده التي هي الوجودات
الخاصة ولا يلزم من عروض الوجودات الخاصة عروضه للماهيات لجواز ان يكون الوجود العارض
والمعروض متحدا حقيقة في الماهيات فلا يكون اللازم من التشكيك عين المطلق ولا مسئلة [illegible]
مدفوع بان حاصل قوله احتج بانه اذا كان مشككا يكون زائدا في الجميع ان الوجود
بالقياس الى الماهيات ان كان متساوي الحصول فيها لم يكن الاختلاف بالشدة والضعف والوجوب
بناء على امتناع اختلاف متساوية كاف وان لم يكن متساوي الحصول فيها بل كان مشككا
بالقياس اليها لزم خروجها وهو عين المدعى وكان هذا القائل توهم ان التساوي في
الحصول والاختلاف فيه مختصان بالامور المحمولة عليه الا بحيل هي عليها وان المنع
اختلاف الذاتيات بالقياس الا هي خارجة لذوات الاجزاء التي لا تحمل والصحيح ان لا فرق
الوجه الثاني ان نعقل الوجود ونشك في نعقل الماهية اي نعقل الماهية ولا نعقل وجودها

اعترض على هذا الوجه بان تحصله انا نتصور الماهية ولا نصدق بوجودها فالماهية معلومة اي متصورة
والوجود ليس بمعلوم اي مصدقا فلا يتحد الوسط واجيب بان المراد كما يفهم من الشرح ايضا انا
نتصور الماهية ونشك في وجودها فلا يكون عينا والا لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه
بين ولا يكون ايضا داخلا لان بين الثبوت فلا يحتاج الى لم وهذا انما يتم ان لو كانت الماهية
معقولة بالكنه فاما اذا كانت متعقلة لا بكنهها جاز ان يكون داخلا فيها مجهول حصلا على انا
انما اولا نرى ان النفس لما كانت متصورة باعتبار مفهوم النون لا بكنهها توصلوا لاثبات
جوهريتها بالبرهان مع زعمهم انه الجوهر جنس لها وهذا الدليل لو تم لدل على ان
الوجود الخاص زائد على الماهيات التي يمكن تعقل خصوصياتها مع عدم تعقل وجودها
فان تعقل وجودها في الاذهان غير وجودها في الذهن بالاعتبار يعني ان تعقل الماهية
هي وجودها الذهني فاذا تعقلت كانت موجودة لكن لا يلزم من تعقلها تعقل تعقلها وبها
يكون وجودها الذهني حاصلا ولا يكون متعقلا معقولا لان تعقل الشيء لا بد ان يكون
مغايرا له اما بالذات ~~والماهية تعقل~~ كما في تعقل الاشياء الخارجة عن المتعقل اعني الاشياء
التي لا يكون عينه ولا داخله واما بالاعتبار كما في تعقل الشيء نفسه او الامور الحالة فيه فان
تعقل المجرد لذاته عين ذاته لا بصورة حاصلة من ذاته في ذاته وذلك لان ذاته حاضرة لذاته
اذ الشيء لا يحتجب عن ذاته وذلك اقوى من حصول مثاله في ادراك ذاته لكن اعتبار
حضوره لذاته مغاير لاعتباره من حيث هو وكذلك تعقل الامور الحالة فيه كالصور الذهنية
القائمة بالنفس انما هو بحضورها واتحادها بالمدرك لا بحصول صورها فيه فالنفس في ادراك الصورة
الذهنية لا تحتاج الى صورة اخرى مرتسمة من الاولى بل يتحد بها المعقول والتعقل بالذات
ويختلفان بالاعتبار اذ لا بد من التغاير الذي هو معقول كما بين العاقل والمعقول والتعقل
واما في ادراك المجرد نفسه فيختلف اعتبارا اذا كان الادراك بحضور المدرك بنفسه عند المدرك
يسمى ذلك علما حضوريا وعلم الله سبحانه بجميع الاشياء من هذا القبيل كما بين في محله
اجيب بانه اذا كان يعقل الماهية مثلا بالتعقل بوجودها اي على انه اما عينها او جزؤها كما يدل
عليه قوله اذ يستحيل الشك في اتصاف الشيء بنفسه واراد بالمفهوم الذاتي بالمعنى الاعم المتناول
للذات فاما تعقل جنس الملك وعرفنا ذلك في وجوده الذهني والخارجي ولذلك احتيج
فيها الى اقامة البرهان وتحقيقه ان ما من احد الا اراد ثم التعقل بالكنه هو ممنوع وان اراد
وجه غيرها فالمتكلم قيل ولا يكن اي حال لا يعني بالملك الا سطح محدب محيط مثله وهذا
معقول بكماله لان الملك ليس من الماهيات الاعتبارية التي يمكن في نحوها العادة ما ليس
الماهيات الحقيقية فلم يلق ان كمال حقيقة هذا الوجود الخارجي في حدها هو هذا الذي
ذكره لا غير وهل جاز ان جميع الحقائق لاحتمال ان لا يكون شيء منها متعقلا بالكنه
فان قيل يجوز ان يكون الماهيات التي لا نتصورها بمعنى ان المدعى كون الوجود زائدا
في الكل وما ذكرتم على تقدير صحته انما يدل على كونه زائدا في الحقائق التي عقلناها كالملك

والجواب

والجواب دون التي لم نعقلها بخصوصياتها الجواز ان لا تمكن تعقلها من تعقل وجودها
اجيب بانه على تقدير الاستواء لا يجوز ذلك ثم ما ذكره هنا من انه يجوز على تقدير الاستواء
الاختلاف بالعينية والجزئية والعرضية مبني على ان مقصوده عن الوجود ذلك لا الى ان صاحبه اما ه
الثاني لا سواه وعلى تقدير التشكيك يلزم كونه زائدا كما ذكرنا فلا يكون علة لما نحن
عليه بما نرى ان في الوجه الثالث الثاني فلا نعيده الوجه الثالث ان الامكان يحصل
لا زيادة يحصل في نفسه بحسب الخارج بل حصوله للاشياء واتصافها به فان اتصاف الموجود
بالامور الاعتبارية جائز بمعنى ان الموجودات الخارجية متصف في نفس الامر بالامكان وان لم
يكن الامكان موجودا خارجا لو كان نفس الماهيات او داخلا فيها لم يمكن سلب الماهية
عنه والسلب على التسوية يمكن وذلك لان سلب الشيء عن نفسه لا يكون كسلبه عن الملزوم
وارتفاعهما بالضرورة وكذا الحال في سلب الشيء عن جزئه وان السلب لذلك الجزء وهذا الدليل
على زيادة الوجود على الماهية في الممكنات سواء كان وجودا مطلقا او خاصا ومنهم من قال
الذي يزعم ان الوجود نفس الماهية يقول ان بعض الماهيات يقتضي لذاته ان يكون ماهية
في الخارج وهي الواجب لذاته وبعضها كالانسان فلا يحتاج في كونه انسانا في الخارج الى
غيره لا يحتمل امرا زائدا على ذاته وذلك هو الممكن وليس هناك امر يكون نسبة الماهية اليه والى
سلبه سواء وان سلم فالمغايرة الاعتبارية كافية كما في ادراك الانسان نفسه فلا يلزم من تحقق
الامكان تحقق وجود مغاير للماهية في المفهوم كما ادعاه ولا يذهب عليك ان كون
الماهية تلك الماهية في الخارج مفهوم مغاير لمفهوم الماهية قطعا فهذا المفهوم هو المسمى بالوجود ثم
كون الماهية في الخارج لا اثر زائد عليه هو قوله تلك الماهية وتقول اذا لم يقتض
الماهية لذاتها الاتصاف بذلك المفهوم ولا عدم الاتصاف به كان هناك مفهوم وراء الماهية نسبة
الماهية اليه والى سلبه سواء فتحقق الامكان بمعنى تساوي النسبة واما قوله وان سلم
الى اخره اما لا نقول بان الامكان نسبة مقتضية طرفين متغايرين حقيقة بل يكفي التغاير
الاعتباري كما مر والا لكان يختص الاستدلال بالامكان لعدم الجريان في الوجوب لعدم
ذلك السؤال بما ذكرناه من ان نسبة الشيء الى نفسه او جزئه لا يكون كنسبته الى سلبهما ورده
ضروري عليه توقف حمل الدال على الاستدلال فلا مر ما فيه من ان ذلك اذا كان بالم الذاتي
معقولا بالكنه وهو غير مسلم في شيء من الماهيات وهو ناقص مع لزومه الناقص
فان معنى قولنا الماهية ليست بعينها في الخارج ان الماهية المعقولة ليست من افرادها بالم ذات خارجية
ولا ناقض في ذلك وهو مدفوع بان قولك بالم ذات خارجية يشتمل على معنى الكون في الخارج
فلا امر مفهوما وراء الماهية ولبت في ذلك بان نسبة الى الافراد حاصلة في الجملة
ان الماهية ليست موجودة في الخارج فلو كان الوجود الخارجي عين الماهية كان المفهوم من سلب
الوجود عنها سلبها عنها فالمعنى المتبادر من سلب الشيء عن نفسه لا ما تاوله الذي
ليس فيه تناقض فلا ارتياب وما قيل من ان سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج جائز

لجواز ان لا يكون موجودا فلا يكون هو هو فكذلك لان ما في الخصم الى سلب الوجود عنه
فلو كان وجوده في الخارج عينه لم يعرا صلا فان لم يكن الانسان موجودا في الخارج وصدق
الانسان ليس بانسان في الخارج كان صادقا ومحصوله ان الانسان ليس بموجود في الخارج
واما اذا صدق الانسان ليس بانسان اصلا فهو باطل قطعا فلزم تركب الواجب بهذا الدليل
على انه لا يكون الوجود داخلا في الكل ولا يلزم كونه خارجا في الكل فان احسب ما سبق من
ان ذلك لا يجوز على تقدير الاستواء وعلى تقدير التشكيك كان زائدا في الكل وقد ما سبق ايضا
واعلم ان الشيخ صرح اولا بان هذه الدعوى ليست ضرورية وان الوجوه المذكورة تنبيه اشارة
الى ان المنع الذي يورد عليها لا يجدي كثير نفع لان المدعى في الثبوت مستغن عن الاثبات
بالحجج فتلك الوجوه ازالة الالتباس عما يلتبس الى الاذهان القاصرة واما النظار السليمة فكما
تدرك اشتراك الموجودات في حالة تمتاز بها عن المعدومات كما فرد تسمى في العربية بالوجود والكون
وفي الفارسية بهستي وبود كذلك تدرك ان مفهومها خارج عنها توصف بها وتحمل عليها ثم
حقائق الموجودات وخصوصيات تلك الحالة وكنهها فانها بها وحملها عليها ليس معلوما بالكنه
ولا يضر ذلك في الجزم بالاشتراك والزيادة بديهة على معنى ان مفهوم الماهية من حيث هي
ليس نفس احديهما ولا احديهما داخلا في مفهومها لا على معنى ان مفهوم الماهية منفك عن احديهما
وح اما ان يرد بهذا وقال ان قيام الوجود بالماهية اما ان نقوم بها بشرط وجودها او بشرط
عدمها فالجواب منع الحصر فانه تقوم بالماهية من حيث هي لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم
كما ان كل عارض نسبي كالتباس بالجسم مثلا انما يكون عارضا له لا بشرط حصوله للهواء بشرط عدمه
عنه واما ان يرد بهذا او يقال فانه بها اما في زمان كونها معدومة فلا يمكن ح منع الحصر اصلا
فالاولى الواسطة قطعا فنختار ان القيام في زمان كونها موجودة بهذا الوجود لا بوجود اخر
حتى يلزم تحصيل الحاصل كما في قيام التباس بالجسم بعينه بل الماهية اذا كانت تكونها
وجودها فصل كونها اما ان ثبت لها في الخارج اولا فان لم يثبت لها في الخارج كونها كانت
عارية في الخارج عن الكون فلا يكون موجودة في الخارج تحرر ذلك الشيء في الخارج فيكون
مما ارتفع في الخارج اذ العرية ملزومة للارتفاع ثم ان هذا الكون الثابت في الخارج ليس عين
الماهية ولا جزءا منها بل امر زائد عليها في الخارج فلا يلزم من عدم افراد كل منها بوجود عدم زيادته عليها
في الخارج ثم فصل واعلم ان المفهوم من كلامه ان زيادة المحمول على القائل في الخارج انما
تتصور اذا كان المحمول موجودا بوجود مغاير لوجود القائل وهو ممنوع اذ لو وجدا في وجود
واحد كالوجود والماهية فان الوجود موجود بنفسه لا بوجود مغاير له والماهية القائلة له موجودة
بالمحمول الزائد في الخارج وبالجملة انما موجودان في الخارج بوجود من متغايرين واما وجود فمنه
موجودة به وزيادة المحمول في الخارج على ما هو متقدم على وجهين فمن ارادحصر له في وجه
واحد فلا بد له من دليل على عدم جواز الاخر وبحث نقول اذا قلنا زيد موجود في الخارج
فلا نعنى به في الخارج ان نسبتي الى زيد كان ظرفا لوجوده وان نسبتي الى وجوده كان

ظرفا لنفسه لا لوجوده ثم ان الوجود في الخارج فلا ارتباط بين ما كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد في
مثالنا وما الذي وقع الخارج ظرفا لنفسه كالوجود في مثالنا فلا جرم يكونه موجودا من
الموجودات الخارجية فان عاقلا لا يشك في ان زيدا موجود في الخارج واما ان وجود زيد
موجود في الخارج فليس مما لا يشكه موضوع للخارج في الشيء والمسلم وقوعه ظرفا
لوجود ذلك الشيء اولا ترى ان قولك زيد متصف في الخارج بالسواد صادق قطعا ووقوع
الخارج بها ظرفا لنفس الاتصاف وان قولك زيد بالسواد موجود في الخارج ليس بصادق
اصلا كما في السلوب والنسب التي لا وجود لها في الخارج فلا اشتباه بين الخارج ظرفا لها
انما لا لوجودها اذا اتحد بها قبول الماهية اذا كانت في الخارج اي وجوده فيه سبب
لها في نفس الامر الكون في الخارج على ان الخارج ظرف لنفس الكون ولا يجوز ان يقال
سبب لها في الخارج الكون على ان يكون الخارج ظرفا لثبوت الكون لها وذلك لان ثبوت
شيء لامر في الخارج بمعنى اتصاف الامر به في الخارج وان لم يقتض وجود ذلك الشيء في
الخارج لجواز اتصاف الموجودات الخارجية في الخارج بالامور العدمية لكنه يقتضي وجود
ذلك الامر في الخارج بديهة فان الشيء ما لم يثبت في الخارج اولا لم يتصور اتصافه فيه بمفهوم
سواء كان وجوديا او عدميا فلو كان الكون ثابتا في الخارج للماهية كانت قبل ثبوته لها ثابتة
فيه فكان لها قبل هذا الكون بها في الخارج كون اخر فيه نقل الكلام اليه فان لم يثبت لها
في الخارج كونها كانت عارية في الخارج عن الكون فلا يكون موجودة فيه فرد ودفعها بان
لم يثبت لها في الخارج كونها لكن ثبت لها في حد نفسها الكون للخارجي فيكون موجودة فيه
لا يخفى من ان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده ولا يلزم من ذلك ان يكون
ظرفا لوجود وجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا ولا ان يكون ظرفا لاتصافها بالوجود
ليلزم كون الموصوف ثابتا فيه قبل الاتصاف فظهر بما قررنا ان الوجود الخارجي لا يكون
موجودا في الخارج والا لكان الخارج بالماهية فكان لها قبل قيامه بها وجود اخر فيه وما
يقال من ان قيام كل صفة في الخارج بموصوفها فرع على وجود موصوفها فيه سوى الصفة
التي هي الوجود فان الامر فيها بالعكس ليس بشيء لان البديهة لا تفرق في ذلك بين صفة
وصفة فان قيام صفة الوجود بموصوفها لا يجوز ان يتوقف على وجوده فوجب ان لا يكون
قيامها به قياما خارجيا على قيام التباس بالجسم لا انه يستثنى من تلك القاعدة الى
وكذا لما قال من ان الوجود موجود في الخارج بذاته لا بوجود زائد على ذاته وان غير الوجود
موجود بالوجود لا بذاته وذلك لان الوجود هو المحض وما هو غير المحض لا يحتاج في كونه
محضا الى محض اخر بل هو محض بذاته وما عدا المحض يحتاج في كونه محضا الى انضمام المحض اليه
ومثل ذلك بالضوء فانه مضيء بذاته وهو زائد على ذاته في نفس الامر وما عداه مضيء بالضوء
لانه ليس مما يعول عليه لما عرفناه من ان الوجود لو كان موجودا في الخارج لكان قائما
بالماهية فيلزم ان يكون الماهية قبله بها وجود اخر فلا يقبل من ان اتصاف الشيء

في نفس الامر بحيث لو اريد اعتبر هناك معاني اعتبارية فيكون الاتصاف اعتباريا لا بحسب
نفس الامر بوجود المبدأ في الخارج وجود خارجي للموجود خارجي وكذلك الصور
لا انه معنى في نفسه ملت اذ لم يعتبر التي يعتبر في نفس الامر كان سلوبا عن نفس
في نفس الامر والا ارتفع النقيضان ملت ان السلب فرع تصور الايجاب يجب ان لا يتصور
ايجاب لا يتصور سلب وليس ذلك من ارتفاع النقيضين في شيء واما ارتفاع النقيضين ان
يتصور نسبة لا يصدق ايجابها ولا سلبها وبهما لا يمكن ان يتصور نسبة وسنذكر توضيح هذا البحث
في قوله والوجود لا يزيد على الشيء هذا اذا قلنا ان الوجود مفهوم كلي له افراد كثيرة بحسب
الماهيات اما ما حققنا كما هو المسطور في كتب القوم وسادة القوم انها ولنا ان قلنا
ان الوجود حقيقة هي متشخصة في حد ذاتها لا تعدد فيها بوجه من الوجوه وهي قائمة بذاتها
لا يطرق اليها عدم اصلا ولا امكان قطعا وهي حقيقة الواجب تعالى ومعنى كون الشيء موجودا
هو ان لتلك الحقيقة المقدسة العامة نحو انتساب مخصوصة الى ذلك الغير وان كانت تلك النسبة
مجهولة الكنه وذلك كلام يحجب عن ادراكه الا اولو الالباب الذين حصلوا من عنده بقطرات من
حالة وارتووا من لدنه حكمة كاملة بالغة وسر دعلك فاصل بهذه المعاني الثابتة البديع
والمبدأ اما يكون مالكا للوجود عند وجوده في العقل فان العقل ملاحظا من حيث هي
مع قطع النظر عن الوجود والعدم مطلقا اي سواء كان ذهنيا او خارجيا فانها وان كانت
موجودة في الذهن لكن للعقل ان ما حوظا عن عدة بهذا الوجود ونسب اليها الوجود مجددا
ما بالذات واما اذا لوحظ معها الوجود او العدم فلا يكون مالكا له ولما كان قيام الماهية
وبين لها اباه من حيث هي وهذه الحقيقة اما حسب لها في العقل فالا لازم حرنا دمه على
الماهية في الصور لان الوجود العقلي فالماهية متصفة في حد نفسها بالوجود الخارجي لا انها
موجودة بالاشارة في الخارج كان اتصاف الجسم بالسواد بل موجودة بالاشارة في الذهن وذلك
لان العقل لا يقدر على اعتبار الماهية وحدها في الخارج او لا ثم اعتبار اتصافها بالوجود فانها
فانه اذا اعتبرها في الخارج فلا احتمال مع الكون فيه وليس له ان لا يعتبر شأنها في الخارج ويعتبر
اتصافها فيه واما الحقا الكلام في توضيح هذا المقام لانه مما زلت فيه اقدام الافهام وعسى
ان يتحقق في مواضع اخرى وانما هو الموضوع لبطلت القضية الحقيقية في الحكم فيها
على ما صدق عليه الموضوع بالفعل اعم من ان يكون موجودا في الخارج اولا يعني ان الحكم
في القضية الكلية على جميع ما هو فرد بحسب نفس الامر للكلي الواقع عنوانا سواء كان ذلك
الفرد موجودا في الخارج اولا فاذا قلنا كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين على
انه اقتضى حينئذ كان الحكم متناولا لجميع ما صدق عليه في نفس الامر انه مثلث لا مقصورا على
المثلثات الموجودة في الخارج في احد الازمنة بل متناولا لها ومتناولا لما علاها مما لم يوجد
في شيء من الازمنة اصلا من الافراد التي تصدق المثلث عليها في حد انفسها فظهر ان
الحكم فيها متناول لما ليس موجودا في الخارج اصلا فلو لم يكن له وجود ذهني لم تصدق

الايجاب عليه ضرورة ان صدق الايجاب الحملي ثبوت المحمول للموضوع وما دام لم يكن للشيء
اصلا ثبوت لا في الخارج ولا في الذهن لم يتصور ثبوت المحمول له لان ثبوت شيء لآخر فرع ثبوت على
ثبوت الآخر في نفسه فلو لم يتحقق الوجود الذهني كانت الاحكام الايجابية الكلية الحقيقية
كلها باطلة قطعا فبطل ما قيل من ان اللازم مما ذكره بطلان الحقيقة التي لا وجود لموضوعها
في الخارج لا بطلان كل الحقيقيات الذي هو مدعاه اللهم الا ان يحمل الموجبة الحقيقية داخلة
في المدعى فانها باطلة لم يرد ان الخارجية لا تكون صادقة بل اراد ان الكلية الحقيقية
بحسب الخارج ليست كلية بل هي في الحقيقة جزئية فالقضايا الكلية الخارجية باطلة كليتها وان
كانت صادقة في انفسها بخلاف القضايا الحقيقية فان كليتها صحيحة وهي ايضا صادقة في
انفسها وهي المعتبرة عند المحصلين يدلك على ذلك القضايا الهندسية والحسابية فانها ليست
مخصوصة بالموجودات الخارجية بل تعمها وغيرها لان تلك الاحكام من لوازم الماهيات
واما الخارجية فانما اعتبرها الظاهريون من ارباب الحكمة ملا اعتداد بها فان قلت اذا كان
المحمول مختصا بالوجود الخارجي او الذهني يكفي وجود القضية حقيقة لا استلزامه كون
الموجبات الكلية ملت بحث هناك احوال خارجية او ذهنية وذلك لا اعتبار في مطلوبنا
وهو حق المقصود ذلك في هذا الدليل مسلم لم يرد الله هناك على ان قال
الذي اعتبره الجمهور في القضية المحصورة ليس الا بهذا الاعتبار فليس مما ذكره الشيء ولا المقصود
مانعي بابطال الخارجية واعتبار الحقيقية اولى فما ابطل المقصود الخارجية هناك ما قرره
لكن هناك آية فان قولنا كل ذا او في عرضه يتحركان واما بالخلاف على تحرير لحد
الى نظيره فانهما سطحان ومسطحان قضية صادقة لا نظر فيها الى وجود موضوعها في الخارج
بل الى ما يعدم فان ان يح الموضوع ان وضع مع كونه موجودا في الخارج الا ان الوجود
يحكم يكون صدقه موضوعه مع الموضوع وكلاما فيما هم من ح اذا اطلق واطلق
انما هو الناظر في الحقيقية ويتكلم على القضية الذي عند التي اعتبرها صاحب القول وقال
بعد ذلك واذا ظهر فساد الوجوه التي ذكرها فلبس الاهب المعارف الاولى بعظم الجمهور
المحصلين واورد كلاما محصوله ما ذكره الشيخ في تفسير الحقيقية فقول من قال لم يرد الشيخ هناك ما
ان قال فزعم فلا دليل به واعلم ان ما ذكره من الدليل على الوجود الذهني راجع في الحقيقة الى
الاستدلال عليه في المشهور وهو اما نحكم بامور ثبوتية على ما لا وجود له في الخارج كالمستحيل واجتماع
النقيضين فانا نحكم على المستحيل فانه اخص من المعدوم واعم من شريك الباري وانه معلوم ونحوه
فلكل الوجود العرد كل من الاحكام الايجابية الصادقة في نفس الامر فلا بد ان يكون موضوعها
ثابتا في الخارج واذ ليس في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بوجه الاول انا ان اردت
بالامور الثبوتية امورا ثابتة في الخارج فلا نسلم انا نحكم بها عليها فالا وجود له فانه ولو سلم وجب ان
يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج وان اردت بها امورا ثابتة في الذهن فيكون مصادرة على المطلوب
لان الحكم في الثبوت الذهني يكفي لسلوكه علم وجوابه ان المراد بالثبوتية ما ليس

السلب داخلا في مفهومها ولفظا عن السوب بهذا المعنى احترازا عن الوجه الثاني المجهول فان صدقها لا يقتضي وجود موضوعها لان حسنها راجعة الى المعنى السالبة ضرورة ان اسناد شيء الى آخر يستلزم اتصاف الآخر بما اسند ذلك الشيء عنه وبالعكس بل لا اختلاف بينهما الا بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذا ما يلازمها واذا كانت الامور المحمولة سوية لا يسلب في مفهومها كان الحكم بها ايجابا محضا لا راجعا الى السلب الثاني انك ان زعمت انا نحكم بان تلك الامور الثبوتية ثابتة في الخارج للموضوع المذكور فهو باطل قطعا لان صدق مثل هذا الحكم موقوف على وجود الموضوع في الخارج وان زعمت انها ثابتة له في الذهن كان ذلك موقوفا على وجود الموضوع فيه فكانت مصادرة ايضا وجوابه انا لا نحكم بثبوتها للموضوع في نفس الامر ونعلم ان تلك الاحكام صادقة فتكون تلك المحمولات ثابتة للموضوع بحسب نفس الامر وذلك موقوف على وجوده في نفس الامر واذ ليس في الخارج فهو الذهني الثالث انك ان اردت بالوجود الخارجي ما ليس في قوتنا المدركة فانا نحكم على امور لا وجود لها في الخارج بل كلما نحكم عليه فهو ثابت في المبادي العالية لتسمول عليها الفهوم بأسرها فهي موجودة خارج قوتنا المدركة فتكون موجودة في الخارج بالمعنى المذكور وان اردت به ما ليس في قوة ادراكه مطلقا الوهم او وجودها في قوة ادراكه غير قوتنا فنكون القائل مدركا لها الموجود في تلك المدركة في الحكم عليه ولم يثبت المطلق لان المنازع فيه وجود الاشياء في قوتنا المدركة وجوابه انا لا نريد بالوجود الذهني الا وجودا مغايرا للوجود الاصيل الذي هو مصدر للآثار ومظهر للاحكام فان النار مثلا لها وجود به تصدر عنها آثارها وتظهر عنها احكامها من الاحراق والاضاءة وغيرهما وهذا الوجود يسمى وجودا عينيا وخارجيا واصليا وبهذا ما لا مرية فيها اما الواقع في ان النار هل لها سوى ذلك الوجود وجود آخر لا يترتب عليها تلك الآثار والاحكام سواء كان ذلك الوجود الآخر في قوتنا المدركة او في غيرها موجود الاشياء في المبادي العالية كاف لنا ولا حاجة بنا الى اثبات وجودها في قوانا وهذا الوجود الآخر يسمى وجودا ذهنيا وظليا وغير اصيل فان قلت سبحه العقلاء تدل على ان المتنازع فيه وجود الاشياء في اذهاننا قلت تلك الشبهة جارية في وجودها في القوى المدركة مطلقا الا انهم ذكروا الذهن وارادوا القوة المدركة وايضا اذا ثبت للاشياء وجود ظلي في الجملة فالظاهر انها موجودة في اذهاننا لكونها معلومة لنا ولو بوجه ما واما حصول صورها واشباحها فيه فلا نوجبه والموجود في الذهن انما هو صور هذه الاشياء فعلى الصورة الحاصلة من الحرارة في الذهن مثلا اما ان تكون ماهية الحرارة او لا فعلى الثاني لا وجود للحرارة في الذهن بل تكون ما في الذهن امرا مخالفا في الماهية للحرارة فلا يصح ان تلك الاشياء موجودة في خارجا وذهنا لا يقال لا نعني بوجود الشيء في الذهن الا وجود صورته فيه وان كانت مخالفة له في الحقيقة لانا نقول ما تمسكوا به انما دل على وجود الاشياء انفسها

في الذهن لان الحكم على الجميع مثلا بما ذكر يقتضي ثبوته لا لشبحه او لمخالفه في الحقيقة وعلى الاول يلزم ان تكون الذهن حارا وباردا اذ لا معنى للحار والبارد الا ما قام به ماهية الحرارة وماهية البرودة والجواب ان الوجود في الذهن ماهية الحرارة لكنها موجودة بوجود ظلي غير اصيل لا يترتب عليها آثارها ولا تظهر عنها احكامها وكون محل الحرارة موصوفا بها من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وكذا اتصافه بالبرودة انما هو في الوجود العيني دون الظلي والحاصل اذا كان الموجود في الذهن ماهية الحرارة بوجود غير اصيل لم يلزم مشاركة الموجود الذهني للوجود الخارجي الا في لوازم الماهية وما ذكرتم من اتصاف المحل والاتصاف ليس من لوازمها بل من توابع الوجود الخارجي ولوازمه وبهذا التحقيق يندفع جميع الشكوك الواردة في هذا المقام بحذافيرها وملخص لا يجوز ان تكون الصورة الذهنية مخالفة لما في الخارج في الماهية والا لم يكن العلم مطابقا للمعلوم ولا يلزم من الحكم على الذهني شيء بان ذلك الخارجي محكوم عليه بذلك الشيء وحينئذ لا يلزم من مطابقة العلم للمعلوم التوافق في تمام الماهية واذا تصورنا شيئا وارتسم في الذهن صورته فربما حكمنا على ذلك الشيء وحينئذ تكون صورته آلة للحكم عليه لا محكوما عليها وربما حكمنا على تلك الصورة وحينئذ لا نحكم بان الخارجي كذلك فيسئل وانما نعلم اذا لاحظنا الصور الحاصلة وحكمنا بانها بحيث لو وجدت في الخارج كانت هي عين الاشياء التي هي صورها بحيث لا تعدم عنها شيء من احوالها فيشهد بذلك رجوع الانسان الى باطنه وكون الصورة قائمة بالذهن مع ان تلك الاشياء مما يمنعه ما لا يمنع ذكرنا لان الجوهر فيه اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع وقد يقال الامور المذكورة اعني الحرارة والبرودة ونظائرهما انما يحمل على ما قامت به والذهن لا يتصل بذلك فلا يلزم اجتماع ضدين ولا الاتصاف كما يتجانس عنه الحصول في الاعيان بهذا انما يلزم اذا قيل ان ذلك المعنى يقوم بالمحل في الاعيان كما يفعل واما اذا قيل انه يقوم بها من حيث هي ويترتب عليه حصولها في الاعيان فلا فالاول ان يقال لا معنى للوجود المحمول في الاعيان الا حصولها فيها كالجسم الوجود غير قابل للزيادة والنقصان لانه ان قبل الخ نقض بهذا الدليل بانه لو صح لم يقبل شيء زيادة ولا نقصا فانا اذا قلنا مثلا السواد في السواد لانه ان قبل الزيادة وزيادته اما سواد فهو عين الاول فيكون تحصيلا للحاصل ويلزم اجتماع مثلين او غيره فان اتى الاول فلا يزاد في السواد الذي كان بل قد زال وحصل سواد آخر وان لم يتعدد اجتمع سوادان في محل واحد او غير سواد فلا زيادة في السواد وبهذا تقول في عدم قبول النقصان ايضا والاولى اسناد المنع وقد يقع الاعتراض عليه بانه لا استحالة في ان ينعدم الوجود الاول ويحصل لذلك الشيء بعده وجود هو اشد من الاول واقوى منه واجيب عنه بانه يلزم اعادة المعدوم بعينه واعترض كلا منهما بانه ان اريد بالتحقق لا يدفع استمراره مجتمعا وربما قيل جاز ان ينعدم الوجود الاول في آن ويحصل في ذلك الآن بعينه وجود آخر هو اشد من الاول فلا يلزم اعادة المعدوم لان المحل لم يخل عن

الوجود اصلا كما ان الهيولى التي تعاقب عليها الصور لم تخل عن الصورة قطعا وكالموضوع تعاقب السوادات فيما يحمل يعتب لانه اي ان عن السواد ثم يلزم توارد الوجود على طريق تعاقب الصور ولا دلالة على ذلك بل واما قول المجيب فان اصابات كلها سالمة وصحيح كما سوى وقد يلزم ان يكون الشيء موجودا بوجودين وهو يمتنع فلا يصح القول بجواز ان يوجد احدهما الا بتوسط الاخر فيحصل من اجتماعهما خواص ليست موجودة على احدهما وحده كالموجود التام من صوت وسواد في محل واحد وانما لا يجوز بناؤه وجودهما في محل احد بعينه من الوجود كزيادة سواد في سواد في سواد من المقدار وقد لا يتم ما ذكره لانه انما بين في وجود بعد زيادة وشدة لا وجودين احدهما زائد على الاخر في كونه وجودا بهما موجودان كذلك ويدل كما عن الاول بان الشيء اذا لم يكن صار ما كان في الاعيان فلا يتصور ذلك انه يصير كما انما يصير اذا ما ذكر من تمام صوت او سواد في محل واحد غير صحيح لما سبق بل ان كلا من الصوت والسواد له محل بعينه ومعا يتوهم ان الاشتراك او سواد ان وعن الثاني بان الكلام في زيادة وجود واحد وبانه واشتداده وضعفه كما عرفت سابقا واما اختلاف افراد الوجود شدة وضعفا وكمالا ونقصانا وتقدما وتأخرا واولوية وعدمها اولوية فلا حرج في جواز ذلك وحكموا بانه مقول على افراده بالتشكيك وسيصرح المصنف به كما ان السواد والضعف غير الاشتداد والضعف اللذين ذكرنا ان الوجود لا يقبلهما وذلك لان مآل التشكيك الى الشدة والضعف في ماهية الماهية الى ان اثبت الافراد فيما احدها اكثر من الاخر فيما فيه واما الى ان احدهما في نفسه اكمل وازيد في جهة الوجود من الاخر كزيادة مقدار على ادونه كما مر واما الاشتداد المبني بهما فالمراد به الحركة في الوجود فيما طرفه الحركة في الكيفيات وكذا المراد بالتزايد هو الحركة في الكم على نحو الحركة في الكيفيات ولما كان من البين ان المتحرك في كل حال من احواله يجب ان يكون متوسطا بين ذلك الحال حتى يتصور تبدل الحال على شيء واحد بعينه بل ربما يكون متحركا في تلك الحال لكن آن الوجود فيما لا يقوم لم يحكم بلزومه كان اشتداد التزايد وللاشتداد في الوجود مستعاض الدليل بتكثيره لهذا المرام وتصوره فيما سبق واذا عرفت هذا معنى الاشتداد والضعف وقف على حسن معنى التزايد والتناقص بالمقايسة ان معنى الاشتداد ان يكون الحال الحار فاثر ذلك اشتداد الماء في سخونته فالحال الحار هو السخونة والمحل الثابت هو الماء ولا شك ان السخونة في حال تزايدها يتبدل نوعها في الاثار اي يوجد في كل آن مفروض نوع من السخونة اقوى من السخونة التي كانت وجدت في الآن السابق واضعف من التي توجد في الآن اللاحق فيكون الموجود من السخونة في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آنين يحيطان بذلك الآن وهذه الانواع توجد جميعا في الماء الذي هو محل باقي دونها فهذا التبدل المخصوص فيها في المحل من حيث ان هذا المحل موجود بهذه التبدلات الى غاية ما من السخونة يسمى اشتدادا ومعنى الضعف هو هذا التبدل من حيث ان المحل متحرك

تلك التبدلات عن تلك الغاية كما اذا برد الماء المسخن حتى يعود وبحسبه ان كل واحد من الاشتداد والضعف حركة ولا يعني بالحركة الا ان كان للمتحرك في كل آن يفرض في زمان حركة حالا لا يكون له تلك الحالة قبل ذلك الآن ولا بعده فالمتحرك في الاين لا بد له في كل آن من حصول في مكان لا يكون له ذلك الحصول قبل ذلك الآن ولا بعده وكذلك المتحرك في الكيف لا بد له في كل آن من كيف لا يوجد قبله ولا بعده وكذلك المتحرك في الكم لا بد له في كل آن من كم لا يوجد قبله ولا بعده وعلى هذا القياس حال المتحرك في الوضع ولا شك ان المتحرك يجب ان يكون باقيا بعينه من مبدأ حركته الى منتهاها فوجب ان يكون متوسطا بين الاحوال التي يتحرك فيها لا متقوم المحل بوجوده كالوجود لا يتصور حركته فيه ثم ان في الحركة شبهة عامة وهي ان حال المتحرك في الاين ان كان ليس من مبدأ المسافة الى منتهاها الا اين واحد فلا حركة له في الاين بل هو ساكن مستقر فيه اين واحد وان كان له ابون متعددة فاما ان يستقر في واحد منها في اكثر من آن واحد فقد انقطعت الحركة واما ان لا يستقر فلا يكون في كل اين الا آنا واحدا فيلزم تتالي الآنات وهو باطل عند صاحب الكتاب وكذا القول في الحركة الكيفية والكمية والوضعية والجواب عنها الاما ان حال المتحرك من مبدأ المسافة الى منتهاها اين واحد هو كونه متوسطا بين المبدأ والمنتهى لكنه غير مستقر بل هو بالنسبة الى حدود المسافة ويتعدد بحسب تعددها كما ان حدود المسافة بالفرض كذلك تتعدد الاين بحسب الفرض وكما انه لا يمكن ان يفرض في المسافة حدان ليس بينهما مسافة اصلا كذلك لا يمكن ان يفرض في ذلك الاين المستمر اينان متصلان بل كل اينين مفروضين يمكن ان يفرض بينهما اين غيرهما كما ان كل نقطتين مفروضتين على خط يمكن ان يفرض بينهما نقطة غيرهما فلا يلزم تتالي الآنات ولا انقطاع الحركة ولا كون المتحرك ساكنا وكذا المتحرك في الكيف كيفية واحدة غير قارة في كل آن يفرض يكون لها كيفية اخرى فرضا ولا يمكن ان يفرض في تلك الكيفية غير القارة كيفيتان متصلتان بل كل كيفيتين مفروضتين يمكن ان يفرض بينهما كيفية اخرى فلا يلزم شيء من المحذورات وقد يقال ان ملك الانواع المتبدلة في الاشتداد انما هي بالقوة كالآنات على ما صرح به الفارابي وانما حكموا بان الانواع المحتملة الموجودة في الاشتداد انواع متباينة ان الاشتداد المحتملة بالشدة والضعف يكون محتملة للجنس على زعمهم لان المقولة واحدة لا تحتمل شدة وضعفا فلا يكون النوع او الجنس مقولا بالتشكيك على ما رأيت ثم ان تبدل الانواع مخصوص بالحركة في الكيف لقبوله الشدة والضعف دون الحركة في الاين والوضع والكم اذ فيها تبدل افراد نوع واحد بل المحتمل حصوله في ما صاحب الحركة مع زيادة وضعف لم من قبلنا فالآخذ في الشدة والضعف هو المحل وذلك لان المحل هو المتحرك المنتقل من حالة الى حالة اخرى وهو الباقي في جميع الاحوال كلها واما الحال المنتقل فهو بعينه متحرك في غيره المتشابه في الحركة الاشتدادية ومنهم من زعم ان المشتد هو الحال ورد عليه بان السواد اذا اشتد فاما ان لم يبق ذلك السواد بعينه فلا اشتداد فيه لاستحالة اشتداد المعدوم وان بقي موجودا بعينه ولم يعرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه فان فرض

فان الجسم اذا اسود في السواد فان لم يكن ذلك السواد فلا اسوداد فيه لاستحالة الاسوداد في المعدوم
وان بني بعرض على زيادة تحرك الجسم في عوارض السواد لا في نفس السواد واحسن الحساد
معا السواد ولا يلزم ان لا حركة للجسم في السواد بل هو يتحرك في سواد غير قار واما تحرك غير
القار فيسلم فيما لا يحصل اذ لا بد ان يكون المتحرك مقابل للمتحرك فيه اي الوجود خير
محض فيسلم هذه دعوى ما صححوها ببرهان بل اكتفوا فيها بحد اسوا غير تام والتجاوا الى انها
ضرورية وان ما ذكروه من الامثلة لا تصلح ما يريد الاستشهاد على بعض الاذهان والطائها اقناعية
وان تلك الامثلة يتوقع بها الجهال فانه لا يتوقع في تلك الامثلة وقيل انهم يقولون ان الهيولى
الاولى الجسمية هل يكون جسما وليها اللوازم عليه فلا هو يحصل بعد اللوازم المعينة سارى
بحصول الانواع موجودة ولانهم يقولون عدم المانع ليس جزءا من علة الوجود بل هو كاشف
عن امر وجودي هو جزء لعلة ذلك الموجود فيجوز ان يقال الامر بوجه لعله في هذه الامور الوجود
وكذا الاعدام لوازم لظاهره فيكون شرورا بالعرض لا بالذات لا يدفع هذا الاحتمال الا خرج لبك
ولا يس حيث ان عجز العقول كان فاعلا للقطع وذلك لانه انما كان فاعلا لكونه
لطيفا ابعاد وهو كالكل وكذلك السياسة المدنية اعني تدبير المعاشرة ومع الهجوم على سبيل
العدل لو كان سياسة وسط القوة الشهوانية وحفظها عن طرفي الافراط والتفريط من كان لا يبس
الباطن بها مسعودا في الزناء واللام لا يكون لعدان الاتصال ولا يكون لعدا ان المزاج
وكلاهما عدمي وشر فاذن قد حصل من ذلك ان الشر جهة عدم وجود هذا
اشارة الى القسم الاول اعني قوله ان الشر يطلق على امور عدمية من حيث هي غير موثرة
وقوله او عدم كمال الموجود اشارة الى القسم الثاني اعني قوله وعلى امور وجودية من حيث
هي غير موثرة كوجود ما يمنع الشيء عن الوصول الى كماله فاما او عدم كمال الموجود فسبب
ذلك العدم عن امر وجودي واما اعتبر فيه عدم الا سيما لان الشر يعرض جهة ذلك
كما ان الخير يعرض جهة الايجاد وكذلك تخلفا بالاضافة الى فرب شيء موثر عند شخص
لا يكون موثرا عند اخر وعلى هذا يكون الشرور والخراب منسبة الى ذوي الارادات واما اذا
اعتبر الشر كونه عرضا في وفي الحركة لا تعا عليها فاني من حيث ذلك العدم عرضا يه او
غير موثر عنه كما ناظر لغير ذوي الارادة انصا وهو المناسب لما ذكر من مثال الشر
بالقياس الى الثمار وان كان اطلاقها في ذوي الارادات اكثر واشهر الضد يقال عند
الجمهور اي في العرف العام لا نساع اتصافه بالوجود الخارجي مع ذلك بما لم لا يجوز
ان يتصف بالوجود الخارجي ويكون وجوده عينه كما يقول الوجود و يورث لنفسه ذاته علم
بل تقول كل صفة ما بها ماهيته لها بها اتصافها ولغيرها بواسطتها كالوجوب واللزوم وغيرهما
وقد يشير ما اشاره الى ان الوجود العارض لموجود خارجي لا يجوز ان يكون موجودا في
الخارج واشار ايضا الى بطلان كون الشيء موضوعا بنفسه و بيان بحسبه
اما الموجودات الخارجية موضوعا الوجود الخارجية رد عليه بان الوجود لا لم يكن موجودا

في الخارج عند كل كيف يتصور عروضه في الخارج لموجود خارجي فان الذهن يشهد باستحالة
واتصاف المعدوم ان المناسب ليس قائما للوجود ولا الوجود يقول لها الا في العقل ولا شك
ان العارض لموجود خارجي معقول لعروضه في الخارج فمن كلامه ناقض ولا يشك
فيما استلماه من الفرق بين الوجود الخارجي والوجود الخارجي ما تدفعه بهذا الدوار
فطابقه اذ لا يدعي الا ان الوجود الخارجي عارض للماهية في نفس الامر وذلك لا ينافي كون
العارض غير موجود في الخارج ولا تناقض فاعلم اذ الضد الا نوعين للصلاح
بذمومة نسا فرا الا وتمام الى من لها الا ان جهاتهما وهو ان الناس فالذي هو ان
الضدين لا يتواردان على محل واحد في حالة واحدة واما ان احدهما لا يقوم بالاخر فلا يساويه
لما صححه نعم لو لزم من قيام احدهما بالاخر قيامهما معا بمحل الاخر ابدا لكان محالا لكنه ممنوع
فان قلت اذا عرض احدهما للاخر لم يكن ذلك الوصف من حيث هو ضد له فطعا فلا
فالازم ح ان لا يكون للوجود ضد من حيث عروضه للمعقولات والمعقولات من حيث
انها معقولة ومعروضة للوجود ليست ضدا له ولا يلزم من ذلك نفي الضدية بينهما من جهة اخرى
فلا يلزم نفي الضد مطلقا والوجود لا مثل له فكيف ان يقول على ذلك انه لا يوجد في الوجود
لجميع الاشياء فان فاعله مثل لا يكون كذلك لان المثل لا يوجد لمثله كما ان الضد لا يوجد لضده
وبحثها ايضا ان المثلين لا يجوز عروضهما لمحل واحد واما ان احدهما لا يجوز ان يعرض للاخر
فغير مسلم لان المثل يقال لذات مساوية غيره في تمام الحقيقة فقال المتكلمون القائلون
بان الوجود مشترك بين الماهيات حكموا بان الوجودات متماثلة فهم لا يشترطون في التماثل الذات
بل المفهوم ولا شك ان الوجود مفهوم تشارك في الحمل عليه اذ الذات ما يتصف
بالوجود او العدم والوجود لا يتصف بأحدهما رد عليه بان المتقدم صرح في قواعد العقائد
بتقسيم المتصور الى الذات والصفة ولا شك ان كل متصور متصف بالوجود ولو في العقل
ثبوت الذات غير مانع واتصافه بالعدم باتصاف الوجود بأحدهما في الخارج ممنوع ولا يلزم السلب
يكون بها الاتصاف بين الموجود لا الوجود اورد عليه ان كون الوجود وجودا
او ثابتا له لذاته وذلك للاتصاف او عارض له وثبوتها لذات لا يزول بالفرض فيكون وجودا او
موجودا معا فهذا باطل والطان والجالس بهواه اذا اعتبر ان الوجود عرض له الوجود
في العقل فلا اعتبر من حيث انه موجود ولم يعتبر من حيث انه وجود لان اعتباره من هذه
الجهة هو اعتباره فقط ليس لاعتباره موجودا ليس كما في اعتباره موجودا في العقل لان
الوجود باعتبار عروض الوجود له خرج عن كونه وجودا وصار موجودا فصار للوجود معا في
حيثية فانه لا يدعي الى وهم بهم ان يقول هو الموجود لا الوجود معناه انه اعتبر من حيث انه
موجود ولم يعتبر من حيث انه وجود فهذا كما ترى فيه نعم ان اللازم ح ان الوجود
اذا اعتبر من حيث انه وجود لم يكن ذاتا فلم يتصف بالتماثل بهذا الاعتبار ولا يلزم منه ان لا
يتصف بالتماثل اصلا وذلك يظهر ايضا ان تماثل الوجودات مع زعم القائلين بالتوافق

ليس من حيث انها موجودات بل من حيث انها امر كلي مبهم من حيث انها مبهما فان الوجود سواء
كان مطلقا او خاصا اعتباره من حيث هو وجود هو ان يعرض لشي فاما مع ولما اعتبار
امر اكثر من عروضه تمام مهيته فلكل اعتبار او كما ان اعتباره من حيث انه موجود في العقل
كذلك وما ذكره المحشي في حواشيه العتيقة من ان الاثبات وهو ما لا يصح ان يحكم عليه وحاصله
ان يسلل بالمهية اي يكون ملحوظا في نفسه لا الة لملاحظة غيره والعموم بالا يصح ان يحكم عليه
لعدم استقلالها بالمهية اي كونه الة لملاحظة غيره ونعوت حاله والمحكي اتصاف الوجود
بالوجود او العدم فسيرد عليك تحقيق كلام في ان شاء الله تعالى احسب فان العدم من
حيث هو معقول يعرض له الوجود بمعنى ان العدم باعتبار انه معقول معروض للوجود لا باعتبار
له وباعتباره في نفسه فانه لم والحاصل ان الوجود لا يمانع المعقولات الثانية من حيث هي
معنى له وما فاته العدم في نفسه اياه لا باعتبار ما ذكرناه ويدل عليه من عبارته ان الوجود يعرض
للعدم من حيث هو معقول ما عرض فان حده كونه معقولا لا يثبت شرط العروض الوجود له
والا لكان الوجود هو العدم الموصوف بالمعقولية لا مفهوم العدم في نفسه والمدعي عروضه
لمفهوم بابه اشبه بالحق ان العدم من حيث ذاته يعرض له الوجود لا باعتباره وان وجب
ذاته هو منافي للوجود فاتحد الاعتباران قوله وتساوي النسبة مثل الدليل على تعاكس
مفهومي الوجود والنسبة استحالة احدهما مع الاخر واستحالة الاخر ادخال وجود المهية
الفاعل ولا فعال سبب اساس الفاعل وحال في واجب الوجود وممكن الوجود ولا فعال في
واجب النسبة وممكن النسبة قوله بمعنى ان المهية مجردة في الخارج ممكن عن الوجود
يريد ان النزاع في كون المعدوم شيئا اولا انما هو في هذا المعنى واما ان اطلاق الشي
اللغوي على المعدوم الممكن بل على الممتنع اتصالوا وهو خارج عن المباحث العقلية فظاهر والى
ما ذكرنا اشار انها بقوله وهذا معنى قولهم المعدوم شي وبقوله واتفقوا على ان الممتنع ليس
شيئا على هذا التفسير اي تقرر المهية في الخارج منفكة عن الوجود واعلم ان القائل بكون
الوجود عين المهية كما لا يمكنه القول بكون المعدوم شيئا لاستلزامه اجتماع النقيضين فان
المهية اذا تقررت في العدم فلا تقرره وجودها الذي هو عينها فلزم ان يكون معدومة
وموجودة معا كما ذكره الشارح كذلك لا يمكنه القول بان مهية من المهيات مجعولة لاستلزامه
ارتفاع الشي عن نفسه قوله فان العقل قاض بان المعدوم لا تقرر له في الخارج فقيل
ذهب المعتزلة ان التقرر على طريق تقرر المهية في حد ذاتها وتقررها بحسب تربيب على اثارها
كما في النار وترطيب الماء فالاول سموه ثبوتا وقابلوه نفيا والثاني سموه وجودا وقابلوه
عدما وقد يطلقون العدم على النفي ايضا ويجوزون اجتماع الثبوت مع كل واحد من الوجود والعدم
المقابل له فان اراد بقوله المعدوم لا تقرر له المعنى الاول فهو ممنوع ودعوى المكابرة مكابرة
وان اراد المعنى الثاني فهو مسلم واما النزاع في المعنى الاول ولو ثبت ان المعنيين مع
تغايرهما متحدان لا يحتاج الى اختلافهما عن الامر لظهر بطلان مذهبهم لكنه لم يثبت واقول

ما عرفت ان نور المهية وشروقها في نفسها بحيث لا يترتب عليها اثارها ولا يظهر منها احكامها هو الذي
يسميه الحكماء بالوجود الذهني ساء على ان هذا النور لا يتصور الا في قوة مدركة بحيث ذهبا
اولا واما نور المهية في نفسها عرما يتمه قوة مدركة فلا يكون الا اصلا تصور الا اثار ومظهرا
للاحكام فهذا القائل يعم ان هذا النور للمهية قد تتصور لا في قوة مدركة وان ذلك مذهب المعتزلة
ويويده ما قد سمعته من بعض الفضلاء ان المعتزلة انما وقعوا في اثبات المعدوم في الخارج لنفيهم
الوجود الذهني فهم قد توافقون الحكماء في ان ثبوت المهيات منفكا عن وجوه لكنهم
سموا الوجود الخارجي وخصوا الثبوت الذي لا تصور عنها اثارها بالمكتنات وللاثار
وجودا قوله القائلون بان المعدوم شي فقد اسموا الذوات اراد ابطال مقالتهم فقيل
منهم مقدمة هي ان الذوات ثابتة وفي مقدمة اخرى هي ان اتصاف المهية بالصفة ليس باثبات
للاعيان وبني عليها ابطالها لا لاحال فانه مبني على مقدمة مسلمة لا يكون رد فالا فائدة
لاحاجة به في ابطالها الى ردها لان بطلانها بديهي عنده والمنازع مكابر ومقصوده محالهم
تنبيها لا عما لهم في مالهم حتى ان يحصل عنها اذا اطلعوا على ما ساقه ما اعترفوا به انها
قوله انه لو ثبت في الاعيان لكان متصفا بالثبوت هذا الدليل لو تم لدل على ان اتصاف
الجسم بالسواد مثلا ليس ثابتا في الاعيان فلزم ان لا يكون الجسم متصفا في الاعيان بالسواد
وهو باطل بالضرورة وجوابه ان هذا اللزوم ممنوع لما عرفت من انه لا يلزم من كون الخارج
ظرفا للنسبة والاتصافات والثبوت لها انها ان يكون ظرفا لنفسها بل انما يكون ظرفا لها فلا يلزم
من انتفاء كون الخارج ظرفا للثبوت انتفاء كونه ظرفا لانتسابها فالجسم متصف في الخارج بالسواد
وان لم يكن اتصافه به ثابتا في الخارج قوله فاتصافه بالثبوت ايضا يكون ثابتا فلزم التسلسل
ممتنع لزومه فان ثبوت بعض الافراد الاتصاف لا يستلزم ثبوت جميعها فجاز ان يكون بعضها
متصفا ثابتا في الاعيان وبعضها غير ثابت فيها فلا يلزم التسلسل في الامور الغير المتناهية والقول بان
هذا الحكم ترجيح من غير مرجح فلا يسمع في امثال هذه المقامات قوله فاما الثاني فلان
الوجود عندهم حال والحال غير موجود بل امر ثابت على الاحوال لكنهم من ابت
المعدوم ولم يثبت الحال فالاولى ان يقال لا يتصور ثبوت الوجود بحيث وجودا بل
بحيث صح للمهية فانه بها وهو معنى اتصاف المهية بالوجود قوله واما الثالث فلان
الاتصاف متحقق في الخارج فلا مانع للذوات من اثبات الاتصاف في الخارج فيحصل لي ان الذوات
الذوات قد ثابتة في الخارج فلا يتصف عندهم بالتقيد بان تحصيل المهية متصفة بالوجود
بل الحق عندهم ان ثبوت الذوات في اتصاف المهية بالوجود بمعنى انها تحصلها متصفة به لا
انها تحصل اتصافها به موجودا وثابتا فان الاتصاف مثلا اذا صبغ ثوبا فانه يحصله متصفا
بالصبغ في الخارج ولا يحصل اتصافه به موجودا وثابتا في الخارج قوله كانهم يقولون
بانهم يدعون ان كل مهية نوعية كالسواد والبياض والجوهر وغيرها من الحقائق التي يسمون حجر
سايقه ثابتة في العدم واذا كانت هذه الذوات مسلمة عندهم كان اطلاق الزمان على الحجم الموهوم

عليها معنى الدليل مجازا **قوله** فلان علم تعقل الزائد على الكون في الاعيان ضروري فلا نُسلِّم ان تصور علم تعقل الزائد وتشده ما مر وان لا نسلم اكون ذلك ضروريا ومن يدعي الضرورة فيها فليدع الضرورة في اتحاد الثبوت والوجود ايضا والمنصف عن هذه المقدمات ان حرياته فلا دعي الضرورة حسبه في الاتحاد حسب نسبة المادعة الى المكابرة وان المقدم في هذه المقدمات بان مناقضه فلا الزم بعضها لبعض واما المنع والسند فلا نتكلم عليهما في مقصد الكلام **قوله** وقد اجاب المصنف بمنع الكبرى حمل جوابه على منع الكبرى وجب ان يكون ما ذكره في صورة الاستدلال سندا للمنع وهو صحيح ولو حمل جوابه على ابطال الصغرى الحالي لا للمنع كان ظاهرا وان سبب الحمل متصلا جاتها الاستدلال بل ان اريد بمعلوم ثابت في نفسه بحسب الخارج فالصغرى ممنوعة وما ذكره في اثباتها لا يدل عليها وان اريد به ما هو اعم منها فالكبرى ممنوعة **قوله** والا لما فرق بين قولنا الامكان بهذا الكلام مشهور ثم استدل به غيرهم في مواضع اخر كقوله نرده بان قولك امكانه لا معنى ثبوت صفة عدمية له ولا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه فيهما متناقضان فلا بد ان يكون بينهما فرق بين كثبوت الصفة الوجودية وسلبها وما يقال من ان الموجبات لا تمايز فيها معناه انها ليست متمايزة بحسب الخارج ادلا وجود لها فيه واما تمايزها في انفسها اما بانفسها او بسبب ما تصف به المنة فلا شك فيه وسيرد عليك هذا الكلام ورده مما بعد **قوله** لانه لو كان خارجيا لزم التسلسل وذلك بناء على ان ثبوت فرد من افراد كلي لا يستلزم ثبوت جميع افراده فجاز ان يكون امكان الشيء موجودا خارجيا ويكون امكان امكانه او ما فوقه من الامكانات اعتباريا **قوله** وحدونا ما بامتناعه موجود لسنا نعني موجودا ولا معدوما بل نعني بصفات الاجناس كالجوهرية للجوهر والسوادية للسواد ونحو ذلك مما يجانسه الاحساس حاكم العلم ومن احوال العلوم وهذا المعنى لا يصح على من لم يقل ثبوت المعدوم من مثبتي الحال كالقاضي والاستاذ والجبائية ان هذه المعنى بان صفات الاجناس القائمة بالمعدومات تعدوا عليها بحث فيها بان حيث هي انها قائمة بالموجود وان لم يكن ثابتا انها قائمة الا ان يقولوا بعضهم بثبوت لا وجود لوجوده **قوله** فيكون الثابت عندهم اعم من الموجود ومن قال منهم بثبوت المعدوم ايضا كان الثابت عندهم بمنزلة اقسام الموجود والمعدوم الممكن والحال وكان المعدوم هو الشيء والممكن ومن لم يقل منهم بثبوت المعدوم كان الثابت عنده هو الوجود والحال وكان المعدوم مرادا بالمنفي فقوله والمعدوم مرادف المنفي انما يصح على مذهب بعض مثبتي الحال ومن قال بثبوت المعدوم دون الحال كان الثابت عنده الموجود والمعدوم الممكن وكان المعدوم هو الشيء والممكن ومن لم يقل بثبوت شيء منهما فالثابت عنده مرادف الموجود والمعدوم المنفي فظهر بذلك ان المتصور في المكن ان يكون له مذاهب اربع واحد منها رباعية واثنان ثلاثيان وواحد ثنائي كما هو المشهور في الكتب **قوله** لان العقل يقطع بنفي الواسطة بل يعقل العقل نفي

الواسطة بين الثابت والمنفي لا بين الموجود والمعدوم اخص من الثابت والمعدوم سواء كان مرادا بالمنفي او اعم منه فلا يقتضي بطلان نفيها وما ذكره من الترادف بين الثبوت والوجود وبين العدم والنفي غير مسلم عندهم ولذلك اشار الى ان معنى الثبوت اعم من الوجود عند بعضهم والحق ان النزاع في اثبات الواسطة نزاع لفظي واما اثبات الواسطة بين النقيضين فيما لا يقول به عاقل **قوله** والوجود لا يرد على القسمة وتوضيحه ان هذا اعتراف بالواسطة التي هي الحال لان الوجود حال لم يرد على القسمة بانه اما موجود او معدوم لم يصدق عليه انه موجود ولا انه معدوم اذ لو صدق عليه احدهما لورد على القسمة اي الرد مع نفيهما وهذا التوهيم فاسد لان حاصل تقسيم الاول اذا عرض على قواعد الاستدلال ان الوجود اما موجود او معدوم او لا موجود ولا معدوم والاول والثاني باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب ومحصول الجواب ان هذا الترديد في هذه المقدمة ذات الاجزاء الثلاثة مما لا يصح عند العقل ولا يقبله اصلا وذلك لان تلك الاجزاء ليس لها معان محصلة فلا هي موجودة ولا هي ثابتة لها مفهومات ثابتة في العقل اما الجزء الاول فلان قوله الوجود موجود يقتضي ثبوت الشيء لنفسه وهو مما لا يمكن تصوره لان الثبوت نسبة لا يعقل الا بين متغايرين واذا لا تغاير بين الشيء ونفسه امتنع ان يدرك هناك نسبة قطعا واما الجزء الثاني فلان قوله الوجود معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه اذ لو فسر العدم بمعنى امر صار الوابع من الرابع لغطا وسلب الوجود عن نفسه مما لا يمكن تصوره لان سوية نسبة اذا لم يمكن تصورها امتنع ورود السلب عليها ضرورة ان السلب فرع تصور الايجاب وكيف لا والسلب رفع النسبة الايجابية المتصورة بين شيئين فحيث لا يتصور نسبة لم يتصور هناك ايجاب ولا سلب ولا يكون ذلك ارتفاعا للنقيضين اذا ارتفاع النقيضين انما يكون هناك نسبة متصورة لا يصدق ايجابها ولا سلبها واما الجزء الثالث فلان قوله الوجود لا معدوم ولا موجود معناه سلب الوجود للوجود وعلى ايجاب سلبه وليس شيء منهما متصور لانه اذا لم يتصور سلبه عن نفسه كما في الجزء الثاني لم يتصور ايجاب سلبه ولا سلب سلبه قطعا من تصور ايجاب سلب سلبه فظهر ان المقدمة المذكورة خالية عن المعنى المعقول فلا يكون في القسمة قسم حتى يتصور حدها ولقبح الاستدلال بها ما ملئت المعارة الاعتبارية كما في نقل النسبة فلتعين من الوجود ونفسه وقبح سقط جميع ما ذكره فلتصح تحقيقا ان الوجود موجود بوجود هو عينه بالذات ومغاير له بالاعتبار فلا يلزم الا تسلسل الاعتبارات ولا استحالة فيه واما لم يلتفت المحشي الى ذلك لان المقصود بيان احوال الوجود في حد نفسه لا بيان احوال بحسب اعتبار المعتبر وفرض الفارض لا يقال الترديد بين النقيضين لا بد ان يكون حاصرا اصلا صادقا في نفسه عند الجمهور كلام حواء وادعوا ان بديهة العقل شاهدة بصحته وما ذكره من بطلان الجزء الاول من تلك المقدمة شاهد ذلك لانا نقول معنى كلامهم ان كل مفهوم معقول

هو ان المراد به انه لو كان خارجيا لكان ممتنعا

الحال

في مقابلة الاول ان تعقل ثبوت الوجود للوجود لا ان الثبوت المتعقل مغايرا له كما تقدم اعتبار التغاير الاعتباري كما في ... والمغايرة الاعتبارية ... في الاول

مخصص مخصوص اذا ورد فيهما كان ذلك حصر لديهما فاذا فاما وروده واما لم يرد فانها
الحصر لانه المتبادر منه ولم يرد بالتبيين من التخصيص حصر على ما حاجة الى التصريح به اولا
ان يرد بذا احد التخصيص من غير وتخصيص بما لاتصور فانك اذا املت ا اما اولا فالتي اورد
فالالف مفهوم لاقتصاره على من او ادعاء لكن ذلك يرد بذا بحسب المعنى فلا يحتمل الغاية
فقط واذا ادعيت فاعلم ليس لك ان ذلك التوهم متصل فالكلمة وان قوله لا يدخل هذه
القسمة في قولنا اما ان يكون موجودا او معدوما الكن قد يذكر الجزء الاول من تلك المقدمة
وذلك لانهم استدلوا انكرها على صدق الجزء الثالث منها واذا ابطلنا بها فالاشارة اليه
من قوله لاستحالة انقسام التي الى الموصوف به وعدمه و ذلك ما عدا هذه من بطلان
الترديد الثلاث اتصافا لاتوهم ان مدار الحكم على القسمة الثانية من الموجود والمعدوم
مثلا فالانحصار من المحصور لان هذا التسلم لا يقتضي فيهما الحكم ابطال الانحصار فيهما
واما ثبوت قسم ثالث خارج عنهما فالوجه ان يردد بين الثلاثة ويبطل قسمان منها كما قرر ما
قولنا فالمذكور الحصول ولا ان مدار الجواب على ان الترديد الثاني غير مقبول على الحمل
تكون الترديد فيه خارجا عنهما لانه الزام لمذهب الخصم ومن هنا ظهر لك فساد ذلك التوهم
فتامل **قوله** فيختار ان الوجود موجود في الذهن بهذا الجواب انما يصح اذا كان الترديد
بالنسبة الى الوجود الذهني او مطلق الوجود واما اذا ردد بالقياس الى الوجود الخارجي كما
هو الظاهر فلا يتحقق من ثبت الحال ما يدعى الوجود الذهني فلا يتم هذا الجواب اصلا فالجواب
الصحيح ورود القسمة كالامر او احتيار كون الوجود موجودا او وجود هو عينه على اصل ان
احتياره معدوم لان الوجود مرتفع عن الخارج ولا استحالة فيه انما المستحيل اجتماع الوجود
والعدم في محل وثبوت احد المتنافيين في الخارج متصفا بالاخر وحمل احد المتنافيين على
الاخر مواطاة واما ارتفاع احدهما واستلزام الاخر فليس مستحيل بل هو كما يثبت العدم في
الخارج فيلزم كثير الاحسان الاحاد **قوله** فان وجد كل من الجنس والفصل فلابد وان
يوجد احدهما بالاخر والا لامتنع ان يلتئم منهما حقيقة واحدة بناء على انحصار الاجزاء
في الجنس والفصل كما في موضعه فلا نحو ان هذا الكلام او الحكم اجزاء السواد فيهما
لان الثابت ان الحقيقة الواحدة وحدة حقيقية تحتاج بعض اجزائها في الحلول الى البعض
وانحصار اجزاء السواد فيها ثم لان الشيء الاجتماعي وهو الجزء الصوري قائم بها وذلك كاف
في احتياج بعض الاجزاء الى بعض ولا حاجة الى قيام احدهما بالاخر وايضا فالمسئلة الكلام الى
الشيء الاجتماعي ونقول انها قائمة بكونها موجودة فيكون عرضا فلا يقوم الجوهر بالعرض
وعلى تقدير كونها معدومة فلم يقوم للوجود بالمعدوم **قوله** فيها وصفان قائمان بالسواد
الوجود والعدم في الدليل ما يدل على انهما امران للسواد ويرد الثاني حمله فيها فيكفي
كونهما وصفين ثابتين له فالاولى ان يقال بهما وصفان للعقم الموجود فانهما ثابتان له **قوله**
والكلي ثابت في الذهن فلا يرد عليه هذه القسمة بحسب الخارج اذ لا اصلا فيه فصح بطلان

الكلي ثابت في الذهن فقط اذا نسب الى الخارج كان معدوما فيه فيكون فاما طلقا الترديد
الوجود في الخارج والمعدوم فيه والصواب ان يحمل قوله والكلي ثابت في الذهن على ان الكليات
اذا كانت اجزاء للمهية الحاصلة كانت اجزاء عقلية لها فانه في الذهن ويكون حاصل الكلام ان
الجنس والفصل جزآن عقليان للسواد موجودان فيمتاز ان عنه في الذهن واما في الخارج
فهما عين السواد ولا محذور فيه لان جزء الموجود انما يكون موجودا عليه بالوجود حيث كان
جزءا له في الوجود وان كان جزءا في الحد والمحصل ان السواد في الخارج بسيط وفي الذهن
مركب من اجزاء متمايزة فالمهية والوجود هناك فقط كما يقول مركب المهية من الاجزاء الحمولة
قوله فيكون للحال حال اخرى وقد يقال للحال المطلق اشتراك من غير انه في الاحوال الخاصة
فلا يكون للحال حال لغيره وليس شيء اذ ليس المعنى اثبات حال اخرى لمطلق الحال مل لكل
حال من الاحوال الخاصة وهو لازم لتشارك الاحوال الخاصة في مفهوم مطلق الحال وتمايز
كل منها بامر يخص من الاحوال الامر مع كل حال امر مشترك وامر مختص فيكون كل واحد منهما
ايضا حالا ثم نقول ذلك الامر المختص يشارك سائر الاحوال في مفهوم الحال ويمتاز عنها بحال
تخصه ايضا فهو ايضا مشترك ومختص وفي هذا المختص ايضا فيه وهكذا فتتسلسل الاحوال
قطعا ولا يحتاج الى ما ذكره ايضا **قوله** وتمام الاشتراك والاختصاص ايضا فان ذلك الموجود فيكونان
حالين فيقال معنى التمام هو الاختصاص التابع ولا يلزم من تبعية عرض لوصف عرضه لمحله
فان السرعة تبعت الحركة ولا تتبعت محلها فيقال حركة سريعة ولا يقال جسم سريع وايضا
فان معنى التمام عند مثبتي الاحوال هو الثابت في الغير لا الاختصاص التابع فما ذكره
الزام لهم على معنى مذهبهم وقد مر ان المعنى في امثال هذه المطالب المناقشة
لتوضيح ما يسند الدليه بيضه الكلام المحادلة لا تريد ما **قوله** الاول انا لا نم اشتراك الاحوال
في الحالية وتمايزها بخصوصياتها وانما يلزم ذلك ان لو جاز وصف الاحوال بالتماثل والاختلاف
وذلك لانه اذا لم يجز وصفها بالتماثل لم يصح ان يقال انها مشتركة في الحالية لان هذا وصف لها
بالتماثل في مفهوم الحال واذا لم يجز وصفها بالاختلاف لم يصح ان يقال انها متمايزة بخصوصياتها
لان هذا وصف لها بالاختلاف في تلك الخصوصيات **قوله** واذا كان كذلك فلو ثبت الاحوال
بقي لما ذهب اليه ان كل مفهومين يشترك العقل اليهما سواء كانا موجودين او لا فهما
اما متماثلان في الكنه او متخالفان فيها فلا بد ان يكون الاحوال اما متماثلة في المهية او متخالفة فيها
فيصح ايضا وصفها بالتماثل في بعض الوجوه كالاشتراك في الحالية وبالاختلاف في بعضها كالتمايز
في الخصوصيات فان قيل بعض الافاضل انهم انما قالوا في المسئلة ونادى كربا في دليلنا من
التماثل والاختلاف هو ما يحصل من الترديد في كل موجودين فلا يقتضي علينا بالحال اذ لا
يقبل تماثلا واختلافا بهذا ولا يقتضي بما هو لنا بل هو كم لان النقض هو اجزاء الدليل
بعينه لا مع تغير واقول هذا النقض انما هو على ملخص تعميم المسئلة على الاشتراك بمعنى
والتمايز كالاشتراك في السرج فلا تعلج في النقض من بعض الوجوه مثلا اذا قال المستدل

بها الشيء بإزاء الاشتراك وبإزاء الامتياز معدوم ليس لاستحالة تركب الموجود من المعدوم وقال الناقض
لشيء معدوم ليس لاستحالة تركب ما ليس بمعدوم ولا موجود من المعدوم لم يكن ذلك قادحا في
كونه نقضا للمخصص الاول ومن تتبع احوال النقوض في مواردها وجد كثيرا منها من هذا القبيل
منشؤه التساهل والاختلاف في الدليل بكونهما غير موجودين وعدم تعين ما هو الكل في النقض
لا خراجه عن كونه نقضا لما هو لمخصص الدليل وزيد به **قوله** لو كان التسلسل جائزا لما انتظم
دليل على اثبات الصانع فسد الدليل على اثبات الصانع موقوف على ابطال التسلسل في امور
موجودة مجتمعة مترتبة وبعدم الرأي انتفاء ابطال التسلسل بعدي البرهان فلا قدح في
انتظام الدليل على الصانع جواز التسلسل في امور ليست موجودة ولا معدومة وانما يكون
ان ينتظم على اثباته دليل لا يتوقف على ابطال التسلسل فلا يصح قوله لما انتظم دليل ويمكن ان
يقال ان المتكلمين من آخرهم ذهبوا الى امتناع وجود امور غير متناهية مطلقا سواء كانت
مجتمعة في الوجود او متعاقبة وادعوا في ذلك جريان البرهان ولا شك ان جريانه
في الامور الثابتة المجتمعة في الثبوت اولى واظهر من جريانه في الامور المتعاقبة في الوجود
فلو جوزوا التسلسل في الامور الثابتة اعني الاحوال لسقط به ذلك البرهان وانسد عليهم باب
ابطال حوادث لا اول لها بل انسد ايضا باب اثبات الصانع بما اعتمدوا عليه اشتغالا
بما جوزوه فكأنه قيل لما انتظم دليل على اثبات الصانع بالطريق الذي سلكوه ولا في ابطال
تلك الحوادث التي لم يتم اسند لا انهم في الوصفين بما اعتمدوا عليه وهو تطبيق عدم
وبهذا العذر يكون الالزام لهم ولا يخدشهم ان هناك طرقا اخر لابطال التسلسل او اثبات الصانع
قوله وجب ان يصح على كل واحد منهما ما يصح على الاخرى بناء على انه يفهم من ان
مفهوم الذات تمام حقيقة ما صدق عليه من الجانبين والحق انه عارض لما صدق عليه الجانبين جميعها
فيهما وانما يصح على واحد منهما ما لا يصح على الاخرى **قوله** خالفت الذوات بعضه ارادوا بالذات
ما يصح ان يعلم بالانفراد وبالصفة ما هو بخلافه **قوله** وان كان ذلك بصفة عاد الكلام فيه فيتسلسل
عائد لوجهين التسلسل واما ابتداء استحالة في الموجودات لا في حالة العدم **قوله** لان تعلق
الفاعل المختار يجب ان يكون كذلك فيلزم التسلسل فيقول ذلك فان الواجب عندهم
مختار على ما حققه المصنف في شرح الاشارات وغرض التسلسل مع عدم تعدد عندهم
قوله فان كان موجبا كان نسبته الى الكل على السواء فيمنع تساوي النسبة لجواز ان
يكون لذات الموجب اختصاص باقتضاء البعض دون بعض كالمغناطيس يجذب
الحديد دون غيره وقد يدفع ذلك بان الكلام في الذوات المتساوية في كونها ذوات ولا
انه لا امتياز بينها الا بالصفات فلا تكون متساوي النسبة بخلاف الحديد المباين للاخرى
المغناطيس **قوله** لجواز ان يتميز بعضها او بصفات اخرى فلا يعرف ان الذوات
متساوية في كونها ذوات وانه لا امتياز بينها عندهم الا بالصفات فاوقع ذلك التوهم
فعل الاختصاص بالصفات ليس لامتياز يحصل بينهما واما الصفات الاخرى فلا يكون

بينهما في حال العدم بمعنى ما اشتمل عليه ان عيانا شيء في نفي صفات الاجناس فيلزم اما ابطال
مذهبه او بطلان دليله **قوله** كما سار افراد النوع بعضها عن بعض عند بعض الاكثر انما يلزم هذا
عندهم عند من قال بالذات بل بالصفات فلما نقض بها دليل من صفات الاجناس الذي يمسك
به ان تجانس الجواهر فيها اعني في الصفات المميزة لافراد النوع بعضها عن بعض **قوله**
الرابعة الحصول في الحيز وهي الصفة التي يسمونها الكائنية المعللة بالمعنى الخاص العام بالجوهر
وهو الذي يسمونه كونا فقد جعل الحصول في الحيز نفس الكائنية المعللة بالكون فيكون
الحصول في الحيز او اعماما للكون معللا به وفي عبد المحصل ان الكائنية المعللة بالحصول في
كون الجوهر متحركا او ساكنا او مجتمعا او متفرقا وهي معللة بالاكوان التي هي الحركة والسكون
والاجتماع والافتراق بشرط الوجود وعلى هذا يكون الحصول في الحيز غير الكون وعلة
للكائنية غير الكائنية نفسها **قوله** فالصفات العائدة الى الجملة غير معقول اي غير
معقول من المعتزلة وفي بعض النسخ فواضعا لما في المحصل غير معقول انها اي لا يعقل في
الاعراض الصفات العائدة الى الجملة لانها الحيوة وما هو مشروط بها ولا يتصور وجودها في
الجواهر **قوله** الا ان المحس الجاحظ فانه قال به فلا نعلم ان ابا هاشم السحام الى ام
رجلا مطروحا في فرس وعلى راسه ملبوسه وبيده سيف فالظاهر انه قائل بكون
الاشياء اجساما في حال العدم فلا يخص الجاحظ بما ذكره **قوله** ومن المشايخ ابا هاشم وذلك
لانهم لما جوزوا اتصاف المعدومات بالصفات الثبوتية لم يلزم من اتصافه مع بالعالمية والقدرة
القادرية وغيرها كونه موجودا قال الامام الرازي وبهذه حجة لا سبيل الى جواز ان يكون
محال الحركات والالوان امورا معدومة وان لا نعلم وجودها الا بدليل وهو مسقط
ورد بانهم ارادوا انا نعلم ان صانع العالم ذات بصفة بهذه الصفات يحتاج الى انه
من ان يشكل داننا بصفة بها كما نعلم ان الواجب يمتنع عدمه وذلك يحتاج الى اثباته بالبرهان
ولعمري لان حمل ذلك الكلام بهذا المعنى من مفارع القول بثبوت المعدوم لا وجه له اصلا
قوله اعلم ان الوجود قد يوجد تارة من حيث هو غير مقيد بما هو من الجهات مثل وجود
الانسان ونحوه لا خفاء في ان العقل يجوز ان يلاحظ معنى الوجود غير مقيد بخصوص جهة
من الجهات كما ذكره واما ملاحظته اياه بحيث لا يلاحظ معه شيئا آخر ولو بوجه اجمالي فممنوع
ولا يلزم من ذلك كون الوجود امرا انضماميا لجواز ان يكون صفة غير انضمامية بل مما لا يصح
تزيد اعملنا فالمراد بالوجود المطلق هو مفهوم الوجود غير مقيد بخصوصية من الجهات
لا انه لم يقيد بشيء اصلا اذ لا بد من اعتبار نسبته الى شيء اجمالا واذا اعتبر معه هذه النسبة الكلية
ربعه وهو العموم المطلق **قوله** ونفاه عموم مثله ان قابل الوجود المطلق عام مطلق وهو سلب
الوجود المطلق عن ان تعقد بجهة من الجهات وان كان مقيدا بامر مبهم متصور اجمالا كذلك
العموم المطلق هو رفع الوجود وسلبه عن ما نسب اليه وقد يكون محالا بهذا هو الظاهر ويحتمل احتمالا
مرجوحا ان يراد ان الوجود المطلق مفهوم الوجود من حيث هو غير مقيد بشيء اصلا لا معا

يعني كان الوجود المطلق هو مفهوم الوجود غير مقيد بجهة مخصوصة من الجهات

ملاحظة

ولا منها ما على جواز جعل وجوده ايضا عينه بالكلية فيكون العدم المطلق هو رفع مفهوم الوجود في
نفسه لا رفعه عن شيء اذ الفرض انه لم يعتبر معه نسبة الى شيء اصلا وهذا انما يصح اذا اطلقنا ان
رفع الشيء في نفسه امر معقول فيكون للتصورات الحاصلة عن النسب مناقض هي رفعها في
انفسها واذا اطلقنا ان الرفع لا يتصور الا في النسبة فلا مزية لها بعد فهم الوجود وحده من
اعتبار نسبة الى شيء فالحكم برفعه الذي هو العدم المطلق مقابل واما ما اراد لم يتجه عليه ما قيل
ان ما ذكره اعني سلب الوجود هو سلب مضاف مقابل للوجود مضاف الى الوجود
اعني وجود الوجود وذلك لان مراده سلب الوجود مطلقا سلبه عن موضوعه الذي اعتبر معه
مبهما اجمالا والمسلوب ورفعه في نفسه لا سلب الوجود عن الوجود الذي يلزم كونه الوجود
موجودا ابدا ومما يتصل زعم هذا القائل ان المقابل للوجود مطلقا هو السلب مطلقا اي
من حيث هو مع قطع النظر عن كلها تعين يقال ولا يقال السلب لا يعقل الا مضافا الى
ايجابه لانا نقول هو كم هذا دال على جواز تعقله غير مضاف وانما الوجود لا يعقل الا
حالا لشيء مع ان العقل ان الحكم من حيث هي ملحوظة السلب مثل ذلك وفيه بحث
لان الظاهر ان الوجود لا يتصور الا منسوبا الى موضوع ما وان كان غير معين ومع ذلك يمكن ان
يقال مفهوم الوجود او غيرها في مرتبة الاضافة كما اشرنا اليه واما نسبته فيجب ان يكون نفس
مفهوم رفعه وسلبه لا امرا مستقلا بالسلب ورفعه وذلك لان المنافاة الذاتية انما هي بين مفهوم
وبين نفس مفهوم رفعه وسلبه كما حقق في موضعه ولا شك ان نفس مفهوم الرفع والسلب امر لا
يعقل الا مضافا الى شيء والمنافاة بينه وبين السلب المذكورة هو ايهم السلب لا يعقل الا
مضافا مضاف الى مسلوب ما معين وان لم يكن مذكورا لفظا فان الذكر غير واجب وان
كان الذكر اولى قوله وذلك لان العدم المطلق من حيث انه سلب للوجود المطلق مقابل له
حاصله ان العدم المطلق اعتبارين احدهما من حيث هو وبهذا الاعتبار مقابل الوجود
المطلق وينافيه لانه رفعه وثانيهما من حيث انه معقول حاصل في الذهن وبهذا الاعتبار
هو نوع من الوجود وهذا مع انه الحسبان متغايران قطعا فلا حاجة لانه اعتبار التقابل
وليس اجتماع المتقابلين يعرض احدهما للاخر مستحيلا انما المستحيل اجتماعهما في موضع
واحد كما مر الاشارة اليه قوله والوجود المطلق والعدم المطلق يتعقلان معا رد لما توهم
من ان العدم المطلق لا يمكن ان يتصور اذ لا تميز له في نفسه اصلا وتقريره انه كما يمكن ان يتصور
الوجود المطلق يمكن ان يتصور رفعه قطعا وهو العدم المضاف الى الوجود المطلق وذلك
لا ينافي كونه عدما مطلقا قوله والعدم المقيد يتوقف على موضوع مقيد به كما ان ملكته اعني
الوجود المقيد يتوقف على موضوع مقيد به اراد بالملكة بها المفهوم الوجودي وبالعدم سلبه مطلقا
لا سلبه مع اعتبار استعداد المحل له باحد الوجوه المذكورة وذلك سهل اذ قال من ان تصور
الاعدام متوقف على تصور ملكاتها فان المراد به ما يعم السلب والايجاب ايضا فلا يلزم مما ذكره
ان يكون التقابل بين الوجود والعدم تقابل العدم والملكة بل هو من تقابل الايجاب والسلب

وقد ذكر على ذلك في الفصل حيث قال فسمته الوجود والعدم تارة الى موضوع شخصي وتارة الى
نوعي او جنسي على طريق السلب والايجاب ولم يعتبر استعدادا اصلا فلا معنى لاعتباره هاهنا قطعا
وقد قرر ربما ادرج ما قيل من ان ما قبله داخل في تقابل السلب والايجاب دون العدم والملكة
الا ان يصطلح في اطلاقها على معنى يخالف ما هو المشهور عند القوم فكان يجب ان ينبه
عليه حذرا عن وقوع الغلط فيما ان يخالفوا المشهور من غير ضرورة مستهجن جدا عند المحصلين
والوجود لا جنس له اذ لا مفهوم اعم منه رد ذلك بان كل واحد من مفهوم الممكن
العام ومفهوم المعرفة والمفهوم وغيرها من المفهومات الشاملة للموجودات والمعدومات اعم
من الوجود لا يقال هذه موجودات وفيه فيكون اخص من مطلق الوجود لانا نقول
مدعى العموم بحسب ذاته اخص باعتبار عارض وذلك لا يقدح في كونه اعم بحسب الذات
وهو كاف نقضا اولا ترى ان الحيوان من حيث هو موصوف بكونه بالفعل اخص من الانسان
ومع ذلك هو جنس له والحق ان يقال ان المراد انه يجوز ان يكون شيء من تلك المفهومات الشاملة
للوجود وغيره جنسا له وان كان اعم منه من حيث انه موصوف لذاته بالوجود
فلزم ملازم الوجود على نفسه غير جنس بهذا التوجيه ما لا يرد عليه اصلا لان الوجود ركب الوجود
من جزء موجود في اعتبار الوجود معه بالجزئية فيكون الوجود جزء الجزء فيتقدم على نفسه غير جنس
وان كان الثاني يلزم ان يكون الشيء الذي فرض جزءا للوجود جزءا صادقا وذلك
باطل لان الوجود مما يلاحظ العروض فلو كان ذلك العروض جزءا للوجود القائم بالشيء
لما تمامه بتمامه وهو يحكم في تمام الاغراض مجالها وانما لم يكن الوجود عرضا فاما محله
فان كون الحال في شيء عين حال فيه بتمامه مستحيل مطلقا واما العارض بمعنى المحمول الخارج
فلان هذا استحالة في كونه غير عارض بتمامه فان الانسان عارض للناطق وذلك المعنى
وليس عارضا بتمامه وذلك لان معنى العروض هاهنا هو كون المحمول على الشيء خارجا عنه
ولا استحالة في كون الخارج عن الشيء غير خارج عن جميع اجزائه فلا يلزم المحال فيه فانه اذا
لم يحل فيه بتمامه بل ببعضه لم يمكن الحال فيه الا ذلك البعض او نقول انما انقلب رفعه
هاهنا الاستحالة فيه لان الذي هو مركب من اجزاء غير محمولة لم ان الدليل منقوض بسائر المركبات
فيقال مثلا الحيوان بسيط اذ لو كان مركبا فجزؤه اما حيوان او غيره ويساق الكلام الى اخره
الوجه مفهوم لا يمكن بالفصول اذ هو بسيط فيه بحث لان الدليل الثاني على
تقدير صحته انما يدل على ان ساير الوجود المطلق لا مما ساير افراده فيجوز ان يكون افراده
ساير محمولة المهيات فعلها وان يكون مركبا منه محمولة للمهيات اما بذواتها او بعضها
الموجودة لما هو جنس لها ويكون الوجود المطلق بسيطا عارضا لتلك المهيات المتخالفة بالاوائل
او بالفصول فلا يلزم ان لا يكون تمكن افراده بالفصول بل بالموضوعات نعم لو ثبت انه
طبيعة نوعية متماثلة افراده لم يصح تكثر تلك الافراد بالفصول ولا بالحقائق بل بالموضوعات
لكنه مقول بالتشكيك على افراده فلا يكون طبيعة نوعية كما مر ووقع المتصل على

فلم يكن العارض

بل واحد منهما صحيح لا ليس يلزم وكما
السبب عجز ما يتركب من اجزائه

المعقولات الاولى واما ان سرواتى لىتر

الاشىه والاو[illegible] رد الىوى [illegible]

المواد وعلى الساس الحاصل فى محله فان المتصل يصدق على المواد اولا وبالذات
لانه متصل فى حد ذاته وعلى الساس ثانيا وبالعرض لانه متصل بالمواد لاسه
واما ثانيا فلانه يعلم جوابا اما بالسدة والضعف فلان المعنى العام للقول بالتشكيك سدرج
تحت اسماء تحلو لماند واما اوتخصص لها وبتلك الزوات او الفصول ىسىع كالات لذلك
العام فى بعضها اكثر من بعض فان اراد بالسدة والاولوية كونه بتلك الكمالات وبالضعف عدم
الاولوية ىلبا فلا فرق اذ ليس السدة والاولويه ولا من تحاملها وان اراد بكل السدة
والاولويه معنى اخر فلا بد من افادة وليس فى كلامه ما يدل على ذلك ويمكن الفرق بان ما ذكره
ىرلى ان السدة ما اذا كان ىسار كبى فى طبيعة او وكان الامر للاول بذاته وللاخر
بواسطة كان الاول اولى فالامر من الاخر وحصول معاليه بدون السدة هى كون
الكمالات المذكورة وان الاولويه هى ما ذكر فى السدة فاتضح الفرق بينهما ويكون المتصل
فى مثالنا للاولويه بعلاجها من حيث انه للمواد من ذاته وللساس من غيره وبما للتقدم
والتاخر اىضا من حيث ان اتصال المواد سبب لاتصال الساس فلا ىكن فانه يتبع على
وجود العلة ووجود معلول لها بالتقدم والتاخر وذلك لان حصول مطلق الوجود للعلة
مقدم على حصوله لمعلول لها ولا شك ان حصوله لكل منها انما هو بحصوله لجزئية العارض لهو
فالمال الى ان حصول مطلق الوجود لاحد الجزئيين مقدم على حصوله للاخر وقس على ما
ذكرنا كون وقوعه على وجود الجوهر اولى من وقوعه على وجود العرض وكون
وقوعه على وجود القار اسد من وقوعه على وجود غير القار هو الاستداد والضعف
الاىن ذكرنا ان الوجود لا يتصل بل مطلقه ان الذهن لا يتصل الوجود بها فركبان بعضا ىكون
بانه بعاده عرضا ىسوم محلها ويوهما فلا ىعورانه فى الوجود واما المذكوران بهما
فلىسا كركنا اصلا بل مالها الى ان ترتب الاثار على احدهما اكثر من الاخر قوله فلان
القول بالتشكيك لا ىكون داخلا بل مدرس فى ماهيته كون الوجود زائدا على الماهيات
ساقى فى هذا الكلام قوله نوعى للمعقولات الاولى فى المعقولات الاولى هى طائع
الموجودات المتصورة من حيث هى وما نعرض للمعقولات الاولى فى الذهن ولا يوجد فى
الخارج امر يطابقه كالكلية والعامية والذاتية وكمفهوم الكلى والذاتى وغيرهما تسمى معقولات
ثانية لوقوعها فى الدرجة الثانية من التعقل اذ لا يمكن تعقل الكلية الا بعد تعقل ما يعرض
له الكلية فى الذهن وليس فى الخارج امر يطابق الكلية كما كان للسواد المعقول ما يطابقه فى الخارج
واذا تعقل مفهوم الكلى فى الدرجة الثانية واعرض له على كثيرين عرض لمفهوم الكلى الكلية اخرى
هى فى الدرجة الثالثة من التعقل فتضمهم تسمى نظائرها معقولات ثالثة وهكذا تسمى معقولات
رابعة وما فوقها وتضمهم تحلها بعد المرتبة الاولى مطلقا معقولات ثانية وبالجملة المعتبر فى
المعقولات الثانية امران احدهما ان لا يكون معقولة فى الدرجة الاولى بل يجب ان يعقل
عارضه لمعقولات اخر فى الذهن وثانيهما ان لا يكون فى الخارج ما يطابقها فكلما يعقل
فى الدرجة الاولى هو معقول اول موجودا كان او معدوما مركبا او بسيطا وكذا ما يعقل
الا عارضا لغيره اذا كان فى الخارج ما يطابقه كالاضافات اذا قيل بتحققها فى الخارج
والسيئة من المعقولات الثانية وليست بما لحظ فى الوجود كما قيل الحيوان يعنى ان
مفهوم السيئة كسائر المفهومات العامة من الوجود والامكان العام والمفهومة من المعقولات
الثانية التى تعقل عارضة فى الذهن للمعقولات الاولى وليس لها فى الخارج ما يحاذى بها
اذ ليس فى الخارج الا اشياء مخصوصة كالانسان والفرس مثلا واذا تعقلت الاشياء المخصوصة
عرض لها سلك مفهوم السيئة من غير ان يكون لها فى الخارج ما يطابقها كما فى العوارض الخارجية
فليست السيئة مما لحظ فى الوجود بل هى عارضة للموجودات المتاحطة فى ملاسى مطلقا
موجود بل كل ما هو موجود فهو فى نفسه شئ مخصوص قطعا وبدوام المعقولة واما قول الشيخ
ولو كان الشئ اى المطلق موجودا فى الخارج لكان مسار كالغيره فى السيئة ومخالفا له
بخصوصه فيكون له شئ ويلزم السيئة هذا اعرض عليه بانا لا نسلم المخالفة بخصوصه عن ذات
المشترك فان كل عام مشارك للخاص فى مفهومه وعارض للخاص بعين مفهومه المجرد عن
الخصوصات فمطلق الشئ على تقدير وجوده يعارض الاشياء المخصوصة بعين مفهومه لا
بامر زائد عليه حتى يلزم ان يكون لمطلق الشئ سيئة اخرى واىضا يقول السيئة العارضة
لمطلق الشئ الذى فرض انه موجود امر اعتبارى يعرف ابو العسار به فيقطع بانقطاع الاعتبار
واىضا لو صح هذا الدليل لم يوجد عام اصلا اذ يقال لو وجد الحيوان مثلا لشارك الحيوانات
الخاصة فى الحيوانية وخالفها بخصوصه فللحيوان حيوان ونسبه واىضا شاركه الشئ المطلق
لغيره فى السيئة ليست لازمة لوجوده فى الخارج بل هى لازمة لذاته فرض موجودا فى الخارج
او لا فيقال لو لم يوجد الشئ فى الخارج لشارك الاشياء المخصوصة فى السيئة وامتاز
عنها بخصوصه فيلزم السيئة لا خلاف فى ان الوجودات متمايزة الوجودات
الخارجية متمايزة فى الخارج بالاستناد واما وجود الماهيات الخارجية فلا شك
فيه واما ماهيات الخارج فصرح بكونها موجودة اذ المراد بعينه الثبوت الخارجى
بمعنى ان غير الشئ فى نفس الامر بمعنى ثبوته فى الخارج اذ ربما كان معدوما كما يجب
الذهن فان نفس الامر اعم من الخارج مطلقا ومن الذهن من وجه كما سياتى بيانه ان شاء الله
بالموجودات والمعدومات الخارجية فانها ثابتة فى انفسها وان لم تكن ثابتة فى الخارج فالمسئلة
حتى الاصل اختلف فى ان المعدومات هل هى ثابتة ام لا قال عدم الشرط يوجب
عدم المشروط وعدم الضد يصحح وجود الضد الاخر يعنى بملازمة لم تختلف منهما
ومن تعاه فان المعدومات من صرف لا اشارة اليها اصلا وكلما هو متميز اما فى الذهن
واما فى الخارج قال والحق ان هذا الخلاف فرع للوجود الذهنى اذ لا تمايز للمعدومات
الا فى العقل فان كان ذلك التمايز لكونها موجودة فى الذهن احتص التمايز بالموجود
اما فى الذهن او فى الخارج ولم ىعورمعدوم مطلقا وان لم يكن ذلك التمايز لكونها

لو موجودة

موجودة من العدميات العرضية بحاثية للعلة وامكن ان يتصور بما هو معدوم مطلقا
ان عدم المعلول يستند الى عدم العلة وان عدم الشرط شأن وجود المشروط
وان عدم الضد يصحح وجود الضد الاخر يدل على ذلك انه يصح ان يقال انتفى المعلول في نفس
الامر لانتفاء علته وان يقال انتفى وجود المشروط في نفس الامر لانتفاء شرطه فيها وان
يقال صح وجود هذا الضد في هذا المحل في نفس الامر لعدم الضد الاخر عنه ولا وهم في ان هذه
احكام مسوقة عند العقل   العدم مد نظر باره باعتبار انه سلب الوجود حاصله
ان العدم قد يكون آلة لملاحظة حال الغير وقد يكون ملحوظا بالذات والحاق الرفع سائغ عن
عدمه انما يمكن بالاعتبار الثاني دون الاول   كان له ان يوجد موجودا اما في الخارج واما
في الذهن واما فيهما معا   فيكون العدم عارضا له   فيقال معنى فرض رفعه هو فرض
زوال هيئته لا ان يكون هيئته متحققة والرفع ما ثابتة قيام الوصف بمحله حتى يلزم عروضه لنفسه
وان سلم ان هناك عروضا فالعارض ليس نفس العدم بل هو جزئي من جزئياته وذلك لان الرفع
هو الموصوف بكونه معا ملاله لا مطلق الرفع والاول موضوع بانه لا فرق بين مفهوم العدم
وسائر المفهومات في ان كونها متصفة بالعموم انما هو بزوال جهاتها الا بانها تكون متحققة وعلاجها
فاثباتها قيام الاوصاف بمحالها فليس المراد من عروض العدم لنفسه الا اتصافه به وصدقه
عليه اتصافا او ذلك حاصل في مفهوم العدم المطلق فلا فرق وهو المعنى بالعروض والمثال الموضوع
فان الجزئي العارض لمفهوم العدم المطلق مندرج فيلزم عروضه اتصافه جزئي ذلك الجزئي لنفسه
والا امكن العارض بتمامه عارضا لنفسه الا ان يقال مفهوم العدم عرضي لجزئياته لا ذاتي فانه
فيها اعني من جواز عروض العدم لنفسه في ضمن جزئي من جزئياته يعلم جواز عروض الوجود
لنفسه في ضمن جزئي من جزئياته فان الشيء من حيث هو معان له من حيث هو في ضمن جزئي
لم يصح الانتساب والاتصاف الا ان الوجود الخارجي العارض للوجود الخارجي لا يجوز ان
يكون موجودا في الخارج لما عرفت   فانه اذا ارتفع العلة كحركة اليد مثلا فالمفتاح يرتفع المعلول
كحركة المفتاح يعني ان يرتفع المعلول بسبب ارتفاع العلة فان العقل يحكم بانه ارتفعت حركة
اليد ثم ما تبين الوجود فانه يحكم العقل بانه وجدت حركة اليد فوجدت حركة المفتاح
ولا يجوز ان يقال وجدت حركة المفتاح فوجدت حركة اليد فكما ان وجود العلة سابق لوجود
المعلول كذلك عدمها سابق لعدمه وكما ان وجود العلة لا يستلزم لوجود علة بالمعنى ان
يكون سابقا كذلك عدمه مستلزم لعدم علته بالمعنى ان يكون سابقا العدم سببا لها
فيكون رفع العلة علة لرفع المعلول يريد ان رفع العلة في الخارج علة لرفع المعلول فان
قلت رفع العلة اي عدمها ليس متحققا في الخارج فكيف يكون علة في الخارج لعدم
المعلول فان اتصاف الشيء بالعلية في الخارج فرع تحققه قلت عدم العلة في الخارج
علة في نفس الامر لعدم المعلول في الخارج فليس الخارج ظرفا للعلية بل انما ذكرتم بل هو
ظرف لنفس العدم فان قلت ما في نفس الامر اما في الخارج او في الذهن وقد انتفيتهما

فانه يوجد حركة المفتاح ولا يجوز العكس
وهو ان يقال ارتفعت حركة
المفتاح فارتفعت حركة اليد

لعلية عدم العلة

الاول

الاول بعين الثاني واذا كان الاتصاف بالعلية في الذهن فلا فرق بين الوجهين وذلك
قلت عدم العلة لما كان علة في نفس الامر ولم يتحقق الا في الذهن كان اتصافه بالعلية
من هذه الجهة في الثبوت الذهني لا بالثبوت الذهني بخلاف عدم المعلول فانه علة بالثبوت
الذهني اي بناء عليه من خصوص وجوده الذهني ولذلك كان العلم به علة للعلم بعدم
العلة لا لعدمها في نفس الامر واما عدم العلة فهو متصف بالعلية في حد نفسه لكن ذلك في الوجود
الذهني وليس لخصوصية في هذا الاتصاف مدخل اصلا ولذلك كان عدمها علة لعدم المعلول
في نفس الامر انتهى واستوضح ما ذكرناه بثبوت الماشي والمتكلم في الواقع اذا كان فيها
انسان فان ثبوت المتكلم باعتبار خصوص الانسان وثبوت الماشي باعتبار اشتماله لا لانه
على الحيوان لا باعتبار خصوصه فعليك بالتامل وانه الموفق   بل جاز ان يكون عدم
المعلول في الذهن علة لعدم العلة فيه على انه برهان اني فيبطل ما ذكر الشيخ في برهان
الشفاء ان العلم اليقيني بذي السبب لا يحصل الا من جهة العلم بسببه لانه اذا لم يعلم بسببه
كان جائز الطرفين فلا يقع اليقيني فعلى ما ذكره لا يكون الاستدلال بالمعلول على العلة برهانا
لان كون اليقيني يفيده شرط حد البرهان والجواب ان مراد الشيخ ان ذا السبب اي
الممكن اذا لم يكن محسوسا لا يحصل العلم اليقيني بوجوده الا من جهة علته فان وجود
المعلول لا يدل الا على وجود علة ما بل على وجود علة مبهمة وبحث حل كلامه على ذلك اذ
لا اشتباه في حصول العلم اليقيني بوجود الممكنات المحسوسة ويؤيده ان المعلم الاول
في كتاب البرهان انما هو العلم المكتسب فكانه قال العلم اليقيني المكتسب المتعلق بذي
السبب لا يحصل الا كذا ولا اشتباه ايضا في ان العلم بالمعلول الجزئي يستلزم العلم
بوجود علة ما من علله وقد صرح الشيخ وغيره بان الاستدلال بالعلة على المعلول برهان
لمي وبالعكس اني وفرقوا بينهما بان العلم بالعلة المعينة يستلزم العلم بمعلول معين والعلم
بالمعلول المعين لا يستلزم الا العلم بعلة ما فعلم ان مراده ما ذكرناه فالاستدلال بوجود
العلة على وجود المعلول او بعدمها على عدمه برهان لمي لمن يعرف علية مفهوم وجود معلول معين
او عدمه والاستدلال بوجود المعلول على وجود علة ما لا بعينها او بعدمه على عدم علة ما بعينها
او على عدم علة معينة برهان اني فان قلت ان لم يجوز تعدد العلل دل وجود المعلول
على وجود علة معينة وان جاز لم يدل عدم العلة المعينة على عدم المعلول قلت على تقدير
علة عدم معلول معين يستلزمها فان عدم النار يدل على عدم الحرارة النارية ولا يتصور
فيها ان يكون غير النار علة لها ولا يصح ان يقال الحرارة النارية يدل على وجود النار لان
العلم بكونها نارية لا يحصل الا بعد العلم بوجود النار فيكون دورا   اي اذا عدم
العام عدم الخاص من غير عكس هذا تعبير للتعاكس في العدم وتصوير للمدعى وقوله والحاصل
لم تعبر عنه بعبارة اخرى وليس في كلامه تعرض للاستدلال عليه اكتفاء بشهرته ومعروفة العبارة
في بعض النسخ بعد قوله اي اذا عدم العام عدم الخاص من غير عكس زيادة هي هو له

ماه اذا علم الحيوان علم الانسان من غير عكس ما عرض عليها بان ذلك صحيح للقاعده
الكليه بالمثال الجزئي وهو غير مفيد والصابطه القاعده منقوضه بالامور العامه كالممكن العام
والشي والموجود فانها اعم من الانسان ونقائضها واعم من نقائضها انضا فلا تعاكس
بها العموم في العدم والاول مناقض النقيض التي لم يوجد بتلك الزياده فيحتاج الى الخط
بها المتصل لزياده التصوير ورد الاستدلال واما الثاني فسوال مشهور للكاتبي ملاحقين
جوابه في مظانه كل واحد من الوجود والعدم اما ان يكون بالغير اولا اي كل
واحد من وجود الشي وعدمه اما ان يكون بغير ذلك الشي اولا والحاصل ان وجود
الشي اما ان يحتاج الى غير ذلك الشي اولا وكذلك عدم الشي اما ان يحتاج الى غير ذلك
الشي اولا ويحتمل ان يقال معنى كلامه ان الوجود اما ان يحتاج الى غيره اولا وكذلك العدم
اما ان يحتاج الى غيره اولا فعلى الاول يكون الواجب ما لا يحتاج في وجوده الى غيره والممتنع
ما لا يحتاج في عدمه الى غيره وح يجوز ان يكون وجود الواجب وعدم الممتنع عارضين
لغيرهما وعلى الثاني يكون الواجب وجودا لا يحتاج الى غيره فلا بد ان يكون ذلك الوجود
قائما بذاته والا لاحتاج الى موضوعه قطعا ويكون الممتنع عدما لا يحتاج الى غيره فلا يكون عارضا
لغيره بنا على ما ليس حال الوجود ومقابله اذ كل وجود لا بد وان يتصل بمحل احدهما

ويمنع ان يرد عليه بعد ان ضم الوجود الى الاحتياج وعدمه يحصل حصر
دائر بين النفي والاثبات لا يتصور فيها اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما وكذلك ضم العدم
اليهما يحصل اي حصر وهذا ما لا شبهة فيه واما انحصار المفهومات بالقياس الى
الوجود والعدم في ثلاثه اعني الواجب والممكن والممتنع فسيأتي الكلام عليه عن قريب
الوجود يحمل تاره محمولا كقولنا الانسان موجود على معنى وجود الشي في
نفسه ووجود الشي لغيره في الاول يكون الوجود محمولا ويسمى ذلك التمام بسيطا وسوال
عنه بهل البسيط وفي الثاني يكون الوجود رابطه ويسمى ذلك التمام مركبا وسوال عنه
بهل المركب وعلى التقديرين يكون بين المحمول والموضوع نسبه موجبه لانه في نفس الامر على
الكيفيات الثلث المسماه بالمواد اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا كان الوجود
محمولا كانت النسبه الرابطه ثبوته للموضوع اي وجوده له فللوجود وجود اذ ثبوت
ثبوته للموضوع ليس هو وجوده في نفسه بل هو وجوده وثبوته للموضوع وليس كوجود
الاعراض لمحالها اذ يعلم حتى يلزم منه وجوده في نفسه بل معنى ثبوته للموضوع اتصاف الموضوع
وصدقه على الموضوع وهذا يصدق الاعلام على الموجودات الخارجه ويصف بها
فان ثبت ثبوته للموضوع بذلك المعنى ثبت للموضوع اتصاف الا ثبت فلم يثبت فيقطع
ذلك بانقطاع الاعتبار وكذلك العدم فان عدم الشي في نفسه وعدمه عن غيره
فالعدم في الاول محمول والنسبه الحاصله بين ان حمل قولنا الانسان معدوم ثبوته
وان حمل سالبه في المعنى كان العدم فيه رابطه قطعا والعدم في الثاني رابطه تكون

السلب سلبيه ولا يخفى ما هو المواد الثلث انضا والحاصل ان المحمول سواء كان
وجودا او غيره اذا نسب الى الموضوع ايجابا او سلبا ثبت في النسبه مواد ثلث لكن المهور
اعتبار المواد في النسبه الثبوتيه فانها اشرف وربما يعرض النسبه السلبيه تخرجها
فان واجب العدم هو ممتنع الوجود وممتنع العدم هو واجب الوجود وممكن
العدم هو ممكن الوجود فلا الى اعتبار المواد فيها او تلك المواد اعني الضرورة في النسبه
الايجابيه شامله للمفهومات باسرها تسمى تلك الكيفيه ان اعرب في تصانيفه ماده
وان اعرب في التعقل بعينه جهه فيل هذا يخالف لما اصطلح عليه جميع العلماء
فانهم قالوا الكيفيه الثابته للنسبه في نفس الامر تسمى ماده والتي تدركها العقل اياكيف
كانت لها في نفس الامر اولا تسمى جهه وان اصطلح من عنده على ما ذكر اريد ان لا يخالف
الجهه الماده لا تحادهما بحسب الذات واختلافهما بحسب اعتبارهما في اصنعها
واعتبارها متصله مع انه يعرف بها النسبه فان وقد يخالف الماده الجهه ولو
انها ان تكون الجهه مطابقه للواقع واما ثبوتها في نفس الامر كالماده على قوله
ولنفس كذلك فانك اذا قلت كل حيوان جسم بالامكان الخاص كانت ماده الضرورة
اي الوجوب وجهه الامكان الخاص وكانت انضا القضيه كاذبه لعدم مطابقه
الجهه للواقع ويمكن ان يقال انه اطلق الكلام اولا ومحل الكيفيه الثابته للنسبه في
نفس الامر ماده اذا اعرب في نفسها وجهه اذا اعرب في التعقل وصرح بانها
فان الماده هي الكيفيات الثابته في نفس الامر وانها اذا اعرب معقوله
سميت جهه ما ذكره في الماده اولا مطابق لما ذهب اليه المتاخرون من المنطقيين
من ان كل كيفيه ثابته في نفس الامر للنسبه الايجابيه او السلبيه تسمى ماده وما ذكره ثانيا
على طريق التكلف موافق لما ذهب اليه المتقدمون منهم من ان الماده هي احدى
الكيفيات الثلث الثابته في نفس الامر للنسبه كما مر بيانه وقيل في كلام بعض الموليين في
الماده ولم يشر الى ان الفرق بينهما ما دام لطيفها في سلك واحد اعتمادا على ما علم
من من اخر كذلك لم ينبه ان الجهه كما يطلق على الكيفيه الثابته اذا لاحظ بعقله
يطلق انضا على الكيفيه المعقوله او الملفوظه للنسبه وان لم تكن مطابقه للواقع اعتمادا
على ما علم في ذلك الفن من ان كل كيفيه للنسبه معقوله او ملفوظه مطابقه للواقع او
مطابقه له تسمى جهه اذ ليس المقصد ههنا بيان تفاصيل احوال المواد والجهات و
اختلاف الاقوال في الاول دون الثابته وان الثابته قد لا يكون ثابته في الواقع
بخلاف الاول بل بيان ان الكيفيات الثلث الثابته في نفس الامر مواد في انفسها
وجهات في التعقل فان هذا المقدار كاف لما هنا والوجوب والامتناع والامكان
على ثبوته الرابطه الوجوب يدل على ثبوته النسبه التي هو عارض لها والامتناع
يدل على ثبوته ما يقابل النسبه التي هي معروضه له اذ هو الوجوب

اي مفهوما وجوب المحمول الذي هو الوجود او غيره ما سنحا له انفكاك المحمول عن موضوعه
استحاله انفكاكه يلزم امكان انفكاكه ثم يتوقف امكان انفكاكه يلزم وجوب المحمول
متوقف على الوجوب يلزم عدم الوجوب فيكون دورا وبه التكلف والاظهر ان
يقال انهم عرفوا كل واحد من الثلثة بسلب الاخرين او يقال عرفوا الواجب بما يمتنع
عدمه او بما لا يمكن عدمه والممتنع بما يجب عدمه او بما لا يمكن وجوده والممكن بما لا يجب
وجوده ولا عدمه او بما لا يمتنع وجوده ولا عدمه فعرفوا كلا من الثلثة في تعريف
الاخرين فيه دور ظاهر   وقد يكون قسمة المفهوم بحسب هذه الامور الى الواجب والممتنع
والممكن قسمة حقيقية هذه القسمة جارية في المفهوم بالقياس الى اي محمول كان فان
كل مفهوم اما ان يكون واجب الحيوانية مثلا او ممتنع الحيوانية او ممكن الحيوانية لكن
المشهور اعتبارها في المفهوم بالقياس الى المحمول الذي هو الوجود فانه اذا
اطلق الواجب والممتنع والممكن يتبادر منها الواجب الوجود والممتنع الوجود
والممكن الوجود وبذلك علم ان الوجوب والامكان والامتناع التي يبحث عنها هنا
هي التي تذكر في جانب القضايا وموادها كما صرح به في شرح الكتاب الا
انها معتبرة هنا بنسبة المحمول الذي هو الوجود فلا وجه لما نقل من انها ليست هي
المذكورة في الجهات والمواد لكن لوازم الماهيات واحدة لو ارادها كما لا وجه للاربعة
وذلك لان الاربعة واجبة الزوجية لا واجبة الوجود ما اختلاف المعنى بسبب اختلاف
المحمول لا بسبب اختلاف مفهوم الوجوب الذي هو المادة والجهة فيهما
قيل هذه القسمة غير حاصرة لا يقال هذه القسمة دائرة بين النفي والاثبات فكيف لا
يكون حاصرة لانا نقول ان اريد ان اريد بقوله فاما ان يكون بحيث يجب له
الوجود انه يجب له الوجود اعم من انه يجب له مع ذلك العدم ايضا او لا فهذا القسم
مشترك بين قسمي الواجب وما يجب له الطرفان معا فلا يصح قوله فالاول منهما هو
الواجب لذاته وان اريد انه يجب له الوجود فقط فاما ان يريد بقوله فاما ان
يكون بحيث يمتنع له الوجود انه بحيث يمتنع له الوجود اعم من ان يمتنع له مع ذلك العدم
ايضا او لا فهذا القسم مشترك بين قسمي الممتنع وما يجب له الطرفان فانه يمتنع له
الطرفان ايضا فلا يصح قوله والثاني هو الممتنع لذاته واما ان يريد انه يمتنع له الوجود
فقط فيدخل ضروري الطرفين في القسم الثالث قطعا فلا يصح قوله والثالث هو الممكن
لذاته وبالجملة المفهوم اما ان لا يقتضي لذاته شيئا من طرفي الوجود والعدم او يقتضيهما
معا او يقتضي الوجود دون العدم او بالعكس فالاقسام اربعة فلا وجه   يمتنع له
الوجود في الخارج اذ لو جاز وجوده في الخارج لم يمتنع اجتماع النقيضين فيه
فيكون ممتنعا لذاته وذلك لانه يكون موجودا في الخارج اما او يكون عدمه هناك مستندا
الى ذاته ولا نعني بالممتنع سوى هذا فان قلت الممتنع لا يكون ضروري الوجود قطعا

واما بعد فهو ضروري الوجود قطعا فلا يكون ممتنعا قلت هذا القسم اعني ضروري الطرفين
وان كان بحسب بادي الرأي محتملا لكنه في التحقيق ما يقتضي عدمه فقط لان ما يقتضي
رفع الوجود لذاته لا يقتضي الوجود لذاته لان اقتضاء احدهما يقتضي المنع من الاخر والمنع
من الاخر يستلزم عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما هف وايضا
ان كان موجودا فقط او معدوما فقط لزم تخلف مقتضى الذات عنها وان كان
موجودا ومعدوما معا لزم اجتماع النقيضين فانحصار المفهوم في الواجب والممتنع
والممكن بالمعاني المشهورة فيها صحيح قطعا ويحتمل قسم رابع فيحصل بادي النظر
من بديهة العقل ولا يحتاج ذلك في كونه حصرا عقليا نحكم فيه بالانحصار نظرا الى مجرد
مفهوم القسمة وان حصل ما يحتاج الى امر خارج عن مفهومها من معد او
استدلال كان منع ذلك حصرا قطعيا عادة فلا يرد ولذلك حكم المصنف ولا يتوقف على
كونه بشاهد ما   فيجوز ان يقع ذلك الطرف الراجح بلا مرجح ولا يلزم ترجيح احد
المتساويين على الاخر يعني ان المستحيل فيه هو وقوع احد المتساويين بلا مرجح
او وقوع المرجوح بلا مرجح دون وقوع الراجح الذي لم ينته الى حد الوجوب
بلا مرجح بوصل الحد والذي لزم من التقسيم المذكور ان الممكن لا يقتضي لذاته وجوده
ولا عدمه اقتضاء تاما منتهيا الى حد الوجوب فجاز ان يقتضي لذاته وجوده اقتضاء
لم ينته الى حد الوجوب فيكون وجوده ~~راجحا~~ راجحا على عدمه لذاته رجحانا لم ينته
الى حد الوجوب فيجوز ان يوجد من غير احتياج الى الغير فينسد باب اثبات الصانع
يكون الطرف الراجح واجبا وبالعرض انه غير منته الى حد الوجوب فيجب
بل علمه ان الموجب هي ان ذات الممكن بانفراده يقتضي رجحانا غير منته الى
ذلك فلا يقع ذلك فيجوز ان يكون ذلك الرجحان المستند الى الذات مقتضيا للوجوب
فيكون الراجح واجبا من حيث انه راجح والمرجوح ممتنعا من حيث انه مرجوح فيكون
الذات بواسطة ذلك الرجحان مقتضية للوجوب والامتناع والحلف انما يلزم ان
لو اقتضاها الذات بانفراده ولا شك ان اقتضاء الذات بانفراده غير اقتضائه
بواسطة معلولها فلا خلف ولا محذور اصلا فان قيل اذا كان الذات مع
الرجحان المستند اليه مقتضيا لوجوب الوجود كان الذات واجبا لا ممكنا وقد
فرضناه ممكنا هف قلت الواجب ما يلزم من القسمة هو الذي يجب وجوده
اذا اقتضت الذات بانفراده من غير انضمام الغير وهنا قد وجب وجوده مع انضمام الغير
وهو الرجحان الناشي عن الذات من حيث هي فلا يلزم ما ذكره واجاب ما نقل
عن بعض انما ان يمكن طريان الطرف الاخر نظرا الى ذاته من حيث هي او لا فيبطل
ما ذكرتم فلا يمكن امكان الطرف الاخر وعدم وقوعه لان المرجوح
المستند الى الذات سبب لامتناعه واذا لم يقع عليه فلا يكون به فلا يرجح فلا

زوال الرجحان الذاتي الذي للطرف الآخر فيبطل الطرف المرجوح إذا كان ممكنا
لزوال الذات الممكن وجودها يمكن زوال الرجحان الذاتي لأن إمكان
المرجوح كالمرجح فلينا إمكان المعلول لا يستلزم إمكان علته فإن عدم المعلول
الأول ممكن لذاته مع أن علته وهو عدم الواجب ضرورة أن عدم العلة علة
لعدم المعلول ممتنع لذاتها هذا ما ذكره المعترض في هذا المقام ونحن نقول
لأن الذات مع الرجحان المستند إليها إذا كان مقتضيا لوجوب الوجود كان
الذات منشأ لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعا ولا نعني بالواجب إلا هذا وبعبارة
تلك الواسطة المسماة بالرجحان لا تقدح في ذلك نعم لو لم يكن مستندة إليها بل كانت ما دام
فيه وما قيل من أن الواجب ما يجب له الوجود من غير التفات إلى غيره فيجوز أن
يكون كالالتفات إليه ما دام كون الذات سواء لاستحالة انفكاك الوجود عنه
فإن ما لا يكون كذلك في حكم ما لا يلتفت فيه إلى غيره أصلا فمدفوع بما ذكره بحذافيره
ولنا أن نستشكل في هذا المقام سؤالا فربما نجاب عنه وهو أن يقال إن الحاجة على أن
الممكن يحتاج إلى فاعل يعطيه الوجود مغاير لمسببه ... ذلك لإمكانه فيه
بحث وهو أن الممكن هو الذي إذا نظر إليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب له
وجود ولا عدم فلم لا يجوز أن يجب له أحدهما لذاته بشرط وجودي أو عدمي
فلا يحتاج إلى فاعل لوجوده مغاير لذاته والجواب أن من قال بالإيجاد لم يقصد
إلا أن الوجود فإن ما ... الوجود وإما ... أنه مطلقا فرع لوجوده ولذلك
أجاز كون وجود الواجب عين ذاته لاستحالة كون المتقدم متأخرا عن نفسه
وإذا ... لاستحالة ذلك السؤال إذ لا بد لوجود الممكن من فاعل يوجد
أو السفود إيجاده له ... وليس شرطا عقليا ولا وجودا بل ...
وجود ... من ضرورة الواجب كون المقتضي فاعلا
لوجود ... شرط ... في الممكن يجوز كون ... فاعلا لوجوده بشرط غير مستند
إليه ... واحد على ما سيأتي ... على الطرف
الآخر موقوف على انتفاء رجحان ذلك الطرف الآخر وذلك لأن ترجيح أحد الطرفين
مناف لرجحان الطرف الآخر قطعا كما في كفتي الميزان فلا يعقل ... وإن
كان أحدهما مستندا إلى الذات والآخر إلى الغير فإن ... الفاعل لا يجوز اجتماع
المتنافيين ولئن سلم أنه يجوز رجحان أحد طرفيه على الآخر لذاته إلى حد لا ينتهي إلى الوجوب
لكن ذلك الرجحان غير كاف في وقوع ذلك الطرف بمعنى أن المعلوم من تجويز كون
أحد طرفي الممكن راجحا لذاته من غير أن ينتهي إلى حد الوجوب أن الأشياع جوزوا كونه
يقع ذلك الطرف الراجح بلا توقف على أمر خارج عن ذاته فيلزم انسداد باب
إثبات الصانع كما قرره ولكن فيما اشياع ذلك الرجحان وعلى تقدير جواز أنه

الراجح

لو أن مع الطرف الراجح بذلك الرجحان وحده إذ لو جاز وقوعه بما لا يحتاج
به ووقوع الطرف المرجوح فيجب به وقوع الطرف بذلك الرجحان واصل إلى حد
الوجوب أو الامتناع وهو خلاف المفروض أو لا ... ووقوع الطرف المرجوح
مرجح فلابد من أن يكون وقوعه بسبب مرجح له على الطرف الراجح لذاته فما عرض
مع وقوع ذلك السبب لا يكون الطرف الراجح واقعا بل لا يجوز وقوعه قطعا
فلا يكون وقوعه مع مجرد ذلك الرجحان بل بانضمامه إلى عدم سبب الطرف المرجوح
وهو أمر خارج عن ذات الممكن فهو في وقوع أحد طرفيه الراجح على الآخر لذاته
محتاج إلى أمر خارج عن ذاته وهو المطلوب ولك أن تقول إن ذلك الرجحان
إن وجب به الطرف الراجح كان وجوبا لا رجحانا ما فرضناه وإن لم يجب بل أمكن
وقوعه معه تارة وعدمه معه أخرى فإن كان وقوعه مع مجرد ذلك الرجحان
لزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح وإن افتقر وقوعه إلى أمر لم يوجد
في الزمان الآخر لم يكن وقوعه بمجرد رجحانه وقد فرضناه كذلك هذا
لا يقول المطلق إن كان وجود الواجب موجودا عين ذاته فيلزم الذين قالوا
إن وجوده عين ذاته يوجبون أن له ذاتا ليست بوجود بل عرض لها الوجود في
الخارج وهي ذات هي وجود في الخارج عرض له في العقل الوجود المطلق وهو
العام لا أفراده وليس الكلام فيه بعد وجوابه أنه لم يرد ما ذكره أنه يلزم على ذلك
التقدير ما هو مذهب هؤلاء الراسخين الذين ذكرهم بل أراد إبطال ما لا يمكن في
أن وجود الواجب عين ذاته وذلك لازم على تقدير كون المطلق وجوده لأن الوجود
المطلق المشترك ليس عين ذاته عندهم قطعا بل لا يجوز ذلك أصلا فهو المراد من
قوله إن وجوده نفس ذاته أي إذا قالوا الواجب ما يقتضي ذاته وجوده يريدون
بالوجوب ما يكون صفة له بالقياس إلى الوجود وح يكون وجوده أي المطلق زائدا
عليه بل وجوده الخاص فيصلح أن كان المطلق موجودا يلزم أن يكون موجودا
بوجود هو ذاته تحصيل الحاصل وإنما قالوا بطل هذا لأنه قيل بأنه يلزم منه كون الشيء موجودا
بأمرين ... لما سلم مع أنه يلزم ... الذي ذكره بقوله فإن قيل وجوابه
أن المطلق وجوده لكنه وجوده المطلق لا وجوده الخاص ولا استحالة في اجتماع وجود
خاص ووجود مطلق في شيء واحد وأما أن الحكم بلا إذا انصف موجود من الناس
كان مقتضيا أنطق الناس في حقه مطلقا ولم يلزم من ذلك كونه أخص من ... وإن
أبطله كون المطلق وجوده بلزوم زيادة وجوده عليه فيه جواب إنما كان ... فيه
فلا اعتراض بحسب الظاهر وتوجيه ... إشارة إلى الإيراد وذلك
لأن الإبطال فإن زيادة وجوده المطلق عليه فيه لا ينافي ما أراده الفلاسفة وجوده عين
فيه إذ أرادوا أنه وجوده الخاص وأما الحجة التي يذكرها فقد دفعها بما أمكنه

وينكشف حله الحال فيه فلا يلزم من انتفاء الوجود الخاص انتفاء الوجود اي المطلق
واجب الممكن الوجود اي لا الخاص ولا المطلق فان الوجود الخاص للممكن بعد العلة
بخلاف الوجود الخاص للواجب فانه عين ذاته غير مفتقر الى شيء اصلا بل هو عام بذاته غني
عن غيره واما جاز اختلاف الوجودات الخاصة في الافتقار وعدمه لتخالفها بالماهيات
وان كانت مشاركة في هذا العارض الذي هو الوجود المطلق فوجوده الخاص مقتض لذاته
الوجود المطلق في نفس الامر اقتضاء تاما فانما يقتضيه فيه ما يحتاج الى غيره دون الوجود الخاص
للممكن هذا وقد اعترض على ذلك بان الوجود الخاص الواجبي لا يقتضي الوجود المطلق
في الخارج اذ لا تحقق للوجود العام فيه بل اقتضاؤه اياه في العقل وهناك غير الوجود الخاص
الواجبي الجزء واطلاق المحل الذي تصوره اعني القوة العاقلة ظاهر واجيب بان
الوجود الخاص الواجبي يقتضي في الخارج مع اقتضائه الوجود المطلق والممكن ليس كذلك
فانهما دون الحلول محمول واحد ان هذا المحمول الواحد بكونه ممكنا
كان فيهما مع الحلول ايضا لان المحمول الواحد يمتنع ان يكون واجبا بالغير وممتنعا
بالغير حالا لانه اذا وجب الى اصل واقتصر هذا التطويل انه تعالى لو وجب بالغير وامتنع
بالغير وجب ان يكون موجودا ومعدوما في حالة واحدة وهو محال او امتنع خلو
الممكن عن احد المفهومات الثلاثة اعني عن احدها مطلقا بحيث لا يتصف بشيء منها اصلا
وذلك لان الامكان لازم له لذاته فلا يخلو عنه قطعا مع امتناع خلوه عن احد الباقين ايضا
لانه لا يخلو الحال من وجود علته وعدمها وكل واحد من الوجوب والامتناع اعني
على الاخر اذا اعتبرا في المضاف اليه فمتناقض اذ لم يرد به تضاد بينهما حسم بل تضاد ونا
نشى منهما فان ما هو واجب الوجود ممتنع العدم وبالعكس وما هو ممتنع الوجود واجب
العدم وبالعكس واما حمل احدهما على الاخر كان يقول وجوب الوجود هو امتناع العدم
فليس بصحيح الا ان يقصد المبالغة في استلزام كل منهما للاخر وذلك لان وجوب الوجود
كيفية نسبة الوجود الى الماهية وامتناع العدم كيفية نسبة العدم الى الماهية وكما ان النسبتين
متغايرتان وانما يكون الكيفيتان ايضا فلا اتحاد فان حسم ثم متلازمان ومتعاكسان كما ذكر في
طبقات المواد وكذا قولهما بحدا ادصدق على كل منهما ضرورة العدم والامكان الخاص
الضرورة عن جانب الوجود فيه تسامح حيث اريد تضاد في الصفات المسمى بها بعينها
على بعض او اريد المبالغة في التلازم وان لم يكن متعاكسا واما صدق العام لان
الوجوب العام يشمل الامكان بهذا المعنى فانهم يعبرون من الممكن الوجود ما ليس يمتنع الوجود
ومن ما ليس بممكن الوجود الممتنع الوجود وكذا يعبرون من الممكن العدم ما ليس بممتنع
العدم ومن ما ليس بممكن العدم الممتنع العدم فقد جعلوا الامكان مقابلا لضرورة الطرف المخالف
هو سلبها او ما ساوى ذلك السلب وانحصار المواد في الثلث بحسب هذا الامكان
فان الامكان العامي ان اخذ مطلقا فهو شامل لجميع المفهومات والمواد فلا انقسام بحسبه

وان

وان اضيف الى الوجود او العدم كان القسمة ثنائية فيقال الشيء اما ممكن الوجود واما
ممتنع الوجود فيندرج في الاول الواجب والممكن الخاص او يقال الشيء اما ممكن العدم
او ممتنع العدم فيندرج في الاول الممتنع والممكن الخاص ولما كان لفظ الامكان بهذا
المعنى العامي سواء قيد بالوجود او بالعدم وابعاضها فالنسبة ضرورية الوجود ولا
العدم اصطلح الخاصة على استعماله في سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين فكان الامكان
بهذا امكانا خاصا وقد يسمى خاصا وللاول عاما ايضا لكونه اعم منه مطلقا وللامكان
معنى ثالث يسمى اخص وهو سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين معا
انما سمي اخص الخاصة بناء على ان اسم الامكان لما كان بازاء سلب الضرورة
فكلما كان طرفاه خاليين عن جميع هذه الضرورات كان اولى به واقرب الى
الوسط ثم ان بعضهم اعتبر الامكان بالقياس الى زمان الاستقبال نظرا الى الممكن الحقيقي
المنصف بذاته الامكان فالاضرورة في شيء من طرفيه اصلا ولا يشك ان كل ما
نسب الى الماضي او الحال فانه لا يخلو عن ضرورة مادي وجوده او عدمه واقلها الضرورة
بشرط المحمول اذ لا بد من تعين في وجوده او عدمه في احد الزمانين وان لم يكن معلوما
لنا بعينه واما اذا نسب الشيء الى الزمان المستقبل فانه لا يتعين انه يوجد فيه
او لا يوجد فيه لا في علمنا فقط بل بحسب نفس الامر ايضا وذلك لان تعين احد طرفيه
في ذلك الزمان موقوف على حضوره ولانه لا تعين هناك فلا يحاب اليه لان الكلام
في الممكنات ولا ايجاب الغير لعدم حصوله بعد فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة
مطلقا عن الطرفين معا في زمان الاستقبال والممكن بهذا الامكان هو الحقيقي بالوسط
بطرفيه وطرفاه قرينا متغي قولوا اما اعتبر هذا من اعتبره الخ واعلم ان عدم تعين
احد طرفي الشيء في الزمان المستقبل بحسب نفس الامر مذهب الجمهور وهو مردود
بان الحوادث مستندة الى علل يجب بها ويمتنع دونها فان انتهت سلسلة العلل الى ما
في المستقبل بنفس وجودها والا تعين عدمها وما تمسكوا به من الوجهين لا يدل الا
على عدم تعين احد الطرفين في الحال وذلك لا ينافي تعينه في الاستقبال ولكن شرط
في امكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال اشارة الى ان بعض من اعتبر
الامكان الاستقبالي اشترط في كون الوجود ممكنا في زمان الاستقبال العدم في الحال
فان الشيء اذا كان موجودا في الحال كان وجوده ضروريا بشرط المحمول فلا يكون ممكنا
صرفا ورد عليه بان ضرورة وجوده في الحال لا ينافي سلبها في الاستقبال وانه لو اوجب
الوجود في الحال ضرورة وجوده في الاستقبال لاوجب العدم في الحال ضرورة عدمه
في الاستقبال فلا يكون ممكنا صرفا في الاستقبال فوجب ان لا يعتبر لامكان الوجود
في الاستقبال العدم في الحال ولا لامكان العدم في الاستقبال الوجود في الحال الا العلم
الموجه لذلك اتاهما عاما ... من الوجود والعدم ادهى يوهم ان الواقع في الحال ضروري

في الاستقبال فلزم اشتراط الامكان الاستقبالي باجتماع النقيضين في الحال واما ما قال من ان
الامكان الاستقبالي اما بعرضه احد طرفي الوجود والعدم لانهما معا فالشيء اما ممكن الوجود
بالامكان الاستقبالي واما ممكن العدم به فالاول مشروط بالعدم في الحال والثاني مشروط
بالوجود في الحال فلنسق مما نقول عليه لان المعتبر من اعتبار الامكان الاستقبالي خلو
الشيء باطرده عن جميع الضرورات وكونه في حاق الوسط منهما عريا عن كل الاحوال كالازم
ملزم الترجيح بلا مرجح لانه اذا اوجد فسل الامام هذا لو كان السبب الحامل على
الاشتراط ما ذكره من الخروج الى ضرورة الوجود ويتوجه لجواز ان يكون مجرد اصطلاح اوله
حامل اخر لا لوجه اشتراط الوجود في الحال لامكان العدم في الاستقبال ولا يخفى عليك انه انما
سقط هذا فالصواب ان يقطع النظر الى الامكان الاستقبالي عما في الحال من الوجود او
العدم ويلاحظ حال الشيء المستقبل وحده لانه اسبب معقولية مصور وجوده
الخارجي اذا اذا انه كما ان لتلك النسبة المعقولة كذلك حرف المضاف واعتقل ذلك
على ما سبق من ان المواد كما ان نسبة المضاف ويمكن ان يقال يجوز ان يكون نسبة
عارضة لنسبة اخرى فيكون كما ان لها اذ لم يرد بالكيفية ههنا ما هو حامل النسبة بل ارد بها ما هي
النسبة فان صدق الشيء على المعدوم لا يقتضي ان يكون معدوما بل هو طاقة تم
لو لم يصدق الشيء الا على المعدوم لوجب كونه معدوما وليس الامر كذلك بل يصدق على
الموجودات ايضا فان الواجب يصدق عليه انه واجب الوجود وممتنع العدم
والموجود الممكن يصدق عليه انه ممكن الوجود والعدم فلزم الشيء اما لم اذا
لم يقل الى ان يكون اعتباريا ويتوجه اولا انه لم يكن كونها موجودة وجود جميع افرادها
كما ذكره انما وانما فسل جاز كون وجوب الوجود بلا علة كوجود الوجود ووجود
الوجه وبطلانها اذا كان موجودا في الاعيان يكون ممكنا لانه صفة قال
ان الوجوب صفة ما هو واجب لذاته وهو وجوب الواجب لذاته لا يخفى ذاته
وصفة ما هو ممكن صفة لغيره وهو وجوب غير الواجب لذاته وفيه بحث لان الكلام في
الوجوب الذي هو كيفية نسبة الوجود الى الذات كما لم يكن فاعلا غير النسبة الناشئة
عن الذات فلا يتصور كونه عينها لانه اذا كان من هذه الجهة ممكنا كان
من هذه الجهة جائز الزوال رد عليه بان هذه الملازمة ممنوعة بل انها لا تعقل اصلا فلا
فان معنى كون الشيء ممكنا هو كونه جائز الثبوت وجائز الزوال نظرا الى ذاته والاسلام
الشيء لجزئه ليس لانه بحر وما ذكره من ان هذه الجملة اعني الذات مع الوجوب ممتنع الزوال
لوجوب عليها اعني الذات دائما لا اسلي امكان الجملة وجواز زوالها نظرا الى ذاتها لان وجوبها
بالغير الذي هو الذات لا يوجب زوال امكانها الذاتي والممكن لا يلزم من وجوده نظرا الى ذاته
ع ويلزم من زوال الجملة ح هو امكان ذات الواجب لزوال وجوبه وهو انما يجب
لان الشارح حمل جائز الزوال في تلك الملازمة على ما لا يكون زواله ممتنعا اصلا لا لذاته ولا

فهو ملزوم مع الملازمة وهي امتناع زوال الوجوب بسبب امتناع زوال علته مع الاعتراف
بكونه ممكنا لذاته المسلم يكون الجملة كذلك هو بعينه بكونها ممكنة لذاتها ويقول يمتنع زوالها
بسبب امتناع زوال علتها فان اكتفى انه يجوز زوالها نظرا الى ذاتها كانت الملازمة مع
في ثبوتها لا يمنع عليها لكن من الكلام في ان زوال الجملة بزوال الوجوب بل المسلم لذاته ذلك الح
اعني امكان الواجب ام لا يقول لو كان ههنا اسلزام دائما لكن ان يقال لا نحو ز
ان يكون الوجوب على تقدير وجوده ممكنا و لا لكان جائز الزوال في ذاته وليس كذلك لاسلزام
اتصاف الواجب بالامكان والتحقيق ان عدم صفة الوجوب في نفسها لا يسلزم عدم اتصاف
الواجب بها للزوم اتصافه بالامكان فان اتصاف بل يكون عدمه مع اتصاف الموصوف
بها بمعنى الا مطلق في الخارج اتصافه بعدمها بعد كونها موجودة يسلزم ذلك الح وكذا الحال في
الجملة المركبة من ذات الواجب وصفة الوجوب الموجودة واسلزام عدم الشيء بعد كونه موجودا
الح لا ينافي امكان عدمه ولا يقتضي وجوب وجوده اولا يكاد ان عدم الزمان بعد وجوده
يسلزم محالا كما بين في موضعه مع انه لا ينافي امكان عدمه ولا يقتضي وجوب وجوده فعلى
هذا اذا طلب الوجوب اما ان يكون صفة عدمه او وجوده والثاني باطل والا لكان
ممكنا ويتوجه ح لا اسلزام عدمه الح ينفي الاول وهو باطل مطلقا ان رعمت ان عدمه
مطلقا يسلزم ذلك الح فعناه وعدم تسليمه وان رعمت ان عدمه بشرط كونه موجودا
يسلزمه سلمناه ولا يخدش فيه لانه لا ينافي امكانه كما عرفت ولا يكاد اتصاف ان يقول
الوجوب صفة لازمة لذات الواجب ولا شك ان عدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم فامكان
عدم الوجوب يكون مسلزما لامكان عدم الواجب ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان
لازمه وامكان الواجب ح فامكان عدم الوجوب ايضا ح فلا يكون الوجوب موجودا
وهو المطلوب لانا نقول هذه الصورة ح بين سواء كان وجوده او عدمه لازما لذات
الواجب فلا يكون عدمها مسلزما لامكان الواجب فلا تم الاسدلال واتصافي اسلزام
امكان الملزوم لامكان اللازم كلام فان عدم المعلول الاول ممكن لذاته ولازمه اعني
عدم الواجب ح لذاته ضرورة عدم العلة على المعلول بالوجوب والوجود اما
التقدم بالوجود فظ لان الايجاد متاخر بالذات عن وجود العلة ومتقدم على وجود المعلول
واما التقدم بالوجوب فلان الشيء ما لم يجب وجوده اما لذاته او لغيره لم يوجد وجوب العلة
المتقدم متقدم على وجودها متقدم على وجود المعلول بل وانت فسل الحكم بتقدم العلة
فما ذكر انما يصح في لوازم الوجود دون لوازم الماهية والوجوب من لوازم الماهية فلا
يتوقف على وجودها وجوبها وهو ساقط لان المفروض كون الوجوب موجودا في الخارج
مع كونه لازما للماهية لا الكائنة للماهية في الذهن مع وجود خارجي ويتوجه ح بل الابدان يكون
لوجود الماهية مدخل في وجود الوجوب لاستحالة كون الماهية من حيث هي موجودة مصحح في الخارج
مانعة بها او مانعا ضرورة وانما والنزاع انما وقع في جواز كونها من حيث هي موجودة بنفسها

يعني انه مأخوذ مع وجوده الخارجي مع كونه لازمه

كما سبق ولا يكون ما كونه موجوده ضروريا سواء كان معه لها اولا فما لم يثبت في نظام احد
وكلاهما ممنوع اما عدم الوجوب فلانه ... فقط ولا يمنع وجوب اخر للواجب فلاجتماع المثلين
وادائه الى ان الوجوب الثاني لا يكون نحو ما للواجب اذ كان فعله واحدا وذلك الاخر
وان كان علة الوجوب غير الذات يلزم جواز انفكاك الوجوب عن الذات
اي اذا نظر الى الذات وقطع النظر عن ذلك الغير جاز انفكاكه عنه فيلزم امكانه فيقل
نختار ان يكون ذلك الغير من لوازم الذات فلا يجوز انفكاك لازمه الذي هو الوجوب
عن الذات وليس بشيء لان ذلك الغير لا بد ان يكون موجودا في الخارج لانه يوجد للوجوب
في الخارج فوجود ذلك الغير اما الذات فيلزم تقدم الذات بالوجوب والوجود على ذلك
الغير المتقدم على الوجوب ونحو د المحذور واما غير الذات فيلزم جواز الانفكاك ولا ينبغي
لجواز ان يكون كل من الشخصين علة لما ... في الخارج وما يقال من انه
يلزم ح ارتفاع الشخص لجواز ان يستحيل ارتفاع الشخص في الصور فان للاصدق شيء بينهما
موجودا خارجيا فان المفهوم الاعتباري ... قطعا ولا وجود ليس بينهما اصلا
فان قيل قد ... صاحب ... ان ... لا تمايز بينهما وان المعاني اما وجودات
... كالمصادر والمخاصين واما احدهما وجودي فقط كالسلب والايجاب والعدم و
الملكة وان الشاهين اما من السلب والايجاب فيلزم انه لا بد في المتناقضين ان يكون
احدهما وجوديا وذلك مناف لما ذكرتم اجيب بان معنى الوجودي هناك ما ليس السلب
جزء مفهومه سواء كان موجودا في الخارج اولا والمراد بالوجودي هنا هو الموجود الخارجي
فلا منافاة فان الامكان فالا مكان الخاص لصدقه على الممتنع عدمي فيقال
استعمل بهذه المقدمة هنا على طريقة الالزام للمستدل حيث استعملها في دليله فلا يتجه عليه
السؤال الذي اورده على المستدل نحو ان ... عدمي ووجودي على انه استعمالها هنا
لترويج سند المنع ولا حاجة للقدح فيه لو كان الامتناع ثبوتيا اي موجودا في الا عيان
لزم امكان الممتنع الخ احترز بهذا عن ان يقال لو كان الامتناع موجودا في الاعيان
لكان موصوفه اعني الممتنع موجودا فيها لامتناع وجود الصفة بدون وجود الموصوف
ممنوع لكن الشبهة لا ... ما ذكره في الكتاب ظاهرا ثم فان الحكم باستحالة وجود
الممتنع انما هو لاستلزامه اجتماع النقيضين الامكان او الوجوب يلزم ان لا يكون الممكن ممكنا
حال الوجود وقيل ان اريد بذلك سلب الامكان عنه في زمان الوجود وقبله فلا نسلم
ان الممكنات الحادثة ذا دون الاول لان عدم الموصوف بالوجود في الصورتين ان يكون
بالزمان بل يكفي التقدم الذاتي وان اريد سلبه عنه في مرتبة الوجود وما قبلها اعني مرتبة
الايجاد فلا شبهة في صحتهما فان جميع الممكنات الوجوده سواء فيه لحدوث الجميع كما
سبق بيانه او وقيل قدم بعضها زمانا كما ذهب اليه الفلاسفة والثاني باطل لانا
نعني من الامكان ونعلمه بالضرورة واتصاف الممكن بهما فان لم يكن من قولنا

امكانه لا وقولنا لا امكان له فرق فيلزم ان لا يكون الممكن ممكنا ... ونحن من
الشيء العدمي رفع الشيء العدمي كان فرقا من الامر الوجودي وما رفع الامر
الوجودي ضرورة ان الشيء ورفعه متناقضان سواء كان الشيء عدميا او وجوديا لها
متغايران قطعا فان الفرق بين الامكان واللا امكان المنفي غير ثابت حتى ... فان
عدم الاعدام لا امتياز عنده فلا يكون اشتباه بعض الثاني فيما ذكره فقد يحمل
لتصحيح صدقه بان وصف الامكان بالمنفي ليس بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض فكانه
قال لو لم يكن للامكان ثابتا بل منفيا لم يكن فرق في تحقق الامكان المنفي واللا امكان الذي فرضناه
منفيا لكن الفرق ثابت في الواقع فلا يكون فرض كونه منفيا مطابقا للواقع وما ... وصفه
بالمنفي وصفا اعتباريا لانه بهذا الفرض اندرج فيه ونحو الاعدام التي لا امتياز
فيها فيقل ويمكن ان يقرر الدليل بهذا ايضا ان يقال لو لم يكن فرق بين الامكان
واللا امكان الممتنع لكان الامكان منفيا كالمعدوم حتى لا يلزم التمايز للاعدام فالتالي
باطل فان الملازمة انه لو لم يكن ثبوتيا في ذلك التقدير لكان عدميا فيلزم ان الممكن لا
امكان له اذ السلوب عدم الفرق بين الامكان الممتنع وعدم الامكان فاولا يكفي الاول اعني
الامكان المنفي يحمل الثاني اعني عدم الامكان لكن كون الممكن لا امكان له باطل
وح لا يكون لفظ المنفي مستدركا ويرد الحوادث فانا نمنع تحقق العلوم وما ذكره في
بيانه غير مسلم بل المتحقق نقيضه وهو الفرق بين الامكان واللا امكان المنفي
فالنظر نقيض للمدعى الذي هو مطلوبه يريد به نقيض مدعاه بالاشتراك الخصم
فان ذلك لا يكون مطلوبه قطعا ولو قال نقيض العدم الذي هو مطلوبه كما في
بعض النسخ لكان اظهر وارادته ويكون اللازم نقيض المدعى نقيض دعوى الخصم
كما لا يخفى والا لزم الانقلاب لزوم الانقلاب على تقدير كونه واجبا بالذات
او ممتنعا بالذات ظ وكذا على تقدير كونه ممكنا بالذات فلان الثابت بالغير يمتنع
ارتفاعه فلو كان ممكنا بالغير وقطع النظر عنه ارتفع امكانه فلا يكون ممكنا في ذاته بل
واجبا او ممتنعا وفيه بحث لان اللازم ارتفاع امكانه الحاصل من الغير لا ارتفاع
امكانه المستند الى ذاته فالاولى ان يقال ان ثبت للشيء بالنظر الى ذاته لا يثبت له
بالنظر الى غيره فانسواء الوجود والعدم بالقياس الى ذاته لما كان ثابتا له لم يثبت
من جهة بواسطة الغير ولا يوارد عليه انه على معلول واحد مختص او الاتحاد في
مفهوم ذلك للاستواء بالنظر الى الشيء واحد كما يظهر بالتأمل الصادق فان
قيل لم لا يجوز ان لا يكون الوجود واجبا بالنظر الى الغير بل سؤال على قوله فلو
طرأ عليه الامكان بالغير لمانع الوجود واجا الخ يعني ان اللازم من طريان الامكان
بالغير ان لا يكون وجوده واجبا بالنظر الى ذلك الغير ولا منافاة في ذلك وجوبه بالنظر الى
الذات فلا يلزم زوال مقتضى الذات ولا الانقلاب وعبارة السؤال في بعض النسخ بكذا

الحاصل

فان قيل لم لا يجوز ان يكون الوجود ممكنا بالنظر الى الغير ويكون واجبا بالنظر الى الذات
والمآل واحد وادا اعرض عدم الماهية او عدم علتها نوقض الامتناع بالغير فالذي نوقض
لماهيته علتها بسبب الامتناع اللاحق والذي نوقض لماهيته عدم علتها بسبب الامتناع اللاحق
على ما سيأتي ذكره في الوجود فكل ممكن موجود محفوف بوجوبين سابق ولاحق وكل ممكن
معدوم محفوف بامتناعين سابق ولاحق وشيء منهما لا ينافي امكان الماهية في حد
واما الممكن فلا يكون ممكن الثبوت في ذاته كان الوجود اما وجود الشيء في نفسه
كوجود الجسم مثلا واما وجوده لغيره كوجود السواد للجسم مثلا كذلك الامكان اما امكان
وجود الشيء في نفسه واما امكان وجوده لغيره والمدعى ان كل ما هو ممكن الوجود لشيء
او سواء كان حالا او حلول الاعراض في محالها او حلول الصور في موادها فهو ممكن الوجود
في ذاته اذ لو كان ممتنع الوجود في حد ذاته لامتنع وجوده لغيره ولو كان واجب الوجود
في ذاته لما امكن حلوله في غيره ضرورة ان الحلول يستلزم احتياج الحال في وجوده او في تحققه الى
محله فالمستغني بذاته عن غيره لا يحل فيه بالضرورة فظهر ان امكان وجود شيء لآخر سواء كان
امكانا خاصا او امكانا عاما لان مصرح لامكان وجوده في نفسه اعني امكانه الخاص
ولا يكون ممكن الوجود لشيء آخر اي لا ممكن حلوله في غيره كحلول الاعراض في
موضوعاتها لانها جواهر ولا حلول الصورة فهو لما انها لا انها مجردة فلم لم يكن
علة الافتقار الامكان لما علمنا افتقاره عند تصور الامكان لا يقال العلم بوجود المعلول
يستلزم العلم بوجود العلة وليس وجوده علة لوجودها فاستغنى ما ذكرتم من استلزام
العلم بالامكان للعلم بالافتقار الى المؤثر يقتضي ان يكون الامكان علة للافتقار
لانا نقول العلم بوجود المعلول لا يستلزم العلم بوجود علة معينة بل بوجود علة ما
وانما كون الامكان معلولا للافتقار ظاهر البطلان وكونهما معلولي علة واحدة ينافي
العلم بالافتقار بمجرد العلم بالامكان على انا نقول المؤلف يشهد بان افتقار الممكن
الى الامكانية او الحدوثية على معنى ان علة الافتقار ليست خارجة عنهما فلما استلزم العلم
بالامكان وحده العلم بالافتقار علم انه العلة وان الحدوث ليس جزء من العلة لا
استقلالا ولا جزءا ولا شرطا لانا قد نتصور وجود الحادث بهذا الدليل انما
يدل على ان الحدوث ليس علة لا تمامه ليس جزءا منها او شرطا لها فالاولى ان يقتصر على نفي
العلية فقال الحدوث ليس علة لانا قد نتصور كما وجد في بعض النسخ واما الدليل الاول
فيدل على نفي الكل كما مر احتج بان الامكان صفة الممكن ورد ذلك بان
الامكان صفة للوجود فان الوجود منسوب الى واجب وممكن فتأخر عنه بل هو كيفية نسبة
الوجود الى الماهية فتأخر عنهما ثم بل لا نقال الامكان متأخر في العقل عن الوجود
لا في الخارج اذ لا تحقق للامكان الا في العقل فلا تم الكلام لانا نقول الامكان
متأخر عن الماهية ايضا وعن مفهوم الوجود ايضا لكونه كيفية للنسبة بينهما لكن ليس سابقا

الحدوث ايضا اعتباري فلا يرد على احدهما يرد على الآخر فوقه

على كون الماهية موجودة ولهذا توصف الماهية بوجودها فالامكان فعل اتصافها بالوجود
واما الحدوث فلا توصف به الماهية ولا وجودها الا حال كونها موجودة ولا شك في تأخر
الاتحاد لهذا صح ان يقال اوجد فحدث وبذلك تم المطلوب فلما تأخر عن الوجود تأخرا
اوليا وليس لك ان تقرر الحدوث بكونه الشيء بحيث لو وجد لكان وجوده مسبوقا بعدمه حتى لا
يلزم تأخره عن وجود الماهية اي كونها موجودة بل عن الماهية ومفهوم الوجود كما في الامكان
بعينه لانه اذا فسر الحدوث بذلك يلزم ان يكون الممكن المعدوم حال عدمه حادثا كما
ممكنا بعد واذا بحثت ما قررناه تبين لك ان انقسام الوجود الى الواجب والممكن في سلم
الابتناء الامكان على مفهوم الوجود مطلقا او على ماهية مخصوصة لا على اتصاف الماهية بالوجود
اعني كونها موجودة وبذلك يتضح لك تحليل المراد لو كان الجواب وسعة الفرق بين الحدوث
والامكان ايضا جاز ما وان الممكن لا بسبب يلزم ترجيح المرجوح فلا ترجيح بسبب
فيلزم امكان ترجيح المرجوح فلا بسبب وكان ان هذا الترجيح يمكن كذلك امكانه ايضا في
صورة استحالة امكان الحج والا لما كان محالا وان جاز يلزم مرجوحية الطرف الاولى
لانه قد يقدم لوقوع هذا البحث ودفع ما يتعلق به من الاعتراضات مقدمة ويلاحظ
بها مقصدنا عبارة اخرى وهي ان السبب اما يحصل مفيد اولى او لا فان كان اي السبب
واقعا اولوية مقتضية ذات السبب مع قطع النظر عن وقوعه اولوية المسبب فان كل
واحد من طرفي الممكن اولى في زمان واحد او لا بد من احتياجها الى سبب وذلك يمتنع
فلا يجوز ان يمتنع بسبب الطرف المرجوح اصلا فلا يصير المرجوح اولى فلا يرد الا ولوية
المستندة الى الذات لا عالة فيكفيها امكان وقوع السبب فانه يستلزم امكان زوال
ما بالذات وهو محال لانا نمنع امكان سبب الممكن فانه كما جاز ان يكون علة الممكن واجبا
بالذات كالعلة الاولى والموجودات الممكنة المستندة اليها جاز ان يكون علة الممكن
ممتنعة بالذات كعدم العلة الاولى وعلم معلولها فان عدم العلة علة لعدم المعلول كما
ويمكن ان يجاب بان الطرف المرجوح اذا كان ممكنا كان له سبب قطعا سواء كان
ممكنا او ممتنعا فيوجب اولوية الطرف الراجح على عدم ذلك السبب فلا يكون مستندة
الى الذات وحدها والفرض خلافه وبذلك يندفع ايضا ما قيل من انه يجوز كون الذات مقتضية
لاستحقاق الاولوية لا مستلزمة لوجوبها فلا يمتنع زوالها وبيانه ان الكلام في الاولوية
الحاصلة للممكن نظرا الى ذاته فلا بد ان يكون علة تامة لها ومستلزمة لوجوبها والفرض من هذه
الاولوية دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى الغير واما ان الممكن
لا يحصل في ذاته حصول اولوية لاحد طرفيه من غيره فلا يتعلق به غرض لان الممكن مع هذا
الاستحقاق وبدونه محتاج في طرفيه الى الغير وبذلك يتم الاستدلال بوجوده على وجود الصانع
ولا يكفي العلة الخارجة الظاهر عبارة من الكتاب ان يقال ولا يكفي الاولوية
الخارجة اي الحاصلة من خارج الممكن والمآل واحد فصحاح الترجيح مدفع الاحتياج

ان مرجح لم لا يكفي في وقوع الطرف الراجح رجحانه الحاصل من تلك العلة الخارجة وليس ما لمرجح ونسبته انما المرجح بها وقوع احد المتساويين او المرجوح فالاول ان يقال العلة التي تتم بها الوجود اعني العلة التامة لم لا يجوز ان يعرض الوجود بها اذ لو لم يجب لجاز الوجود والعدم معها فلنفرض معها الوجود في وقت والعدم في وقت آخر فاختصاص احدهما بالوجود ان لم يكن لمرجح لم يوجد في الوقت الآخر لزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا سبب وان كان لمرجح لم يوجد في الآخر لم يكن ما فرضناه علة تامة علة تامة هف فان قيل ما ذكرتم انما يتم في العلة التامة والكلام في العلة المفيدة للاولوية ولا يجب ان يكون تامة لجواز حصول الاولوية ببعض ما يتوقف عليه المعلول وح جاز وقوع الطرف الاولى كما ذكرتم اذ لا ملاحظة للاولوية الوجود مع انتفاء شيء مما يتوقف عليه اذ مع ذلك يكون العدم اولى فالحصول علة التامة فالاولوية لا تحصل الا بحصول جميع ما يتوقف عليه وهو العلة التامة او نقول لو وقع مع تلك الاولوية في وقت دون آخر لزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح اذ فرضنا ان ليس في الوقتين غير تلك الاولوية وبهذا الوجوب هو الوجوب السابق فقد كشف سرورتين وجوب الممكن على وجوده وهو قبل وجوده وعدمه فيكون محفوفا بالضرورتين فما يثبت ان سبق الوجوب بالغير والامتناع بالغير مع الجبع واحب بان يثبت الوجوب بالغير حدوثه دال على سبق العدم على الوجود وبانه ملبس الوجوب الاني زمان الوجود وليس الامتناع الاني زمان العدم فلا احتاج وبعدا الجواب يندفع ايضا ما قيل من انه كيف يجوز اتصاف الممكن حال عدمه بالوجوب الذي هو صدق بعد بل الوجوب السابق حالي العلة قبل وجود المعلول ووجوب العلة اعني الوجوب اللاحق يعارضه جواز العدم ورد عليه بان قولنا الواجب لذاته موجود بعلة والاحق معلوم عن الوجوب اللاحق بينهما وجوب لاحق مع انه لا يعارضه جواز العدم والجواب ان المراد الوجوب اللاحق في الممكنات اذ المقسم بيان ان الوجوب اللاحق لا ينافي الامكان الذاتي بل الممكن مع وجوبه اللاحق باق على طبيعة امكانه فيعارضه جواز العدم نظرا الى الذات واذا لم ينافي الوجوب اللاحق الامكان الذاتي بل عارضه كان الوجوب السابق اولى بذلك لانه يتكلم عنه عند فرض عدم العلة الا انه ان يحال عند فرض عدم المهية وما ذكره انسب بيان عدم لزوم الوجوب السابق ولو حمل العلة على علة الوجوب دون علة المهية رجع المعنى الى ما ذكرنا الامكان لما ان يعبر بالنسبة بهذه العبارة يوهم الاشتراك المعنوي والحق ان الاشتراك لفظي فان استعداد النطفة للانسانية واستعداد الانسان للكتابة بدليل ما لنا على ان الامكان الاستعدادي يوجد للاعراض كما يوجد للجواهر واعلم ان الاستعداد العام بالنطفة مثلا اذا نسب الى الماضي استعدادها للانسانية واذا نسب الى الانسانية يسمى امكانها اي النطفة ما كان الوقوعي فانه يحل الممكن لانه المتصف بالاستعداد والقرب والبعد حسبه واما يوصف به

الممكن لمعلوله واستناده الى العلة التامة به وبين بهذا نظر جرى آخر بين الامكان الاستعدادي والامكان الذاتي ومنهم من فصل الكلام في الاستعدادي وقال اذا كان للمحل من شأنه ان يحل فيه صورة او عرض موانع تمنع من ذلك الحلول فيه او شرائط توقف ذلك الحلول عليها فارتفاع الموانع وحصول تلك الشرائط يحصل في ذلك المحل كيفية مهيئة له لوجود ذلك الحال فيه فتلك الكيفية تسمى استعدادا والقول اللازم لذلك الاستعداد يسمى امكانا استعداديا والقرب والبعد ايضا فان عارضا له لذلك الاستعداد الذي هو من مقولة الكيف ولابد للاستعداد من مادة لانه يتدرج متنقلا من الضعف الى القوة ومن البعد الى القرب وكل متدرج حادث وكل حادث لابد له من مادة وكل مادي مركب فلا استعداد الا في المركبات والتحقيق حصول الاستعداد فيها ولا نعم المركبات وحصول لم يعدم ويوجد للمركبات مثلا لا حجرا وما ذكرناه اوفق لما قالوه ان كان مسبوقا بغيره او بالعدم فهو قديم وان كان مسبوقا بغيره او بالعدم فهو حادث لا سبقان سبق العدم على الوجود سبق لا يجامع فيه الثاني المسبوق وهو المسمى بالسبق الزماني فان اريد بكون الحادث مسبوقا بالغير كونه مسبوقا به بهذا السبق فلا بد ان يكون مسبوقا بالعدم ايضا فالتعريفان للحادث متساويان اذ كل مسبوق بالعدم مسبوق بالغير قطعا لان العدم موجود وبالعكس بناء على ذلك السبق وكذا كل مسبوق بالغير مسبوق بالعدم لما عرفت والتعريفان للقديم ايضا متساويان وان اريد به كونه مسبوقا بالغير سبقا ذاتيا كان التعريف الاول للحادث اعم لان المعلول القديم ان ثبت كما ذهب اليه الفلاسفة كان حادثا بهذا المعنى الذي سمي حدوثا ذاتيا لكونه مسبوقا بغيره موجده سبقا بالذات دون المعنى الثاني المسمى بالحدوث الزماني وكان التعريف الثاني للقديم اعم من الاول

وبعكس الموثر الموجب اي الموثر المستلزم لمعلوله كالعلة الفاعلة المستجمعة لشرائط التاثير وارتفاع موانعه وهو كون الشيء بحيث يحتاج اليه شيء آخر ولا يكون هو اي المحتاج هذا الذي ذكره هو معنى العلة الناقصة واما السبب فهو ما يلزم بهذا المعنى اعني الترتب العقلي الذي بين الواحد والاثنين مثلا فان العقل يحكم بان الواحد ما لم يتم لم الوجود لم يوجد الاثنان قطعا وكذا السبق بالعلة هو الترتب العقلي الذي بين الموثر الموجب ومعلوله وهو الذي نعبر عنه بالفاء في مثل تحرك فتحرك الاصبع فتحرك الخاتم وان كان الحركتان توجدان معا في الزمان وكذا السبق بالذات المشترك بين السبق بالعلة والسبق بالطبع هو الترتب العقلي بين المحتاج اليه والمحتاج الحوز لاستعمال الفاء واطلاق على المحتاج وليعلم ان العلة التامة ان كانت هي العلة الفاعلة وحدها كما في البسائط الصادرة عن الموجب فلا شرائط اذ ح لا يتصور ولا يتصور مانع به او يقع اعتبار شيء منها من شرط او ارتفاع مانع او كانت هي العلة الفاعلة مع الغاية كما في البسائط الصادرة عن المختار سواء اعتبر هناك شرط ولا هي متقدمة على معلولها تقدما بالعلة واما ان كانت التامة هي الفاعلة مع المادة والصورة سواء كان هناك علة غائية

السنخ ومقابله

كما في المركب الصادر عن النجار او لا كما في المركب الصادر عن الموجب مع تقدمهما عليه معلولها
نظرا الى مجموع الاجزاء المادة والصورة عين الماهية بالذات فلا يتصور تقدمهما عليها لاستحالة
تقدم الشيء على نفسه فكيف يتصور تقدمهما عليها مع انضمام امر من امر الى الجامع هي مركبة
من امور كل واحد منها مقدم عليها معلول لها تقدما بالطبع فانه لازم للعلة الناقصة ونعلم ما
بالذات انما لا اعم منه كما مر ومنهم من سمى التقدم الطبيعي تقدما بالذات وقال لا نعني ذا
الاثنين ذات هذا الواحد وذلك الواحد ولا يتم له ذات الاثنين سواء فرضنا لها
وجودا ام لا فهذا التقدم حكم باعتبار ذات الشيء وحقيقته بخلاف الاول فانه باعتبار
الوجود فعلى هذا يكون التقدم الطبيعي مخصوصا بجزء الشيء دون سائر علله الناقصة قال فلست
العلة الوحيدة علة ناقصة حتى لان العلة التامة هي جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فيندرج
فيها جميع علله الوحيدة والمتعددة مع ان تقدمها عليه معلولها تقدم بالعلية لا بالطبع كتقدم
حركة اليد على حركة المفتاح فلا يكون التقدم الطبيعي لازما للعلة الناقصة فليست
العلة الوحيدة في حكم العلة التامة لانها امور مستلزمة للمعلول وهو نفس علة تامة انما نظر
الى الظاهر لكن انما باول ذلك المثال بان المراد تقدم حركة اليد مع ما يتوقف عليه
من عللها على حركة المفتاح ونبه على ذلك بسابق نظائره من الامثلة والمعنى
المشترك هو ان يكون الشيء بحال اذا حال الاخر في جنسه ولا يكون الاخر بحال اذا حال ذلك الشيء
بلا فرد وقد يقال من ان القيد الثاني اعني ان لا يكون الاخر بحال اذا حال ذلك الشيء لا
مدخل له في مفهوم التقدم بالذات ولذلك يقولون في ابطال الدور لو احتاج كل منهما الى الاخر
لزم تقدم كل منهما على صاحبه ولو اعتبر القيد الثاني في مفهوم التقدم لم يصح هذا الحكم فهو مسلم
بل يجب ان يكون الوصف جامعا فاقسام التقدم عند الحكماء هي هذه الخمسة فلا علم
ان اريد بالتقدم معناه لعمومه فذلك غير حاصل في الشرف اصلا وان اريد به معنى اخر فلا
بيانه وقد اعترض عليه بان زيادة الفضل والشرف سبب للتقدم في المجالس غالبا فلم
لا يكون التقدم في الشرف راجعا الى التقدم بالزمان او بالمكان فلا يكون قسما برأسه
او بعض اجزاء الزمان ليس علة للبعض اي ليس علة موجبة له انما العلة التامة
واما التساوي في الجنس فلا يكون كل بعضها علة وبعضها معلولا اولى من العكس فلا علة
ولا معلول فيها بحسب الماهية ولا بحسب تشخصها اذ الزمان متصل واحد
فلا يكون اجزاؤه الا موجودة واما تقدم البعض بالطبع فلا لكون اي فلعدم العلة الناقصة
للوجه الثاني اعني التساوي في الماهية دون الاول اعني عدم الاجتماع لجواز ان يكون
بعضها علة معدة للبعض فلا يجامعه كالامس لليوم لكن ليس زمان زائد على
التالي بل زمان نفس التالي يريد ان هذا التقدم ان عرض لعر اجزاء الزمان كان
بواسطة زمان مغاير للتالي والتالي ان عرض لاجزاء الزمان لم يحتج الى زمان مغاير لها
وذلك لان التقدم والتأخر بهذا المعنى من الاعراض الذاتية الاولية للزمان وعروضهما

لعروضهما بواسطة انهما عرضان لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولغيرها ثانيا وبالعرض
فلذلك قال على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو احتاج ان يقال لماذا
قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود
عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه احتاج ايضا ان يقال
لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت
اليوم والامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لماذا قلت متقدم عليه وسرّ
ذلك ما قلنا من عروضهما لاجزاء الزمان بالذات كلام اشار اليه بقوله فان الامس
سابق على اليوم بالزمان اي بالزمان الفعلية اعني بما هو ذات الحقيقة ومن هنا قيل
التقدم بالزمان علة كانت او جنسا يجامع التأخر في الوجود واجزاء الزمان
ليست كذلك وهو قد انا نجوز ان يكون تقدم بعضها على بعض بالطبع لان
وجود اليوم مشروط بوجود الامس وانقضائه وقد مضى اشارة الى دفع ذلك
على اقسام المعية والتأخر لا اشكال في اقسام التأخر فانه مضايف
للتقدم فاذا عرض تقدم بمعنى من تلك المعاني لشيء بالقياس الى اخر عرض
للاخر تأخر مضايف لذلك التقدم فلا اشتباه ولا اشكال ايضا في المعية الزمانية
العارضة لشيئين وجدا في زمان واحد ولا في المعية الرتبية سواء كانت عقلية
كمفهومين متساويين واقعين في مرتبة واحدة من المفهومات المرتبة في العموم في
الخصوص او حسية كمأمومين محاذيين ولا في المعية بالشرف وهو ظاهر ولا في المعية
بالطبع العارضة لعلتين ناقصتين لمعلول واحد كجزئين لشيء واحد فانهما معا في
العلية لذلك الشيء او العارضة لمعلولين لعلة واحدة ناقصة فانهما معا في
المعلولية لتلك العلة الناقصة انما الاشكال في المعية بالعلية وذلك ان المعية
بالعلية ان كانت علتين لاخر ان تكونا بالقياس الى شيء واحد لاستحالة ان يكون
لشيء واحد علتان مستقلتان اجتماعا وان كانتا معلولين لا يمكن ان تكونا معلولي
علة واحدة من جهة واحدة شرط واحد بل لا بد من الاختلاف على رأي
الحكماء فهما في الحقيقة معلولا علتين متميزتين وح اذا كان احدهما علة لشيء والاخر
معلولا لشيء اخر تكونا انما معا في العلية فلزم ان لا تكون موجودات الا
واحدها علة للاخر او هما معا في العلية واجب بالتزام ذلك فان كل موجودين
اما ان يكون احدهما علة للاخر واما ان تكونا معلولي علة واحدة لانتهاء العلل الى
واجب الوجود وهو له او علتي معلول واحد لكن بالنوع اشارة الى العلة
الوحدة النوعية فلا يلزم ان كل علتين لمعلول ليس مطلقا تكونان معا كما ان كل
معلولين تكونا معلولي علة واحدة اشارة الى ان المعتبر في المعية بالعلية
العلة او المعلول ان يكون ذات العلة واحدة وان اختلفت الجهات فلا يلزم ان

لا يكون بينهما العلية التامة في ان الكلام في العلة ... الواحد ... بالقياس الى الكل ...

كل معلول ليس مطلقا لكونهما معا وبالجملة المعتبر في سبق العدم والتأخر في المعنى الذي
يسبب اليه العدم والتأخر فان لم يكن ذلك المعنى امرا اضافيا كما لعلة التامة والناقصة
والزمان فلا بد بهما من ملاحظة امر آخر واحد اما بالشخص او بالنوع وهذا امر
ولكل وجه واما المعتبر في القسم السادس اعني معية اجزاء الزمان فبالذات هو معلول

قوله واعلم ان انواع التشكيك ثلثة الاولوية والاقدمية والاشدية فيسأل
هذه الثلثة اسباب للتشكيك لا انواع له لعدم حمله عليها ولانها من احوال اللفظ وهذه
الثلثة من احوال المعنى فلا تكون انواعا له وان سلم كونها انواعا له فاي دليل
دل على انحصاره فيها وما الدليل على الانحصار المذكور والجواب ان في الكلام
حذفا تقديره تشكيك الاولوية وتشكيك الاقدمية وتشكيك الاشدية فالانواع هي
التشكيكات الحاصلة بهذه الاسباب وجعلها انواعا باعتبار وان الدليل على الانحصار هو
الاستقراء وكذا الدليل على الانحصار المذكور هو الاستقراء التام في انواع السبق وانواع
التأخر كما ان انحصار السبق في اقسام الخمسة بالاستقراء ايضا قوله لان السبق بالعلة اولى
بالسبق بالاضافة الى السبق بالطبع وذلك لان الاحتياج الى العلة المؤثرة الموجبة اقوى
واكمل من الاحتياج الى علة غير [illegible] على من الرتب العقلي تكون اولى واكمل
وبهما اعني السبق بالعلة والسبق بالطبع اولى بمفهوم السبق من غيرهما كالسبق بالرتبة
وبالزمان اذ كون في هذه الثلثة ان تصور السابق فيها امرا او هو هو بعينه كذلك
السبق بالعلة والطبع ولذلك قيل بهما سبقان حقيقيان كما سيجيء وحاصل ما ذكره
من انحطاط الاضافة من المصادر في انواع التشكيك انه اذا كان السبق بالعلة
اقوى او اولى بمفهوم السبق كان التأخر الذي هو مضايف السبق الاول بالقياس الى
التأخر الذي هو مضايف السبق الثاني اولى بمفهوم التأخر وكذا الحال في الاشدية
والاقدمية فالاضافة يجري اذا كان نوعا من انواع التشكيك كانت تلك
الاضافة محيطة بمضايفيها قوله فالمعدوم بالزمان انما يعرض له العدم من حيث
وقوعه في زمان اول فيقال اجزاء الزمان معدوم بعضها عند بعض معدوما زمانيا وليس
عروض العدم لها من حيث وقوعها في زمان اول وهذا السبق يجب لانه اراد بالمعدوم
بالزمان ما وراء اجزاء الزمان ولذلك قال بعد هذا الكلام واما عروض العدم لبعض
اجزاء الزمان المفروضة فلانه لا لامر ما سيجيء مما ذكره المص من ان العدم دائما
يكون معارضا لاجزاء الزمان فان العدم فيها لذاتها لا لعارض كما سيجيء وعلى هذا
يلزم ان يكون عدم بعض اجزاء الزمان على بعض اولى بمفهوم السبق مما عداه فان قيل
لعدم وان كان عارضا لذاته لكنه يمكن فيه اطلاق المعدوم بالزمان وجه هو بعينه فان الاشياء
معدوم على اليوم اذا اعتبرت من الماضي ومتأخر عنه اذا اعتبر من المستقبل قلت
لا يكون عدمه بالذات بل بعارض هو الزمان وما ذكرناه انما هو على تقدير كون عدمه

بالذات قوله ويسميان العدم والحدوث بالزمان بمعنى في الاصطلاح ولما في اللغة فالظاهر
الحمل لان بين المعنى بها المشهور ان فيهما من لفظي العدم والحدوث اذا اطلقا يحمل
الى ان يكون المعنى المذكور بهما معنى حقيقيا لهما انهما بالنسبة بخلاف المعنى
المذكور بهما فانه بهما اضافيان اذ لا يوصف شيء بانه حادث الا بالنسبة الى شيء آخر وبعض
بالآخر فالعدم بهذا المعنى عدم بالقياس الى حادث هو حادث بالقياس الى ذلك العدم
فهما متضايفان قوله لو اعتبر الزمان في مفهومي العدم والحدوث الحقيقيين اعتبار الزمان
في مفهوم الحدوث بان يقال هو كون وجود الشيء مسبوقا بعدمه في زمان قبل مفهوم
العدم بان يقال هو كون وجود الشيء مسبوقا بجميع الازمنة الماضية وحينئذ لا يمكن وصف
الزمان بشيء منهما لما ذكره فعلم ان لا يكون من الحادث والعدم مع الحدوث الموجود
قال الامام في الملخص ان يراد بالحدوث حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى
وهذا التفسير لا يكون الزمان حادثا لاستحالة ان يكون عدم الشيء متعارفا بالوجود في
زمانه احتياج الشيء في وجوده الى غيره دائما مثل العالم اولم يدم والعدم معنيان
متقابلان لمعنيي الحدوث فيقال يعلم من هذا ان العدم المقابل للاول من معنيي الحدوث
هو ان لا يكون وجود الشيء مسبوقا بعدمه في زمان وفيه جواز وصف الزمان بالعدم
بهذا المعنى واعتبار الزمان فيه ملاحظة كما جاز وصف الحدوث بمعنى احتياج في وجوده
الى غيره فلا محذور ثم قيل يمكن دفعه بان الزمان معتبر في مفهوم العدم مسلوبا لا مثبتا
والمراد ان اعتباره معا يستلزم التسلسل فلا اشكال قوله والحدوث الذاتي بمعنى سبق
الامام وغيره باحتياج الشيء في وجوده الى غيره ونحن بهذا المعنى مكشوف لاحتياج الى
بيان اذ كل ممكن موجود يتصف بالحدوث الذاتي لكن الذات الحدوث بالمعنى كان مع غير مسبوق
المسبوق فلا يكون نفس الاحتياج المذكور بل لازمه من كون الشيء مسبوقا في وجوده
عن غيره سبقا ذاتيا وكانه المراد من ذلك التفسير ونحن نعم ايضا بمعنى التعين مسبوق بلا
يحتاج الى تكلف في اتمامه ومنهم من قال مسبوقية الوجود بالعدم انما كانت ما لم
يحدث زمان وانما كان بالذات محدوث وانما ويرد لان العدم لا علام لم
على الوجود حدوثا ذاتيا لا لكن ومنهم من قال الحدوث الذاتي هو مسبوقية استحقاقه
الوجود فلا استحقاقه وهو قريب مما ذكر في الشرح من انه مسبوقية الوجود فلا استحقاقه
الوجود سبقا ذاتيا والدليل عليه واحد وهو ان الوجود او استحقاقه حال الشيء من
غيره ولا استحقاقه الوجود حال له من ذاته الى ما قرره ويرد لان عاقله ان ارتفاع
حال الذات يستلزم ارتفاع حاله بحسب الغير دون العكس ولا يلزم منه تقدم الاول على
الثاني الا اذا ثبت ان ارتفاعه سبب لارتفاعه وذلك انما يثبت اذا كان ارتفاع
حال الشيء بحسب ذاته سببا موجبا لارتفاع ذاته كما ان ارتفاع ذاته سبب موجب
لارتفاع حاله بحسب الغير لكن الاول ظاهر البطلان لان ارتفاع الذات هو السبب لارتفاع

حاله بحسب الذات دون العكس وان كان الاستلزام حاصلا من الطرفين قوله
والثاني لظ ولا يلزم حدوث القديم وذلك لان القديم صفة لازمة للقديم اذ لا يتصور ان
ذات القديم لم تكن متصفا بالقديم ثم اتصف به واذا كانت الصفة اللازمة مسبوقة بالعدم
كان ملزومها كذلك قطعا واما كون القديم حادثا حدوثا ذاتيا فلا نسلم كون موصوفه
كذلك قوله والاول يوجب التسلسل قد عرفت ما فيه قياسا على ما مر من جواز كون قدم
القديم عين القديم بالذات ومغايرا له بالاعتبار فلا يلزم التسلسل وانما جاز ان يكون
طبيعة القديم موجودة في الخارج في ضمن بعض افرادها فقط ويكون قدم القديم امرا
اعتباريا معدوما في الخارج فلا يلزم الا بحسب الاعتبار وينقطع بانقطاعه قوله قد
تعرضها العقل من حيث هما حالان لغيرهما يعني ان العقل قد يلاحظ مفهوم القديم والحدوث
من حيث انهما وصفان قائمان بذات القديم والحادث وبهذا الاعتبار لا يعرض العقل
وجودهما في انفسهما فضلا عن اعتبار كنه وجودهما اعني القديم والحدوث العارضين
لوجودهما وقد يلاحظهما من حيث هما موجودان ويطرح احوالهما فحينئذ لا يعرض لهما
قدما وحدوثا آخرين لكن ينقطع هذا التسلسل بانقطاع الاعتبار كما في سائر الاعتبارات
من الامكان والوجوب والحصول ونظائرها وبهذا يحصل وهو ان القديم والحدوث انما
يوصف بهما الشيء بحسب وجوده في الاعيان كما اشار اليه واذا كانا اعتباريين لم يوجدا
في الاعيان فكيف يوصفان بالقديم والحدوث وان جاز وصفهما بهما نظرا الى وجودهما
في الذهن فلا فرق بينهما اذ لا ان وجودهما في الاذهان حادث وفي علم الله قديم فلا يصح
قوله حتى يكون للقديم قدم وللحدوث حدوث ولا ... فمحصل الا ان يقال ذلك باعتبار
اتصاف القديم والحادث بهما في نفس الامر فيكون معنى قولك القديم قديم ان ثبوته للقديم
واتصاف القديم به قديم اي غير مسبوق بعدم الثبوت والاتصاف وهذا على ذلك معنى
كون الحدوث حادثا واما الاعتراض بانه لا معنى لكونهما حالين لغيرهما الا انهما متصفان بوجود بان
لغيرهما فهذا الاعتبار لا ينفك عن اعتبار وجودهما للغير وليس لهما وجود مغاير لذلك فلا فرق
بين الاعتبارين فمبني على ظ كلامه لا يتحمله فان لهما وجودا في انفسهما مغايرا للثبوت لهما
لغيرهما وذلك ينافي كونهما اعتباريين كما لا يخفى وقد يشكل لدفعه بان مراده ان العقل
في الاعتبار الاول لا يعتبر وجودهما اي ثبوتهما لغيرهما فيعرض للقديم قدما وللحدوث حدوثا
قوله ويمكن ان يكون المراد بهذا الكلام ملحقا بالشرح وهو احتمال بعيد لا يرجح
الحمل عليه ذكره من العسر الحصر المبني على ان انهما بخلاف العسر الاعتباري التي
سداخل افرادها فسعد كيف وقد يبين انقسام كل واحد من الوجوب والامتناع
الى الذاتي والغيري دون انقسام القديم اليهما فلم يرد ذلك اصطلاح كذا ذكر قوله
بان مجموع الصورتين مطابق للبسيط لا لكل منهما وهو غير مستحيل فان قلت البسيط في
الخارج اذا لم يكن ذا اجزاء كيف يتصور ان يطابقه صورتان متغايرتان والذهن

سابقة بالمستحيل احب بان البديهة بالاستحالة هي الوهم وذلك لالتباس الصور المحسوسة
كالمحسوسة على الحواس وبالصور السابقة في الخيال اذ يستحيل مطابقة صورتين بهما للشيء و
واما الصور التي يدركها العقل من الجزئيات بحسب استعدادات وشروط يحصل بكثرة مشاهدة
الحس للجزئيات او بطلبها وتنبيهها لما تركبت ومشابهاتها فلا استحالة فيها ان ينتزع
من الشيء صورة مطابقة لشخص بخصوصه وصورة اخرى مطابقة ونوعه وصورة ثالثة مطابقة
لجنسه قوله لان كل جزء لما سواه مقتضيه لامكان الوجود بداهة على ان ...
وان ما عدا الواجب جنس من الماهيات سواء كانت نوعه او جنسه او فصله او جنسه
لامكان الوجود فلا يكون مشاركة الواجب لما عداه في شيء منها والاختلاف حقيقة بالامكان
لان الاجزاء العقلية متحدة مع المركب بحسب الخارج بل علم مما ذكر ليس من الماهيات
في شيء لا يدل على انه لا جنس له لجواز ان يكون له جنس منحصر في نوعه بحسب الخارج وان
كان له انواع كثيرة في العقل ويرد بان التوحيد لا ينافي ذلك قوله ان العقل لا يحتاج
في تعقل ذاته التي هي الوجود الخاص الى امور سواها قيل هم معترفون بانه
التي هي الوجود الخاص غير معقولة للبشر فمن اين عرف عدم احتياج العقل في تعقلها
الى امور سواها والاستدلال عليه بانه لا اشتراك له مع الغير في ذاتي ليس بتام لم لا يجوز
ان يكون بعض المفهومات الصادقة عليه وعلى غيره كالعاقل والمعقول مثلا داخلا فيها
او لازم ذاتي عام لها وانما علم الاشتراك مع الغير في ذاتي وعلم الاجزاء الخارجية
لا يستلزم عدم تركبه عقلا لجواز ان يكون له اجزاء محمولة مساوية له غير متميزة او اجزاء
خارجية فلا يصح ح قوله فيستحيل تركبه في العقل مطلقا قوله ان لا يكون الواجب
بالوجوب الذاتي جزءا من غيره قال الامام في المحصل والا لكان منفعلا عنه وهي الجزء الآخر
من المركب علاقة والواجب لذاته لا علاقة له بالغير وقال المص في نقده ان الواجب
لا علاقة العلية والمعلولية بالغير فان اراد بالمركب الاجسام الى الغير فمسلم ولما
الموجودات باسرها والواجب المطلق بالواجب بالذات وبالغير فهو حاصل وان اراد
ان يكون منه ومن غيره فعل وانفعال كما في المركبات فلا يكون على انه لا يستقل عن
غيره قال الشارح ان الواجب لا يكون جزءا من غيره على معنى انه لا يمكن ان يحصل منه ومن
شيء آخر حقيقة واحدة وحدة حقيقية بحيث يكون المجموع شيئا واحدا واحتاج
في ذاته الى الجملة قوله وبديهة الضرورة اي الحكم بامتناع حصول حقيقة واحدة حقيقية
من جزءين لا يكون احدهما حالا في الآخر معلوم بالضرورة وربما مثلوا في ذلك
بالمحمولة كالانسان الموضوع بجنبه الحجر وادعوا انها الموضع الفاعلة للاشياء
وفيهم من منع كونها ضرورية واعلم انه لا بد لها من دليل قوله ولا الامر الاجري الواجب
فلا انما يكون الامر الآخر عرضا ان لو احتاج في وجوده الى محل وجوز الحواس ان يحتاج
اليه في تشخصه لا في وجوده فيكون صورة لا عرضا وقد يجاب بانه اذا كان صورة

احتاج الى محل فى وجوده او سببه وكلاهما مستحيل فى الواجب فلانه يمتنع ان يكون
الحال فيه عرضا لاعتوروره ما اطبقوا ان حالا لا تركيب حينئذ مع عدم الحلول المذكور
ولا لتجويز ان يحل الواجب فى غيره لاستغنائه عنه فى ذاته ووجوده وبعده والمستغنى كذلك لا يمكن
حلوله فى غيره وللحال فى الواجب لا يكون الا عرضا فلا يكون التركيب الا اعتباريا والغرض
انه لا يكون الحال عرضا والتركيب اعتباريا انما يلزم اذا كان الجزء الحال حالا فى الواجب وحده
واما اذا كان الواجب مع غيره جزءا ماديا وحل فيها الجزء الصورى فلا يلزم ما ذكر كما فى
العالم المجموع الذى يحلها الصور النوعية لمواد المثل ودعوى الاحتياج او الانفعال
من الاجزاء المادية غير مسموعة قوله لا يتوقف وجوده عليه وجود الواجب مع تجويز ان
يكون جزءا لما تركب من اجزاء تركيبه فاما ان يكون نفس ذاته او يكون امرا زائدا فانما
يلزم ما ذكره انه لو زاد وجود الواجب على ذاته لزم احد محالات خمس لان
وجوده حينئذ ممكن كما مر فاما ان يستغنى عن المؤثر فلزم استغناء الممكن عن المؤثر وهو اول
المحالات او يحتاج الى مؤثر وذلك المؤثر المغاير له مع انه يلزم احتياجه فى وجوده الى
غيره وهو ثانى المحالات وان كان ذاته فاما ان يؤثر فيه باعتبار كونه موجودا او لا باعتبار ذلك
والثانى يستلزم تاثير الشئ فى الوجود لا من حيث هو موجود وهو ثالث المحالات والاول
اما ان يكون ما هو عليه من حيث انه موجود بهذا الوجود فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو
رابعها او من حيث انه موجود بوجود آخر فيلزم التسلسل او الدور وهو خامسها والمحالات كلها
من بين الاقسام كون ذاته من حيث هى هى اى لا باعتبار وجوده مؤثرة فى وجودها
وهو ليس بمحال كما سيأتى قوله لانه ان لم يعم الوجود ثم لم يكن موجودا اصلا ان اراد
فانه ليس فى الخارج فلازم انه ان لم يعم الوجود فى الخارج لم يكن موجودا فى الخارج فانه
شئ فى الخارج مع ان السند فرض على لا جزء فى العقل وان اراد انه فى الخارج
بحيث اذا لاحظه العقل وقاسه الى الخارج حصل له فى العقل حالة هى الوجود فمسلم ولا يفيده قوله
والضمير عنوان موضوعها قيل هذا البيان موقوف على ان الوجود امر خارجى
ولا لم يكن عنوان على ما فى الخارج ويؤيده انه من المعقولات الثانية وسيأتى انما يكون
ذلك هو الوجود المطلق وكلامنا فى وجوده الخاص لا يقال لانه دليل على ان
الخاص ليس من المعقولات الثانية وكيف لا وكونه فى الخارج اضافة له الى الخارج والشئ
لوجوده الخاص او لازم فلا يكون ما به وجوده انه محض خارجا فان قيل مدعاه ان الوجود
ليس بعين موجوده واثره على ذاته ثم كلامه فليسا لا يلزم من ذلك انه وجود
خارجا هو عين ذاته مع انه مقصود ثم الاصل لجواز ان يكون صدق ذلك الملاحظ باعتبار
الوجود عليها لا يخفيه مع عدم زيادته واقول ان قوله فلازم انه ان لم يعم الوجود
فى الخارج لم يكن شئ موجودا فى الخارج كلام حق ولا شئ من مخبئه كما عرفت لا ريب
بمكان من انه اذا لم يثبت لشئ فى الخارج وجود لم يكن موجودا انه بل عاريا عن الوجود

ثم يقول اذا كان وجوده مع زائدا على ذاته فلابد ان يتصف به ذاته فى نفس الامر والا لم
يكن موجودا بها واتصاف الشئ بالوجود لا بد له من علة فانما يتصف بالوجود فتلك
العلة اما ذات الشئ او غيره الى آخر الدليل وحينئذ تم الدليل فلا يتوقف على ان الوجود امر
خارجى ويكون معنا للخط وهو ان وجوده عين ذاته قوله والوجود الذى هو عين حقيقته
التى هى غير معلومة هو وجوده الخاص فان قيل وجوده الخاص اما معلوم وذاته غير معلوم
بوجهها فلا ان اريد به ان وجوده الخاص معلوم بالكنه بمنعناه وان اريد انه معلوم بوجه ما
فذاته ايضا كذلك قوله الذى لا يمكن ان يحمل على غيره وذلك لانه جزئى حقيقى ويمتنع حمل الجزئى
الحقيقى على شئ كما تقرر فى محله من المنطق ان الكلية يحمل على الجزئيات الحقيقية قوله سمى
ان يكون كل من العروض واللاعروض نظرا الى مغايرة للوجود قوله ويمكن ان يقال انما
اشارة الى ان عبارة القاضى البيضاوى رحمه الله اعنى قوله فلا يكون لعدم الموجب العروض
فلا يحتاج الى عروضه يحتمل وجهين آه ان يكون الضمير فى علته راجعا الى موجب العروض
فلزم احتياج الواجب فى وجوده المجرد الذى هو ذاته الى امر عدمى وذلك اشد استحالة
وثانى ان يكون راجعا الى الواجب مع فلزم احتياج الشئ الى العدم فيكون ممتنعا قطعا
قوله فيقال لا نسلم بهذا الخ نقل لكلام ذلك الفاضل وقوله لا نسلم احتياجه كان منعا
لسند هو اخص من المنع الذى هو عليه ولا شك ان ابطال السند الاخص لا يجدى نفعا
فضلا عن تحرير معه نعم لو استدل بكونه مقولا بالتشكيك على اختلاف افراده فالمنع الحق ذلك
المنع وقوله بالتشكيك لا ينافى مساواة الافراد فى تمام الحقيقة يريد به انه لا يمنع المساواة بين
الافراد فى تمام الحقيقة بل المساواة فيها وامتنعه على تقدير التشكيك لانها اذا لم يكن الى آخره
قوله والا لزم التركيب وذلك لان الاشتراك فى شئ من الحقيقة يوجب انه
يمكن ان يصار حقيقة بعضها عن بعض فى حدودها فيتركب حقائقها مما به الاشتراك وما به
الامتياز قوله ولا يمكن ما ذكره اما التركيب فلا نسلم تركب الوجود الذى هو ذات
الواجب مع قطعا لا لا نسلم تركب مطلق الوجود الذى هو بسيط كما توهم مما به قطعا
واما المنافاة الكلية فلكون الوجود مشتركا بين افراده وسائر حقائقها فان الاشتراك
فى العارض لا ينافى المنافاة الكلية فى الحقيقة قوله وانما المقول على الاشياء بالتشكيك
مدعاه كما انه احاب عن جواب الحكماء بوجوه منها انه منع كون الوجود مقولا بالتشكيك وثانيها
منع كون التشكيك بالتفاوت فى الحقيقة وثالثها ان كونه مقولا بالتشكيك لا يستلزم المطلق
وهو كون الوجود زائدا فى الواجب ايضا ما سبق والسر قوله والجواب عن الاول
الى دفع الوجه الاول وهو المنع الذى عرفه بقوله لا نسلم والاشارة بقوله واما قوله وليس كل
ما بالتشكيك لا يمنع الى الجواب عن الوجه الثانى واشارة بقوله وان سلمت الموجبات الى الجواب
عن الوجه الثالث قوله مع ابهامه لما قبل اولا وذلك لانه استدل اولا على المساواة
من الافراد فى تمام الحقيقة وابطل كونها ما به فيها على تقدير التشكيك ومن بينهما

الماهية معها وابطل التساوي في تمام الجسم على ذلك التقدير ايضا فالكلام من سابقه قطعا
قوله ولم يلزم ان يكون القابل للوجود معدوما بعد قبول القابل حال حصول المقبول له
بالفعل وفيه نظر صحيح قوله والا لزم كون الشيء الواحد في آن واحد موجودا ومعدوما
معا وتامل من ان القابل للوجود يجب ان يكون معدوما حال كونه قابلا لان القوة لا
تجامع الفعل ولا معنى للقابل الا كون الوجود غير حاصل بالفعل فيكون معدوما ولا يلزم
من اجتماع الوجود والعدم اذ عدم القبول لا وجود وعدم الوجود بالفعل مع القبول
غير معقول وذلك لان معنى الكلام ان ماهية الممكن يصح اتصافها بالوجود فاما ان يكون
صحة اتصافها بشرط الوجود فيلزم تقدم الشيء على نفسه او القسم او بشرط العدم فيلزم
اجتماعهما فتعين ان يكون صحة اتصافها به لا بشرط وجودها ولا بشرط عدمها بل من حيث هي
فكما جاز اتصافها به من حيث هي جاز ما نحن فيه الواجب من حيث هي في وجودها
واذا اريد بالقبول صحة الاتصاف اندفع النقض ثم الكلام ولم يتم ان القبول هو الاستعداد
الذي يعرضه بالقوة التي لا تجامع الفعل سواء كان الكلام على صحة الاتصاف حينئذ او مجازا
قوله يرد الجواب ان يقال الماهية من حيث هي هي يمكن ان يكون علة لصفة معقولة لها
علی
ويقال كونها من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها مطلقا ذهنا وخارجا مقتضية او
لا اتصافها بصفة لا يكون لوجودها تقدم ما مدخل في ذلك الاتصاف وتلك العلة اصلا
غير معقول بل لا تتصور اتصافها بشيء الا باعتبار وجودها في الجملة ثم فلا يكون لخصوص احد
الوجودين مدخل في اتصافها به وبمثل هذه الصفات تسمى لوازم الماهيات كالزوجية ما لها
تتصف بالزوجية سواء وجدت خارجا او ذهنا واما اتصافها بالزوجية مع قطع النظر عن الوجود
فكلا قوله لان بديهة العقل حاكمة بوجوب كون ما هو علة لوجود موجودا قبل حكم الاقتضاء
فلذلك انما هو في موجوديته لا في موجوديته لان وجوده من لوازم ذاته ولوازم ذلك
فيلزم تقدم الشيء على نفسه او القسمة ويدفعه على انه بان التاثير ولا يجاد موقوف على
وجود الموجد فان الايجاد فرع الوجود قطعا فلا يعقل تاثير الماهية فلا اعتبار وجودها
لا في وجودها ولا في وجود غيرها واذا كان الوجود عين ذات الواجب كان هو موجودا
بذاته في حد ذاته ولا يتصور هناك ايجاد واقتضاء بل اذا كان وجوده زائدا على ذاته
فان هناك اتصافا للذات بوجوده فلا يلزم منه شيء قطعا قوله والمعنى بالماهية القابلة للوجود
من حيث هي هي بطلان ماهية الممكن باعتبار وجودها للوجود وقد يحمل سند المنع المذكور
اعني قوله لم لا يجوز ان يكون الموثرة وجود الواجب ماهيته من حيث هي وقد يحمل ايضا بان
يقال قولكم لا يجوز ان يكون ماهية الواجب موثرة في وجوده لان تاثيرها اما باعتبار وجودها
او لا باعتباره وكلاهما باطل لو تم لم يكن ماهية الممكن صحيحة الاتصاف بالوجود لان صحة اتصافها
اما باعتبار وجودها او لا باعتباره وكلاهما باطل والجواب ان صحة الاتصاف كونها يكون لا باعتبار
الوجود دون التاثير والبديهة فارقة بينهما فان التاثير يجب ان يكون باعتبار الوجود والصحة

يجب ان لا يكون باعتباره فانه تساويهما قوله وانما الماهية غير قابلة للوجود في الاعيان
بمعنى ان الوجود الخارجي ليس صفة قائمة في الخارج على موصوفها كما مر تحقيقه بل هي
صفة قائمة به في نفس الامر بحسب الذهن فلا يكون موصوفها متصفا بالصفة اتصافه بها الا
في الذهن وذلك امر معقول بخلاف كون الماهية موثرة في وجود خارجي حال كونها
موجودة في العقل فقط وقد يقال ان التصورات فلا يكون اسبابا للموجودات بل انها
وخارجية بل الافعال الاختيارية مسبباتها التصورات ولا وجود للتصورات في الخارج
فلم لا يجوز ان يكون الماهية المعقولة اسبابا لوجود خارجي بعينه موجودة في الخارج
والجواب ان تلك التصورات ليست اسبابا فاعلة للموجودات خارجة بل هي شروط
لتاثير الفاعل فيها ولا استحالة فيها انما المستحيل ان يكون موجود ذهني علة فاعلة
لموجود خارجي والمنازع مكابر قوله كان حقيقته نوع مركب من الكون والتجرد نعم
مع من وجهين احدهما استلزام التركيب الامكان والثاني لزوم كونه معروضا للاعدام
احد الجزئين اعني التجرد قوله فلزم ان يكون حقيقة الواجب مقولة مقارنة للموجودات
كلها محتاجة اليها لكونها قائمة بها وذلك بطل من وجهين ايضا لان التعدد ينافي
الوحدة والاحتياج ينافي الوجوب الذاتي قوله واذا كان التجرد الذي هو لازم
ذاته مستندا الى الغير كان ذاته ايضا مستندا الى الغير اللازم مما ذكر افتقار الذات من
حيث انه ملزوم لذلك اللازم الى الغير واستحالته ممنوعة انما المستحيل افتقار الذات
في ذاته او في وجوده الى الغير وهذا الافتقار ليس بلازم اولا ترى ان معلول المطلق
لازم للعلة المطلقة ومستند الى الموجد مع ان العلة غير مفتقرة في ذاتها ولا في وجودها
الى الموجد قوله او وجوده غير الكون وح لا يلزم ان يكون وجوده عين ذاته
العبارة الظاهرة ان يقال وان كان وجوده غير الكون لانه قسيم لقوله فان كان
الكون وان يقال وح يلزم ان لا يكون وجوده عين ذاته قوله والجواب
ان وجوده كون خاص بمعنى انا نختار ان وجوده هو الكون قوله فيكون في وجوده
زائدا على حقيقته قلنا ممنوع قوله اذ لو كان عينها لكان حقيقته عبارة عن الكون
والتجرد قلنا ان حقيقته كون خاص مجرد لا تعدد فيه ولا قيام له بغيره فلا محذور
اصلا فان قال المورد انما هو الكون المطلق ولو كان عينه لزم المحذورات
قلنا فح يلزم ان يكون الوجود المطلق زائدا على ذاته ولا نزاع فيه انما المتنازع
فيه كون وجوده الخاص زائدا عليه كما في الممكنات وهو مطلوبكم بها فلبس ذلك
عليك قوله فلما عرف ان الكون هو الذي به التحقق هذه مقالة في
العبارة لا تجري ظاهرا قوله والاول يوجب تساوي افراده في الوجوب وعدمه
ومنع ظ لان كونه مقولا بالتواطؤ على افراده لا يستلزم اتحادها في الحقيقة فلم
تساويها في الوجوب وعدمه وذلك لجواز كونه عرضا لافراده مع اختلافها بالحقائق

والازم من الواطئ متساويه فى افراده لاتساوى الافراد فى الحمل والاحكام فى
المحسن بون بعيد قوله فاذا كان التشكيك بهاتين القسم الاول فلزم التركيب اى فى
ذات الواجب تع لان وجوده هو الاشد الذى زعم هذا القائل انه لا تشكيك فى تركبه
مع ان المفروض كون الوجود عين الذات فى الواجب قوله وان كان بالثانى فلزم
المغايرة او الترجيح او الحاجة وذلك لانه ان لم يعتبر التجرد كان ذاته تح مطلق الوجود
المشهود المقارن لماهيات المركبات وان اعتبر فاما ان يكون مستندا الى ذاته الذى هو
الوجود المساوى لسائر الوجودات فلزم الترجيح بلا مرجح او الى الغير فلزم الحاجة وانه
فى تجرده الى امر منفصل والحل بما عرفت ان لا ما ... فى بيان لزوم لزوم احد الامور
الثلثة لان الوجود الذى هو عين ذات الواجب ان لم يعتبر معنى الوجوب لانتسب فلزم
الترجيح وان لم يعتبر ... لزم الحاجة وان لم ... لذاته الذى هو الوجود لزم ان
يلحق كل وجود لتساويهما فى الحقيقة فلزم تعدد حقيقة الواجب وبعبارة التمكين
وبعبارة اخرى خصوصية الوجود الواجبى اما ان يقتضيه الوجود لا لسبب او لسبب غير
الوجود فلزم على الاول الترجيح وعلى الثانى الحاجة او يقتضيه لذاته فلزم ان يقتضى الوجود
بحيث تلك الخصوصية فلزم المفاسد قوله فلا يكون الشدة فيه موجبا للتركيب فى حقيقة الافراد
المفروضة له فلا يلزم تركيب ذات الواجب الذى هو فرد من تلك الافراد المفروضة للوجود
ثم ان صح ما زعمه هذا القائل من تركيب الاشد كان العارض لذات الواجب مركبا من
مطلق الوجود ومن زيادة منضمة اليه وهذا هو المراد من قول الشيخ لان الاشد والاضعف
هو الوجود المطلق الخارج عن حقيقة الوجودات لا ان الوجود المطلق هو الاشد والاضعف
فى نفسه لتبين انه معنى واحد لا يعرض ذاته بل يحمل على امور مختلفة الحقائق فيسمع
كلاهما الكلمة اولا فى حصتها فى ذلك المطلق ويسمى ذلك التفاوت على ما هو سمة
المحلية بالماهيات ان كانت تلك الامور مركبة بها واما حملنا وارده على ما ذكرنا ان التركيب
فى الاشد على ما زعمه ذلك القائل انما هو من اصل المعنى وزيادة عليه لا التركيب فى اصل
المعنى اعنى المطلق والمقسم ثم من التركيب من الافراد المفروضة للوجود المطلق سواء كان
بها تركيب شئ من اصل المعنى اعنى المطلق ومن زيادة عليه او لا فكانه قال على تقدير
تسليم تركيب الاشد من اصل المعنى وزيادة عليه لا يلزم تركيب الوجود الذى يصدق عليه
الاشد لجواز ان يكون اصل المعنى مع تلك الزيادة خارجا عن حقيقة ذلك الوجود
واعلم ان هذه المباحث التى اوردها الشيخ فى كون الوجود عين الواجب او
زائدا عليه هى الخطابات الدائرة على السنة القوم فى هذا المقام وبينهما مقالة اخرى
وراء ما تقتضيه انها من الاحكام لا يدرك بها الا اولو الابصار والالباب الذين
حصلوا الحكمة بالقوة وفصل الخطاب فلنشتغل بها بقدر ما يبين به ... ونحرر خلاصة
دائرة التحرير فنقول وبالله التوفيق كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه ما لم

يفهم انه الوجود نوع من الوجود فى نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم
يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير
للوجود فهو فى كونه موجودا فى نفس الامر محتاج الى غيره الذى هو الوجود وكل
ما هو محتاج فى كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج فى كونه
موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شئ من الممكن بواجب فلا شئ
من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وينتج بالضرورة ان الواجب هو الوجود
فهو لا يكون الا عين الوجود الذى هو موجود بذاته لا بامر يغاير لذاته ولما وجب ان
يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته
وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن
ان يكون له افراد بل هو حقيقة جزئية ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام
ويلزم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق المعرى
عن التعدد والانقسام اليه وعلى هذا فمعنى عروض الوجود للماهيات الممكنة
فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته و
تلك النسبة على وجه مجهول والخاتمى ... الاطلاع على ماهيتها فالموجود كلى
وان كان الوجود جزئيا حقيقيا هذا المحصل ذكره بعض المحققين فى رسالة الافعال ولا يعلمه
الا الذين فى العلم فان قلت الذى يتبادر الى الذهن من لفظ الوجود مفهوم
لا يمنع الشركة فكيف يكون جزئيا حقيقيا وايضا المفهوم من لفظ الموجود ما قام به
الوجود كما اشتهر من كلامهم فكيف يتصور معنى لا يقوم احد قلت الجواب عن الاول
ان الكلام فى حقيقة الوجود لا فيما يتبادر الى الذهن من مدلول اللفظ فانه يجوز
ان يكون مفهوما كليا وعارضا اعتباريا لتلك الحقيقة المقدسة عن الاشتراك فى حد
ذاته كمفهوم الواجب بالقياس الى حقيقته وعن الثانى ان المتبع هو البرهان وما
يؤدى اليه لا الاشتهار بين السنة العوام بحسب الاوهام ثم نحتج على المقدمة القائلة
كلما هو محتاج فى كونه موجودا الى غيره فهو ممكن بوجه لطيف وهو ان المحتاج فى
كونه موجودا الى غيره موجوده ممكن قطعا لا المحتاج فى كونه موجودا الى غيره هو
وجوده وبه يتبع سطر دس وهو انه لما احتاج فى موجوديته الى غيره بعد
استفاده ذلك من غيره وصار معلولا له فهو ما فى ذلك عليه وكل ما هو كذلك فهو ممكن
حتى يتم ذلك الغير الموقوف عليه وجوده او موجوديته وهذا يؤيد كون الوجود عين
الواجب ان الوجود فى حد ذاته ينافى العدم فهو ابعد المفهومات عن قبول
العدم لا باعتلائه لا يمتنع عن قبول العدم لذاته بل بواسطة الوجود ولا شك ان
الواجب هو الذى ينافى العدم لذاته لا لما ينافيه بواسطة غيره فان قلت ما ذا تقول
فيمن يرى ان الوجود مع كونه عين الواجب وعن قائل التجرى والانقسام هو اسقط

علیها کل الموجودات وظهر بها طلائع عرشیٌ من الاشیاء بل هو حسبها وعینها وانما اسماؤه وصفاته وعجائب اعیانه ونمیل لذلک بالبحر وظهوره فی صور الامواج المتکثرة مع انه لیس هناک الا حقیقة البحر فقط فلیت هذا سلف ما کلام من ان هذا طور وراء طور العقل لا یوصل الیه الا بالمجاهدات الکشفیة دون المطالبات العقلیة وکل میسر لما خلق له والله المستعان وعلیه التکلان **قوله** وما هو زائد علی غیره یکون قائما به یعنی ان ما هو زائد علی غیره ولیس قائما بذاته کان قائما بغیره وما هو قائم بغیره یکون محمولا علیه بالاشتقاق وبدله المحمول علیه بالمواطاة **قوله** فلانه یمتنع حصوله فی الخارج فیه اشارة الی الحصر فی قوله وحصوله فیه راجع الی الخارج لا الی العقل علی مکانه قبل من المحمولات التی لیست خارجیة ویمکن ان یقال انه راجع الی المحل ای وامتناع حصول الوجود فی المحل والمراد المحمول الخارجی کما هو المتبادر عند الاطلاق والمال واحد **قوله** لانه لو کان حاصلا فی الخارج لکان موجودا فیه بهذه الوجوه الثلثة لو تمسک اولا علی امتناع حصول الوجود المطلق فی العقل اذ لو کان حاصلا فیه لکان موجودا فیه ویمتنع وجوده فیه لان الوجود فی العقل بالمفهوم مغایر للوجود یعرض له الوجود الذی ما ذکر انما الموجود فی العقل ما یعلق به الوجود وسوق الکلام الی ما قال حسب بان مطلق الوجود یعرض له الوجود الذهنی وبها یتغایران فلما تمکنا الحال فی الوجود الخارجی عاد من افراد الوجود المطلق کالوجود الذهنی وایضا لو کان الوجود موجودا فی العقل لکان له وجود فی العقل ووجوده ایضا موجود فیه فلزم التسلسل فی الوجودات الذهنیة وهو ایضا محال بان قیل اذا تعقل الوجود المطلق کان موجودا فی الذهن ولا یلزم من ذلک ان یتعقل وجوده فی الذهن حتی یکون موجودا فیه ایضا فلا تسلسل وکذلک اذا وجد الوجود المطلق فی الخارج لا یلزم ان یکون وجوده فی الخارج موجودا ایضا لما مر من ان الوجود یطلق علی الخارج لا یلزم ان یکون وجوده فی الخارج علی وجود جمیع افراده فیه هذا وقد اعترض علی الاول بانا لا نسلم ان الموجود بالمفهوم مغایر للوجود بل الموجود بالوجود اعم من ان یکون بعینه او بغیره وان سلم فالوجود الخارجی اللاحق بالوجود المطلق مغایر له کما تحقق وعلی الثانی بانا لا نسلم ان یعلق الشیء بالشیء یقتضی مغایرتهما بالذات بل التغایر بالاعتبار کاف فی حصول النسب والتعلقات وعلی الثالث بان وجود الوجود عینه بالذات وغیره بالاعتبار فلا تسلسل **قوله** لانه من المعقولات المستندة الی المعقولات الاولی کالشیئیة ای الوجود کالشیئیة لا یعقل الا عارضا لغیره ولیس له فی الخارج ما یطابقه لما تقدم فیکون معقولا ثانیا **قوله** وکذا العدم من المعقولات الثانیة لانه یستند الی المعقولات الاولی وذلک لان العدم المطلق لا یعقل الا عارضا لغیره ولیس فی تعین الاعیان ما یطابقه ومهو ط وکذا الوجوب والامکان والامتناع لا یعقل الا عارضة لغیرها ولا یطابق لها فی الخارج لما مر من انها امور اعتباریة وکذا مفهوم الماهیة اعنی ما یقال فی جواب ما هو ومفهوم الجزئی والکلی ومفهوم انواعه کلها لا یعقل الا عارضة لغیرها ولیس فی الخارج ما یطابقها وذلک ظاهر لمن تأمل فی تلک المفهومات فلا حاجة بها الی الاستدلال فلا یتجه ما یقال من ان جمیع ما ذکر من قوله وکذا العدم الی آخره العقل دعاوی عاریة عن الدلیل **قوله** بل تثبت صورة احد الشخصین فی العقل ولا تثبت بانفرادها منضمتان فلا یمکن الاجتماع بینهما ورد ذلک بان القاعدة السالفة وهی ان للعقل ان یعتبر الشخص ویحکم بینهما بالتناقض باطلة لان الصورة انما یأخذها العقل بعد اجتماعها والعقل لیس اجتماعهما فی محل واحد فلیتأمل ولیس بعض بان قیل اعتبار العقل انما عارة عن احضورهما بالاجتماع من صورتی الشخصین لا انهما فلا محذور کما عرفت فلیتأمل ان العقل لا یحتاج فی الحکم من الامور الذهنیة الی انتزاع صور منها بل یکفی هناک ملاحظة العقل لما فیه فیها فالمحذور لازم قطعا وجوابه ان ما ذکرت علی تقدیر صحته انما هو فی الصور الثابتة فی الذهن ولیس لا تثبت الصورة فی العقل صورة ثابتة فیه فالعقل اذا حکم بالتناقض بین ثبوت صورة احد الشخصین فی العقل ولا ثبوتها فیه احتاج الی انتزاع صورة من اللاثبوت فلا یلزم الا اجتماع صورة احد الشخصین مع عین الآخر ولا استحالة فیه ایضا علی ان ثبوت الصورة فی العقل لیس صورة حاصلة فیه بل سیع منه انما صورة فلا اجتماع الا بین صورتی الشخص لا یقال ثبوت الصورة فی العقل امر حاصل فیه فلا یحتاج فی ادراکه الی انتزاع صورة منه کما لا یحتاج الی ذلک فی ادراک الصور الثابتة فیه لانا نقول هذا ان صح فانما یصح فی ثبوت الصورة دون لا ثبوتها فان من ادرک لا ثبوت صورة فی عقله اذا احتاج وجدانه علم ان قد حصل له صورة لم تکن حاصلة فیه من قبل **قوله** ای یحکم بانهما لا یجتمعان ولا یرتفعان فی العقل الاول ان یقال ولا یرتفعان فی نفس الامر ویمکن ان یقال انما قید بقوله فی العقل انما لانه اراد بالشخص ثبوت صورة احد الشخصین فی العقل ولا ثبوتها فیه واما التقیید علی ان المتناقضین فی التناقض راجع الی العقل الذی محله العقل ولیسا بموجودین فی الخارج کما سبق واما القول بانما یوصف بالتناقض اجزاء لوصف مدلوله علیه وبذلک سدیع ما قیل من ان التقیید بالعقل غیر سدید وحمل قوله فی العقل متعلقا بیحکم حتی یستد الکلام علی مایعتبر بها القائل لا یخلو عن سماجة **قوله** فیکون العدم ثابتا باعتبار تمثله فی الذهن ومنسابا للوجود باعتبار انه رفعه ای یکون العدم موجودا للوجود ومنسابا له باعتبارین **قوله** ویمکن ان یکون المراد منه ان علام العدم

صحة الحكم موقوف على ثبوت الموضوع لا على ثبوته — تفسير صحيح في المقدمة العرفية — الفرق بين الوجود الرابطي وغيره في الوجود

يكون ثابتا باعتبار انه متصور وثبتا للعدم باعتبار انه رفع العدم لا تخفى عليك ان الاول
على هذا التقدير محال وهو قسم باعتبار وقسيم باعتبار كما عرفت في قوله لزم العدم نوعين
لعدم تصور الموضوع والعامل باعتبارين وانه ينبغي ح ان يحمل قوله ولا يصح الحكم
عليه على عدم العدم لا على العدم فلا يلزم التشكيك في الضمائر قوله ولا يصح الحكم على
المعدوم من حيث هو ليس بثابت هذا لا يختص بالمعدوم المطلق الذي هو رفع الوجود المطلق
يشمل سائر المفهومات ايضا اذ لا يصح ان يحكم على شيء منها من حيث هو ليس بثابت اي
من حيث انه لا ثبوت له اصلا ويمكن ان يراد بالمعدوم المعدوم اي اصلا وعلى مفهوم المعدوم
قوله لانه لو صح الحكم عليه من حيث هو ليس بثابت اي ليس بثابت بوجه من الوجوه
او ليس بثابت في الذهن فانه يلزم التناقض ح ايضا واما من حيث انه ليس بثابت
في الخارج فلا تناقض لان اللازم على هذا التقدير انه من حيث هو ليس بثابت في
الخارج يكون ثابتا في الذهن وليس هذا تناقضا قوله وكذا لا يصح الحكم عليه بانه
اي كما لا يصح الحكم عليه وهو من حيث يصح الحكم عليه بانه في الجملة اي في الذهن والحاصل
ان صحة الحكم ايجابيا كان او سلبيا موقوف على ثبوت المحكوم عليه في الذهن اي على
تصوره الذي هو ثبوته الذهني فان ما ليس بمتصور يمتنع الحكم عليه ما دام ليس بمتصور
فصحة الحكم على نحو سلب الامتناع ولو بحسب الوصف موقوف على الثبوت الذهني فلا
ان يقال صحة الحكم موقوف على صحة الثبوت لا على نفس الثبوت هذا وقد يقال عليه انه ان
اراد بالثبوت ما هو بحسب الذهن محكيا عليه بانه لا يصح الحكم عليه بدون تصوره مع انه
فيلزم التناقض من الدليل المذكور فيقال ما ليس بثابت لا يصح الحكم عليه من حيث
هو ليس بثابت وكلما لا يصح الحكم عليه فهو من حيث انه لا يصح الحكم عليه بانه كذا عرف
فكلما ليس بثابت فهو من حيث انه ليس بثابت لا يقال قولنا يصح الحكم عليه من حيث
يستدعي الى وجود الموضوع وقولنا لا يصح الحكم عليه سالب ولا حاجة له الى وجود موضوعه
لانا نقول تصور الموضوع شرط في الحكم مطلقا موجبا كان او سالبا فان اراد بوجود
الموضوع هذا القدر فهو مشترك وان اراد غيره فلا دليل عليه وما قال من ان ثبوت
الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه انما يصح في الثبوت الخارجي اعني ثبوت
الاعراض لمحالها واما في الثبوت بمعنى الحمل فلا نسلمه لكن ثبوته الذهني كاف فلا
حاجة الى وجود آخر ولا يقال الوجود حال الحكم هو المشترك بين الايجاب والسلب
واما الوجود حال اعتبار الحكم مخصوص بالايجاب لان اعتبار الشيء على غيره يحتاج الى ان
يكون ثابتا وذلك الغير في نفسه بخلاف نفيه عنه اذ لا يتصور الا حال ثبوته في نفسه
فاذا حكم بالايجاب دائما فلا بد من وجود الموضوع دائما اما ذهنا او خارجا بخلاف
الحكم بالسلب دائما فانه لا يقتضي ذلك وان اشترك الحكمان في اقتضاء الوجود
حال الحكم ولو سلمنا فما الفرق بين الايجاب والسلب في اقتضاء وجود الموضوع لانا

معنى المعدوم المطلق

نقول

السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارجية

نقول جميع المفهومات ثابتة في مدارك الاحكام الصادقة عليها دائما فلا حاجة في تعقل حال له
لاعتبار الحكم لا توجد فيها موضوع السالبة فلا فرق وبحث يقول انه اراد بالثبوت ما هو
بحسب الذهن كما قررنا وان الحكم بعدم صحة الحكم يقتضي الثبوت الذهني ايضا ولا نقص
فان ما لا يصح الحكم عليه لا يكون من حيث لا يصح الحكم عليه ثابتا بل هو من حيث انه محكوم عليه
بعدم صحة الحكم عليه يكون ثابتا فاللازم ان ما ليس بثابت فهو من حيث انه محكوم عليه
بعدم صحة الحكم عليه ثابت وليس هذا تناقضا وما يصح الحكم عليه بالمعنى المذكور يجب ان
يكون من هذه الحيثية ثابتا كما ان المحكوم عليه بصحة الحكم يجب ان يكون كذلك والفرق بين
الموجب والسالب بهذا الوجه الذي قرره آخرا صحيح وما ذكره من ثبوت جميع المفهومات
في القوى المدركة للاحكام الايجابية الصادقة عليها دائما لا يدفعه لان السالبة لا تقتضي وجود
موضوعها وثبوت وجوده بدليل منفصل لا ينافي عدم اقتضائها اياه فان قلت
فلا يصح قولهم ان صدق السالبة قد يكون بانتفاء الموضوع قلت نعم ذلك في السلوب
الخارجية المحضة والمعدومة دون السلوب المطلقة والذهنية قوله ولا امتناع فيه من التصادق
بل هو واقع في محل واحد وانما قال ذلك لان الوهم ربما ذهب الى المنافاة لتصادق
احدهما سلب الصحة والآخر ايجابها قوله فلو لم يمكن للعقل تصور جميع الاشياء
حتى ان يتصور ما ليس بثابت في الذهن يلزم ان لا يكون قسيم الشيء قسما منه وكذا
تصور ما ليس بثابت اصلا يستلزم ذلك فلو لم يمكن للعقل تصور جميع الاشياء ولو بوجه
ما وكان يمتنع عليه تصور ما لا يمكن هذا ما الامتناع اولى قوله من حيث انه سلب
ما هو ثابت فيه اي من حيث مفهومه في نفسه قوله فلو كان العقل يحكم بالامتياز بين
الثابت وما ليس بثابت اي بين الثابت مطلقا وما ليس بثابت اصلا او بين الثابت
في الذهن وما ليس بثابت فيه ما بينهما مساواة في استلزام الحج قوله ولا يلزم ان
يكون ما ليس بثابت ثابتا الا هو ثابت من حيث انه ثابت وذلك لان كل ما له هوية
فله ثبوت بوجه ما قوله وليس سلمنا ان كل من المتمايزين هوية حاصلة ان يكون
الشيء ثابتا لآخر وثبتا له باعتبارين ليس بمحكم لا الا ثابت اذا تصور كان
ثابتا لانه من حيث انه متصور وثبتا له من حيث مفهومه كذلك الا هوية المتصورة
ثم للهوية من حيث انها متصورة ثابتة في الذهن وثبتا لها من حيث هي هي فلو كان
الحال في هوية الا ثابت المتصور فانها مندرجة تحت هوية الثابت باعتبار وقسيمة له
باعتبار وجريان امثال هذه الاحكام في الامور العقلية مما لا شبهة فيه لان يجري
بحسب اعتبارات لا يجري مجرى الامور الخارجية بدونها قوله واذا حكم الذهن
كان قوله وللعقل ان يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض متعلقا بمباحث الوجود
والعدم على معنى ان للعقل ان يتصورهما ويحكم بالتناقض بينهما كما في سائر
المتناقضات كذلك قوله واذا حكم الذهن متعلق بقوله ويحكم بينهما بالتمايز كما في قول

تحقيقات

الحكم بالمغايرة لم يطابق الخارج كاذب كما ان المغايرة وان طابقه كان كل من المتغايرين داخلا به ثابتا في الخارج فيكون الشيء ثابتا في الخارج باعتبار هذا ما حاصل ما يحصل

الاحكام وصدقها قد يكون بمطابقة الخارج وقد يكون بمطابقة نفس الامر دون الخارج

وتحصيل المقام ان الاقسام اربعة الحكم بالامور الخارجية على الخارجية اي الموجودات

الخارجية والحكم بالامور العقلية على العقلية والحكم بالعقلية على الموجودات الخارجية

والحكم بالموجودات الخارجية على الامور العقلية وهذا القسم الاخير ممتنع صحته وصدقه

اجمالا لامتناع ان يكون الموجود الخارجي ثابتا لما هو امر عقلي لا ثبوت له في الخارج

واما القسم الاول فصحته وصدقه بمطابقة الخارج بمعنى ان نسبة في الخارج

احد الموجودين الى الآخر على الوجه المعتبر في الحكم ولا يلزم من ذلك ان يكون

انتساب احدهما الى الآخر موجودا خارجا لما عرفت من ان الخارج ظرف لنفس

الانتساب لا يجب ان يقع فيه ظرفا لوجوده واما القسم الثاني فصدق الحكم فيه

بمطابقة نفس الامر ولا يتصور فيه مطابقة الخارج اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا

فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة واما القسم الثالث فصدق

الحكم فيه قد يكون بمطابقة نفس الامر كما في قولنا الانسان ممكن فانه متصف بالامكان

سواء وجد في الخارج او لم يوجد وقد يكون بمطابقة الخارج كما في قولك زيد اعمى

فان الحالة المسماة بالعمى لا تنسب بها زيد الا في الخارج فقط وبهذا ظهر من ان

الموجودات الخارجية قد تتصف في الخارج بالامور العقلية وان اتصاف الشيء بالمحمول

في الخارج لا يستلزم اتصاف المحمول الخارجي وان صدق شيء على آخر انما يتوقف الخارج

يتوقف على وجود الموصوف فان ما لا يوجد في الخارج لا ينسب اليه في الخارج شيء

اصلا ولا يتوقف على وجود ذلك الشيء قطعا فان قلت ما معنى الخارج وما معنى نفس

الامر وما النسبة بينهما قلت قد عرفت ان الوجود على قسمين وجود اصلي يترتب عليه

الآثار ويظهر منه الاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك وان الوجود الظلي لا يتصور

الا في القوى الدراكة ولذلك يسمى وجودا ذهنيا فالوجود الاصلي لا يكون الا خارجا

عن القوى الدراكة فالخارج مقابل الذهن واما نفس الامر فمعناه نفس الشيء في حد

ذاته والمراد بالامر هو الشيء نفسه فاذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر كان

معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده ذاك

ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض

كان هو موجودا وذلك الوجود اما وجود اصلي او وجود ظلي فنفس الامر

يتناول الخارج والذهن كليهما اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في

نفس الامر قطعا واعم من الذهن من وجه اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في

نفس الامر فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان كاذبا غير مطابق لنفس الامر

فهو في الذهن ولذلك قال ولا يحسب مطابقته للحاصل في العقل واما ما قال

من ان نفس الامر هو العقل الفعال وكل حكم مطابق لما فيه فهو صادق وكل ما ليس كذلك

فهو كاذب فمعناه ان هذه العبارة لا تدل الا على هذا المعنى الا انه يحمل كلامه على

ان يحمل الامر فيها على معاملة الخلق من ارادة عالم المجردات وانها مشهورة وصف

الاحكام الثابتة في العقل الفعال بالصدق والمطابقة لنفس الامر ولا يعرض انها

بان ما ذكروه من ارتسام صور المعقولات في جوهر مجرد هو مرآة النفس الناطقة

واسناد لو اعطته بالقوى من حالتي الذهول والنسيان جار في الاحكام الكاذبة

بعينه ارتسامها فيه ايضا وح فلو كان المطابق لما ارتسم فيه صادقا في نفس

الامر لكانت تلك الكواذب صادقة في نفس الامر قوله ثم الوجود والعدم قد

يحملان وقد يربطهما قد سبق منه اشارة الى هذا المعنى في بيان المواد اعني الوجوب

والامكان والامتناع الا انه ذكره هنا ليبني عليه بيان ما يندفع به الحمل من الاتحاد

باعتبار والتغاير باعتبار ثم يتعرض لدفع الاشكال الذي يتجه على الحمل قوله المثلث

يحمل ان كان هذا احكاما على مفهوم المثلث يكون مفاده الاتحاد بحسب الموضوع وان

كان حكما على ما صدق عليه المثلث من افراده يكون مفاده الاتحاد بحسب الموضوع باعتبار

ان مفهوم المثلث بحسب افراده التي هي الموضوع حقيقة قوله بموجودات يقال

ان الوجود والعدم يصح حملهما لم يرد ان الاشكال انما يتجه على حملهما فقط بل هو

عام جار في المحمولات كلها الا انه قيد الحمل بهما لان الكلام السابق مقصور عليهما و

الاظهر الا قيد ان يقال الحمل ليس بصحيح او ليس بمفيد لان المحمول ان كان

عين الموضوع لم يكن هناك حمل بحسب المعنى وان مغايرا كان المحمول كالاسود

مثلا مباينا للموضوع كالجسم فلا يكون الجسم في نفسه اسود فلزم قيام السواد

بالشيء باسود وذلك محال لاستلزامه ان يكون بالشيء باسود اسود في الزمان

الذي هو ليس باسود فيه قوله لان الاول مفيد والثاني يرد فيه يقال

كل واحد منهما يشتمل على حل اجمالي يعلم منه امتناع الحمل بالسلب وذلك

ابطال للشيء بعينه قوله واذا كان كذلك كان الوجود ثابتا بالشيء موجود

بهذا الوجود وان بالحلف ادى لزم كون الشيء موجودا وغير موجود في زمان واحد

في المحمولات كلها كما مر بيانه في الاسود المحمول على الجسم واما قوله لكن الوجود يوهم وجوده

الخصوص بالوجود دون سائر المحمولات والاول يدركه بها لانه سيأتي ذكره عن قريب

قوله يوجب الجواب ان يقال لا يلزم من تغاير الموضوع والمحمول بهذا القدر ما سبب

يعم الشبهة لا يخصصها بالوجود والعدم كما لا يخفى وعلى هذا فالانسب ان يقال وايضا

لا يستدعي كون المحمول ثابتا مثل كون الوجود ثابتا والعدم واضح واعلم ان الحمل

قد يعتبر تارة باتحاد المفهومين المتغايرين ذهنا بحسب الوجود خارجا او ذهنا

ويرد على حمل الوجوبات على الموجودات الخارجية اذ لا اتحاد بينها في الوجود وقد
يفسر اخرى بالاتصاف ولا يلزم منه بل يستلزم امتناع الاعيان ويرد على حمل الاجزاء
على الماهيات المركبة منها ولا يفسر بالاتحاد في الذات ويرد على ان الامور المتباينة في
المفهوم اذا تغايرت في الوجود اصالة يصح حمل بعضها على بعض بالمواطاة كما يشهد به
البديهة لا يقال المحمول اما يحمل على تلك الذوات فانها اذا كانت متغايرة لمفهوم المحمول
حقيقة ووجودا لم يصح حمله عليها ولا مخلص الا بان يحمل الحمل على الاتصاف بمعنى الاتحاد
وجودا وسائر بحسب اسماء المدح وفي عرفا بمعنى الاتصاف قوله واما الوجود
للمهية لا يستدعي وجودها الظاهر ان هذا جواب عن شبهة واردة على حمل الوجود على المهية
كما ان قوله فيما بعد وسلوبها لا يستدعي عرفا جواب عن شبهة واردة على حمل العدم عليها
فالمناسب ان يحمل ما تقدم عليهما جوابا عن شبهة واردة على الحمل مطلقا كما اشرنا
اليه هناك قوله وصحة قول المشكك الوجود هو موجود والا لثبت الواسطة
بين الموجود والمعدوم وذلك لامتناع كون الوجود معدوما لاستحالة اتصاف الشيء
بنقيضه الذي هو رفعه قوله ثم يكون الصفة الموجود حاصلة في محل معدوم او لو
كانت حاصلة في محل موجود يلزم تحصيل الحاصل قوله تقرير الجواب ان اثبات
الصفات التي هي غير الوجود للمهية يستدعي ثبوت المهية اولا وبه الجواب انا لا نسلم
كون الوجود وصفا موجودا كيف ولو كان كذلك لزم التسلسل وقد مر تحقيقه بل نقول
هذا الكلام سؤالا وجوابا مأخوذ من المتن قوله لا يقال اذا كان الوجود زائدا فلا
يصح الحكم بالعدم عليها بمعنى لا يكون الحكم عليها بكونها معدومة صادقا مطابقا لنفس
الامر اذ الفرض انها موجودة وان لم يكن وجودها شرطا لسلب الوجود عنها وحينئذ فلا
يعقل انه لكن السلب عن واردة على المهية من حيث اتصافها بهذا اللازم بل على
المهية من غير نظر الى هذا اللازم وذلك لان الوجود اذا كان لازما لها كانت هي
مقتضية فيكون موجودة فلا يكون الحكم على المهية بالعدم صحيحا وان كان المحكوم
عليه نفس المهية من حيث هي من غير نظر الى ذلك اللازم بل الجواب ان يقال ان حكم على
المهية بالعدم في الخارج فلا اشكال لان اتصافها في الخارج لا يتوقف على ثبوتها
فان كان الحكم باتصافها موقوفا عليه فيلزم كون الحكم بالعدم عليها في الخارج
مشروطا بوجودها في الذهن ولا محذور فيه ويكون ذلك الحكم صحيحا صادقا اذا كانت المهية
معدومة في الخارج وان كانت موجودة في الذهن وان حكم عليها بالعدم في الذهن او
بالعدم مطلقا فهذا الحكم انما يرد بصورتها واما اتصافها ذهنا او مطلقا فليس شرطا لذلك
ثم نقول ان كان ارتسام المفهومات في القوى العاقلة وجودا ذهنيا لها لم يكن الحكم
بكونها معدومة مطلقا او في الذهن مطابقا للواقع الا ان يراد التقييد بالقوى
المدركة وان لم يكن ارتسامها في القوى العاقلة وجودا ذهنيا بل ارتسامها في

فاذا كان لم يكن تصور الشيء توجه بالموجود اليه بل تصوره بكنهه امكن صدق
ذلك الكنه بلا ريبة وان كان جميع تصورات الشيء وجودا له في الذهن على الحاء
محله اجمعي لتصحيح ذلك الحكم الى تعقيده بان يتناول عليه او لاحق به او بعض
الا ان يقال واحد المتعارف قوله فان حمل بعض المحمولات اولى واقدم
في الجملة من حمل بعض اخر فان حمل الصفة على الموصوف اولى بالجملة من حمل
الموصوف عليها وكذا حمل الاعم على الاخص اولى بالجملة من عكسه وكذا
الحال في الوضع فان وضع الموصوف للصفة والاخص للاعم اولى بالوضعية
من عكسهما قوله فيكون للموصوفية موصوفة اولى ونسبة فلو فرض الماهية
مثلا بغيره قوله كما عدام الملكات وكالانسان للفرس فان مفهوم اللاانسان
وان لم يكن امرا موجودا في الاعيان لكنه صادق على الموجودات العينية
فهو بهذا الاعتبار موجود بالعرض في الاعيان وكذلك اعدام الملكات
كالاعمى الصادق على الموجود العيني وفيها شائبة الوجود من جهة اخرى
اعني الاستعداد المعتبر فيها قوله ويقال لكل منهما انه موجود بالمجاز ويقال
ما سماه موجودا بالعرض لا وجود له في نفسه فيكون موجودا بالمجاز اتصافا
بلفظ الموجود في العبارة او الكتابة مجازا دون الذي بالعرض لا يقال
له وجود في الذهن وهما لا يتناول كما يوجد في الذهن ووجوده الذي
بالذات لا بالعرض وليس ذلك وجودا في العبارة ولا في الكتابة
بل هو وجود حقيقي ذاتي وحكى ان يقال ان مفهوم اللاانسان لما حمل
مواطاة على موجود عيني كالفرس صار كانه هو بالوجود المنسوب الى
الفرس اولا وبالذات منسوب اليه ثانيا وبالعرض واما الموجود في العبارة
او الكتابة فلا يعني به لفظ الفرس او نقشه في الكتابة لانهما من الموجودات العينية
المحسوسة بل يعني ان ذات الفرس موجود في العبارة او الكتابة اما في العبارة
فباعتبار ان الدال عليه بواسطة او بلا واسطة واحدة موجودة فيها واما في الكتابة
فباعتبار ان الدال عليها بواسطة او بواسطتين موجود فيها ولا شك ان حمل ذات
الشيء موجودا باعتبار ان الدال عليه بواسطة او بغير واسطة موجود انما هو من
حمل المحمول على الموجود باعتبار كونه محمولا عليه موجودا فيسمى احدهما موجودا بالعرض
والآخر موجودا بالمجاز نسبتهما على التفاوت بينهما قوله وذهب الحكماء وابو الحسين
البصري والكرامية الى انها اي الاعيان لا يقال هذا القول مناف لحجر الاتحاد ورد الاحتجاج
اليها على ما اخرجه الصادق الامين فكيف يقول به من صدق به وحاز بين
لا ما يقول لا مما قاله لان ابا الحسين والكرامية ومن تابعهم لم يقولوا بانعدام الاشياء
بل يعنون اولا انها وجوه جامعة الاشياء ولو اولوا الظواهر الواردة في هذا

المعنى ونوبه نصه اريهم كما سيانى فى اخر الكتاب **قوله** فلا معاد ولا مساغ الا الاشاره
اليه فلا يصح الحكم عليه بصحة العود ادلا بد فى الحكم عليه بصحة العود من الاشاره
اليه وهى ممتنع لانتفاء الهويه فلا يصح عوده والا لكان الحكم بصحة عوده صحيحا وهذا
القول لو تم لكن فى اثبات المطلب كما يظهر من تقريره بما ذكره من ان الاشاره العقليه
اما الى هذا او الى ذاك زياده تفصيل وتوضيح ولو فيل امتناع الاشاره لا يصح الحكم عليه
بصحة العود ادلو صح ما كان اشاره العقليه الا لم يكن فى العباره اسلا ل **قوله**
فلزم ان يكون كلما يماثله معادا قيل له ان يلزم ذلك فان موضع الحكم المعدوم
الذى كان موجودا وجميع افراد ذلك اعنى المماثل فى هذا المعنى بصح اعادتها ولا
يلزم من ذلك ان يكون مستانف معادا كما يوهم المسئول **قوله** فلا يصح عوده
والا لكان الحكم بصحة العود صحيحا اعترض عليه بان امتناع العقل من الحكم عليه
بصحة العود لكونه لا هويه له متصورا ليحكم عليها لا يستلزم امتناع العود لجواز
ان يوقع ما هو الفاعل من غير ان يتصوره متصورا ويحكم عليه بشئ من الاحكام
قوله يودى الى القول بان كل مستانف معادا والقول بان المعدوم
حال العدم له هويه بانيه فالاول على تقدير ان يكون الحكم على مماثل الصوره
فلزم ان يكون كلما يماثلها من المستانفات ايضا معادا والثانى على تقدير ان
يكون الحكم على المعدوم نفسه فيلزم ان يكون له هويه بانيه والا لما امكن الاشاره
اليه والحكم عليه **قوله** فان قيل قولكم لا يصح الحكم عليه حكم عليه بهذا الاعتراض
مناقضه على الدليل وهو ان يكون هذا الحكم صحيحا ومعارضه على تقدير او وهو
ان لا يكون هذا الحكم صحيحا **قوله** فان هذا الحكم حكم على الحكم بصحة العود لا على
المعدوم يعنى ان المحكوم عليه فى قولنا لا يصح الحكم على المعدوم انما هو الحكم
دون المحكوم المعدوم بل هو قيد للمحكوم عليه وهذا الجواب مدفوع بان قال
قولكم لا يصح الحكم على المعدوم العود الى ان المعدوم لا يصح الحكم عليه بصحة
العود ولا اقل من انه يستلزم ذلك فيرد ونسوق الكلام الخ **قوله** فلزم امتناع
كل مستانف انما يلزم ذلك اذا اعتبر ان الحكم بامتناع العود فى قوة الحكم
بامتناع الوجود مجددا بان يقال **قوله** واما صحة الحكم بصحة العود باعتبار
ان صورته فى الذهن وصحة العود باعتبار انه نفى محض لا هويه له غير متصور ولا
يمثل العقل لقائل ان يقول نحن لا ندعى ان صحة العود باعتبار انه نفى محض بل
باعتبار ونحن كما انا نحكم على الممكن المعدوم الذى لم يوجد اصلا بانه ممكن
الوجود وصحيح الوجود لا من حيث انه نفى محض بل من حيث هو هو ولا شك
ان كونه نفيا محضا لا ينافى امكان وجوده وصحة ابتدائه فكذا لا ينافى امكان
وجوده وصحته باعادته هذا معنى العود وبناء الغلط اخذ المفروض من حيث

مفروض فكان المفروض مع نفيه فان سوف صحة العود للمعدوم الذى لا هويه له ليس
مما لا يقبله العقل انما الذى لا يقبله هو ان يثبت له تلك الصحة لا حال انتفاء هويته وذلك
مما لا يقول به كما عرفت نعم لو ثبت ان صحة العود صفة تقتضى ان يكون موصوفها ذا هوية
ثابتة فى الخارج تم الكلام لكنه لم يثبت فلا يتم **قوله** فهو حال العدم فى حال العدم مشار اليه ذكلما هو مشار اليه
اليه هويات فهو مع ان ارادوا ثبوته بما هو فلا احاله فيه وان ارادوا ثبوته خارجا
فممنوع **قوله** ولقائل ان يقول على الاول فظاهر لكن فيما مر من اعتراضه على الدليل الاول
وجوابه عنه بانه يرجع بالاخره الى ان الحكم على المعدوم وان كان صحيحا او غلطا
بصورته وحصول صورته فى الذهن الا ان اتصافه بصحة العود مما لا يقبله العقل دون
اتصافه بامتناع العود وما ذكره هاهنا الى عليه لا يدفع ما رجع بالاخره اليه بل هو
ما اوضحناه هناك **قوله** فلما سلم انه يلزم ان لا يكون ذلك المعدوم بعينه وكيف يلزم من
امتناع كونه ذلك المعدوم اذ ذلك بان صور المشخصات من حيث انها مشخصات قد
ترتسم فى الخيال ويحكم العقل على تلك الاشخاص بواسطة ملاحظة اياها بتلك الصور بالحوال
نحن بتلك المشخصات ولا يكون تلك الصور مما يلزم غير تلك الاشخاص فلا يكون تلك
الاحكام متناوله لغيرها **قوله** فان عنيتم بتخلل العدم بين الشئ ونفسه هذا المعنى فلا نم
انه غير معقول فيه واتصافه لا يحوز العوده الخالية بالعوارض الغير المشخصه مع بقاء المشخصه
بحالها ان الحالين فلا يلزم تخلل العدم بين الشئ الواحد من جميع الوجوه وايضا
لو تم الدليل الثانى لا متنع بقاء شخص من الاشخاص زمانا والا لزم تخلل الزمان بين الشئ
ونفسه لوجود ذلك الشخص فى طرفى زمان البقاء نعم لو اريد باعادة المعدوم بعينه
اعادته مع جميع لوازمه وعوارضه المشخصه وغيرها تم الدليل لكن المتنازع فيه اعادته
مع عوارضه المشخصه لا غير **قوله** وعلى الثالث انه لا يلزم من جواز وقوع مثله وقوع
مثله حتى يلزم ان لا يكون فرق بينهما الا يجوز تعدد العلم بجواز عدم الوقوع بل
الجواب بالفصل من انه ان اراد بمثله ما يشاركه فى ماهيته وتشخصه معا كما يظهر من
كلامه حيث قال فان الفارق بينهما لا يكون الماهيه ولا عوارضها المشخصه فوجود المثل
بهذا المعنى ممنوع اذ يلزم منه ان يكون الشخص شخصان الشخص واحد فيكون الشخص الواحد
مشتركا بينهما فلا يكون شخصا لان معنى الشخص الوجود المانع من الشركه مطلقا ولكن
ولو سلم انه ليس ممتنع فلم لا يكون وجود احدهما مانعا من وجود الاخر معه فلا يمكن وجوده
فى وقت الاعاده ويدل على ورود ان المراد وجود مثله بدلا عنه لا مجتمعا معه لكن يحتمل
جواز الاشتراك بعوارض غير مشخصه كما ذكره الشارح **قوله** يلزم جواز وقوع شخص ابتداء
بمثل وقوعهما على تسلسل الدليل لان وقوعهما مختص بحال الاستحاله فيلزم بهما عدم
الفرق بين ما ابتداء فى وقوع كل منهما بدلا عن الاخر كما لزم هناك عدم الفرق بين ابتداء
ومعاد بوجدان على تسلسل الدليل **قوله** وعلى الرابع لم لا يجوز ان يكون الشئ الواحد

بلغ

فان عدم اللزوم لا يقتضى لزوم العدم فيجوز ان يكون ذلك المعدوم

المقسم لا يقيد بغيره الاقسام

بعد نص على المقابلات باعتبارين حاصله انا نختار ان الوجود الثاني هو المقابل بعد من حيث الذات والعوارض المشخصة لكن هناك عوارض غير مشخصة فالمتميز الاول عن الثاني باعتبار بعضها يعني ان الوجود بذلك الوجود انه مبتدأ وباعتبار بعض آخر انه معاد ولو حمل المانع اعادة المعدوم بجميع عوارضه مطلقا لم يتم الدليل ايضا
قوله وعلى الخامس انا لا ندعي جواز اعادة كل معدوم بهذا الجواب مبني على ما ذكره
اولا من ان الدليل الخامس مخصوص بما يساق عود الزمان ويرد عليه بانه مطالب فان
يريد انه لو اعيد المعدوم لاعيد زمانه لانه من مشخصاته والزمان لا يمكن اعادته لما ذكر
في الجواب حـ ان منع ان لا عبرة الا بالعلة والمعلول لجواز المغايرة بوجود ذلك من
العوارض التي لا مدخل لها في التشخص ثم فصل ويمكن توجيه ما يدفع معه هذا الجواب
ايضا وجوابه لو اعيد الزمان بعينه لكان المبتدأ بعينه عين المعاد ضرورة تخلل العدم
بينهما وذلك يلزم لا يجامع فيه التقدم المبتدأ ولا يتصور ذلك الا في الزمان فيكون كل
منهما واقعا في زمان فللزمان زمان ولا يمكن ان يقال بينهما ان التقدم والتأخر بحسب
الذات لا بامر زائد عليها كما في اجزاء الزمان لان التقدم هو واحد في الزمان على نفسه
بحسب الذات غير معقول بخلاف تقدم بعض اجزاء الزمان بالذات على بعض آخر
منها اقول والجواب على هذا التوجيه ان الزمان ليس من المشخصات كيف ولو كان
مشخصا لكان الشخص الواحد في ازمنة متعددة اشخاصا متعددة بل الزمان عند القائلين
باعادة المعدوم ليس الا ان الوجود انما يتصور اعادته في نفسه كما لم يتصور اعادته في
مشخصات غيره وليس مشخصا له قوله ولقائل ان يقول لا نم ان يوصف الماهية
بالعدم بعد الوجود لازمه للماهية من حيث هي هي بما لا وجه له اذ لم يذكر في هذا الكلام
ان هذا الوصف لازم للماهية بعد العدم الطارئ عليها وتوهم منه انه لنسبة لزماها لما
حيث هي قوله ولئن سلم انه لازم لها لكن لا نم ان الماهية الموصوفة بهذا الوصف
ممتنع الوجود الخ هذا كلام على السيد عبد المحسن لكن الظ انه مساو للممتنع فادا الطلب
سقط المنع قوله لا يعود القسم مشتركا بين الاقسام والوجود ليس ما يتناوله
لانه لم يكن مشتركا بينهما فظهر من ذلك ان المقسم اي تقسيم كان لا بد ان يكون شيئا من
القيود المعتبرة في الاقسام ولا عدمها بل يوجد مطلقا فاذا لا يمكن القيود المتقابلة
قوله لان المفهوم من الح لا مجال للعرض ان يقول لم لا يجوز ان يراد ذكر المفهوم
حتى يتم منع الحصر بل اراد به ان الماهية اما موجودة فلا يمكن عليها في زمان وجودها
لاستحالة اجتماعهما واما معدومة فلا يمكن وجودها في زمان عدمها لما ذكر وبهذا الحصر
ندعي لا انا نقول بالاتصاف بهما معا فانا استحالة اجتماع الوجود والعدم لا يقتضي
عدم امكان احدهما في زمان الآخر بدلا عنه بل كل منهما ممكن في زمان الآخر بدلا
عنه نظرا الى الماهية من حيث هي قوله ليندفع به الشبهات الواردة على الامكان

الامر

الوصف م

وتقسيم الموجود الى الواجب آه قف

حوار الشيء في الاعتبارات وتحقيق الكلام فيه

وعلى غيره من الامور الاعتبارية كالحصول والوحدة واللزوم والاتصاف ونظائرها من
المفهومات التي يمكن نوعها على معنى انه اذا فرض وجود فرد منها فرض وجود فرد
آخر فان امثال هذه المفهومات يحكم بها اعتبارية اذ لو كانت موجودة في الخارج
لزم ترتب الموجودات الخارجية المجموعة الوجود الى غير النهاية واذا كانت اعتبارية
كان سلسلتها بحسب اعتبار العقل وينقطع بانقطاع الاعتبار فما ذكره من انحصر ينعكس
به كيف لا يتحقق لا اعتبار ويمكن انقطاع الترتيب بانقطاع الاعتبار وبالجملة ينبغي
به حمله حال الشيء في الاعتباريات قوله فتكون الصورة في العقل للشيء الا انه
يعقل للشيء فظهر ذلك في المحسوسات المرآة فان الناظر فيها يجعلها مرآة لملاحظة الصورة
المرئية بها وح تكون تلك الصورة ملحوظة قصدا يمكنه اجراء الاحكام عليها ويعرف احوالها
وتكون المرآة ايضا ملحوظة لكن على انها آلة لمشاهدة الصورة ولا يمكنه بهذه الملاحظة اجراء
الاحكام على المرآة قطعا ويجعلها مرآة ملحوظة قصدا فينظر فيها ويعرف احوالها في حين ما
يعقلها والفرق بين اخس الحالتين مما لا يخفى على احد في ملكه بصورة الشيء مرآة يشاهد
بها العقل الشيء ويعرف احوالها ولا يمكنه ح يعرف احوال الصورة ما واجعلها
ملحوظة بالذات منظورا فيها قصدا تمكن من اجراء الاحكام عليها ويعرف احوالها
قوله وجدانا عرضا قائما بمحل هو العقل بيان ان صورة الجوهر عرض لكن ههنا شك
وان صورة العرض عرض فلا اشكال فيه وسيرد عليك هناك تحقيق ذكره على ما سيع انشاء الله تعالى
قوله ممكنا وجوده ان اراد به امكان وجوده في الذهن فلا اشكال وان اراد
امكان وجوده في الخارج فانما يصح اذا كانت الصور الذهنية موجودات خارجية
قائمة بالذهن هي مثل واشباح لما هي صور لها ومحالفة لها في الماهية فتأمل قوله
وهكذا الامكان قد يكون آلة للعاقل اذا لوحظ مثلا ان الانسان يمكن وجوده فلا يمكنك
الحكم عليهما بالامكان لكنك جعلته آلة في تعرف حال الانسان في نسبته
الوجود اليه ولم تجعله ملحوظا بذاته معقولا قصدا فلا تمكنك بهذا الاعتبار الحكم في
الامكان ونسبة الوجود اليه فضلا عن الحكم كيف وبذلك النسبة فلا يعتبر العلاج
فالامكان امكانا آخر واذا لوحظ مثلا الامكان مقابل الوجوب والامتناع ولو جعله
معقولا باعتبار نفسه وملحوظا قصدا وبالذات وح امكنك ان تنسب اليه الوجود
وتعتبر له امكانا آخر ويكون الامكان الآخر ح آلة في تعرف حال الامكان الاول
بالقياس الى وجوده ولا يكون معقولا بذاته فان جعل ملحوظا قصدا وطلب امكان
الامكان امكنك ان تعتبر للامكان الآخر امكانا ثانيا وهكذا فيحصل الامكان الثالث
موقوف على تعقل الامكان الاول قصدا ونسبة الوجود اليه ويعقل الثالث
موقوف على تعقل الثاني قصدا ونسبة الوجود اليه ولا شك ان العقل لا يقدر على
ملاحظات هذه الامكانات قصدا فالترتب الى غير النهاية بل لا بد ان ينتهي اعتباره

الى الامكان عن ملحوظية ذاته فينقطع هناك سلسلة الاعتبارات وبني على هذا كون الامكان
طارئا من اللزوم وغيره لشبهة الكل ودفع ما اورد عليها من الشبهات وهذه القاعدة
اعني كون الشيء تارة معقولا بالذات وتارة آلة لتعقل غيره يسلك في مواضع من المباحث
العقلية والمنطقية وقد علمت تفصيلها رسائل قد فصلنا الكلام فيها فارجع اليها قوله
بل كان عرضا في محل هو العقل وممكنا في ذاته اراد به انه بحسب وجوده
الذهني لان العارض كون الامكان اعتباريا وكذا عرضيته بحسبه واذا حمل لزم الشيء
ولا يلزم امتناع وجوده في الخارج فهناك يكون امكانه بحسب وجوده الخارجي
الموصوف وكذا عرضيته انا اعرف قوله وان كان مطابقا كان الشيء في نفسه ممكنا
فيكون الامكان متحققا في الخارج قد عرفت ان معنى الامر اعم من الخارج فلا يلزم
كون الشيء ممكنا في نفسه بمعنى امكانه في الخارج قوله وقد عرفت ان الحكم بالامور
العقلية على الشيء لا يجب ان يكون مطابقا لما في الخارج اما انه لا يجب لما سبق من
ان الامور العدمية قد تحمل على الموجودات الخارجية حملا خارجيا ولا يلزم منه كون
تلك العدمية موجودة في الخارج فان قلت فيما ذكرت جاز ان لا يكون الامكان مما
يتصف به الشيء في الخارج ولا يلزم من ذلك وجوده في الخارج فلما ذا اختار ان ثبوته
للممكن بحسب نفس الامر دون الخارج قلت لان ثبوته لشيء في الخارج وان لم يستلزم
وجوده فيه لكنه يستلزم وجود ذلك الشيء في الخارج ولا شك ان الامكان ثابت
للممكن المعدوم والموجود على السواء فيكون ثبوته له بحسب نفس الامر دون الخارج
قوله لما كان كل من طرفي الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية قد عرفت ان
استواء نسبة طرفي الممكن اليه ليس الا سلب ضرورة التصورات عن الواجب
والممكن والممتنع بل هو مبني على البرهان الدال على امتناع اقتضاء ذات الممكن اولوية
احد طرفيه كما مر لكن اذا تصور الممكن من حيث تساوي طرفيه اليه نظرا الى ذاته وتصور
مفهوم الاحتياج في ترجيح احد الطرفين على الاخر الى مرجح ونسب اليه جزم العقل
بانه محتاج الى ذلك مطلقا من غير استعانة في هذا الحكم بشيء خارج عن طرفيه اعني المحكوم
عليه والمحكوم به وعن النسبة بينهما فهذا حكم ضروري من قبيل الاوليات الا ان تصورات
اطرافه قليلة الحصول في الاذهان اما لكونها كسبية واما لقلة الاسباب المقتضية
لالتفات العقل اليها بخلاف تصورات قولنا الواحد نصف الاثنين فانها بمنزلة
ضرورية كثيرة الحصول في الاذهان فلذلك يوجد بينهما تفاوت فان العقل الى الثاني
اميل ولدفع ما ورد عليه امثل قوله لو احتاج الممكن الى مؤثر لكانت مؤثرية
المؤثر في ذلك الاثر اما ان يكون وصفا ثبوتيا او لا يعني لو احتاج الى مؤثر لامكن
اتصاف ذلك المؤثر بكونه مؤثرا لانه لكونه محتاجا حال المؤثر امتناع
تأثيره فيه فان المؤثر من اسباب احتياجه في وجوده فلا الى مؤثر او وجوده اما

ادنه

حصل له من تأثيره فكن اتصاف المؤثر بالمؤثرية قوله ولزم التسلسل فان قلت يمكن منع
لزومه بجواز الانتهاء الى مؤثرية غير ثبوتية على ما سبق في نظائره قلت لا فائدة فيه
لان المؤثرية تحتاج في القسم الثاني ثم ينبه على قوله والمحمول على المعدوم عدمي ثبت
وعلى قوله فيكون المؤثرية ثابتة بيانه ما قد يستفاد من جواز كون ذلك المحمول ثابتا ومن جواز
كون النقيض غير ثابت في الخارج اصلا قوله بين ان المؤثر اما ان يؤثر حال بقائه لو
احتاج الممكن الى المؤثر لامكن تأثيره فيه لكنه باطل لان المؤثر الخ قوله وان كان حاصلا
فالكلام فيه كالكلام في الاثر وذلك بان يقال ان ذلك الاثر يكون لا محالة صادرا
عنه فاما ان يؤثر فيه حال وجوده او حال عدمه ويساق الكلام الى نهايته ولا يمكن
ترتب الاثار الصادرة عنه الى غير النهاية وهو بطريق الاشارة على كون الاثر موجودا حاصلا
ويتوجه على الاول ان حال الاثر الجميع لا يختلف عن حصول الاثر به اذ لا يتصور الكل
جملة حصول الكسار وليس في حال العدم وحصول الاثر مطلقا فلا [illegible]
قوله بين الجواب حاصلا ان تأثير المؤثر في وجود الممكن ليس شرط وجوده فيلزم
تحصيل الحاصل ولا شرطا عدمه فيلزم الجمع بين النقيضين بل من حيث هو عن مقام شيء فيها فكن
بهذا التأثير اما هو في زمان كونه موجودا لان حصول الاثر يقارن التأثير زمانا وان كان
متأخرا عنه بالذات قوله بين الجواب ان تأثير المؤثر في الماهية وتأثيره فيها هو ان يجعلها
تأثير المؤثر في الماهية ثم معنى جعله اياها ماهية امر خارج عن معقول اصلا اذ لا مغايرة بين
الماهية ونفسها لتتصور هناك توسط جعل بينهما فيكون احدهما مجعولا والاخرى مجعولا اليها
وهذا معنى قول الحكماء ان الماهيات ليست مجعولة بجعل الجاعل على ما نقل من رأيهم
وكذلك تأثير المؤثر في الوجود بمعنى جعله اياه وجودا مستحيل لما ذكرنا واما معنى في الماهية
بمعنى جعلها موجودة متصفة بالوجود فلا اشكال فيه وقد سلف ما يحسم به مادة كون
المعدوم شيئا قوله ومع ذلك الغرض يمنع تأثير المؤثر في هذا الامر المسؤول عن بعد
المحصل برأيه نوع خبط لان اوله اعني قوله واما اذا اوجد السواد سوادا فقد وجب
سواديته بسبب الغرض يدل على ان الوجوب التابع للغرض هو في كون السواد سوادا
وآخره اعني قوله فانه يكون الحاصل الغرض موجودا الخ يدل على انه في كونه موجودا وقد
يمنع استلزام الاول الثاني فان السواد سواد او في نفسه سواء وجد في الخارج او لا والصواب
ان تغير عبارة المتن اعني قوله ويلحقه وجوب لاحق بان المراد يعني الماهية التي اوجدها
المؤثر بان حيثيتها يلحقه وجوب لاحق تابع لتحققه ومع هذا الوجوب اللاحق لا تصور التأثير
فيه فانه يكون ايجادا للموجود واما قوله فيمكن ان توجه المؤثر على سبيل الوجوب
اعني الوجوب السابق وذلك انما هو في توجهه ذلك المؤثر ان المراد من فرض
السواد سوادا وفرضه سوادا في الخارج اي موجودا فيه سلطان اوله وآخره وتوجيه المعنى
الى سوقه قوله فان العقل يحكم حكما ضروريا بان العلة ونعت ترتيب المعلول فصل

احتياج الأثر

مبحث الكلية العدم علة العدم

ربع المعلول عند رفعها ضروري واما ان رفعه معلل برفعها او بأمر طارئ لرفعها فغير معلوم ودعوى الضرورة غير مسموعة بل لا يدعي دليل على ذلك وليس ان العقل كما يحكم بترتب وجود المعلول على وجود العلة باستعمال الفاء كوجد حركة اليد فوجد حركة المفتاح كذلك يحكم بترتب عدمه على عدمها باستعمال الفاء كعدم حركة اليد فعدم حركة المفتاح ~~كذلك يحكم~~ اعني عدم حركة المسندة الى حركتها فكما ان اسناد وجوده الى وجودها بديهي كذلك اسناد عدمه الى عدمها فلو جاز ان يحال عدمه مسند الى امر طارئ لعدمها لجاز ايضا ان يحال وجوده مسند الى امر ملازم لوجودها و هذا لا يذهب اليه مدعي الضرورة فتأمل كاد ومنها بكان حصرها اذ امكان الزمان حادث **قوله** وبعض الحكماء والمتأخرون من المتكلمين الى ان المحكي الباقي مفتقر الى المؤثر بهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من قال علة حاجة الممكن الى المؤثر هي الحدوث وحده او مع الامكان او قال العلة الامكان بشرط الحدوث يلزمه ان يكون الممكن حال بقائه مستغنيا عن المؤثر اذ لا حدوث حال البقاء فلا حاجة وقد الزمه جماعة منهم ومسكوا بحال البقاء حال بقاء البناء وقالوا ان العالم محتاج الى الصانع في ان يخرجه من العدم الى الوجود وبعد ان خرج اليه لم يبق له حاجة اليه حتى لو جاز العدم على الصانع مع بقى ذلك على اكثر العالم العالم ولما كان هذا ابرا سخيفا قال بعضهم ان الاعراض غير باقية بل متجددة دائما اما بقاء الامثال او بتوارد الوجود على ما علم فعنده هي محتاجة الى الصانع احتياجا مستمرا واما الجواهر اعني الاجسام وما تركب منها اعني الجواهر الفردة فيستحيل خلوها عن الاكوان المتجددة المحتاجة الى الصانع فهي ايضا محتاجة اليه دائما واما القائلون بان العلة هي الامكان وحده فذهبوا الى ان الممكن الباقي محتاج الى المؤثر حال بقائه لان علة حاجته الى المؤثر هي الامكان الخ واعترض عليه بان الامكان علة حاجة الممكن في اصل وجوده فلم يلزم من دوام الامكان دوام احتياجه في اصل وجوده الى المؤثر واما احتياجه في صفة وجوده اعني بقاءه واستمراره فلا يلزم من ذلك وجوابه ان اتصاف الممكن بالوجود في زمان حدوثه كما لم يكن مقتضى ذاته لاستواء نسبة ذاته الى طرفي وجوده وعدمه كذلك اتصافه بذلك الوجود الذي وجد اتصافه به في الزمان الثاني ليس مقتضى ذاته لان استواء نسبة الى طرفيه امر لازم له في حد ذاته فكما استحال اقتضاؤه الوجود في الزمان الاول استحال اقتضاؤه اياه في الزمان الثاني فكما ان اتصافه بالوجود في زمان الحدوث مستند الى المؤثر كذلك اتصافه به في الزمان الثاني والاول هو اتصافه باصل الوجود والثاني هو اتصافه ببقاء الوجود فهو في وجوده ابتداء وفي استمراره محتاج الى المؤثر الذي يعطيه الوجود ويديمه له وحاجته اليه في حال بقائه واحد كحاجته اليه في ابتداء وجوده فلو فرض انقطاع فيضان نور الوجود من الصانع تعالى عن العالم في آن لم يبق موجودا و نعلك على نقل ذلك اشار كثير من الاساتذة بمقابلة الشمس فانه كلما حجب عنها زال ضوؤه وما تمسكوا به من حال البناء فهو مهدوم بان الكلام في العلة الموجدة وليس البناء موجدا للبناء في الحقيقة

اى اسناد العدم الى العدم منه

واما هو حركة يده مثلا علة لحركات الالات من الاخشاب والالتيات وتلك الحركات علة لحدوث اوضاع مخصوصة بين تلك الالات وتلك الاوضاع مستندة الى علل ما علته هي غير تلك الحركات المستندة الى حركة البناء فلا تضر انعدامها شيئا منها **قوله** فيرد الجواب ان المؤثر حال البقاء بعد ان ليس هو الوجود الذي كان حاصلا قبل ذلك بل اما تجدد بقاء الوجود الذي كان حاصلا واعترض عليه بانه ان اراد بما ذكره ان الوجود الحاصل في الزمان الاول قد زال بعده والزمان الثاني بوجود اخر اعتباري لا يستند الى الفاعل وان اراد ان الوجود الحاصل للزمان الاول انعدم واوجده الفاعل في الزمان الثاني لزم اعادة المعدوم بعينه وان اراد امرا اخر فلا بد من بيانه والجواب ان المراد بمقارنة ذلك الوجود للزمان الثاني بمعنى دوام اتصاف الممكن به في الزمان الثاني وقد عرفت ان اتصافه به في الزمان الاول ودوام اتصافه به في الزمان الثاني كلاهما مستندان الى الفاعل بمعنى انه جعله متصفا به وادام ذلك الاتصاف لا بمعنى انه اوجد اتصافه به او اوجده ودوام اتصافه فانهما امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج وقد نبهت بمعنى التأثير والايجاد فيما سبق **قوله** لان عدم تأثيره في المطلق اي في الوجود الاول من غير احتياج صحة البقاء معه لا يقتضي عدم تأثيره في المعد اي في الوجود للاول ما جوزا مع صحة البقاء وحاصله انا اذا نظرنا الى اتصافه بالوجود في الزمان الاول لم نتصور تأثيره في الزمان الثاني واذا نظرنا الى دوام اتصافه به في الزمان الثاني وجدنا بقاءه واستمراره فيه كان يمكن بأمر بان يحصله فاما تأثير الامكان تحصيل بقائه واستمراره فلا يرد ما ذكره المعترض من صحة البقاء فاعتبار جعله متصفا لا باعتبار غيره واما الطيسالي فجمع هذا المقصد لكونه غير مقصود فانه كرر اما نسبه للكلام في على الفاعل من العبارات **قوله** ان ولا احد ان الممكن محتاج الى المؤثر الظاهر حال اي ولا احد ان الممكن الباقي محتاج الى المؤثر وذلك لان جواز اسناد العدم الى المؤثر مبني على جواز احتياج الممكن الباقي حال بقائه الى المؤثر لان العدم ليس له حال حدوث اصلا بل حال بقاء فلو امكن الاحتياج حال البقاء امكن احتياج العدم الى المؤثر ولا فلا لا يقال ان مفهوم كونه ممكنا واحتياجه لا يمنع ان يكون واجب الوجود بغيره دائما لان هذا المفهوم وان لم يمنع ما ذكره لكن كون العدم ثابتا ابدا يمنعه على ذلك التقدير واما بيان الظاهر فقال لان ما ذكره يمكن تمسيه بان الامكان لما كان علة تأثير عليه للاحتياج لم يتصور تخلفها عنه فلابد ان يكون الممكن الدائم محتاجا الى غيره انما مختار بأمر العدم وان استاده اليه هو واما قوله لو امكن المؤثر الموجب الخ فقد ان هذا الملزوم انما يظهر مانعه اذا فرض الكلام في الصانع تعالى بانه يقال بجواز استناد الممكن الدائم الى سبحانه لو امكن كونه موجبا والا فلا ولو قيل لو امكن العدم الممكن لكان انسب بما سيأتي من ان كل ممكن حادث **قوله** فالعدم الممكن الى الواجب بالغير جاز ان يستند الى مؤثر موجب فعلى هذا

ولهذا اختار استناد العدم اوفق

اى المحتار هو ان يكون قديما

بعض سرباله الى حركة في صوره الحسية حتى صورها الرطبة ... الاامكانات ... كلاف المرتولة

الموزع ليس بصحيح لان ما ذكره او لا هو ان الشئ المستند الى المؤثر اما يستند اليه

بسبب انه ممكن الخ لا يستلزم الاحوال اسناد العدم الى علة واما ان تلك العلة موجبة فلا الا

انهم اليه اسناع كون ذلك المؤثر مختارا لخ ثم الكلام ويكون توسط الموزع محتملا

قوله والقضايا ما يوجه الى العقل شئ معدوم فسلب اما يلزم ذلك ان لو لم يثبت

فقد استمر الى وجود مستمر وهو ممنوع ودعوى الضرورة فيما حاله جمهور من العقلاء

عن سموعه وربما يوجد ذلك بان ارادة المختار من اجزاء العلة التامة ولا يجب تقدم شئ منها

على وجود المعلول بالزمان بل بالذات وارادة الواحد منا انما يتخلف عنها المراد

لقصور فيها وعدم استكمالها اياه اذ يحتاج فيه الى الارادة الى تكميل الاعضاء والالات

واما الارادة القديمة الكاملة فربما استلزم المراد استلزاما عقليا يمتنع تخلفه عنها

ربما يكون ذلك المراد موجبا ربما ما مستندا الى ارادة قديمة مقدمة عليه بالذات ويكون

احتياجه الى تلك الارادة واما يكون هو اولى بان يوصف بالاحتياج الى المؤثر

المختار بل الحادث اذ لا يحتاج اليه واما بقاؤه وقد فسل كون الممكن قديما امر يحتمل

اذ لو وجد ممكن قديم لكان مستندا الى غيره ولا لكان واجبا لذاته لا ممكنا هف و لا

يمكن استناده الى المختار لما ذكر ولا الى الموجب ايضا لان الايجاد مطلقا لا يتعلق

الا بما هو معدوم حال تعلقه به وقد عرفت جوابه قوله فان كل واحد من حركاتها

مسبوقة بحركة اخرى لا اول لها فكل حركة معينة من حركاتها حادثة مسبوقة بعدمها الحادث

للحركة السابقة عليها لكن مهية الحركة قديمة عندهم مستمرة الوجود بتعاقب الافراد التي لا

بداية لها قوله ولا جسام العنصرية بهيولاها التي هي قديمة عندهم بهيولاها المشخصة وبصورها

الجسمية نوعا وبصورها النوعية جنسا واما المركبات العنصرية للتوالد ايها التي يمكن

وجودها عندهم الا بالتوالد فرعون كونها قديمة نوعا بتعاقب الافراد الى الابداية لها

ولا يمتنع وجودها عندهم بخلاف المتولدة اذ جاز كونها حادثة بحسب النوع ايضا قوله

واما الصفات فرجعها مغايرة للذات جعلها قديمة ومن جعلها غير مغايرة لم يجعلها قدماء

المشهور ان الاشاعرة يقولون بثمانية صفات قديمة لكن قال الامام في المحصل اهل

السنة والجماعة اثبتوا القدماء وهي ذات الله تعالى وصفاته وفي المواقف ان القدم

توصف به ذات الله تعالى اتفاقا وصفاته عند الاشاعرة لكن ناقد المحصل زعم ان اهل

السنة لا يعترفون باثبات القدماء لانها عبارة عن اشياء متغايرة كل واحد منها قديم وهم

لا يقولون بالتغاير الا في الذوات دون الصفات وكانه اشار اراد ان يخرج منها على

تفصيل ذلك التفصيل المخالف لما اشتهر منهم من ان صفاته تعالى ليست عين ذاته ولا غيرها

واثبات القدماء يستلزم التعدد دون التغاير ففيما اصطلاحهم قوله واما الحرنانيون فهم

هم طائفة من المجوس منسوبة الى رجل يسمى حرنان وقد مال ابن زكريا الطبيب الرازي

الى مذهبهم وعمل فيه كتابا وسمه بالقول بالقدماء الخمسة قوله ووجب انه الى

انه ليس في الوجود قديم سوى الله تعالى وادعى ان صفاته تعالى ليست زائدة على

ذاته كما ذهب اليه الحكماء والمعتزلة فلان الحادث بعد ما لم يكن اى الحادث حدوثا

زمانيا مسبوق ذلك الحادث في ذلك القبل وليس قبله ذلك القبل كقبلية

الواحد على الاثنين فان قبلية الواحد عليه يجوز معها اجتماع القبل مع البعد

فان الواحد الموصوف بالقبلية يجتمع مع الاثنين المجامع له ولا يجوز ذلك هنا فان

الحادث معدوم في القبل موجود في البعد فلو اجتمع القبل والبعد لاجتمع وجوده

وعدمه قوله وليس تلك القبلية هي نفس العدم اى ليس الموصوف بتلك القبلية

نفس العدم حتى يقال اى ليس ذلك القبل الحقيقي المعروض بالذات لمفهوم القبلية كما يظهر

مما ذكره فيما بعد وما قال بعد المشاهدات كثيرة في العبارات معروض القبلية اذا كان

معروضا لها بالذات فكانه نفس القبلية ولا شك ان معروضها بالذات يستحيل ان يصير معروضا

للبعدية فلو كان العدم معروضا للقبلية بالذات لم يصر بعد وكذا قوله والعدم يمتنع اتصاف

به ان القبل الحقيقي يمتنع ان يكون بعد قوله هي شئ اخر اى القبلية بمعنى القبل الحقيقي

المتصف في ذاته بالقبلية شئ اخر مغاير لنفس عدم الحادث وذات فاعله قوله

ادعى الحاشية ان يعرض هو كذا بها فان يكون ذلك الشئ الاخر عرضا زائلا بالذات متصلا

بداية قوله متلاحقة ومتعاقبة اى موصوفات لها فانه ثبت ان كل حادث مسبوق

بموجود سواء ويعرض تلك الحركة اولا فان وصفها انما كان لظهور العلم بوجود الحركة

للوجود في نفسه كما لا يخفى قوله موجود القبلية هذا تفصيل للكلام وزيادة تحقيق للمقام

قوله وذلك لان الشئ فان يكون القبلية والبعدية المذكورتين عارضتين للزمان

بالذات ولغيره بواسطته وعدم استناده الى ابهام من الاعراض الاولية للزمان لا

موصفان لغيره الا بواسطته ولهذا ينقطع سلسلة السؤال بالزمان دون غيره قوله

لكن من بيان القبل شئ دل على وجود معروضها بالذات اعني الزمان فتح ذلك

الشئ ... علمه انك ان اردت ان ثبوتها لشئ في العقل يدل على وجود

المعروض في العقل فهو مسلم لكنه لا يكون ... اذ يلزم وجود الزمان في العقل دون

الخارج وان اردت ان ثبوتها في العقل يدل على وجود الزمان في الخارج

فهو ممنوع لانه لم يثبت دليل قوله فيل القبلية ليست بموجودة في الخارج يعني ولا

في الذهن ايضا اذ لو كانت موجودة في احدهما لزم ... والجواب ما يحضرني الاكثر

الاعتبارية قوله ممتنع ان يوجدا معا وذلك لان المتضايفين متكافئان في

الوجود ذهنا وخارجا واذا وجدا معا وجد اتصاف معروضيهما بهما فيلزم اجتماع

اجزاء الزمان قوله لو اتصف عدم الحادث بالقبلية يعني ان اتصاف عدم الحادث

بالقبلية وان كان اتصافا بالعرض لا بالذات يستلزم محالا لا يكون محالا قوله

قيل ان اجزاء الزمان تتصف بالنقض بهذا النحو المذكور في عدم الحادث

قوله

قوله

قوله

والا لعصر الحادث الماهية والمدة والازم ... اسم

عدم ... وجود الشئ ... ما ...

بحولنا ايها

فلو انتفى بذا انتفى احالة الدليل حتى لو انتفى بعدم علم الحادث على وجوده لو لا
لا يجامع المتقدم فيه المتأخر بما ذكرتم كون كل واحد من عدمه ووجوده طاريا لزمان
لا ينتفي بعدم بعض اجزاء الزمان على بعضها بهذا التقدم بما ذكرتم بعينه كون اجزائه طارية
لزمان آخر قوله بل هو لوازم ماهيات وذلك لان كلا فرض جزءا من الاجزاء لا بد
ان يتقدم بعضها على بعض والفرض ان الاجزاء المتقدمة والمتأخرة متعاقبة لا يتصل
بعضها عن بعض فكلما يمكن ان يفرض جزءا منه كان متصلا عن غيره بالفعل فيجمع الا
انه يمكن فرضها كانت حاصلة بالفعل فيكون كل واحد من اجزائه غير قابل للانقسام
ادلو قبل شيء منها انقساما غير حاصل بالفعل لم يكن جميع الانقسامات الممكنة حاصلة
بالفعل فلا يكون اجزاؤه الا امورا غير قابلة للانقسام ولو فرضنا نفي الانات توح
يلزم تركب الحركة والمسافة ايضا من اجزاء غير متجزئة اصلا وهو مع عدم تم قوله
فان قيل عروض القبلية اشارة الى الجواب عن قوله وايضا لو جاز عروض القبلية
والبعدية وقد زيف بهذا الجواب بقوله احب قوله بان يكون كل جزء من اجزاء
الزمان متقدما او متأخرا او فلا يحتاج الى اعتبار زمان آخر معا بل ما حاصله ما ذكره الامام
في شرح للشهادات وعيون الحكماء لما اعتقدوا كون كل جزء من الزمان متقدما او متأخرا
لم ذلك في حصول معنى القبلية والبعدية لان المعنى يكون اليوم متأخرا عن الامس الى
ماله واما المتكلمون فلما انفوا الحوادث اولا لم يمكنهم ان يفسروا قبلية اول الحوادث
الى شيء حتى يقولوا المعنى بحدوث هذا الحادث انه ما كان حاصلا عند حصول ذلك
الشيء فظهر الفرق بين عروض القبلية والبعدية المذكورين لاجزاء الزمان وبين
عروضهما لغيرها فلا يلزم من عدم الاحتياج فيها الى زمان مغاير عدم الاحتياج في عروضها
الى زمان فكانهم قالوا المتكلمين لما اعتقدوا مسبوقية كل جزء من الزمان بآخر
كما في ذلك في عروض القبلية والبعدية من غير زمان مغاير واسم [illegible] للحوادث
اول فلا يكون قبله حادث اصلا فلا يمكنهم ان يقروا زمان ليصح الاتصاف بالقبلية
والبعدية فيكون هذا الكلام الزاما عرفانيا لما ذهب اليه الحكماء ان الحوادث
لا اول لها مع انه يمكن دفعه بان يقال الزمان موجود مع عدم ذلك الحادث فيقال انه
كان حاصلا عند حصوله فلا فرق قوله وح يعود السؤال لان الزمان الذي حصل فيه
الامس متقدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل فيه اليوم فيعتبر زمان ثالث وهكذا
قوله فالقول بمعية الزمان للحركة يعني ان قولكم الزمان مع الحركة معنى وقوع الحركة
في زمان او ادعاء ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد والجمع على ان
قوله وان لم يكن معناه انه لم يوجد بعده بعد قوله وان سلم ان معناه انه لم يوجد بعد
ليس بشيء لان نفي عدم الشيء بعد تسليم وجوده فالاولى الترتيب الذي
اورده الامام وهو انا لا نسلم ان معنى قولنا اليوم متأخر عن الامس ما ذكرتم والا لكان

اليوم

اليوم متأخرا عن الغد لانه لم يوجد بعد بل معناه ان اليوم لم يوجد حين كان امس ولذلك
متميزة بزمان حتى يكون للزمان زمان سلمنا ان معناه ما ذكرتم لكن المعية اعادها قوله
والجواب ان هوية الزمان هي اتصال التقدم والتجدد بهذا جواب عن قوله فيلزم لا يجوز
عروض الشيء لبعض اجزاء الزمان وتلخيصه ان هوية الزمان متصلة في حد ذاتها لا جزء لها
بالفعل بل بالفرض فاذا فرض العقل لها اجزاء فليس تقدم بعضها على بعض وتأخر بعضها عن
بعض بحسب وجودهما في الخارج ما بين ما اجزائها ليلحقها الاعراض بحالها بل هو عارض
لتلك الاجزاء في العقل فاذا تصورنا هوية الزمان كما هي وذلك في تصور تقدم بعض اجزائه على
بعض بل في الجملة بان بعضها متقدم على بعض بخلاف تصور اجزاء الحركة فلا بد ان يتحرك في
تصور تقدم بعضها على بعض ~~بخلاف تصور اجزاء الحركة~~ بل انما يتصور ذلك بعد وقوع
بعضها في زمان متقدم وبعضها في زمان متأخر ويدل على ذلك توقف السؤال عند
الوصول الى اجزاء الزمان كما نبهناك عليه فيقرب ما ندفع بذلك ما ذكره ذلك القائل من ان
كل الاجزاء ان تساوت في الماهية استحال تخصيص بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر لان الافراد
المتساوية في الماهية تساويها في اللوازم لان هذا انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء حاصلة
في الخارج ويكون بعضها [illegible] متصفا بالتقدم وبعضها بالتأخر واما الامر المتصل في حد
ذاته الذي هو الزمان اذا عرض له الانفصال الفرضي فانه يلزم كون بعض اجزائه المفروضة
بل بعض اجزائه في العقل لو اداها المتقدمة المفروضة في هيئة بين عدم الاستمرار وحال
التجدد والانقضاء قوله بل تصور عدم الاستمرار الذي هو حقيقة الزمان بما هي هو الحركة
وامثالها الى ان تصور حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزاؤه المفروضة متصفة بالتقدم
والتأخر بحسب تصورها وان عرض من الجهات ليست كذلك وح يظهر الفرق بين ما
يلحقه التقدم والتأخر لذاته وبين المحل بحسب غيره فيندفع به قوله وايضا لو جاز
عروض القبلية الخ وما قيل ذلك ان الحركة كمية من جهة المسافة فاذا قسمت بطيئا الى
اجزاء متقدمة ومتأخرة بحسب الوضع لكنها مجتمعة في الوجود وبحسب تقسم الحركة اليها
لان الواقع منها في الجزء المتقدم من المسافة غير الواقع منها في الجزء المتأخر منها والحركة
كمية اخرى لا من جهة التقدم والتأخر اللذين يجتمعان لعين جهة المسافة بل من جهة التقدم
والتأخر اللذين لا يجتمعان فان اجزاء الحركة المفروضة فيها يمتنع اجتماعها واستمرارها بل
يجب تقضي بعضها وتجددها انما على الاتصال بهذا التقدم والتجدد وعدم الاستمرار
على الاتصال هو هوية الزمان العارضة للحركة ولا شك انه اذا فرض للتقدم وعدم
الاستمرار اجزاء لم يحتج العقل في الحكم بتقدم بعضها على بعض الى امر خارج عنها بخلاف
ما لو وجد وراء مفهوم التقدم وعدم الاستمرار اذ لا بد هناك من تصور امر خارج ما هو
مغاير للتقدم والتجدد هو متقدم ومتجدد بواسطة التقدم والتجدد واما نفس التقدم
والتجدد فهو متقدم ومتجدد بذاتها لا بامر آخر قوله واما الجواب عن

قوله والقول بجعل الزمان للحركة واعلم ان الحركة بمعنى قطع المسافة والزمان الذي هو مقدارها امران لا وجود لهما الا في الخيال ضرورة ان الامتداد الذي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود لم يكن موجودا في الخارج والا لاجتمع اجزاؤه فيه لان وجود الكل في الخارج مع امتناع اجتماع اجزائه فيه مما لا يعقل وانما يحصل الوصول الى المنتهى لا وجود للحركة الممتدة من مبدأ المسافة الى منتهاها وحال الوصول فلا تعقل بالكلية فلا وجود لها في الخارج اصلا فكذا مقدارها لكنهما امتدادان في الخيال يرتسم العقل بانه اذا وصل الى احدهما قطعا اسم الى حدين مع اجتماعهما في الخارج بمعنى انهما لو وجدا فيه لم يكونا متعاقبين كان احدهما سابقا والآخر متأخرا ولا شك ان هذين الامتدادين الموصوفين بما ذكر لم يرتسما في الخيال من العدم بل لا يحصل شيء منهما فيه الا اذا كان في الخارج امر مستمر غير منقسم يحصل بسبب استمراره وعدم استقراره هذا الامتداد في الخيال وكذلك الامر اما في الحركة فهو الحركة بمعنى التوسط بين المبدأ والمنتهى فانها امر واحد بالشخص غير منقسم مستمر الى الحدود المفروضة في المسافة فيفعل بسيلانه الحركة بمعنى القطع كما سيأتي تحقيقه انشاء الله تعالى واما في الزمان فهو ايضا شيء موجود غير منقسم متعلق بالحركة بمعنى التوسط يرتسم بسيلانه الامتداد الذي هو الحركة بمعنى القطع والزمان وان لم يوجدا في الخارج دل ان ثمة امرين موجودين فيه فلذلك صار مأخذهما ما صدر من العلم الطبيعي فلا ما الممحض لم يدعي الانكار من وجود الحركة والزمان واما ان الزمان مع خفاء هيئته ساطع الانية لان جميع العقلاء يحكمون بوجوده ويقسمونه الى الساعات والايام والليالي والشهور والاعوام فلذلك يكون ذلك الامتداد الخيالي اشهر عند الافهام ويرى له لو اطلقت ارتسامه من امر موجود مستمر سيال فيزيله ذلك الوجود السيال حتى كان الوجود عنده في بادي الرأي كالحركة بمعنى القطع فانها اشهر حتى عند من بادي الرأي من الوجود الذي علم وجودها ضرورة لكن اذا دقق النظر فيها تبين انها ليست بموجودة وان الموجود هو الحركة بمعنى التوسط قوله فلان كل حادث قبل كان قابل وجوده ممكن الوجود فلا يلزم الانقلاب هذا مبني على ان الاستدلال بها بالامكان الذاتي كما هو الظاهر كلام الرئيس فلا يتجه ح منع لزوم الانقلاب واما الاستدلال بالامكان الاستعدادي فيتجه الطلب كما هو المشهور كلام هو على طريقة اخرى هي اقوى كما اورده المصنف فيما بعد قوله وليس ذلك الامكان هو قدرة القادر عليه لانه ابتنت واتصافه بكونه ممكنا اولى في نفسه اي لا بالقياس الى القادر عليه وكونه مقدورا عليه او له بالقياس اليه متغايران قطعا وهذه المقدمة القائلة بان الامكان ليس نفس القدرة مع المسألة بالسور المذكورة في الشرح ذكرها لان القدرة لما كانت متقدمة على وجود الحادث كما ان الامكان متقدم عليه فربما توهم انه القدرة فذكرت تلك المقدمة دفعا لهذا الوهم قوله بل هو امر اضافي فيقبل انهم برهنوا بان الامكان ههنا

[الاستعداد الذي هو الزمان كما ان التوسط يرتسم بسيلانها في الخيال امتدادانه]

الاستعدادي

الاستعدادي وليس امرا اضافيا فيه وان كان بعرض الاضافة فلا يلزم كونه عرضا بل حاله لا يكون جوهرا موصوفا بالاضافة كالاب وقد عرفت انه قائم بما يلزم منه ثم ما قبل من انه لا يلزم من كونه امرا اضافيا كونه عرضا انما يلزم ذلك ان لو كان موجودا في الخارج وهو ممنوع لان الامكان الذاتي امر اعتباري كما مر فلا يستدعي محلا موجودا وبالجملة يبتني على ذلك فما يعقل فليس شيئا كما سيجيء في الشرح قوله ووكل الامكان في الموضوع بالنسبة الى وجوده ذلك الحادث فيه بمعنى ان المحل حادث امكانا استعداديا على وجوده وان ذلك الامكان حال في محل موجود فذلك الامكان اذا نسب الى الحادث فهو امكان وجوده واذا نسب الى ذلك المحل يسمى قوة بالنسبة الى وجود ذلك الحادث لا يقال هذا الكلام يدل على ان الاستدلال بالامكان الاستعدادي فانه المشهور بالقوة والاستعداد لانا نقول المراد بالقوة هي الامكان المعتبر بالعموم ولا اختصاص لذلك بالاستعدادي قوله لان الموضوع هو الجسم وهو لا يتكون على المادة فيكون انحصار الموضوع في الجسم ممنوعا فان علوم العقول في النفوس بل كمالاتها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولا يمكن الاكتفاء بمطلق الموضوع المتناول للجسم وغيره اذ يبطل ح ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة قوله واعلم ان الامكان بهذا فصل اوردها الشيخ في الشفاء وحاصله ان الامكان الاولي انما هو بالقياس الى الوجود والوجود على ضربين وجود بالذات ووجود بالعرض والاول هو كون الشيء في نفسه والثاني هو كون الشيء شيئا آخر فالوجود الاول محمول في والثاني رابطي قوله اما ان يكون الشيء بالقياس الى وجود شيء آخر له بمعنى صيرورة ذات الشيء الاول وحصوله كالماء في الجسم اذا صار ابيض كان باعتبار حصوله منفردا في نفسه وكما ان في كل الجسم يوجد ابيض وفي كل الجسم يوجد الساخن بالماء واحد لذلك امكان ان يوجد للجسم ابيض وامكان وجود الساخن للجسم منحدرا في الماء قوله او بالقياس الى الصيرورة موجودا او بمعنى تحلل الجسم بالصورة مائية جسم الماء فيكون بالجسم الهواء لكن الامكان منسوب بحسبها الى الهيولى الهواء لا الى الجسم فيكون الهيولى مع الصورة الهوائية جسما ومع الصورة المائية جسما اخرى وان كانت هي بعينها باقية فيهما قوله والمادة يمكن ان يصير موجودة بالفعل اي يمكن ان يوجد لها الصورة فيكون الامكان بالقياس الى وجود الصورة للمادة وهو وجود المادة بالعرض لا وجودها في نفسها قوله ويجمع هذه الامكانات اي التي بالقياس الى الوجود بالعرض سواء كان مغيرا للذات او للصفة وسواء كان امكانا للجسم او للمادة يحتاج الى موضوع موجود معها اذ لا بد ان يوجد الشيء حتى يمكن ان يكون شيئا آخر فالجسم ما لم يوجد في نفسه امتنع ان يوجد

اخص وجه نظرا لان امكان وجود الجسم كاف في امكان كونه اخص ولا اسبق له في امكان
كونه اخص في زمان كونه معدوما اما المستحيل امكان كونه اخص بشرط كونه معدوما
قوله ولا شك ان هذه الامكانات ايضا محتاجة الى موضوع يكون حاملا لامكان وجود
ذلك الشيء وذلك لان الممكن بهذه الامكانات اذا كان حادثا كان قبل وجوده ممكنا
ان يوجد لكنه لا يوجد الا في غيره او مع غيره فالممكن قبل حدوثه ان يوجد الممكن قبل وجوده
ان يوجد فاما بغيره او مع غيره ولا يتصور امكان وجوده فاما بغيره او مع غيره الا
اذا وجد ذلك الغير فانه لو كان معدوما لاستحال قيامه به او معه فذلك الغير الموجود مع
امكان وجوده يكون حاملا لذلك الامكان وموجودا على النظر الثاني لان امكان وجود
ذلك الغير كان كما ذكر ولا حاجة الى وجوده قوله فثبت ان امكان الحادث قبل وجوده
متعلق بمادة اي فثبت ان امكان وجود الحادث سواء كان امكان وجوده بالعرض
بعد امكان وجود شيء لشيء او امكان وجوده بالذات وهو امكان وجود شيء في شيء
او مع غيره متعلق بمادة محل فيها والتفصيل فيها ان الامور الحادثة اما اعراض او
صور او مركبات او نفوس فامكان الاعراض والصور امكان وجودها في جسم او مادة
وامكان المركبات هو امكان وجود صورها في موادها وامكان النفوس امكان وجودها
متعلقة بما يصلح ان يكون آلة لها في استعمالها فلا بد ان تجتمع هذه الامكانات متعلقة بالمادة
حالة فيها ولا يخفى عليك انك اذا اعتبرت في امكان وجود الشيء بنفسه امكان وجوده
في غيره فاما بغيره او مع غيره فلا يندرج فيه الامكان بالقياس الى وجود الشيء بالعرض
فلا حاجة الى ذكره في بيان فان قيل الامكانات التي قبل وجود الحوادث محلها الامر
فالمعدوم فان امكان وجود النفس الناطقة مثلا بالنسبة الى الهيولى الاولى في غاية البعد
وبالنسبة الى العناصر بعده والى مادة الحادث فيه اقل وبالنسبة الى مادة النبات
فدونها وهكذا الى ان الغرب في مادة النطفة ثم العلقة ثم المضغة ثم اللحم فلو كانت تلك
الامكانات دائمة لما اختلفت قربا وبعدا اجيب بان امكان وجود شيء في شيء
او معه له اعتباران احدهما من حيث تعلقه بالشيء الخارجي وبهذا الاعتبار اذا قارن
العدم يسمى قوة ويختلف قربا وبعدا بحسب اختلاف استعدادات متعاقبة على ذلك
الموضوع اعني الشيء الخارجي فالامكان الذاتي المتعلق به يختلف قربه وبعده بحسب تعلقه به
تبعا لاختلاف مراتب استعداداته وثانيهما من حيث وجوده في نفسه وهو بهذا الاعتبار
لازم لماهية الممكن بالنسبة الى وجودها لا يتصور فيه اختلاف اصلا كالوجوب والامتناع ولا شك
ان امتناع اختلاف امكان الممكن بالنظر الى ذاته لا ينافي جواز اختلافه بالنظر الى وجود
موضوعه قوله او تعلق متعلق بشيء خارجي وذلك لان الكلام في امكان وجود
شيء في آخر او مع آخر فهو متعلق بذلك الآخر وهو المراد بالشيء الخارجي ويحتمل النظر
ما قيل من ان امكان وجود الآخر كاف فيها قوله قبل امكان الحادث يعني ان

الحادث

دليل حاجة وجود الحادث الى المادة

الحادث ليس له قبل حدوثه امكان والا لكان اما قائما بالحادث او بغيره وكلاهما ممتنع
ولا يجوز ايضا ان يكون امكانه امرا قائما بنفسه لما مر فالامكان له قبل حدوثه فلا يتم ذلك الدليل
لظهور بطلان احدى مقدماته قوله فلم لا يجوز ان يكون محل امكان الحادث الفاعل
قبل الوجود مع انه ليس بان محل الحادث يوهم ان الحادث مجاز حامل امكانه بخلاف الفاعل
فانه لا يتوهم انه الحادث حتى يصح قيام امكانه به وهذا الفرق على تقدير صحته انما يأتي في
الحادث الذي يوجد فاما بغيره دون الذي يوجد مع غيره قوله والحاصل ان الامكان
الذي يستدل به على احتياج الحادث الى المادة هو الامكان الاستعدادي لا الامكان
الذاتي الكسد لا لحل ذلك فالامكان الاستعدادي هو المشهور في كلامهم كما اشار اليه
وطريقه ان الحادث لا يجوز ان يكون علته التامة مجتمع اجزائها قديمة اي حاصلة ازلا والا
لكان الحادث ايضا قديما لامتناع تخلف المعلول عن علته التامة بل لا بد ان يكون شيء
منها حادثا وذلك الحادث ايضا لا يجوز ان يكون علته التامة قديمة لما ذكر بل لا بد
هناك ايضا من حادث وهكذا فحدوث الحادث المعين موقوف على حوادث متسلسلة
الى غير النهاية غير مجتمعة ... وبحسب حدوث تلك الحوادث للسلسلة
من العلة الموجدة من ذلك الحادث المعلول لما فيه حتى اذا انتهت السلسلة اليه
فاض عليه وجوده من المبدأ القديم فلا بد لتلك الحوادث من محل موجود
في الخارج لانها امور مرتبة للعلة الفاعلة الى معنى لها ولا يتصور قربه من الوجود على رأي
محله غير شاهد حال كونه معدوما الا اذا كان هناك او يتعلق وجوده به اما بان
يوجد فيه او معه وتلك الامور على حالها غير شاهدة ثم لوجوده وهي المسماة بالاستعدادات
ولولا ذلك لكان الامر الذي لم يتعلق بوجود ذلك الحادث لم يتصور كون تلك السلسلة مؤدية
الى هذا الحادث المخصوص دون غيره فوجود كل حادث موقوف على محل متعاقب
عليه استعدادات غير متناهية وذلك المحل هي المادة وتلك الاستعدادات المتعاقبة عليه
مستندة الى اوضاع فلكية وحركات سرمدية فالحاصل ان المبدأ الفياض غير متناه في
فاعليته لكن المادة غير متناهية في كونها منفعلة فالمبدأ الفياض القديم بواسطة تلك
الحركة المستمرة التي يلزمها اوضاع متجددة غير متناهية توجد في المادة استعدادات
غير متناهية يفيض عليها حوادث مناسبة لتلك الاستعدادات وما اعترض به من انه
لم لا يجوز التخصيص بحادث دون آخر بسبب خصوصيات تلك الحوادث الملاحظة الى
حدوثه من جوده ذلك السلسلة فلا يكون حاجة الى محل مدفوع بانه لو كان ... المعدوم
الى الوجود لا يتصور الا بالمحل لانه بالخصوصية له فان المحل هو الذي يقرب من وجود
ذلك الحادث فيها تلك المراتب فان قيل لم لا يقوم الوجوب بالفاعل يجاب بذلك
الفرق الذي اورده المعترض فليتأمل قوله الامكان الذي يستدل به على المادة هو الذي
يكون سابقا على وجوده يدل على ذلك انهم يجوزون ذلك الامكان بعين القوة بان كون
الشيء مقدورا لعلته متعلق بذلك الامكان والعلة معا ان لمحل لها قوله وموضوع جواهر

ان المصنف كلامه هذا على ما سبق من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة **قوله**
ولقائل ان يقول ان اردتم بكون الحادث مسبوقا بالزمان هذا المعنى بالنسبة وندعوه علمه
فالمنهم في حصة الزمان ووجوده وقوله واما على تقدير كون الفاعل مختارا فالكلام حتى
اداخر من الفاعل المختار حتى لاحد لوقوعه على الاخر فلا يمتنع وداع الى ما اذا
لم يوجد لكن فلا فرق بين الموجب بالطبيعة فلا شعور وبين الفاعل بارادة واختيار اذا
كان ما قدمنا في ان حدوث الحادث مهما يحتاج الى سلسلة الحوادث المتعاقبة على طريق
طريقة الاستدلال **قوله** شرع في الفصل الثاني الذي هو في الماهية فقدم مباحث الوجود
والعدم وما يتعلق بهما من الكيفيات اعني الوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدوث
على مباحث موضوعها اعني الماهية لان البحث عنها من حيث انها قابلة للوجود واحدهما
وهي بهذا الاعتبار متاخرة عنهما نوع تاخر **قوله** يطلق على ما به الشيء هو هو الحاصل
في القوة العاقلة فلا يكون الا كليا موجودا في الذهن ومن ثمة قيل لفظ الماهية يدل على
مفهوم الكلية التزاما **قوله** يطلقان غالبا على الماهية مع اعتبار الوجود اي الخارجي ما يه
المشاهد عند الاطلاق فلا يقال ذات العنقاء وحقيقتها بل ماهيتها هذا بحسب
الاغلب وقد يستعمل هذه الالفاظ الثلثة بلا اعتبار فرق بينها **قوله** والكلي اي الماهية
والذات والحقيقة من المعقولات الثانية يعني ان مفهومات هذه الالفاظ معقولات ثانية
تعرض في العقل لما صدقت هي عليها من المعقولات الاولى وليست ما يحاذيه في
الوجود حتى لم يوجد في الخارج ما يطابقها فان كون الانسان مثلا ماهية اي مقولا في
جواب ما هو او حقيقة لا يعقل الا في الدرجة الثانية عارضا له في الذهن **قوله** ان لكل
شيء فرض كليا او جزئيا جسما كان او غيره ماهية هي الجسم الجزئي شخص هويته وقد يستعمل الهوية بمعنى
الوجود ايضا والجسم الكلي معنى مفهوم الجسم اما ان يقاس الى امور داخلة فيها
او امور خارجة عنها والخارجة اما عارضة لها واما ما مقومة لها فهذه اقسام ثلثة القسم
الاخر الاول اي ثبت ان تلك الامور المقابلة للماهية يسلب عنها على معنى انها ليست عين الماهية
ولا جزئها ولا عارضة لها واما القسم الثاني اعني قياسها الى امور عارضة لها فحاصله
ان الماهية ليست شيئا من تلك العوارض بمعنى ان شيئا منها ليس عين الماهية ولا داخلا
فيها لا بمعنى انها ليست متصفة بشيء منها فانها تستحيل خلوها عن المتقابلات بل لا بد
ان تتصف بواحد من المتقابلات واما القسم الثالث اعني قياسها الى امور داخلة فيها فكما انها
في احد السلبين فقط فيقال ان الماهية ليست شيئا من تلك الامور الداخلة فيها على معنى
ان شيئا منها ليس عينها لا داخل في الماهية لا يكون عينها من حيث هو داخل فيها وان كان عينها
بحسب الخارج في بعض الماهيات وذلك يكون باعتبار آخر على ما حقق في الاجزاء المحمولة
وبالجملة اذا لوحظت ماهية في نفسها ولم يلاحظ معها شيء زائد عليها لم يكن الملحوظ بها الا الماهية
وما هو داخل فيها اجمالا او تفصيلا ولم يمكن للعقل بمجرد هذه الملاحظة ان يحكم باتصاف



الماهية بشيء من عوارضها بل يحتاج في ذلك الى ان يلاحظ امرا آخر لم يكن ملحوظا في تلك الحالة
لا معقولا ولا محمولا فظهر ان تلك الامور ليست للماهية في حد ذاتها فلا يتصف نفس الماهية ولا تحمل
داخلة فيها والا لما احتيج الى ملاحظة اخرى وايضا لو كان شيء منها عينها او داخلا فيها لما امكن
اتصافها بما يقابله كما مر **قوله** واما كونها ماهية فظاهر انها لم يرد بذلك مفهوم الماهية فانه امر
زائد عليها يعرض لها في العقل كما مر بل اراد ما صدق عليه هذا المفهوم كما يدل عليه التمثيل
قوله يكون مثلا الانسان مع الكثرة يعني انه لا يصدق على شيء واحد من حيث واحد
انه انسان واحد وانه انسان كثير وكذا المراد بقوله يكون مثلا الانسان مع العموم ان الانسان
الخاص والانسان العام لا يصدقان على ذات واحد من حيث واحد **قوله** فان الانسان
من حيث هو ليس الا الانسان اي اذا وجه النظر الى الماهية الانسانية ولم يلاحظ معها ما لا
يندرج في هذا النظر لم يكن هناك الا تلك الماهية وما هو داخل فيها **قوله** فان سئلنا بطرفي
النقيض اما مال بطرفي النقيض او بما يستلزم الجواب قطعا بان احد طرفي الترديد
وهو السلب ولما ادا سئل بالترديد بين الايجاب المحصل والمعدول كان يقال
الانسان الف او لا الف فلا يكفي به جواب وان احب بجاب يسلب طرفي الترديد
معا فيقال ليس الانسان من حيث هو بالالف ولا باللاالف **قوله** الماهية قد توجد
مأخوذة من حيث هي مجردة عنها جميع ما عداها بحيث لو انضم اليها شيء لكان زائدا
عليها تسمى المجردة والماهية بشرط لا اعلم ان مولهم الماهية بشرط لا شيء يستعمل على معنيين
احدهما ان تعتبر تجرد الماهية عن جميع ما عداها من الامور الزائدة عليها سواء كانت
عارضة لها او لازمة لها والماهية بشرط لا بهذا المعنى مما يستحيل وجودها في الخارج اذ لو
وجدت فيه لكانت معروضة للتشخص والوجود الخارجي فهما من الامور الزائدة عليها
اللاحقة بها فلا يكون مجردة عنها واما وجودها في الذهن فسيأتي بيان حاله وهذا
للمعنى هو يستعمل في مباحث الماهية المخلوطة والمطلوبة مباحث الماهية والمعنى الثاني
ما اراد بقولهم الماهية بشرط لا اخرى ومادة وهو ان تعتبر انضمام شيء آخر اليها الا من حيث
داخل فيها فيحصل اما ماهية من حيث انه امر زائد عليها وقد حصل منهما مجموع لا تصدق على
هذا الاعتبار فيقال مثلا الحيوان بشرط لا جزء الماهية الانسان ومادة لها ويكفي لك
حينئذ ماهية الاجزاء المحمولة ان شاء الله تعالى في هذا المعنى الثاني لا ينافي الوجود الخارجي
فالمعاني مختلفان قطعا وكيف لا والمجرد المستلزم لاستحالة الوجود الخارجي ينافي انضمام
شيء آخر الى الماهية والجزء يستلزم ذلك الانضمام قطعا واذا عرفت هذا فكيف ان قوله
مأخوذة عنها جميع ما عداها قد قدم به المعنى الاول وان قوله والماهية بهذا الاعتبار لا توجد
في الخارج اراد به انها باعتبار تجردها عن جميع ما عداها عنها مطلقا لا توجد فيه واما قوله
بحيث لو انضم اليها شيء فقد اخذ هو معرفة المعنى الثاني دون الاول على العبارة بتمامها
فلا يقال لا يقال المعرفة المعنى الثاني هو الانضمام وحده والمذكور هنا الانضمام وما

لانا نقول لا فائدة لتعيين الانضمام وما يترتب عليه من انه يحصل هناك مجموع لا الصادق
وبين ادراجه في المعنى الاول قوله اللهم الا ان يعني بالمجرد المجرد بحسب اللواحق الخارجية
فقط وح يكون وجوده في الذهن بما لا شك فيه فان الماهية يجوز ان توجد في الذهن
مجردة عن العوارض الخارجية بأسرها واما وجودها فيه مجردة عن جميع العوارض الخارجية
والذهنية مطلقا فقد حكم الشيخ باستحالته لان الوجود الذهني من العوارض مطلقا ولا تتصور
موصوفة بوجود في الذهن ولذلك اشار الى ما قلنا في المتن بقوله اللهم الا ان يعني
الى وقد نوقش في هذا الحكم بان للاشياء من الخاصة كما قرر تصور كل شيء حتى عدم نفسه
فلم لا يجوز ان تتصور الماهية مجردة عن العوارض الذهنية وان كانت معها عرضا لها في نفس الامر
ولذلك امكن للعقل الحكم على الماهية المجردة عن العوارض مطلقا باستحالة وجودها في الخارج
اذ لا يتصور حكم على شيء من غير ان يتصور ويحصل في الذهن وهذا قريب مما قالوه من ان
المعدوم مطلقا اي ذهنا وخارجا قد يعرض له الوجود الذهني فيكون قسيما للموجود المطلق
باعتبار وجوده في الذهن وقسما له باعتبار انه مفهوم موصول بها اصالة الماهية بشرط لا
قد يعرض لها وجود ذهني من حيث ذاتها وهو كونها مجردة عن العوارض كلها وما له
للمخلوط بها ومن حيث وجودها في الذهن قسم من المخلوط ومحكوم عليها بكونها الحال في
المجهول المطلق فانه باعتبار حصوله في الذهن يصير بهذا الوصف العارض له قسما من المعلوم ومن
ما ومن حيث اتصافه بهذا الوصف فرضا قسيم له قوله وقد توجد الماهية من حيث هي هي
من غير التفات الى ان تقارنها شيء اولا بل يلتفت الى مفهومها من حيث هي هي وتسمى
الماهية لا بشرط شيء وقد توهم بعض الناس تجويز كون الشيء قسيما لنفسه كما ان الصحيح حملوا
الماهية بشرط على الماهية المجردة اعني الماهية بشرط لا شيء والى الماهية المخلوطة اعني الماهية بشرط شيء
والى الماهية من حيث هي هي اعني الماهية لا بشرط شيء ولا شك ان الماهية من حيث هي هي
نفس الماهية التي جعلت موردا للقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة فقد جعلوا الشيء قسيما الى نفسه
والى غيره وهذا التوهم باطل قطعا لان قسم الشيء لا بد ان يكون مغايرا له في الجملة ولا
مغايرة بين الشيء وبين اقسامه بل لا بد ان يكون اخص منه اما مطلقا او من وجه فاما ما يلزم
المقسم اذا كونه اخص مطلقا والقول بان الحيوان مثلا ينقسم الى الابيض والاسود
مع ان كل واحد منهما اعم من الحيوان من وجه كلام ظاهري لان حاصل التقسيم هو تقسيم الى المركب
مما وقع فيها الحيوان من الحيوان الابيض والحيوان الاسود لا الابيض والاسود المطلقان
فكأنه قيل الحيوان اما حيوان ابيض واما حيوان اسود وكل واحد من هذين القسمين اخص من
الحيوان مطلقا واعلم ان خصوص القسم انما كان بحسب الصدق فلا كلام فيه وان كان بحسب
المفهوم فيشكل بالقسم للانسان بالقسم الاعتبار الى الانسان الكاتب مالا وكانوا الانسان
الضاحك مالا امكان فيه نوع حزازة اذ فيه ما قد حمل الشيء قسيما لنفسه نظرا الى اتحاد القسم
ومورد القسمة هناك ذاتا وذلك التمسك بظاهره فان الوهم لما سدوا ان مفهوم كل شيء

معان لحج ماعرض لها من الاعتبارات لانه كان او يكون عارضه اشارة الى ان للماهية الكلية
الى تلك الاعتبارات بلها احوال احدها ان تعتبر مجردة عن تلك الاعتبارات باسرها
وثانيها ان تعتبر بشيء منها وثالثها ان لا يلتفت الى شيء من التجرد والتعين بل يلتفت
كلامهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فان قلت عدم الالتفات الى التجرد والتعين
او زائدا على الماهية وقد اعترضها مجازا ان تحمل الماهية المعروضة بهذا الاعتبار الزائد فيماهيتها
ملبسة بهذا الاعتبار الزائد اعتبارا اعرضه العارض بالمفهوم دون ما هو للمقسم اعني صدق على
مفهوم الماهية كالانسان مثلا ونحن نحن ان تؤخذ الماهية من حيث هي هي فهي كذلك الماهية
المطلقة ونؤخذ كذلك الانسان من حيث هو انسان فالى غير ذلك من العبارات فان
الاطلاق فيما توهم العقل لا صدق بالاطلاق وعدم التعين والقرينة قوله
لانه جزء من الشخص الموجود في الخارج فان الحيوان مثلا جزء من هذا الحيوان الموجود في
الخارج وقد اعترض عليه بانه ان اريد به ان الحيوان جزء له في الخارج فهو ممنوع
بل هو اول المسئلة وان اريد انه جزء له في العقل فهو مسلم لكن الاجزاء العقلية للموجودات
الخارجية لا يجب ان تكون موجودة في الخارج اولا ترى ان العمى جزء هذا الاعمى الموجود
في الخارج مع انه ليس بموجود فيه فان قلت ان الغرض جزء لمفهوم هذا الاعمى لا لذاته
الموجود في الخارج قلت الغرض ان نقول كذلك الحيوان جزء لمفهوم هذا الحيوان لا
لذاته المشخصة الموجودة في الخارج قوله او الماهية مع قيد وتعود الكلام فاما ان تنتهي الى
الماهية من حيث هي فيحصل المطلوب اذا علم منه وح يلزم التسلسل رد عليه بما قال مثلا ان
الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان هو الحيوان مع قيد ونوقش بعود الكلام في الحيوان الذي
هو جزء الحيوان مع قيد فانه كان مع قيد يلزم التسلسل انما يلزم ان لو كان جزء الحيوان
مع قيد الحيوان مع قيد اخر وهو ممنوع بل جزؤه الحيوان مع ذلك القيد بعينه وانما يثبت
كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكونه انما ثبت هذا الاطلاق جزء الموجود موجود
والكلي الطبيعي ليس الا الحيوان فان الموجودات مشتركة قطعا قوله والا يلزم ان
يكون الشخص مركبا من امور غير متناهية بالفعل فيبطل عليه اي دليل قائم على استحالة
تركب من امور غير متناهية لان الدليل على استحالته انه يؤدي الى التسلسل في جانب
العلل لان تلك الجملة التي لا يتناهى اجزاؤها اما جزء واحد كان الثاني منها غير متناه
محتاج الى تلك الجملة الثاني اجزاؤها منه جزء الاخر كان الثاني فيه ايضا غير متناه ويكون
الثاني الاول مفتقرا الى الثاني في الثاني ويلزم جزء الى غير النهاية لا انا نقول شرط بطلان
التسلسل في العلل ان يكون مجتمعة الوجود في الخارج وما ذكرتم ليس كذلك فان كل واحد
من افراد تلك السلسلة ليس موجودا واحدا فيها بل هو امور متعددة اعتبرت شيئا
واحدا قوله والكلي الطبيعي الطبيعة التي اذا حصلت في العقل عرض لها الكلية
الكلي لا يعرض لها في الخارج اعلم ان الخطاب اذا فرض ان الاشتراك امر عرضي في الخارج

للموجودات الخارجية بناء على ما ذكره من لزوم اتصاف ذات واحدة بصفات متنافية
واحد بأوصاف متقابلة ومنهم من جوز كون الكلي عارضا في الخارج للموجودات
الخارجية وزعم ان اجتماع المتقابلات انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون
الذات الواحدة النوعية او الجنسية فقال ان الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشترك
بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك بين الافراد المجموع
المعروض والعارض فانه يلزم اشتراك شخص واحد بعدد من امور كثيرة بل المشترك
هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود في الخارج هو بحيث
اذا نظر اليه نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه
بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما
عرضها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في
الخارج ومشتركة بين افرادها والكلي بمعنى الاشتراك يمتنع عروضها للصور العقلية ايضا فان
كل واحدة منها صورة جزئية في نفس جزئية فامتنع اشتراكها ولا ترى ان الصورة
الموجودة في ذهن زيد مثلا يمتنع ان تكون بعينها موجودة في افراد متعددة نعم
يعرض للصور العقلية مطابقة لكل واحد من الكثيرين كذلك كل واحد منها مطابق
لتلك الصورة ومطابقتها لتلك الصورة ضرورة ان المطابقة انما تكون بين شيئين فكل واحد
منها يجب ان يكون كليا لا انا نقول ان الكلية هي مطابقة الصور العقلية لامور كثيرة
لا المطابقة مطلقا ولعل السر في ذلك ان الامور الخارجية ذوات متأصلة بخلاف
الصور العقلية فانها كالاظلال المحضة للارتباط بعرضها فكان لهذا المعنى معتبرا في
مفهوم الكلية لمطابقة الصور العقلية للامور المتكثرة سواء كانت خارجية او
ذهنية دون مطابقة الامور الخارجية لها قوله والمعنى بالمطابقة انها اذا تشخص الخ
مدفوعة وذلك بعينه حوالة معنى بعين واحد فانه اذا اخذ واحد منها ما شئت ازيلت
منها تلك المشخصات فان جرت عليها خاتم اخرلم يبق الشمعة شيئا اخر وليس الى
الشمعة غير الذي جرت عليها اولا لكان الامر الحاصل في الشمعة هو ذلك المعنى بعينه وقد
يعترض في المطابقة مع المعنى المذكور شيء اخر وهو ان تلك الصورة لو فرضت موجودة
في الخارج فان تشخصت بزيد كانت عين زيد وان تشخصت بتشخص عمرو كانت عينه
وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افرادها وهذه المطابقة ظاهرة في الصور النوعية في
غيرها انما يظهر اذا نسبت الى حصصها الموجودة في افرادها واعلم ان اثبات
الكلية للصور العقلية بمعنى المطابقة التي ذكرها هكذا المشي الآن انما يتاتى على مذهب
من قال ان الحاصل في الاذهان هو ماهيات الاشياء كما هي بعينها واما من قال ان
الحاصل فيها صور واشباح مخالفة لها بالحقائق فيعسر في المطابقة على ما ذكره الا
ان نقول انما وصف الصور العقلية بالكلية لان المعلوم بها امر كلي على ما هو المشهور

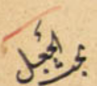
والثاني الذي هو مذهب كلا يختص شيء منها بخصوصه فهو امر اخص الى المعنى والحق من
الافراد الشخصية لم يحصل منها صورة كلية مطابقة لامور كثيرة بل لا بد ان يجرد ذلك
الشخص عن مشخصاته المانع من مطابقة الكثيرين حتى يحصل في النفس صورة عقلية مطابقة لها
فكل شخص مركب في الذهن من طبيعة معروضة وتشخص عارض لها فان كان العارض
والمعروض متمايزين في الوجود الخارجي كان المعروض موجودا خارجيا متعينا في ذاته حتى
يتصور عروض ذلك العارض له في الخارج فهو شخص خارجي مركب في الذهن من عارض
ومعروض فلا يكون في الخارج موجود اذا تصور هو في ذاته كان صورة كلية بل في
الخارج موجود اذا تصور وجرد عن تشخصه حصل في العقل صورة كلية فلا يكون قال
بعض الافاضل لا وجود في الخارج الا للاشخاص واما الطبائع الكلية فهي مما يعقل
من الاشخاص بأن ينتزع من ذواتها واخرى من الاعراض المكتنفة بها بحسب استعدادات
تحصله واعتبارات شتى فان قلت كون الحيوان مثلا موجودا امر ضروري لا يمكن انكاره
قلت الضروري ان الحيوان موجود بمعنى انه يصدق عليه الحيوان موجود واما ان
الطبيعة الحيوانية موجودة فهو غير صادق كونه ضروريا فضلا عن ذلك كله الا انه قال
بوجود الطبائع في الاعيان ان اراد به ان الطبيعة الانسانية مثلا بعينها في
الخارج مشتركة بين افرادها لزمه ان يكون الامر الواحد بالشخص في الخارج متصفا
بصفات متضادة لان كل موجود يجب ان يكون متعينا ممتازا في ذاته غير
قابل للاشتراك فيه كما مر وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور في ذاته
اتصف صورته بالكلية بمعنى المطابقة فهو انما يطلق لما مر ايضا وان اراد ان في الخارج
موجودا اذا تصور وجرد عن مشخصاته حصل منه في العقل صورة كلية فذلك بعينه
مذهب من قال لا وجود في الخارج الا للاشخاص والطبائع الكلية منتزعة منها
فلا نزاع الا في العبارة واما ما يقال من ان الطبيعة الانسانية مثلا قائمة في نفسها
للتعدد والتكثر محتاج الى من يكثرها فاذا كثرت تكثر الفاعل ووجدت تلك الكثرة
في الخارج كان كل واحد منها عين تلك الطبيعة فجوابه ان كل واحد من تلك
الكثرة لا بد ان يشتمل على امر زائد هو تشخصه وبعده ظهر ان ليس شيء منها عين تلك
الطبيعة كيف ولو كان كذلك لكان كل واحد من تلك الكثرة عين الآخر منها
وهو ظاهر البطلان واما الحسا الكلام في توضيح هذا المقام كل الاطناب ليكون على
بصيرة فانه من مداحض الاوهام ومزال الاقدام قوله واما ما يقال انها صورة
في نفس جزئية فهي جزئية شخصية وذلك لان الصورة اذا ارتسمت في محل شخصي تشخصت
بحسب تشخص محلها واما اذا جردت عن جميع ما عداها واعتبرت من ان تكون هي
بعينها مشتركة بين كثيرين كالوجود الخارجي المتعين في ذاته الممتنع عن قبول الاشتراك
الا ان الوجود الخارجي لا يوصف بالكلية اصلا والصورة العقلية توصف لها بالكلية بالمعنى

الذي ليس بموجود في الخارج قوله فيندرج تحت كلي آخر صادق على هذه الصورة وصورة
أخرى وذلك أعني الكلي الآخر الصادق عليهما كمفهوم الصورة العقلية وما ساواه من
المفهومات الصادقة على الصور الذهنية فقط وكذلك تندرج الصور العقلية تحت
المفهومات العامة الشاملة للأمور الخارجية والذهنية كمفهوم الشيء والممكن العام قوله
فيكون ذلك الكلي أيضا صورة عقلية وتلك الصورة أيضا بهذا الاعتبار جزئية مندرجة تحت
كلي آخر وهلم جرا فيلزم من هذا السؤال والجواب أن للعقل أن يعتبر ههنا كل مفهومات
كلية لا إلى حد يقف عنده في اشتمالها في نفس وليس ذلك بلازم فإنك إذا اعتبرت صورة
عقلية معينة كصورة الإنسان مثلا وأعرضت عنها صورة الفرس مثلا وأعرضت أنهما
مندرجان تحت مفهوم الصورة العقلية وحكمت بأن هذا المفهوم إذا اعتبر في النفس كان
أيضا صورة عقلية مندرجة تحت مفهوم الصورة العقلية لم يكن هناك كليات متعاقبة مفهوماتها
بالفعل بل بالاعتبار ولزوم التسلسل جاريا لعلى تقدير تعاقب الكليات المتصادقة دائما
واعتبارا ولا استحالة في كون الشيء باعتبار أخص منه في نفسه قوله ولو سمي الجهة
لا بشرط شيء بالطبيعة إلى قوله أنسب يعني أن المشهور فيما بين القوم هو أن الجهة
لا بشرط شيء تسمى كليا طبيعيا لكن الأولى أن تسمى الجهة لا بشرط شيء طبيعة لأنها
طبيعة من الطبائع أي حقيقة من الحقائق وجهة من الجهات وأن تسمى الصورة الحاصلة
من الجهة في العقل كليا طبيعيا وذلك لأن تلك الصورة منسوبة إلى الطبيعة التي هي
الجهة من حيث هي ومعروضة لمفهوم الكلي فتسمية الصورة العقلية بالكلي الطبيعي
أنسب لاتصافها بما هي مفهوم هذا المركب دون الجهة لا بشرط ولا تظهر ههنا معنى
النسبة إلى الطبيعة وليست هي أيضا متصفة بالكلية إنما المتصف بها الصورة الحاصلة بها
في العقل قوله والذين يسمون معروض الكلي بالكلي الطبيعي إلى أن قال والذي يسمون
الجهة لا بشرط بالكلي الطبيعي لم يحكم إلا بسم ولعلنا بهذا الاصطلاح الذي أشرنا إليه
وهو أن نطلق الطبيعي على الصورة الحاصلة من الجهة في العقل وأن نسمي الجهة من حيث
هي طبيعة وجهة الشيء وكل ما أشار إلى كلام القوم على ما ذكره من الأنسب
فإن حكمهم بوجود الكلي الطبيعي في الخارج باطل قطعا قوله وهي غير موجودة في
الخارج فيلزم أن يلزم أنها من حيث طبيعتها غير موجودة في الخارج وهي بهذا
الاعتبار كلي طبيعي لا من حيث أنها موجودة في الذهن وهو ممنوع فإن من
يصطلح على ذلك الأنسب لا يطلق الكلي الطبيعي إلا على ما لا انتساب إلى الطبيعة
وهو معروض بالفعل للكلية وما هي إلا تلك الصورة العقلية من حيث أنها موجودة في الذهن
وهي بهذا الاعتبار لا توجد في الخارج فلا يكون الكلي الطبيعي على هذا الاصطلاح موجودا في
الخارج فمن حكم بوجوده فيه لم يمكن حمل كلامه على هذا الاصطلاح وهو الحق قوله
لأنه نعرض للصورة العقلية ولم يكن في الخارج صورة نظائرها دعوى ملزمة تحكم العقل

الكلية

[illegible]

بما هو تصور آخر إنما هو على ما سبق وما ذكره صورة الاستدلال لم يقصده إلا التنبيه عليها
فلا يرد عليه أنه إعادة الدعوى بعبارة مفصلة كما لا يخفى وقس على ذلك نظائره في مواضع
شتى مما تقدم أو يأتي قوله لأن كل كرة فلا بد فيها من واحد بالفعل فمثل أن أراد
بالواحد بالفعل الواحد الجميع فما ذكره ممنوع لجواز أن يكون كل واحد من أجزاء الكرة
مركبا من آحاد غير متناهية فلا ينتهي الانقسام إلى واحد جميع وورد ذلك بأنه لا يعني
بالكرة في الجسم إلا المؤلف من الآحاد الجسمية وأما الواحد المركب مما لا يتناهى حالة
فإنه وإن جاز أن يعتبر جزء الكرة لكنه في الجسم كرة في نفسه فالكرة المركبة من تلك الآحاد
الاعتبارية مركبة من كرات في الجسم فلا بد هناك من آحاد جسمية والآحاد التي هي كرات
جسمية من غير أن يحس هناك آحاد أصلا وهو مخ ملزمة قوله ولا يجوز أن يكون جسما
بالقوة أن يعتبر البسيط مما لا جزء له بالفعل فهذا الكلام مستدرك لأن وجود الأجزاء بالقوة لا
ينافي البساطة على ذلك التفسير فلا حاجة إلى نفيه وإن فسر بما لا جزء له أصلا لم يكن
مستدركا لكنه لا يتم لاستلزامه بالاتصال الحسي الواحد في نفسه تلك الأجزاء المفروضة
فيه بحيث أن يكون هناك موهوم متفرع على فرض الانقسام فيكون ذلك الشيء من
أجزائها ولا استحالة فيه قوله فإنه ليس في الخارج شيء هو بسيط أو مركب
أعرض عليه بأنه مجرد دعوى فلا دليل وليست بينة فإنها فلا بد من دليل عليها
وقد يجاب آنفا عما يختلج فيها وفي نظائرها ولا دليل على الانصاف في
نسلمها وردها ولولا التمسك به لاحتجت إلى كثير من مواضعه قوله لأن كل
بسيط حسي يصدق عليه أنه بسيط بالقياس إلى المركب هذا إنما تم على تقدير أن البسيط
الإضافي مما هو جزء لغيره أن لو كان كل بسيط حسي جزءا لغيره وليس كذلك فإن
الواجب مع غيره على أن يكون جزءا لغيره ولو فسر البسيط الإضافي بما يكون أقل جزءا
من غيره مطلقا وحمل على معنى أنه إما لا جزء له أصلا أو له أجزاء أقل من أجزاء ذلك
الغير لم يكن ينصف فيكفي في تسليم الكلام بأن يراد بالمركب ما هو أعم من الحسي
والاعتباري فإن كل بسيط حسي حتى الواجب مع ممكن أن يضم مع غيره ويعتبر
مركب منهما قوله لجواز أن لا ينتهي أصلا إلى جزئية مح لا يكون مركبا أصلا فيلزم
مع هذا جاز أن يكون بسيط جميع ما هو جزء من غيره ولا يعتبر بالفعل إضافة الكل فلا
يكون بسيطا أصلا فإن الظاهر أن النسبة بين البسيطين عموم من وجه وبين المركبين
مساواة فإن كل مركب جميع لا بد أن يكون له جزء فيكون هو مركبا إضافيا بالقياس
إلى ذلك الجزء كما أن ذلك الجزء سواء كان له أيضا جزء أو لا بسيط إضافي بالقياس إلى
ذلك المركب قوله أي كما يحتاج المركب إلى جاعل كذلك يحتاج البسيط إلى جاعل
أي الحق أن الماهيات الممكنة مجعولة بجعل الجاعل سواء كانت مركبة أو بسيطة وذلك
لأن المحوج إلى تأثير الفاعل هو الإمكان العارض للمركبات والبسائط كلها



عوارض الماهية ثلاثة اقسام

الى جعل الفاعل اى بأثر المؤثر فيها ولا يستغنى لها بل انه يوهم استغنائها ممكن
موجود عن فاعل توجده وتجعله ثم الاثر الحاصل في الخارج من جعل الفاعل
اى بأثر الفاعل هو وجود الممكن لا وجوده فلو لم يحتج الى ماهيات الممكنات
مجعولة بجعل الفاعل دون وجوداتها وبينهم من قال ليست الماهيات
مجعولة على معنى انها في انفسها ليست مجعولة سواء كانت بسيطة او مركبة
بل هي مجعولة باعتبار وجوداتها فان السواد مثلا لا يحتاج الى فاعل يجعله
سوادا فانه امر غير معقول مطلقا بل الى فاعل يجعله موجودا فليست الماهيات في انفسها
مجعولة ولا وجوداتها في انفسها مجعولة بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة وبهذا
المعنى مما لا شك ايضا ان سائر ... ولا شك بجعله ولا منافاة بين نفي المجعولية
عن الماهيات بهذا المعنى وبين اثباتها لها بما ساق الحق الذي لا يؤتيهم بطلانه وذهب
طائفة الى ان المركبات مجعولة دون البسائط فان ارادوا بالمجعولية احد المعنيين
المذكورين فالقول بطلان ... لان المجعولية بالمعنى الاول ثابتة لهما معا وبالمعنى
الثاني منفية عنهما معا كما عرفته وان ارادوا كما هو الظاهر منه ان المركب يحتاج
في وجودها الى انضمام بعض اجزائها الى بعض وبهذا الاعتبار يحتاج الى الفاعل
يجعله في نفسها بضم بعض اجزائها الى بعض دون ... البسيط اذ لا تتصور فيها
مجعولة في حد ذاتها فالمركب والبسيط مشتركان في المجعولية بحسب الوجود الخارج
لا بالاعتبار ... ان في ان المركب مجعول في حد ذاته مع قطع النظر عن وجوده
دون البسيط فلكنه في صحة ولا شبهة ... ان البسيط لو لم يكن ممكنا وكل ممكن يحتاج
الى الفاعل كما لا يخفى ويقول ايضا ان قولهم الامكان لا يعرض للبسيط لم يريدوا به م
انه باعتبار وجوده لظهور بطلانه اذ الكلام في الممكنات دون الواجب
والممتنع وايضا لو صح هذا لاكان عن البسيط لما ذكر لامتنع عن الوجوب والامتناع
ايضا لانهما شبه كالامكان بل ارادوا به حاجة في حد ذاته كما في المركب وح
سيدفع الجواب عما ذكره الشيخ من ان عروض الامكان للبسيط لا يقتضي احتياجه في
ذاته وكا حصله لكن سيجيء عند ... ان الاقوال الثلاثة كلها صحيحة واما الاحتمال
الرابع وهو ان يكون البسيط مجعولا دون المركب فلم يقل به احد لظهور فساده
بهذا وقد قال بعض الفضلاء ان هذه المسألة من المداحض ويحكى بشبهة ... امكن
فيها ما سار ... الى تحرير محل النزاع وبناء المذاهب ويحكى ان الحكماء لما اثبتوا
الوجود الذهني ... ان عوارض الماهيات على اقسام قسم يلحق الماهية من حيث
من هي هي بلا وجود وجوب كالزوجية للاربعة فلا يتصور خلوها عن الزوجية في الخارج
ولا في الذهن حتى لو فرض اربعة غير زوج لم تكن اربعة وقسم يلحقها باعتبار الوجود
الخارجي كالتناهي والحدوث للجسم فانهما لازمان لهما بل وجوده الخارجي حتى لو تصور

مر ... الماهية مجعولة والماهيات مجعولة والمركبة مجعولة دون البسيط

جسم غير متناه او قديم لم يكن ذلك تناقضا وتصور الجسم غير جسم وقسم يلحقها باعتبار
وجودها الذهني كالذاتية والعرضية والكلية مما هو اعلى ان المجعولية من لوازم
الوجود الخارجي لا من لوازم الماهية فلو تصور انسان غير مجعول لم يكن الا انسانا
وارادوا بالمجعولية الاحتياج الى الفاعل وقال بعضهم ان المجعولية وارادوا
بها الاحتياج الى الغير يلحق الماهية المركبة من حيث هي هي فان احتياجها الى اجزائها
يلحقها لذاتها وقال بعضهم الماهيات كلها مجعولة وارادوا عروض المجعولية لها في
الخارج اى اعم من ان يكون عروضها لنفس الماهية او للوجود واعم من ان يكون الاحتياج
الى الفاعل او الى الجزء هذا ما قاله وفيه نظر لان البحث عما يلحق الماهية انه من لوازمها
او من لوازم وجودها الخارجي او الذهني جار في كثير من اللوازم فلا تخصيص
بالمجعولية كثير فائدة وايضا كما ان الماهية تحتاج الى الفاعل في وجودها الخارجي
كذلك تحتاج اليه في وجودها الذهني سواء اتحد الفاعل فيهما او تعدد فتكون المجعولية
بمعنى الاحتياج الى الفاعل من لوازم الماهية مطلقا وان قيد المجعولية بالاحتياج
في الوجود الخارجي الى الفاعل كان الكلام صحيحا والتقييد تكلفا واغلاق ذلك
ما قاله الامام الرازي من ان معنى قولهم الماهية غير مجعولة ان المجعولية ليست
نفس الماهية ولا داخلة فيها ... ما قيل ان الماهية لا واحدة ولا كثيرة قوله
كل واحد من البسيط والمركب موهوم ... من ... الشيء بنفسه كما اشار
الرئيس انه لا يتقوم بغيره لان للشيء قياما بنفسه ... ان له قياما
بغيره وكلاهما ... ان كان ... كان جوهرا وكل ما قام بغيره ان كان ذلك
الغير مستغنيا عنه كان عرضا والا كان جوهرا ايضا قوله وعلة علة لعدم الكل
بانه قيل يلزم من ذلك ان يكون لشيء واحد بعينه وهو رفع هذا الوجود المعين
علل تامة بعدد اجزاء هذا المركب وهم قد صرحوا باستحالة توارد علل تامة على
واحد بالشخص لا يقال المستحيل ان يتوارد علل تامة موجودة معا لا ان يتوارد
علة على سبيل البدل ... الان البرهان الدال على الاستحالة شامل للقسمين معا
فاما ان المستحيل الثاني ايضا او يبطل الدليل قطعا على ان اعدام الاجزاء قد تجتمع معا
فيلزم ح التوارد المستحيل قطعا ونحن نقول ذلك البرهان انما يدل على ان الواحد
بالشخص لا يمكن ان يكون له علل تامة مجتمعة او متعاقبة للاجتماع واما العلل التامة التي
يستحيل اجتماعها فلا برهان على استحالتها ان كل واحد من اعدام الاجزاء علة تامة
لعدم المركب بشرط عدم سائر الاعدام الا ... اعدام جزء من المركب في
زمان ولم يعدم في ذلك الزمان ولا قبله جزء آخر منه كان ذلك العدم مع هذا الشرط
علة تامة لعدم المركب واذا اعدم جزآن منه معا في زمان لم يكن شيء منهما ... علة
علة تامة لعدم المركب لعدم الشرط بل مجموعهما علة تامة له لشرط ... زمانا

على انعدام الاجزاء الاول وعدم باخره وبما هو شيء من عدمي بعض الجزئين واحد عدم
جميع اجزائه معا في زمان كما يصح هذه الانعدام معا علة تامة له بشرط عدم باخره من
اعدام اجزاء لهذه علل تامة متداعية متعاقبة وشرط مساويا فلا يمكن اجتماعها وطرح ذلك
انه اذا عدم المركب بعدم جزء منه لم يمكن ان يعدم جزء آخر بعده وهذا الاشكال ليس
مخصوصا بانعدام الاجزاء بل جار في انعدام سائر العلل الناقصة كعدم الفاعل وعدم
الغاية وعدم الشرط فان كل واحد منها ايضا علة تامة لعدم المعلول البسيط وح
السبعي بسبب علته واما يوما المعلول بالبسيط اذ المركب لابد من عدم شيء
من الاجزاء والا لم يكن المركب معدوما فلا يكون شيء من تلك الانعدام المذكورة
علة تامة لعدم المركب فان قلت اذا عدم الفاعل مع جزء من المركب في زمان
معا فالعلة التامة لعدم المركب ماذا قلت هي عدم الجزء وحده اذ لا يمكن لعدم
ذلك الفاعل مدخل في عدم ذلك الجزء والا فالمجموع المركب من عدميهما وعدم
الجزء على هذا التقدير الآخر علة قريبة مستلزمة وان لم يكن علة تامة حينئذ هذا ولقائل
ان عدم الجزء هو بعينه عدم المركب ومن ثم امتنع تصور ارتفاع الجزء مع تصور بقاء
المهية بخلاف العلل الفاعلة والرابطة فانه يمكن تصور ارتفاعها مع بقاء المهية و
ان كان المتصور مستحيلا وكذا الحال في لوازم المهية كالزوجية للثلثة ويلزم هذا
القائل ان لا يكون عدم المركب الواحد الشخصي واحدا شخصيا بل متعددا كل
واحد منه هو عين عدم جزء واحد من ذلك المركب وبحوزا اجتماع تلك الانعدام و معهم
وتعاقبها ويلزمه ايضا ان عدمه بعدم هذا الجزء تارة وعدمه بعدم الجزء الآخر ولهذا
صح ان يجامع احد العدمين يمتنع ان يجامعه الآخر ولا يمكن التزام تعدد عدم البسيط
الشخصي بتعدد انعدام علله الناقصة اذ ليس عدمه عين تلك الانعدام بل متعدد
اضافته اليها وذلك لا يوجب تعدده في نفسه قوله فالاجزاء يتقدم على المركب اي
كل واحد منها يتقدم عليه تقدما بالطبع قوله بل بالنسبة الى جزء واحد يعني ان
المتقدم على عدم المركب هو عدم جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد من اجزائه و
التقدم بالعلية فالفرق بين تقدمي وجود الجزء وعدمه من وجهين وقد توهم بعضهم
وكربر ان المتقدم بالعلية على عدم المركب هو عدم جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد
من الاجزاء ان العلة التامة لعدم المركب هو هذا الامر الكلي اعني عدم جزء لا بعينه
فلا تعدد فيه فلا يصح قوله وعدم كل واحد من الاجزاء علة تامة لعدم المركب
ولا يرد ذلك الاشكال اعني تعدد العلل التامة للواحد الشخصي حتى يحتاج الى التفصي
عنه بهذا التوجيه لا يخفى فساده لان ذلك الامر الكلي لما كان متحققا في افراد
متعددة وكان يتحقق في ضمن اي واحد منها فلا يغني الامر كما في نحو المعلول
كان الاشكال بحاله قوله وعدم الجزء علة الكل علة بمعنى الجزء عن سبب آخر

نحو عدم جعل الكل وجعل الجزء فانه غني عن السبب ولم يريدوا بذلك ان الجزء لا يحتاج في تحققه الى السبب اصلا لان الكل لا يستغني عن السبب بل ارادوا ان الجزء
مستغن في تحققه عن سبب خارج من سبب الكل لان ما هو سبب لها ان يكون
عين سبب الكل او داخلا فيه وذلك لان ما يتوقف عليه الجزء يتوقف عليه الكل
قطعا فاما ان يكون كافيا في تحقق الكل اولا وعلى هذا فلوازم المهيات لا توجد
فيها هذه الخاصة لانها محتاجة الى سبب خارج عن سبب المهية وهو نفس المهية او
ارادوا انه حال تحقق المهية لا يحتاج الى سبب يجدد تحققه كما ذكر في الشرح
وعلى هذا فلوازم المهيات تشارك الاجزاء في هذه الخاصة فانها لا تحتاج ايضا
الى سبب جديد حال تحقق المهية لان ذلك يفضي الى تحصيل الحاصل كما في الاجزاء
واما العوارض التي لا تلزم المهية فهي محتاجة الى سبب يمكن ان يتجدد حال تحقق
المهية فيحصلها بسبب تلك العوارض قوله وان اعتبر الجزء الذهني يسمى الجزء
الثبوت بمعنى التبيين بالمعنى الاخص وهو انه لا يمكن تصور المهية الا مع تصوره
مقصوده وهو الذي عرفه في خواص الذاتي بوجوب الاثبات قوله فيحصل
للجزء خواص ثلث مساق الكلام ظاهر يقتضي ان تكون الخاصة الاولى للجزء
مطلقا وهي التقدم والخاصة الثانية للجزء الخارجي وهو الاستغناء عن السبب الجديد
بحسب الخارج والخاصة الثالثة للجزء الذهني وهو كونه بينا والشارح جعل
الخاصة الثانية مطلق الاستغناء عن السبب الجديد الشامل للجزء الخارجي
والذهني وذكر ان الخاصة الثالثة هي امتناع رفع الجزء عن المركب على معنى
انه اذا تصور الجزء مع تصور المركب امتنع للعقل ان يحكم بسلب الجزء عنه وهذه
هي التي عرفها في خواص الذاتي بامتناع السلب وذلك لانهم عدوا للذاتي
خواص ثلثا الاول امتناع الرفع والسلب بالمعنى الذي عرفت ثانيا
الثانية وجوب الاثبات على معنى انه لا يمكن تصور المهية الا مع تصور الذاتي مع
التقدم سوية لها كما ذكرناه في تفسير البين ما لوا والا ولى اعم من الثانية لان التقدم
بوجوب الذاتي للمهية اعم من تحقق تصور المهية لزم من التصور بدون العكس
الثالثة وجوب التقدم في الوجودين والعدمين على معنى ان الجزء ان خارجا تقدم
في الخارج وان كان ذهنيا تقدم في الذهن وجعلوا الثالثة خاصة مطلقة و
الاولى مشتركة بين الذاتي واللوازم البينة بالمعنى والثانية مشتركة بينه وبين
اللوازم البينة بالمعنى الاخص قوله فان الاولى هي حصول الموصوف بالتقدم
من غير سبب جديد والثانية هي الحصول من غير سبب جديد فيستلزم الثانية
دون الاولى فانها الحصول الموصوف بالتقدم لا غير وما ذكره في تفسيرها
هو المركب من الاول والثانية ولا يلزم من كون المركب اخص من شيء كون
جزئه اخص منه وحاصله ان الاولى هي الحصول الموصوف بالتقدم والثانية هي

الحصول المسمى عن السبب الجديد ولا نم ان الحصول الثاني مطلق والاول مقيد
بل كل منهما مقيد علی حدة والجواب ان الحصول الموصوف بالعدم يستلزم
الاستغناء عن السبب الجديد فلا كذلك عدمه وان لم يكن داخلا في مفهومه واما الحصول
المستغني عن السبب ~~الجديد~~ المحدود فلا يكون مقيدا كما في لوازم الماهية قوله
وكلما يقوم به المركب فهو جزء وبالعكس اي كل جزء يقوم به المركب قوله ولا
يمكن بالعلة الفاعلة وذلك لان المركب لا يقوم بها بل يقوم بها ويداخل على
تقدير عدم الجزء على المركب يقوم به وقد يرد عليه بانه لا معنى لكونه جزءا الا انه يقوم
المركب به فلو كان معنى العدم ذلك لكان عدم الجزء عين كونه جزءا وهو باطل لان
عدمه معلل بالجزء بل عدمه علته كما صرح به هو الرضا العقلي الذي يسمى بما به
وذلك مشترك بين الجزء والعلة الفاعلة فالاشكال متوجه واقول انهم عدوا
التقوم خاصة مطلقة للذاتي وارادوا ان كون الشيء محمولا على المركب مقوما علته
خاصة مطلقة له فما عدا الكل لم توجد هذه الخاصة في الاجزاء الخارجة والعلة
الفاعلة وغيرها وباعتبار التقدم لم توجد في اللوازم البينة فاختص بالذاتي
على الاطلاق واما حمل التقدم وحده خاصة مطلقة للجزء مطلقا فهو كذلك الاشكال
والقادح في الاستناد في هذه الخاصة لانهم في بيان الخاص المطلق للذاتي اشاروا
الى ان التقدم مشترك بينه وبين الاجزاء الخارجة حيث قالوا الخاصة التي لم
المطلق للذاتي هي التقدم على الماهية في الوجودين وذكروا في القوم ولم يريدوا
ان الذاتي يتقدم على الماهية في الوجود الخارجي او لا تقارنه في الوجود الخارجي
بينهما بل ارادوا ان الجزء ان كان جزءا ذهنيا وهو الذاتي كان متقدما في الوجود
الذهني وان كان جزءا خارجيا كان متقدما في الوجود الخارجي فعلم
بوجوه اشار ان عدم الجزء مطلقا مع انهم بصدد بيان الخاصة المطلقة للذاتي
ويظهر الى تلك الاشارة وان الخاصة المطلقة للذاتي هي الحمل مع التقوم فبهم
بعضهم من كلامهم انهم عدوا كون الشيء مقوما على المركب مع كونه غير خارج
عنه خاصة مطلقة للجزء مطلقا ولا اختصاص بالعلة الفاعلة وغيرها والله اعلم قوله
لان اللوازم البينة تصدق عليها بان الخاصتان مدعوين ان الاستغناء عن
السبب باي معنى يوجد في اللوازم البينة اي التقدم وهو المعنى الذي ذكر
في القسم وباي معنى لا يوجد فيها وهو المعنى الذي ذكرناه اولا قوله وهذا
ضروري وايراد المثال للتوضيح يوضح ذلك بانا لا نم انه ضروري بل هو
جمع واي فرق بين الجزء الموضوع الى حيث الانسان وبين العسكر حتى جعلوا
الثاني جنسه مولفة دون الاول فان قيل الثاني هيئة اجتماعية تستتبع خواص
كمقاومة العدو وايقاع الرعب وغير ذلك فلذلك عد جنسه مولفا احيث

فان الاول انما كذلك اذ يمكن ان يتبع جريان الماء والهواء وسيلان التراب اذا
وقع جزءا. ها لطرفه الى غير ذلك من الخواص وبهذه المنافية فاتوه حلا الان الكلام
في المركب الذي له وحدة حقيقية كما صرح به الشيخ في فصل ذلك ان المضاف بالوحدة وكونه
واحدا لا يكون مبنيا على اعتبار ولا مستند على مصنف بعد الشيء فلا كذلك الحال ان الاجزاء
اذا انضم بعضها الى بعض من كل الوجوه بحيث لم يكن بينها حاجة اصلا لم يحصل بها
منهم جنسه لها وحدة حقيقية واما العسكر فليس له وحدة حقيقية بل هو عبارة عن
مجموع الاحاد الموجودة وليس له جزء سواها فما يكون منه موجودة في الخارج اذا
تصور عدم المركب الاعتباري شيء من اجزائه وبعد الاعتبار علاقة منه حقيقة اي موجودة
في الخارج يترتب عليها اثار خارجية لكن ليس لها وحدة حقيقية بل وحدتها اعتبارية
تحصل لها ملاحظة الشيء الاجتماعية التي هي امر اعتباري ولذلك قيل في المواقف
واما العسكر فانه منه اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية قوله كالهيئة الاجتماعية
للعشرة وادوية المعجون التمثيل بالعشرة مرتبط بالحقيقة سواء اريد بالعشرة
العدد او المعدود لان الوحدة ان لم تكن موجودة بطل ان العدد منها اعتبارية وان
كانت موجودة فالوحدات العشرة ليس لها وحدة حقيقية بل اعتبارية نظرا الى
الهيئة الاجتماعية كالمعدودات العشرة على قياس ما ذكر في العسكر والكلام فيما له وحدة
حقيقية كما مر واما المعجون فوقيل لا ندعى ان مزاج مستعقب كيفيات اي اثارا
خارجة عنه وانه اي المزاج محتاج الى الاجزاء الاخر لحلوله فيها واما حدوث الهيئة الاجتماعية
من مواد المعجون فقد عرفت انه لا عبرة به فان قيل المعجون جوهر والمزاج عرض
فكيف يكون جزءا منه قلنا نريد بالمزاج هيهنا الصورة النوعية التي هي مبدأ الاثار
المختصة بالمعجون وتابعة للمزاج الحاصل فيه سماه باسم تابعه من باب اطلاق اسم
المتبوع على التابع مجازا بل ان اسماء المعجون صورة نوعية تابعة لصور موادها
وان اكتفى فيه بمجرد المزاج واستعدوا للآثار المختصة به الا انه يلزم ان يكون
كون الجوهر مركبا من جزئين احدهما جوهر والآخر عرض قائم به وكذلك الجوهر الذي هو
جزء لا امتناع فيه كما قيل في السرير اما المنع ان يحمل العرض على الجوهر مواطاة
وان يركب الجوهر من عرض قائم بذلك الجوهر لانه يكون ما خارجه وما يكون جزءا معدوم
عليه قوله اجزاء الماهية اما ان يكون متميزة في الخارج المركب الخارجي لا اشكال فيه
وهو المركب من امرين محمول على المركب مواطاة اما الاشكال في المركب الذي هي
وهو المركب من الاجزاء المحمولة على المركب حمل المواطاة فلذلك تحير فيه الاوائل
واختلف اراء العلماء فمنهم من قال انه لا معنى للتركيب من الاجزاء المحمولة الا ان
يكون شيئا واحدا يحصل له معان متعددة لمعان ام تنتزع العقل من تلك المعاني محمولة
محمولة على ذلك الشيء وتلك المحمولات اوردها فانها جزء من المسموعات هي الاجناس

ومن التوابع من الوصفات كالانسان مثلا فانه شيء حصل له عدة من المعاني كالاشياء عن الموضوع والابعاد والنمو والحس والحركة الارادية والنطق فصار ذلك الشيء باعتبار الاستغناء جوهرا وباعتبار الابعاد جسما وباعتبار النمو ناميا وباعتبار الحس حساسا وباعتبار الحركة الارادية متحركا بالارادة وباعتبار النطق ناطقا ثم ان هذه المعاني اسميت معاني اخرى فالجسم استتبع التحيز والنامي المتحركة في الاقطار والحساس النائمة والناطق المتعجبة والمتوجع فاتبعه الضاحكة وغيرها فتلك التوابع ذاتيات باعتبار تلك الماهية بتلك الماهية اذ ليس المراد بالماهية سوى ان يكون شيئا قد حصل له معان شتى اصناف لا توجد تلك التوابع بدونها وهذه التوابع عرضيات اذ ليس لها مدخل في تقوم الماهية بل انما حصلت بالقوى وهكذا حكم سائر الماهيات المركبة من الاجزاء المحمولة ونعم هذا الفاضل انه سهل بهذا التحقيق اسرار الاشياء من الوصفات الذي هو معظم اركان الحكمة وهو بحث لان تلك المعاني الحاصلة للشيء المسمى بالمعاني اولى ان كانت داخلة في ذلك الشيء كان مركبا من اجزاء متمايزة في الوجود فلا يكون شيء منها محمولا عليه مواطاة ولا تكون المحمولات المسماة بها ذاتية له لان الشيء عن جزء خارجي يحمل على انه خارج عن المركب والمحمول عليه هو خارج عن الشيء لا يكون ذاتيا له كما سيجيء وان كانت خارجة عنه لم يكن شيء منها ذاتيا له وكذا المحمولات المسماة بها لا يكون واحد له لا سيما انها على تلك المعاني الخارجة عن المركب واما ما قيل الذي مالانسان قد دعا له مع ما ليس ان الاستغناء عن الموضوع مفهوم عدمي لازم للجوهر الذي هو الجنس فقد قيل بقوله فادامل الجوهر هو الممكن المستغني عن الموضوع كان في ذلك رسما خاصا علامة كما صرح به فليس الجوهر ماخوذا من الاستغناء على طريق احد النامي من النمو والحساس من الحس وبطانتها وكذا نقول ليس معنى الجسم هو مفهوم ذي الابعاد بل هو عارض للجسم الذي هو جنسا فلا معنى لاخذ الجسم من الابعاد وجعل قابل الابعاد فصلا للجسم مردود بوجوه مذكورة في مظانها وكيف يصح ان يجعل النامي واخواته مع اشتمالها على اعراض ذاتيات للماصدق من جملة التوابع ومقرر هوان مفهوم الناطق ليس فصلا حقيقيا بل دال عليه فصل مجهول الماهية وكذلك الحساس والمتحرك بالارادة مطرقا ذكرنا انه لا حاصل لما سماه بالتحقيق وبنا السمو له فما هو معظم اركان الحكمة وبها اقوال اخر والصلة في موردها وتحريرها ان قال انه الانسان مثلا صدق عليها مفهومات متعددة كالجوهر والجسم والحيوان والناطق والحساس والضاحك الى غير ذلك وليس بعض هذه المفهومات الكلية على السوية بل منها ما هي خارجة عنها عارضة لها كالماشي والضاحك ومنها ما ليست كذلك كالجوهر واخواته ثم ان هذه المفهومات التي ليست خارجة عنها لا شك انها امور متغايرة في الذهن بحسب اعتبار وجود انها هذه الصور المتغايرة في الذهن

اما ان يكون جميعها ذات الشيء واحد في حدود انه اولا فانما متعددة الماهية وعلى التقدير الثاني اما ان تكون تلك الماهيات المتعددة موجودات متحصلة او موجودة واحدة هذه احتمالات ثلاثة لا مزيد عليها ثم الكل فيها باطل اما الاحتمال الاول ان يكون تلك الصور ليس واحدا متعددا في ذاته ووجوده بل هو امر بسيط واما وجوه وامتنع العقل منه باعتبارات مختلفة بهذه الصور المتخالفة وبهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة هي عين المركب في الخارج ماهية ووجودا وان حملها في الخارج هو بعد جعله ولا امتياز بينها الا في الذهن فقط الاحتمال الثاني ان يكون تلك الصور لامور متحصلة الماهية الا انها موجودة في الخارج بوجود واحد وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة عين المركب ماهية لا وجودا الاحتمال الثالث ان يكون تلك الماهيات المتحصلة موجودة بوجودات متعددة وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة تغاير المركب ماهية ووجودا وعلى كل واحد من هذه الاقوال اشكال اما القول الاخير فلان المركب حينئذ يكون من اجزاء متمايزة بحسب الخارج في الماهية والوجود ومثل هذه الاجزاء يمتنع حملها على المركب منها بالمواطاة وكذا حمل بعضها على بعض فان الشيء المجتمع من الاشياء المختلفة الذوات والوجود يمتنع ان يقال انه هو بعينه هذا الواحد او ذاك الواحد ويمتنع ان يقال لبعضها هو الاخر منها فان المتمايزين في الماهية والوجود وان فرض بينهما اي ارتباط كان لا يصح ان يقال احدهما هو الاخر بعينه بديهة وبهذا يبطل ما تمسك به هذا الفاضل من ان هذه الاشياء لما اجتمعت وحصل منها ذات واحدة وحدة جنسية صح حملها على تلك الذات وحمل بعضها على بعض واما القول الثاني وهو القول بمغايرة الاجزاء المحمولة ماهية لا وجودا فلان ذلك الوجود الواحد ان قام بكل واحد من تلك الماهيات لزم حلول شيء واحد بعينه في محال متعددة وان قام بمجموعها لزم وجود الكل بدون وجود اجزائه وكلاهما ممتنع واما القول الاول وهو القول باتحادها ماهية ووجودا فلان الصور العقلية المتخالفة لا بد ان يكون بحذائها في الخارج وجود متعدد مع جواز هذا القول من التصور وعلة الحمل ولهم بل حمل كل منها في الخارج هو بعينه حمل الاخر وحمل المركب بعد حمل الاجزاء وذلك لانها لما اتحدت في الخارج مع المركب ماهية ووجودا وكذا في اتحاد بعضها مع بعض لم تصور بينها بحسب الخارج الا جعل واحد هو بعينه جعل المركب وجعل الاجزاء ولم يرد ان الجعل في الكل واحد مع تعدد الماهية فيلزم احد المحالين المذكورين فيما ذكره اشارة الى القول الاول فقط ولهم ومعنى كونها جزئي الماهية كونهما جزئي حدها في الذهن ان سئل الحد والمحدود متغايران في الحقيقة فما كان جزءا لاحدهما كان جزءا للاخر مطلقا فالصواب ان يقال ومعنى كونهما جزئي الماهية كون لفظهما جزئي اللفظ الدال على حد الماهية اجيب بان الحد لما اعتبر فيه التفصيل كان فيه كل واحد من الامور المفصلة اليه بالجزئية فلا يصح حمل شيء من تلك الامور على الحد لان جزء الشيء من حيث هو جزء له لا يكون محمولا عليه كما ياتي بيانه

واما انه الى الماهية الملحوظة اجمالا فلا يحتاج الى الوحدة بل لو وجد تلك الامور من حيث
هي تكون محمولة على الماهية كالانسان اذا صار و هذا القدر من الاجمال من الحد والمحدود لا
يوجب اجمالهما في الجسم بل هما متحدان جنسه ويحملان بذلك الاعتبار الموجب لامتناع
الحمل على احدهما دون الآخر قوله ونشأ يعنيه فصل هو مابه الغير لما كان فصل
المركب عن الساري محمول الجسم دل على عارضه الذي هو مابه الغير على مابه ذاتي وكذا
الباطن ونظائره قوله ولقائل ان يمنع الملازمة حتى قوله ولو كان اللون وجود مستقل
ولما ميز الغير اتصال وجود الحارج لوى اي فصل كان باللون وحيث كان هذه الملازمة
مسند لا علتها كان المنع راجعا الى بعض مقدمات دليلها فان نقل وجودي اللون في
ماهية الغير لاشتراك كون اللون في وجوده الخاص مشروطا بوجود الخاص واحتاج
اللون فصلا آخر كان موجودا بوجود خاص او مشروط بذلك الفصل الآخر قوله
يمنع اشياء التالي وهو قوله لحاز لوى اي فصل كان باللون فانه يجوز ان يتعاقب على
اللون فصول مختلفة ويكون هو مع كل واحد من تلك الفصول نوعا آخر من اللون كالنوع
التي تتعاقب عليها صور نوعية قوله وقيل ان حس السواد المحسوس لا يتميز عن فصله في
الخارج بهذا دليل بان علم بعد الحس عن الفصل في الوجود الخارجي واتحادهما في
الفصل وقيل كالدليل الاول قوله لزم ان يكون احساسا بالسواد احساسا بالمحسوس
مثل لم لا يجوز ان يكون الامر كذلك حتى يلزمه امرا جاز لا يميز بينهما تسويهم ان هناك احساسا
واحدا قوله اذ لو كان لكل وجود في الخارج هذا هو الدليل الثالث على اتحادهما في
الفعل والوجود وهو المرضي ولذلك خصه قوله احتج بان اعتبار الجنس مع قطع
النظر عن وجوده الخارجي اتماهي في العقل فيجب لكليهما حوار حمل الاجزاء الخارجية
كالجدار والسقف على المركب كالبيت اذا قطع النظر عن الوجود الخارجي ولا شك في
بطلانه اذ لا يصح ان يقال البيت هو السقف ولا ان يقال البيت هو الجدار سواء نظر الى
الوجود الخارجي او لم ينظر فالصواب في الجواب ان يقال معنى الحمل في الاجزاء المحمولة
كما سبق اشارة اليه ان المتغايرين مفهوما متحدان في الوجود الخارجي جنسه او نوعها
وهذا المعنى لا تصور الا مع التغاير والمعاونة في الوجود الذهني والاتحاد في الوجود
الخارجي مع عدم ان قطع النظر حكم على الماهية الموجودة عن الحمد العارضة لها
في الذهن كما سبق هذا وقد اعترض بان قولك ان الماهية توجب شيئا من شيء لا يخفى الا ان الا في
العقل ناقصا بعدم شيء ان الماهية لا بشرط وهي الماهية من حيث هي هي موجودة في
الخارج قوله الحس والفصل فلكونهما موجودين من اجزاء خارجية الخ هذا الكلام مشهور
فيما بينهم ولذلك حكموا بان اجناس الاجسام وفصولها ماخوذة من موادها وصورها
ويقال بعض الافاضل ان الماهية المركبة من اجزاء غير محمولة لا يجوز ان يكون مركبة
من اجزاء محمولة وبالعكس بل الماهية المركبة من الاجزاء المحمولة لا يكون الا بسيطة في الخارج

الماهية المركبة من الاجزاء الغير المحمولة لا يجوز ان يكون مركبة من المحمولة وبالعكس

وحين ذلك بانه اذا تركب شيء من اجزاء غير محمولة وحصل تلك الاجزاء باسرها بمجموعها في العقل
فلا شك انه يحصل بعد ذلك المركب في العقل و يكون القول الدال على مجموع تلك الاجزاء
حدا تاما كما ذكره الرئيس في الحكمة المشرقية فلو فرض ان لذلك المركب اجزاء محمولة فتلك
الاجزاء المحمولة ان لم يشتمل على غير المحمولة لم يحصل بها صورة مطابقة لماهيته ضرورة ان الصورة
المطابقة لماهية الملتئمة من تلك الاجزاء وان اشتملت عليها فان لم يشتمل على امر زائد على تلك
الاجزاء بعينها لا اجزاء محمولة وان اشتملت على امر زائد فذلك الامر الزائد ان كان داخلا
في ماهية المركب كان الحد التام بل حقيقة المركب ما لا زيادة والنقصان وهو محال وان لم
يكن داخلا فيه لزم اعتبار الامر الخارجي في الحد التام وهو محال والحاصل انه لو كان
لمركب اجزاء غير محمولة لكان مجموعها تمام حقيقة المركب في العقل لانه تمام حقيقته في
الخارج فلو كان له ايضا اجزاء محمولة مغايرة لتلك الاجزاء لوجد مالكان مجموع الاجزاء
المحمولة ايضا تمام حقيقة المركب في العقل فيكون لشيء واحد حقيقتان متخالفتان في العقل
وانه يمنع لا يقال المركب من اجزاء غير محمولة يتركب من جزء بعينه كالجزء الصوري وهي
جزء مشترك بينه وبين غيره كالجزء المادي فالملتئم من الجزء الخاص يكون فصلا ومن الجزء
المشترك يكون جنسا فكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل من الجنس والفصل وان لم
يكن العكس الكلي لانا نقول الاشتراك يخرج الجزء عن الجزئية لانه اعتبار الجزء
مع شيء هو خارج عن مفهوم الكل لان المشترك بين الشيئين خارج عنهما والجزء مع
الخارج يكون خارجا مع الاشتراك يصح الحمل فقط انتهى كلامه وهذا هو المطابق
لقواعدهم التي بنوا عليها احكامهم وان لم يطابق مسلماتهم كقولهم بتجانس الاجسام
قوله وذلك لان اجزاء الماهية لا يخلو اما ان يكون بعضها اعم الا دل ان يقال اجزاء الماهية
اما ان تتصادق او لا والثاني المباينة والاول المتصادقة فهي اما ان تتساوى كما ذكره
بعضهم او يكون بينهما عموم والاول المساواة والثاني المتداخلة فان قيل المراد بالمساواة
هاهنا ان لا يكون بعضها اعم من بعض فيدخل فيها المساواة فلا حاجة الى عدها قسيما لها
قلنا فكان ينبغي ان يعد المساواة في اقسام المباينة ومنهم من قال الاجزاء ان صدق
بعضها على بعض فهي متداخلة وعد المساواة قسما منها قوله فان كان الاول فالعام
الجنس والخاص الفصل فان الفصل يقوم الجنس كما هو المشهور وسيأتي تحقيقه وجاز ان يكون
العام الجنس فانه اصل الماهية والفصل متمم له بعده قوله كالموجود المقول على المقولات
العشر فيقال مثلا الجوهر الموجود فذا مفهوم مركب من معروض خاص وعارض عام
والمعروض مقوم لعارضه قوله مثل النوع الآخر المخصص بالنوع الآخر لو صح الاول
والا فكل ماهية تركب مع عارضها الخاص بها العارض لها فمثال لما نحن بصدده قوله من الشيء
الماخوذ مع آخر اي علة اومن الشيء الماخوذ مع آخر معلولا له مثل العلة والمعلول
متضايفان فتركب الشيء مع علته يسلم تركب الشيء مع معلوله فالمتقدم مستوركة

واجيب بان المقسم كما يشعر به العبارة هو انه اما ان يعتبر ذات المعلول من حيث
عرض له اضافة الى العلة او يعتبر ذات العلة من حيث عرض لها اضافة الى المعلول
فلا استدراك اصلا قوله مثل العطاء فانه مأخوذ مقرونا بالفاعل بمعنى ان مفهوم العطاء
هو اعتبر ذات المعلول باعتبار اضافته الى الفاعل فالداخل في مفهوم العطاء هو
الاضافة الى الفاعل دونه لكن لا يعقل الاضافة بدون تعقله وقس على ذلك كسر الاناء مثلا
قوله ادمج علة المادية كالاطلس الذي هو حرير صبغ الاسود الاولى ان يمثل
بالمطوقة التي هي صبغ الاسود اذ ما من احدهما الشيء الذي هو الصبغ مع ما مثله الذي
هو الاسود ولعاده والصبغ ملبس الاسود فانما لم يمثل لما اصفه اليه قوله اما ان يكون
كلا وجوديا الوجودية هي التي لا يكون في مفهومها سلب والعدمية ما يكون في مفهومها
سلب وظاهر انه لا يجوز ان يكون جميع الاجزاء عدمية لان السلب لا يتصور الا مع ايجاب
قوله وكالجسم المركب من الهيولى والصورة فقد يقال ان هذا مركب من الشيء مع
علة الصورة او من الشيء مع علة المادية فلا يكون المثال مطابقا اذ الجسم لا يحمل
فان قيل هو نوع ما عرفت من ان المراد من تركب الشيء مع احدى علله ان يوجد
هو من حيث عرض له اضافة الى احدى علله وليس الامر ها هنا كذلك اذ ليس الجسم
عبارة عن الهيولى التي فيها الصورة ولا الصورة التي في الهيولى بل هو عبارة عن مجموعهما
مطلقا مكان الاصح ان يكون المراد من تركب الشيء مع غير علله ومعلولاته ان يوجد هو
من حيث عرض له اضافة الى ذلك الغير وليس الامر في الجسم والعدد والعمى والفلك
كذلك فلا يكون هذه الامثلة مطابقة فتأمل قوله ومن الترتيب الذي هو امام في معنى
ترتيب سطح الخشب بما وجد محصله الصورة السريرية واعلم ان هذه الاقسام انما
هي للمهية مطلقا اعم من ان يكون حقيقية او اعتبارية واما المهية الحقيقية فلا يكون اجزاؤها
الا موجودة ولا يجوز بينها العموم من وجه ولا المساواة كما قيل قوله اجزاء المهية
فلا يوجد من حيث انها مواد فيها هذا الكلام يشعر بان ما ذكره جار في الاجزاء مطلقا سواء
كانت متميزة في الخارج او في الذهن وليس الامر كذلك فان الاجزاء المتمايزة في الوجود
الخارجي لا يمكن ان يوجد محمولة مفروضة للجنسية والفصلية بوجه من الوجوه كما ستعرف
تحريره فلما ذكره فصل وتوضيح لاحوال الاجزاء المتميزة في الذهن فقط فان هذه الاجزاء
لها اعتبارات اذ قد يوجد الحيوان مثلا مادة بشرط شيء فيكون عين نوع من انواعه
ويأتي بشرط لا شيء فيكون جزءا له ويأتي لا بشرط شيء فيكون محمولا عليه وليس معنى اخذه
فيها بشرط شيء ان يوجد بشرط اي شيء كان كالضاحك والكاتب مثلا بل معناه
ان يوجد بشرط ان يدخل فيه ما هي سابه ان يدخل فيه ويحصله ومعناه ان الحيوان
مبهم لا يتحصل ولا يتعين الا بفصل يضم اليه فيحصله ويكمله ويعينه ويكون ذلك الفصل
داخلا فيه من حيث انه يحصله ويعينه فاخذه من حيث دخل فيه محصله ومعينه

حتى محموله اه
وقد يوجد مواد وقد لا يوجد

بل هو اخذ بشرط شيء ولذلك يقال الجنس بشرط شيء هو عين النوع فالحيوان بشرط
الناطق عين الانسان وبشرط الصاهل عين الفرس وهكذا وليس معنى اخذه فيها بشرط لا
شيء انه يكون مجردا عن كل شيء كما ذكره في المهية المجردة بل معناه ان يوجد من حيث
انه مفهوم المراد خارج عنه وقد حصل منهما امر ثالث وبهذا الاعتبار يكون كل واحد منهما
جزءا له وجزء الشيء من حيث هو جزء له لا يكون محمولا عليه بمواطاة اذ لا يصح ان يقال
هذا الكل هو هذا الجزء فلذلك قيل الحيوان بشرط لا شيء جزء ومادة لما يركب منه ومن غيره محمول
عليه فلا يكون في هذين الاعتبارين الحيوان من احد شيء معه مع الاول اعني اخذه بشرط شيء
يوجد ذلك الشيء معه من حيث هو داخل فيه كما عرفت وفي الثاني اعني اخذه بشرط لا
شيء يوجد معه ذلك الشيء من حيث هو زائد عليه خارج عنه واما اخذ الحيوان لا بشرط
شيء فهو ان يعتبر من حيث هو من غير ان يعرض لشيء اخر اي لا يوجد معه شيء من حيث
هو داخل فيه ولا من حيث انه خارج عنه منضم اليه بل يوجد من حيث هو فيكون صالحا
لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمولا على الانواع المندرجة تحته وقس على ذلك حال
الناطق فالاجزاء الذهنية قد توجد من حيث انها محمولات فيعرض لها الجنسية والفصلية
وقد توجد من حيث انها اجزاء ومواد فلا يكون محمولة واما الاجزاء الخارجية فلا يجري فيها اخذها
محمولة مطلقا فلا يعرض لها الجنسية والفصلية اصلا قوله من حيث ان اللفظ الدال عليها اه
لو دلالة جزء اللفظ الدال على جزء المعنى ومذكر انه من قبل قوله ويجب لو انضم اليه معنى هي
بحاله يرد انه بهذا الاعتبار يستثنى عن الانضمام بل لا بد من ان ينضم الى ما هو خارج
عنه من مبدأ حس او مبدأ نفس او غير ذلك ليحصل معنى الجسم ومعنى كونه مادة وهذا
هو اخذ الجسم بشرط لا شيء قوله وان اخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان
لا يعرض لشيء اخر اصلا بل ما هو اخذه لا بشرط شيء ولم يعرض لاخذه بشرط شيء لانه
المعتبر في الجسمية والمحمولية وان احدهما غير الاخر ويرد هذا الخص ان الجزء الخارجي
لا يحمل اصلا وان الجزء الذهني لا يحمل من حيث هو جزء مطلقا بل من حيثية اخرى قوله
لا يقال انا اذا قلنا الانسان جسم بهذه سبه يرد على حمل اجزاء المهية عليها قوله المراد به انه يقال
وهو اتحادهما في الوجود فان الانسان مغاير للجسم في المهية لكنهما متحدان في الوجود والا
ان اراد بذلك ان مفهومي الانسان والجسم متغايران في الذهن لكنهما متحدان في الوجود
الخارجي والمهية الخارجية فلا يرد عليه ما ذكره من عروض الوجود الواحد لجنس بل
يرد عليه ما ذكره من كون صورتين عقليتين مطابقتين لامر بسيط في الخارج وان اراد
انهما متغايران في المهية مطلقا ومتحدان في الذات اي المهية باعتبار الوجود الخارجي
اتجه عليه ما ذكره ثم ان الوجود الواحد ان قام بكل واحد من المهيتين كان ذلك
كقيام العرض الواحد بمحلين لان البديهة لا فرق بينهما بل يحكم بان الواحد بالشخص لا
يقوم بكل واحد من المحلين سواء كان ذلك الحال عرضا او لم يكن وان قام بمجموع

الجنس معا فاما واحدا كان الجزء اللازم منه وجود الكل بدون وجود اجزائه لا فاما
واحد بحسب التحليل وهذا سرنا الى ذلك كله في مباحث بحث الاجزاء المحمولة قوله فان الوجود
ليس بعرض لا نعرف ان هذا الاعتراض نشأ واما قوله مجازا عروض الماهية الموجودة في العقل فان
فان اراده ان تلك الماهية بسيطة في الخارج وان كانت مركبة في العقل فلا يأبى ان الوجود
الخارجي ح ليس عارضا للجنس سواء كان عروض الوجود الخارجي للماهيات باعتبار
قيامه بها في الخارج او في الذهن بحسب نفس الامر وان اراده ان تلك الماهية مركبة في
الخارج فقيام الوجود الخارجي الواحد بالشخص بجزئيها الموجودين لما مر كاستلزامه اما
وجود الكل بدون اجزائه واما قيام الواحد الشخصي بمحلين بل هذا عرض على انه لو
لم عروض الوجود لا يتصور الا في العقل فان احد الامرين لازم اما عدم الماهية في الخارج
او قيام الوجود بها في الخارج لان الماهية ان لم تكن موجودة في الخارج فهو الامر الاول
وان كانت موجودة فيه ولا شك ان كونها موجودة في الخارج بوجود في العقل غير
معقول فيكون موجودة بوجود في الخارج فذلك الوجود ان قام بغيره او بجزء اخرى
لم يكن وجودا لتلك الماهية التي فرضناها موجودة به لان حمل الشيء لا يقوم بغيره ولا بجزء
بعض فقام بتلك الماهية وهو الامر الثاني واعتبر هذا بحال هذه السبعة ونظائرها اما على
حسابه من قبل ومن بابه لكن ضررا ولكن على ما ذكر فمثل المتقومة العجيبة عن الصادق
مورا عليها قوله والحاصل ان الجزء من حيث انه جزء يكون له وجود ولا يكون ان
الجزء المحمول جزء في الذهن فقط وله بهذا الاعتبار وجود متقدم على وجود الكل في
الذهن وليس هو بهذا الاعتبار محمولا بل باعتبار اتحاده بحسب الخارج مع المركب
وجودا او وجودا وان الجزء الخارجي لا يتصور حمله على المركب فلا يمكن ان يكون جزء خارجي له
باعتبار وجود متقدم على وجود المركب وباعتبار آخر ليس له ذلك كما توهم به الطلاب والشيء
كلام على سبيل ما تقدم منه قوله الجنس والفصل اذا نسبا الى المادة والصورة اللتين هما
جزآن خارجيان كان الجنس كالمادة في ان الشيء اي المركب حاصل معها بالقوة والفصل
كالصورة في ان الشيء حاصل معها بالفعل قوله على معنى ان طبيعة الجنس في العقل
امر مبهم الطبيعة الجنسية كالحيوان مثلا اذا حصلت في العقل كانت امرا مبهما مرددا
بين اشياء متكثرة هي عين كل واحد منها بحسب الخارج وكانت غير متعينة على تمام حقيقة
واحد منها فاذا انضم اليها الفصل تعين وزال عنها الابهام والتردد وانطبقت على
تمام حقيقة واحد من تلك الاشياء فالفصل علة لصيرورة الجنس في الذهن وهي
النوعي وزوال الابهام والتحصيل اعني الانطباق على تمام الماهية فيكون الفصل علة
الجنس من حيث هو موصوف بتلك الصفات وعلته لهذا المعنى فيه بعد تعقل
الجنس والفصل على ما ينبغي ولا يتوهم كون الفصل علة لوجود الجنس في الذهن مطلقا والا
لم يعقل الجنس الا مع فصله وكذا لا يتوهم كونه علة لوجوده في الخارج والا لتغايرا

والجنس كالمادة متن

في الفصل والوجود وامتنع الحمل بالمواطاة قوله فلا يحتاج الى ان يتصل عنه بفصل على عدم
احتياجه في انفصاله من غيره الى الفصل لا يوجب ان لا يكون له جزء مساو له لجواز احتياجه
في تقوم حقيقته الى الجزء المساوي لا لانفصاله بل لتحقق به حقيقته والجزء المساوي فصل
لانحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل قوله كان احد التسعة او احد الثلاثة التسعة
هي المشهورة من المقولات العرضية والثلاثة هي الكم والكيف والنسبة والرد دعا بناء
الى المذهبين المشهورين كما سيأتي ذكرهما مع ما لهما وما عليهما في موضعهما قوله وح لا يكون
مندرجا تحت جنس وكذا الحال في الفصول الاخرى من الماهيات المندرجة تحت الاجناس
العالية فانها غير مندرجة اصلا تحت جنس مجازا تركبها من امرين او امور متساوية قوله
واما بلزم ذلك ان لو كانت الاعراض منحصرة في التسعة او الثلاثة وهو ممنوع اذ لم يقم على
ذلك دليل ولا امارة واما الذي يدعونه انحصار الاجناس العالية للاعراض في
التسعة او الثلاثة والقول به لجواز انحصار الاجناس العالية في اخر مع جواز وجود اعراض كثيرة
غير مندرجة في تلك الاجناس قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الجوهر جنسا لما تحته او قوله
كان كل من الامور المتساوية اما جوهرا او عرضا ان اراده انه اما عين مفهوم الجوهر
او عين مفهوم العرض فالحصر ح ضروري ان الاشياء الممكنة ليست منحصرة في عين
هذين المفهومين وان اراده انه لا بد ان يصدق عليه احدهما فهو مسلم لكن لا يلزم من صدق
مفهوم الجوهر على ماهية جزئه ان يكون داخلا بل جاز ان يكون عرضا له فلا يلزم كون الجزء في
جزء السبعة بل يلزم صدقه على جزء صدقا عرضيا ولا استحالة في صدق الانسان على اجزائه
المحمولة اما حال الكلام على تقدير كون الجوهر جنسا لما تحته فلو صدق على جزء كان ايضا
جنسا له لا عرضا لان القول ليس معنى كون الجوهر جنسا لما تحته انه جنس لجميع ما صدق
عليه فان ذلك ممنوع في اي جنس كان ضرورة ان اجناس الماهيات النوعية صادقة على
فصولها صدق العرض العام قوله فلعل تلك الماهية تركبت الماهية من امرين متساويين لها الا انه لا يكون
شيء منهما فصلا لها فانه لو كان جاز ان يتركب منهما من امرين متساويين لها ويحتمل
لجواز تركبها منهما وبيان ان لا يمتنع كون شيء منهما فصلا لها بالمعنى المعروف للفصل المميز
ومع بهذا انما المطلوب بيان بان الاجناس لا فصل وفصلها ذكره ان الفصل المنوع
اعتبرها امور ثلاثة الاول التمييز والثاني التعين وازالة الابهام والثالث التحصيل اعني الانطباق
على تمام الماهية فلا يتصور شيء منها ههنا الا من السادس لما ركب منها اما التمييز فلان تلك
الماهية لا تشارك لها في ذاتي فلا يتصور هنا تمييز عن المشاركات في الذاتيات نعم لها
مشاركات في امور عرضية كالوجود وغيره لكنها مميزة بها مميزة عنها كان جزءا انها مميزة
معناه كما تشاركها في عرضياته فليس كون احدهما مميزا اولى من المشاركات في العرضيات
بأولى من عكسه واما تمييز الجزء لتلك الماهية يستلزم الدور كما ذكره واما التعين
والتحصيل فلانها نوعان على امر مبهم مردد بين ماهيات لا ينطبق على تمام ماهية منها

وذلك بعضها مركب من امور متساوية ولما ثبت هذه المعاني الثلث باسرها في تلك الامور المتساوية لم يكن شيء منها فصلا بالمعنى المذكور الفصول المنوعة بل كان اطلاق الفصل على تلك الامور بالاشتراك اللفظي ونحن انما ادعينا ان ما لا جنس له لا فصل له بذلك المعنى لا بمعنى اخر يوضع له لفظ الفصل بازاءه اخرى وبوجه النظر ان المذكور في الفصول المنوعة هو المميز الذاتي دون الجنس والفصل فانهما خارجان عن مفهوم كونهما فصولا فجاز ان لم يكن تلك الفصول منتهية الى امور مبهمة غير محصلة ثم ذلك المميز الذاتي حاصل في كل واحد من تلك الامور المتساوية فانه غير المبهم فقط بحسبها سواء ظهر ان تلك المبهمة بحسبها مباينة ايضا عاما لها ولا يلزم منه تحصيل الحاصل لان اشارتها بحسبها غير اشارتها بحسب الجزء لها كما ان اشارتها باحد الجزئين غير اشارتها بالجزء الاخر او نقطة انها لا تعاد بحسبها اصلا بل اشارتها باسرها وانما كان كل واحد من الامور المتساوية منها اذا انضم كان فصلا لذلك المعنى جنسه وكان علته لمعنى في التركيب فصلا فذكره مبني كون الاجناس فصولا النصارى وهو انه
سهو في الكتب وجوه ان كون الجزء علة للمميز الذاتي غير كاف في كونه فصلا بل لا بد من ذلك ان لا يكون عام الملة المشتركة ثم ما ذكره من توقف ضعفها على تحقق جزئها الاماني كون المبهم علة فرعية لا اشارتها لكنه لا يحوي ايضا ان الشيء بصدد المنع وناسد الشيء واما هذا الكلام فانه بعدء في الفصول المنوعة فالمعال اسرتها مستبق الى الفرق بان المبهم الموضوعة مبادئها ما ذا علل اشارت عن العقل بخلاف الهبات التي لها فصول منوعة الا ان هذا الفرق لا ينفع لان تحصيل الاجناس من توقف على تحصل المبهم بحسب بيان علة علتها فانه يلزم بها الدور ايضا فانها تحتاج الى ما يحتاج ... ك
سواء كان الاجزاء او الامور المتساوية ماخوذة من اجزاء خارجية او لم تكن بها الترديد ساقط على تقدير اخذ الاجزاء المحمولة من الاجزاء الخارجية وقد عرفت ما فيه وحج يلزم ان يكون النوع الواحد عرضا بحسب يح رد عليه بانه لم لا يجوز ان يكون بعض اجزاء النوع جوهرا فلا يكون مركبا من عرض وله ان يقول يلزم ان يكون النوع الواحد عرضا وجوهرا وهذا القائح بل اشد استحالة واما يقول كل واحد من العرض اما ان يكون عينا عن الاخر فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة واما ان يكون محتاجا الى بعض هذا الدليل يجري في اللون والعدد والعشرة فانها اعراض مركب كل منها من اعراض موجودة والجواب ان المراد انه لا يلتئم منهما حقيقة واحدة وحدة حقيقية وكل واحد مما ذكرتم واحدة وحدة اعتبارية فلا يكون المدلول منطبقا عن الدليل هذه الصور فلا نقض بها قوله يلزم الدور اما لزوم الدور اذا اريد منه الاحتياج واما اذا اريد به فلا دور والثاني يقتضي ان لا يلتئم منهما شيء واحد قيل لا يلزم من عدم الحلول عدم الاحتياج لجواز ان يكون احدهما شرطا لوجود الاخر او لحلوله في المحل او للحلول في موضوع لا يوليس ذلك غير حلول فما لم يثبت عدم الحلول عدم الاحتياج لم يقتض عدم حلول
لعدما

احدهما في الاخر لا يلتئم منهما حقيقة واحدة لان الالتئام لا بد فيه من احتياج بعض الاجزاء الى البعض دون الحلول فانه ليس بواجب وقد يجاب بما ذكره الشيخ في مباحث جواهر التحقيق الذاتي من ان احد الجزئين اذا لم يحل في الاخر امتنع ان يحصل منهما حقيقة واحدة محصلة قال وهذا امر وري الا ان هذا الفرض يحتوي في امثال هذه المقامات لمنع الضرورة فيكتفي بالتمثيل فلا يكون المجموع عرضا واحدا حقيقيا لا اعتباريا وبطلانه المهيه المركبة من جوهر كالجسم وعرض حال فيه كالسواد فان وحدتها اعتبارية قطعا على ما مر تحقيقه وذلك لان الحال مقدم فيه على المحل بموضوعه فاذا حصل الجزء الاخر في موضوعه لم يحل فيه والا لزم استغناء العرض بوسائل انما يلزم ما ذكرتم من الاستغناء ان لو احتاج المحل الى الحال من حيث انه حال في الموضوع لكون حلوله في الموضوع سابقا على المحل وحلوله فيه اي في المحل اما لو فرض احتياج المحل الى ذات الحال لا من الحيثية المذكورة فلا يلزم ما ذكر لجواز ان يكون حلول الحال في الموضوع باعتبار كونه حالا في المحل الذي حل في الموضوع فلا يكون هناك حلولا بل حلول واحد منسوب الى المحل اولا وبالذات والى الموضوع ثانيا وبالعرض فانه اذا كان الحال منسوبا بالذات بهذا الجزء تكرار لما علم زيادة الايضاح وتم ان الحال اذا احتاج اليه المحل كان ذات الحال مقدما على المحل تقدما ذاتيا فلا يلزم من ذلك ان يكون حلول الحال في الموضوع مقدما ايضا عليه وذلك المحل يلزم منه ان لا يكون له حلول في الموضوع مقدم على المحل فلا يجوز حلوله فيه فلا يلزم الاستغناء كما ان بالسم اذا ولا يلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال قيل اي دليل قام على استحالة كان فلم لا يجوز تقوم الجوهر بالعرض كون الجوهر عرضا وذلك لان الجوهر يحتاج الى الجزء الى الموضوع فيكون هو ايضا محتاجا الى الموضوع فيكون عرضا وهو خلف اما ملزم ذلك ان لو لم يكن العرض الذي هو جزء له مما يحتاج به الجزء الاخر فان احد الجزئين اذا قام بالاخر كان المجموع ما ثابتا بسببه لا موضوع كالشخص من الجوهر الذي يركب من ذوات جوهرية ومشخصات عرضية ثم لا يجوز تقوم الجوهر بعرض على ان يكون جزءا له محمولا عليه مواطاة ولا بعرض قائم بذلك الجوهر كما والثاني يقتضي ان لا يحصل منهما حقيقة واحدة رد ذلك بالمنع فان عدم الحلول لا يلزم الاستغناء من كل وجه وبيانه منقوض بتركب الانسان من النفس والبدن مع ان احدهما غير حال في الاخر وقد عرفت جوابه والاول يقتضي ان يكون المركب منهما جوهرا لكون الجوهر حالا وذلك لان التقدير ان كل واحد من اجزائه جوهر وان بعضها حال في بعض والجوهر الحال هو الصورة والجوهر المحل هو المتوسط فيكون المركب منهما جسما والجوهر جنس له وقد يمنع انحصار المركب من جوهرين حال ومحل في الجسم ولا نسلم كون الجوهر جنسا لغير الجسم فانه قيل معنى كلامه ان المركب لما

كان جوهرا لكان الجوهر جنسا لانه جنس لما تحته من الجواهر وليس كذلك فان قلت
ان قوله واذا كان تلك الجهة جوهرا كان الجوهر جنسا لها فلا يكون مركبا من الامور
المتساوية ولا حاجة الى تلك المقدمات الا ان يقصد بيان ان الغرض كون الجوهر الجنس اجزائها
لتصحيح كون الجوهر جنسا لها زيادة ايضاح واتضاح على ما قيل من انه انما يتم اذا
كان الجوهر جنسا لجميع ما تحته وجوابه **قوله** فيكون جنسا للفصل عن الاخر مع ذلك كان
اسماء الاحتياج الى النحو المذكور للتسليم للاشياء الجواز الاحتياج الى نحو اخر فلا يتم
من دليل واتصالها كان من بيان المقدمات من اول الدليل الى هنا مستدركا
لا يتركب منه جنس واحد لحقيقة مساواته لان كلا منهما مستغن عن الاخر في تحصله فلا
يلتئم منهما جنس واحد في العقل **قوله** لا انا نقول الامور الاعتبارية على نوعين منها
ما يكون له منشأ في الخارج احدهما ليس الامر مطلقا فان الذهن منها من وجه ما وذلك
الاعتبار يكون بما في حد نفسه مطابقا للواقع بمعنى الذي سماه اعتباريا حقيقيا ولا يكون
كذلك وهو الذي سماه اعتباريا فرضيا والمدعى هنا ان الاجزاء المتساوية لا يلتئم منها في نفس
الامر ماهية واحدة وحدة حقيقية سواء كانت تلك الماهية متحققة في الخارج او في الذهن
وما ذكر من الدليل ساق لبيان ان الماهية المركبة الاعتبارية الفرضية فلا يكون وحدتها حقيقية
اذ الاعتبارية فلا اعتداد بها ولا ما يمنعه اعتباريا **قوله** وان يحصل به يكون بامتيازه لا
مدخل له في التحصل فلا يكون فصلا اعرض عليه بانه لم لا يجوز ان يكون فصلان باما ان
كل منهما هو التحصل التام بما في كل جنس واحد انهما الجزء كما فان كان في التحصيل
نوعا واحدا والجواب ان القصد مما ذكر انه لا يكون لجنس واحد في مرتبة واحدة
فصلان باما ان يحصلانه ويحصلانه ذلك النوع وبالاستدلال به واتت هذا القصد لانه اذا
حصله احدهما وحصل ذلك النوع فمن حصل بما تلك الماهية النوعية وصار الاخر فضلا خارجا
عنها لا فصلا مقوما لها وما ذكره المعترض من تجويز ان يكون لجنس واحد فصلان باما ان
يحصله احدهما نوعا ويحصله الاخر نوعا اخر وذلك مما لا نزاع فيه ولا شبهة في وقوعه
قوله والفصل قد يكون له مبداء يوجد منه فلا يعرف ان الاجزاء المحمولة لا يمكن اخذها من
اجزاء خارجية عن محمولة وليس عرضا خارجيا او ذهنيا ولا معنى اخذ الاجزاء المحمولة
من الاجزاء المحمولة فالفصل لا يكون له مبداء يوجد منه اصلا لكنه اشهر وذلك في كلامهم **قوله**
وربما لا يطلق على المبداء الجنس هذا بناء على جواز اخذه من مبداء واذا اطلق الجوهر فالكلا
وربما لا يكون منه الفصل الجنس معلوم الا باعتبار عوارضها فيدل عليها ما وقع ارضها وفي موضع
مكانه ويطلق على الفصل ساعيا كالناطق فانه وضع مكان الفصل الجنس للانسان لانه
اول له من بالى عوارضه كالتعجب والضاحك ما دام اسمه الحال في معدوم احد العارض
مكانه كالحساس والمتحرك بالارادة فقد قيل ان الاحساس متقدم على الحركة الارادية لان الاحساس ادراك
والحركة الارادية متوقفة على مطلقا دون العكس ولولك حصر قوم هما وان كانا متساويين

ان الحركة بعض الحيوانات على الحركة الارادية كالاصداف والاسفنجات موجود والادراك
الادراك عن الحركة الارادية هناك ولم يثبت احد الجواز انفكاك الحركة الارادية عن
الادراك في شيء من الحيوانات وقيل ليس كل ادراك متوقفا على الحركة بل بعضه فكذا بعض
الحركة متوقفة على الادراك اذ ربما يحرك الانسان الى شيء ليدركه ثم ان الحركة الارادية
متوقفة على ادراك مطلقا لا على ادراك الاحساس فلم يظهر لاحدهما تقدم على الاخر **قوله**
ولا يمكن وجود جنسين في مرتبة واحدة لماهية واحدة بمعنى كونهما في مرتبة واحدة ان لا يكون
احدهما جنسا للاخر فاما ان يكون بينهما عموم من وجه وذلك ظاهر او عموم مطلق ويكون الاعم
عرضا للنوع الذي يكون الاخص جنسا للماهية بالقياس اليه او مساواة ويكون احدهما
عرضا لما الاخر ذاتي له من الانواع التي باراء الماهية وبالعكس اذ لو كان ذاتيا لجميع
تلك الانواع كان مجموعهما جنسا واحدا للماهية **قوله** لا يحصل بالفصل وحده ظاهر ان
النوع متحصلا دون الجنس الاخر وذلك لان الجنس اذ اتحصل صار هو من جنس
متحصل بما حصله نوعا مطلقا وليس لما هو خارج عن المتحصل الذي هو ذلك الجنس
والمحصل الذي هو الفصل فرضا مدخل في تحصيل ذلك النوع فيكون الجنس الاخر خارجا عنه
فلا يكون جنسا لها والسؤال بكلامه مرجح يلزم ان يحصل كل من الجنسين بالفصل في الجنس
الاخر اذ لا ثالث هناك سابق كما في تحصله ولما كان كل واحد منهما لم يكن ان يكون
له مدخل في تحصيل الاخر الا باعتبار تحصله في نفسه فلزم ان يكون تحصل كل منهما على تحصل
الاخر فيلزم الدور وبما قررنا به كلامه يندفع عنه ما قيل من انه ان اراد بالتحصيل
ارتفاع الابهام الحاصل للجنس فلا نسلم انه لا يحصل بالفصل وحده قوله والا لكان
النوع متحصلا دون الجنس الاخر فلا يجوز ارتفاع الابهام بالفصل مع تحصيله النوع على الوجه
التام وان اراد بالتحصيل التقوم وتحقق الجنس فلا نسلم توقف كل منهما على الاخر بل الماهية
المركبة من الاجزاء اللاتي متقدمة عليها فلا دور وانما يلزم لو صح ما ذكره لم يلتئم ماهية
من تلك اجزاء اصلا اذا ما جزءا مع الاخر لا يحصل الجسم بدون الثالث وبالعكس اي لا
يحصل الجسم ايضا بالثالث مع الثاني بدون الاول فيتوقف كل من الاول والثالث على
صاحبه بل نقول الفصل لا يحصل بدون الجنس والا لحصل النوع بدون الجنس فيلزم
توقف كل منهما على الاخر في تحصله ويدفع عنه ايضا ان اللازم مما ذكره ان يتوقف كل
من الجنسين في تحصله على الفصل وذات الجنس الاخر لا على تحصله فلا دور ثم بين ان
ذلك الدور انما يتم اذا كان الجنسان متساويين في الابهام اما اذا كان احدهما اشد
ابهاما كان يكون اعم مطلقا وقد عرفت جوازه فانه يجوز ان يكون ذات الاخر مع
الفصل محصلا له فلا يلزم دور فالاولى ان يقتصر على ان الماهية الواحدة لو كان لها جنسان
في مرتبة واحدة لكان لها فصل محصل فيحصل به كل منهما نوعا على حدة سواء كان الفصل
المحصل واحدا او متعددا فلا يكون تلك الماهية نوعا واحدا وماهية واحدة هف **قوله**

او يجوز ان يكون لمهية واحدة جنسان او اجناس مترتبة بعضها فوق بعض يسمى الاجناس
لمهية واحدة بان يكون بعضها جنسا لبعض ويكون جميعها جنسا لتلك المهية على راس سلسلة
في الترتيب والتعدد [illegible] لا يجوز [illegible] فان الجنس [illegible] مبهم عام الابهام مردد بين
المجردات والماديات فاذا حصل مثلا بقابل الابعاد زال ابهامه في ذلك الابهام
وتخصص بالماديات لكنها في ذلك التحصيل والتخصيص مبهم محتمل للجمادات والنباتات
فاذا اقترن بها فصل الجسم النامي زال عنها شيء آخر من الابهام وبقيت مرددة بين النباتات
والحيوانات فاذا اقترن بها فصل الحيوان زال عنها شيء آخر من الابهام لكنها مع ذلك
ايضا مبهم محتمل لانواع الحيوانات فاذا انضم اليها الناطق زال عنها الابهام بالكلية وصارت
مهية تامة لا احتمال فيها بحسب المهيات النوعية بل بحسب العوارض المصنفة او المشخصة [illegible]
المهية اعني مهية الانسان فلا ريب ان لها اجناسا هي الحيوان والجسم النامي والجسم والجوهر
على اقسام من الترتيب والتعدد وبعضها ايضا جنس لبعض اما ريب. واما فصلا كما هو مشهور
قوله فاذا ثبت ان ما لا جنس له لا فصل له يلزم منه انه لا تركب عقلي الا من الجنس والفصل
حمل قوله فلا تركب عقلي الا منهما متعلقا بما سبق من قوله وما لا جنس له فلا فصل له ومتفرعا
عليه وبين وجه التفريع بانه لما امتنع تركب المهية من اجزاء كلها فصول وظاهر امتناع تركبها
من اجزاء كلها اجناس لزم ان يكون تركبها من اجزاء بعضها فصل وبعضها جنس فظهر انه لا
تركب عقلي الا من الجنس والفصل على معنى ان المركب العقلي يجب ان يكون بعض اجزائه
جنسا والبعض الآخر فصلا وذلك لضرورة انحصار الاجزاء العقلية فيهما على معنى ان كل جزء
عقلي فهو اما جنس او فصل واما ان تركب ذلك لانه موقوف على [illegible] وهو ان يقال لما ثبت ان
الفصل التام لا يكون الا واحدا وانه لا يكون جنسان في مرتبة واحدة لزم ان لا يكون لمهية
واحدة في مرتبة واحدة فصلان تامان ولا جنسان بل فصل واحد وجنس واحد فلا تركب
عقلي الا منهما واحدين اي غير متعددين في مرتبة واحدة بعينها لانا نقول قوله
وكلها [illegible] وذلك لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا شك ان جزء الشيء لا يكون اخص منه
مطلقا ولا من وجه والا لامكن وجود الشيء بدون جزئه وان جزء المحمول لا يكون مباينا
قوله ولا يجوز ان يكونا في مرتبة واحدة لما عرفت بل يجب ان يكون احدهما جنسا للآخر فيكون
اعم منه مطلقا فلا يتصور كون بعض تمام المشترك اعم منهما بواسطة اشتراكهما بل لا بد
وذلك من وجوده [illegible] ولا يكون بينهما تمام المشترك لانه خلاف الفرض بل بعضه
بينهما تمام مشترك ثالث فان كان اعم منه ايضا لم يكن ذلك لوجوده في تمامي المشترك
الاولين لان كل جنس لمهية واحدة يجب كون احدهما جنسا للآخر لما عرفت فلا يكون
اشتراك شيء منهما جنسا لكونه اعم من كل منهما بل لا بد في ذلك من وجوده في موضع
آخر وهكذا فيلزم تركب المهية من امور غير متناهية وذلك يستلزم امتناع تعقلها بالكنه مع
السؤال ونتم الادلة المثبتة المهيات المعقولة بالكنه والتي يمكن تعقلها كذلك قوله

تعقلها م

ولا بد من تناهيهما ولا يلزم التسلسل على سؤال مشهور وهو ان الفصول علل والاجناس
معلولات فاذا فرضنا غير متناهية كان كل واحد من تلك الفصول غير المتناهية علة لواحد
من الاجناس التي لا نهاية لها فلا ريب ان من الفصول اجناسا ولا من الاجناس فصولا
ويجوز ولا من احاد الفصول والاجناس لان الترتيب انما يجب حيث يكون كل واحد
من امور غير متناهية معلولا لسابقه علة للاحق منه وليس الامر هاهنا كذلك اذ كل واحد
من احاد الفصول معلول وليس من احاد الاجناس علة والترتيب انما هو على ان احاد
سلسلة ما لها من معلولات وعلل كذلك فيلزم ويمكن ان يراد بها ما الفه من ترتيب
الاجناس بعضها مع بعض الغير المتناهية بناء على ان الجنس المتقدم يكون جزء الجنس
المتاخر والجزء علة فيترتب من الاجناس سلسلة من العلل والمعلولات دون الفصول
اذ لا يحمل الفصل العالي جزء للفصل السافل لكن يتمسك فيها بان الفصل التام في كل مرتبة
من مراتب الاجناس يجب ان يكون واحدا وحيث كانت الاجناس متناهية كانت الفصول
ايضا متناهية وهو على انه انما يتم ان لو كانت الاجزاء المحمولة متغايرة بحسب الوجود
الخارجي والا فاللازم امتناع تعقل المهية بالكنه وهو يلزم ذلك كما ان الوجه الاول
انما هو على التغاير بحسب الخارج والا فلا على [illegible] ويكون اللازم امتناع التعقل بالكنه
قوله فان مفهوم الكلي عرض له اي للكلي يكون فردا من افراد مفهوم الكلي وحصة من حصصه
عارضة له ولا استحالة فيه على [illegible] في عروض العام للعام قوله ويمكن ان يقسم النوع [illegible]
[illegible] هو ان المقسوم باعتبار ملاحظ عارض حصتها وهذا باعتبار ملاحظ معروض
حصتها ويتضح ان مفهوم الكلي جنس لمفهومي الجنس والفصل بل هو جنس لمفهومات
الكلي [illegible] الجنس عرض له الكلي بالقياس اليها فهناك معروض هو مفهوم الكلي مطلقا ويسمى
كليا طبيعيا وعارض هو مفهوم الكلي العارض لذلك المطلق بالنسبة الى مفهومات الحقائق
ويسمى كليا منطقيا ومركب من المعروض والعارض ويسمى كليا عقليا فمفهوم الكلي من حيث
هو مع قطع النظر [illegible] من الطبائع كالحيوان مثلا ويتصف بالكلية والجنسية
بالنسبة الى مفهومي الجنس والفصل وسائر مفهومات الكليات هذا على الاول واما
على الثاني فنقول ان مفهوم الكلي عارض للطبائع غير محصورة وهذا العارض يسمى كليا منطقيا
ولكل واحد من هذه ما يسمى كليا طبيعيا والمجموع المركب منهما يسمى كليا عقليا فاما كان
الاول اولى لانه قد اعتبر فيه مفهوم الكلي من حيث هو كلي صادق عليها وهو المناسب
لقوله لجنسها وفي الثاني لم يعتبر ذلك كما لا يخفى واما المعنى الاول فقد قدم [illegible] دون
الثاني مع [illegible] وقوله [illegible] الى هذه الثلثة [illegible] في العبارة لا ان
اطلاق الكلي على الكلي الطبيعي المنطقي والعقلي انما هو بالاشتراك اللفظي دون المعنوي
[illegible] في المعنى الثاني ولا في الاول انما معنى مشترك هو مدلول لفظ الكلي [illegible]
[illegible] الى العارض وحده والى المعروض وحده والى المركب منهما بل المفهوم منها ان

وجب تناهيها ثم

سرياسم جنسه والموصوف يسمى بذلك الاسم جنسا نفسه او و المركب منهما يسمى به
جنسا فقد ثبت بالجملة في شيء من الجنس **قوله** والفصل قد يكون عاليا دون النوع
الفصول المذكورة ليس العموم والترتيب في الفصول على اعتبار ترتيب الاجناس وعمومها
فان العالي من الاجناس جزء من السافل منها وليس العالي من الفصول جزء السافل
منها كما سيذكره الا مثل المذكورة بل اذا رتب الاجناس في العموم والخصوص وكان
بعضها جزء البعض رتب هناك فصول في العموم والخصوص فقط فان ما قسم الجنس العالي
جنسا اولنا كان اعم مما قسم السافل كذلك وكان هو ايضا اعم مما قسم الاسفل كذلك
هذا ما اشتهر في كلامهم وبما فيها خلا فيهم وليس فيه قولا جيدا هو العالي والسافل والمتوسط
فاما في ذلك فلا وجه لما قيل من ان المعتبر في العلو والسفل والتوسط هو ان يكون
الاعتبار من جهة الاسفل اذ لو اكتفى بمجرد العموم لما حسب احساس عالية لان المفهومات
العامة كالموجود مثلا اعم منها وليس الاعتبار من الفصول المذكورة جزء الاسفل منها كالا
يخفى فالاقرب الى الصواب ان يقال يجوز تركيب فصل النوع الاخير من جنس وفصل
وتركيب هذا الفصل من جنس وفصل اخرى هكذا الى ان ينتهي الى فصل لا فصل له
فيكون هذا الفصل الذي انتهى اليه سلسلة الفصول هو العالي وفصل النوع الاخير هو السافل
وما بينهما هو المتوسط واما الفصل المفرد فهو فصل بسيط ليس جزء الفصل آخر بهذا ما
قيل ولا يعرف انواعه ومع ذلك فهو مردود بما لا يصرح به فهذا الفصل لا معنى له
بحسبه في موضعه وسيشير اليه **قوله** وهو سهل لان افراد الفصل بهم من افراد الجنس
فان الجنس اذا كان فصلا المقسم له ايضا موجودا على قياس ما عرف ولم يحتمل لما ماله في
الوجود ولا يعقلوا لما بالفعل وحصول المقسم له على ما يدل كون الفصول المقسمة
محمولة بالمهية وكونها لخروج عرضا لها **قوله** وذلك كالحساس الذي هو فصل بالنسبة
الى الحيوان جنس بالنسبة الى السمع والبصر مثلا وهو في الحساس انها نوع بالنسبة
الى هذا الحساس وذاك الحساس اعني حصصه الموجودة في افراده وعرض عام
بالنسبة الى الناطق وخاصة بالنسبة الى الجسم فاحفظ الكليات الخمس في افراد
الحساس الى امور متعددة **قوله** بل الجنس محمول على الفصل على معنى انه لازم له
يعني ان جنس الماهية اذا نسب الى فصلها الذي في مرتبته كان عرضا عاما لازما له كما
ان فصلها بالقياس الى جنسها خاصة له فليس شيء منهما محمولا على صاحبه حملا ذاتيا بل
حملا عرضيا **قوله** فانه ان شارك الماهية وجب ان يتصل عنها بفصل يريد ان المباين
الفصل عن الجنس والنوع بما ذكره فصلا واما امتيازه عن سائر الاشياء فاما بالجنس ان
لم يشاركها في جنس او فصل آخر ان شاركها في جنس وقد لا يكون الجنس الفصل فما لا
فصل اذ لو كان له جنس لكان مشتركا بين الماهية ونوع ما يجنسها لا اشتراكه وجنس فان
كان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع كان جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك

جنس له

فيما كان فصلا لجنسها كما نورد ولا شيء من الجنس واجزائه بداخل في الفصل والا لم يكن
المجموع فصلا في الجنس بل الجزء الاخير وايضا لو كان الجنس او شيء من اجزائه داخلا
في الفصل لزم اجتماع جزء واحد في الماهية مرتين وانه باطل قطعا وبذلك ظهر صحة ما ذكره من
ان الجنس لا يكون جنسا بالنسبة الى الفصل فلذلك **قوله** كان الجنس اعم مطلقا
فما اضاف اليه هذا الحكم علم تساوي الاجناس كلها في ذلك او بعضه اذ لا بد من كونها
مشتركة بين ما اضيف هي اليه بالجنسية وبين غيره واما الحكم بكون الفصل مساويا لما هو
فصل له محتمل بالفصل القريب فان الفصل البعيد بالقياس الى ما هو فصل وبنا له لا بد ان
يكون مساويا له لانه ذاتي له يحمل على جميع افراده فلا يكون اعم منه مطلقا ولا من وجه ولا
لم يحمل على جميع ولا اخص مطلقا ولا من وجه والا لم يكن ذاتيا له واما الفصول البعيدة
فانها تكون اعم مطلقا مما هي فصول بعيدة له ولا محذور في ذلك لانها محمولة على بعض
افراده وعمومها لا ينافي ذلك **قوله** الماهية النوعية من حيث هي هي ليس تصورها غير
مانع الماهية الا بشاركة فيلا اذا تصورت لم يمنع الشركة فيها بل لمكن للعقل فرض اشتراكها
وحملها على كثيرين ونورد مثالا كثيرة مثلا اذا تصورت لم يمكن للعقل فرض اشتراكه ولا يمكن في
وجود تلك المهية ذلك الفرد فلو لم يمكن فيه وراء تلك الماهية النوعية امر آخر لم يمكن الا حملا
بالمنع وعدمه ما دون لا بد في الافراد الشخصية من امر زائد على الماهية النوعية يمنع
الاشتراك فيه عن فرض الاشتراك وهو المسمى بالتشخص **قوله** فان الشيء ما لم يوجد لم يتشخص
او [illegible] لم يمنع تصوره من وقوع الشركة اي لم يكن ذلك الشيء بحيث يمنع تصوره
وقوع الشركة فلا يكون له ماهية يمنع تصوره من ذلك اعني التشخص ما ساوق الوجود
بسلم اسنادا التشخص فان العكس سار على وجود الطابع عند من يقول به فيكون
التشخص ساوقا بالطبع عن الوجود وهو بحث لان هذا الساوق انما يلزم اذا كان ذلك
الاستلزام على وجه السببية كما وراء الاشارة **قوله** لانا نقول كلما هو موجود في
الخارج فله نوعه تصوره غير مانع من الشركة في هذه الكلية نظرا لا شخصا بالواحد
فانه موجود خارجي وليس له نوعه بوجه شخص بل تشخصه عين ذاته كما هو
المشهور عندهم **قوله** يكون حال هذه الحال فلا منع لجواز ان يكون كل شخص بحيث يمنع
[illegible] الشركة فلا يكون هناك [illegible] ويكون مفهوم التشخص والتعين من الجواهر
الصادقة على التشخصات الجنسية كسائر المفهومات العامة **قوله** فوجب ان التشخص
من الامور الاعتبارية وهو من المعقولات الثانية فلا عليه كيف يمكن ان يكون امر
عقلا لا تطابقه في الخارج متحقق للهية في الخارج فيرا لها عن كل ما عداه بل هذا
باطل [illegible] العقل فليس تشخص الشيء في الخارج الا حالة حاصلة له في الخارج دون غيره
وذلك ضروري وهو ظاهر لان الموجودات الخارجية تكون انضمامها بالامور العدمية وامتيازها
فكذلك الصفات على الشيء بعينه بها كالاعمى الذي تميز بالعمى عن ليس باعمى فكيف

مدعى بطلانه ضرورة ثم الحق ان حال التشخص بالقياس الى الماهية النوعية كحال الفصل بالقياس الى الماهية الجنسية فكما ان الفصل والجنس لا يتمايزان في الوجود الخارجي كذلك الماهية النوعية والتشخص لا يتمايزان فيه والا لما امكن الحمل بينهما ايضا فالتحصيل الانسان مثلا اذا حصل بحد التحصيل حصلة الى ماهية نوعية وتشخص كما تحصل الماهية النوعية الى جنس وفصل فيما يحسب العقل متمايزان وبحسب الخارج متحدان وجودا فاعتبار ما ليس بخصمه هناك **قوله** تقرير الجواب انه يقال التشخص من حيث هو متعلق بالمعنى اي من حيث انه معنى لا يريد ان العقل اذا لاحظ المعنى من حيث هو حاله لمعروضه وحله الى لوازم حالة لم يمكن له بهذا الاعتبار ان يلاحظ اشتراكه بين شيء آخر لا في ذاته ولا في عرض حتى يتصور اشتراكه عن حيث اخر فلا سبيل في هذا الاعتبار اصلا واذا نظر الى ما هو موجود في الذهن وحصله ملحوظا في ذاته وحده مستقلا كان هو من مقولات الماهية النوعية بعينها اصلا او ثانيا لاحظ المعنى الثاني على الوجه الثاني اعني بعينها الثاني ذلك بانطباع الاعتبار على الوجه الثاني في مرتبة ما من المراتب التي يمكن اعتبارها وعدمه لكن يحسن امثال ذلك مما يسمى بمعنى اعادته **قوله** وفيه نظر حاصله انه ان اريد بالمتشخص ما هو معروض التشخص موجود في الخارج مسلم لكن وجود المعروض لا يستلزم وجود العارض وان اريد به ما هو مركب من الماهية النوعية والتشخص فلا نسلم وجوده في الخارج وكيف يسلم من ينكر وجود التشخص فيه واجيب عن ذلك بانا نريد بالمتشخص المعنى التشخص كزيد مثلا ولا شك في وجوده وليس مفهومه مفهوم الانسان قطعا والا لصدق على عمرو ايضا ولكان صدق عليه انه انسان فان من الانسان مع شيء آخر مسمى بالمعنى هو جزء لزيد فيكون موجودا ثم قيل والحق ان نسبة الماهية الى التشخصات كنسبة الجنس الى الفصول وهذا اسلم لكن تحرير هذا المعنى مما يمكن عن تقريره بهما **قوله** والعدوم لا يكون عدما لشيء اي لا يخفى ذلك لانه يستحيل فان العدوم مع كونها عدومات معروضات في انفسها قطعا **قوله** فلا يلزم مما ذكرنا وعلى تقدير تسليمها واما ان الماهية لا يلزم من وجود بعضها وجود جميعها لان الصمائل يجوز ان يكون بعضها موجودا وبعضها معدوما كما اعدم **قوله** اولها لا شك عدمه عن علم الاطلاق اي يكون العدوم اعني العدوم الذي هو المعنى وعدم الاطلاق متلازمين لا يجوز انفكاك احدهما عن الاخر كما يظهر من قوله في تصور الانفكاك بانا لا نوجد عدم الاطلاق بدون ذلك العدوم او بالعكس **قوله** يلزم اشتراك جميع الافراد في ذلك المعنى يعني اشتراك جميع افراد المعنى في ذلك المعنى الذي هو عدم الاطلاق او العدوم الذي يلازم عدم الاطلاق فان كل واحد من العصابات يوجد قطعا عدم الاطلاق وما ساوى عدمه **قوله** وفيه نظر اما اولا فلما ذكرنا واما في الاشكال الثاني فهو انا لا نم ان المعنى اذا كان عدما كان عدما لشيء لجواز ان يكون افراده متعددة فيه

لا عدما لشيء آخر **قوله** واما يلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد معنى خاص الخ بهذا الكلام يظهر فساد ما قيل ان كل فرد من افراد المعنى له معنى آخر خاص به وبعروض المعنى المطلق فلكل الوجود بعارض سابق الا ان افراد مسالك النوع الخاص هو ذلك المعنى الخاص به بما يزاد عليه باشتراكه في عروض المعنى المطلق حتى يحتاج الى ان يقال واما يلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد من افراد المعنى الخاص في نفسه مغاير لغيره من العصابات مع اشتراكهما في عروض مطلق المعنى الذي هو عدم الاطلاق لو ما ساوى عدمه على ذلك التقدير **قوله** اراد ان يشير الى ماهية التشخص لما نسب من قال ان التشخص امر اعتباري لا تحقق له في الخارج اصلا كان البحث عن علته في الخارج باطلا واما بقدر ما يثبت له علة من يدعي كونه وجوديا هكذا قيل ويمكن ان يدفع بان التشخص امر اعتباري لكن اتصف به وجود خارجي والموجودات الخارجية اذا اتصف بصفات عدمية احتاجت في اتصافها بها الى علل ترجح بها كونها متصفة على كونها غير متصفة فالبحث بهنا انما هو عن علة اتصاف الماهية بالتشخص لا عن علة وجود التشخص في نفسه **قوله** لانه لما اقتضت الماهية التشخص اي لما كانت الماهية مقتضية لتشخصها اقتضاء تاما لزم ذلك التشخص تلك الماهية منحصرة في نوعها اي تشخصا ولم يمكن ان يوجد منها تشخص اخر والا لانفك عنها التشخص الاول فيختلف المعلول عن علته التامة **قوله** بهذا اذا كان تشخص الماهية زائدا عليها فاقتضت الماهية ذلك الاقتضاء واما اذا كانت الماهية مقتضية بذاتها فهو مع تشخصها عين فرض للاشتراك فيها كالواجب تع فلا يتصور هناك تعدد اصلا وذلك اولى في نفي التعدد من الانحصار المذكور كما لا يخفى **قوله** وان كان مادة التشخص غير الماهية اي اذا لم يكن الماهية كافية في اقتضاء تشخصها بل كان لغيرها مدخل في ذلك فلا بد هناك من مادة يستند التشخص اليها **قوله** وذلك لان المانع مستند الى الكل سواء تخصص بتشخصها بعينها دون اخرى او يوجد دون آخر جميع فلا يرجح ورد ذلك تبعها ساوى النسبة بان فاعل وجودات الممكنات كلها متساوية لها ولكل ما على نسبة خاصة الى مستعد فلم لا يكون الحال في التشخصات كذلك لانه يلزم ترجح بلا مرجح **قوله** لان المحل يا توعل الحال فلا يكون الحال سببا لتشخصه الط في العبارة اي فعاله فلا يكون الحال سببا له اي للمحل الذي هو التشخص قيل انهم جعلوا مطلق الصورة علة للهيولى مع انها حالة فيها فاستحضر ذكر ثمه من ان الحال لا يكون سببا للمحل **قوله** يستند التشخص الى المادة قيل اي دليل قام على ان المحل لابد ان يكون المادة الجسمية القابلة للاشارة الحسية مع انهم يدعون ذلك لانهم يزعمون علة ان التشخص العقول بعينها والابدان بتشخصها فلا مادة فلا يكون العقول مجردة الى غير ذلك من المباحث المذكورة على قولهم لا يجوز ان يكون محل غير المادة المذكورة كالموضوع المجرد **قوله**

والاما به التخصيص منه

والمادة تتشخص بانضمام اعراض خاصة بها فالاولى ان لم يكن الهيئة كافية في تشخصها احتاجت
في الى المادة فان كانت المادة مجردة فبها اي فيحتاج الهيئة حينئذ الى افراد الهيئة
الحالة فيها بحسب تعددها كهيولات الافلاك الحاملة لصورها الجسمية وان كانت حالة
فيها وجدانها فان لم يتصور فيها استعدادات مختلفة لحصول الهيئة الحالة فيها في شخص
واحد بحسب الحصات فيه كهيولى فلك واحد حلت فيها صورة النوعية المنحصرة في شخص
واحد وان تواردت عليها استعدادات مختلفة بحسب اعراض متفاوتة تكسبها بها
تعددا افراد الحالة كهيولى العناصر فانها وان كانت هي واحدة لكنها تعرض لها استعدادات
مختلفة ملابسها الصور النوعية للعناصر الاربعة وتستعد لوجود اشخاص كل واحد
منها بما عرض عليهم بان المادة اذا كانت هي واحدة وجب ان تتشخص هيئتها وتنحصر
نوعها في شخصها فلا تعدد افرادها فكيف تعدد شخصها افراد ما حل فيها وذلك
لانه لا يمكن استناد تشخصها الى نفسها او محل فيها لما ذكرتم بعينه ولا الى محل هي فيه
لما بينا من لزوم الدور في الوارد فاجاب بقوله بان شخصها بانضمام اعراض خاصة
بها حالة فيها مثل الاين المعين والوضع المعين والكيف المعين فتعددها بتعدد تلك
تلك الاعراض الحالة فيها فورد عليه انه لما جاز تشخصها بحسب ما يحل فيها من تلك الاعراض لم
لا يجوز تعين الهيئات بسبب صفاتها العارضة لها فتكثر افرادها من غير احتياج في ذلك
الى المادة واجاب بنقل الكلام الى تشخص تلك الاعراض وتعددها فانه ان استند
الى تعدد المادة المستدل بتعددها لزم الدور وان استند الى تعدد المادة المستند
الى اعراض اخر سابقة عليها حالة فيها نقل الكلام اليها ولزم التسلسل فان التزموا
التسلسل في الامور المتعاقبة في المادة لزمهم جوازه في الصفات العارضة اذا كانت
متعاقبة على الهيئة فلا احتياج الى المادة في تكثر افراد الهيئة كما ذكره آنفا **قوله** وح
يجوز تكثر اشخاص الهيئة بتكثر المادة بخلاف ما يجوز تعدد التشخص بلا مادة
يعني اذا كان تشخص الهيئة مستندا الى المادة جاز ان يتعدد افرادها بسبب تكثر
افراد تلك المادة سواء كان تكثر المادة مستندا الى نفسها او الى اعراض حالة فيها
قوله لان الحال في المحل يحتاج الى المحل اما في وجوده كما في الاعراض او في تشخصه
كما في الصور واما ما كان بتمام المعنى كما ذكر **قوله** فكان تكثر الحال المتكثر المحالة
بسبب محال اخر ويلزم التسلسل اعترض عليه الفاضل لان المحال الحالة فالمتجوز استناد تشخصاتها
الى محالها واما المحالة فلا يجوز استناد تشخصاتها الى المجردة الى الهيئة ولا الى
ما سابها او يحل فيها لما ذكره المستدل بعينه بل الى محال اخرى فيلزم التسلسل في الامور
المترتبة الموجودة معا واجيب بان الشيء الذي لا يحصل الكثر لذاته الا بمقارنة الشيء
اذا كان في حد نفسه غير قابل للتعدد كالصورة الجسمية الفلكية حين قارنها فلا تصلح
تعددها بالاصل تعددا فالاستلزام الاتصال المانع للانفصال اللازم لذلك الشيء يحتاج الى

نباه

قوله

شيء آخر قابل للتعدد لذاته واما الذي يقبل التعدد لذاته كما يقول الى ما به في حد نفسها
لا يقبل واحدة ولا يستقل بتعدده بل هي قابلة لها على السواء فهي لا تحتاج في تعددها الى
قابل آخر بل الى فاعل يكثره فلا احتياج الى المادة اخرى فيدل عليه ان الدليل الذي
الدال على ان المادة علة لتشخص الهيئة المتكثرة لا يتناول تشخص احاد هذا المتكثر لذاته
فان قال قائل نحن لا ندعي ان هناك ما هو متكثر لذاته بل نقول هناك ما هو قابل لذاته للتكثر
فلا يتم عليها ما ذكرتم اجيب بانه اذا قبل ذلك المتكثر فلا يستند ذلك المتكثر الى ذاته لان
الواحد لا يكون مقتضيا للتشخصات المتكثرة فلابد ان يكون للمادة مدخل في تلك التشخصات
تمم الدليل الذي ذكروه وليس للمستدل ان يقول الهيئة ان كفت وحدتها في تشخصها
انحصر نوعها في شخصها وان كفت مع الفاعل انحصر فيه ايضا والا فلابد من مادة
يتشخص بها فتعدد بتعددها اذ لا يجوز استناد تشخصها الى نفسها ولا الى ما يحل في تشخصها
ولان كون الهيئة مع فاعلها كافية في تشخصها لا يوجب الانحصار الا اذا اتحد الفاعل واما
واما اذا تعدد الفاعل فلا تعدد واما اذا تعدد فاعلها جاز ان تعدد تشخص الهيئة فلا يكون تعدد اشخاص
الهيئة مستلزما لكونها مادية كما ادعاه القوم **قوله** لانا نعلم ضرورة ان الهيئة اذا حصلت في محل
هذا الدليل بعينه يدل على ان النفس علة للوجود فان الشيء اذا كان متحققا في الخارج كان
موجودا فيه قطعا سواء فرض هناك امر اخر او لم يفرض فنعلم ان نفس الهيئة وحدها كافية في
وجودها فهي علة له واذا كان علة للوجود فكيف لم يكن معلولا له وايضا فلم نعلم ان تحقق
الهيئة وحدها كافية في تعينها فهو علة التعين مع انه لم نعلم ما ذكره الا استلزام الوجود
للتعين وذلك لا يوجب كونه علة له لجواز ان يكونا معلولين لعلة واحدة اقول وايضا
لو كان وجود الهيئة علة لتعينها لكان عروضه لما يستعد لها بالذات عين تعينها فكان الوجود الخارجي
في تلك المتعينات لا مبهم في نفسه وذلك غير معقول لكا مر ان البداهة تشهد ان اعلم انه لا
لاحد منها زمانا على الآخر وهو ظاهر ولا بالذات كما ظهر بالتأمل الصادق **قوله** وهو الحط
ويحب لان الظاهر من كلامهم ان تعدد اشخاص الهيئة لا يكون الا بسبب المادة ولما ورد
عليهم النقض بان افراد العقول انواع منحصرة في اشخاصها وما اوردوا ان النفوس الانسانية المجردة
في وجودها انما توجد لتعلقها بالمادة فتعلق الوجود والتعين فتكثر بتكثر المادة ولو كان لكم [illegible]
فيها ما ذكره الشيخ من ان الهيئة المادية يكون للمادة فيها مدخل في تشخصها لم يتوجه عليها
ما ذكروه واعترض ايضا بان ما ذكره لم يلزم منه بطلان ادعاه ذلك القائل من ان يحتمل
الهيئة علة لتشخصها اذ يجوز ان يكون الوجود المخصوص كافيا في تشخصها ويكون للمادة فيه
لزوم من غير ان يكون لها مدخل فيه **قوله** ولا يحصل التشخص بانضمام كلي عقلي الى الكلي آخر منهم من زعم
ان هذه الدعوى مستغنية عن نوع خفاء يزول بالتأمل في النفس الذي اوردوه على صورة
الاستدلال فان العقل يسلب المفهومات الكلية الى حد ما كان لا يقتضي ان لا يمكن للعقل فرض
الاشتراك فيه كثيرين بل التشخص لا بد ان يكون شخصه جزئيا حسيا مستفادا من الحس ... [illegible]

قوله الكلي الى الكلي الآخر

الاشتراك ومنهم من جعل الامتناع لا علينا وا غرض منه اذا جاز في العام ان يتبع جزئيها
بعد اخذ بهما بالآخر ومختصا بنوع واحد كما في الخاصة المركبة فلم لا يكون تقييد الكلي بالكلي
في بعض الصور والمراتب موجبا الى امتناع فرض الاشتراك وما ذكره لا يندفع به هذا
الاحتمال قوله ويجوز انضمام كلي الى الشيء بذات الآخر بخلاف ملك من التميز والتشخص
اذ لا يجوز ان يتشخص كل من الشيئين بذات الآخر لما عرفت من ان تقييد الكلي بالكلي لا
يفيد التشخص اصلا ويجوز ان يتميز كل منهما بذات الآخر كما في الطائر الولود قوله
والتميز اعم من التشخص فرده شروع في شرح ما وجد في بعض نسخ من الكتاب
وهو قوله والتشخص بلا عكس مشاركة والكلي قد يكون اضافيا ويتميز التشخص المراد بحسب
غير متميز لكنه لم يقع في الشرح بسبب المتن كما لا يخفى لان قوله اذ التميز مختص بدون
التشخص في المهيات النوعية الشرح لقوله والكلي قد يكون اضافيا بقوله والتشخص
مختص بدون التميز الشرح لقوله والتشخص بلا تميز بحسب مشاركة وانت تعلم ان
عدم اعتبار عروض الوجود العام وسائر المهيات العامة للواجب المتشخص لا يستلزم
ان لا يكون متميزا عن غيره بما كان في تلك المهيات بل يستلزم عدم اعتبار تميزه
فلا يثبت بذلك تشخص بلا تميز والصواب ان التميز اعم مطلقا لان كل متشخص متميز ولا عكس
كليا قوله فان الكلي من حيث هو كلي واحد يريد ان مفهوم الانسان مثلا اذا اخذ من
حيث هو عن مفهوم تجرد شيء من العوارض ولا يعتبره اعني اذا اخذ من حيث هو كلي
طبيعي صدق عليه انه واحد ولم يصدق عليه انه متشخص فلا يكون التشخص عين الوحدة بل
كل متشخص يصدق عليه انه واحد ولا عكس كليا قوله فان الكثير من حيث هو كثير موجود لم يرد
ان مفهوم الكثير من حيث مفهوم يصدق عليه انه موجود خارجي فانه من المهيات الاعتبارية
لما سيأتي من ان الكثرة من ثواني المعقولات ولا ان ما صدق عليه مفهوم الكثير ما حق
مع صفة الكثرة اي المجموع المركب من المعروض والعارض موجود خارجي فانه ايضا ظاهر
ضرورة ان احد جزئي هذا المركب اعتباري عقلي بل اراد ان ما صدق عليه هذا المفهوم اذا
لوحظ مقطعا عن عنوانه يصدق عليه مفهوم الموجود في الخارج فالكثرة يكون معروضا بالذات
للمحكوم عليه بالوجود وقوله لا بما انه واحد فكانه تنبيه للموصوف بالكثرة الملاحظ
بما هو موجود في الخارج وذلك بانه له ولا يلزم من وجود الوصف والوجود في الخارج
واما اجزاء الكثير بهذا القيد اعني قوله من حيث هو كثير ليصح الحكم عليه بسلب الواحد فان
كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث كله فيصدق عليه انه واحد كما صرح به في الشرح وبما
ذكرناه تبين لك اندفاع ما قيل من ان الكثرة لما كانت اعتبارية فكيف يكون الكثير من
هذه الحيثية موجودا خارجيا وان اراد الوجود الوهمي او الاعم فالكثير من حيث هو
كثير متشخص بالتشخص الوهمي فيكون واحدا هذا الواحد فلا يصدق سلبه عنه قوله
وكل شيء له وجود واحد رد ذلك بان هذه الجملة مستفيدة بما ذكر من ان الكثير من حيث

والتشخص يغاير الوحدة م

هو كثير موجود وليس بواحد ورد بيان الكثير عرض لا الوحدة مطلقا لكن لا من حيث
هو كثير من جهة اخرى فلا يحكم بشيء من الكثير عن وحدة مطلقا متشخص به تلك الكثرة قوله
وربما واحد بالموضوع اراد بالموضوع ههنا ما هو مقابل المحمول اعني المحكوم عليه والموصوف كما
يدل عليه قوله اذ كما يوصف بها اي بالوحدة يوصف به اي بالوجود لا ما هو مقابل المادة اعني
المحل المستغني عن الحال فانه مطلقا يوهم من ان كلامه ههنا مبني على ما يفهم من ان الوجود
ليس في موضوع قوله اذ كل احد يعرف ان شيئا واحدا انسان يرد عليه ما هو المشهور
في مباحث الوجود وعرضه انه ان اراد ان حقيقة الوحدة بكنهها بديهية فاذكره
من التصديق البديهي لا يستلزمه وان اراد ان تصورها بوجه ما بديهي فلا نزاع فيه ولا يلزم منه
بداهة حقيقتها قوله وذلك لان الوحدة اعرف عند العقل والكثرة اعرف عند الخيال فيه دليل
على ان الوحدة والكثرة من حيث هما امران كليان والكليات لا يدركها الا العقل ويسمى
بيان الخيال لا ادراكها وان اخذ الكثرة من حيث هي حاصلة في محسوس فالوحدة ايضا
ماخوذة كذلك لا يدركها العقل بل يوجد حسا بدون تسمية خيالا او وهما فتخصيص احدهما
بالاعرفية عند العقل والاخرى بالاعرفية عند الخيال لا وجه له ويمكن ان يقال ان المدرك
للكليات والجزئيات في الانسان هو العقل اي النفس الناطقة كما هو المشهور لكنها
تدرك الكليات بذاتها اي ترتسم صور الكليات في ذاتها وتدرك الجزئيات بآلاتها
اي ترتسم صورها في آلاتها فالمدرك للجميع ليس الا ذاتها ثم ان الصورة الكلية المرتسمة في
ذات النفس منتزعة من صور جزئياتها المرتسمة في الآلات فان النفس تدركها اولا
بآلاتها جزئيات متكثرة ترتسم صورها في تلك الآلات ثم تنتزع منها عن مشخصاتها
صورة واحدة كلية ترتسم في ذاتها فكل واحد من الكليات المرتسمة في ذات النفس
معروض للوحدة وجزئياته المنتزع هو منها المرتسمة في الخيال او غيره معروضة للكثرة
ولا شك ان المرتسم في ذات النفس يكون اقرب منها واعرف عندها نظرا الى ذاتها
وحدها من المرتسم في آلاتها وان المرتسم في آلاتها اقرب منها واعرف عندها نظرا الى
ذاتها ماخوذة مع تلك الآلات فظهر ان معروض الوحدة اعرف عند العقل في نفسه
من معروض الكثرة وان معروض الكثرة اعرف عند العقل باعتبار الآلات من معروض
الوحدة فكذا حال العارضين اعني الوحدة والكثرة الكليين لاتحادهما عارضان لمعروضيهما
بما لها اي في العقل وللآلة فالعقل اذا اخذ وحده كان ادراكه لما هو عارض لكليهم
اقرب من ادراكه لما هو عارض للمرتسم في آلته واذا اخذ مع آلته كان الامر بالعكس
وان كان هناك الادراكان للعقل بنفسه فتامل وانما لما كان للوحدة مع الكثرة
[illegible] اي جزئياتها وكان العقل لا يدرك شيئا ادراكا تاما الا بعد ادراك جزئيه ولذلك كان
طالب الشيء احق من وجب ان يكون الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة ووجب
ايضا ان يكون تعرف الوحدة بالكثرة منها وان كان بالعكس يعرفها حسا قوله

لا نكثر توقف الوحدة

الاشتراك ومنهم من جعله مستندا للعلية واعترض بانه اذا جاز في العامين ان يجتمع كل منهما
بدلا عن الآخر ويختصا بنوع واحد كما في الخاصة المركبة فلم لا يكون تعقل الكلي بالكلي
في بعض الصور والمراتب موجبا لامتناع فرض الاشتراك وما ذكروه لا يدفع هذا
الاحتمال قوله ويجوز اشتراك كل من الشيئين بدل الآخر هذا اقرب من التمثيل والتشخص
او لا يجوز ان يتشخص كل من الشيئين بدل الآخر لما عرفت من ان تعقل الكلي بالكلي لا
يفيد التشخص اصلا ويجوز ان يتميز كل منهما بدل الآخر كما في الطائر الولود قوله
والتميز اعم من التشخص فرع وجه فرع في شرح ما وجد في بعض نسخ من الكتاب
وهو قوله والتشخص لا يقع فيه مشاركة والكلي فلا يكون الا تاما فسمي وتشخص المزاج بحسب
غير تمييز لكنه لم يقع في الشرح ترتيب المتن كما لا يخفى لان قوله اذ التميز تشخص بدون
التشخص في الحقيقة النوعية الشرح لقوله والكلي فلا يكون الا تاما فسمي وقوله والتشخص
تشخص بدون التميز الشرح لقوله والتشخص فلا يقع فيه مشاركة وانت تعلم ان
عدم اعتبار عروض الوجود الخارجي وسائر المفهومات العامة للواجب المشخص لا يستلزم
ان لا يكون مميزا له عن مشاركه في تلك المفهومات بل يستلزم عدم اعتبار تميزه
فلا يسمى ذلك تشخصا بلا تميز والصواب ان التميز اعم مطلقا لان كل مشخص مميز ولا عكس
كليا قوله فان الكلي من حيث هو كلي واحد يريد ان مفهوم الانسان مثلا اذا اعتبر من
حيث هو غير مقيد بوجود شيء من العوارض ولا بعدمه اعني اذا اعتبر من حيث هو كلي
طبيعي صدق عليه انه واحد ولم يصدق عليه انه مشخص فلا يكون التشخص عين الوحدة بل
كل مشخص يصدق عليه انه واحد ولا عكس كليا قوله فان الكثير من حيث هو كثير موجود لم يرد
ان مفهوم الكثير من حيث هو هو يصدق عليه انه موجود خارجي فانه من المفهومات الاعتبارية
لما سبق من ان الكثرة من ثواني المعقولات ولا ان ما صدق عليه مفهوم الكثير ما حق
مع صفة الكثرة اي المجموع المركب من المعروض والعارض موجود خارجي فانه ايضا ظاهر
ضرورة ان احد جزئي هذا المركب اعتباري عقلي بل اراد ان ما صدق عليه هذا المفهوم اذا
لوحظ مطلقا او لوحظ [illegible] يصدق عليه مفهوم الموجود في الخارج فالكثير [illegible] معروضا انها من
المحكوم عليه بالوجود وقوله لا بتأتى [illegible] اشارة الى [illegible] الوصف فالكثير الملاحظ العام
بانه موجود في الخارج وذلك [illegible] ولا يلزم منه وجود الوصف والوجود الخارجي
واما الكثير في الكثير بهذا القيد اعني قوله من حيث هو كثير ليصح الحكم عليه بسلب الواحد عنه فان
كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث جملة فيصدق عليه انه واحد كما صرح به في الشرح وما
[illegible] ما قيل من ان الكثرة لما كانت اعتبارية فكيف يكون الكثير من
حيث هو موجودا خارجيا وان اراد الوجود الذهني او الاعم فالكثير من حيث هو
كثير مشخص بالتشخص الذهني فيكون واحدا فيها او الاعم فلا يصدق سلبه عنه قوله
وكل شيء له وجود واحد رد ذلك بان هذه الجملة مستغنى عنها بما ذكر من ان الكثير من حيث

والتشخص يغاير الوحدة م

هو كثير موجود وليس بواحد [illegible] فان الكثير عرض له الوحدة مطلقا لكن لا من حيث
هو كثير من جهة اخرى فلا ينفك شيء من الكثير عن وحدة ما فلا يتشخص [illegible] تلك الكلية قوله
وهما واحد بالموضوع اراد بالموضوع ههنا ما يقابل المحمول اعني المحكوم عليه والموصوف كما
يدل عليه قوله اذ كل ما يوصف بها اي بالوحدة يوصف به اي بالوجود لا ما يقابل المادة اعني
المحل المستغني عن الحال فيه مطلقا لئلا يتوهم من ان كلامه ههنا مناف لما علم من ان الوجود
ليس في موضوع قوله اذ كل احد يعرف ان شيئا واحدا انسان يرد عليه ما هو المشهور
في مباحث الوجود وغيره من انه ان اراد ان حقيقة الوجود مثلا بديهية فما ذكره
من التصديق البديهي لا يستلزمه وان اراد ان تصورها بوجه ما بديهي فلا نزاع فيه ولا يلزم منه
بداهة حقيقتها قوله وذلك لان الوحدة اعرف عند العقل والكثرة اعرف عند الخيال قيل
عليه ان الوحدة والكثرة من حيث هما امران كليان والكليات لا يدركها الا العقل وليس
شأن الخيال ادراكها وان اخذ الكثرة من حيث هي حاصلة في محسوس فالوحدة ايضا
مأخوذة كذلك لا يدركها العقل بل [illegible] حالا او [illegible] احداهما
بانها اعرف عند العقل والاخرى بانها اعرف عند الخيال لا وجه له ويمكن ان يقال ان المدرك
للكليات والجزئيات في الانسان هو العقل اي النفس الناطقة كما هو المشهور لكنها
تدرك الكليات بذاتها اي ترتسم صور الكليات في ذاتها وتدرك الجزئيات بآلاتها
اي ترتسم صورها في آلاتها فالمدرك للجميع ليس الا ذاتها ثم ان الصورة الكلية المرتسمة في
ذات النفس منتزعة من صور جزئياتها المرتسمة في الآلات فان النفس تدركه اولا
بالآلة جزئيات [illegible] ترتسم صورها في تلك الآلات ثم تنتزع منها [illegible]
صورة واحدة كلية ترتسم في ذاتها فكل واحد من الكليات المرتسمة في ذات النفس
معروض للوحدة وجزئياته المنتزع هو منها المرتسمة في الخيال او في غيره معروضة للكثرة
ولا شك ان المرتسم في ذات النفس يكون اقرب منها واعرف عندها نظرا الى ذاتها
وجزئيات المرتسم في الآلات وان المرتسم في الآلات اقرب منها واعرف عندها نظرا الى
ذاتها مأخوذة مع تلك الآلات فظهر ان معروض الوحدة اعرف عند العقل في نفسه
من معروض الكثرة وان معروض الكثرة اعرف عند العقل باعتبار الآلة من معروض
الوحدة فكذا حال العارضين اعني الوحدة والكثرة الكليين لانهما عارضان لمعروضيهما
بمالك اي في العقل ولا كذلك في العقل اذا اخذ وحده كان ادراكه لما هو عارض المرتسم
فيه اقرب شيء ادراكه لما هو عارض للمرتسم في آلته واذا اعتبر مع آلته كان الامر بالعكس
وان كان بهذا الادراك للعقل نفسه فافهم وانما لما كان للوحدة مثلا الكثرة
اي جزئياتها وكان العقل لا يدرك شيئا ادراكا تاما الا بعد ادراك جزئياته ولذلك كان
طباع الشيء احلى [illegible] كون الوحدة اعرف عند العقل من الكثرة وقد
لا يكون تعريف الوحدة بالكثرة تعريفا وان كان بالعكس تعريفا حسيا قوله

لا يمكن تعريف الوحدة

والوجود بها وحدة وللمحقق السيد بحث عليه ما اشتهر وروده في نظائره وهو انه لا
يجوز ان يكون وحدة الوحدة عينها فان كل مفهوم سوى الوحدة فانه في كونه واحدا
يحتاج الى انضمام صفة الوحدة اليه واما مفهوم الوحدة فهو واحد بذاته من غير احتياج
الى انضمام وحدة اخرى اليه وان سلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون الوحدة موجودة خارجا
ويكون وحدة الوحدة اعتبارية اذ لا يلزم من وجود حقيقة وجود كل واحد من افرادها
فانه في الامور العينية لا ينتهي الى ما هي اعتباري قطعا وح يكون التسلسل في الاعتباريات
وينقطع بانقطاع الاعتبار قوله فحملنا الفصل على اعتبار عدم الانقسام فيه اشعار بان
الوحدة معنى مغاير لمفهوم عدم الانقسام قوله لا يقال لو كان للوحدة وحدة يلزم ان يكون
الوحدتان اثنين بل اشياء على قوله واذا اعتبرت من حيث كونها موضوعا لوحدة
اخرى تكررت انه لا يجوز ان يكون الوحدة موصوفة لوحدة اخرى والا اجتمع في موصوف
الوحدة الاولى وحدتان فاثنينيته فلا يكون واحدا بل اثنين فيلزم ان لا يكون الوحدة اسم
والجواب ان الوحدة الاولى فانه من وجه صاحبه له هي واحد بهذه الوحدة القائمة به ولها
الوحدة القائمة فليست صفة لموصوف الوحدة الاولى بل هي صفة للوحدة الاولى القائمة بها
فهي ايضا واحدة بهذه الوحدة الثانية القائمة بها فكل واحد من الوحدة الاولى وموصوفها
موصوف بالوحدة لا اثنينية فيه فلا محذور اصلا ومنهم من لم يعرف حقيقة الحال في الجواب
والسؤال وبطول في المقال فاعترض وقال ان وصف الوحدتين بالاولى والثانية اعتراف
بالاثنينية فان اراد انه اعتراف باثنينية كل واحد من الوحدتين فهو ظاهر البطلان وان
اراد انه اعتراف باثنينية مجموعهما فهو حق ولا اشكال فيه لان مجموعهما ليس قائما
بها الوحدة الاولى وموصوفها وكيف لا وهاتان وحدتان فكيف تكونان حالتين في
محلين متغايرين الا ان احد المحلين هو بعينه الحال في المحل الاخر وليس يلزم منه الا ان
يحل امر في محل في ثالث فانه جائز بل واقع قوله ويقابل الوحدة والكثرة
اجابه العلة من الوحدة والكثرة تقابل قطعا اذ لا يجوز اجتماعهما في شيء واحد من جهة
واحدة وليس التقابل بينهما جوهريا اي ذاتيا اي ليس بين ذاتيهما تقابل باحد انواع
التقابل الاربعة كما سيأتي بل بينهما بحسب عوارضهما التضايف فانهما متقابلان بالعرض
تقابل التضايف فان الوحدة علة مقومة للكثرة وهي معلولة للوحدة والعلة والمعلول لهما
متضايفان بالذات موصوفاهما اي الوحدة والكثرة متضايفان بالعرض وكذا الوحدة
مكيال للكثرة لان الوحدة يفنيها اذا اخذت مرة بعد اخرى وهو معنى الكيل والكثرة مكيلة
بها والمكيال والمكيل متضايفان بالذات موصوفاهما متضايفان بالعرض قوله
فلان كل واحد من المتضادين لا بد وان يكون موضوعه بعينه موضوع الاخر اتحاد الموضوع
معتبر في المتقابلين مطلقا لان التقابل كما سيأتي هو امتناع اجتماع شيئين في موضوع
واحد في زمان واحد من جهة واحدة ولذلك حمل على اتحاد موضوع الوحدة وموضوع

الكثرة ولهذا قال في ساير اقسام التقابل بينهما قوله وموضوع الوحدة جزء موضوع الكثرة
وذلك لان موضوع الوحدة جزء لموضوع الكثرة كما ان الوحدة جزء للكثرة قوله الوحدة مقومة
للكثرة ولا شيء من الاضداد بمقوم لضده وكذا لا شيء من العدم والملكة والسلب والايجاب
بمقوم لمقابله فتقويم الوحدة للكثرة دليل على انتفاء هذين التقابلين ايضا كما سنذكره ويمكن
ان يستدل به على انتفاء التضايف ايضا فان احد المتضايفين لا يكون جزءا للاخر والا لكان
متقدما عليه في التعقل لكنهما معا فيه ومنهم من حمل تقوم الوحدة اللازم من كونها
دليلا على انتفاء التضايف والتضاد ايضا فان احد المتضادين لا يتقدم على الاخر وجوبا
قوله فان قيل الوحدة ايضا تريد انه لما كانت الوحدة هي مقومة للكثرة وجزء منها فهي الوحدة
تقارن الكثرة في الموضوع فلا تضاد بينهما بالذات بل لا تقابل الا بالعرض كما ذكرتم ولما جاز
ان يطرأ على موضوع الكثرة ويحل فيه ويبطل الكثرة عنه كما في الماء المتعدد في الكيزان
اذا اجتمع في واحد فهذه الوحدة متحدة مع الكثرة في الموضوع ومنافية لها ومبطلة اياها
عن ذلك الموضوع كما يكون احد المتضادين منافيا الى الاخر كذلك فلم لا يكون هذه الوحدة
ضدا للكثرة قوله اجيب بان الوحدة العارضة غير مبطلة للكثرة بالذات بل انما يبطل
الكثرة بطلان وحداتها ولا يبطل الكثرة لذات الوحدة بطلانا اوليا بل يعرض لوحداتها
بطلان ثم يعرض لها ان يبطل لبطلان وحداتها فالوحدة اذا ابطلت الكثرة فليست
بالقصد الاول مبطلة لها بل تبطل اولا الوحدات التي للكثرة والضد هو الذي يبطل الضد
بالذات وبالقصد الاول ومنهم من سلك في الاعتراض على هذا الجواب طريقا هي انا لا نسلم ان
الوحدة الطارية على موضوع الكثرة لا تبطلها بالذات وذلك لان ابطال الوحدات
المقومة كما في المثال المذكور ابطال للكثرة بعينها لانه يلزم من ابطالها ابطال الكثرة فان
رفع الجزء هو بعينه رفع الكل بخلاف رفع اللازم قال بل الحق ان الكثرة والوحدة العارضة
لموضوعها متضادان يرفع كل واحدة منهما الاخرى بالذات ويبطله على طريق المتضادين كما
يظهر من ذلك المثال وعكسه قال واما ما يقال من ان محل الكثرة هو السطوح المتعددة
ومحل الوحدة الطارية هو السطح الواحد الحاصل بعد زوال تلك السطوح التي هي محل
الكثرة فلا يتحدان محلا فلا يتضادان بل لا يتقابلان بالذات اصلا فمردود بان تعدد السطح
ووحدته تبع الكثرة والوحدة فيه لان السطح يتعدد بتقوم الكثرة به او يتحد بتقوم الوحدة
ولا شك ان المحل الذي صار واحدا هو بعينه المحل الذي كان متعددا اولا وهذا
المردود مردود لان طريان الوحدة على موضوع الكثرة انما هو في اشياء متعددة اذا اجتمعت
اتصلت وصارت شيئا واحدا فانه غير مركب من تلك الاشياء فزوال الكثرة كما في مثال
الماء لا في اشياء اذا اجتمعت تركب منها شيء موصوف بوحدة مع بقاء تلك الاشياء فهو مردود
اذ لا ان الوحدة فيها عارضة للمجموع من حيث هو مجموع وتلك الكثرة باقية مع
تلك الوحدة وعارضة لاجزائه وعروض الوحدة من حيث انها متصلة كما يقال مثلا

الهيولى واحدة والكثرة

عشرة واحدة فلا حاجة في تغاير موضوعي الوحدة والكثرة بهما وفي عدم تقابلهما الى الحاجة في
تلك الاشياء التي يزول تعددها بالاجتماع والاتصال ثم نقول المياه اذا كانت في اوان
فهناك صور جسمية معروضة للكثرة كل واحدة منها او متصلة في حد ذاته واذا صبت في اناء
واحد زالت تلك الصور باسرها وحصل صورة واحدة متصلة في حد ذاتها لا متصلة بها
اصلا كما هو مذهبهم فمحل الكثرة تلك الصور وقد زالت ومحل الوحدة هي الصورة الحادثة
فلا اتحاد في المحل قطعا كما ومحل الوحدة موجود في الحال معدوم في الماضي ومحل
الكثرة معدوم في الحال موجود في الماضي وقس على ذلك اذا كان ماء في اناء واحد ثم فرق
في اوان متعددة فان معروض الكثرة الطارية هو الامور المتصلة التي حدثت بالتفريق و
معروض الوحدة هو ذلك المتصل الذي قد زال فلا يقال ان هيولى الماء قد تعددها في
الحالين وقد اتصف في احدهما بالكثرة وفي الاخرى بالوحدة وذلك كاف في اتحادهما
محلا لانا نقول تلك الهيولى عندهم ليست واحدة في ذاتها ولا كثيرة بل انما تتصف بالعرض
وعلى سبيل التبع للصورة الحالة فيها فالموصوف الحقيقي الذي حل فيه الوحدة والكثرة هو الصورة
لا الهيولى ومنهم من سلك فيه طريقا اخرى فقال لانم ان الوحدة تبطل الكثرة فانها بل وحدها
بل الوحدات جميعا باسرها عليه التي كانت موجبة لو تعدد المحل الاخر على المحل الذي حلت فيه
الاول لوجود اسبابها التي توجبه وليس حلول الثاني مبطلا للاول اولى من كون الاول مانعا
من وجود الثاني فلا يمكن ابطاله اياه نعم اذا بطلت الاعداد وجوده وجود مع المانع
نعم لا يقال حينئذ السؤال ايضا لا يتأتى على ان العدد يبطل بحدوثه لانا لانم اتيانه عليه
ولفظ الابطال الذي في كلام السائل اراد به المعاقبة على المحل وحاصل سؤاله ان الوحدة
المعدومة لا تعاقب الكثرة على المحل واما الوحدة الطارية التي يزول بها الكثرة فانها تعاقبها
قوله وانما الوحدة الطارية ليس من تمام الجواب المذكور بل هو كلام مستقل يدل على
ان الوحدة الطارية ليست ضدا للكثرة التي تقابلها والحسبة هو فصل لما تقدم من قوله موضوع
الوحدة غير موضوع الكثرة قوله فلا تكون الوحدة الطارية ضدا للكثرة لاختلاف محلها فاول
لا يلزم من وجود عرض في محل بعد انعدام عرض اخر في محل اخر بانعدام محله ان لا يكون الاول
في نفسه ضدا للثاني فان السواد الموجود في محل بعد انعدام السواد الحال في محل اخر
بانعدام محله مع انهما متضادان ثم لو امتنع تعاقب عرض على محل واحد اصلا لم يتضادا
قطعا واستاع التعاقب بين الوحدة والكثرة لا يقول من زيادة ان كل ما هو عدم التعاقب
في صورة مخصوصة لا يستلزم امتناعه مطلقا حتى يتبع انهما لا يتواردان على محل واحد بل ان
كالهيولى المتصفة بهما على التعاقب التابعة لصفتهما وكالعنصر الموصوف قبل المزاج
بالكثرة وبعده بالوحدة لا يقال وحدة الهيولى عرضية وكثرة العناصر لم تزل لبقائها
بالفعل في الممتزج لانا نقول كون الوحدة عرضية للهيولى لا تخرجها عن كونها وحدة
والعناصر الموجودة بالفعل كانت محالا لكثرات متباينة بالطبع وعند الامتزاج صارت

كلها محلا لكثرة واحدة هي المزاج ومن ثم نقول فلا يعرف ما حسبناه لك من ان الوهم ايجاد
موضوعي الوحدة والكثرة انما يتصور في اشياء يزول تعددها باجتماعها واتصالها وتحصل
هناك امرا واحدا في الخارج مركب من تلك الاشياء لا كلها على انها لا يتواردان على محل
واحد اصلا وذلك ان محل الكثرة هناك هي الاشياء المتعددة التي قد زالت ومحل الوحدة
هو الامر الواحد الذي قد حدث فان كان هناك امرا واحدا في الخارج لم يكن هو
محدودا متصفا بالوحدة والكثرة ضرورة ان المتصف في حد ذاته باحدهما لا يمكن اتصافه
في حد ذاته بالاخرى فلذلك الامر اما الهيولى او ما يساويها كما في كونه متصفا بالوحدة والكثرة
على سبيل التبع وبالعرض فلا يكون محلا حقيقيا لشيء منهما بل انما يوصف باحدهما كما
يوصف الساكن في السفينة بالحركة على طريقة وصف الشيء بما هو وصف لمجاوره فيكون
الوحدة عرضا للهيولى وان لم يخرجها عن كونها وحدة لها لكنها يخرج الهيولى عن ان يكون محلا
لها ولعل المركبات العنصرية التي توصف بالوحدة لاجل المزاج وما يتبعه من الصور النوعية
مع بقاء صور العناصر فيها هي من قبيل عروض الوحدة للمركب من اشياء مع بقاء تلك الاشياء
فيه وصيرورتها اجزاء له وقد عرفت ان معروض الوحدة فيها هو المجموع من حيث هو مجموع
وحيث وان الكثرة يعرض لها عارضة لا اجزاء معروض الوحدة من حيث انها متصلة
كالعشرة اذا عرضت وحدة من العراب فظهر من ذلك كله انه لا اتصاف الكثرة والوحدة المعدومة
لما ولا الوحدة الطارية عليها سواء قيل الكثرة تحالها او زالت بزوال محلها فالحق
الفضلاء انهم عدوا الوحدة بكون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة بكون الشيء بحيث ينقسم
ولا يخفى ان تقابلهما بالسلب والايجاب وان تقابلهما التضاد الا ان يحمل الحيثية فيهما ما
ذكر في تعريفها ولم يتبين ذلك وانت تعلم ان تقابل السلب والايجاب انما هو بين الاثبات وسلبه
وسلبه وكون الشيء بحيث لا ينقسم مفهوم مغاير لمفهوم عدم الانقسام وكذا بحيث ينقسم
مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام لا تقابل في العبارة فيا هذا والحق ان الوحدة عدم
الانقسام لا انا نقول بناء على الذي صحح في الوحدة لا يمكن اجزاؤه في الكثرة ضرورة انه حصلها
مركبة من الوحدات فاذا كانت الوحدة عدم الانقسام كانت حقيقة الكثرة مجموع اعدام
انقسامات وذلك مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام وان كان مفهوم الانقسام لازما له
وبهذا الاطناب فلكسمعا نعوذ الله ونتوقعه العطاء عن وجوه تقابل الوحدة والكثرة
على وجه لا مزيد عليه قوله فانه فرق بين ان يفعل الشيء بالقياس الى غيره وبين ان
ينفعل به وذلك انا نقول معنى يفعل الشيء بالقياس الى غيره الموضوع الصادق انه يفعل
مع ذلك فلا يفعلان معا كالاثنين والستة ومعنى ينفعل الشيء يعرض له
ينفعل موقوف على تعقل ذلك الغير فيكون ينفعل بناء على ينفعل الشيء سواء كان
داخلا في ينفعله كتعقل الوحدة الثاني على تعقل جسم الكثرة الداخل فيه وان كان خارجا
كتعقل اطراف النسبة الذي يتوقف عليها تعقلها مع انه تعقل الاطراف خارج

عن تعقل الشيء او نقول يعني يعقل الشيء بالقياس الى الغير انه يعقل منسوبا الى امر
خارج عنه سواء توقف تعقله على تعقل ذلك الغير او لم يتوقف بل كان ما يعقل بمعنى يعقل
الشيء نفسه ان يعقل ذلك الغير داخل في تعقله **قوله** واما الوحدة فمعنى له
بالقياس الى الكثرة ودليل بان على نفي التضايف بينهما فالوحدة ليس معقولة بالقياس
الى الكثرة ولا معقولة بالكثرة والكثرة وان لم تكن معقولة بالقياس الى الوحدة لكنها معقولة بها
قوله كما يقال نسبة الشمس الى النور كنسبة الملك الى المدينة لا شك ان الشمس تعلقها
بالنور بحسب تكونه بنوره والتصرف فيه دون غيره من الابدان والاجرام وكذا الملك تعلقها
خاصا بالمدينة بحسب تدبيرها والتصرف فيها دون غيرها من البلدان فهذان التعلقان متساويان
متشابهان فنسبة الشمس الى النور ونسبة الملك الى المدينة متحدان في التدبير الذي هو معنى ما
للشمس ولا عارضا لهما بل هو عارض للشمس والملك فان التدبير انما يطلق حقيقة عليهما
دون الشمس وحدتهما وحدة عرضية واذا اعتبر الوحدة بين الشمس والملك في التدبير
كانت من قبيل الاتحاد في العارض المحمول لا وحدة عرضية لان جهة الوحدة اعني
التدبير عارضة لجهة الكثرة ومحمولة عليها وان اعتبرت الوحدة بين النسبتين في كونهما
نسبة كانت جهة الوحدة ح اما مقومة لجهة الكثرة او عارضة لها وان اعتبر اتحاد النسبتين
في كونهما نسبة التدبير فلا كان اتحادا في العارض المحمول **قوله** والنور عليها الو
احسن احسن في هذا التقرير لانهم علموا الاتحاد بالموضوع فيما والاتحاد بالمحمول انهما
او بهذا التقرير الذي سماه احسن يحمل الاتحاد بالموضوع راجعا في الحقيقة الى الاتحاد
بالمحمول له وحاصله ان مفهومي الكاتب والضاحك يشتركان في ان كلا منهما محمول
على الانسان فهما متحدان في محمول عليهما وهو مفهوم المحمول على الانسان واما اذا
حمل اتحادهما في الانسان فهما متحدان في موضوع لهما هو الانسان وما توهم من ان الانسان
لا يقال له انه عارض للكاتب والضاحك الا على سبيل التجوز ليس بشيء لان العارض
يطلق في الاصطلاح حقيقة على ما هو محمول على الشيء وخارج عنه والانسان بالنسبة الى
الكاتب والضاحك كذلك فلا تجوز في اطلاق العارض على الانسان بهذا المعنى المراد ههنا
قوله فانه قد يعرض لكل منهما انه موضوع للاخر بهذا التقرير على ما سماه ههنا كل
احسن وفيه بحث تطويل بلا طائل **قوله** ولفظ موضوعات زائدة وقع سهوا من
الناسخ يمكن ان يوجه ذلك بان يقدر في المتن او بالعكس معناه او معروضة لمحمول له
على انه معطوف على قوله عارضة لموضوع مع الكلام لغو وليس بلازم **قوله** وان كان
الاول فهذا هو المناسب لترتيب الشرح ولقوله بعد التقسيم فان كان الثالث واما ما في
بعض النسخ من لفظ الثالث بدل لفظ الاول فهو انما يلائم ترتيب المتن فقط واما وقع
الاسماء فهما من قوله وان كان الثاني **قوله** كوحدة الانسان والفرس في الحيوان فان تلك
ان الكثرة فيهما عارضة للانسان والفرس معا والوحدة عارضة للحيوان الذي هو معار لهما

فلا يكون موضوعها واحدا والكلام فيه بل الحيوان مفهوم واحد يصدق على افراد
متعددة فذلك المفهوم امر واحد في نفسه متكثر بحسب ما يصدق عليه فالجمع في الوحدة
والكثرة ما عارض وكذا الحال في سائر الاقسام ولذلك يقال في هذا المقام الواحد اما
ان يمنع نفس تصوره عن الشركة فيه وهو الواحد بالشخص اولا وهو الواحد لا بالشخص وله جهة
كثرة هو واحد من وجه كثير من وجه ولك ان تقول لما كان الحيوان محمولا عليهما معا
فالوحدة ايضا عارضة لهما كثير من حيث ذاتهما وواحد من حيث انهما حيوان
والحاصل انهما متعددان بالذات هو واحد بالاعتبار كما ان حاصل الاول انهما
واحد بالذات هو متكثر بالاعتبار **قوله** ان كان له فصل احترز عن الانواع البسيطة
فان افرادها لا تتحد في الفصل **قوله** والوحدة الفصلية مساوية للوحدة النوعية والجنسية
من غير عكس اي اذا اتحد شيئان في الفصل اتحدا في النوع والجنس ايضا وهو ظ
وليس يلزم انهما اذا اتحدا نوعا ان يتحدا فصلا كما في افراد النوع البسيط ولا انهما اذا
اتحدا جنسا ان يتحدا فصلا كما في نوعين جنسين تحت جنس قريب بسيط
ويجوز ان يتحد شيئان نوعا وجنسا وان يتحدا نوعا لا جنسا وبالعكس فلا استلزام بين
الوحدة النوعية والجنسية **قوله** واما اذا اتحدا في موضوعها فما هو معروض الوحدة يعني الواحد
كما اشار اليه اما ان لا يمنع اشتراكه بين كثيرين وهو الواحد لا بالشخص فله وحدة في نفسه
وكثرة باعتبار افراده فهناك امر هو واحد باعتبار وكثير باعتبار على ما عرفت وقد
بين ما يتركب منه اقسامه سوى ما فيه والواحد بالوحدة الوصفية وان لم يعرض عليه
كثرة لكنه يلحق بالواحد الذي عرضت له الكثرة في مطلق الاشتراك فان لم يكن هناك حمل
فلا كذلك عدة اقسامه واما ان يمنع اشتراكه بين كثيرين وهو الواحد بالشخص واما ان لا
يقبل القسمة الى الاجزاء المتوازية او يقبلها فالاول اما ان لا يكون له مفهوم سوى مفهوم
عدم الانقسام فهو الوحدة الشخصية سواء موضوع مجرد عدم الانقسام اضافة بالشيء
اي موضوع يجد مفهوم عدم الانقسام واما ان يكون له مفهوم سواه وح اما ان
يكون ذا وضع اي مادة للاشارة الحسية فهو النقطة الشخصية واما ان لا يكون ذا وضع فهو
المفارق الشخصي والثاني اعني ما يقبل القسمة الى الاجزاء المتوازية اما ان يقبل القسمة اليها
لذاته فهو الشخص من المقدار اعني الكم المتصل في ذاته بالقسمة واما ان يقبل القسمة
اليها لا لذاته وهو ما يحل فيه المقادير الشخصيات كالصورة الجسمية والهيولى التي تحل
فيها المقادير او في محلها حلولا سريانيا بقوله والثاني الجسم لم يرد به الانحصار في الجسم على
توهم من ظن بان الهيولى ايضا كذلك بل اراد اراد مثال لذلك بكونه مثالا كالجسم اما
حده قسمه الى بسيط يتساوى اجزاؤه في الجسمية ومركب يخالف اجزاؤه فيها
هذا وقد اعترض بان الكلام في الواحد الذي ليس معروضا للكثرة من جهة اخرى فلا يكون
له محمول لجهاته ما يقبل القسمة سواء كان فيه لها لذاته او لا لذاته وسواء كان القسمة الى

اجزاء متشابهة او غير متشابهة لان الواحد القابل للقسمة الى الاجزاء هو معروض للوحدة والكثرة
معا من حيث انا سميناه اذا كان للاقسام حاصلا بالفعل والوحدة اجتماعية واحسن منه
انه يمكن ان يقال محل الوحدة هو الجسم مثلا ومحل الكثرة هو الاجزاء فليس موضوعهما متحدا بخلاف
افراد النوع فانها محل الكثرة العارضة لها والوحدة النوعية ايضا وكذا الحال في الوحدة الجنسية
وغيرها مما يندرج تحت القسم الاول ويحصل الجواب ان افراد الكلي الواحد لا توصف
بوحدته مثلا فلا يقال هذه افراد متحدة بالنوع اي متحدة نوعها وان اجزاء الكلي الواحد لا توصف
بوحدته فلا يقال هذه الاجزاء متحدة بالكل اي متحدة كلها والجواب هو ان الكل محمول على اجزائه
هو هو بخلاف الكلي فانه لا يحمل على اجزائه كذلك فلا يجب لان الاجزاء وان لم توصف بوحدة
الكل كما توصف الافراد بوحدة الكلي لكن الكل يوصف بكثرة الاجزاء فيقال زيد متعدد بالاجزاء
متكثر بالاجزاء كما ان الكلي يوصف بكثرة جزئياته فيقال الانسان واحد بالذات متكثر
بالجزئيات والموجود في الاقسام هو الكل المتصف بالوحدة والكثرة باعتبارين والاولى ان يجاب
ايضا بان القسم اعني الواحد الذي ليس موضوعا للكثرة بل الجواب ان يقال القابل
للقسمة ان لم يكن قسمه حاصلا بالفعل لا في الخارج ولا في الذهن لم يكن موضوعا للكثرة
بل هو صالح لموضوعها فيندرج بهذا الاعتبار في الواحد الذي ليس موضوعا للكثرة بالفعل
وان كانت قسمته حاصلة بالفعل كما في الواحد بالاجتماع لم يكن مندرجا فيه كما ذكره
بعضها المشهور في اقسام القابل للانقسام اولا ثم قال المراد من اتحاد موضوع
الوحدة والكثرة ان يكون الواحد صادقا على الكثير كما قررناه على ما هو المشهور في الكتب
فيكون كل واحد الجهة كثيرة على وجه مخصوص اعني الاقسام الى الجزئيات وقابل الواحد
الذي لا يكون صادقا على كثير فلا يكون له جهة كثرة على حدة لكن الوجه المخصوص ويكون ان
يكون له جهة كثرة على وجه اخر وهو الانقسام الى الاجزاء المقدارية والمتميزة بالاجزاء ما
لمحل الوحدة والبسيط الشخصيان والمفارق الشخصي فما لا ينقسم على مقدار كون الشخص
جزءا للاشخاص ويدخل الاخوان ايضا على تقدير تركيبهما من الاجزاء المحمولة فان البسيط يجوز
تركيبهما من الجنس والفصل وان كانت بسيطة في الخارج والمفارق وتركيبهما كما هو
المشهور قوله وقد يقسم ما يقبل القسمة لذاته الاولى ان يحذف قيد لذاته كما يستغنى
عنه قوله وهو ان القابل للقسمة ان لم ينقسم بالفعل فهو واحد بالاتصال سواء قبل الانقسام
لذاته وهو المقدار بالذات اولا لذاته كالجسم البسيط مثل الماء الواحد واعلم ان الواحد
بالاتصال بعد القسمة واحد بالنوع فان الماء الواحد اذا قسم زال ذلك الشخص
وحصل شخصان اخران متحدان بالنوع وواحد بالمحل ايضا عند من يثبت الهيولى فانها
بعد الانفصال بعينها قوله فان لم يكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب الحسي يريد ان
الاجزاء اذا كانت في المركب حاصلة بالفعل فان كان مجموعها موضوعا للشخص الواحد
مع كون كل واحد منها شخصا مستقلا في نفسه اذ كل موجود خارجي لا بد ان يكون

كذلك عقليا وكان المركب حسيا لعدم التمايز بين الاجزاء اما في الشخص العارض للمجموع
من حيث هو وان لم يكن كذلك كان مركبا اجتماعيا قوله ووحدة ما لا ينقسم حتى ان
وحدة الواحد اذا كانت بحسب الحلول لا يدخل فيها للصناعة والمواضع يعني وحدة طبيعية
واذا كانت للصناعة يدخل فيها نسب صناعية وما هي بحسب المواضع نسبي وضعي قوله
وبعض هذه الامور اولى بالوحدة من بعض يعني ان الواحد يقول بالتشكيك على افراده
لا شك ان الواحد بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع والواحد بالنوع اولى
من الواحد بالجنس او بالفصل وفي الواحد بالجنس او الفصل تفاوت بحسب مراتبه
وكل مرتبة من الجنس اولى من الجنس في تلك المرتبة لاحتياج الشيء منه له قوله على في
جزئياتها وان كان الفصل اولى افراده والواحد بالذاتي اولى من الواحد
بالعرضي والواحد بالعرضي الخاص اولى من الواحد بالعرضي العام وكل ذلك اولى
من الواحد بالوحدة العرضية ثم الواحد بالشخص اذا لم يقبل القسمة اصلا لا بحسب الاجزاء
الكمية اي المقدارية ولا بحسب الاجزاء الحدية اي غير المقدارية سواء كانت محمولة او غير محمولة
فانها بوحدة الجزئي ايضا كالمفرد لا بحسب الماهية والشخص كالواجب تعالى كان اولى
بالوحدة من جميع ما عداه ثم المنقسم بحسب الماهية والشخص فقط كالوحدة الشخصية اولى
ما ينقسم بالاجزاء كالبسيط والمفارق والقابل للانقسام الى الاجزاء المقدارية اذا لم
يكن منقسما بالفعل اعني الواحد بالاتصال اولى من الواحد بالاجتماع قوله والهوهو على هذا
الحمل هو وهو اي بهذا المركب وجعلوه بمنزلة اسم واحد معرفا باللام فقال الامام في الملخص
الهوهو ان يكون لكثير من وجه وحدة من وجه اخر فصار الهوهو من مقابل الوحدة ويكون
مقابلا هو هو ما لا يكون الهوهو بسبب الوحدة في وصف عرضي او في وصف ذاتي
وقال صاحب الملخص تفسير كلامه اذا ملنا الامرين ان احدهما هو الاخر كان معناه
اتحادهما في عرضي او في امر ذاتي فاقسام الهوهو بهذا المعنى اقسام الواحد
وقد عرفتها واذا كان كذلك لكن فكلما يقال له هو هو على ما ذكرنا من التفسير كان ذلك
لاتحادهما في وصف عرضي او لاتحادهما في وصف ذاتي فالاتحاد في الوصف العرضي
ان كان في الكيف سمي مشابهة الى الاقسام اقول الحلي الامام الكلام في تفسير هو هو
على وجه يتناول جميع وحدات الواحد الذي يعرضه كثرة ما فصار اخص من الوحدة
الوحدة ايضا وغير بما سبق فهو تفسير للهوهو بالوحدة كما اطلق
في هذا الكتاب وعقب ما يؤيده وهو قوله لجميع اقسام الوحدة يحسن في اقسام هو هو
لكن قول الامام فكلما يقال هو هو للاسم بالقيد بما خرج الوحدة الوضعية فانها
على التقسيم صرح به في الشرح عبارة هذا الكتاب اعني قوله فكما يقال جهة الوحدة
اما نوعية او عارضة كذلك جهة هو هو اشعار بذلك حيث لم يذكر فلا يكون مقوما ولا
عارضا قوله لكن يمنع ان تعرض هو هو الكثرة فانه لا يتصور بدون الاثنينية اعلم انه قد

يراد به هو حمل المواطاة فلا يتصور الا بين اثنين احدهما محمول على الآخر نحو زيد حيوان ولا يراد به وجه اسنا معلوم بحسب الموالف كما يقال زيد هو عمرو من حيث انهما انسان او حيوان او كاتب وبهذا المعنى هو المراد ههنا ولا يتصور الا بين ثلثة اشياء او اكثر كما ظهر ما ظاهر من شرح الملخص ومظهر به ايضا انه يراد به هو معنى آخر غير ما اريد به ههنا حيث قال وكلما يقال له هو هو علينا ذكرنا من التفسير ولا يخفى عليك ان الوحدة الشخصية لا تدرج في هو هو اصلا الا بالتفسير المطابق اذ يندرج فيه وحدة الشخص المشتمل على اجزاء بالفعل اذ يصدق لكن ان هذا الشخص واحد من جهة كثير من وجه آخر قوله وفي الاطراف مطابقة اذا تساوى طرفا مقداريين كما يتحدس في الطرف مشاركين فيه والاتحاد في الاطراف يسمى مطابقة لانه ينطبق احد الطرفين على الآخر بالتطبيق كما اذا طبق احد الطاسين المتساويين على الآخر قوله وفي الاضافة مناسبة كما اذا اشترك زيد وعمرو في بنوة بكر فكل واحد منهما مناسب للآخر وهما متناسبان قوله وفي وضع الاجزاء موازاة كما بين سطحي كرة محوية متساوية البعد فان كل واحد منهما يشارك الآخر في وضع الاجزاء لان جميع اجزاء احدهما متساوية البعد عن الآخر كما ان جميع اجزاء الآخر متساوية البعد عن الاول فقد اشتركا في وضع اجزاء احدهما بالقياس الى الآخر قوله الاتحاد مفهوم الجميع هو انه كان شيء واحد هو بعينه صار شيئا آخر اولاد قولنا بعينه ابو عمر ان يزول عنه شيء او يضم اليه شيء آخر فصار شيئا آخر فالاول خرج الاستحالة وبالثاني خرج التركب وانما كان هذا المفهوم جميعا للاتحاد لان معناه الجميع هو المفهوم بطريق الحقيقة من قولنا صار شيئا آخر بل قول المتبادر من لفظ الاتحاد وصيرورة شيء شيئا آخر اذا اطلقنا هو هذا المعنى فهو المعنى الجميع لها قوله بطريق الاستحالة لم يرد بالاستحالة ما هو المصطلح عليها اعني الحركة في الكيف بل ما يتناول الحركة في غير الكيف ايضا ويتناول الانتقال الدفعي كتلبس الكون والفساد قوله كما يقال صار الماء هواء والاسود ابيض في المثال الاول زال جسمية الهواء بزوال صورته النوعية عن هيولاه واتصال تلك الهيولى الصورة النوعية للماء فحصل جسم آخر هي جسمية الماء وفي المثال الثاني زال الصفة عن الموصوف واتصف بصفة اخرى من غير ان يكون ههنا جسمان حصل بزوال احدهما وحصل الاخرى قوله فيرتكب التجوز اي عبارة المتن تشير الى الانسانيات وقد اعترض عليها بان الفعل الناقص ليس بعد وجوده ليس بمفعول فلا يكون له اسم مفعول ولو سلم ان له مفعولا فليس المصدر اسم مفعول بل هو مصدر ولو سلم انه مفعول لم يتصور له مفعول معه اذ ليس الفعل الناقص متعديا الى مفعول فهذا كما ترى خطاء في خطاء في خطاء وانما وقع فيه لما وجد في المتن من قوله بانهما ومصدرانا وانه ولعل الشيخ قال وصارانا ثم طبع فيه ثلم الناسخ وانحرف ان نكل ما ففيه لغطه لا تعد بها في هذه العلوم زيادة اعتداد ولا ما ينع بها مثل هذه المبالغة

من الاثنان لا يتحدان

قوله الاتحاد فلا يتصور الا بين اثنين

وبعد ذلك فقد وجدت في بعض النسخ المصححة لذلك الشرح لفظ مصدر بدل اسم مفعول من المصدر فلا يرد عليه ذلك ويكون التصحيف من الجاري وفي قوله في المصدر المذكور في هذه العبارة مسير راجع الى الصائر وانا به راجع الى اللام وتركه ابراز الضمير كما هو مذهب الكوفيين ولا يمكن ان يقال لفظ مصدرانا به محرف من مصدرا ان لان الكلام في صار كما لا في صار الى كما قوله لانه محل وكره في الشفاء ان المحل هو الكلام الذي يدعي له انه منبسط عن امور او منقبض عن امور من غير رؤية وتفكر واختيار وبالجملة يفعل عنه افعالا اختيارية من غير فكر سواء كان مصلوما او عرضيا به والحاصل بما ذكره هو ما قيل من ان المحل اما ده ابن الشيخ عن المعنى مفهوم مقام في افادة المعنى والبسط والاقدام والاحجام قوله ظاهر على حكم المثالية والمتصوفة وهب جماعة من مالية الحكماء الى ان العاقل يتحد بالصورة المعقولة الموجودة فيه عند تعقله اياها وينسب هذا المذهب الى فرفوريوس صاحب اساغوجي وقد زيف الشيخ في كتابه المسمى بالمبداء والمعاد هذا المذهب واحتجاجهم على انه قد صنف ذلك الكتاب فورا الرابعهم في المبداء والمعاد كما اشرطهم وهذا نصه وانظار انما ساركه وذهب طائفة من المتصوفة من اهل الملة الى ان السالك يرتقي في سلوكه الى ان يتحد بمطلوبه الحقيقي ولعل ذلك رمز منهم قوله والذي يدل على استحالة ان الاتحاد بهذا المعنى يقتضي امرين اذا كان قبل الاتحاد ولو احصل بعد الاتحاد بهذا المعنى تصور على وجهين احدهما ان يكون هناك شيئان كزيد وعمرو مثلا فيصيرا ان بان يصير زيد عمرا او بالعكس حتى يكون قبل الاتحاد شيئان وبعده شيء واحد كان حاصلا قبله والثاني ان يكون هناك شيء واحد كزيد مثلا فيصير هو بعينه شيئا آخر غيره حتى يكون قبل الاتحاد امرا واحدا وبعد الاتحاد امرا آخر لم يكن حاصلا قبله بل حصل بعده هذا الثاني هو الذي ذكره كما يدل عليه ظاهر عبارته قوله والثاني هو المصير اياه فالاول لفظ الاول مرفوع على انه قائم مقام فاعل المصير المسند واياه راجع الى اللام وهو منصوب على انه خبر صار اي هو الذي يجعل الاول صائرا اياه قوله فعند الاتحاد ان كان الامران موجودين معا الخ هذا الدليل جار في قسمي الاتحاد معا الاول فلان الامران الموجودان قبل الاتحاد اما ان يكونا بعد الاتحاد موجودين معا او معدومين معا او احدهما موجودا والآخر معدوما فلا اتحاد اللتة بأسرها باطلة وعلى الثاني فلان الامران اللذان كان احدهما موجودا قبل الاتحاد والآخر حاصلا بعده اما ان يكونا بعده موجودين معا او معدومين معا او الاول موجودا والثاني معدوما وبالعكس والاقسام الاربعة باطلة لما ذكر قوله لان المعدوم لا يتحد بالمعدوم العاقل بالاتحاد بين الموجودين كما جوز الاتحاد بين المعدومين ايضا فلا يلزم ان المعدوم لا يتحد بالمعدوم فان قلت يجب ان يدل على بطلان الاتحاد بين المعدومين بما ذكر فيمكن ان يقول بها بعد الاتحاد اما ان يكونا

اتحاد المعدوم بالمعدوم

معدومين او موجودين الى الاقسام على الوجهين فلم يجز ان يحكم بانهما بعد الاتحاد موجودان
فان اطلقه بان الموجود لا يتحد بالموجود كان دورا وان اطلقه بانه حينئذ لا يكون هناك
اتحاد معدوم بمعدوم بل هناك اتحاد لموجودين كان نظيرا للسابق او يكون انه اذا
وان كانا معدومين فليسا معدومين لانه حينئذ يكون هناك اتحاد موجود بموجود بل هناك اعدام
لموجودين وسيلة ذلك في الحقيقة سيأتي وان لم يكن بحثا **قوله** وان كان احدهما معدوما
والآخر موجودا اما ان كان المعدوم هو الثاني بهذا التفصيل انما هو على الوجه الثاني
الذي ذكره من وجهي الاتحاد ويحتمل ان الاقسام اربعة واما على الوجه الاول فلا
تفصيل كما لا يخفى **قوله** لم لا يجوز ان يكونا موجودين بوجود واحد ويتعين واحد كما في الجسم
والفصل يعني على مذهب من يقول انهما متحدان بالجعل وان ماهية الوجود الخارجي وقد عرفت
ان ذلك مع استلزامه وجود الكل بدون الجزء لان الوجود حينئذ هو المجموع دون كل واحد
منهما فلا يصدق انهما موجودان وان اريد ان كل واحد منهما موجود بذلك الوجود الواحد
لزم ان يكون واحد بعينه حالا في محلين وهو اصالح مذهبه فاندفع السؤال الاول
قوله فان كان الاول فلم لا يجوز ان احدهما بالضرورة وذلك لان المفروض انهما موجودان
بوجود واحد هو احد الوجودين الاولين فيكون الوجود الآخر زائلا فيعدم ما زال
وجوده ضرورة فيلزم المحذور الذي سبق ذكره وهو اتحاد المعدوم بالموجود فلما
يلزم انعدامه ان لو لم يعقب الوجود مكان الآخر الزائل بحيث لا يخرج عن الوجود فلا
يلزم عدمه وان اراد انعدام احد الوجودين فلا يلزم منه المحذور الذي تقدم ذكره
لان المحذور هو الموجود لا الوجود **قوله** والا وله لوجب ان يكون الشيء الواحد موجودا
بوجودين متغايرين اي يلزم ان يكون كل واحد من المتحدين موجودا بوجودين متغايرين
احدهما وجوده الخاص به وهو احد الوجودين الاولين السابقين وثانيهما هو الوجود
الثالث الذي اتحدا باعتباره **قوله** وهو معلوم بالضرورة لا يقال المحال بالضرورة ان يقوم
الوجودان بشيء واحد بعينه والوجود الثالث بهما قائم بمجموع المتحدين لا بكل
واحد منهما فلا استحالة لانا نقول فلا لازم مما ذكر ان المركب شيء متغاير من موجودين
بوجودين متغايرين ويكون لذلك المركب وجود ثالث مغاير لكل واحد من وجودي
جزئيه ولا محذور فيه وذلك لا يكون اتحادا لا اتحاد الامرين ما لا حظ في الذات ولا في الوجود
قوله ولا يمكن ان يتحد الوجودان جواب عن سؤال على الشق الاول بعد ان يقال
على تقدير كون الوجود الواحد الذي صارا موجودين به هو احد الوجودين الاولين
لا يلزم زوال الوجود الآخر فلم يلزم انعدام محله المستلزم للمحذور المذكور الجواب انه لا
يزول الوجود الآخر بل يتحد بالوجود الاول الذي صارا موجودين به وتقرير الجواب
ان اتحاد الوجودين مع ما بحسب ذاتيهما وجهيهما فلما ذكر من الدليل على امتناع
الاتحاد واما بحسب وجوديهما فلانه يلزم ان يكون للوجود وجود وهو مع تكرير اتحاد

الوجودين لا يرد سؤالا على الشق الثاني ولا يخفى ان ما في ... بينهما في انعدام احدهما
كما يظهر بادنى تأمل صادق هذا وقد قال بعض الفضلاء ان الحكم بامتناع الاتحاد ضروري
وذلك لان الاختلاف والتغاير بين الشيئين والموصوفين انما هو بالذات فلا يعقل زواله
وربما يرادون صحيح بانه اذا عدم الشيئان فلا اتحاد وان عدم احدهما فلا يتحد المعدوم
بالموجود وان وجدا فهما اثنان كما كانا والمقصود التنبيه فظن بعضهم انهم حاولوا
الاستدلال فتصدى للاعتراض **قوله** فهو هو يستدعي جهتي تغاير واتحاد يعني لما بطل
الاتحاد لم يكن ولما هو هو محمولا على ظاهره الذي هو الاتحاد بل على ما يشبهه وهو البيان
المذكور فان المعنى المراد به يستدعي جهتي اتحاد وتغاير كما ان المعنى الآخر
اعني حمل المواطاة يستدعيهما كما سلف بيانه **قوله** الوحدة ليست بعدد لان العدد
هو الكم المنفصل فلا بد فيه من الانفصال والوحدة لا انفصال فيها وبعبارة اخرى العدد
لا بد ان يكون فيه تعدد والوحدة لا تعدد فيها ومنهم من قال العدد ما يقع في الحمل
الوحدة عادة ... فهي عادة ... نفسها ... من الآحاد
وليس بعيد كون العدد نصف مجموع حاشيتيه المتساويتين القريبتين من جانبيه فساقط لجميع
الاعداد ولا العدد مساو للكم المنفصل عنده والنزاع لفظي **قوله** لان العدد متقوم بها
لا بغيرها كل عدد من مراتب الاعداد مركب من الوحدات التي تبلغ مجموعها ذلك العدد
لا من الاعداد التي تحته قال ارسطو لا تحسب العشرة ثلثة وسبعة ولا اربعة وستة بل عشرة
وذلك من الاعداد التي يمكن اعتبارها فيها بل هي مجموع وحدات تبلغها وذلك مرة
واحدة ولم يبين ... طريقان احدهما انه يمكن تصور كنه العشرة فلا ... العقل عن ...
الاعداد ... فلا يكون شيء مما دونها للعشرة وقد صح ما ذكره بعضهم وهو ان الثلثة
هي ثلث وحدات مع صورة الثلاثية التي هي مبدأ لخواصها وهذه الصورة لا مدخل
لها في ... السبعة اذا انضم ... وكذا الحال في سائر الاعداد التي يتم
تركيب السبعة منها ... الوحدات لذلك والثاني ما ذكره الشارح وهو ان تقوم السبعة
مثلا باربعة وثلثة ليس اولى من تقومها بواحد وستة ولا من تقومها بخمسة واثنين
فاما ان تقوم بكل منها او بواحد منها فقط لا سبيل الى الاول لان كل واحد منها كاف
في تقومها فتستغني به عما عداه مع انه ذاتي لها فيلزم استغناء الشيء عن ذاتيه بل
يلزم ان يكون مستغنيا عما عداه ... وحاجته اليه لكونه ذاتيا لها ... الى ما ذكر
مع امتناع توارد العلل المستقلة ولا سبيل الى الثاني لاستلزامه الترجيح بلا مرجح واعترض
على الطريق الثاني بانه يدل على عدم التقوم بالوحدات ايضا لانه ... ليس
تقوم السبعة بالوحدات اولى من تقومها بتلك الاعداد فاما ان تقوم بكل منها او
ببعضها الى الدليل وكون تلك الاعداد مشتملة على الوحدات لا يجدي نفعا فان قلت
لما كان الوحدات في تقومها لم يمكن تصور تلك الاعداد ... في مفهومها فلم يكن ...

الوحدة ليست بعدد متن

من الاعداد بل من الوحدات ملتبسا بها رجوع الى الطريق الاول كما لا يخفى على المتامل
قوله والاعداد التامة التي يمكن اعتبارها في العدد مثل الثلثة والثلث والستة وكذا
الاربعة والاثنان فيها خواص لازمة لها فيل عليه ان اراد بالاعداد التامة الوحدات
التي في تلك الاعداد فهي اجزاء لذلك النوع من العدد لكنه ليس لا خواص وان اراد بها
الوحدات مع الصورة النوعية لتلك الاعداد المحصلة اياها بالفعل المترتبة عليها آثارها
فتلك الصورة امور اعتبارية يجوز ان يعتبر العقل لحوق صورة الستة بآحادها ولا يعتبر
لحوق صورة الثلثة والثلث بآحادها فيمكن لحوق الستة بدون لحوق الثلثة والثلث فلا
يكون لازمة لها والجواب ان الاعتباري على قسمين اعتباري محض كزوجية الجسم فان
اتصاف الجسم بالزوجية يوجد بفرض العقل لا بحسب نفس الامر فاذا لم يفرض لم يوجد
لكن متصف بها والاعتباري اللازم كزوجية الاربعة فان الاربعة في حد نفسها متصفة
بالزوجية سواء لاحظ العقل زوجيتها او لم يلاحظها وصور الاعداد اعتبارية من
القسم الثاني فالوحدات التي هي نصف الستة مثلا متصفة في نفس الامر في حد
ذاتها بصورة الثلثة كما انها متصفة في نفس الامر بصفة الستة كما يشهد به الذهن
وان لم يكن صورة الثلثة ومفهوم النصفية من الموجودات في نفس الامر اذ لا يلزم من اتصاف
الشيء في نفس الامر ان لا يتصف بشيء في نفس الامر كما لا يلزم من اتصاف الشيء في
الخارج ان لا يكون محمولا على شيء حملا خارجيا فان مفهوم الاعمى ليس موجودا في الخارج
مع انه يصدق ان زيدا اعمى في الخارج وكذلك مانحن فيه ولك ولكن ليس يلزم من
اتصاف وحدات الستة بصور تلك الاعداد ان تكون تلك الصور داخلة في مهية
الستة فان كون اجزاء الشيء مركبة من العناصر مثلا لازم لتلك الاجزاء مع انه اعني
مفهوم كونها مركبة غير داخل في مهية الشيء بل موجودات الستة وان كانت في
انفسها متصفة بصور الاعداد التي تحتها لكنها خارجة عن مهية الستة فتلك الاعداد
اعني وحداتها المتصفة بصورها امور خارجة عن الستة لازمة لها وكذلك ان يقول وحدات
الستة يمكن ان يفرض فيها تلك الاعداد بفرض صورها وهذا الامكان خارج عن مهية
الستة لازم لها وهو المراد من قولها ان تلك الاعداد خواص لازمة لها فاهم
الستة في حد ذاتها يمكن ان يفرض فيها ثلثة وثلثة وان يفرض اثنان واثنان
وان يفرض واحد وخمسة فامكان فرض هذه الاعداد فيها خواص لازمة لها قوله
وربما يقال من ان الوحدة هي الفرد الاول اطلاق الفرد على الوحدة بمعنى ان لا يكون الفرد
احص من العدد مطلقا عند من لا يجعل الوحدة عددا كما ان الزوج كذلك على مذهب من
لا يجعل الاثنين عددا قوله وهذه الانواع محل لتعاني اي هذه المراتب الحاصلة
في العدد بتزايد وحد واحد امور محل لتعاني فان كل مرتبة من هذه لها لوازم غير
محصورة لا توجد في غيرها قال الامام هذه الخواص من المسئلة الزوال اذا كانت معقولا

بهو المطلوب ان فاتا خلاف فيها يدل على الاختلاف في الفصول وقد حصول المطلوب قوله
كما الاول هي كون العدد بحيث لا يعده الا الواحد كالثلثة والخمسة والسبعة وغيرها والمركب
هو كونه بحيث يعده غير الواحد ايضا كالاربعة والستة والثمانية والتسعة والمطلق
قد يراد به المجذور اعني ما يكون حاصلا من ضرب عدد في نفسه كالاربعة الحاصلة من ضرب
الاثنين في نفسه وكالتسعة الحاصلة من ضرب الثلثة في نفسها وقد يراد بالاصم الذي يقابله
ما لا يكون حاصلا من ضرب عدد في نفسه كالاثنين والثلثة وقد يراد بالمطلق ما يكون
له كسر صحيح من الكسور التسعة وبالاصم الذي يقابله ما لا يكون كذلك قوله كل
واحد من انواع العدد امر اعتباري لا يخفى لك في الاعيان قد يتوهم مما سبق ان الوحدة
امر اعتباري من ثواني المعقولات وان الاعداد مركبة منها فلا بد ان يكون ايضا
من ثواني المعقولات عارضة لمعقولات الاول المنتهية بعضها الى بعض بحسب مراتب
الاعداد والصور النوعية التي هي مبدأ الخواص للاعداد امور اعتبارية ايضا لكونها حالة
في الوحدات الاعتبارية فقد سبق ان انواع العدد امور اعتبارية يجمع اجزاؤها واستدل
المصنف على ذلك بان الاربعة مثلا اذا كانت موجودة الخ واعترض عليه بانه يقول
فيلزم ان لا تكون الاربعة موجودة متحققة في الخارج انما يصح اذا كان حلول الاربعة
في محلها حلول سريان لكنه ممنوع واما ما قاله فمنقوض بالاعراض التي لا تسري
في محالها كالنهوض فانه لا يحال ابها ان قامت بتمامها بكل جزء من اجزائها لزم ان يكون واحد
متعدد فيتحال موجوده وان لم يقم وان قامت بتمامها بجزء واحد منها كانت هي
عارضة لذلك الجزء لا الكل والمقدر خلافه وان قام بكل جزء منه جزء من اجزاء محالها
شيء منها كانت سارية فيها وهو خلاف الفرض ايضا وان لم يقم بشيء منها ولا بشيء
من اجزائها لم يكن هي اعراضا موجودة متحققة في الخارج حالة في تلك المحال واجيب
بانه اذا اجمع العقل واحدا في المشرق الى مثله كفى مغرب ونحوه لم يكن في الخارج اذ
ما تم هاهنا ان الموجودة التي لهذا الجسم شخص واحد لا يزول شخصها ابدا فاذا
قسم ذلك الجسم وجعل احد قسميه في المشرق والآخر في المغرب لزم ان يكون هيولاهما
شخصا واحدا فاما على تشخصه الاول اذ المقول يمتنع زوال تشخصها والا لزم انعدامها
وحدوث هيولى اخرى وكل حادث لا بد له من هيولى فللهيولى هيولى واذا كان هذا الشخص
واحد بعضه في صورة المشرق وبعضه في المغرب ولا امتناع في هذه المساواة في تشخصه فلم لا
يجوز ان يكون سائر حزء الوحدة الذي ذكرتموه عرضا واحدا ايضا يحق تشخصه لا الكل
انه الذي فيهما وايضا لا يلزم من اعتبارية الاعداد المتعاددة المعدودات اعتبارية
فيها والجواب ان محل الاربعة امر متصف بذاته والاربعة يحل في مرتبة ذاته
وكل حال في متصف اذا حل في مرتبة ذاته كان متصفا بحسب انقسامه ساريا فيه
مطلقا ثم قد يحل عرض في امر متصف في ذاته لا يكون حلوله في مرتبة ذاته فلا يكون حلوله

أخرى لا تكون ذاتية باعتبار تلك الحيثية مقتضية للانقسام وكذلك الوضع بانقسام محله
ولا يكون سارياً فيه كالسطح الحال في الجسم حيث إنه منقسم وسطح فإن الخط ليس
انقسامه وانقطاعه ليس بمنقسم وكذا الحال في الخط الحال في السطح والسطح الحال في الجسم وكذا
جميع الأعراض التي لا تسري في محالها فإن حلولها في تلك المحال ليس من حيث ذواتها
المنقسمة بل من حيثيات هي باعتبارها غير منقسمة فسقط ذلك المنع وإلا فمع النقض أيضاً
لأن الدليل إنما ينهض في الأعراض السارية وأما في غيرها فلا لورود المنع المذكور في
على المقدمة القائلة إن الوضع إذا لم يتم سمامه ولا شيء منه بحيز من أجزاء المحل لم يكن عرضاً
موجوداً قائماً بذلك المحل وأما حديث الهيولى فليس على ما ذكره بل الذي يعتمد عليه
أن الهيولى ليس في حد ذاتها متصلاً ولا منفصلاً ولا واحداً ولا كثيراً لاحتياجها في هذه
الأمور كلها إلى ما عداها ويلزم من ذلك أن لا تكون متشخصة في حد ذاتها ولا لها وحدة
في حد ذاتها غير مأخوذة لكونها منفعلة بل هي في تشخصها ووحدتها وتعددها واتصالها
وانفصالها تابعة للصورة فهي مع الصورة الشخصية الواحدة شخص واحد متشخص
الصورة معها ومع الصورة المتعددة أشخاص متعددة متشخصة بتشخصات تلك الصور
متعاقبة كما أن الهيولى في هذه الصفات تابعة للصور كانت تابعة لها أيضاً في تواردها
عليها فمن ثم كان الجسم هيولى شخص واحد وليس معناه أنها متشخصة في ذاتها متشخص
يتقوم بها أولاً وبالذات كما أن صورته كذلك وإلا لزالت الهيولى بطريان الانفصال كما
يزول الصورة بطريانه بل معناه أنها متشخصة بتشخص صورة الجسم ما دام ورد عليها
الجسم زال صورة الجسم لا بها منفصلة في حد ذاتها واحدة متشخصة في نفسها فلا يجامع
الاتصال ولا يبقى معه بالضرورة بل يزول ويخلف بتلك صورتان أو ثلاث وأما هيولاه
فهي باقية بذاتها مأخوذة في كونها متشخصة واحدة أو متعددة بما يحل فيها من الصور
فلم يلزم ما ذكروه أن الهيولى مع طريان الانفصال باقية على تشخصها الأول فلم يلزم ما لا
يلزمه عاقل مما ذكره المدقق إنما اللازم منه أن الوجود الخارجي أعني الهيولى لا تكون
في حد ذاته واحداً ولا كثيراً ولا متصلاً ولا منفصلاً ولا متشخصاً واحداً ولا أشخاصاً متعددة
بل يجامع كلاً من هذه الأحوال بأضدادها بدلاً منها وهم يلتزمونه فإن قلت إذا جاز في
المحل الذي هو الهيولى أن لا يكون متصفاً في ذاته بتلك الأحوال بما يحل فيها فلم لا يجوز أن لا يكون الحال
الذي هو الوضع تابعاً للمحل في تلك الأحوال بل بها أولى فلست محل الوحدة لا نعم
فلا يكون واحداً إلا بالشخص سواء كان محدوداً بذاته ممتازاً أو شائعاً فلا يكون له
صورة واحدة شخصية موجودة في الخارج حالة وحدانية وهو المطلوب فيلزم ما ذكره المورد
هذا نعم يتجه على المصنف أن يقال إن قوله وليس في الأربعة إلا الوحدات أحاصم
إليه قولنا وقد تقدم أن الوحدة أمر اعتباري كما قررناه فلا حاجة إلى
التطويل بتلك المقدمات التي يتجه عليها تلك الإشكالات وقد يوهم بعض القاصرين أن

والانفصال به

ولكن يصير بعروضها لها في الخارج مجرداً اشتباهاً بل لا بد في المطالب العلمية
ولأن الكرة أيضاً منقسمة في العقل بل إذا قيل بأن معطوف على الأول أعني قوله إذ
يقال عشرة واحدة **قوله** وعروض الوحدة للأبعاد ولعاملها لا نسلم أن الشيء
يتوهم الشيء في عروضها للشيء الواحد أما في عروضها لما قابلها فلأنا نقول إنه إلا أنا نعتبر
في ذلك عروضها للشيء إنما يكون في اتحاد عروضها للعامل مشروطاً بأن لا إذا
اعتبر كثرة من الوحدات العارضة لعاملها بل عروض الوحدة لهذه الكثرة أيضاً وكذا
فيكون بعضها لا يتحقق إلا ولي أن لا يتميز في ذلك على عروضها للشيء **قوله** مخصص
الوحدة بالمضاف المشهوري أي مخصص بهذا الاسم وسمي به ولم يرد أن الوحدة تخصص
ويتفرع عليها بالمعنى الذي يراد بالمضاف المشهوري ليتجه عليه أن يعرض المشهوري
بالوحدة المعروضة بعروضها بأن يكون المشهوري مخصصاً للوحدة متميزاً بها لأن الكلي مأخوذ
عن الجزء فلا يكون مخصصاً ومميزاً للجزء على أنه قد جعل من قبل مميز الوحدة إضافتها
إلا ما يضاف إليه وذلك ليس هو الوحدة المعروضة معروضها بل ذات حيث تحقق
نورد المعنى فلا وجه للعلاوة **قوله** الكثرة ولا يعرض لها ما يمنع عروض الوحدة في
التماثل يعني أن التماثل يمنع عروضه لعروض الوحدة أعني الواحد لأنه ليس
لا يحصل إلا في متعدد ولا يمنع عروضه لعروض الكثرة **قوله** في زمان واحد فيكون
هذا القيد مستدرك لأن الاجتماع لا يكون إلا في زمان واحد ويمكن أن يجاب
بأنه قد يقال ولو مجازاً اجتمع هذان الوصفان في ذات واحدة وإن كانا في
وقتين فقيد بوحدة الزمان دفعاً للتجوز في مقام التعريف أو ليوهم أن المتماثلين
لا يجتمعان أصلاً في ذات واحدة **قوله** وبقيد وحدة الموضوع والزمان ليندرج
فيه تقابل التضاد فإنه لا يمتنع اجتماع ضدين في موضوعين ولا في موضوع واحد
بحسب زمانين فيقال عليه إن جواز الاجتماع في موضوعين أو في موضوع واحد
في زمانين مشترك بين الضدين وسائر أقسام المتقابلين فالتقييد بوحدة الموضوع
والزمان لا يختص بدخول تقابل التضاد بل هو لإدراج جميع أنواع التقابل
في تعريفه نعم اعتبار وحدة الجهة إنما هو لإدراج تقابل التضايف فيه كما ذكره وإنما
كانت هذه القيود موجبة للاندراج والتعميم لو وقعت في بيان المنفي **قوله** لأن
المتقابلين إما أن يكونا وجوديين بأن لا يكون واحد منهما عدماً لشيء يريد أن
الوجودي هاهنا يراد به ما لا يكون السلب جزءاً من مفهومه لا الموجود في الخارج
فيكون المتضايفان وجوديين بهذا المعنى سواء قيل إنهما موجودان في الخارج أو لا
قوله بأن يكون عدماً للآخر أي يكون سلباً للآخر عن موضوع من شأنه أن يتصف
في هذا السلب كون ذلك الموضوع من شأنه ذلك الأمر الوجودي إما بحسب شخصه
أو نوعه أو جنسه على التفصيل الذي سيأتي أولاً **قوله** وتقابل الإيجاب والسلب

راجع الى القول والعقد المتقابلان تقابل التضاد كالسواد والبياض متقابلان باعتبار
وجودهما في الخارج معا الى موضوع واحد في زمان واحد فاذا وجد في ذلك
الموضوع احدهما امتنع وجود الآخر فيه فالمتقابلان تقابل التضاد موجودان في
الخارج وكذا المتقابلان تقابل التضايف فمتقابلان باعتبار وجودهما في الخارج معا
في الموضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة على مذهب من قال بوجود الاضافات
الخارجية واما على مذهب من قال بعدمها مطلقا فالتقابل بينهما يكون باعتبار اتصاف الموضوع
بهما في الخارج والمتقابلان تقابل العدم والملكة يكون احدهما اعني الملكة كالبصر
مثلا موجودا خارجيا وتقابله مع العمى باعتبار هذا الوجود الخارجي فاحد المتقابلين
بهما موجود في الخارج واما الايجاب والسلب فهما امران عقليان واردان على النسبة التي
هي نفس الاتصاف فلا وجود للمتقابلين بهما في الخارج اصلا لان ثبوت النسبة وانتفاءها
ليسا من الموجودات الخارجية بل من الامور الذهنية فاذا حصلا في الذهن كان كل
واحد منهما عقليا اي اعتباريا فالمتقابلان تقابل الايجاب والسلب انما يوجدان في
الذهن وبهذا وجود لهما حسن اورد القول اذا عبر عنهما بعبارة وبهذا وجود لهما
مجازي **قوله** من النسبة الثبوتية ورد ذلك بان التخصيص بالثبوتية لا وجه له لانهما قد
يردان على النسبة السلبية والجواب ان النسبة المتصورة بين زيد والقائم مثلا انما
هي ثبوتية لم يعتبر نسبة ثبوتية يرد عليها الايجاب والسلب واذا اعتبر انتفاؤها ثبوتيا لم
تكن نسبة سلبية ولا يمكن ان يرد عليها الايجاب والسلب الا اذا اعتبر ثبوت ذلك
الانتفاء فيكون الانتفاء ح محمولا في القضية فاذا اعتبر ثبوت ... زيد نسبة ثبوتية فهما لا
يردان الا على النسبة الثبوتية **قوله** او القول الدال عليها اي على العقود المرفوع
عطفا على محل من العقود او مجرور عطفا على العقود **قوله** وهو المشروط بان يكون
بينهما تعاقب ويكون بينهما غاية الخلاف اي اشترط في التضاد الحقيقي جواز التعاقب
على موضوع واحد فلا يكون ح بين الحركة من الوسط والحركة الى الوسط تضاد اذ
لا بد ان يتوسطهما سكون على المشهور فلا يكونان متعاقبين على الموضوع لخلوه عنهما
في زمان السكون واشترط ايضا في التضاد الحقيقي ان يكون بين المتضادين غاية
الخلاف فلا يكون بين السواد وغير البياض من الالوان تضاد واعلم ان اشتراط
غاية الخلاف مشهور دون اشتراط جواز التعاقب **قوله** ومن ان يعتبر موضوع مستعد
للوجودي بحسب شخصه سواء كان استعداده وقبوله للوجودي في ذلك الوقت
كعدم اللحية عن الامرد او في وقت آخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم
اللحية عن المرأة او بحسب جنسه على مرادهم كعدم اللحية عن الفرس او الشجر او الحجر او المجرد
اعترض بانه لم يعتبر صدق الفرس واللافرس على موضوع واحد لم يتصور
التقابل بينهما اذا اعتبر مفهوم الفرس فاما ان يلاحظ موصوفه على شيء فيكون اللافرس

التضاد ومعنى شروطه غاية الخلاف وجواز التعاقب

ايراد ومنع على التقابل بين الفرس واللافرس

سلب لذلك الصدق وح اما ان يكون النسبة بالصدق جزئية بهما في المعنى قضيتان بالفعل
احديهما موجبة والاخرى سالبة فيكون التقابل بينهما راجعا الى القول والعقد كما ذكره واما
بعد ... فلا متقابلان ولا متنافيان الا لاحظ وقوع تلك النسبة ايجابا ولا وقوعها سلبا
فرجعا الى التقابل في القول والعقد واما ان لا يلاحظ موصوفه على شيء فيكون
ح مفهوم اللافرس هو مفهوم لا منسوبا بمفهوم الفرس ولا سلب في الحقيقة بينهما اذ لا
تصور ورود سلب ولا ايجاب الا بعد ... لا بد اذا اعتبر مفهوما واحدا لم
... نسبة الى مفهوم آخر اى نسبة مفهوم آخر اليه لم يكن ثمة تصور وقوع ولا لا وقوع
... بذلك المفهوم الواحد كما يشهد به البديهة فمفهوما الفرس واللافرس انما هو ان
على هذا الوجه متنافيان في انفسهما بغاية التباعد ومتمانعان في الحصول لموضوع
واحد اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد فهما باعتبار امتناع حصولهما
لموضوع متقابلان كالسواد والبياض المتقابلين من حيث انه يمتنع حصولهما
في موضوع واحد والفرق هو ان امتناع الاجتماع بين الفرس واللافرس من حيث
الصدق والحمل على ذلك الموضوع وبين السواد والبياض بحسب الوجود الخارجي فيه
وذلك لا يقدح في المقصود لانه ان المعتبر تقابل بحسب وجوده في الخارج في محل
للغير لا باعتبار وجوده فيه بل باعتبار اتصاف المحل به فمن هذا ... الفرس اعني
مفهومي الفرس واللافرس تقابل لا يرجع الى العقد والقول لا يقال اذا اعتبر
صدقهما على موضوع حصل هناك قضيتان احديهما محصلة والاخرى معدولة فرجع
التقابل الى القضايا لا الى القول ... بان القضيتان وان لم تتصادقا لكنهما لا تتقابلان
بالمعنى المراد من التقابل بينهما لان المتقابلين بهذا التقابل منسوبان الى محل واحد
والنسبتان في تلك القضيتين متغايرتان ضرورة ان نسبة محمول المحصلة الى موضوع
تغاير نسبة محمول المعدولة الى ذلك الموضوع فلا يتوارد الحكمان في القضيتين على محل
واحد فلا يكونان متقابلين بل التقابل انما هو بين محموليهما من حيث حصولهما في
الموضوع وصدقهما عليه كما عرفت فان قلت قد اعتبروا في تعريف التقابل الموضوع
وارادوا به المحل المستغني عما يحل فيه ولذلك قالوا لا تصور تضاد في الجواهر اذ لا
موضوع لها وان اريد به المحل مطلقا بناء على ما ذهب اليه بعضهم من ان المعتبر في التضاد
هو المحل ولذلك اثبت التضاد بين الصور النوعية للعناصر كما سيأتي فالمراد من
امتناع اجتماع شيئين في المحل امتناعهما باعتبار الحلول فيه لا باعتبار الصدق
عليه فان امتناع الاجتماع من حيث الصدق يعد تناسبا كما ذكر في التعريف الا انه
ظهر ان لا تقابل بين مفهومي الفرس واللافرس على ما زعم اذ لا موضوع للفرس ولا
حلول لشيء منهما في محل قلت هذا لا يحرك تقابل بين التقابل بين الجوهرين بان
مفهومي البياض واللابياض فلا يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة في زمان

واحد وهذا الانتزاع باعتبار الحلول دون الصدق لا يقال مفهوم اللاشيء امر
اعتباري فلا يكون له حلول في محل لانا نقول مفهوم العمى ايضا امر اعتباري مع ان له
حلولا في محل فالمراد من الحلول ههنا ما يعم حلول الاعراض في محالها وما هو باعتبار
اتصاف المحل بالامور الاعتبارية بها واما حديث الرجوع الى الشيء بعكس فلا ان مفهومي
الشيء واللاشيء متقابلان من حيث الصدق مع انهما غير متباينين فان قلت قد يتبين
مما مر به ان من الوجوه جاملا غير راجع الى تقابل العدم والملكة فعلى ما سواها اسناع
الاجتماع في المحل من التقابل اولا وايضا انه لا يسلب بهما كحصر فلا يكون
ذلك التقابل من تقابل الايجاب والسلب فكيف على البيع من ذلك حيث قسم في السماء
تقابل السلب والايجاب الى المحصل صدق وكذب كقولك هذا فرس هذا ليس بفرس
والى ما لا يحصل ذلك كقولك فرس لا فرس قلت لعل ذلك للشبه والنظر الى الظ
والله اعلم بالسرائر **قوله** لصدقهما معا كل موجود هو غير الموجود من الذين هما عدا هما
فان لا زيدا ولا عمرا يصدقان على كل فرد وعلى ذلك انما هو باعتبار الصدق في التقابل وان
اكتفى بالحلول فقيل المراد لا اجتماعهما في كل الموجود فان عدم زيد وعمرو مثلا
يجتمعان في فرد قد علم عنه كلاهما وان كانا بالاكمال على واعترض بان هذا
الدليل لا يجري في اللاشيء واللاممكن اذ لا يصدقان على شيء من المفهومات المحققة
والمقدرة وكذا مفهوما اللاشيء واللاممكن لا يجتمعان في مفهوم اصلا والجواب
ان كونهما بحيث لو صدق احدهما على مفهوم لصدق الآخر يكفي في التقابل بينهما
قوله فيكون سلب عدم البصر عن نفسه البصر فيه اشكال لان نقيض البصر لا
يوصف بالعدل عدم ونقيض سلب عدم البصر موصوف عليه قطعا فلا يتحد ان
مفهوما وان كانا متلازمين فليس للاختلاف بينهما بمجرد حروف السلب في اللفظ
حتى لا يتعدى كما توهم **قوله** فان كان الثاني فيكون الاعمى عبارة عن سلب فالمثل
المحل فيكون التقابل بينهما تقابل الايجاب والسلب فلم يتحقق تقابل غير العدم
قيل عليه ان الاعمى له مفهوم وذلك المفهوم في حد نفسه مقابل لمفهوم البصير
نفسه سواء كان باستثناء مفهوم العمى لسلب عدم البصر او غيره اذ مع قطع النظر عما
ذكر من التفصيل يحكم العقل بالتقابل بينهما وبما عرفت وايضا انه كلا او كلا
ماخص من مطلق اسمائه والاحكام الخاصة بالخاص لا تلزم طبيعة العام **قوله** فلا
يكون تقابل الوجود منحصرا في الضدين اولى التضاد والتضايف وذلك
لان التقابل مثل السواد والصورة ليس من التضايف وهو ظ ولا من التضاد لانتفاء
بينهما غاية الخلاف وكذا تقابل الابيض والاسود خارج عن التضاد والتضايف
لعدم التضايف والاولى ان يجعل تقابل الصاعد والهابط مثل تقابل الا
والاسود فانهما لا يجتمعان فيهما كما اشار اليه **قوله** والقسمة انما الحصر بالنسبة الى

التضاد المشهوري او يندرج فيه تقابل مثل السواد والصورة وتقابل الصاعد و
الهابط واما الانسان والفرس فهما متنافيان لا متقابلان لما ذكر **قوله** مع انه ليس
كذلك لجواز ارتفاعهما مع ان السلب والايجاب يمتنع ارتفاعهما لكن هذا الامتناع
مبني على انحصار تقابل السلب والايجاب في النقيضين ويتوجه ما الشيخ في الشفاء
ليس الكلي السالب تقابل الكلي الموجب مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له من حيث
هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فلينسم هذه المقابلة تضادا اذ كان المتقابلان بها
لا يجتمعان صدقا البتة ولكن قد يجتمعان كذبا كالاضداد في اعيان الامور
قوله لان موضوع عدم اللازم مباين لموضوع الملزوم مع ذلك فانه لا يكون
اللازم والملزوم عرضين لموضوع فيكون ذلك الموضوع بعينه موضوعا لعدم اللازم
ايضا مثال الحركة الملزومة لسخونة المحل لا يقال عدم اللازم قائم باللازم و
الملزوم قائم بالموضوع فلا يتحد موضوعهما لانا نقول المراد بعدم اللازم عدم
مضاف الى اللازم قائم بالمحل الذي ارتفع عنه اللازم فيتحد الموضوعان **قوله**
فان التقابل يصدق على هذه الاربعة المتخالفة بالمهية فيكون اعم من كل واحد
منها اما جنسا لها واما عرضا عاما ثم ان مفهوم التقابل يندرج تحت التضايف
لان التضايف يصدق عليه وعلى عروض المفهومات كالتجاور والتماس الى غير
ذلك مما لا ينحصر فيكون مفهوم التقابل اخص من التضايف مع انه اعم منه فان
قلنا ان مفهوم التضايف امر عارض لمفهوم التقابل من حيث هو اعم من
التضايف ومن حيث انه معروض لحصر التضايف اخص منه على قياس كون
مفهوم الكلي من حيث هو اعم من الجنس مفهوم الجنس ومن حيث انه معروض
لمفهوم جنسي الجنس اخص والجنس يكون المعروض اعم والعارض اخص فاذا
اخذ المعروض من حيث انه معروض لذلك العارض كان اخص ايضا وان قلنا
ان مفهوم التضايف جنس لمفهوم التقابل لم يكن عارضا له وقد يجاب بان مفهوم
التقابل من حيث هو هو مندرج تحت التضايف وفرد من افراده واخص منه
واما من حيث الصدق والحمل فانه اعم منه ولا استحالة في اندراج مفهوم من حيث
هو تحت آخر وعدم اندراجه ومن حيث الصدق على افراده كالحيوان فانه
تحت مفهوم مندرج تحت الجنس وان لم يندرج تحته من حيث الصدق بل
يصدق عليه لا يصدق عليه الجنس كزيد مثلا فليس يلزم من اندراج مفهوم تحت
آخر وكونه فردا من افراده اندراج افراد ذلك المفهوم تحت الآخر وكذا الحال
مفهومي التقابل والمضاف فان مفهوم التقابل من حيث صدقه على افراده اعم
من المضاف ومن حيث هو هو مندرج تحت المضاف وفرد من افراده
فان قلت ما ذكرتم انما يظهر اذا كان المفهوم الآخر اعني المندرج فيه عرضا للمندرج

ذكروا في المحصل ان النوع من العالم الاول ليس
الشيء السالب من سطح السماء

صدق القول في جواب ما هو لا يستلزم
ان التقابل جنس الى هذه الاربعة

كما في المثال المذكور واما اذا كان داسا فلا ادمى لحصل ان الاصدق داني السيئ
على ما يصدق عليه ذلك السيئ بل اذا كان الخاص واما المفهوم الشامل الذي هو
عارض لاقسامه لم يلزم صدق الخاص الا على عارض تلك الاقسام او عليها من
حيث انها معروضة لذلك العارض واما صدقه على تلك الاقسام في انفسها فكلا
وبذلك تم مقصودنا قوله وكذلك السواد نظرا الى ذاته صدقا لما من حاصل ان التضاد
داي السواد والبياض والتضائف بين عارضيها فكون المتضادان من حيث انهما معروضان
لعارضيها مندرجين تحت التضائف فكون احد القسمين مندرجا تحت الاخر لكن باعتبار
عارض ولا استحالة في ذلك انما يلزم لو كان مفهوم المتضاد من حيث هو هو مندرج
تحت التضائف ومن حيث الصدق يتناول افرادا الا يلزم تحت التضائف وكذا كل
متقابلين من حيث انهما متقابلان بذلك التقابل مندرجان تحت التضائف حتى المتضايفان
كالابوة والبنوة فانهما مع ابوة احدهما داخلان تحت التضائف مندرجان ايضا تحته بذلك
الاعتبار اعني عروض التقابل لهما قوله اعني الضد المحمول على كل واحد منهما او
للمجموع المعروض هو الذات الضد بعداته ضد فالاول هو المضاف الحقيقي في له
الابوة والثاني هو المضاف المشهوري بمنزلة الاب قوله واشد الانواع في التقابل
تقابل السلب والايجاب اشتمل على ذلك لوجوه بل هو من الملخص الاول ان قوله
ان الامر الذي يصدق عليه محصولة ان سلب الخير مثلا لا ساقه ايجاب الشر لصدقهما
على ذات واحدة ولا ساقه ايضا سلب الشر لصدقهما ايضا على ذات واحدة
بل لا ساقه الا ايجاب الخير واذا انحصر منافي سلب الخير في ايجابه وكانت المنافاة
مختصة من الجانبين انحصر ايضا منافي ايجاب الخير في سلبه ولما انحصر منافي الجانبين في
سلبه كان التقابل بين السلب والايجاب اقوى من التقابل بين الضدين وهو صحيح
فان تقابل على طريق غيره ان سلب السواد مثلا لا ساقه ايجاب البياض ولا سلبه
بل لا ساقه الا ايجاب السواد وكون المنافاة مختصة من الجانبين لا يقتضي الا ان ايجاب
الخير ساقه سلبه واما انحصار منافيه في السلب فكلا او لا ترى ان ايجاب الشر
ساقي ايجاب الخير ولا ساقه سلبه ولئن سلم انحصار منافي ايجاب الخير في سلبه لزم ان
لا يكون تقابل السلب والايجاب اقوى اذ القوي انه ليس هناك منافاة اخرى
والا قوى لا بد له من شيئ هو اقوى منه وان زعم ان المنافاة اخص من التقابل
وليس يلزم من نفي الاخص نفي الاعم فلما لم يثبت انه على تقدير ذلك الانحصار يكون
تقابل السلب والايجاب اقوى اذ لا يفهم من الاقوى الا الاشد بانه او يجوز ان
يكون هذه الشدة في الصدق غيره اقوى فقال المعترض والاولى ان يقال في توجيهه
ان سلب الشيئ يشمل جميع ما عدا ذلك الشيئ فلا يقابله شيئ من معانيه بالذات
وذلك الشيئ لا غير والمقابلة بالخاص تقابل وذلك الشيئ السلب لا غير فصد الشيئ لا تقابله

ماجاب السواد ايضا لا ساقه الا سلبه
واعترض عليه بانه لا يلزم من صدق قوله
لا ساقي سلب الخير الا ايجابه ان يصدق قولنا
لا ساقي ايجاب الخير الا سلبه

بالذات واب حريان هذا الحكم في العارضة وسريان المنافاة بالمقابلة ودلك فالاشتى له
ما سوى ما وارده عليه ايضا قوله واما الحجر عندان هذا هو الوجه الثاني وبيانه على ان الرابع
للذات اقوى معارضه وبيانه من الرابع للامر الوصفي وبذلك مفهوم فان الوصفي انما كان
لانه كان رابعه رابعا لللزوم ايضا لا يقال ان الرابع فلا وسط فكون اقوى في الرابع
بوسط لا باعتباره في المباشر الى العرض لا انه قول النار القوية يسمى بالواسطة يسمى اقوى من
يسمى النار الضعيفة المباشرة فلم لا يكون الحال هناك كذلك قوله واما السر لو لا
اسناده على انه ليس بحجر هذا هو الوجه الثالث وحاصله ان منافي الشيئ اما رفعه لكن
او ما يستلزم رفعه لان ما عدا هما يجوز اجتماعه مع ذلك الشيئ قطعا ولا شك ان منافاة
رفع الشيئ معه انما هي لذاتهما ولذلك اذا لاحظها العقل مع قطع النظر عما عداهما
حصلا واجالا الحكم بالمنافاة فلا توقف وان منافاة مستلزم رفعه معه انما هي لا
على رفعه اذ لولا استلزامه عليه لم ينافه قطعا فالمستلزم لرفع الشيئ انما ينافيه على سبيل التبع
لذاته ولذلك اذا لاحظ العقل مفهوما ولاحظ معه مفهوما اخر مغايرا لرفع المفهوم الاول
فالم يشعر باستلزامه لرفعه لم يحكم بامتناع الاجتماع بينهما لكن قد يكون المفهوم الاخر ظاهر
الاستلزام لرفع المفهوم الاول فيحكم بملاحظته بسرعة باستلزام اجمالا ولا يشعر بهذا السور
الاجمال فيغلط ويظن ان الحكم بالمنافاة لذاتي المفهومين ولذلك قيل بينهما ايضا دا
اعتبرنا ان هذا سر وقطعنا النظر عن جميع المعاني الخارجة عن مفهومه مع ذلك لذاته
من اعتبار انه حر واذا ابعدناهما او فصلناهما ظهر ان المنافاة الذاتية انما هي بين الايجاب
والسلب وان المنافاة فيما عداهما انما تعرض لما فيهما فيكون التقابل بينهما اشد واقوى
قوله وهو معول على الاربعة بالتشكيك كما ذكر فقد عرفت ان مفهوم التقابل اشد
واقوى في تقابل السلب والايجاب من سائر الاقسام وعلى هذا ينبغي ان يكون ما
هو اقرب اليه اولى بمفهوم التقابل واشد فيه مما عداه فيكون تقابل العدم والملكة
اقوى من تقابل التضاد والتضائف ومنهم من جعل التضاد اقوى من تقابل
السلب والايجاب ايضا نظرا الى اجتماع الصدق يشمل على اجتماع السلب والايجاب
مع زيادة قوله فلا يكون جنسا للاربعة وذلك لان الذاتي لا يكون مقولا بالتشكيك
على ما هو ذاتي له وفيه بحث لان ذلك ان صح فانما يصح في الماهيات الحقيقية دون
المفهومات الاعتبارية قال الامام في الملخص ان التقابل ليس جنسا لهذه الاربعة لانا قد
نعقل هذه المقابلات وان لم نخطر بالبال امتناع اجتماعها وذلك يوجب عدم تقوم المقابل
بهذا الاعتبار السير في التقابل وهذا انما يدل على ان مفهوم التقابل بل المقابل لشيئ داخل
لذوات المتقابلات كالايجاب والسلب والسواد والبياض والابوة والبنوة لانا قد
نعقل تلك مع الغفلة عن كونها متقابلة والكلام في ان مفهوم التقابل هل هو ذاتي
لما صدق عليه من اقسامه الاربعة اعني التضاد والتضائف وتقابل السلب والايجاب

ان ه

وبمادة العلوم والملكة بمادة قوله مادة الايجاب والسلب بحال له التناقض وليس
مما اشار اليه ان مادة الايجاب والسلب لا تنحصر في التناقض بل ما يشمله وغير
المسجل وتدل عليه ذكرناه في كلام الشيخ في الشفاء كما نقلناه هناك قوله وعرف
انه اختلاف القضيتين فبطل علمه انما عرف ولكن تناقض القضايا لا مطلق التناقض او يقال
اراد بهذا القائل ان التناقض قد يكون في المفردات كما يكون في القضايا ولو في عبارة الشيخ
حيث قال ويختص في القضايا بشرائط نوع اشعار بذلك فالتعريف المذكور انما
هو لاحد قسمي التناقض لا لمطلقه المتناول لقسميه فلا يتجه ترتيب مطلق التناقض
على ما يقتضيه كلام الشيخ ولا اشتباه في تناقض القضايا واما المفردات فيقول فيها ان
مفهوم الانسان مثلا اذا لم يعتبر معه صدقه على شيء وضم اليه حرف السلب حصل هناك
مفهومان لا يمكن صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة ويمكن
ارتفاعهما كما عرفت في مباحث عدول القضايا فلا يكونان متناقضين لان المفهومين
المتنافيين لذاتهما اجتماعا وارتفاعا ثم ان فسر المتناقضان بالمفهومين المتنافيين
لذاتهما او ادعي ان التنافي اما في الصدق ولا اشياء كما في القضايا واما في المفهوم بان
اذا اعتبر احدهما الى الآخر كان نقيضه اشد بعدا عنه من جميع ما سواه كان الانسان و
اللا انسان المأخوذان على الوجه المذكور متناقضين وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقيضه
سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء واذا اعتبر مفهوم الانسان صادقا على شيء
كما يعتبر السلب الداخل عليه رافعا لذلك الصدق وكان هناك ايجاب مفهوم لا انسان
لشيء وسلبه عنه فتناقضان في المعنى متناقضان عند اجتماع الشرائط لكن ان لوحظ مفهوم
صدق الانسان ومفهوم سلبه ونسبا الى ذات واحدة لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها
لان كل مفهوم سواء كان صدقا على انه انسان او تحريرا على انه ليس بانسان فهذا الاعتبار
ما خوذان متناقضان كما ان القضيتين اللتين هما مجولا بهما متناقضان فالعادة اليوم يسمون
اللاانسان المأخوذ على الوجه الاول نقيضا بمعنى العدول والمأخوذ على الوجه الثاني
نقيضا بمعنى السلب واعتبر بان الاول ليس نقيضا حقيقة الا على ذلك التفسير البعيد وان
الثاني وان كان نقيضا لكن التناقض فيه ولا شك ان في قوة تناقض القضايا فقد
رجع التناقض الحقيقي من المفردات الى تناقض القضايا فلذلك عرفوا التناقض بانه
اختلاف القضيتين وصرح بعضهم بانه لا تناقض في التصورات قوله بحيث
يقتضي لذاته ان يكون الايجاب والسلب تكون مستلزمة في ذلك الاقتضاء ولا تكون فيه
مجاز الى امر آخر فاحترز بذلك عن الاختلاف الذي صدق اختلاف القضيتين وكون الاخرى
قوله وله شرائط يكون التناقض بل تحقق التعبير ربما تقييدها وذلك بان اراد كل السلب
على اللفظ قصدا الى سلب معناه ولا حاجة في تحقق التناقض الى شيء ويرجع بعد الاعتبار
شيء من تلك الشرائط ثم قد تعتبر قضايا متساوية لتلك الرفع فيتحاوزون في محرم

الاختلاف م

المساواة

المساواة الى تلك الشرائط فاشتهر من حسنه يتشعب عن اعتبار الشرائط قوله ولا
اختصاص لشيء منها باحدهما دون الاخر رجع الى من حمل وحدة الكل والجزء ووحدة
الشرط والحيثية الى وحدة الموضوع وحمل الاربع الباقية راجعة الى وحدة المحمول
والحق انه لا اختصاص كما يظهر من اعتبار الوحدة وعكسها فانك اذا قلت الشمس
تحس الثوب الذي اي انه لم يكن الهواء باردا مثلا ولا يحسه اي ان كان باردا
لم يكن علام برودة الهواء ولا وجودها جزءا من الموضوع الذي هو الشمس ولا من المحمول
الذي هو قولنا تحس الثوب الذي بل كان شرطا في وجود الحكم وعلامة فان قيل
الشمس مع برودة الهواء عن الشمس مع علام برودته او قيل تحسه مع البرودة عن
مع علامها جعلت الشرط جزءا من احدهما كان تحسا وكذلك اذا قلت الشمس سهل
اي سهل اي اذا لم يكن سهل اي سلاد الترك لم يكن الكون سكن البلاد جزءا من السهوسا ولا
من السهل لا تعسف وبما نقلناه من كلامه يظهر ان لا اكتفاء بوحدة الموضوع و
المحمول لا يخرج عن تعسف وكذا الاكتفاء بالوحدات الثلث بخلاف رد الكل الى وحدة
النسبة الحكمية لان اختلاف الموضوع والمحمول وسائر ما ذكر يستلزم اختلاف النسبة
وبعارضها ملاكه قوله فان الكلية ضابط صد الكلية فليس لكل منا ان اطلاق الصدق على
الكلية لا يحل المناسبة مع الصوص حيث امتناع الاجتماع مع جواز الارتفاع لا لان المنائل
بين الكليتين تماثل التضاد حسنه فل بهو قسم من تماثل السلب والايجاب الذي هو اعم من
التناقض علا ما قوله فاذا كانت القضايا مطلقة لم يرد ان المطلقات السبعة او المحصورة
ما فيه تحصيلا ويمكن تحقق التناقض فيهما اذا كانت شخصية الشرائط الثمانية
واذا كانت محصورة الشرائط التسع كما يوهمه ظاهر الكلام اذ لا تناقض بين المطلقات بل اراد
ان هذه الشرائط يمكن اعتبارها مع كون القضايا مطلقة لم يعتبر فيها جهة لكن يحصل التناقض
بينها موقوف على اعتبار الجهة والاختلاف فيها فكانه قال لتناقض القضايا شرائط
تحقق فيها مع قطع النظر عن جهتها وشرط آخر لا يتحقق الا باعتبار الجهة فالشرائط في
تناقض الشخصيات تكون ثمانية وفي المحصورات تسعة وقد ذكر اعتبارهم في الامور شرائط
الانتاج بحسب الكمية والكيفية على حدة ثم اعتبارهم شرائط بحسب الجهات في المختلطات
قوله شرط عاشر وهو اختلاف القضيتين بحيث لا يمكن اجتماعهما الخ وقد يوهم
ذلك بان هذه الشرائط بهذه العبارة تغني عن اشتراط ما عداه اذ مع تحقيقه لا حاجة
ما عداه فيكون هذا شرطا كافيا لا عاشرا وهذا وان كانت ما فيه العبارة لظهورها
الى ان العاشر هو الاختلاف في الجهة كما يحمل عليه عبارة المتن لكنها حم قوله وجميع
القضايا الصادق عليها الامكان تحور صدق موجبها وسالبها من شيء واحد في مادة
الامكان فصل صدق الدائمة تستلزم صدق الدائمة والمطلقة المخالفة التي هي نقيض الدائمة
وكذا صدق المشروطة والوقتية تستلزم صدق النقيض وهو مما ذكره عن صحيح قطعا

قوله فان اراد العدم بالملكة في الصفات فان عدم العدم بالملكة لم يحصل مجهولا بحسب معقوله لم يخبر بعضهم ان المعدوله لا بد ان يكون محمولها عدم ملكة سواء عبر عنه بلفظ كقولك زيد اعمى او جاهل او ساكت او ساكن او بلفظ معدول فان تركب كلمة السلب مع لفظ محصل معا بها تعبير القضية المعدوله ان يكون موضوعها مستعدا للملكة اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه وربما كان او بعدا والحق ان المعدوله ما كان محمولها مفهوما عدميا اي عدم شيء في نفسه سواء عبر عنه بلفظ وجودي او عدمي وسواء كان الموضوع مستعدا او لا لكن الشيء الذي اصنف العدم الى نوعه من الوجوه المذكوره لا كما حقق ذلك في موضعه قوله بل يدل الحق المسلم للصحه او المرض بهذا الحال اما ظاهر المعنى على القول بان المرض شيء وجودي مضاد للصحه مع القول بالحاله المتوسطة بين المرض والصحه واما على القول بان عدم المرض عدم ملكة الصحه فلا يكون ظاهرا اذ لا يكون ضدا للصحه بل مقابلا لها العدم والملكة وكذا لا ظاهر على القول بالحاله الثالثه اذ لا يكون ح يدل الحق مسلوبا لاحد الضدين اعني الصحه والمرض بل او حمل الحالة الثالثه ضدا لها مشهوريا كان مسلوبا لاحد الاضداد لا بعينه قوله كالفلك الخالي عن الحراره والبروده والوسط وكذا السماء الخالي عن السواد والبياض والمتوسط بينهما من الالوان قوله كالماء المتوسط بين الحار والبارد اراد الفتور المتوسط من الحراره والبروده وكذا اراد الحمرة المتوسطة بين السواد والبياض واراد اللاعدل واللاجور المتوسط بين العدل والجور لكنه تسامح في العبارة لظهور المراد قوله ولا يعقل للشيء الواحد ضدان اي في التضاد الحقيقي كما صرح به لان تعدد الاضداد في التضاد المشهوري مما لا شبهة فيه قوله فالذي يلزم من وجوده عدم الضد ارادة بالضد الشيء الذي اضاف اليه الضد في قوله لانه ضد الشيء كانه قال فالذي يلزم من وجوده عدم الشيء قوله كان الضد الاول ضدا له لاشتراك الاثنين بحسب محلها فيلزم ان يكون الضد الاول بجهة واحدة من غير ان يضاد الذاتي ذلك الثاني فلا يكون في الاول جهتان محلهما ان يضاد لكل واحد منهما واحد من الاثنين ويمكن ان يدفع بان خصوصية ذات شيء او كان من حيث هي تلك الخصوصية غاية البعد من خصوصية ذات شيء آخر لم يتصور كون الخصوصية الاولى من تلك الجهة غاية البعد من خصوصية ذات شيء ثالث لان غاية بعد الاول معللة بذاتي الاول والثاني التي لم توجد في الخصوصية الثالثة بل لا بد ان يكون غاية بعدها عن الثالثة من جهة اخرى ولا يتصور في امثال ذلك من الاشياء بالجنس كما لا يخفى قوله فيعلم ان ضد الواحد على كل تقدير ليس الا واحدا المعلوم من التقدير الاخير ان الواحد لا يكون ضده الا واحدا قوله والجواب عنه ان الشجاعة لا يكون ضدا للشيء منهما بل كل واحد منهما ضد للآخر منهما غاية الخلاف والشجاعة المتوسطة بينهما كالحمرة المتوسطة بين السواد والبياض

العلة والمعلول

قوله لما فرغ من لواحق الماهية شرع في لواحق الوجود اضح الكتاب بمباحث الوجود الذي هو العارض وعقبها باحوال الماهية التي هي المعروض ثم شرع في احوال المعروض المأخوذ مع العارض اعني الماهية الموجودة واعلم ان جعل مباحث العلل والمعلولات داخلة في الامور العامة هو الصواب لان العلة والمعلول من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل كالامكان والوجوب ومنهم من اوجبها مباحث للامام في كتابه الملخص والمباحث قوله العلة ما يتوقف عليه امر هذا التعريف بحسب ظاهره لا يتناول العلة المادية او الصورية او الغائية وجودها اذ لا يتوقف عليها لا بما عروضه فالاولى ان يعرف بانه ما يحتاج فيها العلة ما يحتاج اليه الشيء كالحاجة المركب في الوجود دون الماهية كالعلل الخارجة او فيهما معا كالعلل الداخلة قوله فالعلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء فما استعاد بلزوم التركيب في العلة التامة وليس بلازم لجواز ان يتصور بسيط هو جوهر ما عل بسيط لا يفعل لغاية ولا يتوقف تأثيره على شرط ولا يتصور هناك مانع عن ذلك التأثير فيكون العلة التامة بسيطة بلا شبهة لا يقال لا بد من اعتبار امكان المعلول مع الفاعل فالتركيب لازم لانا نقول علة الاحتياج الى الفاعل هي الامكان فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان مأخوذ في جانب المعلول فانا اخذنا شيئا ثم نطلب له علة ولا يشك ان مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى فالاولى ان يقال العلة التامة ما يحتاج اليه الشيء ولا يتوقف على امر خارج عنه قوله وليس المراد من دخول عدم المانع في العلة التامة ان العدم يفعل شيئا يعني ان العدم لا يكون موثرا في الوجود بديهة لكن يجوز ان يتوقف عليه تأثير المؤثر في الوجود فان العقل لا يستبعد عن ذلك ومنهم من قال ان عدم المانع كاشف عن شرط وجودي كعدم الباب المانع من الدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن الدخول فيه وانه تكلف فان بديهة العقل كما ذكرنا لا يجوز ان يكون العدم موثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف على التأثير فيه كما يجوز توقفه على امر وجودي فمعنا هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود امر من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري على وجوده فمعنى قولهم ان العلة التامة للموجود لا بد ان يكون موجودة هو ان ما له مدخل في وجوده من حيث الوجود لا بد ان يكون موجودا وما له مدخل في وجوده من حيث العدم لا بد ان يكون معدوما وما له مدخل في وجوده من حيث الوجود والعدم لا بد ان يوجد ثم يعدم هذا معنى وجود العلة التامة وحصولها واما ان يجب وجود كل واحد من اجزائها فيما لم يحكم العقل به ضرورة ولا قام عليه برهان يجب ان يكون علته التامة موجودة اولا وبالذات فلا يعلم ان في عدم العلة التامة على معلولها التكا

العلة

عدم المانع

ثم كل واحد من اجزائها متقدم على المعلول تقدما بالطبع قوله والاول اما ان تكون
المعلول به بالقوة وهو العلة المادية كالخشب بالنسبة الى السرير او بالفعل وهو العلة
الصورية كصورة السرير بالنسبة اليه ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالجواهر
من المادة والصورة للجوهر بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي توجد بها الاعراض
اما بالفعل او بالقوة واعلم ان العلل الداخلة في قوام المعلول تسمى علل الماهية و الخارجة
عنه تسمى علل الوجود تنبيها على ان القسم الاول يتوقف عليه الماهية كما يتوقف عليه الوجود
وان القسم الثاني يتوقف عليه الوجود دون الماهية وربما يقال ان العلل الداخلة اي
اجزاء الماهية لا تنحصر في المادة والصورة لان الجنس والفصل من اجزاء الماهية وليس
شيء منهما صورة ولا مادة ويجاب بان الجنس اذا اخذ من حيث هو جزء اعني بشرط لا شيء
يسمى مادة والفصل اذا اخذ كذلك يسمى صورة او بان الكلام فيما يتوقف عليه الوجود الخارجي
فلا يندرج فيه الاجزاء العقلية قوله واما الشرائط وارتفاع الموانع فراجعة الى تتمة العلة
المادية او الفاعلية كان سائلا يقول ان العلل الخارجة عن المعلول لا تنحصر في الفاعلية
والغائية لان الشرائط وارتفاع الموانع من العلل الخارجة قطعا مع انها ليس بها الوجود
ولا لاجلها الوجود فاجاب بانها اما من تتمة العلة المادية لانها علة قابلة اذ القابل
انما يكون قابلا بالفعل باجتماع الشرائط وارتفاع الموانع واما من تتمة العلة الفاعلية لان
المراد بالفاعل فاعلا مستقلا بالفاعلية ولا استقلال الا بحصول الشرائط وارتفاع الموانع
وقد يجعل بعضها كالادوات راجعا الى الفاعل وما عداها راجعا الى المادة فان
قلت الموضوع في الاعراض من العلل الناقصة الخارجة عن المعلول فهو من تتمة ما
داخل هو مع كونه خارجا تشبه المادة بناء على كونها قابلة فلا يكون محل
من عداها ولم يورد تنبيها عليه وقد يقال في تفصيل الاقسام ما يتوقف عليه الشيء اما
جزء له او خارج عنه والثاني اما مقارن للمعلول فهو الموضوع بالقياس الى العرض
والمحل القابل بالقياس الى الصورة الجوهرية وحدها والا فهو مغاير فاما ان يكون منه
الوجود او لاجله الوجود او لا هذا ولا ذاك وحينئذ اما ان يكون وجوديا وهو الشرط
او عدميا وهو عدم المانع والاول اعني ما يكون جزءا اما ان يكون جزءا عقليا وهو الجنس و
الفصل او جزءا خارجيا وهو المادة والصورة قوله فعلة المحل لما فيه بالاستقلال
يعني ان كل واحد منهما وان كان ما يتراءى غير مندرج في غير الفاعل والمادة لكنهما لم
يوردا بالذكر بناء على انهما من توابعهما وتتمتهما وقد تقدم اشارة الى ان كل معلول لا يجب ان يكون
علته التامة مشتملة على جميع ما ذكر من اقسام العلة الناقصة فان الشيء الغير المركب لا يتصور له
مادة ولا صورة وما لا يتصور لفاعله ما يصدر منه او لا يتصور كذلك لا يعقل له غرض فلا يكون له
علة غائية وما لا يتوقف صدوره من فاعله على امر وجودي لا يكون له شرط وما لا يتصور له مانع
لتقدسه عن مداناة لا يعقل له عدم مانع وما يكون جوهرا لا موضوع له والجوهر الممكن

ما يحل في شيء لا محل فالمراد بالمحل الذي لابد منه في كل معلول هي العلة الفاعلية وربما تكون حالا
كما في الحادث فيكون علة تامة له وربما انضم اليها بعض من الامور المذكورة في
حينئذ فتكون العلة التامة مركبة قوله لكان اما ان يمتنع او يجب [illegible] ان العلة
اذا وجدت بجميع ما يتوقف عليه في المعلول وهو العلة وجب وجود المعلول
منه ولا يجوز تخلفه عنه لانه ان لم يجب وجوده وصدوره عنه فاما ان يمتنع صدوره عنه
او يمكن والاول باطل بالضرورة اذ لا يكون حينئذ علة تامة له والثاني ايضا باطل اذ لو جاز وجوده
وعدمه ملبوس [illegible] معه فاما ان يكون وجوده [illegible] او لا وكلاهما [illegible] ونظر
لا [illegible] لانه لا يمتنع وجوده عنه [illegible] فيكون ممكنا [illegible] ان اريد بامكانه ان يساوي
طرفي وجوده عنه ولا وجوده عنه لم يصل الى حد الوجوب ولا امتناع فهو مسلم ولا
يعني الجواز ان يكون مع ذلك وجوده عنه راجحا لم يصل الى حد الوجوب فاذا فرض
وجوده معه فلا [illegible] لم يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح ليكون محالا
بل يلزم وقوع الطرف الراجح واستحالته ممنوعة وان اريد بامكانه ان يساوي كلا
طرفي وجوده عنه ولا وجوده عنه فهو حق لما ذكرنا من جواز رجحان وجوده عنه
الى حد الوجوب لا يقال ولا نسلم ان احد طرفي الممكن لا يكون [illegible] واولى به وان
لم يكن اولويته واصلا الى حد الوجوب لانا نقول ذلك اذا كان الرجحان [illegible]
رجحان الوجود [illegible] العلة التامة وما ذكره هناك من الدليل على ان الاولوية
الحاصلة [illegible] لا تكفي لوجود الممكن [illegible] على هذا ايضا [illegible]
بها [illegible] بما ذكرناه هناك من ان المعلول اذا لم يجب وجوده مع العلة التامة
ملبوس وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان آخر فاختصاص الوجود بذلك
الزمان ان كان لامر لم يوجد في الزمان الآخر لزم ان لا تكون العلة التامة علة تامة
وان لم يكن لامر لزم ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح لان الترجيح الحاصل
من العلة التامة مشترك بين الزمانين [illegible] ما يقال من انه لم لا يكون [illegible]
بلا مرجح من المختار وانه جائز [illegible] انما المستحيل انما هو الترجيح بلا مرجح
[illegible] ان المختار بارادته [illegible] ارادته يرجح احد مقدوريه على الآخر بلا داع
[illegible] ان المختار مع ارادته وتعلقها بوجوده في الزمانين [illegible]
[illegible] باحد الزمانين فيكون وقوع الوجود في احدهما دون الآخر [illegible] بلا مرجح
[illegible] قوله لا يجوز ان يبقى المعلول موجودا بعد انعدام العلة
اراد العلة الفاعلية لان الكلام في الفاعل وايضا لطائفة المتكلمين قولهم ولا يجوز
بقاء المعلول بعده اي بعد الفاعل لكن [illegible] الفاعل في هذا الحكم ما عدا المعلول
العلل كالمادة والصورة والشرط وارتفاع المانع اما المادة والصورة [illegible] ان
المعلول لا يمتنع بعدهما لا [illegible] الكل [illegible] واما الفاعل والشرط وارتفاع

المانع فلا يمنع انتفا المعلول بعدها لما ذكره من ان الامكان يمنعه في جميع الازمنة
وجب ان يكون معلولها الذي هو الحاجة الى المؤثر في جميع الازمنة ايضا فيكون المعلول
في جميع الاوقات محتاجا الى ذات المؤثر وما يتوقف عليه تأثيره من وجود الشرط
وارتفاع المانع فاذا انتفى شيء منها في وقت فلا يزال الاحتياج اليه وجود المعلول في
ذلك الوقت فلو دل وجوده ايضا فلا امتناع في تحقق المحتاج بدون المحتاج اليه والا
لم يكن محتاجا اليه واعترض عليه بان هذا الدليل يوجب احتياج المعلول في جميع اوقاته
الى علة ما لا الى العلة الموجدة له اولا حتى يعدم بعدمها اذ من الجائز ان يكون المعلول
واحد علتان مستقلتان على البدل فاذا اوجد احدهما ثم انعدمت توجد الاخرى
في زمان انعدام الاول فيوجب المعلول به فلا يلزم انعدامه بانعدام علته والزمان
اما تام على امتناع اجتماع مستقلين معا لا على البدل ونوضحه ان يقال يجوز
ان ينعدم الفاعل في زمان ولا ينعدم المعلول به بل يقوم مقامه فاعل آخر على
ما في الباب انه يلزم ان يكون الفاعل الاول مع سائر العلل ايضا علة تامة
اخرى له ولا استحالة في ذلك لجواز ان يمنع اجتماع الفاعلين فيمتنع اجتماع المستقلين
وقد يسوى انه لا دليل على امتناع مستقلين بمعنى الاجتماع فلا يلزم من عدم الفاعل
عدم المعلول وكذا لا يلزم من عدم الشرط عدم المعلول لجواز ان يقوم مقامه شرط
آخر فلا يلزم ايضا من انتفاء العلة التامة انتفاء المعلول وانه ليس لا استحالة في ان
يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان على سبيل البدل ممتنعا الاجتماع فان يكون كل
واحدة منهما بحيث لو وجدت بين ابتداء وجود ذلك المعلول الشخصي واما ان لو وجد
احدى تينك العلتين فوجد المعلول ثم تعدم هذه العلة وتوجد الاخرى فهي مستحيل
لان المعلول ان انعدم بانعدام الاولى ثم وجد بالثانية لزم اعادة المعدوم
وان لم ينعدم كان اصل الوجود حاصلا بايجاد الاولى ولما كانت الاخرى علة مستقلة
وجب ان يكون مفيدا للمعلول اصل الوجود ايضا فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن
ان يقال انها تفيد بقاء الوجود الحاصل بالاولى اذ يلزم ان لا يكون علة مستقلة
والمقدر خلافه فظهر ان المستقلين المذكورين يجب ان يكونا بحيث اذا وجدت
احديهما استحال وجود الاخرى مطلقا وان امكن ان توجد بدل الاولى ابتداء فان
قلت ذكر الامام في تعدد العلة التامة بتعدد الفاعل اذ لا يد للحل واحد
الفاعلين من ما يوجد دون تعدد الشرط مع وحدة الفاعل اذ جاز ان يتوقف
تأثيره على احدهما لا بعينه فلت اذا توقف تأثيره على احدهما لا بعينه لم يكن
خصوص شيء منهما شرطا فلا تعدد في الشرط ولا في العلة التامة وان توقف تأثيره
على احدهما بخصوصه زال بزواله ويكون الشرط المشروط بخصوصه الآخر تأثيرا آخر وهم ما
ذكرناه فلا نسلمه وكذا الحال في عدم المانع من التأثير فانه اذا كان المانع مركبا وامر

فلا انتفى بانتفاء احدهما لا بعينه فلا تعدد في عدم المانع واذا كان المانع متعددا على
خصوصه احد العدمين وان زال ذلك العدم ويكون التأثير المتوقف على خصوص العدم
الآخر تأثيرا آخر فان قلت الدليل منقوض بالعلة المعدة لوجوده فيها على تأسيس الشرط على عدم
المانع مع جواز بقاء المعلول بعدها كالبناء فلت لا انتقاض بالمعدة لما عرفت من ان
المعدة لما مدخل في وجود المعلول بوجودها وعدمها الطاري على وجودها فعدمها الطاري
من العلة التامة فلا يكون زوال المعدة موجبا لزوال المعلول بل مفضيا الى وجوده
فالمعدة باعتبار مدخلية وجوده شبيه بالشرط وباعتبار مدخلية عدمه شبيه بالمانع فيمتنع ان يعد
شيئا راسا من العلل الناقصة فان قلت ما ذكره يدل على وجوب انعدام المعد حال
وجود المعلول والشارح قد صرح في عبارته من الكتاب بوجوب جواز انعدامه فلت لا منافاة
بين الجواز بمعنى الامكان العام وبين الوجوب واما اخرجهما ذكر الجواز وتلويحا
معاه رعاية لما يلزم الاحوار ورعم بعضهم ان المعد الذي يجب انعدامه لتحصيل المعد
الوجود فلا يجوز ان يجامع وجود المعلول بخلاف المعد الوجودي فانه يجوز ان يجامعه
والصواب ان المعد سواء كان وجوديا او عدميا لا يجوز ان يجامع المعلول لان المعد
ملزوم للاستعداد ووجود المعلول على تفاوت مراتب الاستعداد وشيء من مراتبها
لا يجوز ان يجامع وجوده بالفعل لان الاستعداد هو القوة المنافية للفعل فكذا الملزوم
ايضا لا يجوز ان يجامعه قوله والذي يظن نوره ان يقال لا نسلم ان الاب لم يبق
في وجود الابن فهو اما فاعل لوجوده او شرط له مع ان الابن يبقى بعد الاب والبناء
فاعل للبناء ولا اقل من ان يكون شرطا له مع بقاء البناء بعده وكذا النار علة
فاعلة او شرط لتسخين الماء المسخن بها مع بقاء التسخين بعدها فبطل ما ادعيتموه
من ان المعلول لا يجوز ان يبقى بعد العلة قوله فان البناء اي البناء ليس علة
فاعلة لوجود البناء بل هو بارادته مخصوصة وبشرائط معينة علة فاعلة لحركة تلك
مثلا وتلك الحركة علة لحركة تلك الامور مع انها تحركت من مكان الى آخر علة لاجتماعها
على وضع مخصوص وذلك الاجتماع علة لشكل تلك الامور بشكل مخصوص فالشكل
المخصوص الذي هو معلول لاجتماع تلك الامور على هيئة معينة باق بقاء ذلك
الاجتماع زائل بزواله وكذلك الاجتماع المعلول لانتهاء حركة تلك الامور مع انتهاء
تحرك آخر باق ببقاء ذلك الانتهاء مع الانتهاء زائل بزواله وكذلك حركة تلك الامور
المعلولة لحركة البناء مع حركة متعينة بانتهائها وانتهاء حركتها المستند الى انتهاء حركة
البناء باق ببقائه ولا يتصور فيهما زوال اصلا وانتهاء حركة البناء المستند الى عدم
شيء ماله مدخل في وجود تلك الحركة مستمر باستمرار عدم ذلك الشيء وكذا حركة يده
باقية عليها متعينة بانتهائها فليس في هذه الصورة بقاء معلول مع انتفاء علته والمحقق
ان حركة تلك الامور المستندة الى حركة البناء علة معدة لاجتماعها على وضع مخصوص

والعلل الفاعلة هي طبائع تلك الامور فالسماء من حيث هو متحرك حركة مخصوصة علة
فاعلة لحركة تلك الامور وهذه الحركة معدة لاوضاع مخصوصة وما يترتب عليها من الشكل
المخصوص واما ذوات تلك الامور فهي معلولة لعلل اخرى فلما وجب انتفاء الحركة المعدة
عند وجود السماء وجب ايضا ان لا يتبع عدمه علة تلك الحركة المعدة اعني السماء حالة بها
كانت موجبة لها اعني كونه متحركا تلك الحركة المخصوصة والا لم يكن كذلك فلا اشكال **قوله**
واما الاب فهو علة لحركة المني يعني ان ما هو اراده مخصوصة وحركة معينة علة فاعلة او شرط
من العلة التامة لحركة المني وهذه الحركة اعني حركة المني علة معدة لحصوله في موضع مخصوص
ثم حصوله فيه زمانا مع امور يجدد هناك علة لاستعداده لقبول الصورة الانسانية
فيفيض عليه تلك الصورة من المبدا الفياض فصورة الانسان وبقاؤه انسانا له علة
من اخرى غير الاب فلذلك جاز بقاؤه بعده فليس فيهما انتقاض بقاء معلول بعد علته
قوله وكذلك النار قد عرفت ان الكلام في بقاء سخونة الماء المسمى بالنار بعد
زوال النار فكيف يمكن فيهما ان يقال النار لمجاورتها للماء تعد مادته لقبول السخونة فتفيض
السخونة عليها من المبدا فلذلك جاز بقاؤها بعد النار ثم اذا قيل ان النار لمجاورتها
ثم اذا قيل ان النار لمجاورتها للماء وسخنتها اياه يجعل مادته بعد زوال النار
الاولى فهو في المعلول بعد علته كان الجواب ما ذكر في الشرح وتقريره ان النار لتسخينها
الماء علة لبطلان ما كان في هيولى الماء فاعلة بالفعل لصورته او حافظة لها فلا بد ان
يزول عن الهيولى الصورة المائية وتلك العلة التي انطلت عن الهيولى فاعلة الصورة
المائية اوشيء آخر غيرها علة في هذه الحال التي زال فيها تلك الفاعلة لحدوث استعداد
تام لقبول الصورة النارية فيفيض على الهيولى من المبادي العالية صورة نارية
فلذلك كانت هذه الصورة باقية بعد زوال تلك النار المسخنة للماء فليست هذه الصورة ايضا
بقاء معلول بعد علته والمراد بالعلل بالوضع يكون مقارنا لما هو علة بالحقيقة ما دا
مرض ان شيئا آخر علة لاستعداد الصورة النارية كانت العلة المبطلة لقبول الصورة المائية
علة بالعرض اذا نسب الى استعداد النارية واما الجواب فقد عرفته واحكامها **قوله**
اختلفوا في ان الفاعل الواحد من جميع الوجوه الفاعل اذا كان واحدا من جميع الوجوه ولم
يكن له صفة حقيقية ولا اضافية ولم يكن معه آلة ولا شرط ولا قابل لم يجز عند الحكماء
ان يصدر عنه اكثر من واحد خلافا لاكثر المتكلمين وهؤلاء زعموا ان عدم جواز ذلك انما هو
بالذات وجوازه في الفاعل المختار كما هو ما نحن فيه واما الواقع فيه في المبدا
الاول مختار او لا ولكن ان الفاعل المختار اذا تعدد اراداته او تعلقها فيما ذهب اليه
المتكلم كان خارجا عما نحن بصدده اذ قد يكون ما صار بصدد اراداته او تعلقها فلا يكون
واحدا من كل الوجوه فان تصور ان لا يكون بعد تعدد بوجه كان خلافه وصار عامه

ايضا **قوله** فكان مفهوم يجب ان مفهوم كونه يجب بحيث عنه احد هما غير مفهوم
كونه يجب بحيث عنه الآخر **قوله** وتغاير المفهومين يدل على تغاير حقيقتهما لا يقال ان
اراد تغاير حقيقتهما تغاير حقيقة المفهومين الاولين فربما نمنعه لجواز وعلته لذاك لها
او ان اعتبارين لا حقيقة لهما عارضان للواحد الحقيقي بالقياس الى معلوليه ولا يقدح
ذلك في كونه واحدا حقيقيا وان اراده تغاير حقيقة ما عرض له هذان المفهومان
اعني علته لهذا وعلته لذاك حتى يلزم منه ان لا يكون ذلك الواحد واحدا حقيقيا
فلا نسلم ان تغاير مفهومي العارضين يدل على تغاير حقيقة معروضهما لجواز ان يعرضا
لحقيقة واحدة لا تغاير ولا تعدد فيها اصلا فلا يتعدد معروضهما بل هذا ما الحقيقة هو المتنازع فيه
واما نقول لا يخفى عليك ان العلة الموجدة للمعلول يجب ان تكون موجودة قبل المعلول
اعني قبلية بالذات وانه يجب ان يكون لها خصوصية مع لمنتسب مع غيره اذ لو لا ذلك
لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا يتصور صدوره عنه
مع كل صدور يجب ان يكون للصادر خصوصية مع الصادر ليست مع غيره ليصح
بها كونه صادرا وذلك الصدور ما دام لم يكن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة
ولا خارجة عنها بل كانت ذاتها فقط لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك
الخصوصية انما تكون بحسب الذات ما دامت هي لمعلول كانت هي اي العلة الموجدة
بحسب ذاتها لها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول
آخر والا لزم ان يكون خصوصيتها بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها مع شيء من
المعلولين خصوصية ليست لها مع غيره فلا تكون علة لشيء منهما ولا يحتمل ويمكن
ان خصوصيتها بحسب ذاتها مع احدهما غير خصوصيتها بذاتها مع الآخر لان ذات العلة
لما كانت واحدة من جميع الجهات لم يتصور تعدد الخصوصية بحسبها اذا عرفت هذا
فنقول المراد بتغاير حقيقة المفهومين اعني علته لهذا وعلته لذاك تغاير حقيقة
معروضهما الذي هو ذات الفاعل اذ لا بد من تغايرهما في ذات الفاعل ولو بحسب
الاعتبار ليتصور هناك خصوصيتان يترتب عليهما علتان فلا يكون ح الفرض شيئا
واحدا حقيقيا من جميع الجهات بل واحد جميع ذلك بل قد تعدد واستند اما بالذات
او بالاعتبار حسب قال المصنف وكان هذا الحكم قريب من الوضوح وانما كثرت
فيه مدافعة الناس اياه لاغفالهم معنى الوحدة الحقيقية **قوله** واتضح ان المفهومان ان
كان كلاهما داخلين فيما علم من المذكور كان في اثبات المقصود لكنه اراد زيادة
توضيح للمقصود فيتصل في الوجه الاول معتبر بقوله وايضا ولم يعلله وجاء بالثاني
وتقريره ان يقال المفهومان متغايران قطعا لجواز ان يعقل احدهما مع الغفلة عن الآخر
فلا يجوز ان يكون كل منهما نفسا لذلك الواحد الحقيقي والا لزم ان يكون لا وسط بينهما
محلولان ولا يجوز ايضا دخولهما فيه والا لزم كونه مركبا ولا دخول احدهما

وخروج الآخر والا لزم التركيب والسبب معا ولا خروجهما عنه والا لزم السبب ولا كون
احدهما سببا والآخر خارجا لزوم السبب ولا كون احدهما سببا والآخر داخلا للزوم التركيب
فالاقسام ستة والكل محال **قوله** والامور الاضافية اعتبارية وفيه بحث عن العلة على تقدير
الوجوب ولا وجوب انها تكرار اعتبارية الواحد الحقيقي لما لزم خلاف المقدر لما ذكره من
العلة والمعلول لا معا لصدور **قوله** امرا اضافيا يعرض للعلة بالقياس الى المعلول من حيث
يكونان معا فان العقل اذا ادرك شيئا وما سنه الى معلوله ادرك بينهما اضافة وتسمى
صدورا عن ذلك الشيء فهذه النسبة عارضة لهما في العقل وما خوذة عنهما قطعا وليس لها
وجود في الخارج اذ ليس في الخارج الا ذات ذلك الشيء وذات معلوله ولما صدرت
عنه فهو اعتباري لا تحقق له في الاعيان ويتفرع على هذه النسبة اضافيان تعقلان معا
هي المصدرية والصادرية ولا وجود لها ايضا في الخارج وليس كلامنا في هذه النسبة
الماخوذة عنهما وما يترتب عليها من الاضافتين **قوله** والثاني كون العلة بحيث يجب
عنها المعلول وهذا المعنى متقدم على المعلول فهو غير الاضافة اي المعنى الثاني للصدور
امر غير اضافي وهو كون العلة بحيث يجب عنها المعلول والصدور بهذا المعنى متقدم
على المعلول والمعنى الاضافي اعني المعنى الاول متأخر عنه فتغايرا قطعا وذكر
بعض الفضلاء ان اطلاق الصدور على معنى غير اضافي لا يطابق اللغة والعرف مع
ان ما فسره به مفهوم اضافي لان كون العلة بحيث يجب عنها المعلول مفهوم اضافي
انما يعرض له اي للعلة والمعلول فكيف يكون امرا حقيقيا سابقا على المعلول
واجاب بما ذكرناه من انه لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول باعتبارها
تصدر عنها معلولها المعين ولا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره فاذا ادعى مثلا
ان الماء تصدر عنه البرودة فلا بد ان يكون له مع البرودة خصوصية لا يكون له مع
غيرها ويجب بذلك بعينه صدور البرودة عنها دون الحرارة وغيرها وهي في الحقيقة
تلك الخصوصية من المصدر فيكون موجودة قطعا ومتقدمة على المعلول حرامتعر ونعني
تلك الخصوصية بالمصدرية تارة وبالصدور اخرى وبكون العلة بحيث يجب عنها المعلول
مرة ثالثة وذلك لضيق العبارة عما هو المقصود في هذا المقام حتى ان الخصوصية انما
يتجه عليها الاشكال بانها اضافة لكن لم يقصد بها مفهومها الاضافي بل اريد امر
مخصوص له ارتباط وتعلق واختصاص بالمعلول المخصوص ولا يكون له ذلك مع
غيره وتصحيح اطلاق هذه الالفاظ على ذلك المعنى المراد بطريق التجوز مما لا يستنكر
ولقائل ان يقول ان اراد بالمصدر الفاعل فلا نسلم ان الخصوصية المذكورة يجب ان
تكون في الجسم فاعلا حتى يلزم وجودها لجواز ان يكون فاعل واحد مع امر عدمي له
خصوصية مع معلول معين ومع امر عدمي آخر له خصوصية مع معلول آخر
فلا يكون الخصوصية في الفاعل بل المجموع الماخوذ منه ومن غيره وان اراد

بالمصدر ما له مدخل في الصدور سلمنا ان الخصوصية مصدر لكن لا نم ان المصدر
بهذا المعنى يجب ان يكون موجودا وليس اسباب الظن موقعا على وجود المصدر
بل يكفي فلابها على المعلول اذ يلزم في تكثره الواحد الحقيقي ولو بالاعتبار كما
نعلم ما سلفنا الكل في الفور الثاني **قوله** وفي يلزم التسلسل في الامور الحقيقية
او التركيب اي حين كان ذلك الامر الذي هو المعنى الثاني للصدور محتملا
متعددا يلزم التسلسل في الامور الحقيقية وذلك على تقدير خروج ذلك المتعدد او
خروج احدهما او يلزم التركيب وذلك على تقدير دخولهما او دخول احدهما واعلم
ان لزوم التسلسل المذكور او التركيب انما هو اذا وجب كون ذلك الامر المحتمل المتعدد
موجودا خارجيا وقد عرفت ما فيه فالاولى ان يقتصر على لزوم التكثر في الواحد الحقيقي
كما اقتصر عليه المصنف في شرح الشبهات حيث قال فلا محالة يكون ذلك الامر
مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة كما اقتصر الشارح ايضا فيما بعد حيث قال وان
كان اي المعلول فوق واحد يلزم ان يكون احدهما اي احد المعنيين معا من
الفاعل اي اذا كان الآخر نفس الفاعل ويلزم منه ان يكون للفاعل جهة
اخرى فلا يكون الفاعل واحدا من جميع الوجوه **قوله** فالمطلوب الا اي المطلوب
الخلف الذي هو خلاف المقدر ليس المطلوب الا ذلك اي لزوم الخلف المذكور
اذ به يتم الكلام ويحصل المرام ولا يتوقف على لزوم الخلف بوجه اخص التسلسل او
التركيب **قوله** وبهذا تعلم جواب الوجه الثالث وهو ان يقال اذا كان المعلول
واحدا فكونه مصدرا بالمعنى الذي عرفت يكون عين الفاعل لا مغايرا له حتى
يلزم ان تصدر عنه اثنان **قوله** فمثل الواحد من جميع الوجوه قد يسلب عنه اشياء
كثيرة بما يتضمن احالة للدليل اي لو صح دليلكم لم يمكن ان يسلب عن شيء واحد
من جميع الوجوه اشياء كثيرة لكنه باطل لان جميع ما يباينه مسلوب عنه بالضرورة
ولم يمكن ايضا ان يتصف باشياء متعددة ولان يقبل اشياء كثيرة وهما ايضا
باطلان **قوله** امور عقلية لا يتحقق في العقل الا بعد تعقل الشيء مع ما هو مسلوب عنه
اي السلب امر عقلي موقوف تعقله على تعقل مسلوب ومسلوب عنه تعددت ولا يكون
ثبوت المسلوب عنه وحده وكذا الاتصاف لا يعقل الا بعد تعقل موصوف وصفة
ولا يكون ثبوت الموصوف وحده وكذا القابلية لا يعقل الا بعد تعقل قابل ومقبول
فلا يكون الواحد الحقيقي من حيث هو واحد حقيقي مسلوبا عنه اشياء كثيرة ولا متصفا
بصفات كثيرة ولا قابلا للامور متعددة بل كل ذلك انما يتصور للواحد من جهات
متكثرة فلا ينتقض الدليل بشيء من هذه الصور فان قيل ليس المراد من السلب
والاتصاف والقبول ما ذكرته من الامور العقلية الاضافية بل كون الشيء بحيث
يسلب عنه شيء آخر وكونه بحيث يتصف به وكونه بحيث تقبله على قياس ما ذكر

المصورة فلا يتم الجواب فلما الواحد الجميع لا يعقل عليهم اشياء حسية ولا صفات
وصفات حسية بل كل ما هو متصف بصفات حسية او قابل لامور حسية فلا
بد وان يعلم من جهات متكثرة من جهات الحصول والاتصاف واما حصول الاول والاعتبارات
والاتصاف بها وان جعلنا السلوب فلا يقتضي جهات في الخارج بل في العقل
على ما ذكره فالواحد الجميع كالواجب يتصف بصفات اعتبارية من السلوب
والاضافات ولا يقدح ذلك في وحدته الحقيقية لان تلك الاتصافات بحسب العقل لا
بحسب الخارج واما اتصافه بصفات حسية لا تصافها ان كان فيه جهات بحسب الخارج
فلا يكون واحدا حقيقيا وفيه بحث لان الواحد الجميع المذكور متصف في حد نفسه
في الخارج بالسلوب والاضافات وان لم يكن هي متحققة في الخارج ولا يتوقف
تلك الاتصافات على تعقل المسلوب عنه والمسلوب اما الموقوف على تعقلهما
هو العلم بالاتصاف فاتصافه بها في حد نفسه بحسب الخارج ان كان من جهات
متعددة لم يكن هو واحدا حقيقيا وهو خلف والا انتقض الدليل به **قوله** فمن حيث
انه يجب عنه آ لا يجب عنه ب فان قيل لا نم انه من حيث انه يجب عنه آ لا يجب عنه
ب وانما صح هذا الحكم اذا لم يجز ان يصدر عن الواحد من جهة واحدة اثنان
وموضع النزاع الكلام فيه فيكون مصادرة قلنا الخصوصية التي باعتبارها تصدر عنه آ ليست
هي الخصوصية التي باعتبارها تصدر عنه ب لما عرفت من انه لا بد ان يكون
للعلة مع معلولها المعين خصوصية ليست لها مع غيره فلو فرضنا صدور ب عنه
من تلك الخصوصية لزم التناقض قطعا وهو انه يجب عنه ب من حيث لا يجب عنه ب
قوله وهذا الاحتجاج سيهات فان الحكم بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
بديهي مقتبس من كلام الله ما يدل على كون هذا الحكم بديهيا يحتاج في الموضع
مثله لا ازال ما فرط الخفاء وان منعه الناس لهذا الحكم انما كان لعدم تعقل معنى
الوحدة الحقيقية وعلى هذا فما ذكره في صورة الاحتجاج لا يكون الا تنبيها فلا يتوجه
فيه المناقشة بمنع او نقض او معارضة فان قلت اذا كان هذا الحكم بديهيا والاحتجاج
تنبيها فالذي يجوز صدور اشياء عنه يعم بل يسند جميع الاشياء اليه ابتداء فلا
واسطة كيف يتخلص عن هذا النقض قلت يتخلص عنه بمنع البداهة فان اهل الملل
على كثرتهم وتفاوت طبقاتهم قد خالفوا هذا الحكم فلا يكون دعوى البداهة فيه مسموعة
وما ذكر وان انه لا بد للعلة من خصوصية مع المعلول المعين لا توجد مع غيره
ليس فيها صدوره عنها ويترجح على صدور غيره عنها او ادعاء الضرورة انما يتم على منع
الضرورة انما الجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات مناسبة مخصوصة مع شيئين
او اشياء مخصوصة فتصدر عنه تلك الاشياء دون غيرها وعلى تقدير تسليم البداهة يتخلص عن
ذلك بانه يجوز ان يكون فاعلا مختارا تصدر عنه بحسب تعلق ارادته باشياء فلا يكون هذا الحكم

منافيا

منافيا لما ذهب اليه من اسناد جميع الاشياء اليه نعم لو كان موجبا على ما زعم الخصم لكان
الامر مشكلا الا انه يمكن دفعه بما قررناه من انه يتصف في نفسه بحسب الخارج
بسلوب واضافات فجاز ان يصدر عنه باعتبارها اشياء متكثرة ولا يلزم من ذلك
الا ان يكون له تكثر اعتباري لا في ذاته بل في سلوبه واضافاته ولا محذور فيه
اصلا **قوله** اجيب بان هذه الامور وجودية اعتبارية اراد بالوجودية ما لا يكون
السلب جزءا من مفهومه فلا ينافي كونها اعتبارية **قوله** ولا امتناع في كون الاعتبارات
شروطا وجهات للعلل اعترض عليه بان الضرورة قاضية بان ما لا تحقق له خارجا
كالاعتباريات لا يكون شرطا لوجود امر خارجي والاعدام التي يتوهم كونها شروطا
كعدم الصمم للقصار في تبييض الثوب مثلا ليست شروطا بل هي كاشفة عن
شروط هي امور وجودية كوقوع شعاع الشمس على الثوب للقصار والانصاف
ان البديهة تحكم بان العلة الموجدة لا بد ان تكون موجودة لا بان كل ما يتوقف عليه
وجود شيء لا بد ان يكون موجودا اذ لا استحالة في توقف امر الموجود على امر عدمي
قوله فالاولى ان يقال ذلك على ان ما ذكروه من ان تكثر المعلولات في مرتبة واحدة
باعتبار الكثرة في الاضافات والاعتبارات ليس على سبيل الجزم بل هو بيان لامكان
الكثرة في مرتبة واحدة فذلك الوجه مع تجويز ان يكون للكثرة وجه آخر مثل ما ذكره المصنف
وح يكون الجواب الموجه للكثرة امورا موجودة لا اعتبارية كما في الوجه الاول
ومع ذلك لا يكون الصادر عن الواحد من جهة واحدة الا واحدا فافهم **قوله**
ثم من الجائز ان يصدر عن آ بتوسط ب شيء اي يكون الفاعل الموجد آ ويكون
ب شرطا لتأثيره فيه **قوله** وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى آ شيء آخر
اي يكون ب فاعلا و آ شرطا يتوقف عليه تأثير الفاعل **قوله** ولو جوزنا ان يصدر
عن الشامل بالنظر الى تأثيره شيء بمعنى اذا لم نجوز كون الاعلى شرطا لتأثير الادنى
لم يكن في المرتبة الثالثة الا اثنان وفي الثالثة الا اشياء عشر وان جوزنا ذلك كان في
المرتبة الثالثة ثلاثة كما في الثالثة عدد هو اضعاف اضعاف لا يحصى
قوله ثم يصدر عنه ومن ذلك الواحد آخر سواء كان المؤثر الآخر هو الاول بتوسط
الثاني او كليهما معا فانهما متغايران حتما ولكن لم يعد مجانس كل واحد منهما على حدة
ومشتركا في ورود الاعتراض المذكور **قوله** فكونه مصدرا للاول غير كونه مصدرا معه
للثاني وذلك لان الصورة الاولى لا مدخل فيها للمعلول الاول والصورة الثانية مشتركة
بين اثنين قطعا ويعود الفساد بان يقال لما ان الصورتان اما داخلان او
خارجان او احدهما داخل والآخر خارج الى الكلام والجواب ان الصورة
الاولى بالمعنى المراد من الصورة ههنا هي الواحد الجميع والصورة الثانية هي
المجموع من الواحد الجميع ومعلوله الاول ولا محذور في شيء منهما وهذا هو المراد

قوله فان كونه مصدرا للثاني باعتبار الاول وكونه مصدرا للاول بالذات الى ملكه
على ان ذلك الاعتراض بعض احتمال اى لو صح ذلك لكم لزم ان لا يصدر عن الواحد
الجميع اشيا لا توسط ولا يعتبر وسط ولا بان يكون احدهما توسط والآخر بغير وسط
لجريان الدليل في الكل اذ يصدق على جميع هذه الصادر للواحد الجميع مصدريات
فقال بها انما جريان عدم اوداحلان في الى الدليل ولا شك ان ما ذكره من انه
مصدر للاول بالذات والثاني بتوسط الاول لا يدفع ذلك النقض قوله ووجوب
كل منهما يقتضي استغناءه عن الاخرى اذ بالنظر الى كل واحدة منهما توجد وان لم توجد
الاخرى لان الموقوف الاستقلال فهو معنى الاستغناء واذا كان استغناءهما لم
يكن واحد منهما علة مستقلة كونها علة مستقلة هف ما اجتماع علتين مستقلتين
على واحد شخصي يستلزم وقوع المحال وامكان اجتماعهما يستلزم امكانه واما قوله فيما
على الدليل فانت خبير بانه مما لا سلم الكل في تحقيقه قال بعض الفضلاء لا
يقال الوارد على الدليل انما يتم اذ لو كانت احديهما موجودة والاخرى معدومة
لزم من وجود الاولى وجود المعلول ومن عدم الثانية عدمه لان عدم العلة المستقلة
يوجب عدم المعلول فيلزم كون المعلول موجودا معدوما معا وهو باطل لان اجل الخارج
والدور يجوز توارديهما على لا على حركة الشمس بجزاء ان المعلول هناك اعني حركة الشمس
واحد بالنوع لا بالشخص لانا نقول ان استلزام عدم العلة لعدم المعلول الشخصي
موقوف على انه لا يجوز ان يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان على الدول وكان اثباته
به دوريا قوله لان تشخص الطبيعة الواحدة من حيث هي لا يختلف لما مر من ان الواحد
لا يصدر عنه الا واحد هذا اذا كان المقتضي للمعلول هو الطبيعة من حيث هي لا باعتبار
تشخصاتها المختلفة الهويات اذ لو كان الاقتضاء بحسبها جاز ان يتنوع المعلول الى
انواع مختلفة على حسب اختلاف تلك الهويات فيكون فرد من افراد الطبيعة النوعية
علة لفرد من نوع وفرد آخر من تلك الطبيعة علة لفرد آخر من نوع آخر هذا ولا نوع في
اقتضاء الطبيعة من حيث هي نوعا واحدا فقط فان الواحد بالنوع يجوز تركبه من
اجناس وفصول فجاز اقتضاؤه بحسب كل منها نوعا من المعلول قوله على معنى ان
بعض افراده واقع علة وبعضها باخرى اى لا على معنى ان الفرد النوعي يوجد في
الاعيان عن علل متعددة لاستحالة وقوع الكلي في الاعيان ولا على معنى ان الوجود
الواحد منها في الاعيان الذي يجب ان يكون جزئيا حقيقيا له علل متعددة لما عرفت من استحالة
قوله كالحرارة التي تعلل بعض جزئياتها بالنار لا شك ان النار لها مدخل في الحرارة
النارية وان الحركة لها مدخل في الحرارة الحادثة عنها وكذا الشعاع له مدخل في الحرارة
الشعاعية فان كانت هذه الامور عللا مستقلة لتلك الحرارات فذلك المطلوب والا
العلل المستقلة على المعلول النوعي بالمعنى المذكور وان لم يكن مستلزما للمط

انما اذ لكل واحدة منها علة مستقلة قطعا والعلل المستقلة التي تعرضها النار دون
الحركة والشعاع بحالها تعرضه احديهما دون النار وبهم من حال افراد الحرارة
عرضها له لان حرارة الشمس تحصل في غير الاعين بلا تعلل حرارة النار قوله
فلا يوجد لها الحاجة بالقياس الى غيرها لان الطبيعة من حيث هي هي لما احتاجت الى تلك
العلة المعينة استغنت بها من حيث هي عن جميع ما عداها فلا يرد لعلها استغنائها
قوله بل الحاجة انما عرضت لفرد من افرادها اذ الطبيعة من حيث هي عند ان اراد ان
الموجود في الخارج والمحتاج الى العلة هو فرد من افرادها ولا وجود للطبيعة في الخارج
على ما هو مر فلا اشكال في ذلك ويكون معنى احتياج الطبيعة الى العلة ما ان فردا منها
يحتاج الى العلة معينة وفردا آخر منها يحتاج الى علة معينة اخرى فلم يحكم احتياج افرادها
في علة واحدة معينة واستغنت تلك العلة ذلك الفرد من الطبيعة لاستقلال الفرد عليها
مستركا فلم يبق مناقاة لان الدليل لو دل على وجود الطبيعة في الخارج في ضمن الافراد
وان اراد ان الطبيعة موجودة في ضمن افرادها لكن كل فرد محتاج الى علة معينة
والطبيعة تستغني عن العلل المعينة ويحتاج الى علة ما اى علة ما فلا يخفى ان علة
ما لا وجود لها الا في العقل فكيف يحتاج اليها الطبيعة الموجودة في الخارج وان سلم ان علة
ما لها وجود في الخارج فلا يتصور وجودها فيه الا في ضمن فيكون الطبيعة مفتقرة
الى تلك المعين لان الحاجة الى الحاجة الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء لا يقال نعم
يلزم احتياجها الى احد المعينات ولا محذور فيه لانا نقول انا اردتم احد المعينات
معينا وجب ان لا يقع الطبيعة بغيره وان اردتم احدا مبهما فعدم التعيين مدرك
لا وجود له في الخارج اصلا وان اردتم احدا مطلقا صالحا لكل معين فهو لا يتعين
الا في ضمن هذا او ذاك ويعود المحذور قوله اذ ليس في الخارج شيء هو علة
وشيء هو معلول بمعنى هو هي العلة والمعلول وبحاسة على انه لا لا اصل لهذا
المفهوم في الوجود بل هما امران للموجودات الخارجية في العقل فلا يرد انه اعانه
للدعوى بعبارة مفصلة كما نبه على ذلك بعض الناظرين قوله ولو كان موجودا في
الخارج لزم التسلسل في الامور الموجودة المرتبة فلم عرفته ان التسلسل ايضا ذلك
انما يلزم اذا لم يجز ان يكون بعض افراد العلة مثلا خارجيا وبعضها اعتباريا وهو ممنوع
لان وجود طبيعة لا يستلزم وجود جميع افرادها فجاز ان ينتهي السلسلة الى علة
اعتبارية فالاولى ان يقتصر على النقض قوله وهو بحث لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين بالعدم الزمان العقلي اعني الذات ولا شك في استحالته بين الشيء وتقدمه على
الموصوف بمرتبة واحدة لم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وهكذا يتقدم الذات على
الذات الموصوفة بمرتبة واحدة دائما وهذا يقتضي تقدم الشيء على نفسه وهو مح
اصالان الوصف نفسه لا يتصور الا بعد ثبوته قال الامام في الملخص امتناع احتياج كل

حيث من حيث هو حتى في كل ما هو
لا لافراده لا احتياج الى العلة بعد هم

واحد يستند الى الآخر اما بغير واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة وكلامنا في الوجه
الثاني نقض الشيء على ما سيق عليه لانا نعلم بالضرورة فلا نشك ان الجهات
من حيث هي لوازم تكون من هذه الجهة منقسمة فلا يلزم لا يجوز ان تكون الوجود
من تلك اللوازم والضروريات مشتركة بين العقلاء والخصم مراجع نفسه فلا يجد ذلك الحكم
فلا يكون ضروريا وقد يعلم في تحقيق هذا المقام بما فيه كفاية والضروري قد يخفى فيعين
عليه بالتنبيه حاجة فلا تنفع ح للمنصف فيه قوله فلا يكون نقضا يعني على ما قلنا
ان علة الموجود اي العلة الوحيدة لابد ان تكون موجودة قبل وجود معلولها وانه
بدون اعتبار الوجود لا يجوز ان تكون علة للوجود فلا يلزم ان المحتاج الى
الشيء محتاج الى ذلك الشيء بهذه المقدمة اوردنا المعلل بلا دليل عليها كانه ادعى بداهتها
فالمناسب ح ان يمنع المعترض بداهتها ويسنده بما يشكل انها لا تستحيل وجود المعلول
عند وجود العلة الوحيدة مع عدم الشيء لكن الظ انه استدل على بطلانها بناء على ان
دعوى بداهتها تجري مجرى الاستدلال عليها ويمكن ان يجعل نقضا بان يقال لو صح
ما ذكرتم بجميع مقدماته لصح هذه المقدمة ولو صح لزم الخ فضمّ الدليل بتمامه للصح
قبل هذا الفرض اعني فرض وجود العلة الوحيدة مع علة الشيء فرض للنقيضين معا
فانه لما فرض عدم الشيء لزمه عدم الوحيدة لان عدم العلة علة لعدم المعلول فسلزم
وجود المعلول فقد لزم من الفرض المذكور وجود الوحيدة والعدم معا على انه وعدمها
معا [illegible] فلزم الاول اعني وجودهما معا ما ينقضه وهو وجود المعلول ولزم الثاني
اعني عدمهما معا ما ينقضه وهو عدم المعلول فلم يلزم وجود المعلول بدون العلة الموجودة
كما توهم بل لزم من وجود الوحيدة والعدم معا على انه مانع الباب انه فرض مع ذلك
عدمهما فلزم عدم المعلول من الفرض الثاني وبذلك سقط وجه لزوم وجود المعلول
ووجه لزوم عدمه معا في الفرض المذكور وان سلم انها جزء العلة اشار بقوله
المسلم الى ان العلة الوحيدة علة تامة وذلك بالنظر الى الظاهر انها جميع ما يتوقف عليه
الشيء بلا واسطة وفي الحقيقة هي جزء من العلة التامة المفسرة بجميع ما يتوقف عليه
الشيء سواء كان بواسطة او بغير واسطة لكنها مع ذلك جزء يستلزم للمعلول اذ بها
يتم العلة التامة قطعا فالتخلف عن الوحيدة تخلف عن العلة التامة في الحقيقة
بل لما يقول حاصله انك فرضت وجود الوحيدة مع عدم الشيء ولا نشك ان هذا الفرض
غير مطابق للواقع اذ يستحيل وجود الوحيدة مع عدم الشيء في نفس الامر فان
زعمت انه يلزم من هذا الفرض الذي لا يطابق الواقع وجود المعلول في
نفس الامر فهو ظاهر البطلان لان وجود المعلول في نفس الامر لازم لوجود الوحيدة في
نفس الامر لا لفرض وجودها فيها وان زعمت انه يلزم من هذا الفرض وجود
المعلول على التقدير ورد عليه منع التقدير بان وجود المعلول وان كان

وبما فرض مع ذلك وجود الوحيدة
لزم وجود الشيء لان وجود المعلول له

لازما لوجود العلة الوحيدة في نفس الامر لكن تقدير وجودها بدون الشيء مع محال
ان لا يكون ذلك اللزوم الواقع بحسب نفس الامر باقيا على هذا التقدير الخ ولئن
سلم اللزوم على التقدير ايضا كان الحاصل مما ذكره ان لا يكون المحتاج الى
شيء محتاجا الى المحتاج اليه وذلك الشيء على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع
وذلك لا ينافي احتياجه اليه بحسب نفس الامر وكلامنا فيه اذ المقصود ابطال
الدور في نفس الامر لا ابطاله على التقدير بها وقد وجه سقوط منع التقدير
بها بان المراد المنع لذاته شيئا فانه منقض على كل حال لان المحال ان كان
ذاتيا فلا يتبع ما بالذات وان كان عرضيا فما بالذات لا يزول لما بالعرض
ولا شك ان العلة الوحيدة لذاتها توجب المعلول وتستلزمه فلا يتخلف عنها لا لمحال
استحالتها وما اشتهر فيما بينهم من ان المحال جاز ان يستلزم المحال ليس كليا جاريا
في جميع الصور لجواز ان يكون احد المحالين منافيا للآخر كما في هذه الصورة فلا
تجامعه فضلا عن ان يلزمه الاول لو تسلسلت العلل والمعلولات
الى غير النهاية يلزم انقطاع السلسلة على تقدير لا نهايتها وكل ما يلزم عدمه على تقدير
وجوده يكون محالا الخ فيثبت بهذا الكلام الطويل ليس صالحا لما ذكره المص و لا
دالا لا على اصلا والاقرب انه اشارة منه الى طريقة مخترعة له مشهورة عنه
وهي ان الممكن لا يجب لذاته وما لم يجب الشيء لا يكون له وجود وما لم يكن له
وجود لا يكون لغيره عنه وجود فالممكن من حيث ذاته لا يكون له وجود ولا
لغيره عنه وجود فلو كانت الموجودات بأسرها ممكنة لما كان في الوجود موجود
فلابد من واجب لذاته فيثبت واجب الوجود وانقطعت السلسلة ايضا
ولنطبق عبارة المتن على هذه الطريقة فنقول لان كل واحد منها اي من تلك
السلسلة ممتنع الحصول بدون علة واحدة وذلك لكونه ممكنا فلا يجب ولا يوجد
بنفسه بل يحتاج الى علة يجب اولا ثم يوجد وذلك لوجوب تقدم العلة بالوجود
والوجوب على المعلول وقوله لكن الواجب بالغير ممتنع ايضا اي ممتنع الحصول
ابتداء لكونه ممكنا بدون علة واحدة لما تقدم فلو اتحدت الموجودات في الممكن لم يوجد
شيء منها فلابد من وجود علة واحدة لذاتها فيكون طرفا للسلسلة والآحاد
بأجمعها مستقلة لكل واحد منها فيكون ممكنة لذاتها واحدة بعينها فلها علة قبل الآحاد
بأجمعها بغير تأثيره مع هيئة اجتماعية بعضها شيئا واحدا وبغير اعتبار بحث لا يخرج
عنها واحد منها بدون اعتبار هيئة اجتماعية بعضها شيئا واحدا فان اراد بالآحاد
بأجمعها المعنى الاول فيمنعها كون الآحاد ممكنة بل هي ممتنعة اذ ليس الا في الخارج
الا الآحاد الموجودة التي بعضها مجرد وبعضها مادي وليس لها هيئة وحدانية
الا والعقل وكون كل واحد ممكنا لا يستلزم امكان المجموع بهذا المعنى

لان الهيئة الوحدانية العارضة لها اي العلل داخلة في هذا المجموع وهي امر
اعتباري يستحيل وجودها في الخارج واستحالة جزء واحد كاف في استحالة الكل وان
اراد بالآحاد ما يعمها المعنى الثاني فلا نسلم انها علة بمعنى انها تكفي بنفسها
من غير خارج عنها فان الثاني منها علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فكل
واحد من آحاد السلسلة علته فيها ولما لم يكن الجملة المأخوذة على هذا الوجه غير الافراد
لم يحتج الى علة غير علل الافراد ولا استحالة في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه
وهو ان يعلل آحاده كل واحد منها بما قبله في الترتيب الطبيعي فلا يحتاج تلك الآحاد
الى علة اخرى خارجة عنها فيكون معللا بنفسها اي كل فرد منها اما المستحيل تعليل شيء
واحد بعينه بنفسه والجواب انه لا شك ان الآحاد بالمعنى الثاني موجودات
ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن وكما ان الممكن الموجود محتاج الى علة موجدة
كافية في ايجاده كذلك الممكنات الموجودة محتاجة الى علة موجدة
كافية في ايجادها بالضرورة ولما كان لكل واحد من تلك السلسلة علة موجدة هي داخلة
في السلسلة كانت العلة الموجدة للكل جميع تلك العلل الموجدة للآحاد وحينئذ نقول
جميع تلك العلل الموجدة التي هي علة موجدة للسلسلة بأسرها اما ان يكون عين
السلسلة او داخلة فيها او خارجة عنها والاول اعني ان يكون مجموع السلسلة علة موجدة
لم يصح لان العلة الموجدة لشيء سواء كان ذلك الشيء واحدا معينا او مركبا من آحاد
متناهية او غير متناهية يجب ان يتقدم بالوجود على ذلك الشيء ومن البين عدم تقدم
المجموع على نفسه ولا على آحاده اما دفع من تعليل كل واحد من السلسلة بآخر منها
ومن تعليل مجموعها بمجموعها ومعا فمعلوم ان قطعا فالاول هو التسلسل الذي
نصدد ابطاله اي بدليل لا والثاني مما ثبت بطلانه بديهة على اي وجه فرض
اعني سواء فرض في تعليل المجموع بالمجموع تعليل الآحاد بالآحاد على سبيل
الدور اولا على سبيل الدور او كل واحد منها والآحاد لانه كل واحد
منها اي مجموع الآحاد بأسرها لا يكون علة موجدة كافية فيه كل واحد من
الآحاد لان كل واحد منها يحتاج الى علة موجدة له فلا يكون جزء مستقلا في ايجاد
السلسلة لان موجده لا بد ان يكون له مدخل في آحاد السلسلة قطعا وليس فيه
خارج عنه فلا يتصور كون كل واحد وحده ولا كونه مع ما صدر عنه كافيا في ايجاد
السلسلة لتوقفها على كل واحد مما ليس صادرا عنها فيلزم ان يكون
كل واحد علة لو ارد العلة المستقلة على معلول واحد هو مجموع السلسلة
وليس بعض الآحاد اولى بالعلية من بعض الى قوله فيكون بعض الآحاد بها بالعلية
اولى فنقول محصل هذا الكلام ان بعض الآحاد ليس اولى لان بعضها اولى وذلك لما
كما مر لانه تعليل لنفس الشيء بأسبابه وانه باطل وهو مدفوع بان البعض

انه لا اولوية لبعض اصلا لان البعض الذي فرض انه اولى لا شك انه معلول لـ
فيكون علته اولى بالقياس اليه فلا يكون هو اولى ثم ان تلك العلة ايضا معلولة لعلتها
فلا يكون هي اولى بل علتها وهكذا فلا اولوية في شيء من الابعاض فلم يصدق
بانتفاء الاولوية للعلة الا بعينها عن المعلول ولا سابقيته في حكم كما لا يخفى
او ان خارج عنها فهو او لانه خارج بتمامه عن السلسلة وما تركب من الداخل فيها
والخارج عنها ويكون ذلك الامر الخارج واجبا لذاته اي يجب ان يكون موجودا لان
الكلام في العلة الموجدة وان يكون واجب الوجود لذاته وحينئذ يدفع ما قيل
انه يجوز ان يعرض علة ما او واسطة لجواز ان يكون السلسلة منتهية الى علة في
ويكون الخارج عنها ممكنا وعلة للجملة لا للآحاد فلا ينقطع السلسلة بذلك الخارج
ويكون ان ذلك الخارج مندرجا في سلسلة اخرى وهكذا الى ما لا نهاية من السلاسل
والجواب انه فرض اولا ان كل فاعل من تلك السلسلة ممتنع الحصول بدون الخارج
الموجد لها فلا يمكن ان يكون موجدا لواحد منها اصلا فيكون واقعا
في انتظام السلسلة فينقطع السلسلة ثم لا ايضا لعل ذلك الخارج مركب من واجب
وممكن فلا ينقطع السلسلة به لانا نقول ان ذلك المركب يكون ممكنا واقعا في السلسلة
فلا يكون خارجا عنها هف وحينئذ ما ذكر ولا حاجة الى ما قاله المعترض من انه
يتبين ان ذلك الخارج يجب ان يكون علة موجدة لبعض تلك الآحاد والا لكان
كل واحد منها واقعا بموجده الذي هو غيره فتحصل الجملة بحصول جميع آحادها بموجدها
من غير احتياج الى ذلك الخارج فلا يكون علة للجملة والمفروض خلافه واذا وجب
ان يكون علة موجدة لبعض تلك الآحاد لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد
لان ذلك البعض له علة موجدة في السلسلة وهذا بسبب ان كون علة السلسلة اولا
خارجا عنها لما ان كونها جزءا من السلسلة او مساويا لها ايضا يبطل السلسلة وهو المطلوب
واذا كان متوسطا بها ولا يكون فرضا كون طرفا منقطعا به السلسلة رد ذلك
بمثل تقدم من جواز كون ذلك الخارج الواجب علة للسلسلة غير واقع في انتظام آحادها
فلا ينقطع به السلسلة فظهر انه لا يتم البيان بهذا الوجه بل يحتاج ما ذكره من البيان وقد
عرفت انه ان البيان بهذا الوجه تام من غير حاجة الى ما قاله المورد مثل ان اردتم
بالعلة جملة الامور التي يصدق على كل واحد منها انه مستند اليه اي ان اردتم بالعلة العلة
التامة اخترنا ان الآحاد بأسرها علة لنفسها ولا يلزم من ذلك تقدمها على نفسها لان
العلة التامة لا يجب تقدمها اذ المركب من المادة والصورة يمتنع تقدمه على المعلول لانه
نفسه فكيف يتقدم اجزاء الشيء اه اجيب بان المراد العلة المستقلة وهي التي
لا توقف في التأثير الى معاون لا يكون مراد المراد بالعلة الموجدة المستقل بالتأثير
في السلسلة ومعنى استقلاله بالتأثير فيها ان لا يكون له شريك في ذلك التأثير او يكون

لتشريك في ذلك لكن يكون ذلك الشريك الذي سماه معاونا صادرا عنه والمؤثر المستقل
بهذا المعنى هو الذي سماه علة موجدة كما في آحاد السلسلة وهي الفاعل المستجمع
لما له مدخل في تأثيره وبهذا الاستقلال لا ينافي اعتبار شرط في التأثير خارج عن ذات
المستقل وإن كان ينافي اعتبار استقلال ولا اعتبار معاون أي شريك في التأثير خارج
عن المستقل إنما ينافي اعتبار معاون لا يكون منه وأما مادة المعلول المركب وصورته
فيجب أن يكونا أثرين لهذه العلة المستقلة أيضا ولا شك أن العلة الموجدة للسلسلة
المستقلة بهذا المعنى يكون متقدمة على المعلول فلا يكون نفس الآحاد ولا الكل ولا واحدا
منها لاحتياجه في التأثير إلى معاون ليس منه وهو علته ولا بعض الآحاد لما ذكره
لأن تعليل الآحاد بكل بعض من حيث تقدم الآحاد عليه على السوية فيلزم
على تسليم أن كل بعض يساوي غيره في كونه جزءا من العلة المادية المتقدمة على المركب
لكن لم لا يجوز أن يكون لبعض معين جهة أخرى تقتضي اختصاصه بفاعلية الجملة دون
باقي الأبعاض وهو غير موجود بما ذكره في الشرح من أن ذلك البعض المعين له علة
في السلسلة قطعا وتلك العلة لكونها محصلة للسلسلة مؤثرة فيها أولى بالفاعلية
أول بالضرورة فلا أولوية لشيء من الأبعاض بالفاعلية أصلا أنه يجوز أن يكون
ما بعد المعلول الأول أولى بالمعلول الأول الآخر لأنه أول بحسب اعتبار السلسلة
فلو فرض كونه علة لكان علته أولى بالعلية منه لما ذكرنا أي لو فرض كون
ما بعد المعلول الأول إلى غير النهاية علة للسلسلة لم يكن علة لها لأن علته أولى بالعلية
منه لما ذكرنا من أن شيئا من أبعاض السلسلة ليس أولى بالعلية من علته أولى
بذلك منه فإن قلت ما بعد المعلول الأول إلى غير النهاية ليس له علة حتى يكون أولى
بالعلية منه قلنا لو لم يكن له علة لزم استغناء الممكن عن العلة لأنه ممكن لما عرفت
ويكون علة علته فأشرنا ذكرت هو ما بعد المعلول الثاني إلى غير النهاية وهكذا إلى ما لا
نهاية وإنما يلزم ذلك إذا كان لها وجود مغاير لوجودات الأجزاء
فإنه إذا لم يكن هناك إلا وجودات الأجزاء كان المحتاج إلى العلة كل واحد من
الأجزاء لا المجموع من حيث هو مجموع والجواب ما يحصله [illegible] وهو أنه لما كان
كل واحد ممكنا موجودا كان الآحاد بأسرها ممكنات موجودة فلا بد لها من علة
موجدة كما في آحادها وهي لا يجوز أن يكون نفس الآحاد كما عرفت وأما قوله
فإن وجود كل واحد جزء مقوم لوجودات الأجزاء فقد اعترض عليه بأنه مناف لما تقرر
في مباحث الوجود من أنه بسيط لا تركيب فيه وليس بشيء فإن ذلك إنما هو في الوجود
المطلق المشترك بين أفراده وإذا أخذ أفراد متعددة منه معا فلا شك في كون ذلك
المجموع مركبا من كل واحد من تلك الأفراد وكذا اعترض على قوله وهي في وجودها
مفتقرة إلى كل واحد من الأجزاء بأنا لا نسلم أن هناك موجودا خارجيا مغايرا للكل واحد

حتى يتوقف وجوده إلى وجود كل واحد وإنما ذلك المغاير في العقل لا غير والجواب
أن مجموع الآحاد الموجودة إذا أخذ بحيث لا يدخل فيه غيرها ولا يخرج عنه شيء منها
ليس بمعدوم في الخارج وإلا لكان عدمه بعدم جزء من أجزائه وقد فرض أنه لم يعدم
شيء من الأجزاء التي كل واحد منها موجود فهو موجود إذ لا واسطة بين الوجود والعدم
ولا شك أن هذا المجموع الموجود في الخارج مغاير لكل واحد ويحتاج إلى وجوده فيكون
محتاجا إلى مغاير ممكن فيكون ممكنا فلا شبهة وتم الكلام على أن هذا الاعتبار مما لا
يحتاج إليه فيما حسناه وأما ما ذكره المعترض من أن المغاير لكل واحد موجود في
العقل لا في الخارج ففيه على اعتبار الهيئة الاجتماعية مع الآحاد على ما سلف في كلام
فتأمل والله الموفق من معلول يعني إذا تسلسلت العلل متصاعدة إلى
غير النهاية أخذنا جملة من معلول معين إلى غير النهاية وأخذنا جملة أخرى من علة متقدمة
على ذلك المعلول الذي هو أول الجملة الأولى بعدد متناه وإذا تسلسلت المعلولات
متنازلة إلى لا نهاية أخذنا جملة من علة معينة إلى غير النهاية وأخذنا جملة أخرى من معلول
هو بعد العلة التي هي مبدأ الجملة الأولى بعدد متناه فيحصل في كل واحد من هاتين
الصورتين جملتان إحداهما أنقص من الأخرى بعدد متناه فإن توهم انطباق على غير
المتناهي محال لأنه يتوقف على إدراك الأبعاد إجمالا وإما في زمان متناه وإنما
وإنما التجأ إلى التوهم من المجموع أي من الآحاد بين العلل أو المعلولات ومن فصل عدد
متناه منها حتى يحصل جملة أخرى ومن توهم انطباق إحداهما على الأخرى على الوجه المخصوص
فيكون المجموع محالا لاولا لأنه يجر ذلك استحالة شيء من أجزائها فإن مجموع قيام زيد وعدم قيامه
وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه فالحوادث التي لا أول لها أي الأمور المتعاقبة
التي لا تجتمع في الوجود بل يتعاقب فيه كالحوادث على مذهب الحكماء والنفوس
الناطقة أي الأمور الموجودة دفعة التي لا ترتيب بينها كالنفوس الناطقة المجردة
عن الأبدان على مذهبهم فلا يتم في الأول فقد الاجتماع في الوجود وفي الثاني فقد
الترتيب والحاصل أن برهان التطبيق عام في جميع صور اللامتناهي لدلالته على بطلانه
بأسرها وإنه لا يشترط في البطلان لا الترتيب ولا الاجتماع فإنه يخص البرهان بالصور
التي لم يوجدا فيه وتمكن الانطباق بحسب فرض العقل فرض بها الانطباق
فقد يقال فرض الانطباق أن يتوقف على إدراك الأمور التي لا تتناهى مفصلة لم
يتمكن العقل منه أصلا لاستحالة إحاطة العقل بما لا يتناهى مفصلا دفعة أو في زمان
متناه وإن يتوقف على إدراكها مجملا لم يتم الوهم أصلا فلا بد في التخصيص وكما
أن العقل هو الذي يدرك الكليات ويحكم عليها أحكاما كلية منطبقة على جزئيات
غير متناهية ولا يحتاج في ذلك إلى ملاحظة خصوصية كل جزئي منها وأما الوهم فإنه
يدرك معاني جزئية متعلقة بأمور محسوسة فهو لا يدرك إلا ما كان جزئيا من محسوس

غير المتناهي م

بان كانت السلسلة امورا محسوسة فلا شبهة في الانطباق فيها الا بادراك تفاصيلها والوهم
بجملة جمعها وان كانت امورا معقولة او مركبة منهما كان الوهم عاجزا عن ادراك
الانطباق لو جرا اجزائها وقد يقول ولا يلتفت الى عجز الوهم عن الانطباق او يقال ان
على نوع استعمال يحوز توهم الانطباق فيقال والاولى ان يقال في تقرير الدليل الجملتان في
انفسهما اما ان تكونا بحيث لو طبقتا تطبقتا لانطبقتا او لا فعلى الاول كان الزايد
كالناقص وكان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره هف وعلى الثاني انقطعت الناقصة قطعا
لانها اذا كانت بحيث اذا طبقت اجزاؤها من المبدأ على الترتيب لم ينطبق الى غير النهاية
كان في الزايدة ما لو اريد تطبيق فرد من الناقصة عليه لم يوجد ذلك الفرد من
الناقصة وهذه الملازمة ضرورية فتنقطع الناقصة وهذا بالحقيقة معنى قول المتقدمين لو
ان امكن الانطباق الموهوم لهما فلا تصور التطبيق في اجزائها اصلا اي لا بحسب
الخارج ولا بحسب الذهن ضرورة ان الانطباق لا يتصور الا في الموجود والحوادث
المترتبة لا وجود لها معا في الخارج وهو ظ ولا في الذهن لاستحالة وجود ما لا
يتناهى في الذهن فيما ملزم فيه تصورها اجمالا كاف في الانطباق كما ذكر
في الفرض العقلي اجيب بان ذلك كاف في تصور الانطباق لا في حصول الانطباق
بحسب نفس الامر وسهم من قال الحوادث المتعاقبة قد يضبطها وجود خارجي
في الجملة فليست امورا وهمية محضة حتى يكون تطبيقها انقطاعها بانقطاع الوهم
ورد بانها باعتبار تحلاف واب الاعداد التي يحصل بها رتبة النظير كتضعيف
الواحد الى غير النهاية وتضعيف الالف الى غير النهاية فانها وهمية محضة تنقطع بانقطاع
اعتبار الوهم وعن المزيد لا يتصور فيهما بل اذا اريد التطبيق في غير
المزيد احتيج الى ان يتصور كل واحد واحد من احدى الجملتين مفصلا ثم يوجد
بازائه واحد واحد على التفصيل من الجملة الاخرى وذلك مما يعجز عنه الوهم والعقل ايضا
واستوضح ما ذكر بتوهم التطبيق بين حبلين ممدودين على الاستواء فانه اذا طبق طرف احدهما
على طرف الاخر كان ذلك كافيا في ان يقع بازاء كل جزء من الاول جزء من الثاني وتوهم
التطبيق بين اعداد الحصى اذ لا بد فيها من اعتبار تفاصيلها فلذلك يتأمل الحاذق
والله الموفق وقيل ان التوسيط الناظم التي اورد التأمل النقض بها اذا اخذت
من تمام الى ازمنة حدوثها مرتبة وتم البرهان فيها وكذا اذا اعتبر ان تكون الاشياء موقوفة
على ما بعده الموجود على نفس الالات المولدة للمادة دون الانس كان فيها ترتب بالطبع فيتم
البرهان فيها ايضا والجواب عن الاول ان ترتبها بحسب ترتب ازمنة حدوثها الى سلام
ادعاء وجود ترتب فيها على حالة في زمان وحالة اخرى اقل او اكثر في زمان اخر وقد يكون منها احاد
في ازمنة متزيدة فلا تتصور التطبيق في الجميع بحدود ترتب اجزاء الزمان واتصافها بالوجود
من حيث اتصافها الى ازمنة حدوثها غير مجتمعة في الوجود لامتناع اجتماع تلك الازمنة

وان احوب دواب التوسيط وجودها لم يكن مرتبة والجواب عن الثاني ان نفس الالات
ليست تحركها بالالات بل تحركها حركات مخصوصة على معونة لحصول المادة دون الانس الذي لا مدخل
في حدوث نفس الانس صورة في سلسلة من نفس الالات وتلك الحركات والزمان وفي نفس
الانس وهو عدم من تلك السلسلة بعض احادها اعني الحركات المخصوصة والزمان فلا
يتطبق احادها الا بملاحظة تفاصيلها كيف ولو كانت منطبقة في نفس الامر لكانت
الاحاد المعدومة ايضا منطبقة في نفس الامر حال عدمها وانطباق احادها الموجودة
مسلم لانطباق احادها المعدومة واللازم من هذا الملزوم ولهما برهان يسمى
بما ذكر او برهان وضع بما اذا كانت الاعداد غير متناهية وفرض فيها خط غير متناه
ومقطع منه ذراع فلا يتم تطبيق الناقص على الزايد فكل واحد منهما علة باعتبار
ومعلول باعتبار لاعتبار ان المعلول الاخير من احاد السلسلة ولم يجمع فيه
التضايف فلا يصح الحكم لا بما يقول الكلام فيما عداه وفيه يتم المهم وكذا في من
المعلولات بجميع التضايف فيما عدا العلة الاولى وبه يتم المهم ايضا لان كل
علة لا يتطبق في مرتبتها على معلول لها اذا اعتبرنا بها على المعلول الاخير من العلل
كان كل واحد من تلك السلسلة معلولا وعلة معا هي باعتبار كون احادها معلولة
سلسلة وباعتبار كونها عللا سلسلة اخرى ما دام في سلسلة العلل على سلسلة المعلولات
لم يكن شيء من تلك العلل منطبقا في مرتبتها على معلول لها الا ان معلولها لم يقع مرتبتها
بل ما هو فوقها بل انما ينطبق كل علة على معلول علتها وذلك المعلول هو من تلك العلة
المنطبقة عليه واما ماتطبق بيانا ان بحسب وضع العلة والمعلول وبهذا الاعتبار
يتصور الانطباق فيها فكل علة من حيث انها علة منطبقة على معلول علتها
المتقدمة على تلك العلة وذلك المعلول عرض لكل علة ومعلول منطبقين لا بد ان يكون
قبلهما علة ما دام الانطباق افراد المعلولات باسرها بحيث لم يبق منها واحد عن منطبق
كان هناك علة مزيدة على جميع المنطبقات لم ينطبق عليها شيء من افراد المعلولات
والا لزم ان ينطبق معلول من تلك المعلولات على علة فلا تكون علة مزيدة علة بل
زائدة في مرتبة ولا عرض نظام بما عدم من انه لا شيء من تلك العلل منطبقة على
معلولها بل على معلول علتها وكيف لا تزيد سلسلة العلل بواحد من تلك الجهة مع ان
سلسلة المعلولات قد زادت في هذه الجهة بواحد وهو المعلول الاخير الذي لم ياخذه
في السلسلة لم يجمع والتضايف معا فلو لم تزد سلسلة العلل بواحد في ذلك الطرف
لم يكن المتضايفان متساويين في العدد فيكون هناك معلول بلا علة حاصلها وهو تمام والمقدمة
واذا انا طلب ما حصله بين عدوك اندفاع ما قيل من ان زيادة علة على جميع
المعلولات انما تلزم لو كان كل منطبق متضايف من السلسلة المذكورة واما في الجملة التي لا
متناهي فلو فيها ع ولا يلزم لزوم ارتفاع التضايف والمتاخر الا ما يلزم في العلة والمعلول

بالضرورة

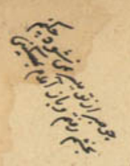
بذلك الحكم في جانب التسلسل الى المعلولات فكيف حكم جازما بالمعاينة على ان العلل
ويلزم منها ازدياد المعلولات بواحد من حيث وجوب التناهي وان كل معلول لا يستلزم
في علة بل على علة معلولها التابع عنها ومن ذلك المعلول انما كل معلول وعلة مطلقين
لا بد ان يكون بعض منها معلول الى ما لا نهاية هناك فيرون ان مجموع الممكنات الموجودة
السلسلة الغير المتناهية لم يوجد بها الدليل بعد هو الدليل الاول بالحسبة على الوجه الذي
قرره هناك ولهذا اختلاف الانحصار في العبارة متصلا واجمالا وبالجملة فرض في التعميم
فظهر ان حمل الدليل الاول على الطريق المخرج كما اشار اليه هناك هو الصواب ولما
استوفينا الكلام في تحقيق هذا الدليل هناك استغنينا عن اعادته ههنا الا انه قد
اورد عليه بعض لم يرد على العبارة الاولى وهو ان هذا الدليل بعينه احالا لجميع
الموجودات واجبها وممكنها لجريانه فيها بعينه والجواب ان الترديد في سلسلة يكون
كل واحد من احادها ممكنا محتاجا الى علة خارجة قطعا وما ذكرتم حمل فيه بعض
احادها عن العلة وهو كاف في سائرها فلا نقض بها وما عرض اخيرا من قوله في الخارج
عن جملة الممكنات واجب مشترك لان الدليل المذكور يتم في الخارج مطلقا واجبا كان
او غيره وبعبارة اخرى معنى ان الاختلاف بحسب العبارة دون حصول المعنى
يعرف بالتامل فيما سبق وهو ان الواجب لا بد ان يكون علة لواحد منها فيكون الواجب
وامتناع نظام سلسلة الآحاد فينقطع التسلسل به اذ لا يجوز ان يكون وسطا او بعد
ذلك الواجب لا بد ان يكون علة لواحد من الآحاد ولا يجوز ان يكون ذلك الواحد
هو الاخير او الآحاد المتوسطة والا لزم توارد مؤثرين على اثر واحد بل وجب
ان يكون ذلك الواحد مبدأ السلسلة فينقطع به السلسلة وقد وجب به الجملة
رد عليه بانه لم يجب به الجملة بل وجب به المعلول الاخير ووجب بها الجملة لا بالاول
وحده والكلام فيما يوجب الجملة بذاته فاندفع النظر لانه اذا كان كل علة وكل
جملة منها مسبوقة بعلة يكون الجميع مسبوقا بعلة ان اراد كل جملة متناهية فمسلم
كونها مسبوقة بعلة ولا يلزم من ذلك ان يكون الجميع مسبوقا بعلة لانه جملة غير متناهية
وان اراد كل جملة مطلقا اي سواء كانت متناهية او غير متناهية فالجملة ممنوعة وما
ذكروه من ان كل جملة مفروضة فيها يكون متأخرة عن واحد منها انما يصح في الجملة التي
دون الكل فان الكل من حيث هو كل جملة وليست مسبوقة بعلة كيف ولو كانت
مسبوقة بعلة لم يكن جميع الآحاد لان تلك العلة خارجة عنها مع انها من آحاد السلسلة
وقيل عليه بان قوله الكل واقع بين المعلول الاول وبين واحد من العلل
كلام مجمل دفع ذلك بان حاصل ما ذكره هو انه يجب ان يكون ما بين المعلول
الاول اي المعلول الاخير وبين اي واحد من علل السلسلة عدد متناه والا لزم
انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وح يجب ان يكون الكل كذلك لانه لا يدل على ذلك

الا واحد ويلخص ان ما عدا المعلول الاخير والواحد من تلك العلل من الجانب الاخر
يجب ان يكون وامتناعها فيكون متناهيا والكل لا يزيد على هذا المتناهي الا بواحد
فيكون متناهيا واما حكم صاحب الاشراق باحتياج هذا البرهان الى الحدس لان
العقل لا يمكنه ان يعرف في الجانب الاخر واحدا معينا كما اعرف هذا الجانب المعلول المعين
حتى يحكم بوقوع ما عداهما المعينين بينهما بل يلاحظ ذلك الواحد مجملا مبهما وما
من الطرفين المحفوظ فربما توقف لذلك في الحكم الاذعاني الذي لا حدس لها فلم يرد
صاحب البرهان بين انه اذا كان بين المعلول الاول وبين كل واحد من علل السلسلة
علل متناهية لزم ان يكون الكل متناهيا ان الكل يجب تناهيه لو وقع بين
المعلول الاول وبين واحد من علله كما توهم انه فاورد عليه ان الكل لا يستوعب
ما وقع بين واحد من آحاده سواء كانت احاده متناهية او غير متناهية ولم يرد
ايضا انه لما وجب ان يكون ما بين كل واحد من الآحاد في الترتيب متناهيا كان الكل
ايضا متناهيا المعترض بانه مع لانه اذا كان ما بين كل نقطتين من الخط الغير المتناهي
في الخط اقل من ذراع لم يلزم ان يكون الكل اقل من ذراع بل زيادة ما شاء.
لان معلول الوجودي وجودي لا شبهة في انه لا يمكن تأثير العدمي في الوجودي كاستحالة
ان يكون المعدوم مؤثرا في شيء موجود ويلزم من ذلك انه اذا كانت العلة الناقصة
عدمية كان المعلول ايضا عدميا وانه اذا كان المعلول وجوديا كانت العلة
الفاعلة وجودية ايضا واما ان تأثير الوجودي في العدمي هل يجوز ام لا فهو نوع
خفاء فان صح ان عدم العدم عين الوجود وان عدم العلة الفاعلة علة فاعلة
لعدم المعلول لم يجز ان يكون الوجودي علة فاعلة للعدمي والا لكان عدم الوجودي
علة فاعلة لعدم العدمي الذي هو وجودي محض واذا ثبت انه يمتنع تأثير الوجودي
في العدمي ثبت انه اذا كانت العلة وجودية كان المعلول ايضا وجوديا وانه
اذا كان المعلول عدميا كانت العلة ايضا عدمية هذا وقد يقال لو لم يكن معلول الوجودي
وجوديا لكان عدميا وتلك ذلك العدمي لا بد لها من علة موجودة اذ الموجود لا يصلح
الا عين موجود فعدم تلك العلة علة لذلك العدمي لان عدم العلة علة لعدم المعلول
وقد فرض ان الوجودي علة له اي لذلك العدمي فيتوارد علتان على معلول واحد
وهو محال لان العلة اذا كانت عدمية وجب كون المعلول عدميا فلا يستحيل ان يصدر
الوجودي عن العدمي بالضرورة فان علة عدم الشيء المعلول عدم علة وجوده قيل
ان اللازم من ذلك ان يكون عدم العلة علة لعدم المعلول لا ان العلة مطلقا اذا كان
عدمية وجب ان يكون المعلول عدميا لجواز ان يكون عدم غير علة العلة لامر
وجودي او يكون عدم العلة علة لامر وجودي باعتبار اعتبار الذي اوجب
عدم المعلول وهذا الدليل لم يبق منتقض على تلك الدعوى الكلية فلا يورد الدليل

آخر كما ذكرناه مع ان الاعدام قد توجب استعدادات هي كمالات وجودية كعدم الحركة
الى نصف المسافة فانه معد للحركة فيما في المسافة لانا نقول لعل ذلك العدم شرط آخر
لفيضان الاستعداد من واهب الصور فلا موجب له لانا نقول فحينئذ يكون
موجبا لتمام العلة وصورة الفاعل فاعلا بالفعل وذلك امر وجودي والجواب
ان كون العلة تامة وصيرورة الفاعل فاعلا بالفعل ليس شيئا منهما موجودا خارجيا
وهو المراد بالوجودي ههنا لانا لا نكون السلب جزءا من مفهومه ولذا صح الحكم
بامتناع ان يصدر الوجودي عن العدمي ضرورة كما اعترف به هذا المعترض
والثاني ظاهر فيه بحث لا يرد كما في اثبات المدعى لان الخصم اذا سلم انا اذا فرضنا
عدم العلة وقطعنا النظر عن غيره وجب عدم المعلول فقد ثبت المطلوب في المركب
مستدركا وانما للخصم ان يقول جاز ان يكون عدم العلة آخر لا ازيد مساويا لعدم
عدم المعلول فلا يكون لم يتخلف عدم المعلول عن فرضه لا يقال اذا فرضنا عدم العلة
وحده بشرط انتفى جميع ما عداه كان عدم المعلول واجبا فكان هو العلة لانا نقول وجود
الشيء موقوفا على لازمه مع محال ان يلزم منه شيء انا نقول لو كان عدم العلة علة
لعدم المعلول لزم توارد علل مستقلة على معلول شخصي فيما اذا كانت العلة مركبة
فان انتفاء هذه العلة بانتفاء هذا الجزء عن انتفائها بانتفاء الجزء الآخر لجواز تحقق احدهما
دون صاحبه وكل من العدمين اذا تحقق وجب به عدم المعلول لا يقال لعل عدم
المعلول متعلق بحسب تعدد عدم العلة فلا توارد لانا نقول العدم المضاف
الى المعلول الشخصي لا بد ان يكون شخصيا وانما يلزم من كون عدم العلة المركبة علة
لعدم معلول لما يخلف المعلول عن علته التامة اذا انتفت اجزاء المركبة في الاعدام لا يقال
علة عدم المعلول هي عدم العلة فهو امر واحد في نفسه فلا يلزم توارد ولا تخلف لانا
نقول ان سلم ان اختلاف ما صدقه لا يوجب تعددا فلا شك ان عدم كل جزء من العلة
يوجب عدم العلة فيلزم التوارد والتخلف بالنسبة الى عدم العلة لا الى عدم المعلول
ويمكن ان يجاب بان عدم الجزء ليس علة تامة الا مع ضميمة الاولية وكل جزء نعلم تعدده
ليس فيها فلا توارد ولا تخلف وفيه نظر لان عدم كل جزء مع ضميمة الاولية علة مستقلة
فيلزم تعدد العلل المستقلة للمعلول الشخصي واقول قد استوعب المعترض ههنا مجهوده
في تدقيق الكلام وبالغ فيها ووقع مواربة من النقض والابرام وقد سلك فيما
ما يحقق هذا المقام ويكشف الاستار عن وجه هذا المرام ومع ذلك فلا بأس
بسبب بسر وهو ان العقل اذا لاحظ عدم العلة وقطع النظر عما عداه سواء كان
لا زائلة او غير لازم حكم بعدم المعلول فلو لم يكن عدم المعلول لعدمه مستندا الى عدم
العلة وحده لما امكنه ان يحكم به بمجرد ملاحظة وعدم سير نظره في كون الامكان
علة للحاجة وهذا هو المراد من قوله ولو كان كذلك لم يترتب عدم المعلول على

عدم العلة مع قطع النظر عن ذلك الغير والثاني باطل فكما ان عدم العلة المركبة
يتعدد بتعدد ~~اجزائها~~ اجزائه بما ذكره بعينه نعم اذا كان المعلول الشخصي بسيطا
كان عدمه واحدا شخصيا ايضا وكان تعدده باعتبار اسناده الى الفاعل او عدم
العلة بعدها اعتباريا وليس في ذلك ولا في اعدام المركب لكل واحد من اجزائه
توارد العلل مستقلة على معلول شخصي ولا تخلف لان هذه علل لا يمكن اجتماعها
مستقلة ولا وجود بعضها عقيب بعض كما يحققه ولا استحالة في تبدل هذه العلل
للواحد الشخصي ولم يقم عليها برهان اصلا   لا يكون فاعلا للشيء وقابلا له اي لا
يجوز ان يكون الواحد الحقيقي مصدرا للاثر وقابلا له من جهة واحدة خلافا
للاشاعرة فانهم جوزوا ذلك وقالوا ان صفات الله تعالى الحقيقية زائدة على ذاته
وقائمة به مع كونها صادرة عنه   فان يكون نسبة الفعل واضح الى مفهوم كونه
الشيء فاعلا غير مفهوم كونه قابلا ضرورة انه بالاعتبار الاول متعد وبالاعتبار الثاني
مستعد فليس المراد من قوله مع اتحاد النسبة ان يكون نسبة القبول بعينها
الفعل لانه مستحيل بل المراد ما ذكره الشارح من ان الفاعلية تكون عارضة لذات
من جهة والقابلية انما تكون عارضة لها من تلك الجهة بعينها مستندة الى ذات اخرى
موضوعة للمعقول له والمعقول له بالقياس الى الاولى   فان الفعل يلزمه الوجوب
والقبول يلزمه الامكان الخاص ان اراد ان الفاعل اذا استجمع شرائط تأثيره وارتفع
موانعه وصار بالفعل موصوفا بالفاعلية وجب وجود المفعول منه فكذا القول
ان القابل اذا اجتمع معه ما يتوقف عليه كونه قابلا بالفعل وجب وجود
المقبول فيه فلا فرق بينهما حينئذ وان اراد ان الفاعل وحده لا يجب معه وجود المقبول
ولا عدمه فكذا نقول ان الفاعل وحده لا يجب معه وجود المفعول ولا عدمه
فلا فرق ايضا ويجاب عن ذلك بان الفاعل يمكن ان يكون مستقلا في بعض
الصور موجبا للمعقول له من حيث انه فاعل دون القابل اذ لا يتصور استقلاله وايجابه
من حيث انه قابل في شيء من الصور فالفعل وحده موجب في الجملة والقبول
لا يوجب اصلا فلو اجتمعا في شيء من جهة واحدة لزم امكان الوجوب واستحالته من
تلك الجهة وهو محال وهذا التوجيه لا يدفع الجواب فانه لم لا يجوز ان يكون لشيء بالقياس
الى آخر نسبتان مختلفتان من جهتين تجب من جهة ولا تجب من جهة وذلك لان
الكلام في جهة واحدة وكذا لا يدفع ما قيل من ان اللازم للقبول هو الامكان
العام الذي لا ينافي الوجوب وذلك لما عرفت من ان الفعل قد يوجب والقبول
لا يوجب اصلا وبينهما منافاة قطعا فلا يستندان الى جهة واحدة   وانما خصه
القول بجنبه الفعل الى الكلام في الخمس بينهما كالكلام في حسن المعترض
ولا عرفت حسنه الحال هنالك فقس عليها   المعلول على قسمين المعلول

ان احتاج الى العلة في ذاته وماهيته وجب ان يكون ماهيته مخالفة لماهية العلة لانها لو كانت مساوية لماهية العلة لزم احتياج نوعية المعلول الى نوعية العلة فيكون ماهية المعلول محتاجة الى نفسها وانه محال واذا اختلفت الماهيتان امتنع ان يتساويا وان وقع كما هو مبهم من جواز كون الاقوى علة لكون احدهما اقوى من الاخرى لامتناع ذلك مع الاختلاف في الماهية بل يجب اشتراكهما في الوجود والاختلاف بالتقدم والتاخر وان احتاج المعلول الى العلة في شخصه لا في نوعه وماهيته جاز ان يتساويا في الماهية وان يختلفا فيها فمثال الاول كون الشمس علة للحركة الاختيارية فان الحركة الاختيارية لما كانت من حيث ماهيتها النوعية محتاجة الى علة يستند اليها وجب ان يكون علتها مخالفة لها في الماهية ومثال الثاني كون هذه النار علة لتلك النار فيقال علية النار بتلطيف المحل وتلطيفها تحت عنوان الصورة النارية من واهب الصور فليست النار الاولى علة فاعلة للنار الثانية والكلام فيها وايضا كون احدهما علة للاخرى ينافي ما سنذكره بعد هذا بلا فصل من ان الشخص من العنصريات لا يكون علة لشخص آخر منها والجواب عن الاول ان المثال به انما هو بحسب الظاهر كما يقول العامة فاعلا للحركة القسرية ونحوه ايضا وعن الثاني ان الشخص من العنصريات لا يجوز ان يكون علة لشخص آخر منها من حيث ذاته وماهيته كما ذكره فيما بعد لكنه يجوز ان يكون علة له من حيث شخصه وخصوصيته وهو المراد ههنا فلا منافاة بينهما كانت هذه العلة للنوعية بالقوة ... ذلك فانه لما كان وجود النوع في الخارج هو وجود الفرد الذي هو معلول لهذه العلة وجب ان يكون هذه علة للنوعية بالذات كما كانت علة للفرد منها كذلك لاستحالة ان يصير وجود واحد عن شيء واحد بالذات وبالعرض معا والجواب ان الماهية النوعية ليس بمجعولة في الوجود مع هذا الفرد المعلول فقط بل هي متحدة مع كل فرد منها فان الحاصل في الوجود الخارجي هو الاشخاص ويشترك فيها بحذف مشخصاتها الماهية النوعية فوجود النوع هو وجودات افراده لا وجود فرد منها وحده فلو كانت هذه النار علة لتلك النار من حيث نوعها بالذات لكانت مساوية النسبة الى تلك الوجودات فيكون هذه النار علة لوجود منها الذي هو وجودها فيكون الشيء علة لنفسه وهو محال فوجب ان يكون هذه النار علة لتلك النار من حيث خصوصها وشخصها واما الماهية النوعية النارية في ضمن تلك النار فليست علتها متعلقة بالنوعية اصالة بل تعلقت بها على سبيل التبعية لما هي متعلقة به اصالة والحاصل ان فردا من افراد ماهية لا يجوز ان يكون علة بالاصالة لتلك الماهية والا لكان علة لنفسه وان جاز ان يكون علة لفرد آخر منها اصالة ولها تبعا فالحاصل ان مانع العلة لا يجب ان يكون علة وكذا مانع المعلول لا يجب ان يكون معلولا اي اذا كان شيء



علة فاعلة لآخر وكان هناك شيء مالف مصاحب لذلك الفاعل فانه لا يجب ان يكون ذلك المصاحب فاعلا لذلك الآخر بل لا يجوز ذلك لامتناع ان يكون لشيء واحد فاعلان في مرتبة واحدة وكذا الحال في مصاحب المعلول فانه لا يجوز كونه معلولا لعلة ذلك المعلول بل لا يجوز ذلك اذا فرضت علتها لهما من جهة واحدة هذا هو المراد ههنا اما المعنى الاصطلاحي في العلة او المعلولية فقد مضى الكلام فيها وفيما يتعلق بها هذا وقد اعترض على قوله فيما بعد يلزم ان ينتهي الاشخاص الى الغير النهاية فان هذا انما يلزم ان لو كان الشخص من العنصريات بحسب طبيعته علة لشخص آخر منها حتى يجب ان يكون كل شخص منها علة لشخص آخر لاشتماله على تلك الطبيعة اما اذا كان شخص منها بشخصيته علة لشخص آخر منها جاز ان لا يكون شخصه الآخر علة لشخص منها اصلا لاختلافهما فلا يلزم ... وعلى قوله فانه ليس شخص من اشخاص العام اولى بان يكون علة ذاته لشخص آخر من غيره بان كلية هذا الحكم ممنوعة الا اذا كانت العلية بحسب الطبيعة وكذا الكلام في النقائض وعلى قوله ان كل شخص من العام يجوز ان يبقى بعد عدم شخص آخر بان كلية الحكم ايضا ممنوعة والاشتراك في الماهية لا يقتضي ذلك ولا الاستواء الناقص لا يوجب نقضا ويمكن ان يعترض على قوله لان كل شخص من العام يمكن ان يفرض معدوما مع شخص آخر وما فرقوا وهو ... ماتك ان اريد به الامكان بحسب نفس الامر فهو ممنوع وان اريد به الامكان الذهني فهو مسلم لكنه لا يجديك نفعا لكونه اعم من الامكان بحسب نفس الامر وقد بين ان العلة الذاتية ان فرض ما تكون علة من حيث نوعها اعني ذاتها وماهيتها لم يجز ان يكون شخص من العام علة لشخص آخر منها كما علم من كلام المعترض وكذا ان فرض ما تكون علة لنوعية المعلول اعني ذاته وماهيته كما علم مما مر بيانه من امتناع كون فرد علة لوجود الطبيعة النوعية بالاصالة لعلمنا ان نعم فعل نعلم ذلك من رجوع الانسان الى نفسه وبالتامل في افعاله الصادرة عنه باختياره وكيفية صدورها عنه ثم اعترض بان الوجدان الحدسي لا يصح حكما كليا لجواز ان يكون حال من غاب عنا بخلاف حالنا الاول التصور الجزئي للشيء الملائم او المنافي تصورا مطابقا او غير مطابق يعني به ان يدرك الشيء الملائم او المنافي من حيث هو ملائم او مناف اي يحصل كونه ملائما او منافيا اعتقادا مطابقا او غير مطابق قطعيا او غير قطعي ولا بد ان يكون هذا الادراك جزئيا اي متعلقا بالمعلوم الجزئي من حيث هو جزئي ليتبعه شوق متعلق بذلك الجزئي من حيث هو كذلك ويترتب عليه ارادة متعلقة بخصوصه فيوجد تحريك الاعضاء وذلك الجزئي بعينه لان التصور الكلي يكون نسبته الى جميع الجزئيات على السواء وكذا الشوق المنبعث عن ذلك الادراك الكلي والارادة التابعة لذلك الشوق نسبتهما الى جميع الجزئيات

على السواء فلا يبعد ها هنا بحث خاص بهذا وهو انه لو كان العبرة في صدور الفعل
الجزئي بالتصور الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة
موقوف على وجوده لا يقال حدوث السواد المعين مثلا لا تصور الا سوادا واقعا
في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والمعين بهذه القيود وان كانت القيود الكلية
الا كليا وانما تصور هذا السواد من حيث تشخصه المانع من فرض الاشتراك فلا
يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا
لامتناع حصول الامور الغير المتناهية اي لامتناع صدورها عنا بتصور واحد لان
الكلام في افعالنا فلا يرد ان النفوس الناطقة غير متناهية وهي حاصلة فيمتنع ان
يقال لامتناع خروج جميع جزئيات الكلي الى الفعل بحيث لا يبقى منه شيء بالقوة
ابدا تعالى اي وصلا الى الابد مكروها او صالا اي موصلا او موصلا اليه
وهي القوم الذي يجزم بعد التردد في الفعل والترك فهذا الكلام يقتضي ان
الارادة يجب ان تكون مسبوقة بالتردد قطعا والظاهر انه ليس كذلك فانا لا نجد
ملابسين بتردد ويدل على مغايرة الارادة والكراهة للشوق كون الانسان مريدا
لتناول ما لا يشتهيه وكارها لتناول ما يشتهيه وذلك ان الانسان ربما يتناول الادوية
المرة بناء على اعتقاد نفعه في دفع المرض مع انه لا يشتهيه بل ينفر طبعه عنه وان الشوق يكره
تناول اللذات المحرمة مع ان طبعه يشتهيها ومن ههنا ظهر ان الارادة والكراهة لا يجب
مسبوقيتهما بالشوق بل قد يتقابلان على اعتقاد النفع والضرر من غير توسط شوق
فهذا كله تكون الاربعة المذكورة مبادئ لكل فعل اختياري والحركة الاختيارية
الى مكان قد يتوهم ان الحركة على مسافة يكفي فيها ارادة متعلقة بقطع جميعها
ناشية من تصور الحركة عليها مع انها مشتملة على حدود يقطعها المتحرك من غير
ان يتصورها بخصوصها وتتعلق ارادة بالحركة اليها والحركة عنها فتلك الارادة الكلية
المتعلقة بقطع المسافة باسرها كافية في حدوث الجزئيات الجزئية المتعلقة بتلك الحدود
فظهر ان الافعال الجزئية الصادرة عنا لا تحتاج الى تصورات وارادات جزئية
فاراد دفعه بمحصله ما نقل من كلام الرئيس وهو ان صدور الحركة عن الارادة الكلية
موقوف على وجود الارادة الجزئية وبيان ذلك فان المتحرك على مسافة يحصلها اولا
ويتبعه ارادة كلية متعلقة بقطع جميعها ثم يحصل حدا جزئيا من حدوده ويتبعه
من تخيله ارادة جزئية متعلقة بقطع جزء من المسافة واقع فيه وبين ذلك الحد وبعد
قطعه اياه يحصل حدا اخر وهكذا ولو انقطع بعد وصوله الى حد معين من حدوده تخيله
لحد اخر بعده انقطعت حركته ولم يتجاوز ذلك الحد الذي وصل اليه وهي واقفة فكل
جزء من اجزاء المسافة يتعلق به تخيل ويتبعه ارادة جزئية يترتب عليها الحركة على
ذلك الجزء فهذه التخيلات والارادات مستمرة استمرار الحركات وكما ان استمرار الحركات

لا يمنع تشخصها ولا يقتضي كونها كلية كذلك استمرار التخيلات والارادات بكليتها
متجددة متعاقبة لا يمنع جزئيتها ولا يقتضي كليتها بل وقد اعترض عليه بان الانسان
قد يذهب بعينه في كثير من حركاته الاختيارية على مسافة كونه مثلا انه يقصد بها مثلا
الى تلك الغاية مع ذهوله عن الحدود الواقعة فيما بينها اما العلم بها او التخيل
بعينه على من حيث [illegible] وايضا فالذي يتوقف عليه الحركة اما ان يكون تخيل
كل واحد من الحدود التي تعرض في المسافة او تخيل بعضها دون بعض والاول
ممنوع وهو ظاهر بل [illegible] لان المسافة منقسمة الى غير النهاية وكل
نصف من تلك الانصاف التي لا تتناهى [illegible] لكن كل عاقل يجزم بعدم
علم الحركة ان الاول ليس كذلك والثاني يوجب جواز تحقق الحركة على كل المسافة
من غير قصد الى شيء من اجزائها لانه اذا جاز ذلك في بعض المسافة فليجز في كلها
والا يلزم الترجيح بلا مرجح وايضا لا يكون في التخيلات والارادات متصلة كما في
وجعل ايضا لها [illegible] لاستمرار الحركة اقول وقد يشار الى ان الموجود في
الخارج هو الحركة بمعنى التوسط دون الحركة بمعنى قطع المسافة وستعلم تحقيق ذلك
وبيان ان الحركة بمعنى التوسط امر واحد يحصل من مبدأ المسافة الى منتهاها فيكفيها
تخيل المسافة باسرها اجمالا وارادة متعلقة بالحركة عليها ولا حاجة الى تخيل الحدود
المفروضة عليها وتوجه القصد اليها بخصوصها اذ ليس هناك حركات متعددة بل حركة
واحدة جزئية فلا يرد الحركة على مسافة نقضا على القاعدة القائلة ان كل فعل جزئي
يحتاج الى تصور وارادة جزئيين وما ذكره ذلك المتوهم مبني على وجود الحركة
بمعنى القطع وكذا ما اجيب به عن توهمه وما اعترض به على الجواب ايضا فالكل
ساقط وتلك القاعدة بسنده ويشترط في صدق الناس [illegible] المعارف الوضع
القوة الجسمانية لا تؤثر الا بمشاركة الوضع قال الامام معنى الكلام ان القوة الجسمانية
لا تؤثر الا في محلها او فيما جاور محلها او فيما يجاور ذلك المجاور وبالجملة
فيما كان اقرب الى محلها اشد مما تاثيرها فيما كان ابعد قال واعلم
ان ما لا اعتماد في اثباته على البرهان اعني الصور والاعراض المفارقة
للمادة [illegible] وان لم تكن حالة في المادة لكنها تفعل بالات مادية
هي في افعالها المتعلقة بالالة كالصور والاعراض في اشتراط الوضع فان كان
لها فعل بذاتها لم يشترط هناك الوضع لان الصور والاعراض قوامها بمواد الاجسام
فكذلك صدور الفعل عنها بعد قوامها صدوره بتوسط تلك المواد فيلزم ان ارادتها بوساطة
المادة يتوقف الفعل على المادة في الجملة وذلك ظاهر لان الفاعل وهو الصورة
مثلا موقوف عليها والموقوف على الموقوف على شيء موقوف عليه قطعا ولا يلزم من ذلك اشتراط الوضع
في التاثير وان اراد بها ان للمادة ووضعها مدخلا اخر في التاثير فهو ممنوع

الاساس منه عدم الملكة فيتحقق الحكم لا السلب

فان الماذي سابق على المحدود ويكون حصوله ذات المحدود منصبه للتاخرمنه فلا يجوز ان يكون
الماذي بعد تحصيلها بالمادة موثر الحصوله ذاته في المحدود فلا يكون للوضع مدخل في تاثيره
وان كان حالا في المادة معارنا للوضع واي فرق بين السابق واللاحق في ذلك وايضا
فان النفس الناطقة سابقة عما يرتسم في قواها المتخيلة والوهمية فان سميت بكليات تلك
الامور الجزئية المرتسمة في قواها فيحصل لها بواسطة تلك الادراكات الجزئية اعراض نفسانية
كالغضب والفرح وغيرهما مع ان النفس وان لم تكن لها وضع لكن تلك الامور الموثرة
في المادة ذوات اوضاع لا يقال هذه صفات للنفس وكلامنا في القوى التي لا يقبل
امثال مرابها الاعداد وهي ما نحن فيه ايضا فيكون مشاركة من الوضع مدخل فبطلان
ما ذكر على ما زيد عليه ولذلك فان النار لا تسخن الجزء الذي هو اسفل الى الجزء الذي
ذكره الامام ورد عليها انها حجة ناقصة غير ساطعة فلا يكون حجة على ما عداه كيف وقوى
الصورة فيها غير مسموعة مطلقة انه لم نظير ما ذكر ان الصور والاعراض انما يفعل
بمشاركة الوضع فيكون قول السابق معطوفا على قوله الوضع الظاهر ان هذا
العطف يوصف بانه القوة الجسمانية على السابق كما هو على الوضع الا كما هو المفهوم
من كلامهم ان السابق موقوف على الوضع كما هو مسلم للسابق كما يدل عليه قوله
لانه لا يمكن وجود قوة جسمانية تؤثر في الحال غير متناهية ولعل المراد في العطف
التسليم اللازم للاشتراط اما راولا الى ان حدوث السابق اذ اطلقنا ان
القوى الجسمانية متناهية بحسب المدة والعدة والشدة اردنا انها متناهية مطلقا فلانه
ان بين اولا ان تلك القوى توصف بالسابق واللاسابق وان ايضا انها انما يكون
بهذه الاعتبارات فاعلم من هذا ما ذكر بها متناهية بحسبها ليظهر انها متناهية
مطلقا واللاسابق الخاص انما اعتبر بهذا القيد لان اللاسابق بمعنى سلب
السابق عن محل يكون المسلوب عنه سابقه الساكن لا يختص بالكمية بل
يوصف به المجردات ايضا فان كل مجرد مسلوب عنه السابق في المقدار
فيمكان الحكم لذاته وبمكان كلاما لم يكنه يعني ان السابق واللاسابقية من الاعراض الذاتية
الاولية للكم بالذات فيلحقان بلا واسطة ويلحقان شيئا اخر بواسطة احداهما
كمه والثاني ما يتعلق به شيء ذو كمية فمن السابق واللاسابق ملحق الكم المتصل
بلا فروع في سائر وجوه وغيرها للكم بالذات فظهر به وجوه وجوها لما عداه
من القوى المؤثرة وغيرها وتحصل بما ذكره انهما اما ان يوصفا للكم المتصل الاربعة
العدد فذلك هو السابق واللاسابق في العدة واما ان يوصفا للكم المتصل فهو في السابق
المقدار ولا ساهم فان كان المتصل غير قار سمي ذلك العارض السابق واللاسابق
بحسب المدة ان الكم المتصل قد يعرض لا تناهيه بوجه اخر وهو ان يعرض اتصاله بالاتصال
مراتب غير متناهية وبهذا الوجه وان كان راجعا الى عدم التناهي بحسب العدة في

مراتب الاتصال لكن يوصف باعتباره الجنس للقوى السابق واللاسابق بحسب الشدة
لانهاية المقدار بالجر بدل من قوله لانهاية في الاول وما ذكره بالنصب على
تقدير اعني وكذا الحال في قوله لانهاية الاعداد والشيء الذي له مقدار كالجسم
عادة لمه في شرحه للاشارات بلا والشيء الذي له مقدار كالجسم او عدد كالعقل
يوصف النهاية واللانهاية فقط اما الشيء الذي يتعلق به شيء ذو مقدار او عدد
كالقوى الجسمانية فقط فيما يتعلق بشيء من العلم لان قوله يوصف النهاية واللانهاية
يكون فيه بحسب مقدار ذلك العقل او عدد تلك الافعال الى بيان لحال القوى وانه
وان وصفها بالسابق واللاسابق محصور بالوجوه الثلاثة المذكورة في الكم بالذات في
حاصله ان وصف القوى بها بحسب عدد افعالها طولها وصفها بها بحسب مقدار
عليها ملاحظ اما ان يعرض وحدة العقل بان يكون عمل واحد واما في ازمنة مختلفة فان
ومع ذلك العمل في زمان في غاية القصر بل في آن كانت القوة غير متناهية في الشدة
والا كانت متناهية وكلما كان الزمان اقصر كانت القوة اشد واما ان لا يعرض حدة
العمل بل يعرض زمانه فقط فان عملت القوة في زمان غير متناه سواء عملت فيه عملا واحدا
او اعمالا متوالية كانت القوة غير متناهية وان عملت في زمان متناه كانت متناهية وكلما
كان الزمان اطول كانت القوة اقوى واعرض على ذلك بان عمل القوة اذا كان واقعا
لا في زمان بل في آن كما ذكرتم في اللاسابق بحسب الشدة لم يكن للعمل كمية بحسب
الزمان فكيف يوصف بحسبه بالانهاية المخصوصة بالكميات واجيب عنه بان ذلك
باعتبار عدد مراتب الاتصال في الزمان كما اشرنا اليه واعترض ايضا بانا اذا فرضنا
حركة قوة ما مراتبه في عشر ساعات وحركة قوة اخرى مائة ذراع في ساعتين يلزم ما
ذكرتم ان القوة الاولى اقوى لان وحدة العمل غير معتبرة بها ولزمان عمل الاول اطول
فالصواب ان يقال اما اذا اطلقنا القوة متناهية او غير متناهية فان اردنا ان عدد آثارها
متناه او غير متناه فذلك هو الاختلاف بالعدة وان اردنا ان زمان آثارها متناه او غير
متناه فان اردنا متناهي الزمان ولا متناهيه في الزيادة فالكثرة هو الاختلاف بالمدة
وان اردنا متناهيه ولا متناهيه في النقصان والقلة هو الاختلاف بالشدة ويجب
من ذلك ان يمتنع عمل غير المتناهي في الشدة لا في زمان والا كان الواقع في الطرف الاسد
محالا لامتناهي في الشدة فيلزم انما يلزم ذلك ان لو امكن بحسب نفس الامر لذلك المتحرك
او لغيره ان يقطع تلك المسافة بعينها في نصف ذلك الزمان وهو ممنوع واما امكان الفرض
فلا يجدي نفعا لجواز ان يكون المفروض محالا مستلزما لمحال آخر فلان الجسم
لا يكون الا متناهيا الهوية المقومة انما يحتاج اليها في العلم الذي هو اعني الحركة
الطبيعية كالحركة والا انها اعني الحركة القسرية لا تقال لو كان الجسم غير متناه
في المقدار لم يكن قابلا للتحريك فلا يمنعه فيه هذا البرهان لانا نقول ذلك في الحركة

الكاملة وان سلم انه لا تحصل الحركة اصلا فلا نسلم ولا نسلم لان القوة القاسرة حينئذ لا تقوى
على تحريكه ولا يلزم منه ان لا تقوى على تحريك جسم آخر مساوٍ في المقدار حركة غير متناهية لوجود
الجسم المساوي في المقدار معلوم بالضرورة فلا نوقف على ما بين الابعاد فيكون
تلك القوة مستلزمة لحركة في الثاني قطعا فيجب ان تحرك الثاني اكثر من الاول
الى ان اعترض عليه صاحب التلويحات بان القوة القاسرة اذا كانت غير متناهية لا تعطي
علمنا زيادة فيما فيه الكبير على ما فيه الصغير ولا تؤثر تلك الزيادة في تقليل تلك القوة
وجوابه ان زيادة المعاوق في الكبير وان كانت قليلة لابد ان تكون موجبة للتفاوت في
الحركة مع اتحاد المحرك سواء كان ذلك المحرك متناهيا في القوة او غير متناه والا
لكانت الحركة مع المعاوق التي هي تلك الزيادة كهي لا معها وانه باطل بديهة
وما اورد عليه من انه يجوز ان يقع التفاوت بحسب الشدة فهذا اعتراض مشهور فيما
بينهم وتحريره ان بداهة العقل تحكم بوقوع تفاوت بين الحركتين المفروضتين واما
ان ذلك التفاوت يجب ان يكون بزيادة حركة الصغير على حركة الكبير في الجانب
الآخر المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم انقطاع حركة الكبير في ذلك الجانب فلا لجواز
ان تكون حركة الاصغر اسرع من حركة الاكبر وهلم جرا الى غير النهاية كما ان حركة
الفلك الاعظم اسرع من حركة فلك الثوابت مع انهما غير متناهيين عندهم فالمراد
بالتفاوت بحسب الشدة هو التفاوت بحسب السرعة والبطء لان اللاتناهي
بحسب الشدة لا يتصور ارادته ان البرهان المذكور انما اقيم على امتناع اللاتناهي
بحسب المدة او العدة لان امتناع اللاتناهي بحسب الشدة ظاهر ولم يرد انه لا يجوز
التفاوت بين الحركتين المفروضتين بحسب الشدة لانه صحيح حتى يعترض عليه بان المدعى
هو اللاتناهي بحسب الشدة لا التفاوت بحسبها وليس يلزم من استحالة الاول
استحالة الثاني لجواز ان يكون كل حركة من حركات الجسم الصغير اسرع مما يقابلها من حركات
الجسم الكبير ولا يكون شيء من حركات الجسم الصغير غير متناهية في الشدة بل يكون حركاته
متفاوتة بحسب الشدة الى غير النهاية وسيجيء … لان اختلاف القوة بحسب
الاعتبارين لا ينافي وقوع التفاوت بالاعتبار الثالث فيلزم … لا يحصل المطلوب
لانه ان وقع الاعتبار الثالث على تقدير احد الاعتبارين والاعتبار الثالث صح لما
ذكره فالتقرير صحيح … وهو المدعى وان لم يقع سقط السؤال وليس بشيء
اذ لم يرد بالاعتبار الثالث اللاتناهي بحسب الشدة ليصح ما ذكره بل اراد التفاوت
بحسب الشدة ومن المعلوم انه يجوز ان يكون القوة غير متناهية بحسب المدة ويكون
تحريكها لاحد الجسمين تحريكا اسرع من حركة الآخر مع امتداد زمانيهما الى غير النهاية وكذا الحال
في اللاتناهي بحسب العدة والجواب الصحيح ان يقال التفاوت بحسب الشدة
لا يدفع التفاوت بحسب العدة او المدة وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين الحركتين

في الشدة اي السرعة فاما ان يكون زمانهما واحدا او لا فعلى الاول يقع التفاوت في العدة لان
الاسرع يكون عدد حركاته اكثر قطعا وعلى الثاني يقع التفاوت في المدة ولو صح ان الكلام
في قوة غير متناهية في المدة او العدة فاللازم منه ان يتفاوت الحركتان في الجانب المقابل
للمبدأ المفروض في المدة او العدة لا بمجرد التفاوت في السرعة والبطء فاذا فرض قوة
جسمانية غير متناهية في المدة وحركت جسما آخر في زمان غير متناه وحركت ايضا
جسما اصغر منه تلك الحركة وجب ان يكون زمان حركة الاصغر متناهيا لكن هذا الزمان
اعني زمان حركة الاصغر يجب ان يكون اطول لان معاوقه اقل مع تساوي الحركتين
فان قلت للمعترض ان لا يسلم كون هذا الزمان اطول لئلا يلزم الخلف اذ يجوز ان يتساويا
وذلك لان المفروض كون القوة غير متناهية في المدة فاذا فرض تساوي المحركين وكون
احد الجسمين اصغر واقل معاوقة وجب ان يقع بين الحركتين تفاوت فجاز ان
يكون التفاوت في السرعة دون المدة نعم يلزم ان لا يكون في عدد حركات
الاصغر اكثر ولا محذور فيه لجواز ان لا يكون عدد حركات الاكبر غير متناه لئلا يلزم
الخلف فالاعتراض باق بحاله قلت اذا كان عدد حركات الاكبر غير متناه وحركت
تلك القوة الى اجزاء غير متناهية كان اجزاء الحركة الواقعة في اجزاء تلك المدة غير متناهية
العدد مع ان عدد اجزاء حركة الاصغر يلزم ان يكون اكثر فالمحذور لازم اما من جهة
المدة او من جهة العدة وكذا اذا قيل لو كانت القوة غير متناهية في العدة وفرضنا
تحريكها الجسم آخر حركات غير متناهية العدد فاذا حركت جسما اصغر منه تلك الحركة
وجب ان يكون عدد حركات الاكبر كان الخلف لازما ولم يرد ان يقال جاز ان
يتساويا في عدد الحركات ويتفاوتا بان يكون حركة الاصغر اسرع او اطول زمانا لان
كل واحد من زيادة السرعة وطول الزمان مستلزم زيادة عدد الحركة فاقل
وهو ان يقول ليس للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في وقت ما حتى
لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان ويقرب من هذا الاعتراض ما قيل انا لا نسلم
في الفرض المذكور انقطاع الاول وانما يلزم انقطاعه ان لو وجب حركات تلك القوة
الى الفعل معا لكنه حينئذ ليس بجائز اذ تحرك الاصغر انما هي حركة فوجب له
بعضها حركة اخرى مع ان في القوة المحركة له ان تحركه تحريكا ازيد من حركة الاكبر ويكون
كل واحد من الزائد والناقص غير متناه كمعلومات الله تعالى ومقدوراته فيقع
التفاوت في القوة عليها فيقال عليه لم لا يلزم ان هذا التفاوت صحيح ومن المعلوم ان ذلك
الى اللانهاية من تفاوت الحركات اعني ما هي في وضع غير متناه لا يلزم من هذا التفاوت
فلا بد من بيان استحالته من دليل آخر ولقائل ان يقول انهم انما يستدلون
على تفاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء بوقوع التفاوت في تلك الافعال
وحينئذ يعود الاشكال قال بعض الفضلاء هذا سهو وقع من الامام لان الاستدلال

وكانت اكثر من عدده

بالعكس ما ما ىول موه العوه على تحريك الكل اصعف منها على تحريك الحزء لان طسعه العسر
عابوعن التحريك العسرى وكلما كان العاوف اموى كانت العوه على تحريكه اصعف بالصروره
على ما ساوت موه العوه بالنسبه الى تحريك الكل والجزء لزم التفاوت فى الحركات التى لا
ىدايه لها واستدل للتفاوت العوه على تفاوت الافعال دون العكس كما توهم
مل لما كانت لا نهاية الحوادث فى الجهه التى تلى الماضى الجمل بهذا الكلام الذى معالان
السوال الوارد على دليل تناهى الحوادث وهو انه لما لم يكن لها مجموع موجود فى
وقت من الاوقات لم يمكن الحكم بالازدياد عليها فضلا عن ان يكون منقطعا بناهيا
وارد على دليل تناهى العوه والقوى الذى دل عليه بهذا الكلام لا يدفعه فكان كلاما اجنبيا
لا جوابا عن السوال ومنهم من قال فى توجيه حاصله ان مقال ان عدم التناهى الذى
معابله لا ىقبل الزياده والنقصان فى الخارج لانه ليس له مجموع موجود فى وقت من
الاوقات الا انه قابل لهما فى الوهم ويحسب نفس الامر لكن ازدياده ونقصانه فى
الجانب الذى هو غير متناه منه ممتنع فى الوهم ايضا كما فى الخارج والممتنع فى الجانب الذى
هو غير متناه منه ملتبس بمتنع فى الوهم ولما ما لو الحوادث الماضيه المتعاقبه كانت
غير متناهيه كانت غير المتناهى قابلا للزياده والنقصان لازدياد الحوادث كل يوم وهو
يجرى عليهم بانهم ان ارادوا انه يقبل الزياده والنقصان فى الخارج فهو ممنوع اذ
ليس مجموعه موجودا فى الخارج فى وقت من الاوقات وان ارادوا انه يقبلهما بحسب
نفس الامر وفى الوهم فلا نم استحالته وانما يكون مستحيلا اذا كان مقوله لهما فى الجانب
الذى هو غير متناه منه وليس كذلك لان لا تناهى الحوادث فى الجهه التى تلى الماضى وازدياده
فى الجهه الاخرى التى تلى الحال ولا شك ان هذا الرد لا يتجه على ما ذكر من دليل تناهى العوه
لان قبول الازدياد فيها انما هو فى الجانب الذى لا تناهى كما لو فرضناه يجرى وان
كان بحسب الوهم فقال ولما كانت الطبيعيات امورا محسوسة وحكم الوهم فى المحسوسات
صادق جاز ان يكون المقدمات المستعمله فيها وهميه كما فى تناهى الابعاد ونحو الجزء
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الحركات الصادره عن العوه العسريه
لا نهاية لها فى الجهه التى تلى الماضى ونريد ان ما ذكرتم يدل على استحالة الحركه من
مبدا معين الى غير النهايه ولا يلزم منها استحالة الحركه الغير متناهيه مطلقا لجواز ان لا تكون الحركه
العسريه من القوه الجسمانيه مبداء كما فى حركات الافلاك عندهم فيكون ازدياد الحركات
العسريه فى الجهه الاخرى كما فى الحوادث فلا يلزم خلف على ما ذكرتم واجيب عن
ذلك بان الكلام مما لا مبدا لانهم الا علاحظ نطبق الحركتين من المبداء لنطبق
التفاوت فى الجانب الاخر وكذلك بها نفرض التطبيق بينهما من الجانب المتناهى
لنظهر التفاوت فى الجانب الاخر ويلزم الخلف وانما نعلم بالضروره ان ما كان فى
قوته قطع مسافه من اول لها الى اخرها كان فى قوته عكس ذلك اى قطعها من اخرها

ال
الى او لها ما الذى فى قوته الحركه التى لا ابتداء لها الى حد معين كان فى قوته الحركه
من ذلك الحد المعين الى ما لا نهاية له لكن اللازم باطل لسان الساكن فبطل الملزوم
ايضا ولقائل ان يقول اذا اشكوا فى تناهى القوى الجسمانيه بالنسبه الى الحركه
على ما رعم هذا المحتج مع ان اجزاء منها لا توجد معه لزمهم تناهى الحوادث بالنسبه
ايضا ما دام المنشا ادوار الفلك الاعظم على ادوار فلك الثوابت من جانب
الحال لظهر التفاوت فى الجانب الماضى مع انهما غير متناهيين فى الماضى على زعمهم
واما الثانى وهو كون القوه الجسمانيه محركه الجسم بالطبع الى غير النهايه اعلم ان هذا
الزمان الماضى فى قوه حاله فى جسم لا تفاوت فيه منقسمه بانقسام ذلك الجسم على
النسبه كالطبيعه فى الاجسام العنصريه وكالنفوس المنطبعه فى الاجسام الفلكيه
لكن التحريك بالطبع الذى يقابل التحريك بالقسر اعم من ذلك لانه يتناول التحريك
الصادر عن النفس النباتيه والحيوانيه مع ان اجسام النباتات والحيوانات
مركبه من بسائط لا تخلو عن تفاوت بعضها لطبائعها وانما اكثر ذلك النفوس
فلا نسلم انقسام محالها بانقسام محالها ..... اللهم الا ان يخص بالقوه
التى وصفناها وحج مدفوع عنه بعض ما لا يقبل عليه وهو انا لا نم ان كل قوه
جسمانيه تنقسم بانقسام محلها لجواز ان لا يكون سارية فى محلها واما لا ن
النقسم بعدم صورة المحل لو لم ..... سلمناه لكن لا نم ان التحريك الاصغر لو انه ...
كان له ان يحرك بعض الجسم كما انه فى جميع الصور لجواز ان يكون انضمام الجزء الاخر
شرطا للتحريكه وانما لا يلزم من بطلان تحريكه من مبداء الى غير النهايه بطلان قوته على التحريك
الذى لا تناهى لجواز ان يحرك تحريكا غير متناه لا مبداء له ولا نهايه ولا نم انه اذا
فرض تحريكه وتحريك بعضه من مبداء معين الى غير النهايه يلزم الانقطاع لم لا يجوز ان
يوجد من كل منها حركه من غير انقطاع مع ان فى قوه الكبر ان يحرك اكثر على انا لا نسلم
.... مدورات الفلك ودورات فلك البروج من اليوم الى جانب المستقبل
فان الاولى ازيد من الثانيه مع انهما غير متناهيين عندهم لان قوه الجسم اكثر مما
قوه بعضه لو انه ..... الى انقسام القوى الجسمانيه بانقسام محالها على الثانى
اعنى ان يكون نسبه القوه الى القوه كنسبة المحل الى المحل فى المقدار
وليس لزيادة جسميه فى القوى اثر فى منع التحريك يعنى ان الجسم من حيث هو جسم
لا يقتضى تحريكا ولا يمنع منه بل ذلك انما يكون لقوه حاله فيه فان الجسم من حيث
هو جسم لا يقتضى الا مكانا ما فيتساوى الى جميع الامكنه بالنسبه على السويه فلا
يقتضى حركه ولا امتناعا منها لان الحركه تقتضى ترك بعض الامكنه والتوجه الى بعضها
وامتناع السكون اختيار لبعضها مع تساوى نسبتها اليه وكلاهما ينافى ..... بلا مرجح
فاذن كبر الجسم وصغره اذا فرضا خاليين عن القوه العاوقه كانا متساويين فى قبول

التحريك ولم يكن لزيادة مقدار الجسم في الحجم اثر في منع التحريك فلا يختلف المتحركان في
الحركة بل يختلف المتحركان بالازدياد والنقصان بحسب التفاوت في الحركة فلم يختلف
ولو كان لزيادة مقدار الجسم مدخل في منع التحريك حتى يكون نسبة المتحركين في الحركة اي
يكون نسبة منع الاكبر الى منع الاصغر كنسبة قوة الاكبر الى قوة الاصغر فيكون
ما يلزمه الاكبر للتحريك اقل من ما يلزمه الاصغر فيتحقق التفاوت في الحركة بالتفاوت في
التحريك فلا يلزم التفاوت في الحركة فلا يلزم خلف وكان زيادة حركة
الاكبر على حركة الاصغر على نسبة ما بينهما وذلك لان نسبة الحركة على قدر نسبة
القوة لان التفاوت في الحركة بينهما اي في الطبيعة بحسب الفواعل دون القوابل
على عكس التفاوت بينهما هناك اي في القسرية لان الفاعل فيها واحد والتفاوت
في القابل فقط وهي اي نسبة القوة على قدر نسبة الجسمين في المقدار كما مر ولا شك
ان القسر موازي الجسمين نسبة ما الى ما لتناهي الابعاد اي المحل
الذي يحتاج في وجوده الى الحال يسمى قابلا بالنسبة الى الحال المتقوم له ولا علينا
ان احتياج الشيء في وجوده الى ما يحل فيه باطل قطعا لان الشيء ما لم يتشخص موجودا
في الخارج لا يمكن حلول شيء فيه لان وجود الذات في نفسها متقدم على احوالها
التي من جملتها حلول شيء آخر فيها وهذا امر ضروري لا يقال ان المحتاج اليه المحل
من الحال مطلق وطبيعته والمانع من المحل من الحال المعين فالمحل فلا
محذور لانا نقول ان الطبيعة لا وجود لها الا في ضمن وجود الحال المعين فعلى تقدير
التعين لا وجود للطبيعة فلا يتصور كونها جزءا للعلة الفاعلة لموجود خارجي كما
بعلوا وجوابه انهم قالوا ان الحال في شيء قد يكون محتاجا اليه في وجوده الى محله
فيكون عرضا قائما بذلك المحل المتقوم به بدونه ولا انعدام فيه وقد لا يكون محتاجا الى المحل
في وجوده بل محتاجا اليه من عوارضه كالصورة الجسمية فانها جوهر مجرد انه يستغني
في وجوده عن الهيولى ويحتاج اليها في قبول الانفصال والاتصال اللازم لم فلا
لزم ان يحل فيها فمثل هذا الحال يجوز ان يكون علة لوجود المحل وشريكا للفاعل
ولما اعترض عليهم بان الصورة الجسمية قد تزول عن الهيولى مع انها بعينها تكفي
يكون علة لوجودها اجابوا بانها اذا زالت عنها صورة يحلها صورة يحل فيها على
وجود الهيولى بين فقط الصورة المتعاقبة افرادها ثم قال بعضهم وجود الطبايع
في الخارج فلا اشكال على مذهبه ومن لم يقل بذلك وادعى ان ليس في الخارج الا
المتشخصات زعم ان شريك الفاعل هو احدى الصور المتشخصة المتعاقبة لا بعينها
الوحدة في نوعها ما يتعلق فانه لم يقم معاقبة فانه قال انهم ولو ادعوا ان الصورة
محتاج في عوارضها المتشخصة الى الهيولى فلا يتصور ح كون الصورة المتشخصة علة لها
سواء كانت معينة او غير معينة فلعل انهم ارادوا بالعوارض المتشخصة بها العوارض

اللازم

اللازمة لشخصها التي اذا زالت لم يبق ذلك الشخص بعينه لا العوارض التي يستعد بها محلها
كما توهمه العبارة ولو ذكر عدل في العوارض المتشخصة امورا كلية لا يتصور استعداده
الشخص بها كالتناهي والشكل المطلق وغيرها من العوارض اللازمة للانتقال
وبادة مالسة الى المركب اعلم ان مادة المركب اعني الجزء المادي له قد يكون متقوما
بما يحل فيها كالهيولى المتقومة بالصورة الجسمية الحالة فيها وقد لا يكون متقوما به كالعناصر
الممتزجة التي يحل فيها صور المركبات فالمادة بمعنى الجزء المادي اعم من المحل المتقوم بالحال
حامل توجه الجواب ان يقول القول المطلق لم يختلف يريد ان امكان حصول
الحال في المحل يستمر ابدا لا يختلف اصلا اما المختلف الذي يوجد ويعدم فمراتب متفاوتة
بالقرب والبعد من الاستعدادات المتممة الى ذلك الامكان المستفادة من الامور الحالة
فيها كما مر لان الوحدة ان استلزمت تقوم المادة بغير
المقوم بها انه لا يجتمع في مادة واحدة صورتان متقومتان في مادة واحدة فلا انها لا استحالة
عليه وما ذكروه وان ذلك المقوم فلا مجرد علة انه لم لا يجوز ان يكون للمادة علاقتان
اما الجهتان فهي الوجود كما في الصور النوعية بعضها لان هذا الجواب انما هو النقاش
دون الاجماع وهي علة معها ومعنا انا نطلب العلة الفاعلة بمعنى ان مهيتها حيث
انها معمولة لها فاعلة لكون الفاعل فاعلا اذ يعقلها صارت فاعلا في الفعل بهذا
الاعتبار يكون الغاية علة للمعلول الذي صدر عنه فان وجود الغاية مترتب على
وجود المعلول رد على ذلك فانهم يقولون غاية ايجاد الله تعالى لغيره دائم وهي لا تترتب
على وجود المعلول وجوابه انهم اشاروا الى ان الغاية مسلوبة عن فعل الله جل جلاله
مطلقا لان الفاعل الذي يفعل لغاية يكون غير تام من وجهين الاول من حيث
انه يقصد وجود تلك الغاية فانه لا بد ان يكون وجودها اولى به والثاني والا لم يكن
غاية له اصلا فيكون مستكملا بذلك الوجود ومستفيدا منه تلك الاولوية والثاني من حيث
انه بماهيته تلك الغاية فاعل فيكون هو ناقصا في فاعليته ولما كان الله سبحانه
منزها عن ذلك لا يتطرق اليه نقصان اصلا قالوا لا غاية لفعله بل هو فاعل بذاته
بهذا ما ذكروه ومن ذلك يظهر ان من قال انه غاية لايجاد غيره او انه غاية للوجود
كله اراد انه غاية للغايات على اختلاف العبارات في الحقيقة نفي الغاية عن فعله
والاشارة الى ان ذاته سبب لفاعليته كما ان الغاية سبب لفاعلية الفاعل الذي
يفعل لغاية فلا يصير له بذلك اطلق عليها الغاية لا انها غاية حقيقة فكل فاعل
يفعل بالقصد والاختيار فلا بد من الارادة المتعلقة بشيء من حيث انها
توجه الى ذلك الشيء يسمى قصدا ومن حيث انها امارة لزمت من الاشياء يسمى اختيارا
لها مبادي اربعة مترتبة كما ذكرنا اول لها تصور الحركة الملائمة على وجه جزئي
وثانيها الشوق المنبعث عن ذلك التصور وثالثها الارادة المنبعثة عن ذلك الشوق

ورابعها التحريك الصادر من القوة المنبثة في العضلات التي هي مبدأ قريب للحركة
بانه اذا ارتسم بالتخيل او بالتفكر صورة في النفس اشارة الى تصور الغاية واما
ان يكون جزئية متخيلة وقد يكون كلية متعقلة وادراك الغاية على وجه جزئي او كلي من
بمعنى تصور الفعل من حيث انه ملائم فلا يلزم ان يكون المبادي للافعال الاختيارية
فاذا كانت غاياتها متحققة لم يكن الحركة باطلة وذلك لان الوصول الى المنتهى من
لوازم وجود الحركة الموصلة اليه فيكون غاية القوة على تقدير الاتحاد حاصلا ابدا فلا
يكون الحركة باطلا اصلا فان كانت غاية الشوقية بحسب التخيل دون الفكر يعني
ان غاية الحركة اذا كانت غاية للشوقية فاما ان يكون غاية لها اي للشوقية بحسب التخيل
اي يكون متصورة على وجه جزئي تخيلي فحينئذ يسمى ذلك الفعل عبثا واما ان يكون غاية
لها بحسب الفكر اي يكون متصورة على وجه كلي عقلي وحينئذ يسمى ذلك الفعل جزافا ولا
اعني اسم الفعل الى القسمين المذكورين بالقياس الى الغاية على تقدير اتحاد غايتي
الحركة والشوقية وانه على ما في الشرح اذ لم يتعرض فيه الا للقسمة على تقدير عدم الاتحاد
وهو بعيد لما سيشير الشارح ان بعض ما ذكره مخالف لما في متن الكتاب وهو ان كلا
من العبث والجزاف حيث جعل العبث من اقسام الفعل على تقدير اتحاد الغاية
وجعل الجزاف من اقسامه على تقدير عدم الاتحاد وقد جعلا في المتن قسما واحدا
بدليل العطف بينهما بالواو دون او كما في سائر الاقسام وجعلا من اقسام
الفعل على تقدير عدم الاتحاد وهو ظ واعلم ان المذكور في المباحث المشرقية
والملخص موافق لما في المتن ومن ثم قيل ان اراد الشارح اصطلح على ما ذكره
فلا نزاع فيه اذ لكل ان يصطلح على ما شاء وان اراد نقل اصطلاح آخر فالامام
اعرف به على وجه جرمه بصحة قوله دون غيره وقد ذكر في شرح الملخص ما يؤيد
كلام الشارح وهو ان الجزاف لا يسمى عبثا لكن الامام سماه في هذا الكتاب عبثا ايضا
او التخيل مع طبيعة او مزاج الاول كالتنفس والثاني كحركات المريض
واما العادة فكاللعب باللحية مثلا فمنها الحركات الاضطرارية الطبيعية
اي الصادرة عن قوة لا شعور لها بما يصدر عنها اذ هي المراد بالطبيعة ههنا
اذا وقعت الارض الجزء اي وقعت في موضع واحد من الارض الخالصة من
موانع الاسباب لا ساغ ان يكون المطلوب بالطبع متروكا بالطبع يعني لو كانت
حركات اجزاء الارض والماء عن مواضعها الطبيعية منسوبة اليهما لكان المطلوب بالطبع
وهو الموضع الطبيعي مهروبا عنه بالطبع وايضا مطلوبها بالحركة الى المركز فلا يتحرك
عن المركز الا بالقسر فيكون تلك الحركات من موضع الجزء ولا شك ان القوة
المسكنة للجزء ساعية بهذه الحركات فهذه الحركات اضطرارية صادرة عن قوة
طبيعية لما عرفت ثم لا يخفى انه ان تكون في تلك الارض بلا شروع في ساكن

احدهم

العامه المرتبة على تلك الحركات الاضطرارية المستندة الى تحريك تلك القوة المسكنة للجزء
بل لان القوة الموجودة في الجزء اقتضت ذلك الجزء من الارض تلك الحاصرة فيل
على ان المتصرع لها ان يكون هناك اجزاء مختلفة الصور كما هو في بعض الاطباق التي
من ان فيه اجزاء عظيمة ولحم وعصب وغيرها مختلطة ثم ان القوة المصورة التي في
المني يجمع كل جنس الى جنسه ليحصل ذلك العضو المخصوص او انه لم لا يجوز ان
يكون ذلك الاختلاف اعني اختلاف الاجزاء في الجسم والقوى لا تستند الى الفاعل
الفواعل الخارجة بحسب اسباب سابقة او الى اجتماعات مخصوصة من تلك الفواعل
لا الى القوة الموجودة في الجزء على اجزاء المتناوب ولا الى رب النوع على ما تراه
الاشراقيون ويرد بهذا السؤال على السبي الثاني ايضا لزم الشيء وهو انه يكون كل
خاصية بسبب ما ترى الى غير النهاية وهو هيهنا سوا كانت تلك الخاصيات
مخصوصة الوجود او متعاقبة وذلك لان تحريك القوة المسكنة للجزء اما ان يكون
بعد وقوعها في الارض تحركها الى تلك الصورة اي نوبها بها ونقلها اليها ولا
يكون صدور ذلك اي افادة الاختلاف في القول والتحريك نحو الصورة منها اي عن
القوة الموجودة في الجزء دائما او اكثريا والحاصل ان القوة الموجودة في الجزء تحرك
الاجزاء الارضية لسلا استعداد الري او الشعرية فهي الافادة غاية لتلك الحركة
مبادي الها الطبيعة اي القوة المؤثرة بلا شعور والقوى الحيوانية بل الساع
فان طبائع النباتات منادية الى منادها بل الروية تعني الفعل الكائن
القوة الحيوانية موجبة على افعال منها الهزل مضادة لها غايات متغايرة احدى
الى اقسام الروية لشيء بما يخص تلك الافعال في الصدور عنها الا الهرب على
افعالها غاياتها ويحسن المقام ان الفعل اذا ثبت عليه او ثبات انه لشيء وذلك
الامر غاية له فان كان لذلك الامر دخل في اقدام الفاعل على الفعل سمي ايضا
غرضا بالقياس الى الفاعل وعلة غائية بالقياس الى الفعل فالعلة الغائية هي المحتاج
الى الروية دون الغاية اذ قد يثبت بدون الروية كما مر منها ايضا وقد يجعل
الغاية مباينة للعلة الغائية فيقال ما يترتب على الفعل ثبوتا ان كان حاملا للفاعل
على الاقدام عليه كان علة غائية وغرضا بالاعتبارين والا كان غاية ولا بد في الاول
من روية الفاعل وشعوره واما في الثاني فقد لا يكون في الفاعل شعور كما في الحركة
الطبيعية وقد يكون كما في المبدأ الاول جل وعلا فان افعاله تبع لنسب معللة
بالاغراض عند الاشاعرة والحكماء بل لها غايات وفوائد وحكم ومصالح لا تحصر و
الغاية لتستلزم استكمال الفاعل كما تستلزمه سوت العلة الغائية على ما وقع ما
سوهم من ان الفاعل اذا لم يفعل لغرض الاحسان لم يستحق المدح والحمد عليه
فلو كان الباري سبحانه فاعلا لا لغرض الاحسان لم يكن مستحقا للحمد فكان ناقصا تعالى الله

عن ذلك علوا كبيرا وما ورد من الآيات الدالة على تعليل افعاله تع محمول عندهم على
اسباب العادية كما مر الاولى وعن الثاني بانا لا نسلم ان كلا من مبادي القوى الطبيعية
دائما او اكثريا هو غاية ذاتية وما استدل عليه بان ذلك العائل لم يقع صدق الحصر في
نفسها حين منع ملاءدعى لزومها للقوة التي استعملها في ذلك وهي ان مبادي
الاسباب الى مسبباتها دائما او اكثريا تقتضي ان يكون المبادي الى غاية ذاتية لتلك
الاشياء فان هذه الملازمة هي معنى هو كل فيكون صدور ذلك الفعل عنها دائما
او اكثريا وهو المراد بالغاية وفيه نكون منع صدق هذه القضية نفسها عن حجة
والجواب ان اثبات الغاية للقوة الا تتصف الطبيعية لا يتوقف على تلك المقدمة الحقة
الظاهرة الصادقة بلوازم الغايات الذاتية كما ذكر بل يكفي لذلك ان السبب اذا لم تكن
له مبادي دائمي او اكثري الى مسبب كان له خاصة غاية ذاتية فليحمل هو لو هي
المراد بالغاية على ان هنالك غاية سواء كان ذلك الفعل او غيره مما يترتب ايضا
دائما او اكثريا للحصول المهم على التدريج فان طلب اداء يترتب على الفعل فهو غير
ساعة امور جمة ربما دائما او اكثريا فيما دائما وهنالك الغاية عن لوازمها مع
اشتراك الكل في ذلك الترتب بل فانا كان غاية يكون الفعل في نفسه وسيلة
الذهب لو كان الفاعل مختارا لاختار لاجله على سبيل ترتب به العادة في
اختيار الوسائل واسع ان يكون الموت والهرم والفساد غاية لها
حتما اضدادها وهي الحيوة والنبات والتركيب غاية ذاتية فدل عليه ان كون
الغاية غاية لدى الغاية ليس حقا بل هي غاية له ولازم اياه وجد معها وانها
لازم من اشياء كون بعض اللوازم غاية كون بعضها او بعض غاية لجواز ان يكون
الغاية غيرها من اللوازم والجواب عن الاول ان المراد بالحصول هو الحكم بكونها غاية كما
في الحج وعن الثاني بان اللوازم ان الحرب في البعض فلا اشكال والا فالمراد انه
لا امتنع كون الفساد غاية ذاتية لا فعال الطبيعة بالغاية الذاتية ما علا الفساد من
الامور الصالحة لكونها غاية لا فعالها لتعطل سائر الجزئيات ورد ذلك بجواز الحماد
فرق تلك المادة من تلك الصور المعدة فلا تعطل كما في الفلكيات والجواب ان الكلام في
المادة القابلة للصور الكائنة والفاسدة وما لا تقبل صورة اخرى لا فساد فيها على
زعمهم وذلك مخل بنظام العالم فيدل عليه انا لا نم ان تعطل جزئي من الجزئيات
المادية يستلزم اختلال نظام كلية العالم وان اراد اختلال نظام واحد من الموجودات
بمعنى انه عدم كماله فلا نم استحالته بل هو واقع كالثمار والحبوب والحيوانات التي
تعوقها الموانع الخارجة عن الوصول الى غاية كما لها بعد اهلها واما ان الموت
خلاص للنفس المجردة عن العلائق البدنية الى حصول سعادتها الحقيقية مرد
عليه انه مثال جزئي لا يفيد الحكم الكلي الذي ادعاه وهو ان الموت غاية ذاتية

للطبيعة مطلقا والرد على امتناع الاتفاق دائما وكذا اسند الاتفاقات الى ان السبب
المؤدي الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي
يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى
غاية ذاتية والسبب الذي يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الآخرين يسمى سببا اتفاقيا
وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية واما ما لا يتأدى اليه الشيء اصلا كالكسوف عند
قعود زيد فلا فائدة لا يقال انه ان صار قعوده علة للكسوف لكن لما كان
قعوده سببا لكون القعود مع الكسوف صح ان يقال قعود فلان فاتفق ان كان ما
قعوده مع الكسوف هذا ومنهم من انكر الاتفاقات في الاسباب والغايات مسولا
فان السبب ان كان مستجمعا لجميع الجهات المعتبرة في المؤثرية كان تأديه الى المسبب
دائما فيكون سببا ذاتيا ومسببه غاية ذاتية وان لم يكن مستجمعا لما ذكر امتنع تأديه
الى المسبب فلا يكون سببا اتفاقيا ولا مسببه غاية اتفاقية والجواب ان ليس كل
ما هو معتبر في تحقق التأثير بالفعل جزءا من المؤثر فان انتفاء المانع واستعداد القابل
معتبر في التأثير بالفعل مع انه ليس شيء منهما جزءا من المؤثر فالمؤثر اذا اتفق عن
ذاته بعض هذه الامور امكنا كما سواء او لا نادرا او اكثرا كان ما عليه هو المسمى
بالسبب الاتفاقي ومسببه هو المسمى بالغاية الاتفاقية واذا اعتبر ذلك السبب
مع جميع الجهات المعتبرة فانه كان سببا ذاتيا ومسببه الذي هو غاية ذاتية ومثال
ذلك ان يخرج موضعا فيصل الى كنز فان الخروج حيث هو خروج ليس مؤديا الى الكنز
دائما ولا اكثريا فلا جرم كان سببا اتفاقيا وكان وجدان الكنز غاية اتفاقية له ولذا
اعتبر مع الخروج كونه في موضع فيه الكنز وكونه منتهيا الى حق الكنز مع سلامة الحاسة
كان الخروج مع هذه الشرائط سببا ذاتيا للوجدان وقال العلة مطلقا يعني العلة
سواء كانت فاعلة او مادية او صورية او غائية لا يخفى عليك ان بعض هذه التقسيمات
جار في العلة التامة ايضا فانها اما ان لا يكون بسيطة وقد يكون مركبة وقد يعتبر ايضا كونه
كله وجزئه الى غير ذلك كطبائع البسائط العنصرية الفاعلة لحركاتها فانها بسيطة
بمعنى انها لا جزء لها بالفعل وان امكن ان يفرض فيها اجزاء وعلة فاعلة للحركات
العنصرية الى مواضعها الطبيعية وان كانت علة صورية بالنسبة الى ذوات الاجسام
العنصرية كالسكون كهيولى الاجسام العنصرية بالنسبة اليها اي بالنسبة الى الاجسام
العنصرية فانها علة مادية لها كالعقل والصورة بالنسبة الى الهيولى على قول
من يجعل الصورة الجسمية شريكة لفاعل الهيولى كالصورة الانسانية المركبة من قوى
اعضائها الآلية بالنسبة الى القوة الشوقية فان مجموع سرى المتاع ولقاء الحبيب
غاية مركبة للقوة الشوقية واما القوة المحركة فغايتها الوصول الى المنتهى الحركة كما مر
وكذا في سائر ما بالصورة الكلية كصورة السرير للسرير والحشب كهذه الصورة

اسيلهامه

للطبع

للسرير والغاية المخيلة كالجلوس على السرير والحركة كهذا الجلوس على ... ما يقتضي
بالذات إزالة السخونة ويتبعه حصول البرودة وذلك أن السقمونيا يسهل الصفراء
الموجبة لسخونة البدن المانعة للأجزاء الباردة التي في البدن عن تبريده فلما أزال
المانع عن برودة بطبعها فالفعل الصادر عنها نسب بالعرض إلى مزيلها وهو
السقمونيا قال شارح التلويحات العلة بالعرض تطلق على معان أربعة أ أن يكون له
منع من الصدور عن الفاعل الذاتي يعني أن فاعلا آخر أزال ذلك المانع فصدر
الفعل عن الفاعل [illegible] الممنوع فنسب صدوره إلى مزيل العائق كالسقمونيا
تبرد البدن بإزالة السخن ب أن يكون هناك موضوع يوصف بصفات فصدر
الفعل بالذات عن إحدى تلك الصفات فنسب إلى الصفات الأخرى أو إلى الموضوع
وحده كالإنسان كاتب أبيض طويل طبيب ما داوى عن علاج نسب إلى الكاتب أو
الإنسان وحده مع أن الصدور الذاتي هو من حيث كونه طبيبا أولى [illegible]
من هذا ما ذكره الشيخ من أن المادة العرضية هي التي تكون مأخوذة مع عوارض خارجة
وكذا [illegible] ما ذكره من أن العلة الصورية العرضية ما يتبع الصورة الذاتية من الأعراض
أما بيان الأول فهو أن المادة الذاتية هاهنا ذات الخشب وحدها كقطع الخشب
للسرير فلما أخذت مع عوارض خارجة عن ذات المادة سواء كانت لازمة
لها أو مفارقة عنها لم تكن بهذا الاعتبار مادة ذاتية بل عرضية كقطع الخشب المأخوذة
من حيث أنها [illegible] وكانت كفاعل يصدر عنه لذاته معلول فوجد الفاعل فاعلا
[illegible] وينسب إليه صدور ذلك المعلول وهو [illegible] بأن ينسب الصادر عنه
ما عارضه إليه ما عارضه أخرى ويحكي [illegible] الصادر عنه ما عارضه الوحدة
بيان الثاني فهو أن العلة الصورية الذاتية هي ذات الحال وحدها والعرضية هي ذات الحال
مأخوذة مع بعض عوارضها ويحتمل أن يقال هاهنا أن العرضية هي الأعراض التابعة للصورة
الذاتية [illegible] الصورة الذاتية من حيث حلولها في المادة ج أن يكون فاعل يفعل لغاية
هي خير فيتبع تلك الغاية شر فينسب ذلك الشر إلى ذلك الفاعل كالحجر الطالب للمركز
إذا أصاب إنسانا فأرداه فينسب ذلك الردى إلى الحجر بالعرض د أن يكون فاعل يفعل
لغاية بالذات فيتفق حصول أمر مع تلك الغاية لا يكون لذلك الفاعل [illegible]
[illegible] وذلك مثل أن يقوم إنسان [illegible]
[illegible] ذكره الشيخ من أن العلة
الغائية العرضية ما يتبع الغاية الذاتية وكذلك في سائر العلل فالمادة العامة
ما يكون جنسا للمادة المخصوصة كالجسم المركب من العناصر الذي هو جنس لقطع الخشب
التي هي مادة خاصة للسرير والغاية العامة ما يكون جنسا للغاية المخصوصة كالاستواء على
السرير الذي هو جنس للاتكاء عليه فإذا أخذ خصوص الاتكاء فهو غاية خاصة لم

يكون علة مبدأ له بهذا الاعتبار لكن لا يكون مبدأ له بالذات بل بالعرض لا شك
أن الحادث بالمعنى المشهور يكون عدمه سابقا على وجوده [illegible] صاحب
كون كل حادث مسبوقا بمادة ومدة بل لا يتصور حادث من حيث هو حادث إلا وله عدم
سابق ثم أن ذلك العدم السابق لا يتوقف عليه وجود ذات الحادث من حيث ذاته
عند العاقل فإنه كان وجوده أزلا بل هو مناف له [illegible] بخلاف المعدات الموجبة
إلى الإعداد [illegible] يتوقف على اتصافه بالحدوث الذي هو وصف له اعتباري فلا
يكون العدم مبدأ لوجود الحادث بالذات بل بالعرض وذلك لكونه مقارنا لما هو علة
بالذات لوجوده مع كونه علة لوصفه أعني حدوثه والحاصل أن الموضوع أيضا
من جملة العلل ولكنه [illegible] بالعلة المادية فلذلك لم يعد على حدة في أقسام العلل كما سبق
الإشارة إليه ولا يكون [illegible]
كون الماهية في حدودها غير مجعولة وهاهنا أن أسباب الماهية أسباب الوجود
أجزاء الماهية سواء كانت أجزاء عقلية كالجنس والفصل أو أجزاء خارجية كالمادة و
الصورة تسمى علل الماهية وأسباب الماهية لا تحتاج الماهية في حدودها إليها لكونها
[illegible] وأما الأمور الخارجة التي يتوقف عليها الوجود دون
الماهية تسمى علل الوجود وأسباب الوجود [illegible]
من الوجوه كما علم في صدر مباحث العلل لما عرف أن الممكن نسبة إلى طرفي
الوجود والعدم على السواء وذلك لما تبين من أن أحد طرفيه لا يمكن أن يكون أولى
به لذاته فتساوي نسبة الممكن إلى طرفيه معلوم بالبرهان لا بالبديهة كما يتوهم ثم كون
رجحان أحد المتساويين على الآخر محالا إلا لأمر خارج [illegible] معلوم بالبديهة وما
يظن من أن العدم لا يصلح أن يكون مستندا إلى سبب [illegible] فبطلانه فيما سلف
لأنه لو لم يكن لعدمها سبب لكانت ممتنعة بالذات لأنه إذا لم يستند عدم
الحركة إلى سبب خارج أصلا كان عدمها مستندا إلى ذاتها وهو معنى الممتنع لذاته
[illegible] لأنا في احتياج عدمها إلى السبب فإنه إذا وجد
الحركة [illegible] بطلان ما يتوهم من أن الموجودات [illegible] لا سبب لعدمها إلى
سبب خارج [illegible] أن أولوية أحد طرفي الممكن
لذاته [illegible] عدم الحركة بسبب
عن عدم السبب إذا كان سبب وجود الحركة حاصلا بتمامه على الوجه الذي هو
لها علة فلا بد أن تكون الحركة موجودة ولا تعدم الحركة إلا إذا [illegible] وجود ذلك السبب
على الوجه الذي هو سبب تام لوجودها فيكون عدم الحركة مستندا إلى انتفاء وجود
السبب على الوجه الذي هو سبب الوجود على ذلك الوجه وهاهنا أن من
العلل ما هو معد وهو الذي يقرب المعلول إلى علته بعد بعده عنها مثل أن الأعداد

هو الهيئة ومعناه بالفارسية اماده كردن فالمعد هو الذي يهيئ المادة ويعدها لوجود
صورة حتى يوجد فيها او لحلول عرض فيها او يعلق به فيجرد بذلك ما الاعداد والتهيئة
للمادة بالقياس الى فاعلها ويلزم من ذلك توقف الفاعل الى الاستعداد متعلقا
بالمادة وتوقف المعلول ايضا كما ذكره في قوله والحركة الى المنتصف فيها التي
توقف الحركة الواقعة بعد المنتصف بالقياس الى الفاعل بعد تمام الاعداد فيه   ومنها ان
الاعداد قريب او بعيد فقد تقدم ان المعد البعيد لا يجامع وجود المعلول بلا كلام
وان المعد القريب ايضا كذلك وان توهم خلافه   فان العلل الوصفية قال
باعتبارين احدهما ان توجد العلة شيئا ويتبع ذلك الشيء شيء آخر كشرب السقمونيا
بالنسبة الى التبريد فقد ذكر فيما سبق ان العلة الفاعلة العرضية هي التي تقتضي شيئا
ويتبع ذلك الشيء شيء آخر وان العلة الغائية العرضية هي التي يتبع الغاية الذاتية
اعني المتوجه اليها بالذات وان العلة المادية العرضية هي التي تكون مأخوذة
مع عوارض خارجة عن ذات المادة وان العلة الصورية العرضية هي التي يتبع الصورة
من الاعراض فالاعتبار الاول الذي ذكره فيها مختص ظاهرا بالعلة الفاعلة
العرضية ويمكن ادراج الغائية العرضية فيه بان يقال ان الغاية الذاتية مما اوجده
الفاعل في الخارج وتبعها الغاية العرضية واما الاعتبار الثاني فان حذف منه
قيد لزوم الوصف كان ظاهر الشمول للمادة والصورة العرضيتين على الاطلاق
فان المادة او الصورة اذا اخذت مع وصف خارج عنها كيف كان الوصف كانت
علة عرضية كما مر ويحتمل ان يكون معنى قوله فيقال لذلك الوصف انه علة عرضية انه يقال
للموصوف مأخوذا مع ذلك الوصف انه علة عرضية ايضا وقد اعترض عليه بان حصر
العلة العرضية في الاعتبارين وجعل الوصف في ثانيهما لازما غير صحيح بل فيما نقله كما
عن شرح التلويحات وكذا جعل الوصف غير مفيد حيث قال والاول فيها بعد ليس بصحيح
انما فان السرعة اللازمة لحركة الثقل الموجبة للمجوف مفيدة له وقوته اياه اولو
كان حركة لحركة رجل فلما كان للمجوف فاعلا او بها بحث وهو ان العلة المعدة
للشيء كما مر لا مدخل لوجودها وعدمها الطارئ عليه في وجود ذلك الشيء فاعتبار
مدخلية وجودها في وجوده يناسب الشرط واعتبار مدخلية عدمها في وجوده
يناسب المانع فاستحسن ان تعد قسما من العلل على حدة وان امكن ادراجها
في كل واحد من الشرط وعدم المانع بوجه وعلى تقدير ادراجها في احدهما
واراد بما هي علة حقيقية ذاته لما هي مفيدة لحقيقته ملتبس معنى قوله ومن
العلل الوصفية ما هو معد ان العلة المعدة للشيء حقيقة علة عرضية بالقياس اليه
والى الفاعل ومن العرضية المعد كنقص ولما كان المعد قسما من اقسام العلل حقيقة
كان علة بالقياس سائر الاقسام منضما الى ذاته هو معدا للشيء حقيقة بالقياس

اليه وعرضي هو مفارق لما هي العلة له حقيقة وقد يطلق العرضي ايضا على المعد للشيء
بالقياس الى ما يتبع ذلك الشيء وكذا يتبع جريان هذا الانقسام في الشرط وفي الموضوع
ايضا بالقياس الى العرض الحال فيه واما لم يصرح في هذه العلل بالانقسام الى الذاتية
والعرضية واراد الامثلة لكن بالخطاب وتواضع لما صرح فيها فذلك من العلل الفاعلة
والمادية والصورية والغائية فيعرف حالها بالمقايسة اليها بل معناه ان العلة العرضية
الفاعلة مثلا قد تكون علة بعيدة حقيقة بالقياس الى ما هي علة عرضية له فان
شرب السقمونيا علة فاعلية حقيقية لحصول البرودة كما صرح به المصنف فيما سبق مع انه
علة معدة بقوته للمادة الى حصول البرودة كما صرح به فيها والفاعل مثلا اذا اخذ مع وصف
لا مدخل له في الفعل اصلا كان يجعل ما علة عرضية ولم يكن معدا وبهذا الاعتبار كلام الشرح
اذ لظهره انقسام العلة العرضية الى معد وغيره ولا حاجة الى ان يدعي ان الوصف
مطلقا لا يكون علة معدة لشيء بالشرع او عرفيا فانه يقع عند الاعراض الثالث واما
حرف الحصر في الاعتبارين فصحيح ايضا اذ قد عرف شمولهما مالنا وبل للعلل
الاربع العرضية التي صرح بها الشيخ فيما سبق وما ذكره في شرح التلويحات من اقسام
الاربعة للعلل العرضية فانك ان ضممت احدها الى الفاعل واثنان الى الغائية خرج
عنها العلة العرضية المادية او العرضية الصورية فكلام الشيخ في بيان اقسام العلل
العرضية اوضح واشمل الا انه لم يصرح بان الفاعل المأخوذ مع وصف لا مدخل
له علة عرضية والضابط ان العلة العرضية تطلق باعتبارين احدهما امر ان شيء هو
علة حقيقية فان الشيء اذا اقترن بالعلة الحقيقية امرا ما يسمى لا على الاطلاق انه علة
يسمى علة عرضية والثاني امر ان شيء بالمعلول كذلك فان العلة بالقياس الى ذلك
الشيء المقترن بالمعلول يسمى علة عرضية ثم المقصد الاول تعرف انه في حسن توضيح
المقصد الثاني في الجواهر والاعراض قال الاول في الجواهر ذكر
في هذا الفصل انقسام الممكن الى الجوهر والعرض وان الجوهر ينقسم الى الاقسام
الخمسة المشهورة وان الجوهرية والعرضية من ثواني المعقولات وانه لا تضاد بين
الجواهر وان وحدة المحل لا تستلزم وحدة الحال سواء كان الحال جوهرا او
عرضا بخلاف العكس فان وحدة الحال تستلزم وحدة المحل وان انقسام احدهما
لا يستلزم انقسام الآخر وان الموضوع من جملة المتحابات وان الحال قد يفتقر
الى المحل بوسط بعدد الاحكام وان اشتمل على احوال الاعراض على الاطلاق
لا انها مذكورة معا في شرح في بحث ماهية الجسم وانه ليس بمركب من الجواهر الافراد
وبين ان كل جسم له بالطبع وان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة وانه
لا يصح خلو المكان عن شاغل واورد مباحث المكان فبان ان الجسم ذو
الاوضاع وابعاد منقسمة في اجزاء سابقة وان الطبع فيها هو الفوق والتحت

بل احكام الجواهر مخصوصة **قوله** الفصل الثاني في الاجسام اي انقسامها
الى الفلكيات والعنصريات البسيطة والمركبة وانها متماثلة في حقيقة الجسمية وانها باقية
بالضرورة وانه يجوز خلوها عن بعض الكيفيات وانها كلها تتناهى ما حل فيها حادث **قوله**
الخامس في الاعراض اخر مباحث الاعراض عن مباحث الجواهر لان وجود العرض متوقف
على وجود الجوهر فناسب ذلك ان يقدم بيان احواله على بيان احوال العرض وقدم بعض
مباحث الاعراض نظرا الى انه قد يستدل باحوال بعض الاعراض على احوال
الجواهر كما يستدل باحوال الحركة والسكون على حدوث الاجسام وتقطع المسافة
المشاهدة برهان مبني على عدم تركبها من الجواهر الافراد الى غير ذلك مما يطلع عليه
باستقراء مباحث الجواهر وايضا هذا بان يوصف الجسم الطبيعي لا يمكن الا بمعرفة السطح
والزاوية والقامة فلكل منها وجه يومى اليها **قوله** بحيث يكون الاشارة الى احدهما
عين الاشارة الى الاخر فيه على ان هذا اتحاد الاشارة يخرج حلول الاعراض المجردات
فيها عن حد الحلول ولا يمكن ان يجاب عنه بان الاشارة اعم من الحسية والعقلية ولا شك
ان المجردات قابلة للاشارة العقلية لانا نقول الاشارة العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة
العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه فلا اتحاد في الاشارة العقلية كما
الاشارة الحسية فانها تنتهي الى الحال والمحل الحسي معا فان قلت الاتحاد في الاشارة
الحسية قد يكون تحقيقا كما في الاجسام والاعراض الحالة فيها وقد يكون تقديرا كما في المجردات
واعراضها فانها بحيث لو كانت مشارا اليها بالحس لكانت الاشارة اليها عين الاشارة
الى اعراضها قلت فقد منع ذلك القائل هذه الملازمة وادعى احتياجها الى دليل ثم قال
وايضا ينتقض الحد بحلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط وحلول الخط في
السطح والسطح في الجسم فان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف وايضا
يلزم من هذا الحد ان يكون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها حالا بعضها في بعض وليس
كذلك هذا ما ذكره ويمكن ان يدفع انتقاض الحد بحلول الاطراف في محالها بان الاشارة
الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة
عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا يتوهم اخذا من المشير منتهيا الى النقطة
منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فحدث خط انطبق طرفه على
تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك
الخط المشار اليه والوجوه الثلاثة لا يلزم ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثاني
بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فتكون اشارة
الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط
المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والسطح والنقطة تبعا وبالعرض
وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح



ولذلك قال الامام في الملخص بحيث يكون الاشارة الى احدهما الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا

مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي ينتهي الى نقطة
او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد جسمي ينطبق
السطح الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه او بتوسط اقطار المشار اليه بحسب
تطبيق طرفه على الجسم المشار اليه انطباقا وتماسا والحال في تعلق الاشارة قصدا وتبعا
على ما سبق فاعرف ثم انك اذا تفحصت حال الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان
الاصل في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد
خطي موهوم آخذ من المشير منته الى المشار اليه وامثال ذلك [illegible]
ان اخذ المشير والمشار اليه [illegible] الاشارة [illegible] الى الاول واما لزوم كون
الاطراف المتداخلة عند تلاقيها حالا بعضها في بعض فيحتاج دفعه الى اعتبار كون
احدهما تابعا للآخر كما اعتبره الامام في الملخص حيث قال تحقيقا او تقديرا
ومع ذلك ما فيه واما اعتباره [illegible] ظاهر وجود الاعراض
المتساوية كالاطراف وعروض من الوحدة والاضافات [illegible] لا تتصور اعراض
بالاطراف المتداخلة حتى يدفع **قوله** والا لما حل احدهما في الاخرى لانه اذا
لم يكن لاحدهما حاجة الى الاخرى بوجه من الوجوه استغنى كل واحد منهما عن الاخرى في ذاتها
ووجودها وبعينها فلا يتصور حلول شيء منها فيه **قوله** [illegible] بالكلية يجب ان يقال
ان اريد بالجملة بالقياس الى المحل لم يسلم التوقف كون الاعراض لا تسري في
محالها وان اريد بالقياس الى الحال خرج عنه كون الاعراض التي لا تنقسم كالنقطة
فلا عند القائل بوجودها ويمكن ان يختار الثاني ويقال المراد ان لا يبقى من الحال
شيء غير كائن في الموضوع فساوى كون جرم الجسم في محله ايضا **قوله** فان بعض هذه الامور
بالاضافة كما في قولك زيد في الحسب وفي الراحة وفي الحركة فانه [illegible] وبعض هذه الامور
اضافة ونسبة مخصوصة مصححة لان يحمل كونها بمنزلة مكان له وكذا كون الجملة في الكل
الشيء في الحسب راجع الى الاضافة فانه لما كان الحسب اصلا لوجوده في حصول
كان [illegible] نسبة مخصوصة مصححة لان يحمل الحسب بمنزلة مكان له **قوله** وبعضها
بالاستعمال كما في قولك الجزء في الكل والقائم في الحائط **قوله** وبعضها بالطريقة كما في كون
الشيء في الزمان او المكان **قوله** فالسوق والجامع بالجملة هذا اعطى [illegible] للسوق
[illegible] فان السوق يخرج عن [illegible] الكون في الموضع كون الجملة في الكل وكون
الخاص في العام وكون الشيء في المكان عند القائل بانه السطح واما عند القائل بانه
البعد المجرد فيخرج [illegible] عدم صحة المعارضة بل هذا [illegible] عدم صحة المعارضة يخرج عنه
كون الشيء في المكان مطلقا وكون الشيء في الزمان وفي الخصب وفي الاخر وكون الجزء
في الكل وقوله [illegible] يخرج [illegible] فانها [illegible] للاجزاء كما ذكره ولا يخرج الاجزاء
للصور الكائنة فيها من اجزائه لانها ليست [illegible] للاجزاء فصدق عليها كونها كون شيء

اي اما اعتبار الامام في الملخص [illegible] بان [illegible] فلا يكون صحيحا في الاعراض التي [illegible] وجود الاعراض كالوحدة والنقطة والاضافات [illegible] في محالها [illegible] عن صاحب الجواهر والاعراض

في نفس حال ما يكون الشيء الاول غير مباين للجزء من الثاني قوله ويدخل في حد الجوهر كليات الجواهر
المرتسمة في الذهن على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء المطابقة للامور
الخارجية تمام المطابقة والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال كما مر واما من
قال ان الحاصل في الذهن هو صور للاشياء واشباح المخالفة لها في الماهية المناسبة لها نوعا مناسبة
مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فهذه تلك الصور اعراض
موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها ولا وجود للاشياء في
الذهن حينئذ فان حكم على الاشياء باعتبار حصول صورها في الذهن على هذا الوجه بانها
موجودة في الذهن كان ذلك مجازا من القول لا حقيقة هذا هو الكلام المحقق واما قول الشارح واما
اعرض من حيث انها موجودة في الذهن فممنوع ان وجدت الاعيان من حيث هي كذلك فح
لا يكون جوهرا بل عرضا فيرد عليه ان الحقيقة الكلية المأخوذة مع وجودها الذهني لما امتنع وجودها
في الخارج وجب ان لا يكون عرضا ايضا كما لا يكون جوهرا لانهما من اقسام الممكن باعتبار
الوجود الخارجي كما يدل عليه تعريفهما لان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الخارجي وعلى
ذلك التقدير فالحق ان يقال يصدق عليها انها اذا وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع
قوله فواجب الوجود لا يكون جوهرا ولا عرضا فلا يرد ان الجوهر المشهور بانه الموجود لا في موضوع
فيدخل فيه ان الواجب داخل فيه ودفعه بان ليس المراد من الموجود في تعريف الجوهر
الموجود بالفعل والا لكان الكلي ... وجود جزئي من ماهيته او لم يتحقق ... جوهرا
بل المعنى بهذا الرسم ان الجوهر ماهية اذا وجدت في الخارج واتصفت به كانت لا في موضوع وظ
ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها فلا يصدق على الواجب والمشهور في العرض
بانه الموجود في موضوع فلا اشتباه في عدم تناوله للواجب سواء قرئ ... او لم
يقرأ قوله والاول هو المادة والثاني هو الصورة والثالث هو الجسم وقد تقدم في صدر
الكتاب ما قرره الامام في هذا المقام قوله وقد يكون عرضا كالحركة بالنسبة الى السرعة والبطؤ
لا يقال اذا كانت السرعة والبطؤ عرضين حالين في الحركة التي هي عرض لم يصدق عليهما انهما
موجودان في موضوع لما تقدم من ان العرض مباين للموضوع فلا يندرجان تحت حد العرض
لانا نقول انهما موجودان في الموضوع الذي هو محل الحركة اعني الجسم الا ان حلولهما فيه بتوسط
الحركة وما ذكر في الحدود الحلول بواسطة ايضا قوله اختلف العقلاء في ان الجوهر هل هو
جنس لما تحته اولا فذهب الاكثرون الى انه مقول على ما تحته قول الجنس على انواعه والاقلون
الى انه مقول على ما تحته قول اللازم الخارج على ملزوماتها واختار المصنف قول الاقلين ورجح
مع ذلك انه والعرض اقسام المقولات التسعة قوله كما ان العرض ليس بجنس لما تحته من الاعراض
بناء على المشهور بعد ظاهرا قوله واحتج على ذلك اي على ان ليس شيء من الجوهر والعرض
جنسا لما تحته وحاصل الوجه الاول انهما لو كانا ذاتيين لما تحتهما لما احتيج في اثبات احدهما
لشيء مما تحته الى البرهان لان ذاتي الشيء يكون بين الثبوت له لكن اثبات الجوهرية للنفوس

الناطقة

~~وثانيها عدم الجسم بمعنى نفاذه وانقطاعه وانتهائه الى الخلاء المطلق~~
~~وثالثها انها ... ان الجسم ... على ثبوت الاول~~
الناطقة والصور الحالة في المواد الجسمية يحتاج الى نظر ولذلك اختلف فيه فزعم
بعضهم ان النفس الناطقة من قبيل الاعراض وادعى آخرون ان كل ما هو حال في شيء
يكون عرضا وينكر كون الجوهر حالا في غيره وكذا اثبات عرضية الكيفيات اعني
المحسوسات بالحواس كالالوان والاضواء يحتاج الى الاستدلال فلا يكون شيء من
الجوهر والعرض ذاتيا لما تحته وحاصل ما يرد على هذا الوجه ان ذاتي الشيء انما يكون
بين الثبوت لذلك الشيء اذا كان ذلك الشيء متصورا بالكنه ولا نم ان ما ذكر من
الامثلة قد تصور بالكنه بل المتصور من النفس هو المدبر للبدن المتصرف فيه
وهذا امر عارض لها خارج عن ماهيتها وهكذا الحال في سائرها ولو كانت متصورة
بالكنه في هذه الامثلة لم نسلم ان الاحتياج فيها الى دليل اصلا قوله وكل ما هذا شأنه
فهو خارج عن حقيقة ما تحته لما تبين من ان الذاتي لا يكون مقولا بالتشكيك لانه
لا يكون ذاتيا لشيء فيها لجاز ان يكون الجوهر او العرض جنسا لما تحته من الحقائق
التي لا يختلف قوله عليها وان لم يكن جنسا لجميع ما تحته قوله والجواهر المجردة
لا تكون اقدم واولى من غيرها في نفس الجوهرية فان الجواهر المجردة وغيرها لا يختلفان
في حمل الجوهرية اورد عليه ان عدم الاختلاف في حمل الجوهرية يستلزم
الاشتراك في تلك الحقيقة وذلك لا ينافي كون بعض تلك الافراد المشتركة فيها
اقدم واولى بتلك الحقيقة ولما كانت كمالات الجوهرية كالاستغناء عن الموضوع
فلا حاجة للجزئيات بالفعل وشرطه للكليات كانت الجزئيات اولى بالجوهرية
اذ لا معنى لكون شيء اولى من آخر في معنى الا كون كمالات ذلك المعنى اكثر او
بالفعل في الاول وافضل او بالقوة في الثاني ويؤيده ما ذكر في شرح الملخص
ان قولهم ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات لم يرد به ان الجزئيات تقبل
الكليات في الجوهرية بل المراد ان الكمالات والخواص العارضة للجزئيات لاجل الجوهرية
اكثر من الكمالات والخواص الثابتة للكليات لانها جواهر واليه اشار الامام
بقوله ان آثار الجوهرية للجزئيات اكثر منها للكليات لان الاثر الاول للجوهر
هو الاستغناء عن المحل الموضوع وهو بالفعل للجزئيات لانه يصدق عليها في
الحال انها موجودة لا في موضوع واما حصوله للكليات فليس بالفعل بل هو مشروط
لها بها واما ما ذكر من ان الكليات لما كانت عبارة عن صور جوهرية وهي
مطابقة لما في الخارج من جزئياتها كانت في جوهريتها مساوية للجوهرية تلك

الجزئية الكلية صادقة المقولة لا يختصها الذاتية بحقيقة الوجود ولما هو ذاتي له

الاجناس في الفصول امور اعتبارية

للوثاب فيكون للجزئيات اقدم في الجوهرية مما فعمر ان الاعيان في الخارج
بل تلك الصورة حدودا انما يحث لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع وبما
بمعنى كونها جواهر بتم جوهرها بالسلام صوريتها لطائها من الجزئيات في الخارج
وذلك لا يوجب الاقدمية **قوله** فان الوجود للجواهر الشخصية اقدم واولى
فان الجواهر الشخصية الخ يعني ان وجود الاشخاص الجوهرية لا يتوقف على
وجود الجواهر الكلية المقولة عليها اذ لو توقف وجود الشخص على وجود امر
مقول عليه وعلى غيره لكان وجود الشخص مشروطا بان يكون معه شخص اخر مثلا
لظ مطعا وهو مردود بان توقف الشخص على امر مقول عليه وعلى شخص اخر
لا نسلم توقفه على ذلك الشخص الاخر بل ولا نسلم وجوده ايضا الا
اذا كان ذلك الامر المقول عليهما بالفعل والمعرف الكلي هو صلاحية كونه
مقولا على كثيرين اما في الوجود او في التوهم لا المقولية بالفعل **قوله** فانها
حيث هي جواهر كلية مقولة بالقياس الى الجزئيات قد تقدم ان الصور الجوهرية
الموجودة في العقل اذا اخذت من حيث هي موجودة فيه كانت مشخصة الوجود
في الخارج فلا تصور توقفها في الوجود الخارجي على وجود الاشخاص ولا
يلزم من احتياجها في المقولية الى الاشخاص توقف وجودها على وجود الاشخاص
~~ولا يلزم من احتياجها في المقولية الى الاشخاص~~ الى كيف والمعرف فيها صلاحية المقولية
فلا يكون وجودها في الذهن مشروطا بالوجود الاشخاص لا في الخارج ولا في الذهن
مصلاعي توقفه عليه نعم انه قيل بوجود الطبائع في الخارج كانت الجواهر الشخصية
موقوفة وجودها على وجود الطبائع الجوهرية وذلك عكس ما ادعاه الشارح
قوله فان وجودها من حيث هي كلية مقول يوجه من الوجوه على موضوعات
يعني ان الامور الكلية من حيث هي كلية لا بد ان يكون مقولة مقولا داثا اذ هي مما
على كثيرين من حيث هي حرسانها المحمولة هي عليها **قوله** والعدمي لا يكون جنسا للانواع

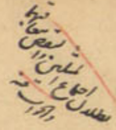
المحصلة وذلك لان الجنس بل الذاتي مطلقا متحد في الوجود مع الماهية التي
هو ذاتي لها على ما سبق تحقيقه والامر العدمي اي المعدوم في الخارج فاذا فرع
ما توهم من الاشياء او العلة مع كونه عدميا جاز ان يكون جنسا للامر المحصل
لان الاجناس والفصول امور اعتبارية **قوله** مشتركة بين الامور المندرجة تحتها
التي تحت تلك الماهية التي عرضت لها على الاشياء وتلك الامور هي الجواهر
المخصوصة المندرجة تحت الجوهر المطلق فلو كان هذا المفهوم الذي وصفناه اعني
الجوهر اعني مفهوم الماهية التي عرضت لها العلة جنسا لتلك الامور لما جاز اخلافها

بتمام الماهية على معنى ان لا يكون شيء منها خارجا داخل مشتركا اصلا لكنه جائز بما ذكره **قوله**
فان المجموع لا يسلك على العدمي فلا بد في مجموع هذه الثلاثة عدمي وكذا المجموع كل اثنين منها
عدمي ايضا فلا يكون شيء منها جنسا للامر المحصل **قوله** ومنه نظر اذ كما جاز ان
تشترك الامور المختلفة بتمام الماهية في لازم واحد جاز اشتراك الامور المشاركة
في الذاتي فيه اي في لازم واحد وح جاز ان يكون تلك الامور المندرجة تحت
مفهوم الماهية التي عرضت لها العلة مشاركة في ذاتي هو علة الاستغناء في الكل
ويكون ذلك الذاتي هو معنى الجوهر ومفهوم العلة ملازم له فالجوهر ليس جنسا
بل عامة ان نبني على الاحتمال وقد تورد هذا النظر بعبارة اخرى وهي ان حاصل
هذا الدليل ان لا يكون مفهوم المستغني عن الموضوع جنسا للجواهر ولا يلزم منه ان لا يكون
الجوهر جنسا لها لجواز ان يكون هذا المفهوم نوعا رسما للجواهر لا حدا له ولا يلزم
من عدم جنسية الرسم للاشياء عدم جنسية المرسوم لتلك الاشياء **قوله**
لان العرض لا يكون مقوما للجوهر اي لا يكون جزء المحمول لا علته هو الجامع اما
كونه جزء المحمول فعلة مدار الكلام فيه **قوله** اذ المراد بقولهم الجوهر جنس
ان الجوهر جنس للانواع لا الفصول لم يرد بالانواع ما يكون انواعا اصافية
للجوهر فان كون الشيء جنسا للانواع مما لا يختلف فيه بل المراد بالانواع الحقيقية
المحصلة النوعية والموجودات الجوهرية كالانسان والفرس والنور و
اجناس تلك الحقائق المندرجة تحت الجوهر كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق
انه لا يمكن ان يكون جنسا والا حاصل جنسا للكل ما يصدق عليه من الجنس كما ليس
الى الفصل الذي يحصله نوعا يكون عرضا عاما كما بين في موضعه فكيف يدعي كونه
الجوهر جنسا للجميع ما يصدق عليه من الانواع والفصول حتى يلزم الشيء **قوله**
بل يدل على ان له شيئا الى هو فيه اي بل العرض يدل على ان ما يحله شيء
بالعرض والحلول الى هو فيه يعني الموضوع ويدل على ان ما يحله ذات متعين به
الشيء وبهذا اعتبار ذكر قد يدل العرض او عارض للحقائق المندرجة تحت العرض
وانما خص اكثر الاعراض من الكم والكيف والاضافة بالذكر مع ان المدعى
متناول جميعها لان عروض المعنى الذي هو مدلول العرض لهذه الاعراض
اظهر بخلاف سائر الاعراض النسبية وانت تعلم ان ترك ذكر الاوضاع انسب
بادعاء الظهور واعترض عليه بانه انما يتم ان لو كان مفهوم الوجود في موضوع جنسا
جنسا للعرض وذلك غير معلوم لجواز ان يكون رسما له على ما قيل في الجوهر
وح جاز ان يكون جنس العرض جنسا للجنس بانحاء والاعراض ولو سلم
كونه جنسا له انه ان يقال لا تم ان مفهوم تلك الاعراض محمول مدركه مكيتها

ان بالتغيير لا يحب

موجود مع عدم اشتمالها على شيء من اللمس لجواز ان لا يكون ما يحصل منها في ادراكنا
حالتها او العارضة في امثال ذلك لا تعقل قوله ولما كان الجوهر والعرض من المحمولات
بالمواطاة كانا امرين عقليين اي امرين معقولين عقليين من المعقولات لان الجوهر في
نفس الامر لا يكون محمولا اصلا فلو ثبت كونهما زائدين على ما يحملان عليه لزم ان يكونا من
المعقولات الثانية اذ ليس في الجسم مثلا امر محقق زائد على ذاته هو الجوهرية
ولا في السواد مثلا امر زائد على ذاته هو العرضية قوله ولما كان الاول يعني
كونهما محمولين بالمواطاة وكونهما لذلك امرين عقليين ذاتا جزئيات كونهما
معقولين زائدين على ماهية ما يقال ان علة لا نسلم كونهما من المعقولات الثانية
فان الابيض مثلا محمول زائد على ماهية ما يحمل هو عليه مع ان البياض موجود في الخارج
قلنا ان نعم انه ما ذكرناه من ان الجوهرية والعرضية ليسا امرين متأصلين في
الوجود فان قلت مفهوم الابيض ايضا معقول ثان وان كان البياض موجودا
خارجيا قلت اذا حكم على المحمولات بانها من المعقولات الثانية اريد انها وما
المسمى بها من العوارض العقلية التي لا تطابق لها في الخارج ولولا ذلك لكانت
المحمولات كلها من المعقولات الثانية فيكون الاسود كالممكن محمولا ثانيا
وانه باطل قطعا قوله ثم قال المصنف والمعقول ان كان عرضا كان جالما ان
الى السؤال الثالث وعنوان المعقول من الجوهر اعني الموجود لا في موضوع اي
عارض لماهيات الجواهر وحمله الى السؤال الرابع اذا قيل الشيء انه جوهر كان هناك
امور الجواهر المعقول من العرض اعني الموجود في موضوع او عارض لماهيات
الاعراض وحمله الى ما ذكره الشارح من ان الحق هو ان العرض ليس بجنس
للاعراض الى قوله لما بين ان الجوهر من المعقولات الثانية بمعنى ان مفهومه الذي هو
مبدأ الكلية من المعقولات الثانية كاهو وان كان ما صدق عليه ذلك المفهوم حقائق
موجودة في الكلام بينها في احكام الحقائق وحاصل ما ذكره انه ان اعتبر التضاد
الوارد على المحل كان من الصور النارية والمائية والارضية والهوائية تضاد
جميع وجمهوري لتواردها على الهيولى الواحدة وان اعتبر فيه التوارد على
موضوع واحد كما هو المشهور لم يتصور في الجواهر تضاد اصلا ومانويه بعضهم من ان
الصاعد للجواهر هو داخل العناصر الاربع الاجسام باسرها لا المنصب الى
قوله فيمتنع ان يكون مثلا ان قيد اي يمتنع ان يجتمعا في محل واحد لا يقال
ما ذكره من استلزام حلولها في محل واحد مع الاستحالة فيهما الوهم لو انه على امتناع
حلولها فيه سواء اجتمعا او تعاقبا الامانول ... اولا يجتمعان ان يكون
محل له احد الزمانين عوارض مخصوصة وفي الزمان الآخر عوارض اخرى فلا

ولا تضاد اه متن



يكون نسبة المثلث الى جميع العوارض نسبة واحدة فجاز اشارتها بمحاذاة العوارض
بخلاف ما لو اجتمعا اذ هما يدعى اتحادهما نسبتها الى الهيئات ولو منع هذه الدعوى
بان الحركة والسواد حالان في الجسم مع ان السرعة حالة في الحركة دون السواد فليس
نسبة العوارض الى الحالين نسبة واحدة فلم لا يكون في المثلث كذلك وعكس الى
بان طول عارض في احد المثلث متوقف على اشارته عن الآخر فكيف يجري
واما العوارض الحالة في محل المثلث دونهما فنسبتها اليهما على السواء فلا اشارة بها
انضمام فلا يشتبه بان اتحاد النسبة انما هو في العوارض التي تعرض لهما من جهة
المحل لكن جاز ان يكون يحل فيهما عوارض من جهة اخرى يمتاز بها احدهما ولا
يعني بالعوارض الامور الحالة فيهما لئلا يلزم الدور بل اشارتها بها مثلا للامور الخارجة
التي لا تلزم فيهما قوله وذلك يوجب لانه يوجب ان لا يتميز الاثنان عن الواحد وذلك
لانا اذا فرضنا ان يكون الحاصل لمحل عرض لم يكن حال بدل من العرض في
الاثنينية الا كحال العرض الواحد الذي فرضناه قائما بمحله فيلزم ان لا يتصل
الاثنان في الاثنينية عن الواحد في وجوده بل يلزم ان يكون الوحدة انضمامه ما يدفع
ما قيل من ان عدم امتياز الاثنين عن الواحد انما يلزم ان لو كان الاثنان
بالمحل من جهة واحدة اما اذا كان يحل فيهما اولا ثم بما يمتاز عن المحل او يكون
المحل مقوما للكل منهما بجهة اخرى فلا يلزم ما ذكره لانه ليس ذلك مرجحا لل وايضا
لو جاز حصول عرض واحد في محلين لجاز حصول جسم واحد في مكانين لان
الملازمة لا فرق بينهما قطعا والتالي باطل فكذا المقدم قوله وقول الي ما يجيء
ان التأليف عرض واحد قائم بجوهرين قال ابو هاشم ان التأليف عرض موجود قائم
بجوهرين فردين ولا يوجد قائما باكثر منهما واستدل على ذلك بانا نشاهد صعوبة
التفكيك من اجزاء الجسم المؤلف فلا بد هناك من رابطة تقتضي التفكيك وذلك
هو التأليف وليس قائما بجوهرين فقط والا لزم ان يجب صعوبة الانفكاك فيهما
اي يكون واحد منهما لكون وحدة الحال فيهما موجبة لعسر الانفكاك بينهما ولا يجوز قيامه
باكثر من جوهرين لانه لو قام بثلثة مثلا وعدم واحدها لزم ذلك التأليف ضرورة
انعدام محله وهذا باطل ضرورة بقاء التأليف بين الباقيين فاذا قام الجسم من اجزاء
كثيرة قام بعدده بكل جزئين متجاورين منها تأليف واحد واجيب عنه بانه مبني على
تركيب الجسم من الجواهر الفردة وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه جاز ان يكون صعوبة الانفكاك
الى الفاعل المختار لا الى عرض واحد قائم بكل منهما قوله
لان التأليف لم يقم بمحلين يجب بها محلان اي التأليف لم يقم بكل واحد منهما كما عرفه
ولا بواحد منها فقط بل بالمجموع الحاصل من المجموع وليس ذلك من قيام العرض

من الاهاش

الواحد بمحلين بل من قيام العرض الواحد بمحل واحد مركب من شيئين فلا نزاع في جوازه **قوله** فان قيل ان التأليف امر حال عرض في العقل الذي من حيث انها صار مخصصا اشار الى ان التأليف ليس موجودا خارجيا بل هو امر اعتباري عارض في العقل للموجودات الخارجية فلا يكون عرضا قائما بمحلين في الخارج وما استدل به اولا بناء على ذلك فقد عرفت بطلانه ثم بين كيفية عروض هذا الامر الاعتباري اعني التأليف للجزئين في العقل فان العقل اذا لاحظهما مجتمعين في الخارج او في الذهن اعتبر لهما من حيث هما كذلك بالمعنى فيه في العقل عارض للمجموع بحيث لا لكل واحد منهما فلا يكون في الذهن ايضا عارضا لمحلين حالا فيهما كما توهم مادة الشبهة بالمرة مثل بعدها ذكره يوصف التأليف على حصول الاجتماع لهما فيعلل الكلام الى الاجتماع فان كان قائما بهما من حيث هما مجتمعان فاجتماع آخر يعلل الكلام اليه ولزم التسلسل في اجتماعات غير متناهية موجودة معا في الذهن وذلك مع ان البرهان القائم على امتناع مثل هذا التسلسل يعم الامور الخارجية والذهنية وان كان الاجتماع قائما بهما لا من حيث هما مجتمعان لزم قيام العرض الواحد بمحلين وهو المط والجواب ان التأليف انما يتوقف اعتباره على ملاحظة الاجتماع كما ان الاجتماع ايضا يتوقف اعتباره على ملاحظة اجتماع آخر بل على ملاحظة الشيئين معا فلا يلزم تسلسل ولا قيام امر واحد في الذهن بمحلين لان العقل يلاحظهما معا اجتماع لهما في الذهن فيتوقف اعتبار الاجتماع على هذا الاجتماع لا على ملاحظته وهذا الاجتماع ايضا قائم بهما لا بكل واحد منهما فلا محذور اصلا **قوله** والجواب ولا وجه هذا جواب عما توهمه بعض الاغبياء من ان الاضافات المتعددة اعراض موجودة قائمة بمحلين فكان منشأ هذا التوهم هو الاتفاق في الاسم ولذلك لم يتعرض لهذا التوهم في الاضافات المتحققة **قوله** واما الانقسام فغير مسلم من الحاشية بل هو عبارة نقض سجح المنع في نقيضه في الطرفين بدل من الحاشية وحاصل ما ذكره ان انقسام الحال ان كان الى اجزاء غير متباينة في الوضع فانه لا يستلزم انقسام المحل اصلا كالسواد المنقسم الى الجنس والفصل فان انقسامه بهذا الاعتبار لا يقتضي انقسام الجسم اصلا وان كان انقسام الحال الى اجزاء متباينة في الوضع اي اجزاء يصح ان يشار الى كل منها اشارة مختصة تسمى اجزاء مقدارية يقتضي انقسام المحل الى اجزاء كذلك فان انقسام السواد مثلا الى الاجزاء المتباينة في الوضع يوجب انقسام الجسم الى اجزاء متباينة في الوضع وكيف لا وكل جزء من تلك الاجزاء الحال انما يوجد في جزء من تلك الاجزاء للمحل وان انقسام المحل الى اجزاء غير متباينة في الوضع لا يوجب انقسام الحال فيه اصلا فان انقسام الجسم الى

للاجزاء الموجودة او العقل لا يوجب انقسام الحال فيه اصلا فان انقسام الجسم الى الهيولى والصورة احكام بلة الا انه فيها واما انقسام المحل الى اجزاء متباينة في الوضع فهل يستلزم انقسام الحال فيه الى اجزاء كذلك فيهم من حكم بالاستلزام مطلقا وزعم ان الحال في محل منقسم الى اجزاء متباينة الوضع ان كان حاصلا بتمامه في واحد منها فقط كان محله ذلك الواحد دون المجموع وهو خلاف المفروض وان كان حاصلا بتمامه في كل واحد من تلك الاجزاء كان الواحد بالشخص حالا في محال متعددة وقد ظهر بطلانه وان لم يوجد شيء من ذلك الحال في شيء من تلك الاجزاء اصلا لم يكن ذلك الحال حالا في ذلك المحل بالضرورة وان وجد في كل واحد من تلك الاجزاء بعض من ذلك الحال كان منقسما الى اجزاء متباينة في الوضع كالمحل ومنهم من فصل وقال بكفاية ان الحال في المنقسم كذلك ان حل فيه من حيث ذاته لزم انقسامه على حسب انقسام المحل كالسواد الحال في ذات الجسم ويسمى حلوله فيه حلولا سريانيا وان حل فيه لا من حيث ذاته المنقسم بل من حيث هو غير منقسم لم يلزم انقسامه وكان حلوله فيه حلولا غير سرياني واستدل على ذلك بان الوحدة حالة في محلها وكذا النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وشيء منها ليس منقسما بانقسام محله وكذا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محلها وليست منقسمة بانقسامها اذ لا يمكن ان يحل في كل جزء من الاب جزء من الابوة ويوجب ان الحلول في المنقسم لا يوجب انقساما اذا لم يكن سريانيا وان الحكم بان الحال اذا لم يوجد شيء منه في شيء من اجزاء المحل لم يكن حلوله في ذلك المحل ليس بديهيا لجواز ان يكون الحال حالا في المجموع من حيث هو مجموع ولا يكون شيء منه حالا في شيء من اجزاء ذلك المجموع كما في الصور المذكورة لكن للامام ان المنقسم ادعى بداهة ذلك الحكم ومنع كون الوحدة والنقطة والاضافات امورا موجودة في الخارج **قوله** والا لكان نوعه في شخصه اورد عليه انا اذا فرضنا عرضا منحصرا نوعه في شخصه جاز استغناؤه عن محله اذ لم يوجد فيه ما يوجب امتناع الانتقال اعني استناد التشخص الى المحل مع ان دعواه كلية **قوله** لانه في وجوده وتشخصه مكتسب عن الموضوع وذلك لانه في وجوده مكتسب لوجوده وفي تشخصه مكتسب مما حل فيه فيستغني عن المحل فلا يكون حالا فيه وقيل الصواب في تشخصه عن الموضوع يستغني عنه في وجوده عن الموضوع لان التشخص فرع الوجود فكل ما يستغني في الوجود عن الموضوع لا يكون عرضا واستحسن بان كل واحد من الصور يمكن اجراؤه في امتناع استناد تشخص العرض الى غيره وقد يعطى الدليل على الدعوى الكلية ويدل على المنع ان انتقال العرض عن محل الى آخر لا يحتاج الى ان يكون اذ لا يمكن

فاذا لاحظها العقل بهذا الاعتبار اجتماعا قائما بهما لا بكل منهما

واما الانقسام فغير مسلم من الحواشي

الموضوع من جملة المشخصات

ما قاله الامام الحاشية توضيح ... الاطراف

للعامل ان يحمله فصلا عن ان يدعيه ويرتكب لان الاطراف اعني النقط والخطوط والسطوح يمتنع تحللها مع كونها موجودة عند الجمهور قوله تكون محلها الى موضوع مشخص لان الموضوع المبهم الى ان اراد بالمبهم بهما ما يكون مع الا بعدم التعين في نفسه فظاهر انه لا يكون موجودا في الخارج فلا يكون مبدا للوجود مشخص خارجي وان اراد به ما لا يكون مبدا بالتعين في نفسه اعني المطلق الحاصل عليه ما دل من الجوهر واشخص الهيولى والصورة المطلوب بمعنى انها فاعله لتشخصها فلم لا يجوز ان يكون فاعل لتشخص العرض مطلق الموضوع ايضا بحيط المطلق بها بشخصها صاحب الاشخاص كما الحفظة هناك وايضا لم لا يجوز ان يكون نوع متعدد كل واحد منهما يدانه يوجب تشخص العرض الواحد فان زال احدهما زوال بشخصه وحصل الاخر بحصول لشخصه بل تشخصه بالثاني فلم يعدم ولا يكون المشخص بهما او احدهما بل كل واحد من المعاقبين فان اجيب عن هذا الاخير بانا لا نسلم انه يوارد علتان مستقلتان على معلول شخصي فلا وجه لدفع ولعله اريد بهذا الوجه ان التوارد بهما البين على سبيل الاجتماع الذي هو الممتنع لا على سبيل التعاقب لكنك قد عرفت ما سبق ان التعاقب ايضا

قوله فان الجسم لا يحتاج في وجوده وتشخصه الى الحيز لا شبهة في ان الجسم المشخص قد يفارق مكانا الى اخر مع انه ذلك الموجود المشخص بعينه فلا يكون للجسم المشخص محتاجا في وجوده وتشخصه الى مكان معين فالاولى ان يحتاج فيهما ايضا الى مطلق المكان بل هو في كونه متحيزا محتاج الى مكان ما فاعترض على هذا بانكم فاي طريق عرفتم ان الجسم لا يحتاج في وجوده ولا في تشخصه الى مطلق الحيز مع انه لا يتصور وجوده المشخص الا في حيز ما كما ان العرض لا يتصور وجوده المشخص الا في موضوع ما فان قلتم امتناع انفكاك الجسم عن الحيز انما هو لاحتياجه اليه في حال من احواله اعني التحيز لا لاحتياجه اليه في وجوده او تشخصه قلنا فجاز ان يكون امتناع انفكاك العرض عن الموضوع لاحتياجه اليه في عرض اخر التي هي من لوازمه او في عرض من الوازم لا في وجوده او في تشخصه فالفرق المذكور تحكم مع ان ما ذكر يوجب الا ...

على ان الموضوع مشخص للعرض فانه يعينه ان الحيز مشخص للجسم وما يرد عليه مشترك والاولى انهم ادعوا ان الموضوع المعين مشخص للعرض ولا يمكن ان يدعى مثل ذلك في الجسم لما ذكرناه وهو بيان دليلهم في الحيز مسطور فيه لانهم يدعون ان المكتسب نعم للمحل في وجوده وتشخصه المشخص فيها عن المحل الكل فيه طول للاعراض في محالها والصورة في موادها مشتبين فيه مدعوى الواهم وط ان مسئله لاكثر في حصول الاجسام في امكنتها قوله فان الشيء محل اولا

وقد نعقل الزائد الى المحل بر...

لحركة دون سطحا كلية الجسم لحركة يوصف بالسرعة والبطوء حسب ولا يتصور وصف الجسم بها كونه طولا لانهما حالان فيها لم يكن الا وجبا ذلك قوله فان كان الاول يلزم ان يكون حصول كل واحد منهما في الاخر سابقا لحصول الاخر فيه لبطء في الاخر ويعيب منهما تقول بعضه في الحركة الاسرع قوله فان كان الثاني هو ان يكون ذلك البعض في الحال الاول وانا لم يكن يرجح حلول احدهما في الاخر اولى من العكس لانهما معا بالنظر لذلك الثالث في الحصول في الحيز عا انما ينقل الكلام الى ذلك الثالث فان كان مختصا ايضا لزم التسلسل او الانتهاء الى محل جوهري هو متحيز بالذات فيكون جميع تلك الاعراض بالنسبة له في التحيز لا بها كما حسب هو فيكون حاله فيه ورد عليه ان الانتهاء الى محل جوهري لا بها في حلول بعضها في بعض بذلك المعنى لجواز ان يكون بعضها نعتا لعارض لكن المحل في التحيز هو مع النعت اخر فيه قوله لانا نقول لانم ان حلول الشيء عبارة عما ذكرتم بل يريد ان حلول النعت بمحل لان صاحب انه هو سواء كان محسوسا او اضافة فانه يلزم حالة فيه مع انه لا يتصور ههنا كل معنى في التحيز لكنه يسامح في العبارة بناء على الشهرة فلا يحتج عليه ان التوقف لا يمنع بل يبطل لخلله قال الامام وايضا ان جعلنا حقيقة كون الشيء صفة لغيره حاله فيه عبارة عن حصول الصورة في الحيز تبعا لحصول محلها فيه وجب ان يكون حصول الجوهر في الحيز حاصلا في الحيز تبعا لحصول المحل فيه وهو محال اما اولا فلان الحصول في الحيز ايضا فيه ولا يعقل حصول الاضافات في الحيز واما ثانيا فلانه يلزم كون حصول الجوهر في الحيز مسبوقا بحصوله في الحيز وانه محال وايضا يلزم التسلسل في الحصولات قوله قيل الجسم الطبيعي لفظ الجسم يطلق بالاشتراك على امرين احدهما الجسم التعليمي وهو الكمية السارية في الجهات الثلث وثانيهما الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة ومعنى ذلك انه جوهر يمكن ان يفرض فيه خط كيف اتفق ثم خط ثان مقاطع للاول على زوايا قوائم ثم خط ثالث مقاطع لهما كذلك واما اعتبار نوع الفرض دون الوجود فلان تلك الابعاد ربما لم تكن موجودة فيه كما في الكرة والاسطوانة والمخروط وان كانت موجودة فيه كما في المربع فلا يلتبس الجسمية باعتبار تلك الابعاد اذ ربما يزال مع بقاء الجسمية الطبيعية بعينها وكيف بامكان الفرض لان مناط الجسمية الحسي هو فرض الابعاد بالفعل حتى يزول الجسمية بعدم الفرض بل مناطها هو امكان الفرض سواء فرض او لم يفرض واما ما ذكره الامام من انهم فسروا هذا الامكان بالامكان العام ليندرج فيه ما يكون الابعاد حاصلة فيه بالفعل اما وهو ما

ولا ان ما ... فقال ... ريحانه العقل ... شاذة

قوله ... الاخيره ...

كلام مع الامام في ... تعريف الجسم

كما في الافلاك او حوادثا كما في العناصر فما لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل كالكرة
المصمتة عندما لا طائل تحته لان الامكان بهما اذا حمل على الوقوعي فيفسره بالامكان
العام يوجب شموله لوجود الفرض واجبا وغير واجب ولعدمه مع امكانه
وذلك امر كلي فاسد فانا نقول السبع للافلاك ابعاد ومقاطعه على زوايا
قائمة حاصلة في كونها واحدة واما تقاطع بحادث ما قائمة على زوايا حادة وموهوم
لان المحور بين الاقطاب ليس بعمود الى اخر الفلك على ما تقرر في علم الهيئة فان قلت
ان اريد بالابعاد الثلثة ابعاد بالفعل مطلقا كان التوقيف باللام مطابقا وان اريد
بالابعاد المعينة احمل التوقيف لانها من الاوصاف المعارضة ولذلك لم
يستعمل هذه اللفظة في الصفات في مواضع عديدة الا منكرة قلت اريد بالابعاد
الثلثة بهما ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة واللام اشارة الى مطلق هذه الابعاد
التي هي قسم من مفهوم الابعاد الثلثة فلا يكون مطابقا نعم يتجه ما ذكرتم على من
وصف بها الابعاد الثلث بالمتقاطعة على زوايا قوائم ثم اعلم ان امكان فرض
الخطوط المتقاطعة على الزوايا القائمة مشترك بين الجسم الطبيعي والجسم التعليمي بعبارة و
الطبيعي عن مادة جوهر وان السطح مشارك لهما في امكان فرض خطين متقاطعين
على الزوايا القائمة وممتاز عن التعليمي بامتناع فرض خط ثالث متقاطع لهما
كذلك وعن الطبيعي بذلك وبانه ليس بجوهر فلا يكون حد الثلثة الابعاد احترازا
عن السطح لخروجه عن الحد بالجوهر بل بهذا القيد انما اعتبر ليكون ما عدا الجوهر خاصة
مطلقة للجسم مطلقا فيكون التعريف به اتم ولا يخفى ان فرض الخطوط الموهومة
شامل للمذاهب المحتملة التي هي في حده الجسم الطبيعي بخلاف الامتدادات الموجودة
فلا يكون عرضا ما لموهوم تحرير المحل النزاع قوله والجسم الموجود وجود الجسم الطبيعي
مما يحكم به العقل بمعاونة الاحساس بالاعراض القائمة به واذا عرفت حقيقة
الجسم الموجود عرفت حقيقة الجسم المركب اتصاله مركبة من الاجسام الموجودة التي ينحل اليها
اما ابتداء واما بواسطة فلذلك اخذ الجسم المفرد ههنا مقيسا وبين ان حقيقته ماذا
قوله قابل للانقسام مع ذلك يجوز ان يتركب الاجسام كلها من الاجزاء التي لا تتجزى
وهي اجسام متناهية صغارا حدا لا تقبل انقساما بالفعل وسيأتي ردها عليك
في الكتاب بهذا الكلام شرحا قوله فلا يخلو اما ان يكون الانقسامات الممكنة
حاصلة فيه بالفعل يريد اما ان يكون جميع الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل
او لا فعلى الاول يكون فيه اجزاء بالفعل قطعا ولا يكون شيء من تلك الاجزاء قابلا
للانقسام والا لم يكن جميع الانقسامات حاصلة بالفعل فهي اجزاء لا تتجزى فاما
متناهية وهو مذهب جمهور المتكلمين واما غير متناهية وهو مذهب النظام وعلى الثاني

مذهب المتكلمين

والنظام

والحكماء

والشهرستاني

اما ان لا يكون شيء من الانقسامات حاصلا بالفعل او يكون بعضها حاصلا دون بعض
فعلى الاول لا يكون فيه جزء بالفعل اصلا والا لكان فيه شيء من الانقسام حاصلا
بالفعل هف ولا شك في كونه مع ذلك قابلا للانقسام اما غير متناهية وهو مذهب
جمهور الحكماء واما متناهية وهو مذهب محمد الشهرستاني صاحب كتاب الملل و
النحل وعلى الثاني ان يكون بعض الانقسامات حاصلا فيه بالفعل دون بعض
يكون فيه اجزاء بالفعل ولا يجوز ان يكون شيء من تلك الاجزاء قابلا للانقسام في
الجهات الثلث والا لكان جسما فيكون المركب منه جسما مركبا لا مفردا والكلام في
الجسم المفرد بل تلك الاجزاء اما قابلة للانقسام في جهة واحدة فقط كخطوط جوهرية
متصلة في حدودها او في جهتين فقط كسطوح جوهرية كذلك واما مختلطة منهما
فقط او منهما ومن احدهما مع ما لا يتجزى اصلا فهذه احتمالات لا يعلم قائل لم يذهب
اليها احد فظهر ان الاحتمالات الاربعة التي ذكرها لا ينحصر في المذاهب الا ان
لا يقال لعله اراد انه اما ان يكون جميع الانقسامات حاصلة فيه بالفعل او لا يكون
شيء منها حاصلا بالفعل وعلى التقديرين اما ان يكون الانقسامات متناهية او غير
متناهية فينحصر في الاحتمالات الاربعة في تلك المذاهب كما قررته لانا نقول
فح لا يكون ذلك الترديد حاصرا اذ ثمة احتمال ثالث وهو ان يكون بعض الانقسامات
حاصلا دون بعض وهو الذي يندرج فيه تلك الاحتمالات الستة التي ليست مذهبا
لاحد فان قلت فيه مذهب المعتزلة الى ان الجسم مركب من السطوح والسطوح
من الخطوط قلت تلك السطوح والخطوط عندهم مركبة من الجواهر الفردة فليست
متصلة في حدودها فانهم قالوا اذا تألف جزءان حصل خط واذا تألف خطان في العرض
حصل سطح واذا تألف سطحان في جهة العمق حصل جسم مركب من ثمانية اجزاء ومنهم من
قال اذا وضع خط على خط متقاطعين في جهة اخرى حصل جسم من ستة اجزاء
ومنهم من قال يحصل من اربعة اجزاء بان يوضع في الجانب الثلث واما الاشعري فذهب
الى ان الجسم هو الجوهر المنقسم فالمؤلف من جزئين عنده جسم فهذه المذاهب
راجعة الى تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا قوله ولما كان بطلان المذهب الاول
انما هو ببطلان الجزء الذي لا يتجزى اذ ابطل الجزء الذي لا يتجزى فاستحال وجوده مطلقا
بطل مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام وهو ظ ومذهب الشهرستاني ايضا
لاجابة بالاخرة الى الجزء الذي لا يتجزى وجميع تلك الاحتمالات الستة العقلية لان ما
دل على امتناع تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا يدل على امتناع تركبه مما ينقسم في
جهة واحدة فقط او في جهتين فقط وما دل على استحالة وجود الجزء الذي لا يتجزى مطلقا
يدل على استحالة وجود الخط والسطح الجوهريين بالضرورة واثبات المذهب الذي اختاره

الله ابطال الجزء الذي لا يتجزى وذلك اثباته واعلم ان لهم في ابطال الجوهر الفرد ادلة احدها
ما يدل على استحالة وجوده مطلقا وهو ان المتحيز بالذات لا بد ان يكون ما يحاذي منه
جهة الفوق غير ما يحاذي منه جهة التحت وكذا ما يحاذي منه جهة اليمين غير ما يحاذي
منه جهة اليسار وكذا ما يحاذي منه قدامه غير ما يحاذي منه خلفه فكل متحيز بالذات لا بد
ان يكون منقسما في الجهات الست لا يقال ما يحاذي منه هذه الجهات الست هي اطراف
الخارجة منه فلا يلزم الوجود في اعراضه الحالة فيه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام لانا
نقول هذه الاطراف ان كانت داخلة في ذاته كان الانقسام ظاهرا والا فما
حل فيه من طرفه الفوقاني متغاير لما حل فيه من طرفه التحتاني والا لكان الاشارة الى
احد طرفيه عين الاشارة الى الآخر وهو محال ضرورة فلا بد ان يتوضع ذاته فيكون
منقسما ولو بالوهم ومنها الادلة الدالة على استحالة الجزء الذي لا يتجزى على استحالة
الخط والسطح الجوهريين اذا استحال وجودهما امتنع ان يتركب منها الاجسام الموجودة
في الخارج والادلة على استحالة الخط والسطح الجوهريين فانها عرضية عن المحل
وعرضه للمكان والتي تحكم باختلاف الجهات والاطراف فيما هو متحيز بالذات وفيما هو في
المكان حامل وكذا على صحة الآخر والثاني من الطرفين وسط يدل على استحالة تركب الجسم من
اجزاء لا تتجزى وهو ما ذكره من حجب المتوسط الطرفين عن التلاقي وبيانها تدل ايضا
على استحالة تركبه من خطوط او سطوح جوهرية وعلى استحالة تركب الخطوط والسطوح
تركب السطح من الخطوط وتركب الجسم التعليمي من السطوح بل يدل على ان ما لا ينقسم
اصلا لا يتركب منه شيء مقدار لا في الخارج ولا في الذهن وان ما ينقسم في جهة
واحدة فقط لا يتركب منه مما ينقسم في جهتين او في جهات وان ما ينقسم في جهتين
فقط لا يتركب منه مما ينقسم في الجهات قوله اذا وضع جزء بين جزئين يجب التلاقي
الثلاثة اما على تقدير التلاقي لان الكلام في تركب الجسم من تلك الاجزاء والتركب الحسي
انما يكون بالتلاقي وح يظهر حجب الحجب وعدمه وما قيل من انه يجوز ان
يكون التلاقي محالا وان لا يكون تماس وقوع الخلاء بين تلك الاجزاء مجوزا لما
ذكرناه على ان تلك الاجزاء قابلة للحركة والانتقال ولا شك في الحركة والانتقال على
الاجسام ملموس يحرك بعضها الى بعض بحيث تلاقي ويستوي الكلام الخ قوله
والثاني يوجب التداخل اي عدم الحجب يوجب ان يكون الوسط متداخلا بتمامه
لاحد طرفيه قطعا فان فصل من كل الطرفين شيء عن الوسط لزم الانقسام
ذلك الطرف ايضا وان لم يفصل لزم التداخل وحده لان الطرفان متلاقيان
اما ان يتلاقيا بتمامهما بحيث يستوي احدهما على الآخر ويصير مقدارهما واحدا لزم
تداخلهما ايضا فلا يكون هناك طرف ولا اوسط ولا يزيد حجم الثلثة على حجم واحد

ما فلا يحصل من تالف امثال تلك الاجزاء وان كانت الوفا شيء ذو مقدار وابداً على
مقدار واحد منها فلا يتصور تركب الاجسام المنقسمة في الجهات الثلث من تلك
الاجزاء على هذا الوجه واما ان يتلاقيا لا بتمامهما فيلزم انقسامهما او انقسام
واحد منهما والحاصل انه اذا لاقى جزء جزءاً آخر فان كان التلاقي بالاسر لم يحصل
التالف زيادة في الحجم لا في الخارج ولا في الوهم فكذا الحاصل المتالف من ثالث ورابع
لم يحصل حجم زائد اصلا وان كان التلاقي لا بالاسر لزم الانقسام وخلاف المفروض قوله
والاول يوجب الانقسام اي حجب الوسط للطرفين عن التماس
يوجب انقسام الوسط لان ما يلاقي منه احد الطرفين غير ما يلاقي منه الطرف
الآخر مفروض في الوسط شيئان متميزان وانما لا يجوز ان يكون احد الطرفين
ملاقيا بالاسر للوسط والا كان متداخلا في الوسط وهو خلف فيلزم انقسام
كل واحد من الطرفين ايضا لا يقال لزوم الانقسام في الجواهر التي هي المماسات
المتحلية بالاطراف المتحلية التي هي اعراض قائمة بمحل بسيط لا ينقسم اصلا بل
نقول مدعي ان تلك الاطراف المتحلية بالوضع لا بد ان يحل كل منهما في شيء
من ذلك البسيط غير ما حل فيه الآخر فيلزم انقسامه ولو بالوهم قوله لو صار كما
من ستة اجزاء على الولاء يعني لو فرضنا مركبا من اجزاء وتوهمناه كانت او خمسة
او سبعة او غير ذلك ووضعنا على كل من طرفيه جزءاً على التبادل وفرضنا
تحرك كل منهما متوجها الى الآخر حركة على السواء في السرعة والبطء ولا بد ان يلتقيا
فلا بد ان يتلاقيا ولا يمكن ان يكون ذلك التلاقي بان يكون احد الجزئين باسره
على الطرف والآخر باسره على الوسط والا لم يتساويا في الحركة بل لا بد ان
يكون شيء من الوسط مسبوقا لاحدهما وشيء آخر منه مسبوقا للآخر فيلزم انقسامه
قطعا ثم لما كانت تلك الاجزاء غير متساوية في الحجم وجب ان يكون بعض كل
واحد من الجزئين على الوسط وبعض آخر منه على بعض من الطرف فيلزم انقسام
الاجزاء الخمسة باسرها مع كونها غير منقسمة فرضا وايضا لا يخفى ان هذا الحجة لم يلزم
وجود الجزء الذي لا يتجزى وحده بل منه مع ما فرض مفروض تركب المسافة من اجزاء
وفرض تحرك جزئين على السواء فيلزم منه استحالة المجموع دون استحالة الجزء الا ان
يقال قد ذكرنا سابقا انه اذا استحال المجموع فلا بد ان يكون بعض اجزائه محالا في
نفسه او يكون اجتماع بعضها مع بعض محالا وليس الاجتماع فيما نحن بصدده محالا
قطعا وليس ايضا شيء من اجزائه سوى الجزء محالا في نفسه فتعين استحالته وقد يمنع
ان الجزء الذي لا يتجزى لا يقبل وحده حركة فقد يمنع لما تقدم وايضا جاز ان يوضع فيه
للحركة في حصر جسم قوله من اربعة اجزاء اي اجزاء اربعة قوله ويوضع الحادي الا ...

تفكك الرحى

سكون المتحرك

انتفاء الدائرة
لا تنقدح

يكون بين الثاني والثالث او لا يمكن ان يتحاذيا بان يكونا معا على الثاني او على الثالث
والاول مساو ثاني الحركة لان احدهما قطع جزئين ووصل الى ثالث والآخر قطع
جزءا واحدا ووصل الى ما ان يلي لا بد ان يتحاذيا على منتصف الثاني والثالث بان
يكون بعض من كل منهما على بعض من الثاني وبعضه الآخر على بعض من الثالث
فيلزم انقسام الجزئين المتحركين مع انقسام الثاني والثالث قوله ونورد ان الجزء
القريب من مركز الرحى لو وضعنا ان نفرض خطا خارجا من مركز الرحى الى [طرف]
الطوق العظيم منها فلا شك ان الخط يكون مركبا من اجزاء لا تتجزى فاذا تحرك الجزء الاخير
من هذا الخط وهو الذي على الطوق جزءا واحدا فاما ان يتحرك الجزء الذي يلي الاخير
او يتحرك اقل من جزء كان الجزء منقسما وان تحرك جزءا واحدا فاما ان يساويه
على ما تقدم الى الجزء الثالث والرابع وهكذا الى الجزء الذي يلي المركز فان تحرك شيء
منها اقل من جزء لزم انقسامه وان تحرك كل واحد منها جزءا واحدا لزم ان يكون
مسافة الجزء الذي يلي المركز وحركته مساوية لمسافة الجزء الذي على الطوق العظيم وحركته
وهو محال بالضرورة وان سكن الجزء الذي يلي الاخير حين تحرك الاخير جزءا لزم
انفصاله عنه وكذا الحال في سائر الاجزاء فيلزم تفكك الرحى على منوال دوائر
محيط بعضها ببعض يظهر ذلك باخراج الخطوط الملاصقة من مركز الرحى الى
الطوق العظيم منها في جميع الجوانب كما لا يخفى قوله وهو الذي يوجب الحس بذلك
فانه لو ان الرحى تفككت على منوال الدوائر كما ذكر لم يمكن الفاعل المحال بعضها
بعضها ببعض ولا سيما الحس ولكن للطاحونة الارضية التي يقع فيها التفكك قوله
ونورد ان الفرس اذا سار او قوس مثلا ان قد سار بحركة من اول النهار
الى منتصفه حتى ونحوها ولا شك ان الشمس قد سارت في هذه المدة بعدا
من الدور بمقدار زائد على مقدار الحس بالآلاف الوف على القول بالجزء يلزم ان
يكون للفرس سكنات بقدر زيادة حركات الشمس على حركاته فيكون حركاته
مغمورة في تلك السكنات فينبغي ان نرى ساكنا فقط ولا اقل من ان نرى
تارة ساكنا واخرى متحركا لكنا لا نحس بسكونه اصلا ودعوى عدم الاحساس
بالسكنات لقصر ازمنتها وقلتها مكابرة صريحة لان ازمنة حركاته اقصر
واقل فكيف نرى حركاته دون سكناته قوله وبعد انتفاء الدائرة يرد انه لو
صح الجزء لامتنع الدائرة وذلك لان الخط المركب من الاجزاء التي لا تتجزى
ان امتنع جعلها دائرة امتنع ايضا جعل ما يحدد او عرض دائرة لان ما له
عرض على القول بالجزء ليس الا خطوطا انضم بعضها الى بعض فاذا امتنع ذلك
على كل واحد منها امتنع على الكل ايضا وان لم يمتنع جعل الخط دائرة فاذا

وجود الاطراف

جعلناه دائرة فاما ان يتلاقى ظواهر اجزائه كما يتلاقى بواطنها فيلزم ان يكون سطح
ظاهرها كمساحة باطنها فاذا احاطت بهذه الدائرة دائرة اخرى كان حكمها مثل حكم
الاول فيكون ظاهر المحيط كباطنها وباطنها كظاهر المحاط بها لانطباقه عليه
فظاهر المحاط كباطنها فيكون ظاهر المحيط كباطن المحاط بها ثم هكذا نعمل الدوائر محيطا
بعضها ببعض فلا توجد منها الى ان يبلغ دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم فلا
يزيد اجزاء هذه الدائرة العظيمة جدا على اجزاء الدائرة المفروضة اولا مع كونها صغيرة
جدا واما ان لا يتلاقى ظواهرها مع تلاقي بواطنها فيلزم الانقسام لان الجزء
الملاقي غير الجانب الذي لم يلاق بكذا قرره الامام في الملخص وهو المراد
مما ذكره الشارح معبرا عن الدائرة الصغيرة بالدائرة المفروضة وعن الدائرة
العظيمة بالدائرة المنطبقة لكن العبارة قاصرة عن تمام المراد قوله وذلك
لان الدائرة المحسوسة يشكل تضريسها لضيق دائرة حسية اذ ذلك فان شرط
الاحساس ان يكون ما يطلب الاحساس على قدر يمكن للقوة الحاسة ادراكه
لو لم يكن كذلك لم تقو الحاسة على ادراكه ولم يكن عدم ادراكه دالا
على عدمه كما في الذرات المبثوثة في الجو والاصوات الخفية جدا فاذا كان التضريس
في محيط الدائرة منها وراء القدر الذي هو شرط الاحساس لم يحس به ولم يدل
ذلك على عدمه قوله لانا نطرف الخط الموجود وطرف الموجود موجود رد ذلك بانا
ان اردت بطرف الخط انقطاعه في حد امتداده وانتهائه فهو لكن امر
عدمي لا وجود له في الخارج وان اردت بطرف الخط معنى آخر فلا نسلم ان للخط
طرفا بذلك المعنى لا بد له من دليل وهذا الرد بعينه وارد على دعوى كون الخط
موجودا لانه طرف السطح الموجود وعلى دعوى كون السطح موجودا لانه طرف الجسم الموجود
وقد اجيب عنه بان الجسم اذا انتهى في احدى جهاته فقط فلا شك انه يوجد هناك
شيء يحدد في جهتين وهو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهتيه فقط يوجد هناك
شيء يمتد في جهة واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في امتداده يوجد هناك شيء
لا يمتد في جهة فلا ينقسم اصلا وهو النقطة وستسمع انشاء الله في مباحث الكم
ما يدل على وجود هذه الاطراف دلالة واضحة ولا يخفى ان المتكلم يسلم وجود الكم
ويبني على اثبات الجزء فلا حاجة به الى الدلالة على وجود النقطة الا ان الاستدلال
ح يكون حوالة على ما سيأتي قوله تلزم النقطة وهو وجود شيء لا يتجزى بل ما لا
اعني الجوهر الفرد واما تركب الجسم منه فلا يلزم مما ذكر بل يحتاج الى دلالة اخرى
قوله والنقطة حالة في الخط من حيث انه لا ينقسم الى قبل ان الحلول يحكم بان

الحال في شيء سواء حل فيه من حيث ذاته او باعتبار وصف له لا بد ان يشغل بوجوده
كل المحل ساريا فيه او بعضه اذ لو لا ذلك لكان ما سالبه [illegible]
والنقطة ليست شاغلة لكل الخط فلا بد ان تكون شاغلة لجزء منه غير منقسم اذ لو
انقسم لم تكن النقطة شاغلة كله والا لانقسمت بل لبعضه وهو خلاف المفروض وايضا
ننقل الكلام الى ذلك البعض فلا بد من الانتهاء الى جزء معين تشغله النقطة والا لم
تكن شاغلة لكل الخط ولا لبعضه فلا تكون حالة فيه وذلك الجزء المعين ان كان منقسما
فما فيه هو الخط والا احتاج الى محل اخر غير منقسم ولا بد من الانتهاء الى ما لا يقبل غير
منقسم فيه بحث وهو ان الوحدة توصف بها المنقسم كزيد مثلا فلا بد
ان تكون صفة له قائمة به من حيث هو مجموع الاجزاء من اجزائه ولم يلزم من انقسام ذلك
المجموع انقسام الوحدة لا في الخارج ولا في الذهن فلم لا يجوز ان تكون النقطة
حالة في مجموع الخط شاغلة له من حيث هو مجموع غير سارية فيه ويعرض حالها حال بعض
كالوحدة بالقياس الى محلها والفرق بان الوحدة صفة اعتبارية لا تحتاج بعد الان
تكلف الذهن الى ادعائها كما نحكم بان الحال الخارجي لا بد ان يشغل بوجوده الخارجي
كل المحل او بعضه نحكم ايضا بان الحال الذهني لا بد ان يشغل بوجوده الذهني
كل المحل او بعضه اي لا بد ان يعتبر العقل شغله كله او بعضه والا لم يكن له
حصول صفة له حالة فيه فلما جاز ان الذهني يشغل كل المحل لا بطريق السريان
جاز في الخارجي ايضا وفيه تدفع الشبهة عن وجود الاطراف وتكون النقطة
حالة في الخط غير منقسمة بانقسامه والخط حالا في السطح غير منقسم بانقسامه والسطح (في العرض)
حالا في الجسم غير منقسم في العمق ولا يلزم من وجودها وجود الجوهر الفرد ولا وجود
خط او سطح جوهريين قوله وذلك لانها موجودة غير قارة اما وجودها فلان
البديهة تشهد بان الحركة حالة موجودة للمتحرك واما كونها غير قارة فلظهور انها
انه اذا اعتبر العقل للحركة امتدادا ينقسم به الى اجزاء فلا نحكم بان احدها في جزء
من المسافة والاخر في جزء اخر منها وبانهما اعني جزئي الحركة لا يجتمعان في الوجود
مطلقا قوله فلا تكون الحركة في الحال موجودة اي يلزم ان لا تكون الحركة التي
توصف بانها موجودة في الحال موجودة بتمامها فيه بل يكون الموجود اجزاء منها
فقط قوله قلنا ننقل الكلام الى ذلك الجزء الموجود في الحال فان لم ينقسم كان [illegible]
الحركة الموجودة في الحال غير منقسمة وان انقسم لم تكن بتمامه موجودا فيه فننقل الكلام
الى جزئه الموجود فيه وهكذا فلا بد من الانتهاء الى ما لا ينقسم والا لم تكن الحركة موجودة
في الحال قوله لم لا يجوز ان يكون الجزء الذي لا يتجزى وذلك لان المسافة هو الجسم اذا [illegible]
الخال الذي يقال له الخلاء والخال الذي تعلق ظهر كسب الجسم الذي
هو المسافة من اجزاء لا يتجزى قوله قلنا لا نسلم

ان الماضي والمستقبل معدومان مطلقا اي اذ ثم اي الماضي من الحركة والمستقبل منها معدومان
مطلقا من بينهما معدومان في الحال ولا يلزم من ذلك عدمهما مطلقا فان الماضي من الحركة موجود في الماضي
من الزمان وان لم يكن موجودا في الحاضر والمستقبل من الزمان وكذا المستقبل من الحركة
موجود في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الحاضر والماضي من الزمان فان قيل
لا وجود للماضي والمستقبل من الزمان فكيف يوجد فيهما الحركة فلا وجود لها الا في الحال والا
يلزم منه ان لا وجود لها اصلا قلنا لو وجد زمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي
او في الحال او في المستقبل والاخيران ظاهر البطلان وكذا الاول والا لزم ان يكون للزمان
زمان اخر او يكون الشيء [illegible] فلا يكون الماضي من الزمان موجودا اصلا وكذا المستقبل فلا
يوجد فيهما الحركة فيكون [illegible] ما ذكرتم يدل على ان الحال الذي ليس بموجود اصلا فلا
يوجد فيه الحركة [illegible] وحل الشبهة ان الزمان اذا لم يوجد فيه اصلا لم يكن موجودا فيها
واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة كما ان المكان موجود
في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الامكنة فلا والحكم بانه اذا لم يوجد في شيء
من الامكنة لم يكن موجودا اصلا وهم [illegible] الحكم بانه لو لم توجد الحركة في الحال
لم توجد اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل يصير حالا والوهم [illegible] لا وجود للحركة
او لا لا تعاقبها [illegible] اما هو حال فلا وجود لهما [illegible] تعاقبها [illegible] من الازمنة [illegible]
[illegible] حال [illegible] يسقط الجواب المذكور من الجواب الا ان يقال ان اريد بالحال الزمان الحاضر
الذي اذا انقسم [illegible] وجود الحركة [illegible] في المسافة اذا انقسم
[illegible] ليس ذلك مطلوبا لنا اعني وجود الجزء الذي [illegible] ولا نسلم [illegible] وان اريد
بالحال [illegible] الانقسام اصلا لم يلزم من عدم الحركة فيه ان لا تكون الحركة موجودة اصلا الا ان [illegible]
في الحال [illegible] الاول [illegible] ان الزمان اذا فرض له [illegible] ينقسم [illegible]
[illegible] الحاضر [illegible] الحركة [illegible]
بالضرورة وجود الحركة في الزمان الحاضر والحال ليس كذلك ولا مستقبلا ولا [illegible]
غير قارة الذات فلو كان منقسما لم يوجد بتمامها في الحال فالصواب في الجواب ان يقال ان
اريد بالحركة ما هي بمعنى القطع فلا وجود لها الا في الخارج وان اريد بها ما هي بمعنى التوسط
فهي موجودة غير منقسمة لكن عدم انقسامها لا يستلزم [illegible] الجزء لعدم انطباقها على [illegible]
فان قيل تلك الحالة التي لا تنقسم هي الحركة بمعنى التوسط [illegible] بحيث لا تنقسم [illegible]
موجود [illegible] لا تنقسم [illegible] الحد [illegible]
وجود جوهر في المسافة لا ينقسم قوله ان الان موجود اي المسمى بالحال والحاضر من الزمان
موجود قوله قلنا لا نم ان الماضي والمستقبل غير موجودين في الحال ولا يلزم من عدمهما في الحال
عدمهما مطلقا اصلا [illegible] الجزء [illegible] الان اي الحاضر من الزمان موجود الم يكن
الزمان موجودا اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل يصير حالا والوهمي انه لا وجود لها

لكان في حال علا وجود لها اصلا فسقط الجواب المذكور وكان الجواب ما ذكرناه في الحاشية من ان
المراد ما يلتقي في الزمان الحاضر ماذا او قد عرفت ما يتوجه عليه الجواب الذي اشار اليه بقوله ودليل
الجواب الذي حسنا انه لو كان الحركة الموجودة في الآن متحركة بمعنى التوسط وليس منطبقا على
المسافة ولا منقسمة لوجود جزء لا ينقسم من المسافة كما مر **قوله** ذكر وجها على امتناع تركب الحركة
مما لا يتجزى وذلك انه امتناع تركبها من اجزاء لا تتجزى مبنيا على امتناع تركب المسافة منها
فانه قال ليس وجود الحركة دليلا على وجود الجزء بل على استحالته **قوله** بيان الملازمة ان
الحركة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى فالمتحرك من جزء الى آخر بعد ان الحركة لو كانت مركبة من
اجزاء لا تتجزى كان ما فرض انه حركة منها لانطباق الحركة على المسافة وجب اذا وضع الحركة
جزء تقوم في الا يتجزى جزء منها فالمتحرك من جزء من اجزاء المسافة الى جزء آخر منها متصل بالاول
اما ان يتصف بالحركة حال كونه في الجزء الاول اي الجزء الاول من المسافة وذلك باطل لانه لم يشرع في
الحركة واما ان يتصف بها حال كونه في الجزء الثاني اي الجزء الثاني منها وهو ايضا باطل لانه قد انقطعت
الحركة في الجزء الثاني ولا واسطة بين الاول والثاني فلا يتصف بالحركة حينئذ فلا يوجد الحركة اصلا ولهذا
[illegible] فلما لم يوصف بوصف [illegible] ان [illegible] بالجزم [illegible] الى ان المسافة مركبة من اجزاء
لا تتجزى وزعموا ان يقولوا بان الحركة بل الزمان ايضا مركب من اجزاء لا تتجزى فكل جزء من الحركة
[illegible] في جزء من المسافة والحركة الواحدة عندهم حركة جزء لا يتجزى في جزء من المسافة لا يتجزى
[illegible] وذلك [illegible] والحركة بالجزء الاول من المكان الثاني بعد كونه في المكان الاول
فان [illegible] الحصول في المكان [illegible] فالحركة من [illegible] الى [illegible] الاخر
حركة واحدة [illegible] عندهم [illegible] الحركة [illegible] حركة واحدة من حركة
من حركات اجزائه الموجودة فيه بالفعل فلا يكون الحركة الواحدة عندهم [illegible] وسط [illegible]
[illegible]
لا يوصف بالحركة حال كونه في [illegible] ولكنه يوصف بها في اول زمان حصوله في [illegible]
لان [illegible] الحركة عندهم هي كونه الاول في مكانه الثاني [illegible] وصف بالحركة وسط
[illegible] الحركة [illegible] الثاني في المكان [illegible] في الآن الثاني
ويوصف [illegible] بالسكون في الآن الثالث [illegible] الحركة مما لا يتجزى ان لا يكون موجودة
اصلا **قوله** فانه يمكن ان يوجد احاد متناهية من تلك الاجزاء وذلك لان الجسم [illegible]
كثرة غير متناهية [illegible] ان الكثرة [illegible] من الاحاد [illegible] الجسم آحاد غير متناهية [illegible]
تلك الاحاد آحاد متناهية لانا نقول ان اردت بالاحاد ما لا يكون [illegible] بالفعل اصلا موجودة في
الكثرة [illegible] وان اردت [illegible] ان يكون [illegible] الاحاد [illegible]
[illegible] بالفعل من اجزائه غير متناهية [illegible] الجسم [illegible] من تلك الاحاد [illegible] على اجزائه
[illegible]
[illegible]

دقيقة

لعله زيد في النظام

فان الواحد الذي يسمى اجزاء بالفعل هو الجسم كثرة [illegible] فلزم
[illegible] الجسم [illegible] آحاد بالفعل [illegible] ان يكون [illegible] غير متناهية لا آحاد [illegible]
وانه باطل [illegible] **قوله** والثاني [illegible] الاجزاء لانه اذا لم يرد [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] ان يكون تلك الاجزاء [illegible] على [illegible]
آه [illegible] بحال [illegible] ان لا يحصل من تلك الاجزاء سواء كانت متناهية او غير متناهية
احجام [illegible] لا محالة [illegible] او [illegible] اما [illegible]
[illegible] اما [illegible] ان يحصل [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] حجم [illegible] اجزاء متناهية [illegible] الاجزاء [illegible] ان [illegible]
الاحجام [illegible] **قوله** [illegible] لزم [illegible]
[illegible] ان [illegible] حجم مؤلف من اجزاء غير متناهية وذلك لصدق [illegible]
الجسم مؤلف من اجزاء غير متناهية وهو ذلك الجسم [illegible] مؤلف [illegible] الاجزاء المتناهية
فان قيل موضوع هذا [illegible] حجم [illegible] اعتبار [illegible] موضوع تلك [illegible] الكلية
من الاحجام [illegible] الموجودة في الواقع [illegible] هذه [illegible]
بطلان تلك [illegible] غير متناهية [illegible] الى [illegible] في [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] متناهية [illegible] الى [illegible] الحجم المركب [illegible] الاجزاء
[illegible] في الواقع [illegible] **قوله** [illegible] المؤلف الى المؤلف [illegible] الاحاد
الى الاحاد [illegible] والجسم [illegible] والتاليف [illegible]
الجسم [illegible] والتاليف [illegible] ان [illegible] المؤلف الى المؤلف
[illegible] الاحاد الى الاحاد [illegible] ان [illegible]
[illegible] ان [illegible] الجسمين [illegible] الى [illegible]
لا يوجد [illegible] الاحاد [illegible] الاحاد الاجزاء [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] وان كانت [illegible]
[illegible] والجسم [illegible] المؤلف [illegible] الى [illegible] آخر [illegible] احاد
الاول الى آحاد الثاني بالضرورة [illegible] تلك الاجزاء [illegible]
[illegible] من [illegible] تلك الاجزاء [illegible]
[illegible] اي تلك الاجزاء [illegible] الى [illegible] الجسم المؤلف [illegible]
ان يكون [illegible] والا لم [illegible] الجسم [illegible] الى [illegible]
واذا كان [illegible] لم يكن [illegible] كانت [illegible] المؤلف
الى المؤلف [illegible] الاحاد الى الاحاد [illegible] **قوله** [illegible] المذهب [illegible]
اشار الى [illegible] بيان بطلان هذا المذهب [illegible] آخر [illegible]
الاشارة الى [illegible] المذهب الاول [illegible] بيان [illegible]

مطلب

من الاجزاء الغير المنقسمة

القسم

لبطلان المذهب الاول بوجه آخر قوله لان البطء ليس لتخلل السكنات كما سيأتي في
ماهية الحركة بحسب الاول وسواء اذا قطع السريع جزءا قطع البطيء اقل من جزء فيلزم ان لا يكون الترتيب الحق
اصلا وهو ظاهر الفساد قوله واعلم في زمان آخر مساو الى ان يقطع المسافة بالتمام فيلزم ان يقطع
المسافة اجزاء وذلك لان قطع المسافة في زمان مساو لحركة وهو محال ان يكون واحدا من ازمان المسافة بعد
الحركة الواحدة حركة تقدم من اجزاء بعض مساحته كالساعة المساحة وقطع ساعة انتهاء ساحة المقدار
مساحة الاجزاء في زمان مساو المقدار بعد مساواة الاجزاء لحركة مساحة المقدار بعد مساحة الاجزاء
ليس بمحال يعد منهم من قسم من يقول انه قوله ما ذكره الطفرة من جزء الى الوثبة تعالى طفرة
طفورا والمراد بها ههنا انتقال الجسم من جزء من اجزاء المسافة الى جزء آخر منها من غير ان يحاذي ما بينهما
واجزاء وغيرها بحركة محاذاة للوسط قوله فهذا القول بان الساكن ما يكون المداخل
المشهور انهم السريع الطفرة دفعا للالزام اساغ طرف السريع البطيء من السريع المداخل دفعا للالزام
قطع المسافة في زمان مساو للاجزاء التي لا تساوي ادا مداخل بعضها في بعض وتصل
حركة واحدة السريع قطع السريع وقطع كل واحد منها في قطعها في زمان مساو وهذا السياق
الكلام بكلام المصنف الثاني الالزام الطفرة لما كان الوجه الاول من حصل السريع والالزام المداخل
واحال ان يدرك الساكن ثم ان استحالة الطفرة بديهي واضح واما استحالة المداخل فقد سبق
تقدم قوله لما فرغ من ابطال المذهب الاول والثاني اراد ان يشير الى بطلان المذهب المنسوب
الى ديمقراطيس قد تقدم منها ان المحقق في هذا المقام هو الجسم الموجود لا يخلو عن ... المقصود
من مذهب ذيمقراطيس ان الجسم المفرد للمحور ان يتركب من الاجزاء التي وطرف حكمها حكم
متصل واحد في ... ان قابل التقسيم الوهمي في الجهات الثلث والا لكان جوهرا فردا
او ما في حكمه ... انه قابل للتقسيم الانفكاكي ... في ذلك الا انه
للاتصال ان يكون الاجسام المتصلة ... والصلابة فلا يكون قابل التقسيم
الانفكاكي الى حد الانفصال الا بالقطع ولا بالكسر كما هو مذهبه فلا يكون الجسم المفرد قابلا للتقسيم
الانفكاكي لا بحسب حكم واحد من كل الاجسام الصغير الصغير التي لا يقبل ... الكبير
صغيرها واحد ... المحقق الجسم البسيط الطبيعي الى التي لا تقبل ... الاجسام
كالماء والهواء والنار مثلا كما فصل الامام في الملخص والمباحث المشرقية ... وبين ... التي لا ...
وما في حكمها من الخطوط والسطوح الجوهرية لم يثبت انها متصلة واحدة في نفسها ... في ذلك الى
الانفصال ... وغيرها ... اذا ... العالم الجزء ... الاجسام فهو متصل في حد
ذاته لا ينفصل الا بالقسمة ... وهو الجسم المفرد ... اذا ... مساو المقدار ...
... اجسام كان جسما مفردا متصلا في نفسه وان كان ... منها ... في ... الى
اجسام مفردة والا لكان مركبا من اجسام لا نهاية لها ... ان يكون ... اذا ... ان المفردات
كان هو الجسم المفرد ... ان كل واحد منه متصل في حد ذاته وان كان هو الجسم البسيط
... كل واحد من افراده وانه متصل في حد ذاته ... جسما مفردا او متصلا ... فهو متصل في حد ذاته

تحرك الجسم ... في ذلك الخلاء ... بحركة ... كان ... طبيعية او قسرية
او ارادية فان ... بكل واحد منها ... او ... وجه من الحركات
الثلث قوله والتالي ... الخالية ... في زمان ... ان ... حكم
المسافة ... وقطع ... بعضها ... ان ... الى
في ذلك الخلاء ... الاول في زمان ... الى ذلك الا
اصلا لعدم المجانسة ... من الخط والسطح ... الا ...
... حركة الخلاء ... حركة الخلاء الاول ... الخلاء الثاني ...
الى ... الخلاء الاول ... قوله ... الاول ... في زمان
... ان الحركة ... في الخلاء ... داخل ...
... لان كل حركة ... ان ... ولا ... والنفس
الحركة لا ... السرعة والبطء ولا ... الخلاء الحركة ...
... اصلا ... المحال ... الحركة في الخلاء وحده ... لا ... الكلام
... الاول ... الكلام في الخلاء ... الخلاء ... المحدود لان
كان ... المحض والعدم ... استحالة ... ان كان ... المجرد
فان لم يكن ان يتحرك فيه جسم فلا كلام ... لانه كالعدم ... بالحسن ...
... ان يتحرك فيه ... بالضرورة واما على ... المكان ... حصول الحركة
فيه الجسم بالضرورة ... الحركة ... الحركة
... والسرعة والبطء لكان ... المحال ... الخلو ...
... ان لم ... واما على ... ان ... والسلام ...
... واحد ... لا ...
... ولا ... ان ... الخلاء ... بالضرورة
ان يكون الخلاء ... قوله ... الخلاء ... الاول ... زمان
حركة الخلاء ... الاول ... ان ... الخلاء ...
الى ... الاول ... مطلق ... ان ... السرعة
... قوله ...
... الحركة ... الامام في ... يمكن ... الجسم
... لا يمكن ... ان ... الاول
ان ... النقطة الواحدة ... ان ... قوله
فان الحركة ... بطلان الحركة ... فان ... على ... فلا
... والسرعة ... زمان ... ان الحركة في
الخلاء ... في زمان ... لا ... ان ... الحركة

وبين ان يكون مخصوصا بالمطار الاول في زيادة زمان لاجل المسافة وهكذا الزمان الذي يحصل
الحركة فيه [illegible] المطار الثاني وبعض الزمان الذي زاد لاجل [illegible]
[illegible] وان زمان الحركة ساعة مثلا وزمان المطار الاول [illegible]
كان [illegible] ساعات [illegible] المسافة [illegible] ساعة واحدة [illegible] الحركة فكان زمان [illegible]
[illegible] المطار ساعة [illegible] ساعات [illegible] الاكثر وزمان المطار الثاني ساعتان
الاكثر [illegible] قوله لان الحركة [illegible] الى حد ما في الرجوع
والبطوء [illegible] موجود [illegible] وما لا وجود له لا [illegible] اصلا ان اراد بذلك
ان الحركة موجودة [illegible] غير موجودة [illegible] الا [illegible]
والرجوع والبطوء [illegible] وجود [illegible] وان اراد [illegible] غير موجودة
[illegible] الرجوع والبطوء [illegible] انقسام الحركة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] لكل [illegible] واحد [illegible]
ولازم [illegible] موجود [illegible] وما لا وجود له لا [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] اللازم [illegible] وهو [illegible]
[illegible] عدم [illegible] الحركة [illegible] الوجود [illegible] الرجوع
والبطوء ان يكون [illegible] الرجوع والبطوء [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] ان الرجوع والبطوء
[illegible] الحركة [illegible] الرجوع والبطوء [illegible]
لا [illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible] الزمان [illegible]
[illegible] ان [illegible] الحركة
[illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] ذلك الزمان [illegible] تلك الحركة [illegible] ذلك الزمان [illegible]
نصف الحركة [illegible] الحركة [illegible] الا زمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الرجوع والبطوء قوله [illegible] الرجوع والبطوء في الحركة
[illegible] المسافة [illegible] الرجوع و
البطوء [illegible] زمان [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الاول [illegible] كانت الحركة [illegible]
[illegible] الرجوع والبطوء [illegible]
[illegible] الحركة الرجوع او البطوء [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] ان الحركة [illegible]
[illegible] وان كانت الحركة [illegible] الرجوع والبطوء [illegible]

وهو الجسم [illegible] ان يكون للاجسام [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الى [illegible] والجسم [illegible]
الجسم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] متصلا واحدا [illegible]
[illegible] متصلا [illegible]
في الخارج [illegible] متصلا [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الاتصال في الخارج اولا
[illegible] الجسم [illegible] والقطع [illegible]
متصلة [illegible] الاتصال في الخارج [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وما [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible] واحدة [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] قوله [illegible] والاتصال [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] المتصلين [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible] وصلات
قوله [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] السطح [illegible]
[illegible] الطبع [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الظاهر [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] قوله [illegible]

اسداد طبيعي يحصل بوجه ولا يحلو معناه من الافراد وعلى ما الاثم لو ان الامتداد الجسماني المشترك بين كل
الساط طبيعي يحصل بوجه لم لا يجوز ان يكون معناه عاما لها او طبيعة جنسية مشتركة بينها وفيه تحرير اصلها
مع معناه افراده او ما ذكره الشارح ان الجسمية المشتركة من الاجسام ما شرحا وعنه طبيعي لان
حمسا ادا كان حالها حسما اذ يكان ذلك الاطلاق للجهل ان احد بينها حارجة وان الجزء منها دو
الا احدهما لها طبيعة ملكية والاخرى لها طبيعة عنصرية الى ان قد يكون وجوده كلها امورا خارجة عن طبيعة
الجسم قال الجسم امر موجود في الخارج والطبيعة الملكية مثلا موجودا ايضا فلا اشارة الى الطبيعة في
الخارج الى تلك الطبيعة والاطلاق بين الجسم امر اما امور خارجة عنها معنا والنهاية بحسب الخارج
بخلاف المقدار مثلا فانه ليس شيئا من الاطلاق يحصل الم يمنع تكونه خطا او سطحا اذ ليس المقدار موجودا
والخط والسطح موجودا ايضا فنعم النهاية الخارج ثم الخط يعني انها المقدار الجزئي عليهما
المقدار المطلق لا يوجد الا بهما لم يحصل بحصول منوع لا يوجد دائما مستورة قال لانه يجوز عقلا
لجواز ان يكون جسمية الفلك المنضم في الخارج الى طبيعة الفلكية والعنصر والجسمية الجسمية العناصر
المنضم في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسم صادقا عليها او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسمية
المختلفة والحصار النحالف بين الجسمية في تلك الامور الخارجة عنها المنضمة اليها بحسب الخارج
لا معول على قيل قال وادا ثبت ان الجسم لا يكون مؤلفا من اجزاء بالفعل عرضية لا تجزى
امتنع ان يركب الجسم مما لا يتجزى اصلا وثبت حكم ان الجسم المفرد متصل في نفسه ولا منفصل فيه
ولما امتنع وجود الجزء الذي لا يتجزى وجب ان يكون الجسم المفرد قابلا للانقسام الى غير نهاية
يمع انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يحصل الانقسام بعده كما زعم الشهرستاني
والا لزم وجود الجزء بالامتناع ان تلك الانقسامات الى لا تتناهى يمكن ان يوجد بالفعل
اما في الخارج او في الذهن منفصلة فانه محال عند من لا يقال الوجوب ان الفعل لم يركب من الكل الجسم
من لا يتناهى لزم ان يحصل جسم يحصل جسم متناهي المقدار مع انه يحصل وانه قسم لذلك الجسم المتناهي
المقدار الذي قسم النهاية ذلك خلاف ما سيقال يعني ان معدودات الانقسامات وتقاطعه وتعاضده
مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج يحصل مطلقا عند المتكلمين فليس معناه عندهم الا ان قابلية الصورة
للتصلب الى حد لا يمكن ان يجاوزه بل كلما يتفصل اليها ما ستر الصورة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى
بوسعها كما ان الاعداد لا تتناهى الاعداد بمعنى انها لا تنتهي الى حد الا ويمكن الزيادة عليه دون طرفه
والمتقدمون منهم عرفوا ان هناك جوهرا ممتدا في الجهات وان ذلك الجوهر امر متصل في حد ذاته
لا منفصل فيه واختلفوا اصلا ومذهب افلاطون ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل الواحد
اما في حد ذاته غير قائم بمحل لان اتم ما يكون منه الا انه هو الجسم المطلق ووجد فيه جوهر
بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال عليه مع بقائه
الحاصل في ذاته بدون حد جوهره وذاته مستمرا بهما ومن حصوله للصورة النوعية الى الاشياء
الاجسام سمي هيولى وقد يسمى السطح او في ما بعد الى ان ذلك الجوهر المتصل في حد ذاته جال في
جوهر آخر يسمى بالهيولى وبينه واما المتقدمون فقد ذهبوا الى ان ذلك الجوهر الواحد المتصل

قوله

في ذاته لو كان قابلا لانه الكان هو نفس الجسم المتصل الذي اعوا المتقدمون بالكلية واما الجسم الذي هو كذلك
لان الجسم المتصل في ذاته اذا كان ذا باعتبار شرطه وانطر علم الاتصال حصل منه جسمان كل
واحد منهما دائم لانكر ذلك المتصل الواحد الذي كان ذا ما علم الا منفصل بالفعل الانواع
ضرورة فقوله يكون حد ان الجسماني هو دون شيء والا لكان ذا متصل بالفعل لا متصلا في حد
ذاته بعد عدم ذلك المتصل بالكلية وحد متصلان آخران من كم ما العدم وبذلك يظهر
بطلان ما توهمه الوهم الاول من ان الجزء دائما حيثيته موجودا مع طريان الانفصال
عليه فلا نه هناك جزء آخر مشترك بين المتصل الاول وبين جزء من المتصلين ولا بد ان يكون
ذلك الشيء ما هو في الخارج بحيث يكون امرا اعدا ما الكلية انما يكون ذلك الشيء صح خارجا
الى سلطان الجسمي بذلك الجسم المعدوم ويكون جوهر المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصلين
متصلا متعددا مع واحد عن ذلك المتعدد متصلا واحدا ولا يكون ذلك الشيء في نفسه لا واحدا ولا
متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك مع ذلك الجوهر المتصل في ذاته فيكون واحده
بوحده متعددا بتعدده متصلا كونه متصلا واحدا او متصلا بوحده وانفصال الجسم
عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا او مع المتعدد متصلا متعددا
كان ذلك المتصل الواحد والمتعدد محتاجا احتياجا ما بالعلالة فيكون محلا للمتصل الواحد
حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا لعدم الجوهر الذي هو محل لجوهر المتصل
في ذاته هو مسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل المسمى بصورة جسمية والجسم المطلق مركب
منهما قالوا او ما عرفنا ذلك الجوهر المتصل في ذاته المتحد بانه حالا ومحلا نعطي ذلك في احواله
واعلم ان الصورة الجسمية تتبع الهيولى الجسم في بادي الرأي والتصديق بوجود الصورة
كاملا الا ان جعلتها وكونها متصلا في حد ذاتها لا منفصل فيها انما يعلم بالبرهان الجلي
الجوهر وانما الهيولى في حقيقتها فلم تعد الا انها انما يعلم ما انها كما اشار اليه جوهر قائم بذاته
لا هو متصل في حد ذاته ولا منفصل ولا واحد ولا متعدد بل متعدد حده الا باتصال
ثم ونحوه كلا منهما وهو جوهر وظاهر ان ذلك خلاف الحقارة ولان الاشياء لان الجسم
يتيح وجوده بالموضع على اساس ان الجسم المفرد الذي حيث انه متصل في حد ذاته قابل للانقسام
بحسب الخارج وانما لم يثبت به ووجه خط التضاد ووصوله التقسيم الوهمي وان كان
طالبه لا يعد الا الهيولى وحده ويوقف التصور على ان يوجد بالتقسيم ليس ابدا قابلا للكل
ومع ذلك فيه لجواز ان يعدم الاتصال الواحد ويوجد اتصالان آخران وبالعكس
ولا يكون هناك محل قابل لهما باق معها ودعوى الضرورة في ان الجسم عند اتصاله لا
يعدم بالكلية ممنوع ويؤيد الاتصال القابل للاتحاد الكلية اذ لا بالاتصال فيه
جملة الجوهر المتصل في ذاته فانه هو المسمى بالاصطلاح والاتصال الذي هو لا يحل الخارج
المعدوم منه لعدم ولا الوصف المتصل في ذاته اعني الجسم التعليمي اذ لا يكون شيء منهما جوهرا
الجوهر الذي هو الجسم الطبيعي ولها ذا قسماه استحال ان يعرى المادة عنها وعن شيء منها

عمدة دليل الجسم اللطيف على الجزء الصفات

الصورة الجسمية

بالصورة اذ لو كان مادة الشمس واحدة بالشخص لما امكن ان يوجد واحدا بالشخص
في آن واحد في مكانين وسعفنا الشخص في حال الشمس قوله لان كل حادث مسبوق
لا يتركب من مادة ويكون ذلك اما ... هذا السور ... الى ... بالشم ...
من امور ... وهو الشمس قوله وان كانت موجودة قبل القسم ... وجود
مواد لا نهاية لها اي يلزم ان يكون الجسم الواحد المتناهي المقدار مواد موجودة بالفعل
لا نهاية ... قبل الانقسام فلا بد ان يكون تلك المواد ...
غير متناهية بالفعل لو كانت متناهية لو وجدت ... ادا وصل الانقسام الى ...
... ان ما لا يتناهى ... المواد ... ان لو كان الكل ... الانقسام
الى لا نهاية قوله وكما قال ان قبول الوحدة الشخصية والتعدد الذي ... لا تحصل
للمادة ... ان القبول لا ... وجد ... بالوحدة والتعدد والاتصال
والانفصال ... الصورة الحالة فيها ... كلام ... الصحاب
... للمادة الجسم الواحد ... ان الانفصال
... الصورة الجسمية الحالة فيها ... الاتصال
بالصورة دون القبول ... الحكم الوحدة ... بالوجود
... ان المادة الموجودة في الانقسام ... والوحدة الطارية ...
قسم منها ... ولا وجود ... متناهية ولا ...
... الكلام ... المادة والوحدة الموجودة في الخارج ...
قابلة للانقسام او لا ... لم يكن قابلة للانقسام لزم المناقضة في كلامهم وان كانت
قابلة له وقبول الانقسام ... المادة لزم ان يكون لها مادة ...
قوله بان الجسم متصل في نفسه قابل للاتصال والانفصال ...
الاتصال والانفصال ... الجسم ... متصل في نفسه ... متصلا واحدا
كما ادا لم يطرأ عليه الانفصال وقد يكون متصلا متعددا كما اذا طرأ ... الانفصال
ثم انه يظهر بان الانفصال لا يعدم بالكلية ... واحد ...
متصلا واحدا ... الجسم الواحد قبل انفصاله ... الانفصال ...
في الجسم المذكور قبل انفصاله ... الاتصال ... الانفصال لا يمكن ان يكون
الجزء الواحد المتصل ... لامتناع اجتماع الانفصال وكذا ... الاتصال
لا يمكن ان يكون ... المنفصل لامتناع ... الانفصال فلا بد ان يكون ...
امر آخر ... المتصل الواحد والمنفصل ... الامر الآخر ... الاتصال
والانفصال ... القابل ... والقبول ...
والانفصال ... فانها هو الامتداد المتصل في ذاته ولولاه لم ...
الانقسام ... القبول ... الانفصال دون ...

ووجه

... الاتصال بالفعل ... الاتصال ... الاتصال ...
اما الوجود ... والانفصال ... الامكان ... الاتصال
الموجب للانفصال ... قوله الاول انها ... ان ... الاتصال
... ان الجسم متصل ... والاتصال ... قوله ...
... الاتصال ... قوله ...
... السماء ... ان السماء ... الاشكال ...
... قوله ... ان السماء ... السماء ...
... الكتاب ...
... الامتداد ...
... ان ...
الواحد الى اللازم ... الاتصال ...
الذي ... قوله ... الاتصال ... الاتصال الذي ...
... الاتصال ... الاتصال ... الاشكال ...
... الاتصال ... قوله ... الانفصال
الذي ... الاتصال ... قوله ...
... الجسم جوهرا ...
من جوهر ... الاعراض ...
... قوله ... الاول
ان الاتصال الذي ... الجسم ... الامتداد ...
... الجوهر ...
... ان الجسم متصل
... الاتصال والامتداد ...
... الاتصال ...
... الامتداد الواحد ...
... الامتداد ...
... الامتداد ...
... الامتداد ...
... الامتداد ...
... الاتصال ... ان الجسم ...
... السماء ...
... المقادير ...
بالمحسوس ...

في الاجسام الموجودة فيدل الاشكال على مغايرتها بالمتصل الواحد وفي حد الجسم الذي يصادمه
يدل الاشكال على [illegible] المكان يدل الاشكال في الاجسام الموجودة كانت الاشكال شيئا
[illegible] الاشكال [illegible] متعددة اساسا الجسم [illegible] والجسم الطبيعي
[illegible] بجهاته كما ان المكان [illegible] متعددة [illegible]
ولا يخلو [illegible] قوله [illegible]
الاختيار ان الجسم [illegible] الاتصال [illegible] الجوهر المتصل [illegible] بالاتصال [illegible]
فلا يشكل انه اتصال جوهري قوله بل الجسم مركب [illegible] لان الجسم [illegible] الانفصال
[illegible] قوله [illegible] الوحدة والتعدد للامتداد [illegible]
بالوحدة [illegible] الامتداد المتصل [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] التعدد [illegible] ان [illegible] الاتصال
الانفصال والاتصال [illegible] ان لا يكون [illegible] واحدة ولا [illegible]
[illegible] الوحدة او التعدد للامتداد [illegible]
[illegible] قوله على الانفصال [illegible] للاتصال [illegible]
[illegible] للاتصال الجوهري [illegible] الامتداد [illegible] للاول [illegible]
[illegible] للامتداد [illegible] ان [illegible] ذلك الامتداد
[illegible] وان [illegible] الجسم بالكلية قوله [illegible] ذلك الامتداد
[illegible] ان يكون الجسم [illegible]
[illegible] الامتداد [illegible] الانفصال [illegible] ان الاتصال امر عدمي [illegible]
[illegible] ان الانفصال [illegible] العدم [illegible]
[illegible] موجود قوله لان المكان [illegible] الاجسام [illegible] المكان [illegible]
في الاجسام البسيطة [illegible] المركز والمحيط [illegible]
[illegible] المكان والشكل الطبيعي [illegible] الاجسام وان لم [illegible] الاشكال
[illegible] الاجسام [illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله ولكل جسم [illegible] بسيطا او مركبا مكان طبيعي [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible] مكان [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] العوارض [illegible]
[illegible] مكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible] المكان الطبيعي [illegible]

الكلام

ان [illegible] ولا [illegible] لان [illegible]
الى [illegible] ذلك المكان كان [illegible]
[illegible] ذلك المكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible] المكان [illegible]
[illegible]
[illegible] ان كان [illegible]
[illegible] حاصلا في مكان او [illegible]
[illegible] مكان [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible] حاصلا في مكان [illegible]
[illegible] في مكان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] موجودة [illegible]
واما [illegible] المركبات [illegible] مكان [illegible]
[illegible] الجسم البسيط [illegible] مكان [illegible]
[illegible] البسيط والمركب [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] حصول الجسم في المكان [illegible]
[illegible] المكان كان حاصلا في مكان [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] المكان [illegible] مكان [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قوله
[illegible] الاول [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول قوله [illegible] المركب [illegible]
[illegible]
[illegible] المركب [illegible]

الشكل

ان من الدعا ليس يحل اجزاء الارض بل مستعد لصورة النوعية **قوله** فكانه بالعنصر العاشر يحسب ذلك اي بحث المكان وحسبه ولعل عنه اكاره والارض حاط العنصر الاخر فكانه الطبيعي يكون اجماعا على الفصل لسر كرحها اسفلا عليه وكذا الا واعلى المار والهواء ان علته ان اراد بعده الجسم اي لا مطلق ولا بحث جسما المكان فكانه مهادي الشيء وجود شيء فيل امكان وجوده هنا لا بعين طبعه بحيث تعينه من هو بحث ادا اهو الى المكان اولى المكنه اجزائه ثم خلاه بعد الى ذلك المكان لتساوي اجزائه حسن في المكان الذي وقع اليه وبهذا اذا ادمج الى ما لف اوراء علا الكل المكان الذي النفي وجوده فيه كما طبعه بالمكان الذي ذكره **قوله** اذ لو قال الى واحد من كل المكنه المتساوي مالنسبة المكان ذلك حصلها المختص من فيه طوا ان يتقاص على ذلك المركب صور منوعة جسم فيصير الى واحد منها للامكنه المتساويه بالنسبة الشكل المختص من جسم مختص وجوانبه قدحوي من ان المذكور هو منتهى من المركب مع قطع النظر عن اقتضاء الصور النوعية له اقتضى لانقسطا اصلا **قوله** اي الكل جسم شكل طبيعي على الوجه الذي ذكره فانه اذا خلا وطبعه ولم يوصل له مانع من خارج فلا بد ان يكون شكلا الشكل مخصوص يستند الى اقتضاء طبعه اما بهواسطة شاس ما فيه عرض من الجانب او من عليه ان الشكل موضوع للاستعمال في العاريه ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي ما في العاريه وما لوجه شيء لو سلط تبعده الى داخله لا يكون حال بها لاذانه فان هل هو الجسم وارد في الكل النهو لان حصوله في هو في وجود المكان الذي لا يستند الى ذات الجسم فلا وجود الجسم لا يتصور من غير مكان هذا العاقل بانه المعدوم وجود المكان من لوازم وجوده من حيث هو بخلاف ما في الاتحاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو والواسطة اذا لم يستند الى ذاته الشيء ولم يكن لازما له كان امرا عرضيا قطعا بخلاف ما يستند الى ذاته هو حقيقة لم يلزم ذاته حيث هو موجودان وهو هذا اللازم من حيث وجود الشيء فلا يكون امرا عرضيا الظاهر لا شك في ورود حكم القول بان المكان هو السطح فانه ليس لازما لوجود الجسم كما في المحدد بل هو معلق على وجود جسم حاو وهو امر عرضي قطعا **قوله** والشكل هو الهيئة الحاصلة حدا او حدود من جهة احاطة الشكل في الكتاب المحصص بالكتاب المفصل كما سائر ... عارضة للمقدار ... محيط بحد واحد الى ... واحد كالدائرة والكرة او حدان كنصف الدائرة والكرة او حدود كالمضلع من السطوح والاجسام من جهة الاحاطة انما اعتبر هذا القيد احترازا من جهة اللاحاطة نحو ... من الشكل كالسواد والبياض العارضان للمقادير المحاطة بحد واحد او حدود والمراد بالاحاطة هنا هو الاحاطة التامة ... من الشكل ما يحاط ... الاضلاع ... فلا ... انه يحيط ... احاطة ... اذا وصل ... المستدير المقاطعة من جهة الاحاطة ... الشكل واذا ... يبطل ... عنه ... العارضة لها من جهة الاحاطة من الزاوية ... ان الشكل والزاوية ... الا السطوح والاجسام لان الزوايا الخطوط اعني البسيط لا يتصور احاطتها بالخطوط اصلا

الطبيعي الشكل الكرة

قوله واما صدور الفاعل الواحد من الفاعل الواحد لا يكون مستقلا فيمتنع ظاهرا ان يكون هناك جزء مستقل واشار الى صورة نضد من الفاعل الواحد بحسب المادة الواحدة اجزاء مستقلة انما نسب الى الجزء على صور ... ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه ابدا حكم ... حدوده والغرض انه ... اجاب ... اذا كان الفاعل موجبا اما اذا كان الفاعل مختارا كما هو مذهب ... الاول ... ان يجوز ان يكون الصور المتنوعة فاعل بالاختيار لكن يالزوجية ... احدا من احكامه امكان ان يحصل فيه ... ولذا قال الراوي في الاشارات العوين والصور ... تكل ... كما ان يكون ... طلقيها في امر ... **قوله** فيجب ان يكون كرويا والا لاختلف اثاره وذلك لان الشكل المضلع مختلف لان حاله في سطح واحد وخط **قوله** ... فان مراد المصنف من قوله والطبيعي هو الكرة ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة ... في هذا المعنى بالسوية وعدم انبساط اشكال المركبات عن المعادن والحيوان والنبات **قوله**

تحقيق المكان

والمكان موجود لانه المشار اليه الى المكان المشار اليه بالاشارة الحسية عند الحصول ... وقد تعقل الحصول فلا بد ان يكون موجودا اذا اوضح ضرورة ان المعدوم او المجرد لا يتصور فيه قوله الكل الاشارة ولا تحدد في ذلك كون الاشارة الحسية امرا اذا او هما وقد ... لكلا ذهبوا الى ان الخطوط ... من النقط والسطوح عن الخطوط ... متصلة واحدها الا ... فيها ... ولا الاشارة الحسية الى النقطة الموهومة وسط الخط والى الخط الموهوم في وسط السطح فلا يلزم ... بكون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج فلا يلزم احد الامرين اما وجود ... او وجود الكل الذي هو محل المشار اليه **قوله** ويقصده المتحرك اي المكان يقصده المتحرك بالحصول فيه فلا بد ان يكون موجودا اذا وضح حال حصول المتحرك فيه لاستحالة حصوله في معدوم او مجرد ولا يحمل الاشارة ... ان يكون موجودا حال تحرك اليه لانه مقصود المتحرك ... لانه المحصل ... ولا ... الحصول

... حصول ... الحركة ... الى ... الحيز ... ان المتحرك اما يقصد الشيء ... من الحركة ... الى ... وانما ... فيه المكان ... ان ... قصد المتحرك للوصول الى المنتهى وحصوله في المكان ... الذي ... يكون ذلك المكان مدركا حالا اي ... بالحال فلا يمكن الحصول فيه مقصودا **قوله** وكل ما هو كذلك لا يكون جزء الجسم ولا حالا فيه لان الانتقال عن الجزء او الحال ... محصور ... الانتقال ... ولا ... وبعد ... الانتقال عن المكان والتحصيل ... يكون موجودا الان الانتقال عن العدم الى العدم محال قطعا **قوله** ... السطح الباطن من الجسم الحاوي ولا شك ان الجسم ... حاصل في ... فاذا ... المكان ... الجسم ... متصل ... المتحرك ... الجسم ... واحد ... الحيز ... كالسطح ... واو ... من الجدار ... الاول يكون المكان سطحا ولا ... ان يكون ...

ان يكون حالا في المتمكن بالعرض من جهة عرضه وهو ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن اعني
حاويه والا لم يكن مكانا له هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي كما هو
مذهب ارسطو وعلى الثاني يكون المكان هو البعد الموجود حسب [illegible] وما البعد الموهوم
بحيث يطلق احد [illegible] الا انه [illegible] البعد الذي هو المكان الا ان يكون امرا موهوما
لبعد الجسم وملاه [illegible] الموهوم كما هو المتكلم وقد ظهر بطلانه لوجود المكان [illegible]
امرا موجودا ولا يجوز ان يكون [illegible] بالجسم والا لزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام
بالبطلان [illegible] على [illegible] كما هو [illegible] ومما يقتضيه [illegible]
ان المكان هو البعد [illegible] السطح والبعد المذكور كما ذكر [illegible] لا دليل
على انحصاره فيهما واعلم ان العامة يطلقون لفظ المكان على ما يعتمد الجسم عليه [illegible]
والسرو [illegible] الارض مكان الحيوان ولا يطلقون الهواء المحيط به مكانا له [illegible]
[illegible] المتكلمون [illegible] الى ذلك البعد الذي [illegible]
قوله ويحكى ان المتمكن [illegible] الاطراف الاثنا [illegible] بالاطراف الاثنا الاطراف
الداخلة [illegible] هو البعد المستوي [illegible] السطح الباطن كما لا يخفى قوله
والعمق او اوجبها ان [illegible] ولم يدخل [illegible] ما يمكن الطرد
الواحد [illegible] موجود [illegible] محصورا او لاسعا [illegible]
[illegible] السطح [illegible] محصورا او [illegible] قوله والعمق كل الجسم
في مكان ليس بسطح [illegible] الجسم [illegible] في المكان للسطح
وهذه [illegible] فان السطح الذي هو المكان
محيط به [illegible] السطح وحده [illegible] المكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible] المتمكن [illegible] من المكان
[illegible] المتمكن [illegible] المكان [illegible] ان يكون بعدا وان اراد به
[illegible] المتمكن مساويه [illegible] قوله ولا يقول
ان السطح يكون [illegible] ان [illegible] لا يقول [illegible]
انهم لا يلتفتون ان يقولوا ان السطح الذي [illegible] ان
[illegible] المذكورة [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible]
[illegible] المكان [illegible] قوله
[illegible] البعد [illegible] الجسم [illegible] ان كان البعد موجودا [illegible] المتمكن
[illegible] البعد المتمكن [illegible] الاسس [illegible] هذا المتمكن [illegible] الوجود
[illegible] هذا المتمكن [illegible] وان كان له [illegible] المتمكن [illegible]
[illegible] الاسارة [illegible] الشارح في ابطال [illegible]

المكان ليس بموجود [illegible] المتمكن [illegible] موجودا [illegible] ولعلها [illegible] الاتحاد
الاسس [illegible] ذلك البعد [illegible] ابطال الاول راجع الى ذكر
[illegible] التداخل [illegible] اجوال [illegible]
ذكر [illegible] انه [illegible] الطرفين [illegible] في الوجود [illegible]
في الاشارة [illegible] الامام في الملخص [illegible] ان هذا البعد الموجود
على طرفي هذا [illegible] ان هذا البعد [illegible] الا الواحد [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
الواحد [illegible] هذا الطرفين الذي [illegible]
[illegible] قوله [illegible] هذا
[illegible] الاشارة [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الجسمية [illegible] المكان [illegible]
[illegible] المكان [illegible] البعد [illegible]
[illegible] والاجسام [illegible]
قوله [illegible] التداخل [illegible]
[illegible] العالم [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المتمكن [illegible] الاشارة [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] ان الابعاد [illegible]
[illegible] الصورة والاعراض [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] التداخل [illegible] الخط والابعاد [illegible]
والابعاد [illegible] التداخل [illegible] السطح [illegible] والابعاد [illegible]
[illegible] التداخل [illegible] الخطوط [illegible]
دون العرض [illegible] للطول والعرض دون العمق [illegible]
[illegible] التداخل [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الاحر [illegible]
[illegible] التداخل [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] التداخل [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] ودون [illegible]
الابعاد وكذلك الصورة الجسمية [illegible] الجسم [illegible]

ووجها لامتناع تصوريها دون بعد الشاربيها بعد والجهات مطلق المحمول فانها السلام
الصورة الجسمية والمقدار في الخارج دون الذهن ثم امتناع التداخل بين الابعاد
والمدعى انما هو ان امتناع التداخل بين البعد الموجود ولا مادي يستلزم انه وكون البعد
المستلزم للامتناع مدفوع قوله يلزم ان يكون الطائر الواقع في الهواء ان اراد
انه طار في الهواء وانه يحد ان ينشر انسانا ساكنا واقفا في الهواء متحركا فكذا يمنع عليه
الهواء المحيط به ولو كان السطح مكانه كان متحركا كالسفينة قوله لكان للسماء مكان قوله
والحركة بالنسبة الى مكانها اي وهو ساكن في مكانه متحرك ... الى مطلق ... الخط
فلا يلزم ان يكون للمكان مكان ... ولا يلزم ذلك ان لو كان متحركا بالاوان قوله يستدعي
كل جسم مكان وذلك لان البعد الموجود ولا ابعاد الاجسام ...
المكان الا الخط فكل جسم محيط ... ذلك البعد الموجود في ... السطح يلزم الا
يحيط ... ان لكل جسم له مكان ... ان الملمس
بالسطح ... ان المحيط ... الضرورة ...
واعلم ان المكان ... لكل جزء من المتمكن جزء من مكانه فمكان الجزء
جزء مكان الكل ... السطح ... اجزاء المتمكن وجزء من اجزاء المكان
... اجزاء ... اجزاء المكان الكل ... مكان
الجزء جزء مكان الكل قوله ...
... المكان الحال ... البعد الموجود
... واذا ... الحال ان كان
المكان ... وان كان ... ان لا يكون
... السطح ... الخلاء
... السطح الموجود ... ولا يكون
... الاجسام ... الاجسام ...
... بالبعد الموجود ...
... ولا يكون ...
اتصالا والخلاء ... الاجسام ...
... واما الخلاء ... الاجسام ...
... قوله لانه ... المكان ...
كان بعدا موجودا او موهوما ...
الاتصال الاجسام ...
اتصالا ومحاذيا ... المحاذاة ...
الرخو والصلب ... قوله فاذا

ودليل لان الطبيعة لا تفاوت فيها ولا شعور لها حتى يمكن اسناد الحدود المختلفة الى الحركة اليها
وكذلك العاسر لا تفاوت فيه لان المفروض تحركه بقوة واحدة وكذلك الحامل للحركة اعني
الجسم المتحرك للتفاوت فيه لان المفروض اتحاده فلا بد من امر آخر ... والحركة ...
... الحركة وذلك ... الخارج عن المتحرك او عن جار ...
فالخارج ... الحركة
... الطبيعة ...
... الحركة القسرية ... الحركة
... الى ... الى ...
... امتناع الخلاء ... الحركة القسرية
... قوله ... الطبيعة ... ان يكون
... الطبيعة او القسرية ...
الحركة الا ... الحصول فلولا ان يكون ... الحركة
لا يمكن حصولها ... الحركة ... زمان لان الواقع في زمان ...
على ... الواقع في نصف ذلك ...
... ان يكون حركة في زمان ...
في زمان ... الرقة والغلظ بعدم ...
في زمان والانكسار ...
... زمان ...
... الحركة الا
...
... الحركة ... الزمان ...
والغلظ ...
... الزمان ...
كله ... الحركة ...
... الحركة الطبيعية والقسرية
قوله ومن الدليل الدال على امتناع الخلاء ان ... الاجسام ...
... ان الكلام في الخلاء ... من الاجسام ... قوله لانه قابل
للزيادة والنقصان ...
انه قابل ...
...
... الزيادة والنقصان والمساواة واللامساواة ...

وهي كان مشتركا والجواب ان الخلاء عام من الابعاد محصور منهما في الخارج وقابل النفوذ
يحس بعض التعمق فلابد ان يكون موجودا واما ما وراء العالم فلا عمق ولا بعد بل هو الا المجرد
الوهم فلا يقتضي وجودا خارجيا **قوله** بل يكون كما وقع لكل الحركة بعد اي الجهات مطلقا
في كل امتداد على الحركة الواقعة فيه يكون مستقلا الانتقال الحركة فان كان كما في الوصل الى
حيث المقصد لم يكن خلاء وان كان ما له ابعاد بها تقبل كان مجرد ما يحاذ الى مادة بلا فيها
بالحلول فيها ليكون بعدا جسمانيا لا في المادة فلا يكون جسما كان بعد موجود مجرد عن مادة وهو
مكان فضلا عن ان يكون الفاعل الجسماني والى مادة فلا فيها ما لا يطابق على البعد الحال
فيها فلا يكون مكانا لحاله بالعرض الجسماني وانحصر ما في البعد الاول انه يحرك واحد
المادي طبيعة لم يحصل لكنه مبني القول بان المكان هو البعد المجرد **قوله** بل يستعمل في المحل
فيها لوهم مجرد ان طبيعة اعترض عليه بانه ان اراد انه يستعمل فيها او في المحل لولا
حقيقة للمحل المجرد لكن يحصل فصلا فلا يحصل تحصيلا فموهم بانه لم لا يجوز ان يكون
العام بالذات وعدمه بالارض فصلين نوعين الطبيعة المراد به المميزة في الخارج
ان اراد انه يستعمل فيها مطلق قد يكون فالاعتبار بالجواز ان يكون الاستعمال في المحل الجسم
قوله لما كانت الجهة مناسبة المكان هو البعد المجرد بالاولى وذلك لكن الجهات
منها مقصد المتحرك الا انه المكان مقصد المتحرك بالحصول فيه كما ان الجهة مقصد المتحرك
بالوصول اليها او القرب منها لانه لا يصدق قولنا ان الجسم تحرك الى الجهة كما وصل اليها او قرب
منها وبذلك يستدل على ان الجهة امر موجود اذ لو صح كما له وصول المتحرك وهو متحرك الى
معدوم او موجود لا وضع له وهو يستدل على وجوده بان يكون ما قابل للاشارة الحسية
ثم ان وضع الجهة في ماخذ الاشارة وامتداد الحركة اذ لو كان وضعا خارجا عن ذلك لم يكن
للاشارة والحركة اليه والمراد ان الجهة مقصد للاشارة والحركة على حيث انها يستعمل
بل هي منتهى الاشارات والحركات المستقيمة **قوله** والجهة طرف الامتداد لا يقال ان
منتهى الطرف للامتداد موقوف على تناهي الابعاد ولم يثبت بعد ولو سلم فلا حاصل
الاستدلال على عدم انقسامها لان الطرف منقسم للجهة لانا نقول انا نثبت الجهة
مع قطع النظر عن تناهي الابعاد وعدمه بعدم ان الاشارة منتهية في الجسم
ولا شك ان لها منتهى لكن الحركات المستقيمة لها منتهى فمنتهى الاشارات والحركات
يجب ان يكون موجودا اذ وضع امتداد واحد منها ويجب ان يكون منتهيا طرفا الامتداد
لانه لا يجوز ان يكون فيها امتداد فان الاشارة والحركة لا ذكره فما لا ان يكون منقسما
او يكون منتهيا امتدادا واحدا امتدادين يكون خطا او سطحا او سطحا للجسم بالا
وجود ما لا يوجد منقسم الا طرف الامتداد الحسي فانه منتهى طرف الامتداد وما يشمله
الامتداد حتى جهة وطرفا وذكر ما بينهما الحركة والاشارة حتى جهة وهذا هو
المقصود بما ذكر في الشرح فتامل **قوله** احتج بان الحركة في الشرح المستقيم

معا الجسم اعني الحركة في الشيء ساري باصل الجسم فان الجسمين فاعتبار مقصد الحركة ... للحركة الى الجهة
كالجهة فانه وانه يحال ونور الجواب انا نقول ان كل ما هو مقصود بالحركة بالحصول فيه لانه
بالحصول يكون موجودا اذ لو كان يجوز مقصودا بالحركة بالحصول فيه كالمكان او بالحصول عنده او منه لا
او بالقرب كالجهة لانه ان يكون موجودا حال الحركة واما ما قصد تحصيله بالحركة فيجب ان لا يكون موجودا
حال الحركة كما مر بين الاشارة وجهات الحركة وهو ان المكان مقصود بالحصول فيه مع ان
الجسم اذا تحرك في المراد في المكان الذي يحصل فيه عند انتهاء الحركة بعد الفاعل بالسطح لم يكن موجودا
حال الحركة بل عند انتهائها كان الساكن لم يكن موجودا حال الحركة حال انتهائها فالمقصد
الى الشيء بالحركة بالحصول فيه لا يستلزم وجود ذلك الشيء الا حال الحصول فيه واما عند بكون
موجودا كالمكان عند الفاعل بالبعد وقد لا يكون كما في المثال المذكور عند الفاعل بالسطح فلم
لا يجوز ان يكون الحال في الجهة كذلك فلا يكون موجودة الا عند الوصول اليها والقرب منها دون
حال الحركة اليها نعم يجب حال الحركة اما وجود ذلك الشيء الذي قصد بها الحصول فيه او
الوصول اليه او القرب منه واما وجود محل يوجد فيه والا لم يتصور كونه مقصودا بالحركة
على احد الانحاء المذكورة بالضرورة واما وجود نفسه فلا وقد يجاب عن ذلك بان الكلام
وجود المكان والجهة في الخارج لكان حال الحصول او الوصول او غيره **قوله** فمن يسل
الموضع على الجسم السالف والقدام والخلف وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون
المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال يساره فاذا توجه الى الغرب يبدل
الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه يساره وبالعكس واما الفوق والتحت فلا يتبدلان
لان القائم اذا صار منكوسا لم تصر جهة ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار رأسه
من جهة رجله وهو وبالعكس فان الاتصاف بالطبع لا يتغير بالوضع لا تعال اذا وجه
بحيث ان طرف قدامه على الارض فالجانب الذي يلي رأسه على الارض ولم الاول فهو فوق ما
لعكس فلا احد بها بحسب ... الا ان ... بان الفوق بحسب الاحد اعني الفوق عامل الساق والتحت
عامل المركز لم يتبدلا اصلا لانا نقول ان الفوق هو ما يلي رأس الانسان طبعا والتحت هو ما يلي
قدم الانسان طبعا ومعنى ذلك ان لها قسمة طبيعية الى شكل الجسم واذا عرض عدم احد الشخص
حدد ان الاول لم يكن على القسمة الطبيعية فلا يتبدل بهما اصلا **قوله** والجهات المتبدلة لكون
غير متناهية لان الجهة طرف الامتداد والامور ويمكن ان يوجد في جسم واحد امتداد ان ابعاده غير
متناهية بحسب ... قال الامام لما كانت الابعاد ... ان
يكون للامتداد او الخط طرفان فالجهات وللامتداد او السطح اذا كان غير ... بعد
الخط ... وان ... كان الزاوية التي هي جهاته ... على هذا العكس
اذا كان ... الخال في الاهتمام على ... والسطوح فلا
... وخطوط ... فان ... كان ...
... الخطوط ... فان ... وان ...

قال ولا جهة بالفعل للدائرة والكرة وجهاتهما بالقوة بحسب ما يحصل فيهما [illegible] بان الدائرة لها
طرف بالفعل هو الخط المستدير المحيط بها وكذا الكرة طرف بالفعل هو سطحها المستدير المحيط بها
وجهتان يمكن لكل منهما جهة واحدة بالفعل قال بعض شراح الكلام تفريعه بل هذا ان جهة الحركة
مكيفة محصورة [illegible] الجسم الى الجهة للوصول اليها والهرب منها كما ذكر [illegible] ان الجسم
جميع جهاته مستديرة فلا جهات مطلق ومطلق الجهات اما الجهات المطلقة فهي منتهى الاشارة
ومنتهى الحركات المستقيمة على ما ذكرناه في النظر الاول فعلى الجهة الفوق هو محدب الفلك
الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية ومنتهاها وبالنظر الثاني [illegible] فلك القمر لانه منتهى الحركة
المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا امتدت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا
لكونها آخذة من جهة التحت صوب جهة الى ما فوقه واما مطلق الجهات فتتناول بالنظر الى الغاية كل
جسم اذ يمكن انحصار امتداد الاشارة والحركة بها [illegible] الجهات المطلقة كلا
يحصر بينها قوله والحكم بان الجهات ست مشهور وليس بحسب الشهرة امر ان حقيقي
خلقي اما الخلقي فهو ان للانسان بحسب خلقته [illegible] وظهر وبطن ورأس وقدم [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] والجهة كانه بالطبع
[illegible] الطبع [illegible]
[illegible] الجهات الست والعشر [illegible]
[illegible] بالطبع [illegible]
لم يكن [illegible] واما الخاص فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد [illegible]
[illegible] ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] الاعتبار الاول [illegible] وطرفا الامتداد [illegible]
طول [illegible] بالفوق والتحت وطرفا الامتداد [illegible]
باليمين والشمال وطرفا الامتداد [illegible] باعتبار [illegible] بالقدام والخلف [illegible]
[illegible] الاعتبار العام [illegible] الابعاد [illegible] الجهات
ولا شك ان [illegible] ان [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] ان [illegible]
[illegible] الخط [illegible] امتداد [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الجهتان [illegible] بالطبع [illegible]
[illegible] الجهات المطلقة [illegible] الى [illegible]
[illegible] الفوق والتحت ولا شك ان الامور [illegible]
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الفوق والتحت
واما [illegible] لان الاجسام [illegible] بالطبع الى جهة الفوق [illegible]
[illegible] بالطبع الى جهة [illegible] ان بالطبع

[illegible] ولكن [illegible] بالطبع لان الاجسام الطالبة لاحدهما [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] الى [illegible] الحسي [illegible]
[illegible] لان جهة الفوق [illegible] السطح [illegible] الفلك الاعظم وان كان [illegible]
[illegible] وان كانت [illegible] المركز [illegible]
[illegible] قوله والجهة [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله ولا [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] لان [illegible]
[illegible] الجهات [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] الجهات الطبيعية [illegible]
ان [illegible]
[illegible] الجهات الطبيعية [illegible]
[illegible] الامتداد [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ولا [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان يكون ذلك الجسم [illegible]
[illegible] قوله لان الحسي [illegible] بالطبع [illegible]
[illegible] امتداد [illegible]
[illegible] ان [illegible] الفوق [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله قال لكل واحد
[illegible] واحد [illegible]
[illegible] الفوق [illegible]
[illegible] الاول [illegible] احدهما [illegible]
[illegible] الجسم اذا كان [illegible]
كان [illegible] ان [illegible]
[illegible] المركز [illegible]
[illegible] المركز وان كان [illegible]

الا ان المحيط ليس بعد الابعاد الموهومة عن المركز بجواز ان يوجد خط المحيط اعظم مما يحتمله
فلا يكون الحساب واعتمد على الي وجوه المعاملة كما ادعيت ملك بها واتصال على اصل الحركة
الحكمة فان كل احد منها ابعد الابعاد الموهومة من الاول ممكن كما ذكرنا وانما كل واحد منهما
ابعد الابعاد الموهومة من الاول فلا يمكن لاي جسم واحد ولا لاي اجسام متعددة كما الموق
من محدب الفلك الاعلى الذي لاسم له وراءه الا بعد والوجود وجه العرض على مركزه المسمى بمركز
العالم **قوله** بعد تقرير الاصول الحكمية هذه الاصول مما كانت مسلمة عند الحكماء امكن لهم الاستدلال
بها على اثبات الافلاك المتعددة واحوالها كما ذكر في علم الهيئة واما المتكلمون ومنهم المصنف
في هذا الكتاب فلم يثبتوا ان الفاعل المختار يرجح احد مقدوريه على الاخر بلا مرجح وبان
الخرق والالتيام جائزان الى غير ذلك مما ينافي تلك الاصول فلا يمكنهم الاستدلال بها على تلك الاحكام
المستنبطة منها واشار الى ذلك انما ينبغي خلط العلوم بعضها ببعض **قوله** الجسم يتحرك بالذات
المتحرك بالذات يتصف بالحركة حقيقة سواء كان مستدار حركة العالم او اطلاقه احكام
والمتحرك بالعرض ما يتصف بالحركة مجازا كالسفينة الذي يتصف بالحركة حقيقة
هناك حركة واحدة وانما السفينة متحرك بالذات بتلك الحركة وتوصف بحال ...
بتلك الحركة حالس السفينة بالعرض ولا يمكن احدهما وامر لا يمكن ان يوصف بحالة واحدة
بحركتين ذاتيتين لا الى جهة ولا الى جهتين انه يمكن العطاء بحركة ذاتية وبحركات او عرضية
خارجة ان يظهر اثارها كان متعددة وهذا الاصل مما لا ينبغي ان يختلف فيه **قوله** ووجوب
الاتصال في الحركات الفلكية المستديرة البسيطة فلا يتوسط تلك الحركات على النقط المتحركة
فاذا دار كوكب واحد لم يكن هناك وقوف حقيقة بل العاجز وكان مخلوطا اوجب وقوفا
بحسب الرؤية دون الحقيقة **قوله** ووجوب البساطة بها الا كا... بها ما يكون
وبارة بطئ حقيقة ولا يكون انما بارة سريعا يتحرك الى جهة وبارة راجعا عن تلك الجهة
حقيقة بل يكون هناك اما بحسب الرؤية والبطء والرجوع بحسب الرؤية تكون الحركة البسيطة
بسايطهم في نفس الامر **قوله** وامتناع الخرق والالتيام على اجرامها فاذا احوز ذلك
على اجرامها امكن ان لا يكون هناك افلاك واحد يتحرك فيه الكواكب خارقة له كالسمك في الماء
وكذا اذا جاز الخلا امكن ان لا يكون هناك فلك اصلا ويكون الكواكب متحركة في الخلاء وامكن ايضا ان
لا يكون الافلاك على تقدير وجودها كما سبق **قوله** يظهر منها حركة واحدة لسطح الفلك
الاعظم وكرة الثوابت على ... الاول بحركة وحركة واحدة دائمة لا يركب عنها اصلا الا ركب عنها
اصلا وكذا الثاني يحرك حركة واحدة دائمة كذلك ويتحرك ايضا بالعرض بحركة الفلك الاعظم **قوله**
او مركبة كالافلاك الكلية للكواكب السيارة فان حركة كل واحد منها مركبة من عدة حركات
قوله التي اثبتها المتاخرون ... واما المتقدمون فلم يثبتوا فلكا كلية عاسبيلوا
الحركة الموهمة لكرة الثوابت وذلك لعدم احساسهم بالحركة البطيئة التي لكرة الثوابت وطائرة
المتاخرون موافق لما ورد في الشرع من ثبوت السموات السبع والكرسي والعرش **قوله**

ع ذا المقام للمتكلمين
خلط بعض العلوم ببعض

راجع ما اشتهر بانه ... فلك
... مرادف للشرع

كمد ... الفلك الثامن
زيب الافلاك
الممثل

واحد منها هو فلك الكواكب اسفل الاطلسي مما لو كان للكواكب لما سمي فلك الكواكب لان الافلاك شفافة فلا
لون لها فلا يحجب الابصار عنها ... ورد ذلك بانه ثبت ان فلك الاعظم وفلك البروج غير
ملونين ومع ذلك ان يكون فلك الكواكب صغيرة فلا يرى اضواءها وعامة تعد لها فالصواب ان
لم يعلم كونه ملونا **قوله** تحرك الكل بالحركة اليومية التي الحركة المسماة بحركة الكل والحركة الاولى
مدار كل ... الاجرام السماوية تحت ... لا يحيط ما عدا وعليها مدار الليل والنهار وسمي في
من يوم وليلة ويحكم بانها اليوم المحيط بالكل ... ثم رجع ... اعلاه بالعرض ويكونه ... طلس
سابق على حلوه ... الكواكب ورسمها **قوله** وتحته فلك الثوابت ... حل فلكها الى فلك
الاعظم ... الفلك الاعظم اياه وفوق افلاك السيارات لانكساف الثوابت ...
ابع السيارات اعني زحل وسمي فلك البروج لانقسامه بقسم البروج عليه ولانها البروج
حقيقة ... فلك الاعظم ... ثم فلك البروج ... لتصور المتوهمة بوصل
الخطوط من الكواكب الواقعة في كل قسم منها **قوله** ثم فلك المشتري وذلك لانكسافه بحل ثم فلك
المريخ لانكساف المشتري وهذه الكواكب الثلثة تسمى بالعلوية ثم فلك الشمس ... اصلا ووسط
دون العلوية واما فال ... لان بعضهم ذهب الى ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس وبعضهم
الى ان فلك عطارد ... ثم ... الكوكبين الشمس بالسفلي
بالعكس الى ... ولا ... ينحطا ... بطلميوس كون الشمس في وسط من
ما عدا ... السيارات **قوله** ثم فلك القمر وذلك لانكسافه ... الثوابت والسيارات
ونكونه دا ... اصلا وسطا سعة ... **قوله** وهذه السبعة تسمى ... لفلك البروج لما ... لها
اياه في المنطقة والتقاطعين ... ومن ... فلك ... وفلك خارج المركز حيث ان الفلكين ...
اعني فلك ... وحامل المركز ... ادعيها ... اكثر الاصلاح ...
... والفلك ... والانقطاع والاستقامة والوقوف والرجوع على ما فصل
في موضعه **قوله** لكن راي بطلميوس ان اثبات الخارج اولى وذلك لكون اصل الخارج
البسيط ... بحركة واحدة ودائرة واحدة بخلاف اصل التدوير فانه يحتاج الى التمس ... ودر
ودائرتين واسناد الاثار الى البسيط اولى ... اسناده مثل ... الى الخارج ... ودر
سار كالتحقق بالخارج وحكم تحري الخارج ما يسمى بالمحدد وسموه ... ما هو ... ومنقوه **قوله**
وسمل الفلك المحيط ... الحامل ... كما هو حال الخارج ... الى
ما فيه والافلاك الحاملة ... الكواكب السيارة ... عطارد ومثل القمر **قوله** خرجها
موافقا لمركز الارض ... مع ... القمر **قوله** ومن السيارة ... المجرة ...
متميزة لكونها تارة مستقيمة في حركتها وتارة واقفة ... وتارة راجعة ...
ما عدا الشمس ... لكونها ... حلقة ... والتي ... تسمى ... الثوابت
لما ... وسع ... الى ... المكوكب ... الخاصة ... لا ... كذلك
الابطاء ... فلكا ... الساكنة لا ... بحركة خاصة **قوله** و... الرصد ... الثوابت

المجرة
وهو المسمى بالثوابت

معانى البسيط

وعشرون الى اساس لا وعشرون اوجه وعشرون معلم مواضعها والطول والوجين ... السطح الروح ... الكلام ... الاصطلاحات والمقاصد ... **قوله** معالى الافلاك ... الجسم البسيط ... السطح والجسم ... العناصر الاربع ... الافلاك ...

[illegible]

قوله

وانما يكون كذلك لو كان بسيطا والكلام ... الحركة المستقيمة ... **قوله** لا يقال الطبيعة ... **قوله** ...

[illegible]

الافلاك عالم الكمات
العنصر والافلاكية

هو الوضع كان المطلوب بالحركة المستقيمة هو المكان دون الامكنة فكان الشوق بطلبه الحركة بالاستحالة وليس
في الاوضاع وضع طبيعي يطلبه الحركة بالاستدارة فان كل وضع فرض كان طلبه بالاستدارة حصل الهرب
عنه فيكون المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع في حالة واحدة بحركة واحدة وهو مستحيل فلا يمكن انفصال الكل
المستدير لحصول انفصال الميل المستقيم وسعيا ولا يمكن انفصالها وسعي لما رجح الى انفصال الكل
المستقيم مستقيما اعني انفصال الحصول في المكان الطبيعي فلو احتمال الطبيعي واحد فكان مع عشقه لشيء
اولا وما لو ان هذا الا يمكن ان يقال في تحقيق هذا الكلام وتطبيقه على ما وجهت به **قوله** لانا نقول
انفصال الحركة والسكون واحد فيما ذكر الامام لكنه يجوز ان يجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة وحدها
لذاتها انسانا وليس بشرط [illegible] المباحث [illegible] لا يكون مستندا الى الشيء الاول ولا راجعا منه الى الثالث
مستقلة انما المستحيل ان يقتضي وحدها لذاتها شيئين ولم لا يجوز ان يقتضي وحدها ميلا مستديرا
وبشرط ميلا مستقيما او بالعكس ولا يمكن ان راجعين الى شيء واحد ولا احدهما الى الآخر
ان ادعى ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي وحدها ميلا مستديرا او مستقيما والا لكان الواحد [illegible]
هو والحد مدار لا اثر [illegible] كان صحيحا [illegible] ملك الواحدة وكان السؤال بانفصال
الطبيعة الواحدة الحركة والسكون ساقطا دون ذلك المنظور [illegible] وجدها معتقدة [illegible]
لا بمن الكلام [illegible] عليها الاشتغال [illegible] عليها الحركة المستقيمة لما ان
نقول لم لا يجوز ان يكون المواضع الطبيعية لتلك البسائط متجاورة بحيث يكون [illegible] متلاقية
مقتضيا [illegible] الطبيعة والعرض [illegible] على [illegible]
ان الفلك لا يقبل ميلا مستقيما وحركة مستقيمة ولا يلزم منه ان لا يكون ساقطا [illegible]
اذ [illegible] للحركة او [illegible] صور [illegible] عنها [illegible]
صور لا يقال اذا كان الفلك متحركا على الاستدارة كان [illegible] الموجود [illegible] بالفعل [illegible] متحركة
بالاستدارة من طباع تلك الاجزاء [illegible] فلا يكون فيها ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة [illegible]
حال ان يكون [illegible] الاجزاء بالطبيعة [illegible] الطبيعة المركز [illegible] فلا يكون [illegible]
ميل [illegible] الميل المستقيم والحركة المستقيمة **قوله** وما يشتمل [illegible] كالكيفيات [illegible]
من الحرارة والبرودة والكيفيات [illegible] الحرارة والكيفية [illegible] الى البرودة
قوله والاثقال فيها [illegible] وذلك لان الحرارة توجب الميل الصاعد و
البرودة الميل الهابط فيلزم ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو محال الا لكان الحرارة
[illegible] والفلك لا [illegible] الحرارة [illegible]
فلا يلزم [illegible] الحرارة [illegible] **قوله** من الكيفيات الاستعدادية الرطوبة واليبوسة [illegible]
[illegible] الانفعال [illegible] الانفعال السريع او البطيء والثقل
وسمي الحرارة والبرودة [illegible] الانفعال [illegible]
مجاورة [illegible] الكيفية وان كانت هذه الكيفيات الاربع مشارا [illegible] والانفعال
معاني حصول المراد منها كالتسابق **قوله** وما يتشابه بها كالروح التي [illegible]

سهولة الشكل [illegible] وتحصل [illegible] الرطب الكثير [illegible] العلل وكانت [illegible]
[illegible] الحرارة والبرودة
والالتحام [illegible] والانقسام والانفصال والاتصال [illegible] الافراق **قوله**
[illegible] ان الخرق والالتحام [illegible] الرطوبة واليبوسة [illegible]
سهولة الالتصاق بالخرق والانفصال او صعوبتها [illegible] الى الخرق [illegible] الانفصال
والانفصال [illegible] الخرق والالتحام [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] احد الوجهين [illegible]
على [illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible] والالتحام [illegible] الحركة
المستقيمة [illegible] الاتصال احد الجزئين [illegible] الاستدارة [illegible]
[illegible] اذا انفصل [illegible] مكانه وهو [illegible]
[illegible] الاستدارة [illegible] بحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الاستدارة [illegible] **قوله**
[illegible] الكيفيات [illegible] الانفعال [illegible] ان اللازم [illegible]
[illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] الميل [illegible]
الملزوم [illegible] الحركة المستقيمة ولا يمكن ان الجسم [illegible]
[illegible] المستقيمة [illegible] مكانه [illegible]
[illegible] **قوله** لانها [illegible] الروح والفلك
[illegible] اذا كان صغيرا ولا [illegible]
اذا كان [illegible] **قوله** ولا يكون [illegible] الكون والفساد والانحلال
[illegible] المستقيمة الكون والفساد وصورة [illegible] الصور [illegible]
الواحدة [illegible] الصورة الجسمية [illegible]
على [illegible] الواحدة [illegible]
[illegible] الكون والفساد [illegible] الحركة المستقيمة [illegible]
[illegible] مكان [illegible]
ان يكون [illegible] الحركة المستقيمة [illegible]
يلزم ان يكون [illegible] المكان [illegible] المكان الواحد [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] المكان [illegible]
[illegible] مكانه [illegible] المكان بالطبع [illegible] الانفعال [illegible] المكان [illegible]

العناصر

المشعر والحار المستعمل والكامل يحصر صورة الكاسة فان لعله الجوهره وحقيقته وقد يجب لحرار الى الكرم
الكاس في المكان اصلا سار عوان المكان هو السطح والعمق لانه ان بمكانها واحوا لا انكر طبيعتها الموضعي
محصلهن فان الامور المحالة بالنوع حاران يتركب لازم واحد والمكون ولها لما طرم ان لو كان
حصوله في ذلك المكان الموسط ما سوى لحصول الجسم في المكان بطبعه والازم لجوار يكون حصوله
في العادي في ذلك المكان بالطبع وما قال ان يلزم في ان يكون القسر دائما وسقط الطبيعة الخاص
ادلم يرس بطلها بعضا بالا صلا كلام اقتلي وما قال ان الجسم الممكن بطبعه في ذلك المكان
لو لم يكن بحسب رجحه هذا الجسم المرسل وبجري عليهم تصور يمكن هذا الموسع عليه تم **قوله**
واصول هذه المسائل بعني انه هو اشار الى اصول هذه المسائل التي ذكرناها اشاره اجماليه
لا انا فصلها كما سمع من المواضع التي يليق بها من هذا الكتاب او اراد بتلك الاصول وتعاريفها
مفصله في مواضع يليق بها من علوم آخر **قوله** واستعد هي انها اعلم ان انحصار العناصر في هذه
الاربعه واسار الكيفيات الاربع الى العناصر بحسب الازدواجات الممكنه فان العناصر كما ذكر
لا بد من احدى الكيفيتين الفعليتين ولا يمكن ان يكون الانفعاليين والازدواجات الممكنه من هذه الكيفيات
الاربعه فيكون العناصر ايضا اربعه **قوله** ان كيفيات يحمل موضوعها بصورة للمباشرة من
فرق الصور بالكيفيات لا انها المراد فيها فان الصورة هي مبدا الاثر والكيفية حيث هو آله
يكون بحسب لخصوص صوره جوهريه وقد يكون كيفيه عرضيه ومعنى الكيفية الفعلية ان يحمل موضوعها
مبدا الفعل اي المباشر لي او فان الفعل يتسر في موضوعها فالاعتبار الاثر ان المحرق
هو النار لا الحراره ومعنى الانفعال انما يحمل موضوعها مبدا للانفعال اي المباشر على ان
فان المستعمل النار هو الموضوع الاثر اي المحرق هو العطش لا الكيفية العالية فكل منها
الكيفيتين اي الفعليه والانفعاليه مبدا للتحرك على موضوعها من [illegible] الحكم فيكون
من قبيل الصور وحصل الحراره والبروده والكيفيات الفعليه والامتداد الطعوم والروائح
فيها معدوم وذكر الانفعال ليس الدوي والشم عنها ولعل المراد به ان الرطوبه الملحه
سار بحصول الطعم حاصله ثم تؤدي الى الرائحه وان الهوا يعد في الرائحه بحصول الكل الى الحم
ثم يوديها الى الشامه اذ لو ابتدا اشتعال من الدوي والشم باس الطعم والرائحه كان
جميع الكيفيات الحسيه فعلية بهذا المعنى لا وهي التحصيص **قوله** ثم مشا وجدنا ما دل على ان
الكلام في هذا المقام مشتمل الفطر الذي هو انحصار احوال الاجسام تبينا بالوجدان والتجربه
والمستشفي فيها الاستوار لا في العناصر العكس وضبط الاجسام الى الحمل فان ذكرها
لا يستقيم الا هنا ملازما لما قوله انحصرنا حاله ان عدم وجود اسم حاله على الحراره و
البروده والكيفيه المتوسطه بينهما الا على عدم وجوده لجواز ان يكون بطاعها في الاجسام
حارا عن السلمه ولا في قوله الا الرطوبه واليبوسه انه يجوز ان يكون بطاعات عندنا كالنار المحيطه
انه هو الفلك والارض المتوسط التي هي المركز خاليه عن الرطوبه واليبوسه والكيفيه يعلم هو لا كذا
ان الكيفيات العامه لا يعد التعدي العام الذي بحده انه وجوده ولا في قوله الا البسائط

الموضوع

ستر ... نغوم

الموضوع لعده المزدوجات اربعه الكم ان ادرج عده الكيفيات التي يسدلون بازدواجها
على عدد العناصر فانه مع [illegible] لا ان الحوار حار رابط لا ان الحار رطب في العناصر وان ارتم
ما هو الحم في السلم وعده والكيفيات المتوسطه بين الحراره والمحدوده جهه واحده ولا نهايه لها
فان انتم لكل عنصر اقتضيتم لطبعه كيفيات العناصر اربعه واللازم الرجحان بلا مرجح ووجه ان
هذه القوله قويه جدا الا ان الاسدوق الاعلى الله الذي يجلس فوق سطح الى ماء بحد طاء التي ذكرها **قوله**
ولما كانت الازدواجات الممكنه الشامله لما كانت كلا شيء في هذه الازدواجات مصادره ثم يصعد
فيها اربع واحالت بمائة وبارعه بل ثلاثه هي اربعه فقط **قوله** والاسطح ابتكار لها النار
بالنطان اراد ان يحصر طبائعها هو الشكل الكرى فسلم وان اراد بها كرى الاجزاء الموانع التي
ابا الجكر كذلك اذ الم يوجد لها طرح باعي بعض طبقتها وكان باقيه على اصرابها وكون الارض كرية
تقضا رؤس الجبال والانهار ظاهر وان الحرحا يكون بها كرويتها ولا يرى كون الهوا مغرسا اليه
والمائدس بالحادث الكعادلة كما سنذكره **قوله** والاسطح الى الملا السفلي الى ملا الاعلى
هي الكوالي وبين هذه العناصر الاربعه اثنين تحرّس منها بلا واسطه من الاعلى الى السفل وراى
بعضها الحضه وارسه منها بواسطه واحده بين الاعلى والسفل من متوسطها عنصر واحد و
اثنان متواسطين بها الملا الارض الى النار وكذلك والمعقول الماء على الاعلى السفلى
التي هي بلا واسطه فان الحكم بينها هو بواسطه واحده وهو بواسطتين فان الارض على الاسفل
صاحب ما اول الملا يصار هوا و لكل الهوا انقلب نارا بحصل الانقلاب الذي بواسطه
او بواسطتين الهوا في هذا كذلك **قوله** فان النار المستعمله على الشمس حتى ان الشمعه
فيها وانها النار سعيل هواه والمنير لها في انه محسوس وكذلك اذا الطفي اتعلب الشعله هوا
قال الامام ان النار المستعمل الشمعه واحده بالجوهر بل تجدد على الاتصال كان كل نار يشتعل
[illegible] انها يوسط بالهوا والما الطف الى النار فلا يرى تها ولحاله ليحلل اليها
الى النار ... يصرف كما في الشهب والما الصعود وعرض في بارد لا لتطفيها كما في النار التي يحمل
وانت تعلم ان القسم الاول ليس لطبعه بحث الخصم بل يحث الحس فقط **قوله** لو يحقق لرويت على
علمه ان النار ليس في العوار ونصوا او ارتها يحسب بعوب الحس ويمكن ان لا يحرق الهوا
ذكرنا اولا فيها احتطب في الدار النار عاكس بسوته حرارتها فلم يحرق وان سلم انها انعلى
علم لا يحوز انعلا فيها الى او ارتراسه وما شئلا واسطها والى الجسم فاسعل الاربعه للالجعر فيها
لم يبق تعصر الحارة الشيخ في الكرحرق او جله علطه وحاجات واما المتبني من الكم
كدا في الشفاء **قوله** وسكا الطرق التي يحلي الهوا الجديد فان تلك الهوا ينقلب نارا ومن
قال حار ان يحصل لتلك الهوا يحرقه يحق بحلل في النار في الاول وكان التسوية بين تحليل في
عاله التحويه تنفح من الحيوان بلا نار بعده كانه رساليحرم والعمل بالمشاهده او قد يحدث في حك
بالملين بها الحديد **قوله** ولا يكون ذلك بالرشح اي بحل الطاس اذ لا للذلك يحصل
لطبعه والتم عدم وجود الندى في حران يكون في سبب وجود الجحر الذي لم يتحلل الهوا **قوله**

الانقلاب

الطبي ... **قوله**

لانه اصل للرشح والصعود وذلك لان الحار الرطب يكون اصل للرشح والصعود في ملك الماء
الصاعد ولحق بسبب الحرارة ويكون اصل الصعود قوله ولا يكون ذلك موجودا اي الفوران
لا يكون ذلك الشديد موجودا في الفوار المطبق بالطاس كما زعمه فكر الكون والفساد من الحار و
الفوار فالكون ان الفوار اي لا يكون ذلك الماء موجودا في الفوار المطبق بالطاس كما زعمه
~~فكر الكون والفساد من الحار والفوار فالكون ان الفوار المطبق~~ فيسهل على قوله فادسه رقيقة في
سوره لا بعد ان يجري الفوار وينزل قطرات المجاورة الطاس يحلل ونزلت والوكان
الابخرة المائية باقية في الفوار بعد ما او فرض ان الابخرة المائية موجودة في الفوار المطبق
ويتنزل بعد الى الطاس يلزم احد امور ... اما عادتها واما ساقصها واما اربعين ازمنة
حدوثها وذلك لان تلك الابخرة المائية الموجودة في الفوار ... ان ... لا ان
تحصر في الابخرة ... ولا يحصر فيها فان كانت ... فاما ان ينزل الكل فيه
فيلزم تعادلها مرة واحدة او ينزل شيئا فشيئا على الاتصال فيلزم تعادلها مرة واحدة او ينزل
شيئا على الاتصال فيلزم تعادلها واختلطها اذ ... ثم العائد انتفى مرة بعد اخرى
مع ... الاولى او على الساقص فيلزم ساقصها وان كانت ... بعد فيلزم ...
الازمنة لعدم الحافظ واعترض على ذلك اولا بان ... تلك الابخرة بعد ... الارض
فانها تجوز ... الاول ... فلا يلزم ... تلك الامور السلبية ... ان
تحرك الابعد الى مكان الاول ... الى الابخرة ... الى الامارة فكان ...
ورابع ... الذي ... الى مكان ... الرب ...
لا ساقص في ازمنة ... **قوله** ... الواحد ...
بعد ... واحدة ... الارض ...
وفي ... ذلك ... الارض والماء ... لا ...
اللطيف ... على الحقيقي **قوله** احسن ... الامر ...
بعدها ... السوال ... اوردنا السوال ... ان ... الامار
... الفوار ... الامار ...
والفوار ... فيلزم ...
على ... الامار ... الوسع ...
الامار ... سطح الامار ...
... من ... سطح الامار ... الفوار ...
الى الامار ... ان ...
... ان ... الامام ان ...
... الشديد ...
...

... كان ... ولوم ... يلزم ... اللطيف ...
العصاب والفوار **قوله** ... الابخرة ... ان الابخرة المتصاعدة
والمار الحسي ... الابخرة المائية ...
فلذلك ... الابخرة المائية ...
في الفوار ... **قوله** ...
المسعود ... **قوله** اما ... الاجزاء ...
المحرق ...
...
... **قوله** ...
في ... **قوله** ...
...
...
... الحكيم ... الكون والفساد ...
...
فالاول ... **قوله** ...
... الابخرة ...
... **قوله** ... الاولى ...
...
...
... **قوله** للمطبق والصعود ...
...
...
... **قوله** ...
... الى الفوار ... ان الحرارة ...
...
...
... **قوله** ...
... الصورة ...
... **قوله** ... ان الصاعقة ...
والابخرة ... الارض ...
ان ...

فالاد حادة م

الصاعقة

انفصال

نافع

شفافه

... جنس الاجسام ... قوله والنار شفافة ... النار القريبة التي ... لعدم ... الفاعل ... والاصوات ... قوله ...

[illegible]

طبقات الهواء

قوله ... هذه ... مذكورة في كتب الامام ...

[illegible]

الماء

مما سمعهم لكنهم صرحوا بالتخمين كما ذكر في كتب الهيئة قوله وهو بطبعه واحدة لا محالة لكن
ان محال لم ينطبق سطحه لان الماء في مسيله الارض محيط بما عدا ارضه صغيرة هذا لا يليق
فيه اصوريا و العلاقة فيه من الاجزاء الصغار جوانبه لا ينطبق عليه تصورنا انه وما يكون
اما بسيط او مركب منه قوله وهو مع الارض بمنزلة كرة واحدة اي اذا اعتبر سطح الظاهر
الخارج عن الارض من الماء مع حدوث الاثار المحيط بهما فان المجموع كسطح واحد مستدير من كرة العالم
وهو اللازم الحسي قوله وفي النفس سبب حدوث ظهور ... لا يخرج الى حد
ذلك البرد المحسوس ... الى ... وزعم بعضهم ان الارض
اردى بالماء لانها ... الاحساس ... ذلك ... وصولها الى
الماء والهواء وما للخطار كان ... ان الاحساس بحرارة الحس
السرد ... ان ... على النار ... وان ... المراد
والعرض ... قوله ويرى الكواكب
واقف لنا انما هو بسبب حركة الارض ... ان الارض متحركة من المغرب الى المشرق والحركة اليومية
... الى المشرق ... حركة الارض ... الارض من جهة
الغرب كواكب طالعة ... ان الكواكب متحركة من المشرق الى المغرب ... الحركة
... الى ... ان ... الحركة ... الى
ان الكواكب متحركة بحركة بطيئة الى المشرق ... الى المغرب واعتمدوا ان ... الحركة
الواحدة ... واحدة ... ولم يعلموا ان ذلك ... احدهما بالعرض
... الحركة ... الى الارض ... والاحكام المتعلقة بالحركة
قوله والعلاقة ... الغرب اسرع وذلك لانه ... الى ... من
... الارض ... الحركتين ... التقدير الاول ... على حركة الارض
وقد قال ان الارض ... الف ... ساعة ... والطيور ...
من المسافة في هذا المقدار ... ان ... المشرق ... وهذا ... الحركة
الانتقال في الحركة قوله لان المتصل بالارض من الهواء ... الى ...
فقال ... ان يكون ... الى ... واحد
من الشمال والجنوب ... الى ... من الاصول ...
الى المشرق ... الحركة ... الحركة ...
المكان ... الحركة ... الى ... ان كان ...
ان قال ان كان حركة الارض ... المرمى ... الى حركة الارض
اسرع ... الاسرع ... حركة ...
اسرع ... الاسرع وان كان ... الى المرمى ...
ان ... لان الحركة ... الكل في ... ان ...

قوله في وسط الكل ... لو كان الامر كذلك لكان ...
للارض ... الى ... ان يكون سريعة ... لا ما ... لو كان الامر لذلك
من ... الى ... الى ... وان ... الى ...
لو كان ... ان ... الى ... الحركة ... موافقة للارض في ...
الحركة ... ان الارض اسرع حركة ... ان ...
... الحركة ... ان ... الى ...
قوله وما سكن الحجر المرمى الى فوق ... ان ...
... الى ... الى ...
... ان ... الى ...
بانه يلزم منه ان يكون ... في كل يوم ... الى الفلك ... ان ... الكواكب ...
... قوله في وسط الكل اي مركز ... على مركز الفلك الاعظم
المشتمل مركز العالم قوله ... الفلك البروج ... واحد الكوكبين
... في ... الى ...
الطالع الى الغروب ... الارض ... مركز العالم ...
والعدم ... الاظلال ...
... البروج ... الارض ... مركز العالم الى احد ...
الشمال والجنوب ...
الا ربع ... الى ... المشرق والغرب ... ان ...
الكواكب ... الدائرة ... ان ...
ان مركز الارض ... مركز العالم ...
قوله والارض ... ان الارض البسيطة ...
الارض ... وان كان ... الارضية ... المراد ...
... الحركة ... لان ...
... قوله ... اللطيفة ...
... اللطيفة ...
... قوله لان ...
... ان ...
الارضية ... قوله
... المركبات ...
... احداها ...
الاول ... قوله والاسطقسات
... قال الامام ان ...

من شيئين في غاية الخفاء ثم نقل الكلام فيهما ولا الى نهاية فلا بد من بسائط يتركب منها الجسم المركب منهما
الاول بحسب المزاج الاول كما في تركيب الزئبق بالكبريت اذ ليس من اجزائها غاية البعد وان حمل على
الحال مطلق ما يتناول الكل ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركب
بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكلاهما من السواد والبياض على الخلاف
تضاد او غاية الخلاف لم لا يكون من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة قوله فلا تكون شيئا منها
اي تركيب الاسطقسات في كيفياتها لان الكيفية نفسها لا يمكن ان يستحيل بل يستحيل ويحلها التي هي
المادة بتحريك ويستحيل في الكيفية قوله فلا يمكن ان يفعل كل واحد منها في الآخر حيث يستحيل
عن ذلك فلا اذا فرض انها فاعلة بكيفياتها ومنفعلة في كيفياتها كان كل واحد منها فاعلا
ومنفعلا فيلزم ما ذكر لان الفعل انما هو في الاستحالة او بعده او معه وكذا الحال اذا فرض كونها
فاعلة بصورها ومنفعلة في صورها او فاعلة بموادها ومنفعلة في موادها قوله لان الفعل
وحينئذ يحصل فاعله فلا يكون بعد الكيفية فاعلة وانما يكون العمل كاسرا انما يكون بتوسط
الكيفية كما ذكره في الصورة فيلزم حينئذ ما يلزم هناك قطعا قوله لان الصورة انما يكون
بواسطة الكيفية فان الصورة النارية مثلا انما يفعل بما فيها من مادتها حرارة واذا لم
تحس بالنار فانما يكون برودة النار بتوسط الحرارة لا بذاتها وحدها قوله لان مجموع الصورة
والكيفية يكون كاسرا حد آخر لان الوصف لكل الصورة فاعلة بتوسط الكيفية فالكاسر هو المجموع
المجموع لكن نقول والمجموع انما يكسر بتوسط رعته لان الوصف كون الكيفية تنكسر فالكاسر
الحاصل هو مجموع الصورة والكيفية والمنكسر منها هو الكيفية وحدها فلا محذور اصلا بل
الصواب ان الكيفية المتوسطة يجب ان تكون هي الكاسرة والكيفية المنفعلة يجب ان تكون منكسرة
المحذور بحاله قوله والحق ان الفاعل هو الكيفية والمنفعل هو المادة حكم بان الفاعل هو الكيفية
وحدها اعني بلا مشاركة الصورة كما هو المشهور لما ذكره من ان الماء الحار اذا امتزج بالماء
البارد انكسرت الحرارة والبرودة وحصل هناك كيفية متوسطة بينهما وليس هناك صورة مختلفة
وبحث عليه انه لم لا يجوز ان يحصل صورة والحادثة فعلى هذا يكون اعني الحسن والتبريد بتوسط
كيفيتين هما الحرارة والبرودة واما كونهما فاعلة بلا مشاركة الصورة فلا يلزم
مما ذكره وحكم بان المنفعل هو المادة لان الاستحالة من خواص المادة وورد عليه ان الانفعال
في المادة معناه ليس الا قبولها لكيفياتها واذا كانت المادة منفعلة في الكيفيات يكون الكيفية
منفعلة بالضرورة فكان الاشكال باقيا بحاله وعن هذا فرد هذا الجواب بانه بعد ما ان الانفعال في المادة
اهدها على كيفية آخرى ليس الا كيفيتها بالكيفية التي جعل الكيفية الفاعلة وذلك لا يكون الا بعد انعدام
الكيفية الصرفة التي للمادة المنفعلة بل يعمل كل كيفية في مادة الكيفية الاخرى فحال الحال
الكيفية الاخرى في مادة الاولى فيلزم كون المعدوم مؤثرا فالكيفية معدومة واما في مادة
الاخرى فيلزم ان تكون الكيفية الاخرى بعد انعدامها مؤثرة في مادة الاولى واما بعد عمل الاخرى
فيلزم ان تكون الكيفية الاولى بعد انعدامها مؤثرة في مادة الاخرى بعد حين فيعود الى المحذور

هنا ان يلزم حرارة كيفية واحدة حالة ومعلولية في حالة واحدة وحينئذ من جهة الصورة لما
الفاعلة ومعلولية من حيث المادة المنفعلة ووجه ما قوى ان الاولى ان يقال لا ميل ولا انفعال
بين العناصر المجتمعة بل الحاصل بعد اجتماعها كيفيات متفاوتة بحسب مقام لزوال تلك الكيفيات
الصرفة ووجود كيفية متوسطة منها فالقصد من امتزاج تلك العناصر او يقال ان الفاعل
هو الصورة والمنفعل هو المادة في كيفياتها او الكيفية الحادثة للصورة الفاعلة بعد فعلها او هو
لكن ان اجتماع العنصر المختلفة في حصول الكيفيات المتوسطة قد اشار المصنف الى هذا الجواب الكيفيات المعدة
للمادة بعد ما نشأ الصورة لكن المراد هاهنا الالتزام بكل الفاعل منكسرا والمنكسر كاسرا او يكون المعدوم فاعلا
ويقال ان يقول على الاول ان كيفية الاجزاء المنضمة التي تكسر بها الصرفة فلا ميل والانفعال كاسرة
في الاستحالة لكن الحكم على كيفية متوسطة نسبت هي من الكل وان يقول على الثاني ان اجزاء كل كيفية
للمادة الاخرى لا تصور الا بحالها في كيفيتها تستحيل الى كيفية متوسطة والكيفية المعدة تستحيل الكل
الى الافراد والوجود بذلك الانقسام والالتزام وما يوجد من ان يجد ان يكون كيفيات العناصر باعثة
على جزاء الكل بانها تحصل بها وبيده امتزاجها لا تمتزج الحسي بين كيفياتها بل يدرك المجموع فقال
انكسرت واحدة وجدا المقدار والامتزاج كافي في حصول صورة المركبات فعلى هذا الكيفية المتوسطة
حدها تكون وتصير بعد الاجزاء الى ان حال بالنار الممتزج مع الحار والبارد والبالغين في كيفيتها
فالمعد لكل مرة ووجب الاحتكار الى ان العناصر تستحيل في كيفياتها فيحصل لها كيفيات متفاوتة
بالعكس الى تلك الكيفيات البسيطة الصرفة المتساعدة فتلك الكيفيات المتفاوتة هي العارضة
من المزاج فلا يكون المزاج كيفية واحدة في الجسم بل انما هو مجموع الاجزاء ووجب الحكم الى انها
بعد مجاورتها وكيفياتها يحصل تلك الكيفيات بأسرها ويحصل لها كيفية واحدة هي
المزاج وقد ظهر من هذه المباحث انهم حملوا الكل والجزء الكيفيات التي هي مبدأ الفعل والانفعال
فيحصل المزاج وذلك لانهم يسمون الحرارة والبرودة بالفاعلين ويسمون الرطوبة واليبوسة
بالانفعاليين قوله ان يكون تلك الكيفية متشابهة في جميع اجزاء العناصر هذا احتراز عن
تلك الكيفيات وحصول كيفية واحدة في كلها الظهور وامتزاجها بعد الكيفيات المنكسرة
فلان الاجزاء الحارة تستحيل كيفيتها الحرارة مع حصول الرطوبة فيحصل لها كيفية متوسطة
بالوجه الاول والاجزاء الثانية تستحيل برودتها مع حصول الحرارة فيحصل لها كيفية متوسطة
بنحو ذلك الوجه وعلى هذا ما ذكرنا حال الرطوبة واليبوسة بالكيفية حال اجزاء العناصر
ان الكيفيتين انهم متوسطة بين كيفيات البسائط ثم يرد ذلك انها حال المتوسطة بين
تلك الكيفيات بل ارادوا انها متوسطة منها بحيث يستحيل بالعكس الى البرودة ويستحيل
بالعكس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة الى البطلان فعلى هذا ما يقول ان البسائط اذا
امتزجت واحدث الحرارة جمع في زمان ونسبة من زمان الزيتي كما ذكره في الشفاء
قوله وليست صورة واحدة هي صورة المركب الحالة في مادة وحلول الصورة النوعية
الكائنة حالة فيها وحيث يتحدد بالعارض واحده فبعضهم ذهب الى ان تلك الصورة

بحث ان يكون متوسط من صور العناصر على ما كان حاصل في المزاج من متوسط من تلك الكيفيات
وتنعصم لم توجد ادلك قوله ثم يكون هناك مزاج اي كيف واحد مثل ما يلزم هذا القائل
ان الموجود في جميع الامزجة من المخالطات المتشبهة لصور المركبات كون وفساد
وان ليس هناك استحالة في الكيفيات ومتوسط منها على ما ذكره ادلم منهم دليل على بطلان
قوله والقول بالمزاج من جهة الاستحالة في الكيف مبني على ان العناصر يستحيل في الكيفيات
متوسطة كيفية وحدانية متشابهة متوسطة فيما على الحد الوحدس اعني مذهب الحكيم والمطلب
تلك الكيف المتوسطة على الحركة في الكيف المسماة بالاستحالة اصطلاحا عن اسماه بالمزاج عندهم
فكون القول به مبنيا على الاستحالة في الكيف الى التوسط والحركة والقول بالمزاج مبني على الكون
الفساد لان الاجزاء النارية التي في المركبات لا تستحيل الى الاسم على قولهم بان العناصر الاربع
قوله وهذا المركب لسر المعروف دون الكيفيات وهيئته المسموع بان الخلط
الى انه لا صور في الكيفية اصلا لا ذهبا ولا ذوي اي لا حركة فيها ولا اشتعال ذهبا ولا يحرق
الصورة التي ابدا لا كون ولا فساد فيها قوله وسائر الطبائع الراجحة كالالم والعطش و
الضعف والنوم والجهل والحب قوله والمدهشان مشتركان في ان مدحي الجزء
النفس متغاير بان يشتركان في انه لا استحالة في كيفيات العناصر اصلا ولا تبدل في صورها
النوعية ... بل ان اختلاف الاجزاء المائية بحسب الحرارة ... على ما هو الاجزاء
عناصر اخر ... او اختلاف الاجزاء الهوائية او المائية او الارضية ... [illegible]
ستر باسماء ... الكيفيات ... وكذا الحال في سائر الطبائع الراجحة
والذين ... الاحدس المدهش ... كون الشيء اعني الاخر ... ضرورة
آخر قوله والقول بالمزاج لا يمكن الاعتقاد لبطلان مذهب المدهش ان يوقف على بطلان
وان لم يكن هذا البطلان كافيا في تحصيل اللازم ذلك ... العناصر المتخرج في
المركبات ... جميع اجزائه المتصلة بها ... ان لا يستحيل الحكم
بكون المتبع في ... الا يمكن ... من ... او ... بالاكثر ... ورد
ولا ... ولا ادراك ... ولا ... ان يتحقق لوجود جميع الاجزاء العاملة في ...
... والاجسام ...
قوله ... العناصر ... الا ... كما ذكره ولما
... كالحصحص وهو ... كالماء ... المائي ...
... هناك ... اذا كان ...
كالحص ... وهو ...
في داخل ... الى ...
... ان الحكم بان تلك ...
وكان ... قوله ... الحاصل ان ... الحكم ...

المحاورة المحكمة استعداد ... المحسوس المحكوك ... ملك السابقة الحالة
المحكوك في كيفية واستعمال ان ذلك الحاصل ... الكيفيات والسؤال
في الصعود ... السؤال في الصعود ... الكيفيات ...
المزاج ... الكيفية ...
الحرارة في المحكوك ... قوله بالاول ...
... الامتزاج في ... ان ... الكيفية ...
حاد به ... العناصر متوسطة ... المركبات الى
... العناصر ... كيفية ...
عارض واحدة ...
... اللطيف ... لولاه ...
الاجزاء ... قوله ... الصورة ...
ولا ... ولا ... والحاصل ان المركب
التام الذي ... الصورة ...
والاول ... والصورة ...
... والتنمية والتوليد
للنسل والاول هو الحيوان والصورة ... الكيفية ... الكمال
مع الاحساس والحركة ... المعدني والنباتي ... والحركة الارادية
وان المعدني ... عدم الوجدان ... على العدم ...
النبات والحيوان ... الحركة ...
... الى ذلك ...
...
... الانسان كان الحل
... المعدنيات ...
...
... الوجدان ...
... قوله كما لا يقول
... قوله المسماة
بالكمالات ...
... الانسان ...
النفس الناطقة ... كالاول ...

الانسانية لكها لعب حالة في المادة ليس متعلقة بها ولا اسم بصورة الا مجازا قوله
تصدر عن الحيوان ما يصدر من النبات الخ وذلك لان تصور العناصر وامزجتها اعلى من النباتات
وبذلك يتفاوت حال الامزجة بالقرب والبعد الى الاعتدال فيتفاوت بحالها في الاتحاد
والوحدة الموجبة للمناسبة فيتفاوت الصور الفائضة عليها كمالا ونقصانا ولما كان المركب النوعي
بعد المزاج عن الاعتدال الحقيقي الوحدة اسمي صورة ما فيضت عليه الا بعده المناسبة ولما
كان النبات اقرب الى الاعتدال والوحدة من النبات اسمي صورة اشرف واكمل بالعدد الى
العناصر قوله ولكل واحد من هذه الثلاثة اي المعدن والنبات والحيوان جنس يشتمل على انواع

[illegible]

الطرف

الفصل الثالث متن

[illegible]

[illegible]

اصح كونه المقصد الاول ... فاذا اوجبنا الخط الثاني على مقدار الاول لزم انقطاع
الكلام ذكره وهذا اجود من برهان التطبيق لعدم توقفه على الروابط المعتبرة فيه لا بحال بعده احكام وبعضهم
لا يسعدهما وبيان احوال الاعيان الموجودة في الخارج لا بالاصول الاحكام الوهمية في الحركات
... اللعان يحسب ... الامور ...
ان يكون بحسبه يمكن ان ... فيه خطوط ... متساويا ... اذا لم يكن ...
... اذا كان ... ان يكون ...
... ان يكون الخط ...
فيه وانه محال ... الامر ... الابعاد دون سائر الامور المعتبرة ...

[illegible]

ولم

رسالة الشكل الكري

لعد هذا النوع مثلا الا و للمتصلين ... اسداد و الانواع آو الطول ... المسمى
وبهذا الا انه للعموم في المقصود ... السعدر ...
... الاسداد في اللاتناهي فان ... السعد ...
لا اسداد ... الاول من المحال
الاول ...
...
للتسلسل بالتركب ان ...
الاقطار المتعاطفة على المركز اذا اوجبت ...
...
...
...

[illegible]

تامل الوهم

[illegible]

قوله

برهان السلمي

[illegible]

تأمل الجسم

[illegible]

وجه المكاره ونكوسهم حدوث الطوفة المشهورة منه وباوله هو بلمه وحب الى ان تخلو الحاضرين الا مكان

حاد من لو لكن ان الاجسام محتاجة الى المؤثر حال البقاء فهو مما يسول ان احتياجها الى المؤثر

كذلك لا تتصور الا اذا كانت محدثة مع ان البقاء يستلزم الاحتياج كلامه لا انا نقيده من ان ما يحتاج

الى المؤثر ما وحكم آخر بانه ما يحتاج بهذا القول السبع كما ان المحال عدم تعاقب الاعراض

ما فعلى الكل اسرها الله **قوله** بان الاعدام في المؤثر بحصول وانه لا ضد للاجسام

فيزال الجسم لو كان بالاعدام سعدم لذاته بل لا بد من مؤثر مختار وهو محال لان العدم الصرف لا

يحتاج الى محصل اراده واما الزوجية كظرفان الضد ولا ضد للاجسام لتصور انعدامه

بطريانه وتمام تفصيل هذا الدليل مع ما يرد عليه مشهور مذكور في ابطال تعاقب الاعراض كما يجوز له

الاسس ومن اسم **قوله** فاستحال عن هذه الكيفيات اى الموارحال في محل عن هذه الكيفيات

وان عرض لها الروائح احيانا لمجاورة ذي الرائحة **قوله** قال العادة قد جرت على الالوان

عدم زوالها اما ذكر العادة لان ربما وجود شيء على وجود آخر اوانعدامه عند عدمه ليس بعيد الاستلزام

بطريق ومان العادة بان جادة بعده ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا وجوب عليه ولا علة الا مع ما

الا احساره فاذا ذكر ما عادة على الاستدلال بالحس في امثال هذه المباحث التي يطلب فيها

اليقين يستعمل هذا لانه على تقدير انه لا يفيد الا الظن ضعيفا **قوله** وهذا الحكم وارد

اى الحكم بان الجسم ليس مرئيا بذاته بل بتوسط الالوان والضوء بعد من علم بان الهواء مرئي

خلوه عنها ما المرئي اولا وبالذات هو الالوان والاضواء القائمة بسطوح الاجسام ثم يعلم بعد

هذا الاحساس بحكم بان ما في تلك السطوح جواهر ممتدة في الجهات اعني الاجسام تكون مرئيا

بالعرض **قوله** فذهب اهل الملل اى اهل الشرائع المنسوبة الى الانبياء عليهم السلام من

الملة من الدين والشريعة والفرق بينهما الى الدهر فانهم يسندون الحوادث اليه وسالكون

في ذلك مسلك بعد انهم لا يتدينون بمعاد وروا وقشرا الله ووجود في مذاهب العدم مأمن الا

الا ان كلام الجمهور من الحكماء في قدم العالم **قوله** لان الجسم لا يخلو ان يكون في حيز وهذا

اسباع حلو الجسم عن الحركة والسكون الوضعي دون المتوضع لسعة الاجسام على اختلاف اجسامها والمكان

وتعاول الحركة المستقيمة والمستديرة واعترض عليه بان تعاقب الحركة على وضعه لا يستلزم كونه ساكنا فيما

بين اباد اوضاع العالم الجسماني كليهما بالاستقامة او بالاستدارة حركة واحدة لم تخللها وضع مع كونه

متحركا والجواب ان هناك اطلاق وضع بالعكس الى امور يأنسه في الوهم بخلاف حال السكون الا

في الوضع هناك اطلاق وقد يعين للوضع فقال ان الجسم لا يخلو من الكون في حيز فان كان اعني ذلك الكون مسبوقا

بكون اول في ذلك الحيز كان الجسم ساكنا والا كان متحركا ورد عليه انه يلزم ان يكون المتحرك مكانه بعد حركة

عنه ساكنا ووجه سعى الله بالجسم في اول زمان حدوثه فانه ليس متحركا وكانه بان ذلك يستلزم الخط

وكلامنا في الجسم الباقي وقد يقال ان الجسم اذا كان مستقلا بالاشغال عن مكانه كان متحركا والا كان

ساكنا فيندفع النقض وان اعتبر اشغاله عن امكانها والوضع فلم يشتمل مع الحلو اسرع ذلك الاراد

انه الا ان اعتبار اشتغال الوضع وحده كان كافيا **قوله** واما السكون فلانه لو كان

فعدما ليس بزواله اي بمعنى ان السكون امر وجودي فلو كان قديما لامتنع زواله لان كل موجود قديم

يمتنع زواله اما لذاته واما لغيره واما السلوب عند الوجود فلان الاعدام الازلية تجوز اسبابها

كالاعدام الحوادث الموجبة **قوله** لان عمل المختار يجب ان يكون حادثا وان العلة الموجبة

اذا كان ما يستلزم وجود المعلول بحسب عدمها وجود اثره بعد عدمه اذا كان لا يجوز **قوله**

لزم من وجوب ذلك المؤثر وجوب الاثر اذ ان الواجب الموجب مؤثر اذ ما

يوجد بشرط كان ذلك الشرط ايضا اما ان يستند الى الاسطقس الى الواجب اصلا كما تصور بطريق

الى ان المختار بغير ارادته او بعلتها وكان عدم الاثر مستندا بالعدم وذلك الواجب يشترط

بالغير وان كان ممكنا وحده اوهم قيل ان امكان الملزوم في ذاته لا يستلزم امكان اللازم

وهذا عوضه سلك بان ذلك الطريق **قوله** فذلك الشرط ان كان الخ يعني ان ذلك الشرط الذي

ان يكون ذاتيا والا كان العدم المشروط به اولى بالحدوث بل يجب ان يكون عدما وان كان

ممكن لما فالتقسيم اليه ولزم الانتهاء الى ما يحصله وهو الواجب بل يجب شرطه وعاكس

من امور شرعية موجودة مع ما يمنع زواله وزوال جميع ما يستند اليه الخ وان كان واحدا لزم

من وجوب العلة والشرط معا امتناع زوال العدم اللازم لها **قوله** فلا بأس بما ذكر هذا الى

الاجسام بعدهم محصورة في الفلكيات والعنصريات والحركة في الفلكيات ولهذه في العنصريات

حادث واحد فلا يكون شيء منها دائما مستمر الزوال فالوا وانما حسن قول الاجسام

متساوية في الطبيعة كل منها يحكم حكم الآخر والحركة ولا نعوت بذلك الآخر وعن هذه **قوله**

ان الاجسام لا تخرج عن ساكن الحركة والسكون وذلك لان من الحركة والسكون

ان الحركة في حين يعطاه دائم في كلها لم يخل عن جزئياتها **قوله** وبعض منها قد لا يناسب

كالاول وما يكون ان الازل ومن بيان الطوفان الى الازل وقد نعلم ما يحتمل ان

المطلق هو مذهب السكلم والحكيم وهو للعلم بتقسيم نوعه ان الكل حادث موصوف بالاعتبار ما يكون

المتكلم ليس له ما يقاسمه بالعدم وصاحب العلل من ان الكل واحد من السلسلة علة باعتبار

معلول باعتبار ولكن بهما حملان متطابقان في الخارج احدهما بحسب العلية والآخر بحسب المعلول

فكذا هنا الكل وكذا بين باعتبار وسبق باعتبار فكان هناك جملتين متطابقتين في الخارج

احدهما بحسب المسبوقية والاخرى بحسب السابقية وبحسب التضايف كما في الحلف لضرورة

زيادة السوابق بواحد وفي السارل ان اعتبر زيادة المسبوقات بواحد دفعا لسوابق الا

صار ما لحق السابقية المسبوقية المعروضة كما عرف وجوب ذلك في العلية والمعلولية

وحرف هناك ان هذا الدليل ما يجرى في السلسلة المجتمعة مع من يرى محمل الجملتين

كانهما حاصلان في الخارج فلا يحتمل فيها **قوله** فلا يلزم الضرورة بحسب حدوث الاشكال

الحوادث المتعاقبة الخ وذلك لان تلك الحوادث المتعاقبة هي هما اول ظهرها لكان

لا يمكن عن تلك الحوادث لا توجد قبل تلك الاول والالكان منفكا عنها ما يقرب ما وما لم يوجد

هنالك حادث باسلم واما قول السائل فلا يخ اما ان يكون في العدم منفكا عن الحوادث اولا

حدوث الاجسام

والتالي ملزوم منتهم لقدم الحوادث فان دل على ما لا ينفك عن الحوادث سواء كانت مسابقة او غير
مسابقة يكون حادثا ... قوله ولقائل ان يقول ان اريد
... حدوث الحركة بماهيتها بمعنى المسبوقية بالغير اما لانها انتقال من حالة الى اخرى
اما لانها الكون الاول في المكان الثاني ... ان اريد بها الحركة ...
للمسبوقية بالغير ان نوع الحركة وماهيتها بمعنى المسبوقية ... وان اريد به ...
كل جزئي منها مسبوق بالغير ... الحركات ...
... كل حركة جزئية حركة اخرى لا الى نهاية ... الحركة ...
[illegible]

[illegible]

سابقة

[illegible]

ان تكون ثابتة في جميعها ان يطلق على الافراد الاولى او الاخيرة الحوادث المتعاقبة فيما ان تكون ثابتة في جميع [illegible]
وجودها الخارجي والذهني اعم الامرين وهو معنى ثبوت الاعداد والتي لا تتناهى [illegible] والتعاقب والعم
ازلا وان تلك الافراد [illegible] معدومة [illegible] يطلق بعضها على بعض [illegible]
او معدومة [illegible] وقوع شيء منها في ازل او في بعض الامر [illegible] وجوده في زمان الوقوع
اما في الخارج واما في الذهن وان ازلية تلك الافراد اذا اوجدت في الخارج او الذهن
لم [illegible] الانطباق على احد الوجهين فما [illegible] اذ الاول وجودها في احد [illegible] فان
قيل [illegible] [illegible] الاولى [illegible] علم الله الازلي في [illegible]
في الازل والمتناهية [illegible] تلك العلوم [illegible] الوجود الذهني او العلم لا متناهية
في تلك العلوم لعدم [illegible] فيها [illegible] لا الى نهاية [illegible] ما [illegible] ان
التطبيق [illegible] الوجود [illegible] التعاقب كما في الحوادث فان [illegible]
فيها تكون [illegible] الواقع [illegible] التطبيق في مراتب الاعداد [illegible]
[illegible] التطبيق [illegible] الامام [illegible]
[illegible] لا [illegible]
تفاوت الحركات [illegible] في الازل [illegible]
وكونها غير متناهية في الازل [illegible] وجودها [illegible] ازلا [illegible]
الحركات في الازل [illegible] في الازل الى
[illegible] تلك الحركات [illegible] مرات
تلك الحركات [illegible] الوجودات
مع [illegible] الحركات [illegible] الازل [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] فانها [illegible]
[illegible] في الابد [illegible] تلك الحركات [illegible]
نهايات الوجودات [illegible] الابد [illegible] تلك الوجودات
ولا يجتمع في زمان [illegible] وجود [illegible] في الازل [illegible]
الابد فان [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الازل [illegible]
[illegible] الازل والحوادث [illegible]
[illegible] الابد [illegible]
[illegible] ولهما ولقائل
ان يقول [illegible] السكون [illegible]
[illegible] السكون [illegible]

قال كانت هذه الشرطية صحيحة [illegible] الشيء المحال [illegible] وان كان [illegible]
كما ذكرتم لم يكن السكون [illegible] الامور المتعاقبة [illegible] والموقوف
[illegible] السكون امر وجودي بل هو عدم الحركة [illegible] السكون [illegible]
[illegible] الامور [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] ذلك بان الكون [illegible] حصول الجسم في الحيز [illegible] موجود او
[illegible] الحركة والسكون [illegible] الخارجية [illegible] السكون موجود [illegible]
[illegible] الامرين [illegible]
ان [illegible] واما ان السكون [illegible] لا الى نهاية [illegible] واللازم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الاول واللازم الثاني [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الاول [illegible] حدوث
السكون [illegible] والمسبوق [illegible]
[illegible] في الازل [illegible] السكون وجوديا
[illegible] الحركة والسكون [illegible] ان يكون الشرط [illegible]
[illegible] السكون العدمي [illegible] الحادث [illegible] السكون والشرط
[illegible] الواجب [illegible] العدم [illegible] حادث [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الحادث [illegible] وجود الشرط [illegible]
[illegible] العدم [illegible] وجود الحادث [illegible] لان اللازم
[illegible] العدم [illegible] وجود الحادث [illegible] اللازم
[illegible] العدمات الازلية الممكنة [illegible]
الوجود [illegible] الازلية الممكنة [illegible] الوجود الازلي الممكن [illegible] وجود [illegible]
[illegible] المحال [illegible] زوال
الواجب [illegible] العدمات الازلية [illegible] كل واحد
منها العدم الازلي [illegible] ممكن [illegible] العدم واجب [illegible] العدم [illegible]
[illegible] عدمات الحوادث المتعاقبة [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] العدم [illegible]
[illegible] وجودات [illegible]
[illegible] الوجود الممكن [illegible]
[illegible] زوال ذلك الوجود الازلي
[illegible] العدم الازلي [illegible]
[illegible] المحال [illegible] الواسطة الازلية [illegible]
[illegible] السكون العدمي [illegible] شرط عدمي

فالعالم حادث

فرد قول رده اما الصفا وهذا المقام ينكشف لك ان هذه المسئلة مما يحرب فيه الاوهام
والاكثر حملك ان الحدوث في دليل خاص بالاسلام الحدوث في المدلول ولا في العلم به من دليل آخر و
تعلم انه حدوث في نفس الشيء الكافات فيها ما هو مذكور فيما اوردناه وما فيها الاطلال
بحدوثه كما الاكثر على ان والى الصاحب الى اورد ما ها هنا **قوله** اشارة الى حدوث الاعراض
ان المحسوسة انما هو الاعراض بالحساسة لان اللازم من حدوث الاجسام حدوث الاعراض
العامة بها دون الاعراض العامة بالمجردات العقلية الا انه لما ثبت وجود ملك المجردات
لم يلتفت الى وجود الاعراض العامة بها فكذلك قال المصنف ولما استحال قيام الاعراض الا بالاجسام
بعد وجودها وارد وحدها فيها ما انها تطرأ على الاجسام والامور الحادثة فيها من صور
ولم يظهر لها حادث وكذا النفوس الناطقة الا انه المجردة والاعراض العامة بها حادثة كما ان
واما العقول والنفوس الفلكية فلم يثبت دليل على وجودها فالعالم المستقل الوجود حادث بلا شبهة
قوله اراد ان يشير الى الاجوبة دلائل الفلاسفة بعد ما ادلك لان من يدعي القدم
وكذا النفوس الا انه جسم **قوله** تقرير الدليل الاول منها ان الاجسام لو كانت حادثة
الالف الاجسام حلولها او لو كانت حادثة الى آخره فالمرتب حلولها ولذلك قال فيما بعد فمن علمه
هو الكلام لان الحلول اللازم يمنع بعد عدم المدعي بعد تكون عينها المدعي لانه يستحيل على بعد عدمه
كما الحق وكلاهما محال لان الدور ربط واما التسلسل فلانه في امور موجودة مجتمعة بالذات لان
الكلام في المؤثر الموجود **قوله** فذلك المؤثر لا يخ اما ان يكون جميع ما لا بد منه في كونه مؤثرا في الماده
حاصلا في الازل او لا اراد بجميع ما لا بد منه جميع ما يتوقف عليه تاثيره في وجود شرط كتعلق الارادة
مثلا ان كان فاعلا مختارا وعدم مانع ان تصور هناك مانع والتفصيل في الترديد دان ردد
اولا في جميع ما لا بد منه في تاثيره في الاثر الحادث بعينه اولا لم يوجد المؤثر ورود في جميع
ما لا بد منه في كونه مؤثرا في الاثر الحادث بعينه ايضا وهكذا قوله فان كان الاول يلزم قدم
الماده لان اثره الاول يلزم ان يحصل المكان بعد واثره الثاني لازم لمجموع المؤثر
والاثر الاول كذلك فيلزم قدم الجميع **قوله** فهو منقوض دائما بمجموع الامور المعتبرة
في المؤثر بهذا تعبير الدليل الذي يحصل به في امتناع تخلف المعلول عن علته التامة
قوله وان كان الثاني كان حصوله في وقت دون آخر ترجيحا لاحد طرفي الممكن المساوي
الاخر دون ذلك لان الرجحان الحاصل في المؤثر المستجمع لجميع الامور المعتبرة في تاثيره الاثر
من الوجود في وقت احد الطرفين وجد بها دون الاخر ترجيح بلا مرجح وان
وقد تمسك هناك ان يكون بلا مرجح وكلاهما محال **قوله** فلا بد وان يتوقف على حادث اخر
فلابد ان يتوقف يا فيه على حادث ولخط اثر عارض العادة ادحصول الكلام الجمع فلا بد منه
في المؤثر ادا لم يكن ازليا كان بعضها حادثا ولا بد لكل حادث من مؤثر فينقل الكلام اليه
قوله ويلزم الدور او التسلسل بعد التسلسل لكونه في امور مرتبة مجتمعة في الوجود فقط
الحادثة واما التسلسل المذكور في قوله يلزم العدم او التسلسل في الحوادث لا الى اول فالمحال مسلم

في تمام المدعي ان يلزم حدوث مجموع الوسائل على ما هو ظاهر المستدل حسنا اعني عدم الاجسام وبعض
حدوثها مع انه يلزم ان يكون صدور الحادث عن القديم بتسلسل الحوادث متعاقبة غير متناهية كما هو
مذهب الحكماء في الحوادث اليومية فان تسلسل تلك الحوادث المتعاقبة موجب لحصول الحادث
الى المؤثر القديم فلا بد ولكن الحادث ماده لان الوجود صحة انما الحصول وتلك الماده لا بد وان
يكون قديمة والا احتاجت الى ماده اخرى ويلزم التسلسل فالقدم هو ما في مباحث الحدوث
ولما لم يحكم على الصورة كانت الصورة القديمة فيكون الجسم باطلة بهذه الحدوث بالتمام
عند الاكثر ان يكون ملك الحوادث امورا اعتبارية كتعلقات الارادة القديمة او التصورات
متعاقبة للعقل المجرد ويكون كل منها شرطا للاحق الى ان ينتهي
الى تعلق او تصور هو شرط لحدوث الاجسام **قوله** فان الاوقات التي يطلق عليها الترجيح مقدور
مما قال ان المختار في الحوادث من غير شيء لا بد وان يجب ما لا بد منه في المؤثر بحصول الازل
لان حدوث الترجيح بلا مرجح اما هو في هذا الشيء دون الشيء الا وحاصله ان جميع ما لا بد منه
التامة وان كان حاصلا في الازل الا ان الزمان هناك موهوم ولا عارض من جوابه الوجه
الاكثر والترجيح بطلان الترجيح في ملك الاجزاء الوهمية الازلية لكان زمانا او غيره في الاحكام الوهمية
في الامور العقلية المقررة فان ما هو غير معقول اصلا ولا وجود للزمان الا في الاول ووجود العالم او
لا ترجيح بلا مرجح في وجود الزمان فيما عرفت واما وجود غيره من العالم فلم يكن قبل الزمان
وجود حال سواه وجود الزمان واستحال ان المقدمة القائلة بعدم امكان وقوع اشراق
ساير الموجودات قبل اشراق وجود الزمان مستدركة في الجواب بل يكفي ان يقال قبل
وجود الزمان لا وقت مخصوص يطلق هناك ترجيح بعض على بعض وقد وجد الزمان وغيره
من الاجسام فيما لا يتكال الاول وهما مستدركة ورد عليها ما ذكره الشارح من انه يلزم
ان لا يكون جميع ما لا بد منه في المؤثرية قبل الزمان حاصلا او الموجود حاصلا في حدا او قبل
ان المختص بحدوث الحوادث التي لا في وقت ان ذلك الامر الذي يتوقف عليه التاثير
وليس حاصلا في الازل هو اشراق الزمان فان قال المستدل اشراق الزمان لما كان حادثا
لاحتياجه الى مرجح حادث يتوقف عليه اخص من ان الفاعل يجدها بها سعلة الى ترجيح بلا مرجح
قول المصنف والمختار ترجيح احد مقدوريه لا لامر انما هو انسداد المنع فيكون تتمة الجواب عن
الدليل الاول لا لامر انما هو دليل سائل ويحتمل ان يكون اشارة الى ما اشار اليه فانما كان
لم يكن ما اورده الشارح جواب الحوادث وانما يتوجه عليه اذا احتج والجميع ان جميع ما لا
منه من الازل حاصل في الازل كما هو مبني على قول على حدوث ترجيح بلا مرجح كما اوردناه وانت تعلم
ان ان هذا الفاعل يستعمل على التسلسل الى ما فيه و في عبارة المتن التعرض الى انه تكون فعال
ان الفاعل المختار يرجح وجود العالم زمانا او غيره على عدمه لمجرد اختياره بلا داع الى
قوله والجواب الصحيح ان تعلق الاختصاص بذلك الوقت يوجد ذلك الا ارادة
آه لا ان تعلق الارادة القديمة ورد عليه ان ذلك التعلق اما ان يكون قديما او حادثا فان كان

قوله الترجيح بلا مرجح

الشبهة الثانية

فيما وجب ان يكون التعلق به ازليا وهو ذهب التعلق انه قديما او لو احتيج يوقف على ان لزم الترجيح بلا مرجح لان الترجيح الحاصل من ذلك التعلق مع الاوقات بالنسبة لا يحال تعلق الارادة القديمة بتعلق في الازل بوجوده في وقت معين لا حصر في ذلك الوقت وحده لذلك التعلق الحادث عن احتياجه الى امر حادث لا ما نقول انه موقوف وجوده على حضور ذلك الوقت الذي هو حادث متصل الكلام الى الحدوث وان كان يتعلق الارادة القديمة حادثا بالتعلق الكلام اليه فان يكون وجوده يتعلق بحادث وهكذا لتسلسل التعلقات الى ما لا نهاية فاما ان يلتزموا حلا النفس المطلع على الكل بخلاف مذهبهم واما ان يقولوا ان التعلق امر اعتباري فلا يحتاج وجوده الى مؤثر الا ان الموجد يستند بان يكون الحادث وجود ما كان او عدم ما يحتاج الا بالمخصص ليوجد وجوده قوله وان كان موجبا بالذات لزم من قدمه قدم الاثر بحكم علمه ان يحال ان او المرجح العديم الملزم قديما او حدوثه بلا واسطة لحصلا او لواسطة قديم الى او اما اذا احدث بوسط حوادث في مسائله الغير المتناهية فلا كالحوادث المرتبة عند الحكماء الا ان هذه الالتزام السرمدي الموجود الذي يخالف رأي المتكلم قوله فلا بد من حدوث الكائنات وذلك لان المختار الذي يتبع ما يتعلق والفكر انما يتعلق بالقصد وتعلق طلب الحاصل اعادة حق والتعلق الى الا ادا الكان محال ما يتوقف الاذى ما ركبه في الفكر الى فيكون الاعادة اولى من تركه لكان في النهاية يحصلا لسلك الاولوية وتسلسلا وكان بدون ذلك الاتحاد ما يتعين ولانه وهذا الطريق ما يمكن للشدائد المراد من الحاصل بوجه يمكن قدمه قوله هذا اعتراض بحيث ان الكملة ومن اتفق مرجح حركة والترجيح الحاصل المختار للحركة بلا ارادة ومن ضرورته وللادراك الحكيم العوال بان افعال الله تعالى حكمه تعلق بالعلم الذي يجب كونه فاعلا بالقصد والاختيار وتسكون هذا الامور بحق العطشان ومسلك الجائع وطريق الهارب والشبع فالتساوي وحصل المثال الذي تصور الترجيح فيها المشهور منهم واما المعتزلة وعلمهم وقد وهم فادعوا ان الفعل الحال عن الوجه عبث والالتماس وتعالى منزه عنه ورجح بالمعنى اليه في تعالم من المنافع والمضار فيكون فعله الى الطرقات وما يصلح العباد والاحسان العام والبها الاشارة وعند بعض العامة اشكال الفعل لا الفاعل واما الحكماء فعمدهم ان الله تعالى يستحيل ان الفاعل المختار الذي ذكرناه لا يتصور بعضهم على الكون ويكون مستكملا باقتضاء ذاته علمه ذلك من الاحسان بعد الشيء الاحسن به وما الوليه كامل من ذاته وصفاته غير لحصر الى ذاته مفعلة بما تعالى هو الاحسن وجوبه ما سبب لقيضانه عنه فيكون فاعلا لذاته وعنايته لجعله بالمعلول الذي يصدر بالذات وبسائط العلة الغائية لما على الانواع بعده الاحسان بعد الاحسان المعلل لان الاحسان يكون به تحت ان يتماثل على ولي اتمام العمل باسناده اعلى واما قوله لانه فوق الكمال فاشارة الى ان الكمال الذي في جميع الصفات التي هي متصف بها وهي ان يكون الحصول لجهات الكمال فيه بالفعل او هما كحرمته ان من احوال ومعه الاستعداد الكمال والبعض بالقوة وفي الكمال وفي الكمال الذي لا يبقى فيه شيء اتى لا يتعلق الكمال فيه على عقد والا روا لما وحققناه عاد لا يكون الا تحقق المرتبة العليا فوق الكمال لانه ان يكون فاعلا مستعمل لكونه تعم فاعلا الا فوق الكمال وهذا هو الغاية والعناية في الكمال اذ لا يعارضه العقص والتكميل لا يستحيل الحاصل الفه

وللدليل على الكتابة

دوصلاه ٤

من اقتضى

مرجح

الشبهة الثالثة

قوله وبلزم من عدم المادة عدم الصورة فانتفى جميعهم ان المادة لا يمتنع خلوها عن الصورة ههنا كانت واحدة كان الجسم منها قديما شخصه وان كانت متعاقبة كان قديما بنوعه وعلى التقديرات المذكورة في الترتيب الثالث كما سبق الاشارة اليها في الكتاب قوله وقد وقعت فيه اشارة ضمنية الى الشبهة التي هي شبهة الحدوث خارج الفلك قوله لو كان الزمان حادثا احد الاشياء لكان بعد عدم الزمان بعد عدم العلم وتوضيح المشهور ان يقال لو كان الزمان حادثا والا لكان عدمه سابقا عليه وهو يكون سابقا سبقا لا يجامع المسبوق فيه اشارة الى الزمان فيكون الزمان موجودا حين فرض عدمه هذا خلف واذا كان الزمان قديما وهو مقدار الحركة كانت الحركة قديمة فيكون محلها الحكم قديما وهو المط واحب عنه بان السبق بالعدم لا بد من وجوده اذ لو كان الزمان حادثا ولزم ان يوجد بعد ما كان موجودا وان الزمان امر موهوم فلا يحقق وجوده والتوهم لا يلزم ان ذلك السبق يستلزم كون الزمان معا لا بالزمان لسريان ذلك المعنى والتعلق المبين منه والمعلول لا يستغني عن الزمان واما الشبهة السابع للترتيب الرابع فهو ان يقال قبل كل حادث حادث لا الى اول وذلك يستلزم العلم بحدوث العالم اما الاول فلان الزمان لا يعقل العدم قبل وجوده الا بتقدم وذلك لان كل حادث فعدمه قبل وجوده ضمنا بذلك منها القبل العدم وجوده العقلي ضمنه حرمته موجود فيها الزمان بكونه حين قبل او قبل الحوادث وبها ثم الزمان يتعين هو مقدار الحركة فحصره من حيث انه احساسه فصل الكلام الذي يختلف فيه الزمان وهي كحصوصه اوليس من حادثه وهكذا فصل كل حادث حادث لا الى نهاية في زمان سرمدا قوله فلان تكرر الحوادث المتسلسلة لا الى اول من الحركات المتعاقبة لا الى نهاية لسرم ما هنا قوله موجود الحوادث ان الحكم لا يستحق الزمان فلا يلزم ان يكون قبل كل حادث زمان حتى يلزم قدم الحوادث الماضي الحدوث العام وقد عرف هنا اشارة الى ما فيه او رده ما يكون هنا الجواب قوله اللاولى والفاعل ان الاول موجود في العلة الفاعلية حتى قبل على ان المؤثر به اما ان تستحق باختياره على كثرته اولا والثاني الموجود في العلة الغائية قبل الموجود ان الفاعل للمؤثر ان يكون مختارا بالفعل لعلمه والثالث الموجود في العلة المادية حيث قيل ان المادة الاجسام لحدث ان يكون قديمة والرابع الموجود في العلة الصورية بالجهل الشيء الزمان والحوادث المتعاقبة بالعلة الصورية قوله لا يمكن تحليل العلم على التدبر والتصور وانما هذا التعلق بذلك لان الحكم الشاهد من العلم مما يقصد عدمه قوله انه ليس بجسم ولا جسماني الاجسام الحجرية الذي يبحث فيه المطلق كالمادة والصورة او جزء الشيء منه كالصورة الوحشية للاجسام والجوهر المتعلق بالاجسام متعلق التدبير كالنفس الناطقة وكذا الحصر في الجسمانيات والاجسام ونحوهم يتحد الحيس ويحتمل النفس الناطقة داخله في الجوهر الذي يستدل هذا الدليل على عدم الشاركة للنفس سار كذا ثبت ان ما به الاشتراك مقصود بالذات والعالم يتحرك بالذات قوله ان الجسم مركب التحليل العقلي والرسم كذلك الحجة بالحد يكون تعالى عن هذا الامر وحل ووجه الحي والعقل والرسم في الاول هو الصنعة والرسم فلذلك فيه المجهول الصفة المرتبة قوله واحد في الجمع الحياة ليس لا يمكن ذاته بل هو احد الذات بجنسانه تركب ولا هي صفاته لانها على ذاته قوله والا لصدق عليه امران لان الجسم مركب عن الهيولي والصورة ولا يكون صدور المركب عن العلة

الشبهة الثالثة

انما يكون بصدور منه واسطة بلا حاجة الى قوله وليس واحدة منهما علة للاخرى الى آخره فلان ذلك
انما يتصور اذا صدر عن المبدا احد الجزئين اولا والا فصدور عن هذا الجزء الجزء الآخر ومن ثم صاحب
لا يجوز ان يكون الصادر الاول احد جزئي الجسم اعني الهيولى والصورة لكنه باقي من صدور الجسم عن المبدا
اولا فان ذلك اما ان يصدر جسم كل واحد من جزئيه اعدادا واما ان يصدر عنه احدهما وبعد الآخر
صدور الآخر عنه او بتوسط مطلوب للآخر فصدور الآخر عن المبدا بتوسط والثاني صدور
احدهما عن المبدا بوسط وبعد او واسطة للآخر فحين الاول فلا يلزم ان يصدر عن الواحد الحقيقي
امران من جهة واحدة والمراد بالواسطة المطلوبة متوسطة بين الفاعل وبعد التوسط بالارادة
والتوسط بعد الاوحد يلزم كون الواسطة بحسب حقيقتها متوسطة بينهما بخلاف التوسط بحسب
الماهية او بحسب الايجاد كما هو مذهبهم في كون الصورة شريكة لعلة الهيولى وفي ثم امحال
ثم لا يجوز ان يكون احدهما واسطة للاخرى بحيث مطلوبه فلا يلزم ان يصدر عن المبدا امران بلا واسطة
قوله وليس كذلك لانه ليس ان يتقدم احدهما على الاخرى بالشخص لان الهيولى علة
لتشخص الصورة والصورة علة لتشخص الهيولى فلا يتقدم احدهما وجب ان لا يتقدم
على الاخرى **قوله** اما الصورة فلان فاعليتها للهيولى بوجودها بشخصها اي الصورة سواء كانت
جسمية او نوعية لا تتصور كونها مؤثرة وفاعلة لوجود شيء في الخارج الا بعد كونها موجودة
فيه ولا وجود في الخارج الا للمتشخص دون المبهمات وتشخص الصورة موقوف على المادة
لا تقدم آثارها الا علة انها متقدمة بتشخصها **قوله** ضرورة كون المادة متأخرة عنها لانها معلولة
لها وذلك لان ما عدا الصادر الاول يكون معلولا له قطعا اما بلا واسطة او بواسطة فيكون [illegible]
متأخرا عنه بالضرورة **قوله** ما عرض لاجسامها بالعرض [illegible] المذكور في
النفس ليس بحقيقة بحسب الامر بل بحسب العرض كما لا يخفى **قوله** اذ الجوهر شرط الوجود [illegible]
فان العرض مشروط بمحل [illegible] ان يكون الصادر الاول [illegible] به تعالى ثم انه [illegible] ذكره
استتباع كونه فاعلا وحالا معا [illegible] **قوله** لكن المادة [illegible]
لان المادة من الفاعلية فقط ان اراد بذلك ان المادة لا تكون مؤثرة وفاعلة [illegible]
هو مصادرة على المطلوب [illegible] وان اراد [illegible] المادة
لا تكون مؤثرة [illegible]
[illegible]
لا يقال ان الصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بلا واسطة او بواسطة فيلزم ان
يكون المادة [illegible] اجتماع [illegible] الهيولى والفعل
[illegible]
[illegible]
هو المبدا الاول [illegible] **قوله**
[illegible]

لان الصورة شريكة لعلة وجود الهيولى عندهم **قوله** والجواهر منحصرة في الخمسة [illegible]
ان تعالى [illegible] الانحصار [illegible] ان [illegible] جوهر ليس بجسم [illegible] الجسم [illegible] الهيولى
والصورة [illegible] ان تعالى لم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو احد من الجواهر
[illegible] الجوهر [illegible] احد [illegible] الجوهر المركب [illegible]
ان يكون [illegible] الذات [illegible] هو الجوهر [illegible] اعني الصورة
الجسمية [illegible] الاول [illegible] ولا يجوز ان يكون
لان [illegible] للطف جسما او كونه جرم [illegible]
[illegible] **قوله** والعقل يجوز ان يصدر [illegible] احساره [illegible]
هذه [illegible] امور موجودة في الاعيان [illegible] للكثرة
[illegible] وكمالات [illegible] المبدا في افعاله **قوله** [illegible] الاول
[illegible] الاصل [illegible] الفاعل [illegible] اذا كان واحدا [illegible]
[illegible] ولا الجسم مركب من الهيولى والصورة وان [illegible] ان يكون فاعلا
وان الصورة [illegible] الهيولى وان الهيولى [illegible] وجود [illegible]
الى الصورة وان [illegible] على الآلة الجسمانية وليس [illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] المبدا [illegible] الجهات [illegible] وجود [illegible]
لوجود [illegible] وان [illegible]
[illegible]
الهيولى الاول [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] المبدا [illegible] اول [illegible]
[illegible] وكان [illegible] والوجود
[illegible] الجسمية [illegible]
[illegible] الوجود المطلق [illegible] السابع [illegible] السلوب
[illegible] الاول [illegible] الامور [illegible]
[illegible] المحمل [illegible] العروض [illegible] التعقل
[illegible] الامور [illegible] الامور العارضة [illegible]
لا وجود [illegible] الخارج [illegible] موجودة [illegible]
الامر [illegible] موجودة في نفس الامر [illegible]
في نفس الامر [illegible] وجود [illegible] نفس الامر [illegible] الخارج
[illegible] وجود [illegible] الخارج [illegible] الوجود [illegible] الخارجية
ومن [illegible] في نفس الامر [illegible] امكن [illegible]

لكن

قوله مورد الدليل ان الاجرام السماوية ليس يحصل اجزائها [illegible]

[illegible]

لا لا يجوز ان يكون المطلوب بالطبع نفس الحركة ان لا يكون مطلوبا للفلك بل الحركة المستديرة وضعا واوضحه ولا [illegible]

وحده [illegible] يلزم [illegible] ذكر من كون المطلوب بالطبع مرة وكذا بالطبع بل يكون مطلوبا نفس الحركة وهي مطلوبة

لذاتها [illegible] ان يكون [illegible] وقوله [illegible] محال من الطبع [illegible]

لكان [illegible] الحركة الذي هو عبارة الذات [illegible] ان ما هو عبارة الذات [illegible] الطبع [illegible]

وحده [illegible] انحصار الحركة والا لكان [illegible] الحركة [illegible] دوام [illegible] **قوله**

فالحركة [illegible] الحركة لا لذاتها [illegible] الى الحركة كما هو الطبيعي [illegible] ان

الحركة [illegible] لا تستلزم الحركة لذات الحركة [illegible] ما تقدم [illegible] تدل على ان الطبع

[illegible] لذات الطبع الحركة [illegible] الطبع لا لذات الطبع بل

بتوسط [illegible] ذلك يكون الحركة مطلوبة لذاتها لا بتوسط [illegible] او لم وان حصل [illegible]

الطبع [illegible] الى الحركة [illegible] او الطبع [illegible] ان الطبع [illegible]

بلا توسط [illegible] الحركة [illegible] السؤال [illegible] ان الحركة

[illegible] الكمالات المطلوبة لذاتها **قوله** والصواب ان الحركة [illegible] السادس [illegible] الحركة في

حدود [illegible] السادس [illegible] الى [illegible] لا يكون مطلوبة لذاتها [illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] ان يكون ارادية [illegible] والطبيعة [illegible] ان

يكون ارادية [illegible] الحركة الدائمة [illegible] **قوله** [illegible] ان [illegible] بالعدم و

اشارة الى [illegible] **قوله** لان الارادة [illegible] المتحرك [illegible]

[illegible] الحالة [illegible] الارادة [illegible] المتحرك الارادي

[illegible] الحركة الصادرة [illegible] الحركة الصادرة [illegible]

الطبيعة [illegible] الصادر [illegible] او [illegible]

[illegible] الارادة [illegible] الحركة الارادية [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] والسابق [illegible] واللذة وان السابق و

السابق [illegible] او ازالة [illegible] وازالة **قوله** ولا يرد ان [illegible]

[illegible] لان [illegible] لا [illegible] الشعور [illegible] الضرورية [illegible]

[illegible] الضرورية [illegible]

[illegible] او الطلب [illegible] الكمال [illegible] ان [illegible]

[illegible] ان [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] عدم [illegible] عدم [illegible] عدم [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] بالوجدان ان [illegible]

[illegible] ارادة [illegible]

[illegible] الارادة [illegible]

[illegible] الا [illegible]

وان احتملا كاد ومانا الله **قوله** وذلك الوضع اما حسي او عقلي اراد ما لحس الحركي الحسي الكل

كما منه [illegible] اراد بالحس [illegible] المدرك وان كان حركيا حسيا **قوله** والا كمي

الحسية لا [illegible] لان كل [illegible] لا يكون [illegible] والا [illegible] المدرك

ان يكون [illegible] بالضرورة [illegible] ان [illegible] الحس او عقلي [illegible]

[illegible] الملائم [illegible] الحس [illegible] لان [illegible] الحس [illegible]

[illegible] والحسية [illegible]

[illegible] والحسي [illegible] الوضع [illegible]

[illegible] الملائم [illegible] الملائم [illegible]

[illegible] الحال [illegible]

[illegible] الحالة الملائمة [illegible] الملائم [illegible]

[illegible] **قوله** لا [illegible] صورة الحسية [illegible]

[illegible]

[illegible] الاولى [illegible]

[illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] الحواس [illegible]

[illegible] العارض [illegible]

[illegible] **قوله** لان

الحركات [illegible] الدوام [illegible] العدم [illegible]

[illegible] الكلي [illegible] لان [illegible]

فقط **قوله** والمطلوب لا [illegible] لان [illegible] المطلوب

[illegible] المطلوب [illegible]

[illegible] الغرض الممكن الحصول [illegible] الدليل الى [illegible]

قوله [illegible] **قوله** والاكثر [illegible] الكمال الكامل بالناقص [illegible]

وهو ان يكون الغرض [illegible] الى العالي [illegible] لان العالي كامل [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الغرض الى [illegible] لان [illegible] الغرض الى [illegible]

[illegible] الفلك [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] الفلك [illegible]

[illegible] الكمال [illegible] وان كان كمال العالي [illegible] **قوله** لانه اذا حصل

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] **قوله** لانه [illegible] الحصول [illegible]

[illegible] للعدم [illegible] الحصول [illegible] دوام الحركات [illegible]

لأن دوام حاجتها الى المستغني بدوامه قوله وليس كذلك لان الحركات اشياء متباينة مخالفة في الحكم
والربع والمطوى وقد يقال جاز ان يكون ذلك الى المخالف للاختلاف العوامل في النوع او لاختلاف
الكمال المنسلب في الواجب بحسب الاعتبار قوله والامر ان يكون عنصر باطنا تعدد السبب للراد
او عوارضه على تعدد السبب الصحيح قوله والانكار لو كان المسبب والحكم مستعمل في التقسيم
والربع والمطوى انما لزم ذلك ان لو كان ذلك المستدعي الحركة واما اذا كان السبب في كمال الحكوم
العلل او سبب علا قوله والا لاتسعت الحركات الى سابقها او كسبا بعيد وذلك لجواز ان يكون العلل
واحد كالاب مستعد من جهة يكون ذلك من واحد وكالابن علا الحر الالحاق مما ذكر علا تعدد
العلل كما ترى قوله فلا تكون واجبة لان الدوام كما ساوى الامتناع ساوى الاستدلال قوله
حسن ما بينهما ... وانه لا يجوز تساوي المراد لا الى بداته قوله والحصر فيها ممنوع لان الحصر
الطلب في الاقسام المذكورة ... حصره ... الطلب احصر الطلب ... علة و ان ارتد ما يحتوي والعلي
... لان يكون ... ان اريد ما يحتمل ... بالحواس الظاهرة والباطنة ...
... ان يطلب امرا موجودا ... احصر الوصل الممكن الحصول في الذهن
والمحوم ان اريد بالمطلوب ... المساواة ... المستعمل ... وان اريد ما ... ما ... الآخر
... وحصر عدد الوجوه الى ... او الحال او المستعمل ... الى ... في مرتبة ...
وحصر الوصول الى الامر العام ... الى العام ... ظاهر ... التامل في ...
ويمكن ان ... طلب المحال ... وان الارادة بالمستعمل ... على ...
عن الحواس المادية ... ان يكون ... محال الكلام ... لا العقل ... في المطالب ...
والنفس ... قوله وكل واحد ...
الدليل ... الاشارة الى ... الى ... على ...
عليها قوله لان العلة مستعدية بالوجود والوجوب كما تقدم ... وجوبها السابق
على وجود المعلول و وجوبه السابق واللاحق وانما اعتبر ... الحادث الحق لان
... لا يكون ... الا ... فانه ما ... لم يوجد واذا لم يوجد لم يوجد الحادث
اذا كان ... وجود المحوي ... معدوم لوجوده ... وجود المحوي ...
فاذا اعتبر وجود الحادث ... في مرتبة لم يكن المحوي ... وجوب ... بالذات
على وجود الحادث بل امكان لانه لم يجب ... فكان ... المحوي
في مرتبة وجود الحادث و وجوبه امكان وجوده ... عدم الخلاء ... المستعمل ...
المحوي ... لا يمكن الانفكاك احدهما عن ... الاثر ... انه اذا
الخلاء ... كان ... المحوي ... الخلاء ... بها ...
في التصور ... انه اذا التصور عدم الخلاء ... التصور وجود محوي ...
... عدم الخلاء ... وجود المحوي ... ممتنعها ... الاتى
... للانفكاك ... لا ... ذلك ... جواز الانفكاك

فيهما فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الاخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فعدم
الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجود الحادث و وجوبه كما ان وجود المحوي كذلك بسبق ضرورة
ان الخلاء ... لذا ... عدمه ... لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة ... والا لم يكن وجوده
و ... الخلاء ... وقد يقال ان الواجب ومعلوله الاول ... ان
مع ... بالوجوب والامكان ... احدهما ... من الوجوب مطلقا حتى
... ما ذكر ... في الوجوب ... اذ لو وجب ... دون
الآخر لا يمكن الانفكاك احدهما عن الآخر بالضرورة ... الخلاء ...
اذ لو وجب احدهما في ذاته والآخر ... لا يمكن الانفكاك بينهما ...
وقد ... بالمراد بالوجوب ... من الوجوب ... والمراد بالامكان
... الانفكاك ... الى الوجود والوجوب ... احدهما
وجب الآخر مطلقا اذ لو ... الامكان ... الانفكاك بينهما ...
... احدهما ... ان ... الآخر مطلقا اذ لو ... الامكان ...
... لجواز ان يكون وجود المحوي ... وجود الحادث
وان كان ... في الرتبة ... عدم الخلاء ... الانفكاك ... اصلا وان
اراد به انه ان وجب احدهما في مرتبة وجب الآخر في تلك المرتبة والا لم يجز الانفكاك ...
والمعلول الواحب ومعلوله ... انه ... مستدرك ...
ان يقال لو كان الحادث علة المحوي ... الحادث ... وجود الحق
... المحوي ... الحادث ... المحوي ... الحادث
فاذا لم يجب ... عدم الخلاء بالضرورة قوله فان الحادث ... والمحوي
... ان يقال المحوي ... في ... الدورة ... كان ...
... على الحادث ... الحادث ...
ان الوهم ... الحادث ... المحوي ... الوهم ...
... المعاطات ... ان يكون الجسم مطلقا علة ...
مما ذكر ان الحادث لا يكون علة المحوي ... وان المحوي لا يكون علة الحادث ...
وغيرها ... قوله ... وجود العقل ... ذلك لان الجسم ... الصورة ...
انما يكون فاعلا الى آخره ... ان ... الجسم ... على الصورة ... الفاعل ...
... الصورة ... الوجه ... المراد ...
الذي ... الامور الخارجة عنه فالمعنى
ان الصورة الحالة في المادة سواء كانت جسما او نوعا وكذا الاعراض الحالة فيها ...
... على ان يكون ... محصوص ... الى ذلك ...
... ذلك ... الموجود ... علة ... الاجسام واحوالها

من ماشيا لهما فان باب التأثير في المفرق لا يجعل الماء الذي في المقر ينال حرارة وكذا الشمس لا تقتضي
كل شيء بل ما قابلها فلا يرد ان الاشياء الجرمية وسببه الناقصة لا تصح القاعدة الكلية
قوله وما يكون علة للجسم لا بد وان يكون اولا علة لجزئية يعني المادة والصورة فان علة
المركب لا بد ان يكون علة لجزئية فان قيل يجب ان يكون علة للجزء الاخر ولعلها مع الآخر وكان ...
بالارشاد من اسبابه فكيف الكلام فيما هو علة الفاعلية المستقلة بالتأثير على حسن انها
لاثر بهما اي اما علة جزئيا ولا يكون اي فاعل المركب هذا المعنى يجب ان يكون فاعلا للكل والواحد
وجزئية والا لكان فاعل الجزء الآخر غيرا بكماله اذ الكلام في المركب والاجزاء الممكنة فلا يكون
مستقلا بالتأثير وقد يجاب انه يكون فاعلا لجزء منه في جزئي الجسم كما في ... المستقل
به **قوله** لا يعقل الثاني دلالة بجزئية وجود فصل اي ان يكون لها وجه لا فاعل يلزم
ذكر ان لا تؤثر ذو وضع في ذي وضع اصلا اذ لا وضع لغير وجوده وهو لفظ فقط لا ماهو
اذا كان لشي مادة موجودة ومكان وضعا اليه بالقياس الى المؤثر فيصح الاتحاد وذكر الشي في كل الاجزاء
واما الجسم فلا يكون مادة موجودة حتى فلا وضع له ولا يمادية بالنسبة الى الجسم الآخر فلا يتصور
تأثيره **قوله** وبهذا اشرف الهيولى ان الصورة الحالة في المادة والاعراض الحالة
بها انما يعقل لما ذكر الوضع فلا تؤثر شيئا في الجسم واما النفس فانما تاثيره في ... في
ذاتها الى الجسم فلم يحتج الى وضع بالنسبة لكانت حالة لا فاعل وصار ... لما ذكر الوضع
النفس فلا يتصور تاثيره في الجسم وجوابه ان النفس لا توصف ماثيره ... اصلا
واما النفس فلان يكون بعض افعالها بالآلات جسمانية فتكون بعضها ... الآلات
جسمانية ... والاشكال بالنسبة على ... ان يكون تاثيرا في الجسم ... الى
وضع ولا يلزم ان يكون تاثيرها فاعلا **قوله** وكذا لك المعقول لا يكون علة لانها اما تفعل بواسطة الجسم
الذي ... وجوديا فيكون فاعلا فيما ذكر الوضع ... ان يكون ... الامور
المحاذية ... الى الوضع مؤثرة في الجسم ... المباشر ... اول
اما النفس وحده او بما يحدده **قوله** قالوا ان الخلاء ...
... المتصور ... يلزم ...
نظرا فيها فقال لانه لو كان الخلاء ممتنعا لذاته **قوله** لكان عدمه واجبا لذاته ...
امتناع الوجود بالذات ووجوب العدم بالذات ... او عكسا بالضرورة
قوله ... وجود المحوي ... فلا يكون ...
الوجوب بالذات ... وجود المحوي ... عدم الخلاء ...
قوله وتحليل ان ... ان وجوب المحوي ... لا يكون عدم الخلاء
ولصاحب ... وجود الحاوي ... المحوي بالحاوي واما وجوب ...
... الحاوي ... عدم الخلاء ولصاحب ... وجوده ... العلة
ووجه ... وجود المحوي ... المرتبة ولا يلزم ... المرتبة

فيه ما علت اذ القدر المسلم امامه مطلق
... الاجماع الذي ...
... المشايخ ... المعارف
لا الى ...

امكان عدم الخلاء فيها لان ارتفاع وجود المحوي ... يلزم الخلاء حتى يلزم
من امكان الارتفاع امكان الخلاء فلا يلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا ... اولا
انا اذا فرضنا ارتفاع ارتفاع الامكان الخلاء فلا يلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا لكنه او
لا يرى انا اذا فرضنا ارتفاع ... والحاوي ... لم يكن ... خلاء ... اعني وجود مكان ...
ما يستلزم ... المكان الذي هو سطح الباطن للحاوي
الحاوي او المفروض في ... الذي دل انه ... واما الخلاء
بمعنى العدم المحض اذا لم يكن ... امكان الخلاء ...
لوجوب المحوي ... الحاوي فلا يكون امتناع الخلاء بالذات ... لوجوب المحوي ... الحاوي
فان ان يكون المحوي ... الحاوي **قوله** وقولنا الخلاء ممتنع لذاته ليس ...
... الخلاء ... المقصود الاولى ... ولا
فلا يجوز ان ما ذكر ... لذواتها ... لذاته ان ...
داخل في الخارج ... العدم ... صورة ... وعدم ذلك
الى المتصور ... بان ... بالعدم الخارجي ... اما
... الحكم ... نظرا او لا ...
او الحكم ... بان ... بالعدم ... المتصور ... الى ... الكان
حكم ... نظريا ... الوجه لذاته ... الخارج
ووجود ... الموجود ...
... بانه موجود ... وان كان ... نظريا
واما الممكن فلا يحكم ... بوجوده ولا عدمه الا بالنظر الى ... ذلك ...
ان ... بالخلاء ... عدم الخلاء ... ذلك المتصور ... الخارج
... خارجي ... عدم ... ذلك الا ...
بالخلاء ... الخلاء ...
... ان ارتفاع المحوي ... لا يستلزم الخلاء وما ذكره عدم ...
عدم الخلاء ... وجود المحوي ...
... الوجوب ... احدهما ... بالذات
والا ... ان الواجب ... دون الواجب بالذات ...
امكان ... الاول ...
امكان ارتفاعه ... الى ذاته ... ان ...
ارتفاعه نظرا الى الذات الواجب ... ان وجوب ...
... ان اللزوم ... امكان ارتفاع اللازم ... لا امكان
ارتفاع اللازم ... فان هذا الامكان لا يستلزم الامكان الاول لان حصول اللازم

اللزوم

في حد مفهوم وحصول مفهوم اللزوم مفهوم آخر فكلام ... الاول ... الارتفاع ... ان الثاني
فان لم يكن احدهما الارتفاع ... والثاني ... احدهما ... ولا يكن الخارج ... ولا ... لاله
لا يلازم بينهما فانكل ... الخارج ... فاكل الخلا ... ان يكن الخارج ...
وجوابه ان الامام انحصار اللزوم ... من العلة والمعلول ... المتضايفين كالابوة والبنوة ...
... ان الخلا ... لم يكن ان يحصل الخارج ... بطلان ...
ان الدليل الاول ... السلسلة المترتبة المذكورة لا ... العقل ... والبراهين ...
المثبتة الاول ... ولا وان ... الاخر ... والبراهين الاخر وان الامر ...
تخصيص ... المعلول على العلة **قوله** ... صاحب العقل ... صاحب ... الواحد
الانواع ... ان النفوس الناطقة المجردة الانسانية والفلكية نوع واحد ... الانواع ...
لان النفس على الاطلاق نوع ... النفوس النباتية والحيوانية ... الانسانية والنفوس ...
داخلة في الجوهر الحال ... بالنسبة الى الصورة كما ... الصورة الجسمية الصورة النوعية العنصرية
والمعدنية ... النفس الناطقة ... النباتية والحيوانية ...
... النفس ... الانسانية ... والبدن ...
... الانسانية ... البدن ولا ... الابدان ...
واحساس بالالات ... والتغذية والتنمية والتوليد وسائر ... الادراك
الظاهر والباطن ... **قوله** والكمال ... النوع ...
وهو الكمال الاول ... الكمال ... الاول ...
الثاني ... الاول ... والكمال الثاني ...
على الذات ... الكمال الاول على الكمال الثاني ... كما ... بالعكس اي ...
في ... **قوله** ... الحس ... وهو ...
حرر ... والمادة له ... وان كان ... كان ...
ان كان ... الانسان ... الحيوان او ... العناصر ...
... الجسم ... الجسم ... الامر ...
على الفعل ... والمعقولات ... الى المادة ...
... الصورة ... الجسم ... الامام ...
وكذا ... الصورة ... الصورة ... الكمال ...
... الانسانية ... القوة ... القوة الفعلية ...
القوة ... الافعال والكمال ... ذكره المحقق
فيكون ... كمال اول ... الجسم ... بالقوة ...
وسعى ... الكمال والجسم ... **قوله** ... الكمال الاول لجسم ...
... الجسم الطبيعي ... الجسم ... الطبيعي ...

قوله ... الكمال الاول لجسم

السريرة ... للجسم ... وان كان كمالا اول للجسم
كالات الناسية ... الاطلاق ... بالجسم ... على الآلات ...
على ان ... كمال اول ذو آلة ... واحد ... الجسم نوع ...
... الانسانية ... الآلات ... والجسم ... كالعناصر
... الالات ... في ... الجسم ...
... الى ... ان الجسم ... اذ ...
... بالقوة ... النفوس ... النفس الحيوانية ...
النفوس النباتية ... بالقوة ... ان يكون ... بالقوة
... النفوس النباتية ... النفوس الحيوانية ... النفس ... بالقوة
... بالقوة ... الكل ... ان ...
... الحيوة ... الحيوة ... الكامل
... والتغذية والتنمية والتوليد ... النفوس النباتية ...
الافعال الصادرة ... الحيوة ... النفوس النباتية
... والنفوس الحيوانية ... الانسانية ...
... النفس ... المراد بالنفوس ...
... الحيوة ... الاولى ...
... **قوله** والطلاق ... الارضية والفلكية ...
... الراي الاول ... واحد ... مفهوم ...
... النفوس النباتية والحيوانية والانسانية ... النفوس الفلكية
على الراي الاول ... الحيوة ...
... النفوس النباتية والحيوانية ... الحيوان ...
والتنمية والتوليد ... الادراك والحركة ... النفوس الفلكية ...
كمال اول للاجسام ... الحيوة ... الحيوة ...
الحيوة ... الادراك والحركة الارادية ... النفوس النباتية والحيوانية
... الانسانية والفلكية ... كمال اول لجسم طبيعي آلي ...
... الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي ... الارادة والنفس ...
كمال اول لجسم طبيعي آلي ... والنفس الفلكية كمال اول لجسم طبيعي ذي ادراك
وحركة ... الامام ... المحقق ... النفوس ...
النباتية والحيوانية والفلكية ...
... النفس النباتية ... النفس الفلكية
... لا يمكن ...
... الارادة ...

لان ما لا يمكن صدوره الا فاعل كذلك الا ان يكون صدوره لا فاعل لا يمكن على وتيرة واحدة وهي النفس الارضية
النباتية والحيوانية او يمكن صدوره لا فاعل على وتيرة واحدة لكن لا يمكن تخلفه عن الارادة وهي النفس الفلكية
والعلم ان ما ذكره هو نفس السر ... مما لا ... بحسب ... وهو ... بحسب اصنافها الى
الذي هو ... الحيوانات ... كانواع النبات ... بحسب اصنافه وان ... الحرارة
... ان ... الى السطوح ... ان كانت ... في الجسم الطبيعي
... الجسم ... الحركة والسكون **قوله** اراد ان ... ان النفس الانسانية ... بها
... ساحب ... ولذا ... الامهات
... العلم وذكر ... العلامة السعد ...
ولذا ... المزاج او ... **قوله** ... الى الانفكاك
... الصورة ... الطبيعية المحلولة **قوله** ... الانحلال ...
النفس ... الاجزاء ... على الاتصال ... ان ... الكاسر
عليه ... النوع او غيره **قوله** ... حصول المزاج ... الالتئام ... حصوله ... على ...
الكيفيات المتضادة الموجودة ... الالتئام ... المماسة ... جهات
المكثر ... **قوله** ... ان المركبات ... المقام وحاصله ان ...
... ان المركبات ... الصورة ... الاول ... المحلولة ...
... الامر على تلك الصورة ... ان النفس الحيوانية ... صورة ... النفس
الانسانية ... صورة ... النفس الانسانية ... الانسان ...
الانسان ... المزاج ... ان ... الصورة الحيوانية والنفس الانسانية ... الامر
المحلول ... الحيوان والانسان ... وتحقيق الجواب ... الامر ...
... الاختلاط ... المولود ... مادة ...
... المادة ... الانسان ... الصورة ...
حافظ المزاج ... الصورة المعدنية ... الاكمل ... سكنها
... الحس ... حفظ المادة ... الافعال النباتية ... الحكم
المادة ... ان ... حصول الحس ... الافعال الحيوانية ... الى ...
ان ... الحس ... النطق ... البدن ... الا ... هذه
الصورة ... الكمال ... على ...
على ... المولود ... الحواس ... مادة من الانسان ... صورة و
... الى ... النفس الناطقة ... من ان البدن الانساني
... الصورة ... التركيب ... والتنمية والتوليد ... حواسه ...
والحركة الارادية ... لا ادراك ... المزاج ... اجزائه التي
او ... الانسان ... علته الصورة الكاملة الحافظة للتركيب وان المزاج الحاصل في الرحم

يسمى دان ... الامر ... كان بحكم السعود ادا ... الامور ... الهواء ...
علته الصورة التي علته للافعال النباتية وان المزاج الحاصل له بالصورة والنسمة يتوقف على هذه الصورة
التي هي ... المولود ... الصورة التي علته لافعال الحيوان وان المزاج الحاصل له ... التي
السعدية والنسمة ... على هذه الصورة التي هي ... المولود ... النفس
الناطقة التي هي ... المولود ... وحفظ المزاج الحاصل ... المزاج ... على ...
... المولود ... الكمالات للتركيب على المزاج ... ولما
... المزاج ... النفس ... المزاج الذي ...
... البدن ... الحركة ... البدن
البدن **قوله** والمزاج ... الحركة ...
... النفس ... الحركة ... الارض ... العنصر ... و
اما المزاج ... الحرارة ... **قوله** ... اذا ...
... المزاج ... البدن ... كما اذا ...
او ... الكيفية المزاجية الاصلية ... الكيفية
الوارده ... ان النفس ... الكيفية المتضادة ولا ... المدركة
... الكيفية المزاجية الاصلية ... الكيفية المزاجية العارضة ... الادراك
... بالاتصال ... هذا ... الادراك ... التي
هو المزاج ... ادراك ... المزاج ... ادراك ...
... الكيفية ... **قوله** ... ان ...
و ... البطلان ... وان ... وما ... الحمل
على ... **قوله** اما الاول ... الانسان ... الصورة و...
... الانسان اذا كان ... صحيح و ... حالة
... الظاهرة والباطنة ... الامور ...
... النوم والسكران ... النوم والسكران ... على ...
... العارض **قوله** ... الانسان ...
صحيح ... والمزاج ... ولا ... و...
ولا ... الحالة ... البدن ... الحواس ... الامور
... البدن ... والحواس ... الامور ...
... الاصلية ... الصورة ولا ...
... الاعراض ... الامور ...
في الانسان ... المزاج والبدن ... الظاهرة والباطنة ... التي ...
... والعبارة ... النفس ...
... الحكم ... الامور ... البدن ...

واجزائها دون الاجزاء الاصلية التي هي النفس **قوله** انفصالها عن الشكل الذي كونها الطبع يحتم
ولاحساسه فان طلبها نستبين ان الشيء جاره بلون واجزائه بجهد ستبين انها الطبع يحتم والا انكاس عين البدن
او جرم مسبوق وره انها الطبع سمسطامعاعى البدن جارحة وناستبين انها الطبع المزاج
ولا العين والحواس سبق انها الطبع حساسة الصوعد علم كحس كونها جوده بالمعنى الذي ذكره على
ان سلم ذلك ادراك بعض الوهم الى انها جسم مجاور للعين او انها عرض حال فيه غير الاعراض
المذكورة واعلم ان حسن البحث ان لا يكون واضح ان لا يكون بحيرة امالولد ولا تباعد بل على من
الجوهر الفرد الصوفي الحساسة بلا معنى حساوله **قوله** اي الصورة العقلية المنطبعة فيها
مجردة بزيادة ان النفس لا اساسه رسم فيها صورة كلية منطبعة جوهرها سكونة وتلك الصورة
يجب ان تكون مجردة عن العوارض المادية المستلزمة لحصول الاشارة الحسية اصالة او تبعية
فلا تكون حسا ولا احساسه فلابد ان تكون محل تلك الصورة اعني النفس الناطقة مجردة عن تلك العوارض
ورد عليها بالالم ان العلم بالرسام صورة المعكوس في العالم لجواز ان يكون العلم بالكسب الاثر
على الشيء من ارتسام صورة فيها بل في مجرد انه منطبقها النفس حسا كالادراك ما هيتها الحسي
والجسمانية في الاتصال لجواز ان يكون العلم مجرد الانكشاف من غير ان ترتسم صورة الا في الجسمانية
لكن هذا ان لا يكون الصورة مساوية المعلوم في تمام الماهية بل يكون شبحا الى شيء على الجواز وفي الا يكون
هذه الصورة كلها مسكن على الكلي الشيء كله بعينها الصورة وليس يلزم الاتصال هذه الصورة
بالعوارض المادية ان لا يكون الصورة مجردا عنها سلمناه لكن لا نسلم ان اتصاف الناطقة هذه
العوارض بعض اتصافها بمحل كونها انما يلزم ذلك اذا كان حلول الصورة فيها على نحو حلول
الاعراض في محالها وهو ممنوع سلمناه لكن اتصاف الصورة الحالة فيها بهذه العوارض
من حيث محالها الاساسي مجردها عنها حيث انها محسوسة بطابعها بالكسر من حيث الوارد والسلام
الاولان مدفوعان باساس الوجود الذهني على الوجه الذي يحقق فيها ملس **قوله** علاق
المعقولات معا في غير معينة بعرض ان انقسام المحل الى اجزاء متباينة الوضع توجب انقسام
الحال الى اجزاء متباينة الوضع وعدم انقسام الحال الى تلك الاجزاء يستلزم عدم انقسام
المحل اليها وهذه المقدمة بديهية لان الحال فيه اذا لم ينقسم الى اجزاء متباينة الوضع
لم يكن حسا ولا احساسه فالمراد بعدم انقسام بعض المعقولات عدم انقسامه الى اجزاء متباينة
الوضع ولو حمل على عدم الانقسام مطلقا كان الاستدلال مسلما على رأيه ذكره وانما
صح ان يقال ان اراد عدم الانقسام بالفعل فهو مسلم ولو كان يكون معقول لا ينقسم بالقوة
الحاصلة منها بالفعل لزم ان يكون كل معقول مسلما على … عن متباينة بالفعل على ان
يكون الوهمي محيطا بالا … لا يوجد كونه من المعقول من حيث هو معقول من حيث
هي في العقل واسم كما ذكره وان اراد عدم الانقسام مطلقا اي لا ينقسم بالفعل بالقوة فهو
مم وما ذكره لا يساوي لا يقسم لان حصول الانقسام بالقوة لا يستلزم ان يكون كل معقول مؤلفا
من متباينة بالفعل وقد يحاسب عن ذلك بوجه ليس احدهما ان المنقسم بالقوة والآخر بالفعل حكم

محل
من حيث انه واحد بعينه من المعقولات فهو غير منقسم الى اجزاء متباينة الوضع فكذلك الصورة
العقلية الصورية لكن واشار الشارح بقوله فان العقل الواحد من حيث هو واحد اه …
لا يلزم من عدم انقسام تلك الصورة العقلية من حيث انها واحدة الى اجزاء متباينة الوضع
عدم انقسامها من حيث ذاتها الى تلك الاجزاء فجاز ان يكون محلها منقسما في ذاته الى اجزاء
متباينة الوضع والحاصل ان انقسام الصورة العقلية الى اجزاء بالقوة لا يجوز ان يكون الى اجزاء ما
متباينة الوضع … الكلام الاجزاء حاصلة بالفعل بل الى اجزاء متباينة في الماهية فيكون
الصورة العقلية منقسمة الى اجزاء … تمام الماهية ولا شك ان كل واحد من تلك الاجزاء
حاصل في العقل كحصول الكل وان حصول الماهية بحصول حصول واحد منهما ولا شيء من الحصول
الشيء الا حصول ماهيته في العقل من الجزء الواحد كما في الاجزاء الآخر في المعقول …
الصورة العقلية … بالزيادة والنقصان فلا تكون مجردة عن العوارض المادية ورد
ذلك بان الذي يجب هو ان الصورة العقلية يجب ان تكون مجردة عن مواد هي منشأها المحسوسة
ومن عوارضها والا لم تكن شركة فيها واما انها يجب تجردها عن جميع العوارض المادية فلا
قوله لان انقسام المحل الى اجزاء متباينة الوضع توجب انقسام الحال الى
اجزاء كذلك فيجب ان النفس الناطقة لا تنقسم الى اجزاء متباينة الوضع وكل ما هو كذلك فتنقسم انها
الناطقة ليست مادية وهو المطلوب **قوله** والجواب عن الاول فيسلم بجميع ما هو بعينه عن
المادة وقد … ان الصورة العقلية يحل في العاقل من حيث ذاته لا باعتبار تلك …
اجزائه فان الانقسام الحقيقي لكم اذا علم الحلول … لا يجب انقسام الحال بانقسام المحل
فلم لا يجوز ان يكون حلول الصورة العقلية في القوة العاقلة على ذلك الوجه **قوله** والجواب
عن الثاني حاصله ان هذا الدليل … هو كون النفس الناطقة … ذاتها على مادي حلول
كونها عرضا او دائما غير منقسم كالنقطة **قوله** والقوى المعارضة للمادة لا تدرك ذاتها ولا
تدرك ادراكها بانها جسمية ذلك … علمه برهان … يكون ذلك … والمدرك
… فان … تدرك ذاتها وليس لها قوى مجردة واما الناطقة …
القوى المعارضة للمادة فلانها لو استطعت … بكونها … مادته فلا يكون … و
… الوجه الاول **قوله** والا لزم اجتماع المثلين في مادة
واحدة فان قلت المستدل ان كان الجسم الذي هو محل الناطقة كان اللازم ان يكون في ذلك
الجسم صورة عقلية مماثلة لها الا ان يحل في مادة واحدة صورتان متماثلتان وكذا ان كل
المستدل مادة الجسم الذي هو محلها لزم ان يحل في تلك المادة صورة … لها في تمام
الماهية لا ان يحل فيها صورتان متساويتان في الماهية على المستدل هو الصور الجسمية
او النوعية الحالة في مادة الجسم الذي هو محل الناطقة فان الناطقة حالة في تلك المادة وحينئذ
فاذا ارتسم في الناطقة صورة عقلية مماثلة لتلك الصورة الجسمية او النوعية كانت الصورة الحالة
في تلك المادة صحيح فيها صورتان جسميتان او نوعيتان متماثلتان احدهما عقلية والاخرى

عقلية وهي كان الصورة ان حلول الحد المسلمين في الآن وقع كحلولها في محل واحد واذا كان هذا لاجتماع المهيئة ولوازمها ولا يجب الحراض ليسا وان يسبها العقل وهو منع لان المراد للعارض للآخر على محل
المحل ليس الحال بعارضه الحد الحالين في محل الآخر وهذا الكلام كاف في الجواب **قوله**
وبعد الخصوص على هذا انما الآخر اذا لم يكن صورة المعقول كالصورة في العقل بحصوله انما الامر الموجود
في الخارج لو تعقلت صورة الجسم او البرهة لزم اجتماع الصورتين المماثلتين في مادة واحدة كما
زعمتم وانما يلزم ذلك اذا كانت الصورة العقلية مساوية للامر الخارجي في تمام الماهية وهو ممنوع
فان الصورة العقلية عرض قائم بالنفس والامر الخارجي قد يكون جوهرا قائما بذاته كما في السماء وغيرها
ومن البين استحالة المساواة بين الجوهر والعرض في تمام الماهية فعلى ما ذهب اليه المحققون
منهم يجب منع المساواة في تمام الماهية بين الصورة العقلية والامر الخارجي الى السواد
والبياض كما في المكتسبة **قوله** والعقل لا يمكن ان العاقلة اي ان سلمنا تماثل الصورة
العقلية والخارجية لم يلزم اجتماع المثلين في محل واحد وذلك لان احدى الصورتين حالة في
العاقلة والاخرى محلها والصورة يلزم معنى هذا الكلام ان الشيء غالبا يعينها هذا المعنى
اجمالي اي لو لم يكن ما ذكرتم لزم اما كون الشيء عالما بنفسه بها دائما او عدم علمه بها دائما لان علمه به
بصورة العالمية بها ان كانت في محلها اما ان كان منعقدا ابدا دائما وان لم يكن لم يمكن تعقلها
ابدا انا ابدا والآخر لزم اجتماع المثلين في محل واحد وهو السواد بنا عليه وكلا هذه الاقسام باطل اي
لوازم الشيء لا بد من الحصاره **قوله** والجواب عن الاول ان ماهية الشيء عبارة عما
حصل في العقل من ذلك الشيء دون لواحقه الخارجية فعلى هذا ان حده محرد دعوى خالية
عن الدليل فلا يبعد المنع وان اراد اما في ماهية الشيء ما ذكره اعني حصل منه في العقل مجردا
عن تلك اللواحق فلا نم ان ماهية الشيء بهذا المعنى هي ماهيته الحقيقية اعني ما به الشيء هو هو
اذ لم يسلم ان الحاصل في العقل كذلك والعموم منع في صدر الكتاب ان الصور العقلية يخالف
للخارجية في كثير من اللوازم ولا نسلم انها تماثلها في جميع الماهية في شيء من لوازمها والحرارة عن الوجود في الخارج
من ان الموجود في الذهن هو ماهية الشيء لانه لا يخالفه في الماهية وان الصورة العقلية
تشارك الامر الخارجي في لوازم الماهية وان يخالفه في اللوازم التي يجب حصوله بحسب الوجود دون
وهي المراد بقوله في كثير من اللوازم فلا اشكال **قوله** فيقول لا شك ان المعقول من السماء ليس
الا شيئا بحقيقة السماء وذلك لانه ترى صاحب الوجود الذهني كما ان اسم الله تعالى بلا ريب علما به
ان الذي هو عين الذوات كما تقوم **قوله** بعد تسليم انه في مطلق الكون اي السواد والبياض
نوعان متخالفان في الحقيقة مشاركان في الماهية الجنسية التي هي اللون في كثير من العوارض كما ذكرتم
وانما السماء الموجودة في الخارج وصورته العقلية فهما فردان من نوع واحد متساويان في
تمام الماهية ومختلفان في كثير من العوارض ولا نسلم ان المكتسبة من فردين من نوع ام ولا حجة
المكتسبة من بعض وحينئذ ان اخذ الصورة العقلية وجب ان يحصل في شيء حر به بسبب
تمامها بتمامها وان اعتبرت الصورة العقلية حيث هي كانت نفس ماهية الموجود الخارجي

فاما اذا اخذت مع الوجود الخارجي وما يتبعه من العوارض كان المأخوذ منه تلك الصورة العقلية والآخر
تلك الصورة العقلية مع الوجود الخارجي وما يتبعه كان الحاصل على الوجود وجودا امتنع على الشيء
هو هو والماهية لكن الصورة العقلية عرض لا يمكن ان يكون الصورة جوهرا فكذب لان الجوهر
والعرض بحسب الوجود الخارجي وصورته العقلية فلو كانت قائمة بالنفس لكنها بحسب الوجود
في الخارج كانت لا في موضوع فكون جوهرا لكان ثمة العدد اخرج العموم لكون صورة الجوهر جوهرا وما
قال في جواب هذا الكلام عن ان المعقول من السماء اذا اعتبر ان الاول له عالم بالشيء
والثاني الصور منطبقة للسماء وهو بالاعتبار الاول عرض وبالاعتبار الثاني ماهية للسماء وجوهر
ان ماهيتها لم يكن عرضا الشيء نفسه كما لا يخفى **قوله** لان كل حاصل في شيء اذا لم يكن حاصلا لمشاركه
الجسم وذلك لان وجود ذلك الحاصل متوقف على وجود الجسم فيكون متوقفا على هذا الجسم والحال
الصورة الجسمانية انما يحصل بمشاركة الوضع للموضوع الجسم **قوله** لما كان حصولها لمشاركة الجسم والحال
نسبة المحل الى الحال ... بالحصول ... كونه ... ركبا كونه فاعلا
مشاركة لا يحال الى الموضوع الاول وجب ان يكون في الفعل والقبول للالة الى شيء الالة محلها
الى الجسم مدخل في لحصوله منها بوسطه من حيث الوجود الفاعل والقابل وذلك لان المحل الحصول
وذلك الجسم اولا ولو سلم ان له مدخلية اعدادية في محل المعقول لم يلزم ان يكون المعقول حالا في
ذلك الجسم فجاز ان يكون مدخله في الحلول لما يجري مجراه **قوله** فان قيل الفرق بين الصورتين فرق اي
اذا سلم ان الصور العقلية مماثلة للصورة الخارجية وان الصورة الحالة في العاقلة يجب ان يكون حالها
في محلها العقل لزم اجتماع المثلين في محل واحد لكن يلزم الوجه الحال وجوه ان عسار لحد جهات الاول اصلا مثل
على وجه او بعضها احد حاضر الاولى في محله وذلك لان احد الصورتين حالة في محل العاقلة والاخرى حالة
في آلة في محلها وهذا القدر كاف في الامتياز فلا استحالة **قوله** احسن ما يجد الشيء في
الحلول لماهيته المراد ان هذا الشيء في الحلول اعني الحلول الذي ... ان الحال السكن ...
ولا شك ان اقترانه من مختصا لبستس المتمارين دون الاول ... حصول الصورة الخارجية
المقارنة لمحل الصورة العاقلة مقارنة للعاقلة كما ان الصور العقلية المقارنة لصورة العاقلة
لكن مقارنة لمحلها الصورة لصورتان مقارنتان للعاقلة و لمحلها ايضا فلا فرق بينهما اصلا ومع
ذلك ... ان الحال المذكور راجع لاجتماع المثلين في محل واحد مع حالة وذلك لان الصورة العقلية
المساوية في تمام الماهية للصورة الخارجية حالة في الصورة العاقلة الحالة في محل الصور الخارجية والحال
في الحال في الشيء حال في ذلك الشيء فيحصل في ذلك المحل صورتان متماثلتان وهم عليه ان الحلول ليس
عبارة عن محض المقارنة على ان الحركة كان من قبل مع المقارنة الساعة او لا يرى ان الشيء المقارنة
للحركة المقارنة للجسم مقارنة له الشيء مع انه حالة في الحركة ساعة انها دون الجسم وذلك لانه ليس
الحركة للاكتفاء للجسم فجاز ان يكون الصورة الخارجية مقارنة للصورة العاقلة ومحلها معا ولا يكون
الا محلها فقط والصورة العقلية بالعكس فلا يلزم عدم الامتياز ولذلك يسلم ان الحال في الحال في محل
لا يجب ان يكون حالا في ذلك المحل سلمنا انه ان سلم لم يلزم محال العقل لان ما ذكر في امتناع اجتماع المثلين

في محل ان لم يكن لها ادراك الا بلا واسطة والصورة العقلية حالة في محل العاقلة لواسطتها و
ذلك يكفي في الانقسام **قوله** والشيء يدركه الشيء الاول دائما كما كانت مدركة له اما دائما او لا
فلو ادركها كان ادراكها دائما والعلم بها لزم ان يكون مدركة لا ادراكها لو انها ... او يلزم علوم غير متناهية
احسن بان العلم بالعلم ليس امرا زائدا على العلم اذ لو كان العلم بالصورة العقلية بصورة اخرى مساوية
لها لزم اجتماع صورتين متماثلتين في محل واحد ولزم علوم غير متناهية ... العلم وان كان متحدا
معه بالذات لكنه مغاير له بالاعتبار ولزم ان يكون علوم غير متناهية متغايرة بالاعتبار في حالة واحدة
وانه لا تقف والقوة تحيط بالضرورة انه لا تدوم علمها بكثير من الصفات الحسية القائمة بالنفس كالحرارة
والسخونة والعلم والشيء ... وقد يجاب عن الاول بان المستحيل ان يجتمع للنفس في حالة
واحدة علوم متغايرة بالذات غير متناهية وعن الثاني بان حصول ادراكها عن المقصود لو كان
الصفات لا عن الصور كما انه دائم وكلا منافية فان قيل اذا كانت الصفات قائمة بالنفس
وكانت في محلها اما ان وجب ان يحصلها النفس دائما ... كانت اضافية
او حقيقية محصلة او حقيقية مستلزمة للاضافة ... العقل الى الاضافات الاخر
... اضافية او العقول بها
فلذلك لم يكن يحصل الصفات الصفات الاضافية واما الحقيقية المحضة واما
الحقيقية المستلزمة للاضافة فان حصول ... كما ... حكم الحقيقة وان ... مع الاضافة كان
بحكم الاضافات **قوله** ... الوجه الخامس ... الوجه ... عن الوجه الاول ... علم
مما ... **قوله** ... الوجه السادس انه لو كانت النفس الناطقة جسم
في جسم لكان يعقلها بالآلات الجسمانية ... ان القوى الحالة في الاجسام انما تعقل وتحل في
جسم ... ولو كانت تعقل بالآلات الجسمانية لكان ... لتلك الآلات كلال وضعف ...
... بالكلال وضعف وذلك لان الكلال ... النفس ... كالرعشة
في قوى الحس والحركة ... ضعف ... الانسان في
سن الانحطاط ... وان كانت الآفات ... والانحطاط والهرم
... ان ... وتوضيح المقام ما ذكر
من ان قوة العاقلة ... والاعضاء كما اذا احس ... فانه يحصل
للحس ... بحيث ... لا يدرك الحس ... وكذلك ... اما ... القوة
كما اذا كان ... حصل ... على ... على
علم كان ... واما ... القوة العاقلة ... كانت ...
... والانسان في سن الانحطاط ... الى
بالوجوه ... بالوجه ... الاولى ... والقوة دون الوجه
الاول فانه لا يمكن الانسان ... والقوى ... والحركة ... القوة
العاقلة ... هذا الوجه فان ... على ... على النفس ... الالات

... كالات الحسية ... او ... على الاحساس والحركة وان كانت الصفات البدنية
والقوة المدركة ... الاحساس والحركة ... الانسان ... السن
... الا ... النفس ... حالة في الجسم ...
... النفس ... الالة ... ان الفاعل حال في الجسم ... بالالة ... في ... العمل
... ومن ... اللازم ... انه لا تكون ... ارتياد
النفس ... فانه ... على ... لانه ... لم يجز ان
... الانحطاط ... الصبيان وارد
على ... في ذلك ... ان ... اولى ...
... القوة العاقلة ... فانها
... وزمان ... الانحطاط ... لا يعدم الاحلال
... القوة العاقلة ... ان ... الكهولة وقد ...
علوم ... الاحلال في ... الاعتدال في كمال النفس ... الكمال
... الارديا ... لان ... ان المراد ... في زمان الكهولة او في القوة
العاقلة ... **قوله** لان القوى المنطبعة في الاجسام
... الافعال ... القوة ... ذلك
... والحس اما ... وهي القوة وكلا ...
... لا ... الضعف والسمع
... الايدي ... القوى ... ثم الرابع القوة ...
... القوة والالة ... كانت قوة الحس قد ... والكلال
واما ... فان ... القوى السالمة
... الادراك ... الافعال ...
افعال القوى البدنية لا تخلو عن افعال اما المدركة فلان فعلها الاحساس الذي هو انفعال
والحركة ... فلانها ... الذي هو افعال ... ولكن
... الافعال لا ... المنفعل ... فما له
لما كان ... القوى ... وان ... بذلك
الافعال ... القوى ... لا
تلك الافعال ... القوى ... والنفس و
الضعف في الموصوف والقوة جميعا **قوله** ان القوى الباطنة لا ... الافعال
... القوى البدنية ... القوى الباطنة ...
... العلوم ... لا ...
فلا ... القوة ... القوى ... الالات

الحافظة اذا كان يحفظها بعد ما غابت عن الصورة المكررة التي هي مرتسمة فيه ليصدق على السهل الصعب حفظها
للصعبة ايضا واما في كلام الامام حار ان يكون الحافظة مخالفة بالنوع لسائر القوى مع كون الجميع موجودة
فلا يوجب اختصاص بعضها بالكمال دون بعض ودون بيان التحسس المذكور فما بال قوله
واعلم ان هذه الوجوه التي تعلق بعضها بالنفس الى القوى لما حفظ بها نفس كالمعارف الطالب
للوصول الى ذكر المطالب الذي يوصل بهذه الوجوه التي ان لم يمكن سكة فلها حدس اللدني فالحال ان
بالباطل ليد حصره الحق اذ لم يمع مع وجوده بها واثره عليها كما ينبه على ذلك في نفس الوجوه
واعرض عن معرفات هذه الوجوه ان كانت يقينية وصورها صحيحة فاداه عن العلم والاكتفاء
بها الكل والاخلاط الخاصة بها بعد نكارها الا لعلة اليقينية والاخلاط فلا تكثر فيه في العلم
بعضها وان لم يمكن حكم للعقد يقين اولم يكن صورها صحيحة لم يعد بعضها للمرشد الا ورادا او
لا يحمد والاولى ان يحملها على تعاونها حتى تحتاج الى كثرة اوحدس او غير ذلك فحالو صحيحا
ودون الحكاية عنها فلا تسيل الى الالزام الخاصة بها لكن المرشد الطالب يلقى بها وعلى والقاطع
معا لما يكلها او بعضها بصورة منها الى الكمال في المطالب بها فلا يرشد عنه واما تعاون المرشدون في تلقي
الحساب المحسن حقيقا او بعض بتفاوت الحفار الذي يطلب المطلوب وتعاونت اذ ما منهم مساو لحملها
بسبب النفسانيات التي هي نتائج حفار والمحتج الا فاضة العلمية يكون حكما الى الاسر الباقي التي تلك النفسانيات
النفسي هو سوس بخلاف الافاضات المنسوبة في الخطابة فانها بحار وحالة فيها بالبرهان بعض الاحكام
حاصل والله الموفق **قوله** والنفس لما لم يستقل بالنفس لحصول النسخ وذلك لان التركيب النفسي الداخلي
توجد حقائق لما لم يعد بينها النفس الاولى من ماده طبيعية فلو ارتد عن الاصل ثم من جسم سوى ذلك الطبيعي
فعلى بعض ما **قوله** والمعنى الحامل الذي يكون الجوهر المفارقة النفس كما يحصل ان يكون بدعا بحمل انه صار
فلا يمكن الحد الواحد الذي له النوعية مساو للاوراد المتكثرة المحسوسة كذلك يمكن الحد الواحد لها الجنس المنسوبة
للاوراد الكلية المحسوسة ساو المحو الواحد المشترك في السرسه لا يكون لها الحادثة **قوله** ان الحد الواحد
مطلق على تمام حقيقة المشتركة في الجوهر مما لا يدل عليها ادهمون ان يكون ما ذكره في وحدتها حد الجسم الجسم
المركب فيها فلا يستعمل في الفصل المنوعة لها فلا يطلق على تمام حقيقة تلك الانواع بل يجوز ان يكون حقيقة
تلك الانواع متخالفة الحقائق فان يعتبر الطبائع على تمام حقيقتها **قوله** والعقل قد يستدل المراد
وحده بالعوارض في سوى المعاني للانسان الواحد فلا يتحقق مراد حد ما تم سرد ومعه ذلك وهو ما في هذا
حلول النفسانيات ولا يرد وذكاءه على كان ذلك بالمزاج لاختلاف باختلاف المزاج **قوله** والنفس قد يستدل
بهذه العوارض وسوء المزاج الحالة التي فان الحيات اذا انكلها الحاجة في المخاوف والنشاط عليها النقص
سهلها والتحمل اذا انكلف على الصابر وداوم عليه تصير سخيا والعصوب اذا تحلم زمانا صار حليما مع
حالة المزاج على حالة فلو كانت هذه الامور مستندة الى المزاج لم تغير بتغير اراده وايضا فالنفوس
متخصصون بعارض في المزاج حاله التفاوت مع اتهامهما سيان حاله الناس في الرحم والغيرة
والكرم والبخل والعفة والحرص قبلهم انها لعلة مستندة الى المزاج **قوله** والاحساس
الخارجية كالسمع والعلم وما هو من الالوان والنقصان والاحوال اذ ما يعرض للانسان الحلو

هذه الاسباب الخارجية كلها للصعوبة كون مثلا بالحيلة الى التحرز من العكس وهو يكون الوالدين على حالة
الغضب والنذالة وكل المولود على حالة السرف والكرامة ومن المعكوس يظهر ان الاخلاق في هذه الامور
والاخلاق ليس مستندا الى احوال الالات البدنية واحوالها ولا الى الاسباب الخارجية
مستندا الى ذوات النفوس فحينئذ لا يمكن تحصيله **قوله** لكون المطروحات ليست هي النفوس فحفظ
بل النفس مع العوارض المحصلة حتى ان طروء الحال مثلا هو النفس مع حصوله مع الحال الذي هو المجموع لا
النفس وحدها وكذا طروء النسيان هو المجموع المركب من النفس والنسيان لا النفس وحدها الا ان انه
يستدل احدهما بالاولوية على واحدة بعضها نسبة من الازمنين اعني الحال والنسيان على اختلاف
ذلك المطروحين اعني المجموع على تلك اختلاف المجموع على حاله ان يكون باعتبار احد المركبين اعني الحال والنسيان
دون الجزء الآخر اعني النفس مما يلزم اختلاف النفوس في الماهية فان يطلع ذكره الشارح في الجواب
الامام اذا المستدل على اختلاف النفوس بان هذه اللوازم مختلفة بالماهية بعني ان يكون المطروحات النفوس
لذلك كما لو قيل علمه هو انه يعلم ان هذه الامور من لوازم النفوس الناطقة واما اذا استدل عليه بان ل
عليه اولا كلامه وهو ان النفوس عوارض محصلة فلا بد لها من اسباب محصلة ليست هي الالات البدنية
واحوالها ولا الامور الخارجية فهي ذوات الانفس لكلامه فلا يتم ذلك الجواب كما لا يخفى على من له
بحث كما لو كان تلك الاسباب مركبة من النفوس والامور البدنية والخارجية على وجوه محصلة واما الزام
الاتفاق فيها او اذا وقع الاتفاق على البدنية بعد التواتر في تلك العوارض ولو كانت العوارض في
المحصلة مستندة الى ذوات النفوس وحدها لم يتصور ذلك الا على نحو واحدة واما لا يستدل بكلته كان
والسلامة فيجب ان يكون ما اسند هذه محصلة يعم الى النفوس المختلفة في ابراز العوارض وجودها
لعقلها بتلك الصفات علمها من النفس ان لا يلزم اختلاف النفوس بالماهية اصلا **قوله**
على ان حدوث النفس مع قول المتقدمين لان العالم حادث عندهم والنفس من جملة العالم فيكون
حادثة فطن الا ان يحملها الشارح ما تحول الى ذكر حكاياتهم امانا على حدوث الاجسام والاعراض
الحالة فيها ولا يستدل النفوس على المدبر كونها مجردة كما اختصاره فلا يظهر ما ذكره في حدوث العالم
هذه ما الحال الشي في الاستعانة لانه اولى **قوله** لزم ان يكون نفس زيد بعينها نفس عمرو والنهم
ان يكون شيء الاشياء نفس واحدة مشتملة على جميع الصفات المتقابلة العامة للافراد الانسانية **قوله**
تكرم ببطلان ما تحت اعني النفس الاولى وهو باطل بما عرفت من ان المعدوم لا يعود يروا الظاهر
نحوا ان يسلم النفس الحادثة الى النفس فلا يبطل النفس الاول بل يحصل بان جهتها كل واحد منهما يعني يكون
ان كانت حاصلة في النفس الاولى لكي يكون لها حد واحد ومتعدده او لا يحصل المتعدد الا ما كان فيهما تساويا له
لعويا بها الحادثة وان لم يكن هويتها كل واحد منها حاصلة في النفس الاولى بعد بطلان الاول الهوية نفس
كما وجدت هناك آذان ما صلى النفوس المتصلة بالابدان حادثة ونحو المطلق **قوله** لانها لو كانت
موجودة ما يسع امتنع تعلقها بالامور المحصلة فالمراد انه لو كانت النفوس لم يتعلق بعضها بالابدان
متعددة ومساوية في الماهية ثم تعلقها بالابدان لمحالفه وحاد من العاهة والامر فيه كما سلم
المرجح ولا مرجح لكن تعلقها بها حاكم بدوامها فاقبل لا يمكن في حال تعلقها بالامور المحصلة اصلا في النفوس

يكون ما ساوى المائية كما هو كون ذلك مع ... ما وساوى المائية احسن بان يعلل الكلام الى الاحتمال
بالاستحسان والاشارة ... الا الاشارة ليس بالمائية ولا الطوار ... متحدة بالنوع ... بها
في الذاتيات واللوازم ولا بالعوارض ... ذلك ... من ... ولا مادة ...
سوى ... يصلح ... والاشارة ... اعراض ... قبل ... لها
... ولا يمكن ابطال الاحتمال الا بابطال ... الموضوع ... الشخص ...
على الامام ... الاعراض ... هذا المقام ... الماهية ... الاستدلال ...
... لا يمكن ... بها ... واحد وهذا ...
لما هو مقصودنا **قوله** وهذا الحكم ضروري الى كل واحد من الحكمين المذكورين ضروري ...
[illegible]

[margin:] اصلا

[margin:] لمصلحة ... البدن

[margin:] السفلى

[illegible]

ما لم ... ان يكون حصول ... لا ... وبعضها عن ... وبعضها عن ...
الوجود ... وبعضها عن ... **قوله** ... الا ...
... والحاصل ان ... الا ... والموضوع
... بالنفس ... والاعراض ...
... ذلك ...
... في الخارج ... والعدم ...
... في الخارج ...
عدم ... **قوله** ... والصورة ...
... المركب ... والجوهر ... الصورة ... المركب ...
... الوجود ...
... الوجود ... امكان الوجود ...
[illegible]

فيه بحث يمكن ... بالمراد هاهنا وجوده عنه وكما محل الامكان ... [illegible]

عارض الشيء ... محلا للامكان ... [illegible]

وان ... بالبدن ... [illegible]

الى ... في هذا المقام ... ان يكون البدن محلا للامكان ... [illegible]

... يكون ... الوجود ... متعلقه ... يكون البدن محلا للاستعداد ... [illegible]

[illegible]

[illegible] يكون [illegible] وكما [illegible] للامكان [illegible]

[illegible] محلا للامكان [illegible]

وان [illegible] بالبدن [illegible]

[illegible] ان يكون البدن محلا للامكان [illegible]

[illegible] يكون مستعدا للوجود [illegible] يكون البدن محلا للاستعداد [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] ان الاستعداد [illegible]

[illegible]

يكون البدن محلا للامكان [illegible]

محلا للاستعداد [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

بصطلح

في الطال السابع مثلا انه لا شرقة على حدود الحس وهو ان الحس مطلقا لو كان مثل من محسوس معلل
انه لكان تتذكر الاحوال التي مرت عليها وحال اعلها بذلك البدن لان محل التعلم والتذكر جوهر في الجوهر
النفس الباقي كما كان ولهذا لا يتذكر بنا على هذا البدن في شطط التناسخ واعرض لجواز كون حلول النفس في البدن سببا
لتعلمها اجزاء الماضي وذلك البدن حادثا عارضا من شرط العلم بها فيصل المشروط مع **قوله** ولكل ان
تصطلح علومات مراد المطلق العام وقد تطلق الخاص وبيان المراد به ههنا وذكر الخاص بهذا التقدير كان في ترجمة
كلام الشيخ ملاحظا الى ان تفسيره على تخصيص الادراك عن ادراك المحسوس **قوله** لكن ادراكها النفس في
احدها مدرك في المحسوسات والمتخيلات والموهومات هو النفس لما يحكم بان زيدا انسان مثلا والحاكم
لا بد ان يدرك طرفي الحكم بما لكن مدركا للانسان الكلي هو النفس فكذا مدرك زيد الجزئي الا ان الجزئي
مرتسم في ذاتها وصورها عند ادراكه مرتسم في آلاتها وادوات الادراك الى الحواس الظاهرة او الباطنة
كالامر مثل المحسوس العمل الى الآلة مجازا **قوله** لكان مخصصه بهذا رجعن عذر سليم في صاحب تجرد
النفس يعني هذا الكلام في رد على محصلا بما الامر بعد علمه **قوله** اذا تخيلنا مربعا مجنحا بمربعين
على هذه الصورة [شكل] المجنح هذا المثال مجاز ان وليس ذلك لمجرد حسب الماهية و
لوازمها بل بحسب العوارض فلا يكون اختصاص كل منهما بجانب ورد تلك الاختصاص ليس في الوجود الخارجي
لان المتخيل هذا لا يكون موجودا في الخارج كلي في الوجود الذهني ثم انه يستحيل ان يكون محل احد المربعين جزء جسم
محل الآخر ولا الخيال ان يحصل احدها بما يحصل ماهية الآلة فوجب ان يكون محل تلك المتخيلات جسمانيا
لكان الذي هو محل احد المربعين هو الجانب الذي هو محل الآخر وهو الخطاء فعلم ان محلها جسماني
في المتخيلات المسمات بالصور دون الموهومات التي هي معان جزئية **قوله** حده القوى التي سلبت
الباقية جوهر الروح وان كانت شريكة من الشامات والحساسات لكنها ليست الى الشامات الا بحسب
قوة عن يادون الحيوان اذ له جوهر او هي مثل جوهر الروح واحكامها المذكورة في صاحبها
مالا يلزم الا على اصل العلم سعة من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان الواحد منه موجب بالذات
واما على اصل المختار فيجوز ان يكون جوهر الاصل الكل اصلا ذا وجه اسوارها واحد بالذات يصدر عنه
الواحد ان يصدر اكثر من الواحد جاز ان يكون الاصل من جوهر واحد وهذه المسائل لا تتم على قواعد اهل الكلام
ولا يسال ان يسال ذلك اعانا سارع بخلاف المتكلمين الحكم باصل الروح **قوله** وعامه انها وهالس حيل
العادة سجد كسرى من رسمها الى ماهيته عقلها او محله وعامه وسولح بذلك في موضعها **قوله** على ما سبق
طسق ان ماست بسبب ظهور التحصيل على القوة المدبرة له تسخرا **قوله** هو مقدار ما داس الخارج
عن القوى الطبيعي اي هي بهذه الزيادات الصناعية هو مقدار ما داس الصناعي من
سرس القوة محرمه بالله الصانع عن نوع النامية **قوله** هو مقدار السن اكثر ودعا الى السن
لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق لجواز هو عن نوع النمو بزيادة في الاقطار الثلاث فكل العدد
المذكور يسعه رمادي بان ذلك هو الغالب وقد تعم الزمن جميع الاعضاء من الراس والقدم
فريدون الطول الغر **قوله** فان كلا منها عمل عملها يحصل الغذاء بالعادة نسبة يحصل الغذاء ان قطع
بالفعل ان يكون جزء من البدن وملتصق به بالتدريج لا بالتصور لامر المحلل ويسعه بالمعتدي لونا وقواما

في القوى

وما راد والحرارة الذي حصلها العادة نسبة على ما يحصل بصوره الهاضمة وتريد في اقطار الجسم المعدي
فكر الغاذية لعلها الاعضاء جاذبة الهاضمة او يشابه القاسمة ماسعر وصفة المحكوم ما يجاوز مان الكل
ويحصل ان كان جهات واحدة واحدة يحلل اجزاؤها بالمرة والضعف فيحصل ثم بكثير العداوة ... على
دور المحقق وذلك في كسر الصورة على العرض عن الاريسي تم بعد ايضها مالا يحصل بحصل كما ساوى
المحلل وذلك في كسر الاخلاط المحلل الذي لا يحتمل اهل العرض عن التسمي وفي كسر الاخلاط الطاهر الذي
هو ما تعوده الى فو العلوم لكن بحسب الاعلى **قوله** واما المولدة فهي قوة تفصل من الاسس
فوة تفصل جوهر اجزاء الدم وتعود لا كسار الصور المسوية ليسعه بذلك الحيوان قوة الدم تستعمل
الى الرحم فيفصل منها كل الى اجزاء الاعضاء بحسب مسار مادة الدماغ ومادة العلق وغيرها في الاعضاء
تعويضا عن بعض ثم بعد ذلك المواد تحو تصوير كل عضو بصورته الخاصة به وذلك وجود الاعضاء
قوله ومن ابواع ان مولده ومصوره هذا المسمى الى الحس والى عضوه ولان هو حد الروح الى الالة
وذهب بعضهم بان المولدة تطلق على معنى خاص اعني المحصلة للمدر وعلى معنى عام اعني المصورة مع الجادة الحافظة
بسار النوع فالمصورة قسم للمولدة بالمعنى الاول وقسم منها بالمعنى الثاني الا ان المشارع فيها على الطلبة
هو المعنى الاول ولو لك جعلوا المصورة ثم جعلوا القوى الطبيعية اربعا اعيان منها
لاجل الشخص احدها الغاذية والثانية النامية والاخرى الحافظة وفي النامية والاسان النوع احديهما
لتحصيل المادة وهي المولدة والاخرى تحصيل الصورة وهي المصورة واما عن المادة في الرحم وتحصيلها
الى مواد الاعضاء فاما ان يكون فعلا للمصورة العرو الماهية او هي جاذبة للمصورة فيساويها المنفصلة
كما ذكرنا في تحتها **قوله** ويكشف عن كل واحد حس الحيوان في البدن حرارة سارية منه كي او
عن مادة لو لا يمكن بها النضج والطبخ وعن جامع الاعمال التي للمعدة حرارة تلك الحرارة تكون
من الحجم المعدي وفعل الهضم وكذا الكبد النضج جوهرها يكون بطبيخ الكيلوس ويحصل الاخلاط وكذا
في العروق وسائر الاعضاء وفي العلقة حطمها يتجمد الدم وبعود تلك الحارات التي بالروح عند الالتحام
لعمل القوى بحسب حاليها واسعها الى ان تلك الحرارة المسماة بالغريزية عن الحرارة الاسطقسية
الحادثة التي احادث بالمخالطة مما سار الاسطقسات طبعا وبواطن العاقل وذهب ارسطو الى
انها الى انها حرارة او انبعثت عن السماوية على البدن لتوسطها على النسخ وهو المراد ما سمعتها
على النفس الا انها صادرة عن النفس ويستدل على صحة الغريزية وسعيها بان الغريزية حارة
دون الاسطقسية والالكتوو البدن وشيوع بان الغريزية او الاسعد بين تحتل السيلان او
بحصل بالاوجات ارداب الافعال الطبيعية جوده هي الاسطقسية او الاسعد ابن
بتبدل الافعال وبان الغريزية نوثر في الجوهر المستحفظ الحس في العظم والسم كانحي الحراك
فكيف يد هذا الملوكات الاسطقسية فشوي لحوم الاعضاء واذا ما تحو فيها مع حرارة خلص
ماسوع لكن الاسطقسية ما شابه اشار الى بحار الحرار بين سطوات الحرارة الغريزية على حرق
الاغوار بالحرارة بالطبع في البدن ويثبتها اسهال والحرارة بان يقصان عليل الطوبة و
اعرض بان حرارة الجو العارتي قد العرف في الماء والكرب ويرد في الاغوار البارد وحرض

للانسان

١٦٠

عن حرارتها حتى تصادف الاجزاء النارية في الكبد كالاجزاء المائية فلا يحلل الرطوبة واعلم انهم
قالوا الحرارة غريزية والرطوبة غريزية ولم يقولوا البرودة غريزية واليبوسة غريزية لان الحرارة آلة
للطبيعة في افعالها والرطوبة مركب للحرارة منسوبا الى الغريزة بمعنى الطبيعة وفي الاول
وانهم قالوا المستعملة فلان الحار الذي يجيء على البدن لكن يشترط علوها بانه هو الحار الغريزي وهو جوهر
حار لطيف من اجل انه حافظ لكمالات البدن واطلاق الحرارة عليه مجاز عن الحرارة الغريزية
المستعملة كما عليه في الخارج الغريزي العالي على البدن قوله والمتبعها على ذلك الغريزية
الحرارة الغريزية حارة كالحرارة الحادثة من الحركات واشعة الكواكب وحر النار وتناول
الادوية والاغذية الحارة قوله فكل الصالح مما يستعمل اجزاء قوة يقصر عنه بقوته بالقوة
بعد القوة التي الحادثة ولا بد في المعدة من امور ثلاثة الاول تحصيل جوهر البدن اتنا وحاله في
جوهر العضو بحسب طبيعته وهو الاتصال الثالث تشبيهه من كل الوجوه حتى في لونه و
قوامه بحسب قوة تحصله وتلصقه وتسميه فالعادة عبارة عن هذه الامور الثلث وقد
قوة اخرى تجوزها هذه الثلث وفي قوله فاستاته تذويه بالقوة اشارة الى انه جوهر ان الغذاء
الذي يصير عضوا بالفعل لا بد ان يكون مركبا فانه حالة للعضو بالقوة واما البسيط فلا يصير
غذاء له لعدم تامة ثم تصح الى نبذ قد الكشف اي سائر الكائنة في المجاري العشبية كالماء وقد قال
ان الهواء مع بعضه والروح التي في العروق المقوية قوله ولما كانت القوة مساكنه
الى الاعضاء وذلك انما نهاية ابطاعها الى اجبارها الخشبية وانتظام كل منها الا لكان ثم لم
تكن الصور الحسانية اجبارها على الانتظام دائما فالعدم من ان الصور الجسمانية تحت ماهيتها في المادة
والعدد والصورة قوله والاعكس المولدة فانها لا تعمل بها فانه يحصل المولدة فانما تصور مثل الصورة
ان وصل حاجتها ان المولدة تختص بالاول والمولدة بالثاني لم لا يجوز ان تفعلهما قوله
تجعل الشيء ذاتا تحصل المادة وذلك بما لا دخل في المولدة دون المسولة لجواز ان يتولد من
اجماع العناصر بلا بذر قوله اضل من المقدار الواجب تحصيل الكامل وذلك انما تحصل من تحصيل
ملائكته بمقدار تحصيل الكامل قوله فادر في السعي الى نهايته النامية الى الواحدية الى كل اعضاء
ابتداء عمر هذا العضو لان ابراد المولدة اعني تحصيل الصور لا توجد عنها الا وانما بعد ما يكمل من جسم
السماء نوع تكامل ولا في آخر الحال حين تعقل انما دائما تقصر عن صلاح المولدة وكذا اثر النامية
فيعدم كمال الوجوه وما بعدها قوله تحفظ بها الشخص حفظها التحصيل الكامل بالعادية و
تحفظها التحصيل الناقص من الحفظ بالنامية واسعاة بالنوع بالمولدة قوله الغاذية تخدمها
قوى اربع القوة الطبيعية لان عملها الفعل قوة الى بعد القوى الاربع فانها خادمة للعادية
تحصل اعمالا اسمها العادة تحصل العادية وان لم تكن جملتها الفعل قوة اخرى تحصيل هو جماعة العادية
فان عملها اعني ارادها تحتاج بها تحلل شيء يحصل قوة اخرى الا انها باعتبار تحصيلها امر زائد على
البدل خادمة للنامية كاملة وبها اعني العادية والنامية باعتبار جهتها المادة تحصل المولدة
خادمتان لها قوله لان العاذية تورد على صنعة المجهول من ان تردده الى اسلمه قوله

الذي

مخصص

فان العذاء اذا كان ملساء او الانكسة قوية حصل هذا الامراض ملعقة اجزاء الخضرة والماء ما
الى الكبد صعصعة ولم يحصل الحدوا الشام بل تقس قرحة ينبغي للعذاء وشيح المعدة فلا يحصل
في المعطش عندا عدوا الطول ما يسر ان قالوا او الذي يدل على وجود الماسكة في العمدة انا اذا
شربنا ما نطيق الحوار حال ساول العذاء وجدنا معدنه محتوية على العذاء بحيث لا يمكن ان يسيل فيه ذلك
العذاء شيء قوله شرال المعنى وطبعه لانه يحصل قالوا ويدل ايضا على وجود الماسكة في الرحم
انه لا تسعها انطوي الحامل من تحت السرة وكشفنا سيرة على الرحم وجدنا منضمة انضماما كليا
بعد الحمل الذي اليها وحدوث الحمل يحسن لانه ان يدخل فيها طرف الميل قوله وكذا الماسكة
سائر الاعضاء اي ويدل على وجود الماسكة في سائر الاعضاء وانه لولم تكن فيها الماسكة لسكن
الخلط الذي هو سبب الحادثة اليها بعد ان يستقل فيه الماسكة وعلى هذا الحال ذلك الخلط عنها الا انه يحصل
فلا يحصل للاعضاء اعتدال قوله وتعمل الهاضمة احالة العذاء الى ما يحصل للعذاء
الى قوام الامتزاج بينهما سهلا الا ان يعصر جزء من المعدة ثم المتداولة لحمله الى الكبد وعند ذلك يحصل
قوله الاول من اليم المذكور والكيف المعتبرة كالغايات وغيرها ويهو العضو الى الاسباب
المرتبة الاول في اليم وغاياتها المعدة وان الثانية في الكبد والثالثة في العروق والاخر الاعصاب
الاعضاء قوله تعرف مما تسعى المطبوخ وكذا تعرف ما تسعى المدفوعة المختلطة بالنفايات
فعدل هذا عمر المرات المضغ ثم ضرورة العذاء في المعدة كيلوسا ويكون انه كماء في قوامه
وقد يكون مختلط المشروب كأنه اكثر الجرانات والكيلوس اذا تم انهضامه في المعدة انجذب
لطائفه من الروق المسماة ماساريقا الى الكبد وقد يحصل في العروق الماصة المنفصلة
المنتشرة في جميع اجزاء الكبد بحيث يلاقي الكبد بكليته الكيلوس فيهضمه هناك انهضاما ثانيا و
تخلع صورته النوعية الغذائية وتستحيل الى الاخلاط من جهة المرتبة الثانية للعذاء كمرتبة و
في مرتبة الاول الاستحالة في الكبد فقط والاخلاط اذا انقسمت في العروق انهضمت كلها
ثم وتعرف كيفا بها وتصعد لانها تصير جزء من المعدة بالفعل واذا رشحت من فوهات
الى الاعضاء استحالت الى جواهرها وحلت صورة الاخلاط فيها العروق الى الاعضاء بالجسم
المعدة والكبد في الى الانهضام الواقع فيها استحالة في الكبد بعد الانسلاك في العروق
الواقع في الكبد والعضو فاما ذاته تكثر مراتب الهضم بلطف العذاء وتعد فصوله حتى يصلح
لان يصير جزء للبدن الذي هو محل لكثرة الصور فلا بد من وجود دواعي الفصول التي هي
كل حالة الهوى ومصرفه ايضا قوله ان الانسان يجد الاستدعاء بحسب التي ركبها شرع اي
يحرك الى تحصيل الدفع ما فيها والفصول بعد المعدة يتحرك الى هو يجد التي لدفع ما فيها ويتحرك
الى اهارانه مما كانا قالوا والرحم يتحرك عند الولادة الطبيعية وعند خروج الجنين بحركة شديدة
تدفع ما فيها فان الحقيقة هو الا زمان وجد انقسم حركة الاعتبار عن الارادة في المرة
يكون الا عطاء السلم بحلاف السعال كما هو وظيف الحادثة المذكورة اعني عام الحلق والنفس
يختص بالكبد قوله والمعدة انطال القوة المصورة والغزالي بالنظر في ذلك فانطال الصور مطلق

الهدايات الاعتبار

ادلا حاجة بها الى   وما ذكره من ان المكن ما انطباع كله اراد او توجيه الشعاع السالم الحامل للبصر
من الهواء المشهور من الانعكاس   وبين سببه الحامل المحسوس انه يمكن ان يكون المرئي متصلا الى
او وجه الحامل كما في رؤية الاعراض عاما في حكم محال في المسعود بالذات الحادثة للراس وكما في رؤية
الالوان الحاصلة في المرآة   وعدم البعد شرط هذا الشرط فما اعتاد يجب فيه البعد
وصفه ويجب عظم المرئي والضوء ويجب اشراق لون المرئي وكونه فان قوة البصر ... من
على بعد مخصوص والا لما ضعف البصر على ذلك البعد والمرئي المنظم الكوكب ... من بعد ولا
يرى الضوء المعتدل ... ذلك البعد وعاولته الكرة اشراقها وضوء ... بعد اكثر   وعدم الوسط
الموضوعان المبصر اذا ... عن البصر جدا سطح ... ويلتبس الامور اللطيفة ... بعضها ... يجب
لانه البصر ... وهو الاشياء ... او ... الذي ... المشف المبصر في البصر مثل
الانعكاس والمعدوم الضوء المتوسط المتوسط بخلاف ... الباهرة وضعها ... الوسط
والبعد كالاخر ... الراي والمركز ... المتلون او المضيء ... المرئي ... السلوك ...
عاقل ... اسرطه ... الرؤية ... رؤيته الطعوم والروائح والكيفيات
... الانعكاس ... الى هذه السبعة ... بل اشد ... الى ... والبعد
الى الحاس ... الوسط الشفاف ... حصول هذه الشرائط
تحت الرؤية ... الارم الوسط كما ذكره   والرؤية تحصل بخروج الشعاع المواجه
المشهوره للحكماء في الابصار ... الاول مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو
الحاصل عند ارسطو واتباعه كالرئيس وغيره ... ان الابصار انما يحصل بانطباع صورة المبصر
... الهواء المشف في الرطوبة الجليدية التي في العين ... الى الحس المشترك ... الجليدية
المبصر الباهرة ... سواد العين ... الجليدية ... ذلك ... متصلا والاكثر
في الابصار الانطباع في الجليدية ... الانطباع ... وجليدية العين
... الصورة ... الحس المشترك ... الصورة
والجليدية الى ... الحس المشترك ... الصورة ... الانطباع في
الجليدية ... الصورة ... الحس المشترك ... الابصار
اذ ... ذلك ... في ... الهوا
... الصورة المرئي في الصورة
... المرئي ... الرأي ... البعد ... الضوء
... الى ... ذلك ... ان ... من ...
والجليدية ... والرأي
... المرئي ... الصورة
صورة المرئي ... الرأي ... الخارجي والبصر
... المرئي ... الراوية ... الصحيح ... المرئي ... الراوية

من الطبيعي

الجليدية

عوض

من الرياضي

من ان صورة ... المرئي ... وضوء المرئي ... الحال ... والآلة
عند الساهر ... ويخطط ... الراوية ... الراوية
فيها صورة المرئي ... خطوط خارجة ... المرئي ... الناظر عند الساهرة
... المرئي ... الخطوط ... الجليدية ... الاجسام
صورة المرئي ... المرئي ... الراوية ... الجليدية ... الا اسلك
... المرئي ... الاكثر ... المرئي ... السعادة
في المرئي ... العادة والرائي ... الراوية ... الانعكاس ... الانطباع
... المخروط ... بالشعاع ... وان
... الاول ان ... صورة المرئي ...
... المرئي ... العادة
... الانعكاس ... الانطباع صورة المرئي في الجليدية
ان المرئي ... الصورة ... الحس ... الاسلس ...
... الحكم ...
... الصورة ... الصواب
... صورة المرئي ... العين ... المرئي الموجود في
... الصورة ... الابصار ...
وهو ان الابصار بخروج شعاع من العين ... مخروط راسه ... البصر ... سطح المبصر
... الخطوط ... اجزاء مركب
من خطوط ... البصر ... المبصر ... البصر
... الخطوط ... والشعاع ... البصر
... الشعاع ... المرئي ... المراة ... الابصار ... المراة
... المرئي ... الانعكاس ... الانطباع ... الشعاع
والبصر ... المراة ... صورة ... لو انطبع
في المراة ... الاطلس ... وان ... الجليدية
... الانعكاس ... الصورة ... المرئي
... صورة ... المراة ... المنطبع
وهو ... الانطباع وخروج الشعاع ...
... المرئي ... الصعق ...
... المرئي ... حصول الاحساس ... المرئي وان

البحث الثالث

لذلك علة منفصلة السالك مذهب ظاهر من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع
بل ان الهواء المشف الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار
وهذا المذهب قريب من المذهب الثاني واذا تحققت [illegible] ففي حاصل مذاهب الابصار ثلث
ان المشاهد من كلام المصنف انما اختار منها المذهب الثاني القائل بخروج الشعاع فيتجه عليه ما سنذكره
من الاشكال الا ان الشارح اشار الى تأويل الكلام القائلين بخروج الشعاع [illegible] الاشكال
وجوابهم ارادوا ان ذكروا ان المرئي او الحامل [illegible] لان [illegible] على سطحه [illegible]
شعاع [illegible] ذلك الشعاع [illegible] مخروط [illegible] راسه عند مركز [illegible] حدوث الشعاع [illegible]
[illegible] الشعاع [illegible] حدوث الصور [illegible] القائل
الشمس بخروج الصور [illegible] وهذا تأويل صحيح لخروج الشعاع [illegible] ان الابصار انما
[illegible] الشعاع الواقع على سطح المرئي [illegible] ويمكن ان [illegible]
[illegible] الشعاع [illegible] سطح [illegible] المرئي [illegible]
الشارح ان الابصار [illegible] المخروط [illegible] لان ذلك [illegible]
العول بالانطباع [illegible] ان القائلين بخروج الشعاع [illegible] المرئي [illegible]
[illegible] المخروط [illegible] القائل [illegible] المخروط [illegible]
المخروط [illegible] المرئي [illegible] اطراف [illegible] المخروط
[illegible] واما القائل بكون المخروط [illegible] المرئي [illegible]
وكذا كان المرئي [illegible] المدرك من المرئي [illegible]
لان الشعاع ان كان [illegible] القائلين بخروج الشعاع [illegible] اشكالات الاول ان الشعاع ان كان
[illegible] والاتصال [illegible] ان يخرج [illegible]
نحو الافلاك [illegible] والنفوذ [illegible] لا يمكن ان [illegible]
وان لم يكن [illegible] الشعاع [illegible] الارادة [illegible]
دون [illegible] لو كان الابصار بخروج الشعاع [illegible] الشعاع
الى [illegible] الشعاع [illegible]
ان [illegible] الشعاع الى المرئي [illegible]
[illegible] والقائل [illegible]
[illegible] ان الشعاع الذي [illegible]
ان [illegible] الشعاع [illegible]
[illegible] واما [illegible]
[illegible] الى [illegible]
[illegible] والشعاع [illegible]
[illegible]
المرئي الى [illegible] القائلين بخروج الشعاع [illegible] ان الشعاع [illegible]

الاول

[illegible] الى المرئي [illegible] وذلك المتصل [illegible] على الشعاع لان [illegible]
الشعاع [illegible] الخطوط الشعاعية [illegible]
[illegible]
على [illegible] المرئي [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الخطوط [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] والشعاع [illegible] المرئي الواحد [illegible]
بالانطباع [illegible] ان الانطباع صورة المرئي [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الشعاع [illegible] المخروطي
[illegible] الواحد [illegible]
[illegible] المخروط [illegible]
[illegible] المخروط [illegible] المرئي [illegible]
[illegible] المرئي [illegible]
المرئي [illegible] المرئي [illegible]

الحواس الباطنة

[illegible] الحواس الظاهرة [illegible] الحواس الباطنة [illegible] الظاهرة [illegible]
[illegible] الحواس الباطنة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] الحواس [illegible]
[illegible] الحواس الباطنة [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الحواس [illegible]
[illegible] الحواس الباطنة [illegible] الظاهرة [illegible]
[illegible] الصورة
[illegible] الحواس الباطنة [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الحواس الباطنة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الحواس [illegible]
الظاهرة [illegible] الحواس [illegible] الحواس الظاهرة [illegible]
[illegible] والمسموعات والمذوقات
والمشمومات [illegible]

ويكون مستعد بها ليس ذلك المراد الحاصل المرسم او بصره والشرائط والاستعداد لوجوده
كل واحد من الامر لحق عند ادراك الاول والالتفات اليه مثل خيط يظن ان الانسان اذا اراد عليه انما الخط
يدركه لونه وطعمه بها معلم يكن التفاته الى احد من هما لا يعدا بصورة الاول لان العسل
والخط هو بعد حار فان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوسات ويستعملها ولا يحكم بحفظها واستعمالها
وقد يكون بحيث لا يقدر كما هو حفظ لكنه ادراكه مهما نظر كان الادراك و الحفظ بقوة واحدة وحفظه
لما اشرنا اليه وهذه المعاني لا تدرك بالحس الظاهر وهو قوله ان الحس المشترك والخيال اذ
لا يرسم فيها الا ما تأدى من الحواس الظاهرة وليس هذه المعاني مما يتأدى منها والا كانت محسوسة
المعنية للنفس الباطنة والالم لو حدث الحيوانات البهيمة ... ندرك بها هذه المعاني
الحرس وهو الوهم ...

[illegible]

والطعم

[illegible]

المدرك [illegible] وهذا السؤال ان [illegible] حسن [illegible]

[illegible] العالم للوجود ان [illegible] العالم الموجود ان [illegible]

[illegible] طائفة [illegible]

[illegible] الانعكاس العالم [illegible]

الكتاب كلام [illegible] المذهب الاول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هذا ان يكون ذلك التجسيم اي جعله الشيء حجما وصف للمقدار [illegible] لان ملاك الجسمية لا بحال الجسمية الا في الاولى
المقدار [illegible] او بحسب [illegible] الجسمي [illegible] ان حال الجسم
[illegible] الاعداد والمقادير [illegible] المساواة واللامساواة
[illegible] المساواة واللامساواة [illegible]
[illegible] المساوي [illegible]
[illegible] المساوي واللامساوي [illegible] بالذات [illegible]
[illegible]

[illegible]

والسطح الجسم التعليمي والخط السطح ... على الاستدلال بالوضع و هو انا ... على اسماء ...

من الخط والسطح ومن الخط ... ومن السطح ... من اول ... ان ...

المتعلمان ... في الصورة ... الواردة ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله

[illegible]

قال لهو الذي يحيط العضو الى اجزاء صغار وكلي سيو السمرد فيه هو الصوت واكثر الذي يتلاقى فيه الشـ
السطح من الطرو وكذلك القول في الالوان فان الكيفية الذي يحصل فيه سماع يعرق البصر هو الاسفل
والذي يحصل سماع تام للبصر هو الكسور ويحصل من احتلاط هذين السوحين من السماع الالوان
المتوسطة بين السواد والبياض وهاك احتاج في المستكلي ليس من انتار حرارة وهكذا الكد سم احس
عادة الحلي الحرارة في العضو عند مس النار وكذا الكلام في الطعوم والروائح والالوان على الطم
ان صورت هذه الكيفيات عن محل الحلوم العرور به والمصول لا على القدر وبات يحس كلي الـ
انظلوا احوال البرهان موحصي احدها ان الاشكال المحسوسة ادركه بالملمس في الحلمه والالوان والطعوم
والروائح مدركه بالملمس احتلافا الاشكال صادره لها واما حريا الملموسه عادة بالسدو فاصل الالام كم
الاشكال الملموسه في الملموس هو السطح واما العمه الى مسلم اخاطها شعره لا المحرسه فلا يحصل الى
لا يحس ان الاشكال ليس هذه الكيفيات بل يحول ان احتلاف الاشكال يوجب حدث حاصله
في الحواس والمحسوس هو تلك الكيفيات فلا اسلم في ان يكون احتلاف الاشكال بعد الآله
المعمر ارار والله الملمس ارا آو وليس في الحارج كيفية ليس معاره يعني الشكل وما ذكرتم والعكس
لا يدل على شيء مما احبت بان تلك المسات الى صلم في الحواس ليس سبب الاشكال لان الاشكال الحر
والمسات الى صلم في الماهيه والدائمه وان هي المحسوسه وانا احاز وجود كيفيات صحاره
للاشكال في الحس حار وجودها في الاجسام الحارجه وورد هذا الجواب هذه الملازمه ولا
بعد تسليمها لم حرار عدم كيفيات في الاجسام الى ماحسه لا سوى مهامها والوجه الثاني لابطال
قول العدماء بان هذه الكيفيات اعني الالوان والطعوم والروائح والحراره واحواتها صفات
والاشكال ليس متضاده واعترض بانه ان اراد بالتضاد السمور فلا تم ان الاشكال عير متضاد
بهذا المعنى وان اراد به التضاد الحقيقي في الكيفيات اما يكون بين الاطراف فلا تم ما ذكره ان
لا يكون الاشكال كيفيات بين الاطراف فان يكون كيفيات من الاوساط ويمكن ان يحاب عنه بان
حس الاشكال ليس بينها تضاد حقيقي واحساس تلك الكيفيات بينها تضاد حقيقي فشار ان يعطها
والمراد لا يحصل بدون هذه الكيفية ادلا يحس للمرايا الا الكيفيه الى اسلم في حاصل
حار والبارد مثلا الذي يستحيل بالمس الى البروده ويسمر دبالعكس الى الحراره مع انه حسم
من حس الحراره والبروده فكيف يكون ملمسه والطعوم والروائح والالوان الحسيه من الكيفيات
الملموسه الى صادره للمراد مع ربما ككن كالوجه ويماسح الذي يكر غيره عدم التي هي
الكيفيات الملموسه لا يهام بالنسبه الى كل حيوان الملموسات سهل اوايل المحسوسات كوحين
احدها ان القوة اللامسه من جميع الحيوانات فلا يخلو حيوان عن هذه القوة وعدم في سائر الحواس
الظاهره كالحلازين الحاملة الحواس الاربعة والحلد الحامل كالنحل والسرو وكذلك احال
الحيوان ينفصل من احد هذه الا في الاعراض عن الكيفيات المعيره اياه وذلك يادى كما اما
حكيم يعتبر ان لا يحرم في هذه القوة واما سائر الحواس فليس في هذه المرتبه من الضرورة
بجاز خلو الحيوان عنها والعرض بان حراز الحلو لا يستلزم وقوعه واما ملك الحيوانات فقال انه يمكن ان ساع بها

يحصل بعدها الا سعوده بالاحرى ولعكس بالا حسه بكليه في وهو السمرد والسعدم الكثار ان الاجسام
العنصريه يوجد فيها الكيفيات الملموسه والمزوجه والمرجه والاحر الكيفيات الملموسه والكل عن كل
ان الاجسام لا يوجد فيها اللوسح ثم فلا اسلم ان يكون ذلك الجسم جاملا على الكيفيه الملموسه والا لا يستعمل الكل بكيفيه
فلا يمكن كيفيه الجسم الا به على حس وكذا الذوق فلا يوجد الا بكيفيه الطعوم العاملة بطعم من الطعم واحسن الحاملها
من سمر احرائه واتصل لو اتاه بالسمر والى القوة الرابعه فلا يتادى على الطعم به على الكيفيه الملموسه وكذا الا
يحصل الاحساس بالشام بدرك الطعم بل الحس في نظم مركب وكذا الشم لم يوجد في الحس يكون كيفيه من
الرائحه ويحسط باجزائه فلا يوجد فيكون ذلك الحس لابد من الرائحه بما ذكرنا وهكذا السمع موقوف على اوسط هم
يحمل الصوت اليه فلا اقرار لكون الحواس على الصوت والا لم يحصل كاسمع ولم يحصل الاحساس العلم
واما البصر فلا يحتاج الى الوسط فلا يكون حلوه عن الكيفيات الملموسه واوايل الملموسات
كما ان الملموسات اوايل المحسوسات فالطعوم لكونها يحده الكيفيات الاربع اوايل الملموسات لسوءها
على سائط العنصريه ويحصل التركيب منها فالوسط المزاج المتوسع من هذه الاربع ولان الكل الساقط
لا يحلو من الحس الحسي احس الحراره والبروده وما يتوسطها وهو الفعل احس الرطوبه واليبوسه
وما يتوسطها وهو الانفعال واما الملموسات فانها ان صح عدها تلك الاجسام او يكن سبب بعد
الانحصار في هذه الاربع ولانها مدركه بالملمس لاولا بالواسطه وما عداها مدرك بتوسطها او حاصل
ان الحسيه والملكه فيكون لها الوسط والعكات عنه يمايهما الوصح عند بعضهم واللطافه ويطلق على الاوراك
على معان لانها يزعم اكثر ويقول الكاسم الى اجزاء صغار جدا وعند السائر يطلق على الملاوه والشفافيه
والكثافه يطلق على مقابلات هذه وذكر بعضهم ان اللطافه بالمعنى الاول جعل المر طوبه وما يميل اليها
نفس الملموسات وكذا الكثافه لما كان الاول حمل السبب وبالمعاني الباقيه ليس من الملموسات وان مر
السهل منه والتزوجه كسائر الكلام في اللين والصلابه والخفه والثقل بانه لا يعد في الاربع
ثم ذكر الحرار وحرارتها في بسيط او مركب ملا ينحصر فان الدوران لا يعد حساكها
عن الشوق فحرارتها اولا الطوحي الحساب الحوص عليه بان المحسوس من حركات للحراره مثلا
لاما يهمنا الكلمه فان الحق لا يعد مرحها فالحاربون من الاقوال الى ان ذلك والحراره ان ادراك
حو من اما يعد المرء لبعضهم الكلمه وهو لا يتصور مثله في مجراها وهي العقل احرو ان
الاحساس بحركات الحراره يعد ضرورة مامعها الوجه لا يمكن تحصيل مثله من الموجبات التي يوجبها بعضها
مع تعدد واسات الحكام فيها فالمقصود هو التصديق لا التصور ولذلك لا يسامح السمع
يذكر حراره بانها بحوطات لسماحها لان الموجبات اللعظمه لا يعد تصور لما عرف
بانها حيث المسالطات ومنها المخلطات وذكر اوائل في الجسم المركب الذي لا يكون لساكطه
سيد ده الالتحام وسكني الاحر كاوائل في الجسم البسيط كالنار فانه يفعل فيه الحرار ماسه يحكم
بالسوء وتعاد الى مكان المحلط انه بعد بوجب المسالطات وحمل المخلطات
فالالطف اصل للتصعيد وذلك لان الالطف يبادر اسرع من اللهو بحوث بعه السوء المصعد الحوالي
بسعر صعوده طالما دام لم يمكن السحام مع احراء المركب سبب الفصل الالطف وهو فيه الفصل اللاحق

فان الحر الذي يحيط العضو الى اجزا اصغا ولكن ليس نوا السود لانه هو الموقف والحر الذي يلاقي هو ابدا
السطح هو الحلو وكذلك الحال في الالوان فان الحر الذي يحصل منه ... هو البصر هو الاسفل
والذي يحصل ... البصر هو الاسود و يحصل من اختلاطهما ... والسواد الالوان
المتوسطة بين السواد والبياض ... والمتكلمين ليس من الاشارة ... ولكن الكلام ...
... الحرارة في العضو عند ... النار وكذا الكلام في الطعوم والروائح والالوان ...
... هذه الكيفيات ... العلوم ... [illegible]
... الاشكال ... والالوان والطعوم
والروائح ... الاشكال ... [illegible]
الاشكال ... واما ... [illegible]
لا ... ان الاشكال ... هذه الكيفيات ... ان اختلاف الاشكال ... [illegible]
في الحواس والمحسوس ... الاشكال ... [illegible]
... والله ... [illegible]
لا ... الاشكال ... [illegible]
والمشكل ... [illegible]
الاشكال ... في الاجسام الخارجة ... [illegible]
... الكيفيات ... الاجسام الخارجة ... [illegible]
... هذه الكيفيات اعني الالوان والطعوم والروائح والحرارة ... [illegible]
والاشكال ... [illegible]
... الكيفيات ... [illegible]
لا ... الاشكال ... [illegible]
... الاشكال ... الكيفيات ... [illegible]
والمراد لا يحصل بدون هذه الكيفية ... [illegible]
الحار والبارد ... الى البرودة ... الى الحرارة ... [illegible]
... الحرارة والبرودة ... والطعوم والروائح والالوان ... الكيفيات
المحسوسة ... [illegible]
الكيفيات المحسوسة ... [illegible]
... هذه القوة ... [illegible]
... [illegible]
... الكيفيات ... [illegible]
... هذه القوة ... [illegible]
... [illegible]

... ولكن بالاجسام ... [illegible] ... ان الاجسام
... الكيفيات المحسوسة ... [illegible]
... [illegible]
ان الابصار ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
الحصول ... [illegible]
الرائحة ... [illegible]
... [illegible] ... لم يحصل الاحساس ...
واما ... الكيفيات المحسوسة ... واوائل المحسوسات
كان المحسوسات اوائل ... الكيفيات ... اوائل المحسوسات ...
... الاربع ... [illegible]
لا ... الحرارة والبرودة ... [illegible]
... المحسوسات ... الاجسام ... [illegible]
الاجسام ... [illegible]
ان ... المحسوسات ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... المحسوسات ... [illegible]
... الكلام في ... والحل
... [illegible]
... المحسوس ... الحرارة ...
... [illegible] ... ان ادراك
... [illegible]
... الحرارة ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

الحرارة يوما واحدا ان الحرّ بالاعراض مستلزم الصعود المرجب للسؤال ثم الاحتياج وحده لكن المستفرد مطلقا بها او
ما كالمنتسب الحرارة مرتبة لما سبق وبطباع الامواج حصصا ما في دللها للسفل الى الحرارة واد الى
الانجام سيدا ما ان اللطف والكثيف عند سبو الاعتدال وهو بما سر الحرارة حدوث حركة واد
كما في الرسالة ان النار لا بوجه لسنه السلام من سباقه ما دام اللطف الى الصعود وحده الكثيف
الى الانحدار وحده سيكه دور سيالا الكثيف فان كان اللطف عاليا كما في الكرس المرتخي بالشاء در
تركه فحركه فانه ربما صعد بالكلية اذا فرق ما بين الحرارة فيه وان كان الكثيف عاليا فان لم تكن عاليا جدا
اعادته الحرارة علوا كالحديد وان كان عاليا جدا لم يصعد منه كالطلق والنوره الا بتحليل الى سهلها
اصل الاكسير والنورة بالمكس فانها اذا ارتفع في الترك المحالفة الاعوانها اوجب
لكاثفها والتصاق بعض ببعض وتجاذبها فالحرارة توجب تسهيل الرطوبات المتجمدة بالنورة
وتحليلها وتصعيدها والبرودة توجب انعقادها وتكاثفها وانضمامها ملائم العدم
كذلك الحبس بالدار بعد ... العدم ... كما اذا احس بحرارة جسم علم انه ليس ببارد
عدم برودته ... بالوهم التابع للحس الظاهر ... بالتخالف من الحرارة الجاريه والحرارة
الغريزية واما مخالفة النار للكثيف الى التشبه الكواكب الشرقية فلان الاعمى بصر ... حرارة الحمى
دون حرارة النار ... ودليل المخالفة والرطوبة كيفيته بها يكون الجسم سهل التشكل
للطرف ... احدهما ما ذكره والثاني انها كيفية بكون الجسم بها سهل الالتصاق ... سهل الانفصال
عنه ... ورد على التعريف ... انه يلزم منه ان يكون ما هو اسهل التصاقا ارطب ... العسل ارطب
من الماء ... ودفع ... اللزوم ... الرطوبة كما كان ... سهولة الالتصاق والانفصال
كان اللازم منه ان يكون ما هو اسهل التصاقا وانفصالا ارطب لا ما ذكره ولا شك ان الماء
اسهل التصاقا وانفصالا من العسل فيكون ارطب ... الامام لا شك ان الماء ارطب ... وحسنا
احدهما الكثيف التي بها يكون سهل التشكل ... سهل الترك ... والثاني الكثيف التي بها
يكون سهل الالتصاق والانفصال ... الرطوبة بالكثيف الاولى كان الهواء رطبا والارض
بالكثيف الثانية لم يكن الهواء رطبا ... اولى ... الطفل اذا امتزج ... بالماء ... والهواء بالامتزاج لا بعد ...
... لانه يلزم ... ان يكون النار ارطب العناصر ... وان يصل ... احد
... والعسل سهولة الانفصال ... العسل ... الانفصال ... الرطوبة
بالكثيفة الثانية لم يكن النار رطبا ... الالتصاق ... والرطوبة ... النار ارطب ...
كلامه ... ان ... الرطوبة ... الاول
فالكثيفة ... بالرطوبة ... سهولة التشكل وسهولة الالتصاق ... الراس ... والثاني
... على ... الرطب ... الرطب
... والرطوبة ... الكثيف ... الحكم ...

والحكم والمقصود ... الرطوبة الكثيفة للرطوبة ... الكثيف ... اطلاق ...
الرطوبة على ... الكثيفات ... واما ... الرطوبة ...
... الكثيفة ... الانفصال ...
... والكثيفات ... كلام الرطوبة واللين ... للانفصال ... والسهولة
... للانفصال ... الرطوبة والسهولة ... الكثيفات الحسية واللين والصلابة ... الكثيفات
الحسية واللين والصلابة من الكثيفات ... قال الامام ... ابهام ... الحكم
ولست ... الاقوال ... على اطلاق الاعراض ...
... واللين و
الصلابة ... الاول ... حاصل
... الاولى
... اللين ... والملاسة و الصلب
... الاول عدم الانفعال ... والثاني ... الكثيفات الحسية
... ولاصلا
... الانفصال ... و
اللاموه ... مركز العالم ... مركز العالم ...
... الارض
... الكثيف ...
... والاكلا
... الحكم ... النار
... الحكم ... او الكائن ...
النار والهواء ... مكان النار والارض ... ان النار ...
... النار ... الارض
... الكل ...
... مكان النار والارض ... الكل ...
... والكواكب
... الارض ...
... النار والهواء والماء ... مركز العالم ... الى
... الارض والماء والهواء ... والاولى ...
... النار ... مركز العالم ...
النار ... النار ...
... النار ...

وهو

الا ان حصه الثقيل من الآثار مالا يشتمل حصة الحركة والحال الى الهواء بما يحكي النار فصار لصوقها بالعكس
الى الآلات و بعضها الآخر ما لعكس الى الاول حصصها وكذا القول ان النار يميل بالعكس الى حيز
وحسب بالعكس الى العنصر واحد والهواء حسب بالعكس الى العنصرين ويميل بالعكس الى العنصر
والعدل فاسعى لكل ان يشتمل حصها معا ولا يمكن ان يكون معا وعلى كل ما
ثم ان معا والحركات شبه المدار والمستقيم وقد الحد بين الحركتين جميعا فلا حصل لهما
اذا مس الى الاسفل بها كانت الارض مائلة الى المركز اولا وجعلت الى الاسفل و
الهواء اذا اوصافه بحدوث النار وخلفا وطلبها محركا للمركز وكانت الارض مائلة
فطبعا ملزم ان يكون الهواء بعضا معا وليس كذلك ان يتحرك الى السماء
المعدوم من المركز والمحيط وحركة الى المحيط قبل اما هو حد اذ الكل [illegible] مكان النار والارض
[illegible] ومكان النار والهواء [illegible] ما يعدم الميل الاصلي [illegible]
[illegible] اعظم والاقوى [illegible]
المعاني [illegible] الى المركز [illegible] عن المركز والمحيط [illegible]
المحيط [illegible] عن المحيط [illegible]
الى [illegible] مكان النار والهواء [illegible] عند المركز
[illegible] الى [illegible] مكان الارض والماء الاولى [illegible]
[illegible] كما ذكره [illegible]
[illegible] واحدا [illegible] الى النار [illegible] الى المحيط [illegible]
النار والارض عند المركز [illegible] المحيط كانت النار [illegible] ان يكون [illegible]
اذ ان [illegible] الى الميل [illegible] اقسام الميل [illegible]
الميل مطلقا [illegible] الميل [illegible]
[illegible] و الميل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة ان الحركة [illegible] الميل [illegible]
الحركة ان [illegible] الحركة [illegible] ان الميل [illegible] الحركة و
[illegible] الحركة [illegible] والضعف [illegible] الطبيعة والقاسر [illegible]
[illegible] الاوسط [illegible]
والضعف [illegible] الحركة [illegible] الميل [illegible]
[illegible] والضعف الى [illegible]

ما يمكن [illegible] والقاسر بالحركة بالطبيعة والقاسر لان الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
بان الميل [illegible] والضعف [illegible] الطبيعة والقاسر [illegible]
[illegible] الطبيعة والقاسر [illegible]
الى [illegible] الى الطبيعة والقاسر [illegible] الطبيعة
[illegible] الحركة الى الطبيعة [illegible]
[illegible] الى الميل [illegible]
الميل [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الطبيعة والحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الميل
[illegible] الحركة
[illegible] الميل [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] والقاسر [illegible] الحركة بل
[illegible] الحركة [illegible] الميل [illegible]
في الحركة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] والميلان المختلفان
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
الجسم [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الميل [illegible]
[illegible] الحركة [illegible]
في الحركة [illegible]
الجسمي [illegible] الميل الطبيعي
[illegible] الميل [illegible] والميل [illegible]
[illegible] ان يسمى الجسم
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible]
[illegible] الحركة [illegible] والطبيعة [illegible]
[illegible]
[illegible] الميل [illegible] الا ان [illegible]

ما يمكن

من المعاوق الداخل عن مدار الميل الطباعي اذ الحركة بالقسر وحمله وحصره فاما ان يعطيها الى آخره

مع امور بعينها الى آخر ما ذكره وبيان اسباب الحلاف وورد ذكر خلافهم البطء والحرارة حسبه [illegible]

بمعلوم اسوهما بمسائل الكلام سوالا واما ما خارج اليه والذي ذكره حسباه هوان يحصل ما ذكره من

اسباب المعاوق بعد ورود ان الحركة الطبيعية او القسرية لا تستعمل الا في السرعة والبطء الا انه [illegible]

ما دامت بحاله عن حدود التريج او البطء رواية مع وجدانا الهم لكاستان المعاوق الخارجي الحركة

الطبيعية اذ لا يتصور بشاكر معاوق داخل كان ستلوكم تبين لها معاوق خارج اليه الا يكن [illegible]

وجد وود التريج دون الحركة القسرية لجاز ان يكون لها معاوق داخل فيعط مستقيم به لها حدوث

بلا ادم حملوا بالحق تلك الحدود وانما اساس المعاوق الداخل عن مدار الميل الطباعي فلا يكفي

بالحركة الطبيعية وبعد طه وبالقسرية الصوراراد ان يكون بساكر معاوق خارج بحط يسعى حدود الحركة

القسرية فكذلك المعاوق الخارجي لا يحال بان الحجة المذكورة في اسناد مدار الميل الطباعي [illegible]

في المعاوق الخارجي لعين دوام ما في المساواة كالالحي لا ما يحول اذا اعرض عليها ما ان الحركة عدم الميل

في تلك المساواة بسبب هذا او الترجان والحركة بعد الميل يعني بيان ارد به لكن ذلك الحدوث والترجان انكم

ما ان الحركة في تلك المساواة واكثر اخطلقه ما ان المعاوق الداخل في الحركة متعلق الميل بكون ذلك الحدوث

الرجحان بعد حطاها مع آخر وذكر انما الحل المعاوق الداخلي فيحطه بعد القسر من المعاوق الخصوص

والصورة اتكل ان يحاجه ما عدم مراجعه الحركة لا تتصل بشاء الرجحان والالام موحدوا حل اسمه لكن

المعدوم وجود السرعة والبطء لا تتسمها والاتم بوجود هذا الحكم وكلا بالفاعل اعني الطبيعة والقاسر

اوانما وحده ولا بالفاعل بل بالمعاوق والامام يمكن بان المعنى بحسبه ذكر الحدوث والرجحان وذكر الحد

والسرعة هو الحركة الصادرة عن ذلك الفاسر من الامعاوق فيطيعها الواحد في تلك المساواة المستلزمة

مدار المعدوم والمعاوق فلما قال الحلا بعده الحركة المعددة بعدد العدد لا يحصور وموجها الى امر

ذلك الحدوث والرجحان وسعي يا احد من تلك الحجة دون هنا ما ذكر بالاستدلال بالحركة القسرية مع اسناع

مع عدم المساواة بين المعاوق والداخل فظهر ان الحركة الطبيعية يستدل بها على اساس المعاوق الخارجي بعينه

وان الحركة القسرية يستدل بها على احد المعاوقين لا بعينه ما ذكرناه من اسباب الميل مجازا الى الحكم

بعدان ما ذكره من مباحث الميل ما كان على رايهم واما مباحثه على راي المتكلمين ما ذكره الآن

وبكونه بحث كل جسم اعتمادا وذلك لان له بحث كل جسم حركة مستمرة اعتمادا في تلك

حدود الاعتماد ان الحاملين المعدودة في الجسم اجملوها في محل واحد لا ساع اجتماع المثلين الحا

المتماثلة الى سعد وحدها فلا يكون الا اجتماع ان حر الاعتماد من المدافعة اجسم بالضرورة وان يحتم

مع حدود المدافعة معه وان يعدل المدافعة جار الاجتماع كما في جر المرمي الى العرق والا كان

انحو الاكثر الطارئ الاجتماع اذا رمينا الى فوق بعده واحده لان حدوث المدافعة في الاكثر اقوى

وامسح هل يحصر في جهة مكان الاعتماد كما ذكر فانه الى الحمل لا عن امر اول عالي حصل

هذا الاستدلال لا تم على راي ابي هاشم فلا تكثر اعتماد الاعتماد والاخرى احد لا عن بعضها على بعض

المعتزلة كما ذكر عليه بقوله واتبعه المعتزلة احسان ما روي عن ابي هاشم فيما بعده رجعه الماوي [illegible]

في ادعى بعض ما دامت الحركة القسرية لمحلين في العرف الكسائي لكن الاستدلال على راي الذين اجملوا العامة على اول الفحم

ورد ادعى اسناق حصولها وبالحبوب لولم الاعتماد لالكوان كمركز الوليدة للاعتماد والاوان الحلم قوله

ما ذكر قبل علوا لهم بالمولد ووجه ذلك لهم في ولدا الاعتماد واحتلاف الحال لا ختلافه في محلها ولا اعتماد فعلى هذا [illegible]

عنها والكيفيات المحسوسة المبصرات اعرا فالوا الا امور التي يدركها البصر مطلقا من الصور والاضواء

والاطراف والحجم والبعد والقرب والشكل والسكون والاتصال والعدد والحركة والسكون والكلمة والقرينة

والسمعة والكثافة والظل والظلمة والحسن والقبح والمشابهة والاختلاف وغيرها فالصور والاحوال

ما ذكرناه فيه اعني الحسن والقبح والتكبير كالكتابة وغيرها داخلة تحت الشكل والاشكال والاحد

والتحديد والتقوس داخل في الشكل والكرة والعلة بالحسان العدد والضحك والبكاء داخلان تحت

الشكل والحركة والبشر والطلاقة والعبوس والسطف داخلة تحت الشكل والسكون والتفريد

ارطوبة والسيلان واليبوسة والتماسك ولذا المدرك بالبصر اولا وبالذات عند الجمهور للعرا القول

والصور وهوا على الضوء اولا انه عند الجمهور هو الذي يعني الكيفيات المحسوسة دون عقره الله

بحسب ما يحس من الصورة اولا وبالذات وان الالوان في ذلك كالاضواء وسمهم ومنها الجمهور ان

المعمول من الصورة اولا وبالذات جوان لا يشرق ابصاره مع ابصار عين وبشرف الصائغ

عن ابصاره وذكر جوا الصور لا عن ان التي يسرف ابصاره مع وجود الصور والصاره لا

يكون بهذا وكل من الصور والصور معا قد كان اخطاء القرن بالمساحي والسواد كما ذكره

واعلموا ان الصور فيها الصور الاضعف والصور الاقوى فاقول اما الحس فيحصلها الصور

من ان البيلح ركب من اجزاء سعا صحيحة مصفرة صفراء والسر فيها فاعل ممن الهواء

من بداخل بكل الاجزاء بهواء واستقرها الصور في الاجرام العلوية وساكن بلك الاجسام من سطوحها

الى الحس ومن الحكم الكسوة بعضها على بعض والسحاب المنعكس بسبب الساحي كان السماء اذا اسرف

والنار والمكان سعا بها الهواء منعصر به وذكر السحاب كما به لون ساحي كما اولا اري عن

المراكم على تلك الاجزاء بعد العدم الورق من الشجر المستقر في كاية ساحي كالام المحسوس والبلح موجود في

الكالي اولا انه لا سيف في كل الساحي محملا لا يمعن الكمالية في ان الزجاج المكتوب ما قال هو الاول

والتكسير يحمل الساحي فيجاز ان يحصل العصم من الاجزاء المائية والهوائية في البلح حامل وما جمع

لونه والكون والاسوية وذلك في الزجاج لان اجزاءه متصلة لاملتس بعضها البعض ملاحظا منها في و

استمال عدم عدم عن الصور في الحس جاز ان لم يعد الصور بل عام وغم من سطوح الهواء

مطلع سوية ان يساو للسواد الا ان ان المشك او الاسطحة عالما ان السواد وفي ذلك اولا الكاف

بحجة الهواء وكسبه كشف العوارض بعد قصد الصور والوانه بعد كل منها كل نوع حلم

وان السواد والساحي كما في حصاد في فعل الامام ان وجود حده الالوان معلوم بالضرورة والفرق

لاسيما لما وعلها في هذه الحالة عامة ان حد البعض انما ان يساحي المستمر بعضهم بالمرس

سدد ولا ان ان الدو ذكر الساحي الاسوم حصل من ان الهوائية فيسهل الطبح الكرة فلا يكرها تلك الهواء اسما

لحصول الساحي في عرات اكثر سما المحدد وهو اطوارها التي حصول المجرى او هو والاصطفاء فلا يعرم حصول

المرآة مما ذكر من الامثلة لجواز ان يحدث في المرآة ما ليس في المرئي مرآة ضعيف سرت عليه سائر الوجوه
لتناهيهما في موضوع واحد لجواز ان يكون ذلك من اسباع الاشعاع وكون حال الاختلاف
منها لا مساعدة ان يضاد احدهما والكلام في التعاقب بأسباع الاشعاع من حوال السواد وبحث
لا في المحل منهما لكان ذلك في الحركة الصاعدة والهابطة فكيف هيئة المسافة الا اعتبار عند ما في التضاد الحسي
كما في الصور التي ساهد الحائل انما السواد والبياض يكون اول اراد اجتماعهما احتمالا حقيقيا
مات فالايمكن في محل واحد لا اجتماعهما بطريق الاختلاط لجواز ان يختلط اجزاء صغار سود باجزاء صغار بيض
سود الحسن لا امر بتلك الاجزاء الصغيرة جدا اجتماعها مع بعض في الحس فيرى الكل متوسط
بين السواد والبياض هو الغبرة لان هذا الاجتماع لا ينافي التضاد والتضاد ما ذكره والواصل لا يسمى حقيقيا
لظلامه واراد بيانه كل منهما او احدهما على ما عرفت انه يكون بتعدد الاجتماع حال الكل منهما او احد
عند الحس فكانه يعود في زمان الا انه اذ يتبع ما ذكره وانه يلزم على الاول ان يرى الجسم الحال السواد
وفي حال البياض وفي الثاني الا يرى حالة احدهما ولا يرد عليه ان ذلك القدر مسموع لان كلا منهما او
احدهما امارين الحالة اذا كان اسود او ابيض اذا كان مجتمعا مع غيره فلا يرى بل يرى الجسم مغبرا
منها لان الوس لم يس على ما عرفت انه مسلم اول و ذكر لانه ما كان حال احدهما عند الحس
في الاجتماع فكانه يعود في الالوان وهو ان لا يمكن بسبب الاجتماع منهما ارتباط بعضها ببعض
وهو ان يكون الالوان الا ما اعلم على ما عرفت وادلة بكذا لكن مجموع الاول وبعد الاولى الموجود
واما الثالث فلانه تعلم ان لا يكون شيء منهما موجودا رد عليه انه لا يلزم من عدم وجود
شيء منهما على ما عرفت انه كما سيأتي له عند الحس حال الالوان واعتقاده في الحس بل حال ان يكون موجودا
منها ويترك منهما لون آخر متوسط بينهما ويكون المدرك بالحس ذلك اللون المركب دون كل واحد منهما
او احدهما فان الظلمة عدم ملكة عن الابصار وذلك لان الظلمة امر عدمي لانها عدم الضوء
عما من شأنه ان يكون مضيئا والعدم لا يكون مانعا و عائقا واذا لم يكن موجودا لم يكن اللون بسبب التعاقب
وهو ان يكون عدم رؤيته بعد تقدم الرؤية واحسن بيان الشعور بشرط ان اللون غير مرئي
في الظلمة لا بشرط اشتراطها فالذكر الظلمة عائق عنها و للاشعور الرسم في وجه حاصل بين الضوء بشرط الرؤية
والالوان ثم في اعتماد على اقوى الاقسام ما مر لان الهواء المتوسط بينهما مظلم احسن بالارض
هو الضوء الواقع على المرئي دون المتوسط بينهما فهو مع عود الكلام في هو المظلم واما اذا كان
الساتر على ان الظلمة عبارة عن الانصار وحوله وانه يكون في الغار الا انه يمنع علمه لجواز ان
يكون المانع هو الظلمة الواقعة على المرئي دون الظلمة الواقعة على المتوسط بين الرائي والمرئي وهو بل
لكان كما او لا انه بين حال ولئن سلمنا ان الظلمة ليست عائقة مطلقا فلا ما ان عدم رؤية اللون
بعد ما الاستعارة بشرطها كما ذكره والحق ان اختلاف الالوان بحسب الضوء ضعفا وشدة اذا
وقع على الماء علوا بلون مخصوص كالبياض مثلا او وقع عليه ضوء ضعيف يرى غير ساطع ضعيف
ثم اذا وقع عليه ضوء اقوى يرى غيره ساطعا اسود او وقع عليه ضوء اقوى يرى غيره ساطع اسود
هذه الضاعات المتفاوتة في السواد والضعف فلا وبالنسبة كما يشاهد لكل منهما موجود

مراتب الصور منسوبة الى الكل اللون في الغيرة والضعف ولا نوجد بعضها و تلك المراتب متعددة متكثرة
كل مرتبة من مراتب الصور بشرط وجود اللون المحسوس منها فاذا اعدم مراتب الصور بشرط ما يعدم الاول
كما او انما المشكور من ذلك واصل يعلم من ذلك الاحتمال انه يحتمل ان اعتبار اللون المحسوس مع ما يسمى والضوء عند
اعتبار انه ليس لاعتبارهما في الامر انه محمول بها واصل يحوز ان يكون اللون مشروط بشرط ليس في مراتب الصور
فوجد تلك الصورة في الظلمة فيوجد اللون فيها الا ان الحس يمكن مما ذكرنا به فاذا ما ذكره ان ذلك يقع
ولهما ان يقول ليس في المثال المذكور الا الاعتبار في اعلاء اللون الواحد بالنسبة عند الحس بحسب
مراتب الصور فان اللون لما كان الكل له تكون صورته عند الحس بواسطة الظهور فاذا كان الصور
حقيقيا كان الكل مطلوب بحسبها واذا احسن الصور حسن الالوان و الظهور بسبب ما قبل
الالوان الكلية مثل المكيفات وهذا حال انعدام الواصل الى الحس السير بارزة هو اللون
بين صورة ضعيفة واخرى وذلك اللون بصورة بسرعة ولما كان المجموع الواصل الذي التالي بسبب الضعف
ووجه انه اوضح وابين من المجموع الواصل الذي الاول موهم ان القوي انما استوى في الاول الكل اذا
لو فتقي في ذكر بعلاقات اما اللون على الضوء بعضها وعلم ان اللون عنده واحد و المختلف هو الصورة
جدا واما من ان ارتباطه ولا وجود لغير المركب من اللون في المختلف الجسم وهو ان وصل الصور
صورة ان حال ان حكم الغير المركب من القوي المختلف في الحس فلا يكون الصورة
لطلق اللون وخصوصيات سكة انه و صور الجواب ان الغير المركب لما ان يكون حسا او محسوسا
ولا اعتبار للمجموع اعتبار الفصل والانعكاس اعتبار الموجود على طلب سبيل خصوصيات اللون و
اسم الطار انه الضوء كاف في المقصود لان اللون لا يوجد الا مع خصوصية ما فاذا انتفى الضوء
مطلق انتفى جميع الخصوصيات فيلتفي اللون بالكلية والا لوجد بسبب خصوصية ما فلا حاجة الى
صور الدخل والشوهد كما انه على ما ذكره بهو فلذلك انتفى الكل بعد ان اوان والضوء و اللون
سعا او ادعت ان المعاد بينهما مسعادة في الحس وذلك لان الجسم الابيض او الاسود اذا وقع
عليه ضوء الشمس عند الحس يكون سكين على سطح الكرة فاذا لحس به في الاول طلبت الاول
وظلم بعض انسان الصور ليس امرا موجودا انما اعلى اللون لا موجود ظهور اللون بالمثال
المذكور ليس على الجسم الا ان يكون السواد و الحق و علو الظهور المطلق هو الصورة و الحكم
المطلق هو الظلمة والمتوسط بينهما هو الكل و متفاوت و متفاوت مراتب الكل بحسب مراتب الصور
والمعتبر الطرفين فاذا الحق مرتبة من مراتب الظهور ثم سابق بعده ما هو اكثر ظهور او يجوز ان
يكون مرتبة اسبق عاقلين الامر كذلك والسماء وذلك هو ضعف الحس وهذا لو اعلم لمن ظهور
الابصار الاشعة بالتسلسل الى ظهور السراج فكرها لكن يعني في الظلمة وكان ذلك الابصار ظهور ليس
معرفا ظهور ان ذلك الظهور كثيفه وانه ثم اذا احرى صور السراج وظلال تلك الابصار لم انا لمكانه لا يكون
مذهب لمعاني السراج وصور الضوء على اللون لا العوان يكون ما ذكره ما نشر في اختلاف الحال الالوان الحق
لكن منع ذلك يمنع ان الصورة بعضه وجود ثم انه لان البياض والسواد سائر كلها في الضوء و
مع الحال من بعضها وعليه ان يقرر اعتبار الحلاف والغرض عليه لجواز السراج في حال الصحة والظلمة
[illegible]

عند الحس بالصعود اما بشهادة الحس واما ان الطبيعة والنار او الكل في طلب ووجه على هو صور [illegible]
ولس بالون فلا يكون الشعور بظهور اللون ولعل في اللون والصور حامل السواد والبياض
كاسداد الالوان وصعوبة وجود مثله الاول مبني عليه وهو ان [illegible] مثلا في الجسم الاسود ما لو اراد [illegible]
كونه يحب لا يتميز في الحس هو بهذا الاسفل الى ما هو في الاسفل الى الجسم كرة لكن وما كان من اسود [illegible]
كثيرة كان من الساحر في الحرمة والضعف انه يكون اكثر ان يجتمع في محل واحد ساعات مشهودة ووجه
المكره الحكام كما انه احق المطلب الثالث ان يكون الساس الضعف بوجه على انها من السواد اللون والجسم
والمثل هذا الرجم ولا يمنع صحة واما قوله لكن يعلم بالضرورة ان التفاوت في السواد ثم فرد على ان
السواد بهاء وغير ما يتبعها كما سيذكره من ان المعقول بالسكون وهو ان يعرض ما اعال عليه يكون الاحساس
من السواد والسرعة والضعف لحسلا فاما الحوارض لا بالماهية والجسم الابل على احصلا في الجسم
بان السواد الذي في محل يحلو السرعة والضعف من بعد في محل آخر ويتكون كل منها كما كانه او ادحم
لا يتم الشم الا ان يكون من يحصها بها الآخر ولماهيته عامل جسم الحر كما مشاو ثم
في ان يحوبها وجعلوا حارجا انقصر بعدونه ولا ريب في ان جهتها بارادتها عام والاسعودم حل الحركات
وجها فلا يكون الامر الحادث بالنسبة الى الحركة السابقة اقدم واول والسرعة في معها الساكن
الحركات هو الكل الى معاد السكون في الامر الخارج كان المنع هنا والحركات عند هنا كر
يوجد ان هنا والمعلوم السكون اذا كان لو ان حسيم الحركات يعدل اصل السواد
لا زم قابلية السرعة والضعف لازم لماهية الضعف وكما منتفيان فلا يدان يكون هو ما
حاملا للمعنى في الجسم اذ لو ساوى في المائية لا جمع المساويان وهو ليكون ما لا يعرض لها من
السرعة والضعف ويكون بينهما بماهية واحدة وفي محل اوراد ومشهود من حيث هم او ضعيف
على وجه لها وجه لطر لما لا يعرض ان الصور اذا كان جسما محرما كان كسائر الاجسام
فان السر في ان الاجسام الصعود دون السافل او للارض ان صح الطور او الرجا والسكون
بعد حلو حاصورا ولذلك يتبعان ما في وراء الخطوط الدقيقة ويكون ان يحاذيهم بما لو كان حساده
محسا الحس كونه موجها كشدة الاحساس بالحرارة والحس به او للارض انه اذا لطف
صعد الطور او الرجا هو ذا الاحسن بالتمكيل ا يلزم المداخل وارد بما دخل الى الهالك
للصعود وذلك لان الجسم الذي هو الصور اذا اتصل بجسم الحامل له فاما ان يدخل فيه بما لا يكون يلزم
التداخل او التداخل هو في المتصل ... ذلك الجسم الحامل وحوادث صورا ربما اجسام ووجه
انه يحدث الى الصور الظاهرة في سائر الاجسام الساكنة وغيرها وما لم يحس في سطح الاجسام الكثيرة
جوهر او لا ترد اذ ساعة اردنا د التفكر الحسي لعل انه يظهر وعلل به كون محدث في محلها
الصور وهي محدث يحصل عند المقابل بسبب زوال المقابلة الاولى فمن هو الصور يسلمه
اسرار وعلو حور بشيء يوجد فيه انتاجا بلا ارسال ذلك في الجسم الذي يحسه اولا وهو وجهان
ذلك حسب بعيد العقل والعقل او لى وما ان اثبت هذا الحس للصور الغرض عن الصور الحاصل
لما هي مع ما هو او الجسم الذي في سائر الصور اذا سمع الصوت يدرك منه حالة يحصل هذه الحالة

المدرك بنفسه موجود في الخارج مستقر في سطح الجسم مغايرة للصوت وهل ليس هناك الكلام للصوت
لكن السمع عند عدم الانصار يحصل به اذ كان يحصل ولذا اذا طلبت الصمان ولو انظر الى الاما الصاق
الصوت الذي لا يدرك بغيره والتعامل الاول ان يعلم ان الجسم الحامل للصوت او الاس عليه للصوت
لا يحتاج في كونه مطلبا الى الصحة بل يكون حالة المدركة الى ان يحدث فيه كسعته او وهو ما لا
يدرك عن ماهية التحالف لما هو الترتيب في نسبة معرفته انما دل على المغايرة بين الحسم
المشترك والاصوات والاساس وذلك لكون الاصوات في وجوه الجسم الارض ان يكون
الا ان يحاربهم ووجه في وجه الى وجه ما يمكنه الصوت يسمعه السمع كما هو حاصل فقالوا هو
اصطكاك الاجسام الصلبة وربما قالوا هو التموج او القلع وسمعوا الروح بعضا او بعضا قالوا
هو التموج والدليل العام لا نطاق هذه الاقوال ان هذه الامور لعلها الجسم والاصطكاك
والقلع والتموج مبصرة اما او لا وانما سامع الصوت ليس بمبصر اصلا هو مغاير لهما واقل التوج
والاصطكاك مماسه والقلع تفريق والتموج حركة والصوت ليس بحركة ولا امر بها والامر كم
بل هو عارض من امر يحدث بتصادم وتصادم وسكون بعد سكون وذلك كما ساهر في الا
الراكد اذا القي فيه حجر وانما يحمل الصوت معلولا للتموج الهواء لانه يتبعه اذ كسر التموج الهو
الخارج والداخل في الالات الصلبة ووسط ما يعطاه لكن الدوران وجود او عدما الاصوات
طرف العلة والمسر يعطيه وان كان في الدوران جسما ما فان الهوائي في حركة السد والاصوات منكر
واسعاده ما يسعا التموج في جميع الصور بحصر معلوم بل اما تحدث في الساتر من الاجسام
المتموج في ان الهواء الذي في خارج الصماخ او التموج الروح او القلع ثم تحدث ثم صور اصلا
ثم يرجع حد الهواء الى التموج حول آخر متصل به وهكذا الى ان يتموج الهواء الذي في داخل الصماخ
فيحصل فيه الصوت والتموج ثم في المدة الشعار المعرض حاصر الى التموج فيها القوة السامعة
فيتكون الصوت ولو كان ادراكنا اياه في تلك الحالة فقط لما ادركنا الحجة لكنا يدرك جهة
انه ليس لعلم ان الصوت من اي جهة وصل السامع وان ذلك الصوت موجود في خارج الصماخ وسعيا
حال موضعه وان كان قريبا او فوقه لكن هو كمثال كونه في جهة من جهة حصل له ان تلك الجهة للحامل
فان ان يكون ادراك الجهة بسبب الهواء المتموج منه جاء في تلك الجهة لا يحصل ادراك الجهة الا بوجود
الصوت في تلك الجهة ولو هو موجود عليها كما ذكرنا واما السمع الهواء المتموج في تلك الجهة والاختلاط للام
وسط الصوت وسمع ما لا في بحر وحد الصوت الواصل الى الحاسة سموده مع ان ذلك الهواء
المتموج بحال ان يسقط حتى يصل الى الاذن لان الصوت لو كان موجودا خارج الاذن
لكانت ووف الكلام التي يتكلم بها الدم احول حطلهان حال الصوت بسبب علة ووف الكلام
مجموعة وحاذيا لمجموعه بسبب ما يحليها ما دعم اوصحيح المسافات المعكسة بلا سببه او جهل بان
قطعا او على ربعه حس وهو صحيح سلامة وقد قال جدوى ووف لو مثلا السواد على
هذه الكيفية المخصوصة دون مجالستها الحسيح سماعها في المقارع على حسبه فلا رجح سلامة
على ان الحو ووقف اوار الصوت بل ان عن عوارضها المقارنة وانه يوجد صوت والاوف

بها كلها سمع ومنعهم بحار الحروف عدم بحار الحروف الصوت لم يمكن ان يحال حال بطلك الالات الكلال الحروف
منها منحصر التنبيه فيها وما ليس هو من بحار الصوت بل يجب ان يكون عن يسار الصوت يصل الى
جاهم الهواء الحامل للصوت فيسمع ثم يجاوره الى ان يكون ضمن فيسمع ذلك الصوت بعينه موضوع
الى المسموع الصوت بل المسموع الموت [illegible] فان كل [illegible] الا هو له [illegible]
وصورت الاول [illegible] بحيث يصير هذا الهواء المموج الى الحلق اي قد عرفت ان وصول
الصوت الى السامع ليس الا بالهواء واحد العنصر حمل الصوت وسطها والواقع بين المصوت
والسامع [illegible] بان يموج الهواء [illegible] الهواء [illegible] لك الصوت
وهكذا الى ان يصل الى السامع في كل الصوت [illegible] المقاوم [illegible]
المموج الى [illegible] ورجع [illegible] المنعكس [illegible]
المستمع [illegible] كل مسموع [illegible] وهكذا الى ان يصل الى السامع
واذا كان المقاوم [illegible] الصوت [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] صوت واحد [illegible] الصوت [illegible]
الصوت [illegible] صوت [illegible] الى الاعلى
[illegible] المسموع [illegible] الاصوات [illegible]
[illegible] المسموع [illegible]
[illegible] والسعل [illegible]
ان كان [illegible] الصوت [illegible] المسموع [illegible]
ذكره واعرض بان الطول والعرض [illegible]
[illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] الواقع [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] بالطول والعرض [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] بالسمع [illegible]
الوهم [illegible] الظاهر [illegible] الصوت [illegible]
[illegible] بالمحسوسات قال الامام [illegible]
الاصوات [illegible] المذكورة [illegible] الالوان [illegible]
[illegible] الى الاعتبار [illegible]
للصوت [illegible] اصوات [illegible] المسموع
هو الصوت [illegible] والحرف اما الصوت اما
[illegible] الصوت [illegible] الحروف [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] الاصوات
بالصوت [illegible] الساكن [illegible]

[illegible] الحركة او السكون [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] ان [illegible]
وذكر ان الحركات [illegible] والسعال [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] الحركة [illegible] ذلك الصوت
[illegible] الصوت والحروف [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] والحركة [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] المتكلم
[illegible] المتكلم [illegible] السامع [illegible]
[illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الصوت [illegible]
[illegible] الصوت [illegible] ان ارادوا به
[illegible] الالفاظ [illegible] العلم ان [illegible]
[illegible] العلم والارادة والكراهة [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] الواو والقران [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الارادة والكراهة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الالفاظ [illegible]
[illegible] الالفاظ [illegible] والكلام [illegible]
[illegible] العبارات [illegible]
[illegible] كلام [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العبارة [illegible]
[illegible] الاله [illegible]
[illegible] للارادة والكراهة [illegible]
[illegible] المطعومات [illegible]
[illegible] كل [illegible]
[illegible] الاختلاف [illegible]
الطعوم [illegible]
[illegible] والحرارة والبرودة [illegible] المسموع [illegible]

المتوسطة بين خاصتي الحرارة والبرودة ومع خاصتي اللطافة والكثافة غير محصورة وانعم الكلام [illegible]

والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولذلك قيل صاحب الطعوم [illegible] ولا زمان عليها [illegible]

ان اسخن الطعوم [illegible] المرارة ثم الملوحة قالوا [illegible] على المرارة [illegible]

المرة والبورقي [illegible] الاكول [illegible] الطعوم والحموضة ثم العفوصة [illegible]

[illegible]

والمصدق الضروري ما يمكن في حوم العمل ... احد طرفيه الى الآخر بصدد بها الى ...
المصدقات الحاصلة والبديهية والنوازل ... بل يطلقها الاولى على حد الضروري ...
المرسل الى المصدق النظري ... والاكات فيها ما كان حاصلا في النظري والضروري وكلاهما
اما في التصور او في حال التصديق الضروري ما لا يحتاج في تحصيله الى فكر اصلا بلا واسطة
... المصدق الذي الى ... فقط نظريه لان الاحتياج ... بواسطة ... ولا اسم في العلم
انطباع صورة ... المعلوم وذلك لانا نحكم على ... في الاعيان باحكام وجودية ...
المستكن في الخصوص من المستند الوجود والذهني ... او الاستدلال عليها وعدم حال ...
... بعد ... اعوان العلم بالمعدومات لا يدعي الانطباع لا يعوان العلم مطلقا ...
الانطباع كما هو المدعي ... بان الوجدان يحكم بعدم الفرق ... بعدوم ...
احدهما بالانطباع لكان الآخر ... علم العلم بالمعدومات والموجودات ...
كالاستعمال ... بان ... ان هو الآ ... ان يكون ...
مامور ... وجود الانطباع في ... وادعى ... عدم الفرق بالوجدان ...
وجود الانطباع ... الوجود الخارجي ... ان ذلك الوجود الانطباعي ... علم ...
... ان ذلك الوجود الانطباعي ... لا ... بالوجدان انا ...
... كان ... والانطباع ... بما ...
ووجود ... على الحصول ... على ما هو ... والامور العامة ...
والانطباع ... حصول المعلوم ... العام ... الحصول ... العلم ...
صورة ان ... الحصول ... وعلمه ... حصول ...
... العلم ... الحصول ...
... ان ... حصول الصور ...
... الا ...
... الحصول ...
التواركا ... عن ذلك ... عبارة عن الانطباع
صورة المعلوم في المحل المجرد ... الصورة ... الكلام ...
ان يكون ... العلم ...
... العلم ...
... ان ...
... الاشياء ...
والعقول ...
ان المسائل ... الوجود وان ما ذكر من الاحكام ... على
الوجود الخارجي ... الاشكال ... ان يكون موجودا في الذهن وجودا اصليا

لا وجود الظل ... كان ... او ... ان يوجد ... للحصول ... المعلوم في العالم ... حصول لنا
... في الاصل ... حصول ... الظل ... فان كان ... عليها الوجهين
... العلم ...
... وان كان ...
... المعدوم ...
... الاتحاد ... فان كان الاول ...
... الاتحاد ...
... الاتحاد ...
... فهو ... العلم الاول ...
ولا يلزم ان يكون ...
...
حال الى الحال ... الاتحاد ...
... فان كان الاول
...
ان يكون ...
الاجسام ...
... الاحكام ... العلم ...
... حصول ...
... العلم ...
... المعلوم ...
... العلم ... العلوم ...
... العلم النظري ...
... النظري ...
...
... العلم ...
... وان لم يكن
... العلم ...
...
... العلم ...
علم ... المعلوم
لان ...
... المعلوم ... الاول ... العلم ... المعلوم ...

واحله فيه لسان سيلي واحد هو علم بامور متعددة ... ولان الكلام في التفصيل ...

العلم ... ان اراد ... الذهن ... والذهن ...

... واسا رنه الى الطلان ...

[illegible]

[illegible]

السهلة الا واسطة داخلة في الكسب الذي هو ضروري وان اراد غاية السهولة في الكسب حتى

يوجدها ادرك حدسي اسهل حصر لا حدسي آه ورد عليه قوله والاول هو المتواتر ان الحكم فيه

مرة واحدة اذا اتفاق [illegible] داخل في الاول

[illegible]

[illegible]

وهو بالنفس بل الى جهة ... [illegible] ... والمحقق ال وجوب الاحساس
[illegible] ... تحصيل جميع العلوم ... [illegible]

[illegible]

من المعلوم [illegible] الاول الاولى
[illegible]
تحقق [illegible] ولا يمكن ان
[illegible] الاجمالي [illegible]
[illegible] المعلوم ان [illegible]
[illegible]
[illegible] الضرورة او النظر [illegible]
[illegible]
[illegible] الاحكام
[illegible]
[illegible]

[illegible]

بالمعنى الاول اما المشهور المتداول اعني التصديق مطلق لا الحكم العلم مطلق والعلم بمعنى الاول التصديق المحقق
والتصديق المخصوص بل يراد التصديق العلمي به على المشهور الذي للتصديق وعلى الاعتقاد اصلا بل الحكم
والعلم بالمعنى الثاني اعني اليقين والاعتقاد بالمعنى الثاني اعني التصديق الجازم المطابق الثابت للعلم
بمعنى اليقين والتحقيق مطلقا والعلم الشامل للتصور اعم منه والاعتقاد بالمعنى الاول اعم والعلم
اما اليقين اذا اريد بالعلم ما هو اليقين وعليه بالمعنى الثاني احق به والعلم اما اليقين اذا اريد بالعلم ما يعم
التصور والتصديق فلا يكون الاعتقاد بحسب الاصطلاحين في العموم والخصوص العلم من وجه
كالعلم ومن الكتب لانه يشير الى ان الاعتقاد يطلق على احد معاني العلم وهو معنى مجازي الاول
بعلم مران وذلك ان في الاعتقاد اصطلاحين ثم رتب على هذا اصطلاحين في العموم والخصوص وكان قوله
السابق وهو لا يخفى عليك اشارة الى ما ذكرناه كرران بعض الشارحين اي كرران
تكرير الاعتقاد مستدرك وذلك بان يحمل احدهما على الاتحاد في الاسم والاخر على الاتحاد
حدس الاعتقاد من امران وجود ما يصح اجتماعهما في محل واحد من الصدق والعناد يوارد
المعاصي ولا تكرار ان يكون ان يكون الحسار المطابق وان لم يطلقها اسم واحد لم يكن منهما اجتماع
اجتماع علاقة في العلوم بل في الاعتقادات والسهو عدم ملكة العلم للنسيان بطلق على
المعدوم كما انها احوال بلا ادراك وهو حصول الصورة عنده والنسيان وهو زوال الصورة عنها
بحيث لا يمكن ملاحظتها الا بتجشم ادراك جديد والذهول والوجود المشترك بالسهو وجوده متوسط
بين الادراك والنسيان فهما زوال الصورة عن وجه وعنا وتام وجه اعني زوالها عن المدركة دون
الحافظة وهو اولها عن السهو بعدم ملكة العلم وعلمه اذا حصل كل العلم بين وكان الفرق
ان السهو عن ذلك الى وهو ملاحظة على كيفية نوعه والنسيان زوالها عن المدركة والحافظة
معا مع ان النسيان والسهو لا يمكن بهما كرر زوال الصورة عن حافظ المعقول عن الموجود
الابوية جواهما على النسيان عنها انما يكون بزوال الملكة التي بها يمكن الاستحضار من الوجود
الوجود الوجود الى الزوال من الصورة من احد انه بحسب ابها احواله ان يصح حمل الاعتقاد
بالعلم و ذكر ما يسعد ان العلم المطلق والخاص بشرط ان كان او اتصف بالحكم كذا واما حمل العلم بالاعتقاد
فانما يصح الاعتقاد المطلق والخاص واما ما يصدق الحكم كذا واذا حمل العلم التصور من حيث كان
تصور الانسان مثلا وتصور تصور الانسان مثلا وتصور تصور الانسان ثم يمكن تصور التصور
بحصول الصورة او بحسب الصورة الاولى بل بحصول الصورة الاولى بعينها عند المدرك فالتغاير بين
العلم والمعلوم هنا انما هو بالاعتبار كما في علم النفس بذاتها بالذات او كذا الحال اذا حمل العلم التصور
بالعلم التصديقي وانه لا يمكن جعل الصورة رابعة في الصورة التي في التصديق واذا حمل العلم التصديقي بالعلم
التصوري كان الحكم في تصور الانسان بانه كذا كان العلم بالمحكوم عليه وحمل العلم التصوري بالتصوري واذا حمل
العلم التصديقي بالعلم التصديقي كان الادراك المحكوم عليه حمل التصور بالتصديق واذا حمل الاعتقاد مثلا
بشيء كان يحكم على الاعتقاد الخاص بانه كذا كان ادراك المحكوم عليه حمل العلم التصوري بالتصديق
مع الاعتقاد انه لا يمكن الا كذا اشارة الى اعتبار الحكم في تحصيل الكسب سواء كان مستندا الى الحدس

اوائل

سلوك

اوائل كتبه وهو يعم الاعتقاد والرجحان فان الظن داخل الرجحان سواء يكون جازما سواء كان ذلك
الى الاعتقاد او غيره بحال والظن فانه الرجحان الاعتقاد بلا جزم وهو المراد من قوله رجحان احد طرفي الايجاب
والسلب كذا اراد ان يسال عليك منه اراد بما يسلك منه بهما النظر ويكون
سلامة جزئه وحكم بان كل النظر الصحيح بحسب صور العلم الكسبي مستفادا من كل فرد من افراد النظر
او وضع لم يسلب الانظار وما فيه من انه لو كان بعض منها كان بعض مما ذكر الاول العام
بسبب مجرى النظر ما قد سبق الذكر لكن هذه العبارة المشهورة في زمانه لكن حسنه مجموع تركيب المقدمات
وكما انه في المطالب المتصورة ونحوها الى الحصول بها والاول بحسبها الى المطالب عن او صورة
الاول حصول مبادى وبالسلب حصول الصورة واراد بالحواس الاخر ونحو الحلل الجهل لا في صورة الحدود
فيكون كالسلب حاصله ان مع صحتها او اراد بالطريق ما يعم الجامع المطلق والخاصة الاحاطة والترتيب
دل على الصورة ولا الاعتقاد على المعلول ونحوه الجامع والانتقال من العلة على العلة وقد عرفت ان الدلالة الاولى
اعمن والعلاقة والصورة على العلة المخصوصة وانها ذهن الامر المعلوم انما هو على سبيلهما بالعرض
والمادة الخصوص المخصوص بين الجواهر وسائر جهة جزئي النظر سكون من علم المنطق مثل العلم الموصل
التي يتوصل بها الى تحصيل مبادى المطالب اعني المباحث المتعلقة بمعرفة اجزاء المنطق كما ان العلم العلة
التي يتوصل بها الى تحصيل صور المطالب واجزائه لانه علم قد يكمل بها فاعل التي يكون بها المجهول من المعلوم
ولا يتعدى الا لكسب من تحصيل المادة والصورة معا وما يدعي ان المنطق انما يحث على رعاية المادة كما
ثم الخطاء في مادة التصورات ليس لا تصورا في انها التصورات لا يوصف بالخطاء فان لم يحوه
تصور ان مطابقا لا صورة لها كما هو موجود او معدوم ما ممكنا او ممتنعا لانه قد يقال مثل التصور
الحكم بان الصورة ليست الطابق وهذا الحكم قد يكون خطاء وقد يكون صوابا واما الصورة فلا يكون خطاء اصلا
لكن الخطاء في مبادي التصورات باعتبار حدودها سببا للمطلوب كذا وضعها من حيث لا يكون ذلك
خطاء ما دام الخطاء في مبادي التصديقات فهو يكون باعتبار الحكم بها كذا وقد يكون باعتبار عدمها
لخطأ من باب الخطاء في صورة المكسب بعدما ان شرائطه وفي الصورة بعدم الاحقق على ان العلم ادا
ولهذا واعلم اذا كان صورة المكسب وحدها او من مادة وحدها او من مادة منهما فساد ادا كان مادة
قد يسلم صحة الكلام في قولنا الانسان فرد وكل فرد صاهل بان الكذب قد يسلم صادقا على ما بين في موضعه
وقد يستلزم جهلا كما في المثال المذكور في الشرح قوله واذا كان قد جرى النظر او كلاهما صحيح لا يحصل
العلم مطلوب وقد يشكل دعوى بان النتيجة والمثال الاول من ان الانسان جسم حيث يكون قطعيا
بل هو واحد احاد عدم ان النظر الصحيح يفيد العلم والكلام بينهما بحسب اعادته اماده
ملته بحد الحد بحسب صورته منه مواضع الحكم الاول مذهب الاشعري وجواز العلم عقيب النظر الصحيح
بان ذلك العادة سارية اصلا وجوازه المكلف بالنسبة مستندة الى الله تعالى وهو اسناد وليس شيء منها
في وجود سبب الاول الان الله تعالى قد يوجد بعضها عقيب بعض وجوده بعض او بلا واسطة وهو مذهب لانه قادر مختار
ولا وجود على الخلاف والمحسن والعتيج العقليين عنده يكون فيه احادة عقيب شيء في ذلك عادة ولا
لم يكن في حاوي العادة ولا يكون العلم الحاصل عقيب النظر لازما لكن يمكن يكون مستندا الى الله تعالى

فلو ان السبب نظرنا منه حسنا اللفظي كما ذكره الشارح من ان كل اعتقاد فكل [illegible] العوام [illegible]
الكل [illegible] من علم الكلام وهو ان المقلد العامي لو هو والحوادث موجب بالذات وان [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] ولا شك ان العلم الحاصل [illegible] مستند [illegible]
[illegible] من علم الكلام [illegible] وهو ان [illegible] الاعتبار [illegible]
ان لم يكن [illegible] بواسطة [illegible] وان كان بواسطة [illegible] ان العلم الحاصل [illegible] النظر
[illegible] بواسطة النظر الذي هو [illegible] طريق [illegible] وحصل العلم [illegible]
[illegible] كلام [illegible] المذاهب واختار [illegible] ان حصول العلم [illegible] النظر
واحد [illegible] طريق [illegible] كما هو مذهب [illegible] او الطريق [illegible]
[illegible] لزم العلم بالشيء [illegible] عادة او لا [illegible] رد عليه بان [illegible] العادة
[illegible] عليكم بالعلوم [illegible] وان [illegible] ان [illegible] العلم
[illegible] العلم بالشيء [illegible] الضرورة [illegible] لما انه من حصل العلم
لما ان العلم [illegible] من ان [illegible]
[illegible] العلم بالمعلومات على ذكر [illegible] والملاحدة [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] الكلام [illegible] ذكر الاستدلال [illegible] العلم [illegible]
[illegible] ان [illegible] المعلومات [illegible] الا [illegible] العلم
واحد [illegible] ذكر التعليم [illegible] وهو ان التعليم [illegible]
وذلك لاحتياج [illegible] جمهور الملاحدة [illegible] ان معرفة الله [illegible] الايات الآخرة
[illegible] العلماء [illegible] بعلم [illegible] قول [illegible]
[illegible] الله والمسيح ابن الله [illegible] الرسالة [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] ان لو كان العلم بالمعلومات [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الكسبي [illegible]
[illegible] المستدلة [illegible] بواسطة [illegible]
[illegible]
[illegible] المخصوص [illegible]
[illegible] ملاحظة [illegible]
والعلة ولم يرد انه محتاج [illegible] الا ملاحظتها [illegible] الاشكال
[illegible]
[illegible] ان [illegible] المعلومات [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] ان [illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] والسمع [illegible]
[illegible] المخصوص [illegible] التسلسل [illegible] المخصوص [illegible]

[illegible] او الثاني [illegible] في المقدمتين الاولى الاول والرابع [illegible]
[illegible] بحكم [illegible] وسط النظر [illegible] العلم بالمطلوب
او [illegible] العلم بالمطلوب [illegible] بواسطة الى [illegible] ذكر المطلوب [illegible] العلم
[illegible] العلم الحاصل [illegible]
[illegible] الحاصل [illegible] الاول
[illegible] العلم بالمطلوب [illegible] النظر [illegible]
[illegible] العلم بالمطلوب [illegible] الاول [illegible]
كان [illegible] النظر [illegible] الى [illegible]
[illegible]
[illegible] لان الجهل المركب بالمطلوب
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] المطالب [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] الجهل المركب [illegible]
[illegible] الجهل البسيط [illegible] الجهل المطلق [illegible]
[illegible] لان [illegible]
[illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] الحمد [illegible]
[illegible]
[illegible] الله [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] المطلق
[illegible]
[illegible] لانه لو كان [illegible]
الرسول ان لو كان [illegible] العلم [illegible]

هذا الطرق [illegible] بالقرائن الحالية واما السمعي [illegible] اصلا

[illegible] الصدق [illegible] العقل [illegible] اصل السمع [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] الاصل والمعارض [illegible] العقل [illegible]

حكم واحكام [illegible] العقل [illegible] احكام [illegible] الاصل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والشبهات ... الطبع والمسلمات ... البرهان والجدل ... المسلمات ...

... واحد ... المادة ... واحد ... في ... والتقسيم

... الجرم ... المسلم ... والحكم ... على

كل ... الجدل ... واحد ... ذلك

الحكم الى ذلك ... كان وذلك ... ذلك ...

... ذلك الحكم ... الجلد وان كان ...

الطبيعة وان كان ... كان ... ذلك ...

... بالعقل ... الاعلى ...

... كالتمام ... والعقل ... ان ...

المادة اى ادراكها ... المجرد ... العوارض ... والاعراض بالمادة ...

... والاول ... المحسوس الظاهرة ... المحسوس ...

... المادة ... المحسوس ...

[illegible]

وهو ان حال ... العقل ... والعقل ... ذلك ...

... العقل ... المجرد ... المادة ...

[illegible]

فيقال بوجه صحة بطلان المعارضة على المعارضة في السبعل ليس لذاته [illegible] وجهوان [illegible]

موجود [illegible] او لا بعينها السبعل [illegible] الا معارضة

ولا الغرض الموجود والوجود العام [illegible] [illegible] معارضة [illegible]

اما الغرض [illegible] موجودا في الخارج [illegible] لان [illegible] الوجود [illegible] والاعراض

[illegible] لا يصح ان [illegible] الاكوان [illegible]

لان [illegible] الامكان [illegible] الاحكام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الامكان [illegible] الامكان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الدين بعد حال عدم القدرة بالاجماع الايمان في حال الذين بعد حال القدرة فلا يكون التكليف مع القدرة في
حق لا تعالى ان كان الكفر فبان الحال فلا قدرة حينئذ على الايمان وان بدل بالايمان لم يكن مكلفا به في تلك الحالة
التكليف يحصل اي حال فان في التكليف والقدرة التي هي شرط له ما حول ان التكليف لا يتعلق الا بما هو مقدور
واللازم منه ان يكون التكليف بعد وجود [illegible] وجوده واما كون القدرة مقارنة للتكليف فلا يقع ان التكليف
يحصل في حال اما يحصل او الا ان يحصل [illegible] لا يمكن التحصيل [illegible] ان يسمى التكليف حال القدرة [illegible]
ان التكليف لا اسلام و لا يصير اسلاما في حال وجود الفعل وما قدر به [illegible] التعزير على السكوت
ملزوم عدم العصيان اذ لا تكليف قبل الفعل لعدم القدرة فلا عصيان وبعد الفعل لا عصيان ايضا
وذلك لانه لا يستلزم عدم التكليف قبل القدرة ولا يجوز [illegible] العصيان   والجواب الاول
وهو حال حدوث الفعل [illegible] ان لازم القدرة اي كون الفعل حال الحدوث ان يكون حال الفعل
والعدم الى الوجود [illegible] القدرة من الفعل اذ لا حاجة للفعل الى القدرة حال حدوث الفعل
في حال الفعل حال حدوث [illegible] القدرة [illegible] ذلك الحدوث انما هو بالقدرة المقارنة له في الوجود وما
[illegible] انه يلزم في احداث الحادث وايجاد الموجود هو انه المحال احداث الحادث باحداث اولا اخر
الحادث [illegible] الحادث كما ذكرنا في تحصيل الحاصل   وهو الثالث ان كلامنا في قدرة العبد [illegible]
[illegible] ان قدرة العبد حادثة حال حدوث الفعل مقارنة له لا ان القدرة على الاطلاق مقارنة للفعل
[illegible] حدوث قدرة القديم او قدم العالم [illegible] قدرة القديم قديمة ولها تعلقات حادثة [illegible]
للافعال الصادرة عنها   فان القدرة [illegible] هذا الدليل قدرة القديم وما قال من ان الموصوف
وان الموصوف بالقدرة [illegible] الكلام في [illegible] الاطلاق
الا انه   لانه لو وقع [illegible] احد المعنيين [illegible] معلول [illegible]
وانه [illegible] او الكل [illegible] العبد [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] العبد [illegible] متوسطة [illegible] الحال [illegible]
موثر بين والاكتساب   ولكن لا يمكن [illegible] المحال [illegible]
الاجتماع [illegible] لا باعتبار القدرة [illegible] على [illegible]
[illegible]   يعني ذكر التوسل وذلك لان مدار [illegible] القدرة [illegible]
واحد منهما [illegible] والقادر [illegible] قادر واحد على مقدور
واحد [illegible] على مقدور [illegible] واحد [illegible]
العبد [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] حال العبد [illegible] القادر [illegible] العبد [illegible]
[illegible] القادر [illegible] العبد [illegible]
[illegible] العبد [illegible]
ان [illegible] الانسان [illegible]
وقد [illegible] احدهما وحده [illegible] وحدها

وذلك على سبيل التسلسل او بدون الاجماع والوجه الرابع   ان يجاوزه التوسل الا من [illegible]
[illegible] انه ان قال ولا يمكن ذلك المخصص [illegible] بالتوسل الامر المخصص حال القدرة [illegible]
ان يكون الامر موجودا لانه مخصوص في حال القدرة [illegible]   [illegible]
[illegible] وذلك العالم على العلم   والعلم [illegible] انه [illegible]
[illegible] رؤيته [illegible] حلها وان كان [illegible] لم يكن [illegible]
[illegible] الافعال [illegible] وكذا ان كان [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] عن ان [illegible]
[illegible] واعلم ان العلوم [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الافعال [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] الصفات [illegible]
والتي [illegible] الافعال [illegible]   لان القدرة [illegible] ان [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible]
واعلم ان ما ذكره [illegible] القدرة و[illegible] وذلك لان [illegible]
[illegible] واحد [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] اجتماعهما [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible] لا [illegible]
[illegible] اجتماعهما [illegible]
[illegible] اللوازم [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible]
[illegible] القدرة [illegible]
[illegible] القدرة [illegible]
[illegible] الا [illegible]
يحصل [illegible] الافعال   [illegible]
الامور المذكورة [illegible]
واصله والاجماع   واللذة لا [illegible] الانسان [illegible]
[illegible]
الانسان [illegible] اللذة [illegible]
التذاذ [illegible] الانسان [illegible] اللذة [illegible]

الا انها المشتهى عنه والنيل الاول علته الالتفات بمعان ولانه النيل على الادراك بالالزام
ومن جهة كونه مع الشوق لا لاجل عدم النيل بالوجدان والوجدان نوع اخص للادراك فكلما
علته بالنص كلا لانه الاحساس السابقة على الحكاية التي هي فيها ومن صيره فقط لا انا نقول المراد
بالوجدان المذكور هنا هو الاصابة والوصول لا الادراك الباطني كما في لفظ الوجدانية
وعدم آلام الزوال الحسية واردة بالحصول الزوال بالمحال اي عدم الادراك الذي هو اعم لان عدم
اللذة مع الشوق الى اول واحق فان حصل ثم يتحمل تسليلا للادراك كما دام فيه محسوس وكان مسرورا
علم به فلا يكون الادراك اعم منه فلما كان هو حصول من جهة الصورة بل الحصة بانه لا تعال بل
المحسوس بمعنى اصابته بانه ووصوله اليه وان كان يشعر بالادراك لكنهما لا يستعاد ان فقطعا الالم
عنها اصلا الا بالنيل العموم بحسب الوجود ومعناه انه كلما حصل نيل بحصل ادراكه وليس كلما حصل
ادراك يحصل نيله لما ادراك وصل المتقدم الى الالذ ولا بمع ذلك من نيل ذلك الوصول اولا
بالشوق لها ولا فرق بين الشي ونيل الوصل اليه فلا ادراك الشي والادراك الوصول اليه فيما حصلنا الوصول
فالشوق انما يطمح من الادراك دون والكمال والخير هنا هو الكمال والخير بالقياس الى الحياة
بالكمال والخير هنا ما هو كمال وخير مطلقا اي بالقياس الى الكل من سبيل الخلق الاضافة بل من بها ما يختلف
بالاضافة الى العمر والكمال فطلق على ما بعدها هو حاصل للشي بالفعل سواء كان بمساله لا اضافة اولا
ويطلق الخير على المعنى بالمشبه والملائكة وهو المراد هنا والا اثم الجزء لا فادة التخصيص لكن
الحس ان لا فادة تخصيصا الخير المراد بالكمال على الكمال من حيث هو مؤثر اعتد السحر وقد لا يكون كذلك
واما المؤثر عنده فلا بد ان يكون كما لا له بوجه ما في اعتقاده يحقق بالوجه الذي هو كمال بوجه من
اي الالتداد يختص بادراكه وذلك الوجه دون ادراكه بوجه آخر فعنده ما هية اللذة قبل
انه دليل عام على ان الحالة المدركة وجودنا بالوجدان المسماة باللذة حسنها في نفس الامر ما ذكره
ولم لا يجوز ان يكون ذلك لا رحا سا وبالحسم بها وما بها ما هية الالم التي على ما ذكره ساعد ادراك
ونيل الوصول لما هو افة ولشعر المدرك من حيث هو كذلك والآفة هي النقصان المقابل للكمال والشر
هو الاكثر شرا وقال المحالين ذكريا الطبيب لا ذكر بعض ذكريا الطبيب الرازي من ان اللذة
من المرد الى الحالة الطبيعية بعد الخروج عنها وبعبارة اخرى من الخروج عن الحالة الى الطبيعية الى الحالة
~~الطبيعية فالمراد بان اللذة عنده ما لا من الحالة الطبيعية من الخروج عنها والخارج الخروج~~
~~الخروج عن الحالة الغير الطبيعية الى الحالة الطبيعية فالمراد بان اللذة عنده عبارة عن الحالة الطبيعية~~
للنفس بعد ذلك هو الالم الحسية واللذة عنده زوال الالم الذي هو وجود من كما هو الشهور عنه فلذلك
الا كل بعد زوال الم الجوع واللذة الجماع زوال الالم دغدغة المني لا وجه وهكذا العكس قال الرازي
ان الامور المنيرة الاشرفها فاذا الحجود زوال حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية يشوبها الشعور فان
ادراك الحالة الطبيعية ذلك الزوال الذي هو اللذة فظهر ان ادراك الحالة الطبيعية انما هو اللذة
هو اللذة بعد اخذه واما الشوق فكان قط ما لزات قال الامام في الملخص ان اللذة لا يمكن الا ان لا دراك
والادراك الحسي يشبه الشي كما يحصل الاشتعال عند الشدة فاذا صير الكبريت يحصل الاشتعال

فلم يحصل الشوق ثم لم يحصل اللذة فلما لم يحصل اللذة الشديدة الا عند كل الحال الغير الطبيعي
الطبيب الرازي ان اللذة سببها من ذلك الاشتغال وهو وجد بذكر الحالة الغير الطبيعية عند احد ما يتبع من
بكلها ما لزات وهو ظن بحسب ان الانسان لو لم يشتد بالنظر الى الوجه الحسن وبالعود على
سبيل عليه ولو سبق الى ان فطر ان يحصل ساله حد الانسان يحصل بحصولها النفس فيكون الحال غير طبيعية
شوق الى الجليل الانسان غرض لو وجد انها خير الشوق المجاور ذلك ان يشعر بالحالة المقصود الامر
وانما يعتقد انها حادثة احصل له بهذه المقالات مثل الحالة التي حصل لها غرض عنه كما لم الشوق عن
وجد مشكوك فيه انها وقد يستبعد الا ان الشوق الاتصال دفع الشوق الى
ان السبب الذي الموجب هو شوق الاتصال فقط فلا يرد انه لم يتم شوقها الاتصال ولا ازدياده
ونحو لا يمنع ما انكشف والحج في الشوق الى لانا الاحوال يحدث بها وحالتك الى شوق
الصانها على الحديث عنه كذلك الشياء والسواد يوم لستره حمه والسامع التشه يوم لستره بهم
والمرارة والحموضة يوجعان لوط الشوق والعروسة يوم العصص حمله الشوق والروائح الحادة والا
العود هو ما حيف ودعت الحرس الحال السبب الذاتي للالم هو شوق الاتصال ما بالوطه لملائم للالم الا
ولا بالوصل والاعتبار الامام ان السبب الذاتي للالم هو سبب المزاج المختلف فقط والطلق شوق الاتصال
سببه لوجوه منها ما ذكره الحكيم واعتضه ونسبه ان الالم قد يختلف عن شوق الاتصال
فالالم عن شوق سكن فان من الحالة الحس بالالم الا بعد ان حين حصل له سوا المزاج مائة للكم
الشوق ما اسالة هو الالم يختلف عنه ونسبه ان اعضاء الحيوان يوجه شوق اجزائه ابدا ولا احساس
بالالم اصلا وقد اجاب عنهما بان المراد بالسبب الذاتي ما لا يحتاج الى شئ مشروط عنه ومن الحس
فلا ان يكون وطا الشرط حلل عنه المسبب سبعة اشياء على الشوق فاصل من الاجزاء بالانعدام الولي
كما يكثر الكيفية يشعر بتلك الحق في الصورة كما زان لان الادراك الحسي الذي هو اللذة
كان الصورة الحسية كالالتذاذ تحته بالنسبة الى الملحوظ كما ويرمزه فلقدها لكه لكن القوة العاقلة
كالذي تسر عند ما ساالملحوظ بها وجه الحسنه يمكن يلتذ والمتصل منها ان الحول اللذة
كمال هو كسها الكيفية الحلاوة وملاءمة الحاصرة كمال ايضا بعد فيها اللالوان الحسية والاشكال الجميلة
وللسامعة كمال هو سماعها بالاصوات الرخيمة والنغمات المناسبة وللشامة كمال هو ادراكها الروائح
الطيبة واللامسة كمال هو ادراكها الكمال المناسبة وليها السطوح الملسة الناعمة والقوة الحسية
الباطنة كمال تصور علمه والقوة الحية هو حمله وبعض بعضها على كل الشعور والصورة حيث يكون ما اولا
من بعد كرة بما ذكره فيحصل الصورة اذا الفه كما لا قوة له او ادركه ما في حسب هاهو صورة بعد ما الشوق
منها والنفس العاقلة العمر كمال هو ان يحصل فيها ما بعد ان يستطيع فيها حلية المشاهد العلوم بعد تنكس
ذاته ويرتسم فيها الرسوم الداثرة والعقلية ويتصل منها الصورة نظام الوجود على ما هو عليه فيصير واقعا
على الوجه النفس المدار على الشوائب الظنون والاوهام والنفس الناطقة كمال آخر هو ان يتحلى
بالاخلاق الفاضلة المستعارة من الاعمال الصالحة فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية ادركتها
وحسنت انها كمال لا انها لم يؤثر عنده فيها النفوس فيها الاحالة لا يحصل الا اذا كان الكمال اذا كان اوجدها حصل

وكان ادراكه اتم واكمل كان الالتذاذ به اعظم واجل والتعلم انه لا نسبة الكمال الى القوة العاقلة

[illegible]

الحمد

[illegible]

وكسمرانه القصمسب وبهكذا الحال في الغ كسار الصعده للاصل الموجاملات حده الانسان من اهل العلم
كماو الساعه والمتحرك بالارض والسبح واما خلط الروح كما يرد او برد اما رسمه كما في المراة وامالكوه
كما في السود او الحضر وسدنع في حده الاحساس ان الانسان الحاصل علمه للشيء والاكثر ان الاحساس
بالمحسوس اللازم وقد ذكر الامور المذكوره ان العلم والعاقله راجعه الى العده
الكلام كما ان الحواس والجوارح الحضار وسدنع ما الصحاب الامور المسوره في العلم والعوده
والاجل المرحله الرواء والمسوده الاسباب
[illegible]

[illegible]

مع تسلط تمام [illegible] الشيرة الرجال الكر الذكر صدق اسم المكررة [illegible] المعاني سائر الالفاظ من المعاني

كلاهما يسلكان والسالس بين [illegible] المشاق على احد الطرفين جاء كريسه والاكوليس [illegible] السادة

فالنسبة التي لا توجد الطرفان فيها وحسبها انه يستند الى الحرة [illegible] والعطف بنسبة [illegible]

على الا توجد ولا تدوم بعد بل تعطف سببه بعد وجوده والنسبة التي توجد الطرفان فيها احدهما وحسب

الانعكاس [illegible] المضاف المشهور من ما دار الى اخر المشهورين الى الآخر وهذا ان حكى المسمى

[illegible] انه الظهور اذا اخذ كل منهما [illegible] معنى مشهوراً فان احد احدهما [illegible]

مضاف مشهور وان اخذ احدهما حسب انه مضاف وقيس الى الآخر لا من جهة [illegible] يحكى

مثلا او اخذ الاب ان الطلب انما اخذ الابن بما انه الطلاب واما المضاف الحقيقي فلا [illegible]

من حضور الانعكاس الا تعادل الابوة البنوة التسوية بحال الانعكاس [illegible] المذكور على المطلق

حتى بالذكر الانعكاس [illegible] بحال التساوي وهذا لو ان الانعكاس [illegible] المحمول [illegible]

[illegible] فاحدهما يحمل على المحمول [illegible] يكرر ذكر المتعلق [illegible] الموضوع ويحمل الا [illegible]

ما يحمل الا الى الاصل والابوة وجوب التكافؤ [illegible] المشهورين [illegible]

[illegible] فان ذات احدى الاضافتين [illegible] يكون موجوداً بدون ذات الاخر [illegible]

[illegible] الوجود من الذهن والخارج [illegible] المضاف [illegible] وكذا العقول

بالنسبة الى الاضافة الخارجية [illegible] الشيء [illegible] [illegible] ووجود [illegible]

[illegible] ان يكون الاضافة الا [illegible] الابوة مثلا موجودة في [illegible] ويكون الاضافة الخارجية

[illegible] الى [illegible] الاعتبار [illegible] بسقط الشيء [illegible]

[illegible] الابوة [illegible] واما الابوة فلا [illegible]

[illegible] الى اضافة [illegible] الاضافات [illegible]

[illegible] الابوة [illegible]

[illegible] كان [illegible] الابوة [illegible] حصول [illegible] الابوة [illegible]

[illegible] المحل [illegible] حصول [illegible]

الحصول [illegible] الوجود [illegible] حصول الشيء في المحل [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الاضافة [illegible]

الاضافة [illegible] الوجود [illegible] وجود [illegible]

موجود الكلي [illegible] الوجود [illegible] الاضافة [illegible] وجود الاضافة [illegible]

اولا تم [illegible] الاضافة [illegible] وجود [illegible] الاضافة [illegible] وجود [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] والذي لم [illegible] على وجود الطعم

وان كان [illegible] وجود [illegible] وجود الطعم [illegible] وجود الطعم

على وجود [illegible] اللزوم [illegible] وجود الطعم [illegible] الطعم لا وجود [illegible]

وجود

وجود اوا [illegible] وجود [illegible] وجود [illegible] آه فان [illegible]

[illegible] وجود [illegible] الاكثر وجود [illegible] الابوة مثلا [illegible]

الاضافة [illegible] الكلام [illegible] وجود [illegible]

وجود [illegible] والذي بالوجود [illegible] الاضافة

ان الاضافة [illegible] السبب [illegible] المتكررة [illegible] الاضافة [illegible]

على وجود الاضافة [illegible] السؤال [illegible]

[illegible] الاول [illegible] ان الانقسام [illegible] الاضافة [illegible]

والتقسيم [illegible] المقصود [illegible]

عدم الانقسام مع وجود الاضافة [illegible]

[illegible] الموجودة [illegible] الاضافات [illegible] اللزوم

[illegible] الدليل الاول [illegible]

الاضافة [illegible] موجودا [illegible]

[illegible] والتاسع [illegible]

[illegible] الاضافات [illegible] الموجودات [illegible] الكل

[illegible] الاضافة [illegible] الاضافة [illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] الاختصاص [illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] والاضافات [illegible]

[illegible] الاطلاق [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

[illegible] السطح [illegible]

[illegible] المكان [illegible] الاول [illegible]

[illegible] المكان [illegible]

[illegible] السطح [illegible]

[illegible] الحركة والسكون [illegible]

على الحركة والسكون [illegible] الحركة [illegible]

ساكنين أو متحركين أو أحدهما ساكنا والآخر متحركا لأن الكمال ما يكون الشيء بالقوة متحركا إلى الفعل

الأول أن يقال كمال الشيء ما يكون حاصلا له بالفعل ... الكمالات الأول ...

[illegible]

[illegible] ان لا يكون كان [illegible]
[illegible]
ولا اتصال [illegible] والا انعطاف [illegible]
[illegible]
كان [illegible] اولو كان [illegible]
[illegible]
كان الوصول [illegible]
[illegible]
[illegible] الوصول [illegible]
[illegible]



۱۸۹ ورق



